Glaser 50.

الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة
وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور

اللهم صلى على سيدنا محمد النبي الأعظم
وسلم تسليما

وكم لله من لطف خفي
وكم لله من فرج قريب

[illegible] افضل السلام

لا اله الا الله محمد رسول الله علي ولي الله فاطمة امة الله الحسن والحسين اصفيا الله عليهم

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
... ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

السفر الاول من كتاب المحصل
في كشف اسرار المفصل في علم
حقائق الاعراب وهو من محاسن الآداب

تاليف مولانا الامام الصوام القوام
حجة الله على الانام امام الائمة الاعلام
امير المومنين وسيد المسلمين
المويد برب العالمين يحيى
بن حمزة بن رسول سيد المرسلين
صلوات الله عليه
وعلى آبائه
الطاهرين

والحمد لله على كل حال من الاحوال
والصلوة على سيدنا محمد وآله خير عترة وآل

اللهم صل على محمد وعلى آله وسلم وارزقنا العلم والعمل ...

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله استعين وعليه التوكل هو حسبي

الحمد لله الذي اظهر من ملكوت صنعه واثار سلطانه وابرز من لطائف حكمته وعجائب اتقانه ما حارت العقول في الاحاطة باسراره وعجائبه وتقاصرت الاوهام عن الاستيلاء على محاسنه وغرائبه ابدع خلق الانسان من الطين اللازب والصلصال وعلمه سحر البيان واحله على ذرى الكمال وميزه عن سائر اصناف المخلوقات بالعقل ومنطق اللسان وجعله اميرا على جنوده وسفيرا معبرا عن ضمير القلب والجنان وناطقا بالتوحيد ومفصحا لحقائق العرفان وقدره محلا للتفهيم وصوره قابلا للتعلم والتعليم اتماما للنعمة عليه واكمالا للمنة لديه سبحان من خلق الانسان في احسن حاله واحسن تقويم وركبه في اعدل صورة ذلك تقدير العزيز العليم

احمده بجميع الاستغفارات الواقعة في خواطر ملائكته المقربين واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مرتبة على سلك الترتيل ومعلنة لمشتبهها بالاخلاص والتوحيد واشهد ان محمدا عبده ورسوله الصادع ببيانه والموضح لاحكام فرقانه الذي اشرقت شموس الفصاحة من مطلع سنته وتبلجت بدور البلاغة بصدق لهجته الموضح لمعالم الملة بعد اندراسها والمجلي لحنادس البدعة بعد اعتكاس غلسها محمد المحمود في اياته والمرفود بالمعجزات لاعلائه واظهاره صلى الله عليه وعلى اله المهتدين لقصده ومراده والمجاهدين في الله حق جهاده الذين سلكوا مسلك الحق المبين ونبذوا طرق الضلال عن شمال ويمين ورضي الله عن اصحابه اعيان الامة وعلماء الشريعة الملبين لدعوته السالكين لطريقته صلاة نعيم ولا تريم انه منعم كريم اما بعد فان العلوم وان كانت في شعبها اكثر من عدد الحصا واوسع في انتشارها من رمال الدهنا لكن علم العربية اعلاها في المرتبة وافضلها في المنقبة واكثرها عذوبة وحلاوة واكملها رونقا وطلاوة وهو منها كالانسان في السواد والمهيمن عند الحل والشد والانعقاد ومن ثم لم يظفر بنيله واحراز الا الافراد وكيف لا وهو المشتمل على حقائق علم البيان والمطلع على نكت نظم القرآن

لا

الكاشف عن غوامضه ومكنون اسراره والمظهر لعجائبه وشمس نهاره
ولولاه لم تر لسانا يحوك الوشي من الكلام وسعيه هذا السحر من الاقلام ولوقوعه
منا لعلوم هذا الموقع ولحلوله منها هذا المحل كثرت فيه المصنفات وتراكمت
فيه المجموعات لكن اجلاها مذاقا واحسنها نظما وسياقا واحواها للفوائد
واجمعها للفرائد هو كتاب المفصل للشيخ الامام جار الله العلامة
فخر علماء الادب محمود بن عمر الزمخشري نور الله حفرته
فانه المحيط من هذا العلم بحقائقه والمشتمل على اسراره ودقائقه الجامع
لشوارده وشوارده والمحيط بمقاصده وفرائده فلا مغني لطلابه عن الاقبال
بضمنه وكشفه واسرع عجبا الا وقد حازه واكتنفه لما جمع فيه من حسن
النظم وجودة المعاني اذ كان اسهل وجه لاحدهما عن الثاني ولغموضه في التحقيق
واستلابه على طريق التدقيق تهالك الناس في محبته اتقانه واسرعوا
الى كشف بيانه واجتهدوا في تحصيله وعرفانه وشرحوه شروحا كثيرة مبالغة
في الوصول الى غايته ورغبة في الوقوف على غوره ونهايته وذهبت
ولم يصل الى ديارنا من شروحه النفيسة الا شرحان فالشرح الاول للشيخ
العالم النحرير ابي محمد القسم بن الحسين الخوارزمي
المعروف بصدر الافاضل قد ضمنه من فنون الغرائب واودعه من بدائع
الاسرار والعجائب واتى فيه بحل غوامضه ومبهماته واحرز فيه ايضاح
مشكله وحل معضلاته والشرح الاخر للشيخ العالم المقرئ
ابي عمرو عثمان بن عمر المغربي المعروف بابن الحاجب
فانه اظهر فيه العلل وحصلها وكشف عنها الغطاء وفصلها وضم اوابدها
وحذف زوائدها فهما كاثري في الغوص والتحقيق والاتقان استويا وتماثلا
وصارا كفرسي رهان لعمر هذان الشرحان وان كانا قد احاطا بجوامع فنونه
واشتملا على تحصيل نكاته وعيونه ما لبحث عن لطائفه والتفتيش عن
غوامضه ومع اعراقي بعوصهما في علم الادب وتبحرهما في علوم العربية
وبلوغهما في تحصيلها كل غاية فخلى الله لكل واحد من هذين الشرحين فائدة وافية

اما الشرح الاول للخوارزمي فالفائدة فيه الاستقصا على شرح
الفاظ المفصل والاشتمال على تفسير المشكل من ابياته وسبع المقاصد
للشيخ وحراسته الفاظه عن الميل وتحصينها عن الزيغ بالنقط والاعجام
واحترازها عن التعقيد والابهام واما الآفة فيه فانه ربما خرج عن مصطلحات
النحاة في تعليلاتهم وانف عن الوقوف على محصلاتهم وعول على امور
سمح بها خاطره واخرجها من تلقاء نفسه فبعدت عن الافهام لغرابتها
ونفرت عنها النفوس لدقتها والنفوس تولع بالغرائب لكن لا بكل غريب
واما الشرح الثاني لابن الحاجب فالفائدة فيه التعريج على كلام النحاة
في تعليلاتهم والاقتفا لآثارهم بالحركة على منهاج مصطلحاتهم والوقوف على
محكماتهم في مباحثهم وتنزيهه من عن ميل منه الى نظر غريب واصطلاح ذهني
واما الآفة فيه فاسقاطه اكثر الفاظ المفصل وشرحها ولم يورد الا
نتفا يسيرة واطرح الاكثر واضرب عن شرح الابيات الا شاذا نادرا فهذه
هي الآفة والفائدة لكل احد منهما وليس ما ذكرناه نقصا من فضلهما
ولا غضا من حقهما ولكن تعريفا لطرايقهما في ضبط معاني هذا الكتاب
وكيفية سلوكهما في شرح قوانينه وكلاهما محل لعقد فصوله وابوابه
ومسهلها للطالبين بالعقود اللائقة والترتيبات الفائقة وهذا
باب عظيم لحسن مراعاته في التصانيف لكثرة النفع عظيم الفوائد محكم شتات
المعاني ويضبط متفرقات الفوائد لان المسائل متفرقة حتى تعقد
ومنتشرة الى ان تحصر واذا افرغت في قالب الحصر صفا مشربها في السنة
الطالبين وخلا مذاقها في افواه الراغبين ولما وفقني الله
تعالى لمطالعة هذين الشرحين التقطت منهما معظم مقاصدهما واقتبست عنهما
احسن فوائدهما وفرائدهما ونزعت الدرر من نظم قلائدهما حتى اذا حصلت
بعض ما ضمناه من النكت العربية واستوليت على ما حوياه منهما من النخب
العجيبة استخرت الله تعالى وصرفت الهمة الى شرح كتاب المفصل
وكشف اسراره وابراز خفيه واظهار ما قد غلق منه واحترزت عما عيبت

داور دمرهد

واوردت من هذين الشرحين لطائفهما الانيقة واودعته اسرارهما الرشيقة
مع ما ضممت اليها من تقسيم عجيب وتعليل بديع كله يروق الناظر ونكتة حسنة
ربما شهد بها العارف الخاطر ولا اترك معنى لطيفا الا اظهرته ولا سرا الا كشفته ولا اوضحته
ولا معنى اعرابيا الا وجهته مبلغ جهدي وهي في فوائد مرعي
شرحي هذا الوفا بثلاث شرائط **الشريطة الاولى** اعم كل فصل
من فصول الكتاب بعد ان احتوى على جميع اشراته وسبوتي على زبد معانيه وتحيط
باغواره فاذكر مطلع الفصل واقتطع اخره لفظا واورده في اثنا العقد معنى شرحا
واحترز عن ايراد التعليلات الباردة والتعرض عن ايراد الاثبات الشاذة
النادرة واورد من كل شي زبدته ومن كل بحث نقاوته **الشريطة الثانية**
ان اشرح مقاصد الشيخ وابين مراده فيه فانه اوجز الفاظه غاية الايجاز
ولخصها نهاية التلخيص مع تضمنه للفوائد الكثيرة والنكت العزيزة جامعا للابواب
العربية فهو سفط ملئ علما وربما وقع في اثنا كلام الشيخ كلم يحتاج الى شرط فاغفله
او لفظ يفتقر الى قيد فاطلقه واهمله تساهلا منه واتكالا على انه لا يشرع
في مثل كتابه الا ذو خبرة له دربة وكياسة وروية وفطانة كما ستراه منبها عليه
في مواضعه اللائقة به بعون الله تعالى **الشريطة الثالثة** ان اشرح
اثباته وامثاله فاما الاثبات فاذكر موضع الاستشهاد منها واكشف اعرابها
ومعانيها وهذا هو القدر اللائق بعلم الاعراب فاما نسبتها الى قائليها وفيمن
قيلت فيه فهو بمعزل عن علم العربية وهو بكتب التاريخ اليق فاعرضنا عنه
لقلة جدواه واما الامثال فاذكر معناها وموضع الشاهد منها واعرابها
فكان هذه الشرائط لا بد من اعتبارها كما ترى فهي التي بها وقع التمييز لهذا
الشرح عن غيره من سائر الشروح فلما صنفته على نظام التحقيق ونسقته
على هذا السياق المعجب الانيق سميته بكتاب المحصل في كشف اسرار
المفصل ليكون الاسم مطابقا للمسمى واللفظ موافقا للمعنى وانا اسال الله
تعالى بجوده الموفي على كل غاية وفضله الفائت لكل حد وغاية ان يجعله
في ميزان حسناتي وزادا في صحائف حسناتي ونورا استضيء به في رمسي وان يثبت
قصدي فيما اردته وان يحقق املي فيما رجوته وان يخلص سعيي فيه لوجهه
الكريم ونعم المسؤول

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته الله احمد على ان جعلني
من علماء العربية وجبلني على الغضب للعرب والعصبية وابى لي ان انفرد
عن صميم انصارهم وامتاز وانضوي الى لفيف الشعوبية وانحاز وعصمني عن

مذهبهم الذي لم يجد الا الرشق بالسنة اللاعنين والمشق باسنة الطاعنين
والى افضل السابقين والمصلين اوجه افضل صلوات المصلين محمد المبعوث
من بني عدنان بمحامدها وارجاها الماثل من قريش في سرة بطحاها المبعوث
الى الاسود والاحمر بالكتاب العربي المنور وآله الطيبين ادعو الله
بالرضوان وادعو على اهل الشقاق لهم والعدوان الى آخر كلامه في الخطبة
قلت كلام الشيخ في خطبته هذه قد تضمنه معاني
واشتمل على مقاصد تشرحها بعون الله تعالى فذكر معنى الحمد والصلوة
ثم ذكر فضل علم العربية على غيره ثم ذكر الداعي الى وضع الكتاب ثم ذكر
كيفيته وضعه فلما كان مشتملا على هذه المقاصد ولا رتبنا شرحه على فصول
اربعة **الفصل الاول** في ذكر معاني الحمد والصلوة
وفيه مسئلتان **المسئلة الاولى** وما يتعلق به **قوله** الله احمد
في تقديم المفعول وجهان احدهما ان يكون تقديمه على جهة الاهتمام بالمحمود
لانهم يقدمون في كلامهم ما هم ببيانه اهم واعنى وثانيهما ان يكون تقديمه بشبها
على الحصر كما في قوله تعالى بل الله فاعبد وكما ان العبادة محصورة في حق الله
حتى لا معبود سواه فهكذا لا نعمة كنعمة الله فلا محمود على الحقيقة سواه
وكلاهما لا غبار عليه لكن الاول اكثر واوسع في لسانهم **قوله** على ان جعلني
من علماء العربية اشارة الى ان العلم بها من جل النعم واعظمها لما فيها من فهم
معاني كلام الله تعالى وكلام رسوله والاطلاع على اسرارهما يقع الوصل الى
تقرير الاحكام الشرعية التي بها تنال السعادة الاخروية وجبلني اي طبعني
وخلقني ومنه قولهم فلان مجبول على كذا اي مخلوق عليه ومنه الجبلة اي الخلقة
هكذا قاله الجوهري على الغضب للعرب اي على الانتصار لهم يقال غضب
له وغضب به اذا انتصر من اجله ويقال غضب له حيا وبه ميتا والعصبية
هي الاحتماء على الشئ **قوله** وابى لي ان العرق معناه كره لي من الاباء وهو
الكراهة ان اكون في جانب منهم عن صميم انصارهم وصميم الشئ خالصه لانه لا
يعيل سويا والانصار جمع ناصر وهو في القلة كصحب في جمع صاحب هذا
تقرير كلام الخوارزمي والاحسن ان يقال انصار جمع نصير كشريف واشراف
وان يكون صحب اسما للجمع لا جمعا حقيقيا ولهذا جمع على افعال لانه لا يوجد في وزن
الجموع ما على مثال فعل سالك الحشو والمتاز اي اعتزل عنهم منهم
كالمعتزل وانضوى اي انضم وانتسب الى لفيف الشعوبية وهو الجماعة
التي يضم بعضهم الى بعض ما خوذ من قولهم لفف الشئ

اي كون

أي جعلته فعلى بكون اللفيف وفعلا بمعنى مفعول كغسل بمعنى مغسول والشعوبية
بضم الشين المثلثة الفوقانية طائفة من العجم ويدخل في الحوش أي رجالا
من الشعوب استلم فالواو لأدنة العجم وفي إطلاقه وجهان أحدهما أن الشعوب
هم جيل العجم لكنه غلب هذا الاسم على قوم يفضلون العجم على العرب
ومن هؤلاء القوم معمر بن المثنى وله كتاب في مثالب العرب ونقضهم
وهذا تعريف ابن الحاجب وثانيهما أن الشعوبية هم الذين لا يرون للعرب
فضلا على العجم ولا يعدون لهم فخرا عليهم وهذا تفسير الخوارزمي وكلام
ابن الحاجب أحسن وأقوى وإليه يشير كلام الزمخشري ويوضحه أنهم لو لم
يروا فضلا للعرب على العجم بل سووا لم ينكر عليهم ولكنهم فضلوا العجم
فلهذا كان سببا للإنكار عليهم والتشنيع بحالهم والحجار إلى أنصح وأصبر
في حجرهم **قوله** وعصمني أي منعني ومنه عصام الدابة والقربة
من مذهبهم والمذهب له معنيان أحدهما أن يكون مصدرا من ذهب إلى كذا
أي اعتقده وثانيهما أن يكون اسما مفعلا من الذهاب الذي لم يجد عليهم
لمربات عليهم بحذوى وهي العطية إلا الرشق بالسنة اللاعنين والرشق هو
الرمي بالسهام وأنشد الجوهري لأبي زبيد ٥
كل يوم ترميه منها برشق فمصيب أو صاف غير بعيد ٥ والسوق الطعن
بالرمح وأنشد الجوهري أيضا لذي الرمة ٥ تكر بمسق طعنا في جواشنها ٥
يعني الكلام فهذا ما يتعلق بهذه المسئلة في ذكر الحمد وما يتعلق به من هذه
الألفاظ **المسئلة الثانية في ذكر الصلوة وما يتعلق بها**
قوله والى أفضل السابقين والمصلين أوجه أفضل صلوات المصلين ٥
تقديم المفعول فيه على عجز المحملين اللذين ذكرناهما في الحمد والسابق والمصلي
مذكوران على جهة الاستعارة من خيل الحلبة التي تجمع للسباق وسمي المصلي
مصليا لأنه يلي صلا السابق وهو عظم الورك منه وأولها المجلي وآخرها
السكيت والمصلين الأول بمعنى الآخرين والمصلين الثاني بمعنى الداعين
ومعناه والى أفضل الأولين والآخرين أوجه أفضل دعاء الداعين محمد المحفوف
المسدار حوله الذي أحيط به من جميع جوانبه ومعناه أنه الوسط
والجبابرة وعدنان هو أبو معد واشتقاقه من العدن وهو الإقامة
والجماجم هي الرؤوس جمع جمجمة وهي العظمة العظيمة لاشتمالها على
أشخاص كثيرة ومنه جمجمة الرأس لاحتوائها على ما فيه واستعارتها
ههنا لاسم القبائل لاحتوائهم على الأمور العظيمة والأعباء المهمة والأرحاء
الروس والسادة واستعارتها ههنا للأمر بين أنا لأنه يدور عليهم معظم

الأمور وأثقلها وأما الأنهم بائتون في أماكنهم ومستقرون فيها لا يشعرون عنها
كاستقرار الأرجية وسوتها البارك من قريش في شرح بطحايها السرة من الوادي
هي أفضل موضع منه والبطحاء هي المسيل الواسع وقريش قريشان فالذين يسكنون
بطحاء مكة وهو مسيل واديها يسمون قريش البطاح والذين ينزلون خارجها
يسمون قريش الضواحي والنازلون في البطحاء هم أفضلهم والنازلون في السرة هم
خير الخير واستعير ههنا اسم السرة اعلامًا بأنه صلى الله عليه وعلى آله
هو خيار الخيار ووسط الوسط **قوله** المبعوث إلى الأسود والأحمر
هما كنايتان عن جميع الخلق فالأسود يدخل فيه العرب لما كانت السمرة غالبة
عليهم والأحمر يدخل فيه العجم لما كانت الشقرة غالبة عليهم ثم استعمل استعمال
الأمثال فقيل جاءني كل أحمر وأسود منهم ولا يقال كل أبيض هكذا قاله
الأصمعي بالكتاب العربي المنزل على لسان العرب لبيانه ووضوحه
قال الله تعالى بلسان عربي مبين المنور المجعول نورًا وبيانًا من قوله تعالى
وكذلك جعلناه نورًا نهدي به من نشاء **قوله** ولآله الطيبين أدعو
الله بالرضوان جريًا على ما ذكرناه في تقديم مفعول الحمد الآل هم الأهل
والعشيرة ثم غلب على الأتباع والأشياع أدعو الله بالرضوان الرضى
ومعناه أن يكون راضيًا عنهم وقدم مفعول أدعو في الأول لما فيه من
الاهتمام دون الثاني إذ لا اهتمام فيه وأدعوه على أهل الشقاق لهم
والعدوان والمشاقة المعاداة واستعير اسم الشقاق للعداوة لأن كل
واحد منهما في شق من صاحبه وفي جانب من موالاته فهذا ما أردنا من
تفسير كلام الشيخ فيما أودعه في الحمد والصلوة

الفصل الثاني
في بيان فضل علم العربية على غيره من العلوم

اعلم أن فضل علم العربية لا ينكر وخصله لا تدفع وفضله ظاهر من وجوه كثيرة لكنا نشير منها إلى
وجهين **الأولى** أن شرف العلم يحصل بشرف معلومه ولا شك أن الغرض الأهم والمقصود الأعظم
من علم العربية هو الاطلاع على معرفة كتاب الله تعالى وسنة رسوله
والوصول إلى معانيهما والوقوف على غرائبهما ومحاسن محاسنهما واقتباس
الأحكام منهما واستنباط الأسرار الدقيقة عنهما وهذا لا يمكن الوصول
إليه إلا بكمال حقيقة الأمر في علم العربية وإحراز **الحجة الثانية**
افتقار سائر العلوم إليه وبيانه هو أن العلوم على قسمين دينية وغير
دينية فأما غير الدينية فليس من همنا ذكره وأما الدينية فهي علوم
خمسة علم الكلام وعلم الأصول وعلم الفروع وعلم التفسير وعلم الأخبار

ش

قوله والرامي بالحصاة
يريد به يرد ليس للعلوم
ذهابا لها الحذف ا
من قولهم فلان لا
يرمى له الحصاة و
شبه بطرف الحصاة

وكل واحد من هذه العلوم الدينية حاجته الى علم العربية ظاهر اذ هو الاساس
لبنائها والموضح لغوامضها وخفاياها والمنبه عليها والرامي بالحصاة من يديها
وبيان اسرارها اليه اما علم الكلام فمنه ما هو عقلي محض لا يفتقر
فيه الى شيء من الادلة النقلية وهذا نحو العلم بحدوث العالم واثبات الصانع
وكيفية دلالة المعجز على صدق من ظهر عليه ومنه ما هو نقلي محض
وهذا نحو العلم باحكام الاخرة والمعاد الاخروي واكثر صفات الثواب والعقاب
وغير ذلك من الامور التي مستندها الشرع فانه لا سبيل لنا الى معرفة هذه
الامور الا بالادلة الشرعية وفهمها من جهة النصوص القطعية
وكل هذا مفتقر على علم العربية واتقانه واما علم الاصول فلانه
في كيفية الاستدلال بالادلة الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع والقياس
بصرائحها وظواهرها ومعقولها وكل هذا لا يمكن الوصول اليه الا بفهم علم
العربية واما علم الفروع فهو نظر في كيفية تحصيل الاحكام الشرعية
التي هي الوجوب والندب والاباحة والكراهة والحظر من ظواهر الكتاب والسنة
ونصوصهما ومعقول ظواهرهما وهو القياس ومعرفة النص والظاهر
والمنبه منهما مستند الى علم العربية ومأخوذ منه لا محالة واما علم
التفسير فهو نظر في فهم مراد الله تعالى من خطابه وفهم مقاصده واما علم
الاخبار فهو ايضا انما يراد منه معرفة مقصود صاحب الشريعة فمعرفة جميع
ما ذكرنا معرفة افتقار هذه العلوم الدينية الى علم العربية وعرفت انها هي
الاصل والقاعدة في تحصيل هذه العلوم بكمالها وحقائقها وقد اشار الشيخ
نور الله حضرته الى ما لخصناه في هذه النكتة وجمعنا من معناها بقوله
والذي يقضي منه العجب حال هؤلاء يقال قضيت العجب من كذا وله في لسانهم
استعمالان الاستعمال الاول وهو الاكثر المطرد ان يقال قضيت العجب من كذا
وله معنيان احدهما بلغت من العجب نهايته واقصاه فلا رتبة بعدها من قولهم
قضى حاجته اي بلغ نهايتها وقضاءها وثانيهما قضيت العجب اي
حكمت به من قولهم قضيت على فلان بكذا اي حكمت به الاستعمال الثاني وهو الذي
حكاه الاصمعي وهو ان يقال لم اقض العجب من كذا ومعناه على هذه الرواية
اي ان العجب اكثر من ان يقضى من هذا الامر ولم يوافق الاصمعي على هذه
الرواية احد من ائمة الادب والعجب يكون للتعجب نفسه ويكون لما يكون منه
التعجب حال هؤلاء الحال يذكر ويؤنث وتذكيره افصح ويقال ايضا حال وحالة

لحاجه وحاج من باب بيّن ونمرّ في قلبه ايضا وبهر هو العدل ماخوذ من النصف
وهو اسمو اكل واخوص الحرس والفرط تجاوز الحد والجور هو
الميل عن القصد في كل شي والاعتساف هو سلوك غير الطريق ويكون الامر
على مشقه وذلك انهم لا يحذرون اشاره الى ما ذكره من العجب في اول
كلامه علما من العلوم الاسلاميه فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها واخبارها
الا وافتقارها الى العربيه بيّن لا يدفع مكشوف لا يغطى ولا يستتر
ماخوذ من القناع ويرون الكلام في معظم ابواب اصول الفقه ومسايلها
اي اكثرها مبنيا على علم الاعراب والتفاسير منصوب عطفا على
الكلام ويجوز رفعه على الابتدا والواو تكون للاستيناف مشحونه مملوه
بالروايات عن سيبويه والاخفش والكسايي والفرا فهولاء ايمه العربيه
ورؤساوها والاستظهار الاستعانه ومنه تظاهروا على هذا الامر اي
تعاونوا عليه في ماخذ النصوص والماخذ جمع ماخذ وهي الطريق التي
يسلك اليه ومعناه انهم يستعينون في طرق النصوص باقاويلهم
والتشبث هو التعلق والاهداب هو جمع هدب وهو في الاصل لما
استرسل من طرف الثوب ومنه اهداب الاجفان اي اطرافها الفسر
والتفسير واحد وهو ايضاح المعنى والتاويل صرف الشي عن ظاهره
لدليل بحجته واشتقاقه من آل الشي الى كذا اي رجع اليه في اخر
امره لان التاويل رجوع الى معنى اخر غير المفهوم من ظاهر اللفظ
لا مرٍ اقتضاه واوجب المصير اليه لاجله وظهر بما ذكرناه حاجه العلوم
كلها الى العربيه فاذا تقرر هذه القاعده فاعلم
ان الشيخ قصد بكلامه بان قال ولعل الذين يغضون من العربيه اي
ينقصونها ويزرون لها فضلا من غضه اذا نقصه ويضعون اي يحطون
من مقدارها ويريدون ان يخفضوا ما رفع الله من منارها المنار هو
العلم للطريق ليهتدي به الهايم فيقال في كل ذي قدر مشهور
هاذا رفيع المنار حسب لم يجعل حرمه وسيله وحبر كسه في محو حلقه
ولكن في عربيه والعجم ضلا والعرب واشتقاقه من الابهام والاخفا ومنه
رجل اعجم وامراه عجما وعجمت العود اذا دخلته فاكل واخفيته ومنه
لتحريكه صلابته الحجر بفتح اليا المحمار وهو مصدر بمعنى
المفعول ومنه قوله تعالى وتحمارهما كان لم الحجر اي المحمار

والحبر بسكون الباء هو الحبر لا يعدون عن حال هؤلاء الشعوبية هو حبر
لقل يعني ان حالهم كحالهم في الجهل وافراط التعصب والتعسف قال
ابن الحاجب ولقد بالغ في كلامه هذا حتى ناقض لانه جعل بغضهم وبغضهم
للعرب من اجل ان الله تعالى وضع الكتاب على لسانهم وجعل
الرسول منهم وهذا كفر ومراغمة فاثبت لهم الكفر وجعلهم دون الشعوبية
ولا يشك ان الشعوبية ليسوا كفارا وانما نهاية الامر في حقهم اخطأوا في اعتقادهم
الفضل للعجم عليهم فهذا ملخص كلامه وهو فاسد لان هذا الذي
ذكره انما يصح ويستقيم لو كان بغضهم وبغضهم من اجل ما ذكره وان قوله حسب
لم يجعل حسب رسله متعلقا بيبغضون وعاملا فيه النصب وليس الامر
كما توهمه وانما حسب يكون متعلقا بقوله رفع الله من منارها ويفسر الله
كانه قال ويريدون ان يخفضوا ما رفع الله من منارها ورفع منارها انما كان
من اجل ان الله تعالى وضع كتابه ورسوله فيهم تعالى هذا التقرير يصح المعنى ويرتفع
المناقضة ويستقيم ما ظنه **قوله** منابذةً منصوبٌ على التمييز لكونه
في معنى الفاعل اي لا يسعد منابذتهم ويحتمل ان يكون نصبه على انه مفعول له وهو
ماخوذ من النبذ وهو الدفع للحق الابلج والبلج الوضوح ومنه قولهم بحر
ابلج والحق ابلج والباطل لجلج وزيغا اي ميلا وعدولا عن سوا المنهج اي عن
واضح الطريق **الحجة الثالثة** شدة حاجة الخلق البهج اعلم ان
الزمخشري رحمه الله تعالى قد بالغ في عموم حاجة الناس الى علم العربية
وان افتقارهم اليها عظيم مستمر ابدا كل ذلك الى فساد مذهب الشعوبية ورده
والكلام وحاصل كلامه ههنا يدل على ان الحاجة اليها تارة يكون من التحقيق
وتارة من حيث التقدير ومرة يكون من جهة الاجمال والتفصيل فهذه مراتب
ثلث يكشف غرضه منها مناسبة ذلك نقل **المرتبة الاولى** تكون من
جهة التحقيق وبيانه من وجوه ثلثة اولها قوله وبهذا اللسان
مناقلتهم في العلم ومحاورتهم والمناقلة مفاعلة وهي نقل العلم من بعضهم
الى الآخر لتفهيم المعنى وهكذا المحاورة وهي المراجعة بالقول
والترداد فيه ومنه قولهم حاورته بالكلام اي جاوبته مثله وناسبها
قولهم وتدريسهم ومناظرتهم والتدريس تفعيل من قولهم درس الشيء اذا كرره
ومنه قولهم ثوب دارس اذا تكرر اللبس حتى بلي والمناظرة مفاعلة
من النظر ويمكن تنزيلها ههنا على احد معان خمسة اما على المقابلة
لان المتناظرين يقابل كل واحد منهما صاحبه عند المناظرة وهو من قولهم

دور متناظرة واما على التغليب للحذفة لان كل واحد منهما يغلب حذفه في وجه
صاحبه ليفهمه ما يأتي به واما على النظر والبحث لان كل واحد منهما ينظر
فيما ينظر فيه الآخر واما على النظير وهو المثل لان كل واحد منهما مثل للآخر ومساوي
له في الامر الذي يتمكن به تحصيل حقيقة المسئلة واما على الاسطار لان كل واحد
منهما يسطر ما يأتي به الآخر من الفائدة فالمناظرة محتملة لهذه الوجوه الخمسة
والسها قوله وبه يسطر في القراطيس ولا يهم وبه يسطر الصكوك
والسجلات حكاه يمهم اسم القرطاس يطلق على الابيض وعلى ما كان مسودا
بالكتابة والصك القرطاس المكتوب فيه الحكم وهو فارسي معرب كذا
ذكره الجوهري والسجل القرطاس المهيا للكتابة فهم ملتبسون بالعربية
اي مختلطون ومنه اللباس لانه يخالط بشر الانسان انه سلكوا
انه موسوس ومعناها اي وجهه واي طريقة سلكوا واصلها ان ينطق
بها مع مضافها لكنها اقتطع عنها مضافها للاختصار وعوض عنه التنوين
فصار قائما مقام مضافها ومنصوبة نصبه فالتنوين فيها للمكانة وفيه
معنى العوضية واسم النحاة للتحتري [illegible] السيد محمد باعمر حرم ربان دهماه
وهي منصوبة بسلكوا اي يقال حيث سروا اي ساروا ومعنى هذا الكلام
انهم محتاجون الى علم العربية في جميع احوالهم ثم انهم في تضاعيف ذلك اي في اثنائه
وعصونه ومعاطفه وذلك اشارة الى استعمالهم العربية يجحدون فضلها اي ينكرونه
ويدفعون خصلها اي سبقه والخصل هو الخطر المستحق بالسبق ويذهلون
عن توقيرها وتعظيمها اي يغفلون من قولهم ذهب عن كذا اذا غفلت عنه
وتركته ويسهون عن تعلمها وتعليمها وهذا كله فيه وصف لهم اما بالبله
واما بمكابرة الحق مع العلم وكله صدود وعناد منهم لاعتقادهم انه لا فضل
لتعلم العربية او ان غيرها افضل منها ويلزمون ادمها ويمضغون لحمها
وهذا من اخذ او دية المجاز وهو الكناية واستعمال الكناية فيه على وجهين
احدهما ان يكون كناية عن ذمهم لها وغيبتهم مثل من ياكل لحم غيره ويمزق
اديمه بذمه له ومنه قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم
اخيه ميتا فكرهتموه وثانيهما ان يكون كناية عن لزوم اسماعهم
بها لانهم ينطقون بالفاظها من ظاهر السنتهم ويدرون معانيها
على اعتيادهم فيكون معناه انهم في غاية الاسماع بها وهم مع ذلك يذمونها وهذا
الوجه الثاني هو مقصود الزمخشري واليه يشير كلامه حيث قال فهم في ذلك

عل

على المثل السائر اي المستمر من سار الشيء يسير السعي ويتوكل ويدوم اي انه
نافع يقضي الحاجة ومع ذلك هو مجذوم ولا يدعون الاستغناء عنها وانهم
لم يسوا في شيء في مرة ولا [illegible] عنا به وفي بعض نسخ المفصل في شق
منها اي جانب ومعناه انهم مجانبون لها ومعتزلون عنها **المرتبة الثالثة**
على جهة المقدرة وهو قوله فان صح ذلك يعني به اشارة الى ما زعموا من
الاستغناء عنها وانهم لم يسوا في شيء منها لزمهم عنها امور ثلاثة **الالزام الاول**
هو انه اذا كان ما قالوه حقا من حصول الاستغناء عنها وانهم لم يسوا منها
في ورد ولا صدر فما بالهم لا يطلعون اللغة راسا والاعراب ولا يقطعون
بينهما وبينهم الاسباب ومعنى هذا هو ان مصداق مقالتهم فيما ادعوه
هو قطع العلائق فيما بينهم لان كل ما كان مستغنى عنه فلا حاجة اليه
والبال هو الشان والحال وراسا منصوب على الحال اي منفردا هكذا قاله
الخوارزمي **وليس** يصح ان المعنى لذلك على ما قاله ولا يرشد اليه
والحق انه منصوب على احد وجهين اما اولا فيكون منصوبا بانتصاب
المصادر فيكون معناه على هذا فما بالهم لا يطلعون اللغة راسا اي يتركونها
بتة ويقطعونها قطعا من قولهم تركت هذا الشيء بتة واذا كان دالا على
المصدر كان منتصبا انتصابه واما ثانيا فيجوز ان يكون منصوبا على الحال
من غير الوجه الذي ذكره الخوارزمي وتقريره هو ان راس الشيء اوله
ومن شرع في شيء فانما يشرع فيه من اوله فعبّر ههنا بالراس عن الابتداء
بالشيء من اوله فعلى هذا يكون معناه هلا تركوا اللغة والاعراب مبتدئين
بذلك من اول امرهم ولم يكونوا متلبسين بشيء من امرهما **قوله**
فيطمسوا منصوب على انه جواب النفي ومعناه فيمحوا آثارهما وينقضوا من
اصول الفقه عمارتهما بعض لشيء انشعار لذهابه ولا يشكلوا في الاستثناء
فانه نحو وقد اشار في هذه النكتة مما بني على علم العربية من الفقه
واصوله الى ضروب خمسة الضرب **الاول** الاستثناء ويذكر
فيه مسئلتين المسئلة الاولى اصولية وهو ان الاستثناء اذا كان مذكورا
عقيب الجمل المتقدمة فهل يكون راجعا الى الجملة الاخيرة او الى جميعها او يجب
التوقف ومسالة اكرم العلماء واعط الناس واتق باهل الصلاح ثم
قال بعد ذلك الا بني فلان فهذا شيء قد اضطرب فيه راي الاصوليين والكلام
في تقريره وذكر المختار منه لا يليق الا بالشافعي وابن الى اللغة والاعراب جميعا
المسئلة الثانية فقهية وهو انه اذا قال لامرأته انت طالق ان شاء الله او انت

طالق بارادته ان شاء الله فالى ان يكون رجوع الاستثنا بالمشية والاشكال رجوعه
الى الطلاق احق دون الزنا لان الطلاق ايقاع مجاز تعليقه بالمشية والزنا
صفة فلا يجوز تعليقه بالمشية الصنف الثاني الفرق بين
المعرفة المنكر وبين تعريف العهد وتعريف الجنس وفيه مسئلتان المسئلة
الاولى في اظهار الفرق بين المعرف والمنكر في نحو عندى الرجال ورجال والفرق
بينهما هو ان الجمع المعرف بلام الجنس اكثر العلما على انه موضوع للعموم
والاستغراق خلافا لابي هاشم فاما اذا كان الجمع منكرا نحو رجال وافراس فانه
غير عام ولا يكون مستغرقا وانما يكون مفيدا على طريق الصلاحية دون
الاستغراق خلافا لابي علي فانه يزعم انه مستغرق كاستغراق قولنا الرجال
وطريقة الفرق بينهما موقوفة على علم العربية وقواعده المسئلة
الثانية الفرق بين تعريف العهد وتعريف الجنس في مثل قولك اهلك
الناس الدينار والدرهم ونحو قوله بعثت الى الاسود والاحمر وتعريف العهد
انما يكون اذا كان ثم معهود يجب صرف الخطاب اليه وقد اختلف الاصوليون
في الاسم المفرد المعرف باللام للجنس هل يكون مستغرقا ام لا فالذي ذهب
اليه الجبائي والمبرد انه عام واكثر العلما على خلاف مذهبهما فاما اذا كانت الالف
واللام فيه للعهد فلا خلاف بينهم في كونه غير مستغرق والغرض مما ذكرناه
انه لا يمكن التوصل الى فهم هذه الحقايق الا بالغوص في علم العربية واتقانه
الصنف الثالث الحروف التي يكثر دورها وتمس
الحاجة الى ذكرها في المسائل الفقهية والاصولية وقد اشرنا ههنا الى عشرة منها
اولها الواو وقد زعموا انها انما تكون للجمع المطلق من غير ترتيب قال
ابو علي الفارسي اجمع نحاة البصرة والكوفة على انها للجمع من غير ترتيب وقد زعم
بعض النحاة انها للجمع بشرط الترتيب وثانيها الفا وهي موضوعة
للتعقيب على حسب الامكان فاذا قلت دخلت البصرة فالكوفة افاد انك
دخلت هذه عقيب هذه من غير واسطة بينهما ولهذا تاتي في جواب الشرط
لاجل الملازمة بينهما وهذا يدل على ما قلناه وقد زعم بعضهم انها لا تدل على
التعقيب وثالثها ثم موضوعة للمهلة والتراخي وهي مناقضة
للفا تقول دخلت البصرة ثم بغداد فافاد ان بين الدخولين امهالا وتراخيا
ورابعها اللام فانها دالة على الملك والاختصاص في مثل قولك المال
لزيد والسرج للدابة وخامسها من فانها دالة على بيان الجنس والتبعيض
نحو قولك ثوب من خز واحدث من الدراهم فهذه الاحرف كلها دالة
على هذه المعاني التي ذكرناها وتدخل تحتها من المعاني الفقهية والاحكام

الفقهية واللطائف الشعرية والمسائل الأصولية ما لا يخفى ولا يمكن
ضبطه كلها لكثرتها مأخوذة من علم العربية ومقتبسة منها
واستقصاء هذه الإشارات منها أخرجنا عن مقصد الكتاب الذي قصدنا
بيانه وكشفه الضرب الرابع ما يتعلق بالحذف
والإضمار وأبواب الاختصار والتكرار وهذه الأمور من علم البيان
في رفيع قدر ومكان ولنذكر منها مسألتين المسألة الأولى في
الحذف والإضمار أما الإضمار ففي مثل قوله تعالى ولو أنهم صبروا على ولو ثبت
أنهم صبروا ونحو قوله تعالى انتهوا خيرا لكم أي يكن خيرا لكم وغير ذلك من
الأمور المصرح في أساليب النظم وأما الحذف ففي مثل قوله تعالى واسأل القرية
أي أهلها وقوله تعالى وجاء ربك ومعناه وجاء أمر ربك نعم الحذف يكون
على نوعين بعوض وغير عوض فالحذف الذي يكون من غير عوض
كنحو ما ذكرناه من قوله تعالى واسأل القرية والحذف الذي يكون بالعوض
هو نحو قولهم يومئذ وساعتئذ وكلا وبعضا فإن هذه الأمور كلها حذف
عنها الذي تضاف إليه وعوض عنه التنوين وسنقرر هذا في موضعه
اللائق به بمشيئة الله تعالى وعونه لا يقال فلم سمي الأول
إضمارا والثاني حذفا وكل واحد منهما مفقود عن صورة الكلام وتركيبه
لأنا نقول كل ما كان تقديره من جل إصلاح إعراب الكلمة وتقريرا
لعاملها فتقديره يسمى إضمارا كقوله تعالى انتهوا خيرا لكم وكل ما كان تقديره
لأمر آخر غير ما ذكرناه من الإعراب كقوله تعالى واسأل القرية فتقديره يسمى حذفا
وهذا كله من مصطلحات النحاة المسألة الثانية في الاختصار
والتكرار فإن بهما تظهر أسرار الفصاحة وتبدو ودور البلاغة
فأما الاختصار فنحو ما ورد في القرآن من القصص كقصة يوسف مع إخوته وقصة
موسى مع فرعون فإن الاختصار فيها ظاهر مع كونه غير مخل بالمعنى وأما
التكرار فنحو ما جاء في القرآن كسورة الرحمن وسورة القمر والمرسلات
فإن هذه السور قد جاء فيها كلمات مكررة لمقاصد جليلة هي أدخل في
الإعجاز وأوقع في الفصاحة وهي لا يمكن الاطلاع عليها ولا تحقيق كنه موقعها
في الإعجاز إلا بفهم حقائق الإعراب الضرب الخامس
التعلق بالمصدر واسم الفاعل والفرق بين إنْ وأنْ وإذا وإذ ومتى وكلما
وأشباهها فإن ذلك كله من النحو واعلم أنه قد أشار ههنا
إلى أمور أربعة ونحن نكشف الغطاء عنها ونبين استمدادها من علم العربية

اولها المعرفة في التطليق بين المصدر واسم الفاعل في مثل ما اذا قال الرجل
لامرأته انت طالق او انت الطلاق واعلم ان التطليق مصدر من قولهم طلقت المرأة
تطليقا وهو مصدر جار على فعله واما الطلاق فهو اسم مصدر وليس بمصدر
وقد تسامح الشيخ في تسمية الطلاق مصدرا واما قولنا امرأة طالق فهو على تقدير
ذات طلاق كما يقال رجل تامر ولابن اي ذو تمر ولبن وانما دعا الى هذا التقدير
انه لا يقال للمرأة الرجل فهو تامر ولابن فهو لابن واما قولنا طالقة فانما هي بالهاء لانه
على الحدوث فيقال هي طالقة الان وغدا وسنقرره في موضعه بعون الله تعالى
فاذا عرفت هذه القاعدة فنقول اختلف العلماء فيمن قال لامرأته
انت الطلاق وخلافهم فيه من وجهين احدهما هل هو على صريح او كناية فمنهم
من قال هو صريح لا يفتقر الى نية ومنهم من قال انه كناية وانه فيه
من النية والحق انه بالصريح اشبه لان صورة الصريح فيه ظاهرة
وثانيهما اذا قلنا بانه صريح فلو نوى به الثلاث هل يكون واقعة ام لا والحق
انها تقع لانه محتمل لها خلاف ما لو قال انت طالق ونوى به ثلاثا فانها لا تقع الا واحدة
لانه ليس محتملا لها وثانيها الفرق بين إنْ وأنْ اعلم ان الفرق بينهما يظهر
في مثل قول الرجل لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فاذا كسر الهمزة كانت
شرطا في المستقبل فلا تطلق الا بدخول الدار كما في سائر الشروط واذا فتحها
كانت للتعليل وهي تدل على المضي فالاول تعليق والثاني تنجيز وحكي
ان الكسائي سأل ابا يوسف بحضرة الرشيد ولفظ بأن مفتوحة فقال ابو يوسف تطلق
اذا دخلت فقال الكسائي اخطأت بين انها للتعليل وثالثها
الفرق بين اذا وان في مثل قوله انت طالق اذا لم اطلقك وان لم اطلقك فمعنى اذا تطلق
عند سكوته لانها اسم وضع للدلالة على الزمان خلاف ان فانها حرف لم يدل على
زمن البتة فلهذا لم تطلق الا عند الموت وظاهر كلام اصحابنا انه لا فرق
بينهما والحق ما قررناه ههنا من الفصل بينهما وهو قول ابي يوسف ومحمد
ورابعها الفرق بين اذا ومتى والفرق بينهما ان اذا للوقت المعين ولهذا
حسن اجيئك اذا طلعت الشمس ولم يحسن اجيئك اذا قدم زيد واما متى فهي للوقت
المبهم تقول متى تزرني ازرك وهما مستويان في كونهما ظرفا على الازمنة
واما كلما فهي موضوعة للتكرار فاذا قال الرجل لامرأته كلما دخلت الدار
فانت طالق فاذا دخلت الدار ثلاث دخلات طلقت ثلاثا اذا تخللت الرجعة
بينها عند من لا يقول بتبعية الطلاق فاما من يقول بتبعية الطلاق فانها
تطلق ثلاثا بالدخلات الثلاث اذا كانت موجودة وهي في العدة فهذا هو تقرير الكلام

الإلزام الثاني

على الإلزام الأول قوله وهلا سفهوا رأي محمد بن الحسن الشيباني فيما أودع كتاب الأيمان سفهوا إذا نسبه إلى السفه كما يقال جهّلوا إذا نسبه إلى الجهل ومحمد هذا هو صاحب أبي حنيفة وله كتاب في الفقه سماه الجامع وقد أودع في كتاب الأيمان منه مسائل استخرجها وفرّعها على قواعد العربية وبناها على أصولها ولنذكر منها ثلاث مسائل الأولى أنه لو قال لامرأته إن دخل أحد داري هذه فأنت طالق فدخل هو لم تطلق وإن قال إن دخل أحد هذه الدار فدخل هو طلقت ووجهها هو أنه جعل الإضافة إلى نفسه قرينة مخصّصة له عن الآخرين ومخرجة له عنهم فلهذا لم تطلق بدخوله بخلاف الثانية فإنه لا إضافة فيها فلهذا طلقت بدخوله الثانية إن قال لامرأته إن كلمتك فدخلت داري فأنت طالق لم تطلق إلا بوجود الكلام والدخول جميعاً وبتقديم الكلام على الدخول لأن الفاء في العطف موضوعة للترتيب وإن قال إن كلمتك ودخلت داري فأنت طالق فإنها لا تطلق إلا بوجود الكلام والدخول سواء وجدا أو بتقديم أحدهما على الآخر ووجهها هو أن الواو موضوعة للجمع من غير ترتيب الثالثة إن قال لامرأته أنت طالق إن دخلت الدار ثم قال لا بل هذه وله زوجتان فإن دخلت الأولى طلقتا جميعاً وإن دخلت الثانية فقط لم تطلق واحدة منهما ووجه الأولى هو أن بل موضوعة للإضراب فإذا أضرب عن الأولى بعد ثبوت الطلاق لها وأوجبه للثانية ثبت لهما جميعاً لأن الإضراب عن الطلاق لا معنى له فلهذا طلقتا جميعاً بخلاف الثانية لأن الحكم لم يثبت لعدم دخولها فلا يثبت للثانية أيضاً فلهذا لم تطلق واحدة منهما وغير ذلك من المسائل التي عمادها وقاعدتها هو علم العربية من الأيمان وغيرها في الطلاق والعتق والإقرار وغيرها من أبواب الفقه

الإلزام الثالث

قوله وما لهم لم يتراطنوا في مجالس التدريس وحلق المناظرة يعني إن كان ما زعموه حقاً من الاستغناء عن العربية فلم لم يجعلوا الرطن في هذه المواضع عوضاً عن النطق بالعربية والمراطنة مفاعلة من الرطن وهي المكالمة بغير العربية يقال راطنته ورطنت له إذا كلمته بها والمصدر منه الرطانة والرَّطانة بفتح الراء وكسرها هكذا ذكره الجوهري وأنشد ٥ أصواتهم كتراطن الفرس ٥ الحلق بفتح القاف والعين جمع حلقة بفتح الفاء على غير قياس وهي الجماعة كذا أورده الجوهري وحكى عن الأصمعي أن جمعها حلق بكسر الفاء كبدرة وبدر وقصعة وقصع وعن أبي عمرو بن العلاء أن الحلق جمع حلقة بفتح الفاء والعين في المفرد وهذا قليل نادر ثم يتطرقوا بعد التراطن والمكالمة بالعجمية في التدريس والمناظرة

هل تُركوا للعلم حمًى لا يُؤبَه والأبّهة هي العظمة والكبر يقال تأبّه الرجل إذا تكبّر وتعظّم وهل
أصبح الخاصّة بالعامّة مشتبهة لأنهم إذا كانوا قد استووا في فهم من إذا تفهّم بالمراطنة فلا
فضل لعالم على جاهل وهل انقلبوا بعد المراطنة هُزأة للساخرين الهُزأة بسكون الزاي هو
المهزوء به وبتحريكها هو الهازئ ومثله ضُحْكة وضُحَكة وكلاهما بناء للمبالغة إذا أريد
بهما الفاعل

المرتبة الثالثة من جهة الإجمال والتفصيل

والتفصيل فهذان منهاجان المنهج الأول من حيث الإجمال فهو قوله هذا وإن
الإعراب أجدى من تفاريق العصا وإنّا نرى الحسنة عديد الحصى فقوله
هذا إشارة إلى جميع ما تقدّم من الكلام وهي كلمة بليغة يستعملها الفصحاء
إذا أرادوا الخروج من أسلوب من الكلام والدخول في أسلوب آخر وقد ورد
التنزيل بذلك كقوله تعالى هذا وإنّ للطاغين لشرّ مآب وموضعها
من الإعراب يحتمل أن يكون نصبًا ورفعًا فالنصب على أنه مفعول لفعل
محذوف تقديره أعرف هذا والرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره
هذا على ما قرّرته قوله وإن الإعراب بفتح أن وكسرها فالكسر
على الابتداء والاستئناف والفتح عطف على قوله هذا أي أعرف هذا وأعرف
أن الإعراب أجدى من تفاريق العصا وأجدى أي أنفع وأخذه من
الجدا وهو النفع وتفاريق العصا مثل يضرب في كثرة المنافع فلما كانت
العصا ينتفع بها في أمور كثيرة قيل أجدى من تفاريق العصا لأنها تكون
عصا فينتفع بها ثم تكسر فيتخذ منها ساجورا للكلب وهو عود
يكون في رقبته ثم تكسر فيتخذ منه وتد ثم تكسر الوتد فيتخذ منه عرّان
وهو عود يكون في أنف البختي ثم تكسر فيتخذ منه عود التضرية وهو
عود يجعل في ضرع الناقة يمنع ولدها عن رضاع لبنها إلى غير ذلك
من المنافع التي ينتفع بها وأصله أن امرأة كان لها ولد يخرج كثيرا فتأخذ
أرشه حتى استغنت فقالت ۞ أحلف بالمروة يومًا والصفا ۞
أنك أجدى من تفاريق العصا ۞ ومن لم يتّق الله في تعريضه واجترأ
وهو افتعال من الجرأة وهو الإقدام على الشيء من غير تبصّر والانبساط
تعاطى بتأويله والتعاطي أخذ الشيء من غير أهليّة ولا استحقاق هو
غير معرب أي غير عارف بعلم العربيّة يقال أعرب الرجل إذا
تكلّم بالعربيّة وعلمها قال الكميت ۞ وجدنا لكم في آل حاميم آية تأوّلها منّا تقيّ ومعرب
ركب عمياء أي جهالة والعماية هي الأمر الباطل وخطبه عمياء وخبط خبط
عشواء وهي الناقة السيئة البصر تخبط في مشيها بغير هدى وقال
ما هو تقوّل وافترى وهو افتعال من الفرية وهي الكذب والهُزء ثم
الفاء هو الكلام الذي لا فائدة فيه حكاه الجوهري عن ابن السكيت كلام الثقل

منه والبراهين القاطعة مصدر بري براعة بسمع سماعًا وبوصف به على الحذف وجهي
اما على المبالغة كرجل عدل ورضى واما على حذف المضاف اى ذو براعة وهو
سبق والانحج فاما برّ آخر فهو جمع برّي كعبيد وفقهاء وبرّاء كحولم وكرام
المنهج التالي من حيث التفصيل وهو قوله وهو المرقاة اى الدرجة
من رقى في العرج اذا صعد اليه بفتح الميم وكسرها فالفتح على الموضع
كالمعقد والكسر على الالة كالمصفاة المنصوبة الى علم البيان يعني به علوم
الفصاحة والبلاغة فعلم المعاني يتعلق باحوال البلاغة وعلم البيان
يتعلق بامور الفصاحة ومجموع علم المعاني والبيان هو توخي معاني الكلم المفردة
والدلالة الاعرابية في التركيب فهذا هو المراد بعلوم المعاني والبيان المطلع
المظهر وهو على التخفيف من اطلعته على كذا اى اظهرته والنكت جمع نكتة
وهي اللفظ الذي يحته وابدع حسنه جليلة سمي بذلك لظهورها على احتياجه
من العقول ويشرح عنها كالنكتة في الخد الكافل اى الضامن بابراز محاسنه
واظهارها الموكل المعقول وكلا باثارة معادنه وهو استعارة من معادن
الذهب والفضة وهي كلها صفات لعلم البيان وهو علم جليل القدر عظيم
النفع في الاطلاع على معرفة كنه الاعجاز في القرآن فالعجب ممن دعته والصارف
عنه والمصير لعلم الاعراب كالسّاد طرق الخير كي لا تسلك والمرتبك
لموارده جمع مورد وهو موضع الماء ان يعاف اى يكره ويترك وفي كلامه هذا
اشارة الى ان الصرف عن علم العربية والمنع منه حرام لا يحل فهذا ما لخصناه
من كلام الزمخشري ودلالته على فضل علم العربية من اجل شدة حاجة
الناس اليه

البحث الرابع

هو ان شرف الشي قد يستفاد بوجوه منها من خساسة ضده ولا شك ان الجهل بعلم العربية
خطأ ونقص عن الفضل ودخول في شناعة اللحن وقبحه والمعرفة
بها والاطلاع على خفايا نقيها امن من هذه الشناعة وسلامة عنها
فاذا كان لا سلامة عن شناعة اللحن وقبحه الا بالعلم بها كان دلالة
على فضلها

البحث الخامس

هو ان الله تعالى
انزل كتابه الكريم بلسان العرب ووصفه بكونه عربيًا في معرض
المدح فقال تعالى وكذلك انزلناه قرانا عربيًا وقال تعالى بلسان
عربي مبين وقال تعالى قرانا عربيا غير ذي عوج وفي هذه دلالة
على عظم شأنها وعلو قدرها فهذه خمسة من هذه الحجج ابانة فضل

علم العربية وظهور شرفه وبتمامه تم الفصل الثاني

الفصل الثالث في الداعي الى تأليف الكتاب

اعلم ان كلامه ههنا مصرح بان الناس قبل كتابه هذا مفتقرون
الى تعلم العربية بكتاب صالح للتعليم ولهذا قال ولقد ندبني اي دعاني
ومنه قولهم ندبته لعمل كذا اذا دعوته اليه مما بالمسلمين ما موصولة
من الارب وهي الحاجة الى معرفة كلام العرب وما بي من الشفقة
والحدب وهو الحنو على الشيء والتعطف عليه ومنه قولهم فلان
حدب على هذا اي مشفق عليه على اشباع اي اشاعة من حفظه الادب والحفدة
جمع حافد كفسقة في جمع فاسق والحفدة في الاصل هم الخدم ثم استعمال
فيمن يتبع الرجل ويشايعه فحاصل كلامه هاهنا ان الباعث له على
ذلك غرضان احدهما شدة حاجة المسلمين كافة الى تعلم علم
العربية بكتاب صالح للتعليم وثانيهما ما يرى من طلب عظم
اشفاقه على اخوانه من الادب الى تصنيف مثل كتابه وقوله لانشأت
كتابا في الاعراب اللام متعلقة بندبني اي دعاني من اجل لانشأ
محيط بكافة الابواب والكافة ههنا ماخوذة من كففت الشيء اذا
منعته ومنه قولهم الناس كافة لان الجمع اذا حصل امتنعت الزيادة
عليه واكثر الجماهير من اهل الادب متفقون على ان كافة لا تستعمل الا
منونا منصوبا على الحال وهكذا قولنا قاطبة مثله واستعماله
مضافا ومجرورا بحرف الجر خطأ واستعماله منصوبا منونا هو الاصل
والفصيح كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس واستعمال
الزمخشري له ههنا مضافا هو خلاف ما عليه الجمهور من ائمة
الادب وقد وقع في الحريريات وعد من اغلاطها حيث يقول سقيا بلغ
بهم الامد البعيد باقرب السعي والامد الغاية وبملء سجالهم والسجل
الدلو وجمعه سجال باهون السعي باقربه واسهله وانما قال
بملء سجالهم والسجل انما يقال للدلو اذا كانت مملوءة والا فهي دلو
كما ان المائدة لا يقال لها مائدة الا اذا كان عليها الطعام والا فهي خوان
مبالغة في ذلك اما على انه قارب الامتلاء جملة واما على انه مملوء فافاضه
تحصل الامتلاء على الكمال والتمام في الوجهين جميعا والترسم وضع كل
شيء في موضعه ومنزلته ○

الفصل الرابع في

كيفية وضعه اعلم ان الزمخشري رحمه الله تعالى
قد اسار في تحرير كتابه هذا الى ترتيب لم يسبقوا اليه ونظمه على سياق لم يعثر
عليه قال فانشأت هذا الكتاب اي فكان ما تقدم سببا للانشاء المترجم
المعبر عنه بكتاب المفصل والترجمة هي العبارة عن الشيء ولفظ
الترجمة قد قيل فيه انه فارسي معرب وقيل انه عربي وهو الحق
واشتقاقها من الرجم بالقول في صنعة الاعراب اي في علمه والصنعة
بفتح الفاء هي العمل قال تعالى وعلمناه صنعة لبوس لكم وبكسرها
هو نفس المصنوع **قوله** مقسوما هو حال من الكتاب
واربعة اقسام بالنصب على المصدر كما تقول ضربته اربع ضربات
القسم الاول في الاسماء القسم الثاني في الافعال القسم الثالث في الحروف
القسم الرابع في المشترك من احوالها فقسم الاسماء مختص باظهار
احكام الاسم وما يتعلق به وقسم الافعال مختص بمعاني الافعال
واحكامها بحسبه الله تعالى وقسم الحروف مختص باحكام
الحروف لا غير واما قسم المشترك فهو مختص بذكر الاحكام لا تختص
بضرب من الكلام دون ضرب كما ستراه مقررا في موضعه اللائق به بمشيئة
الله تعالى والمشترك بفتح الرا دون كسرها لانه يشترك فيه غيره وهو
سائر الانواع الثلاثة وكل قسم من هذه الاقسام الاربعة يشتمل على
ذكر اصنافه وكل صنف منها يشتمل على ذكر فصوله وكل فصل من
فصوله مشتمل على ذكر مسائله وتفصيلاتها فهكذا يكون ترتيب الكتاب
وسياقه وهو ترتيب بديع حسن وظهور حسنه من وجهين
احدهما انه وضع كل شيء في موضعه اللائق به وعند هذا يسهل
على الناظر طلبه واخذه من غير حاجة الى كلفة وعناء كما يفعله
النحاة في كتبهم فانها مشوشة لا يضبطها جامع بل يرسلونها كيفما
عن وسنح والثاني انه يطلع الناظر من اول وهلة من هذا الترتيب
على جميع مقاصد الفن ويكون مشتملا على جميع اطرافه محيطا بغوامضه
واشتراكه وهذا اصل عظيم يجب مراعاته في حسن التصنيف وكماله
فلهذا كان هذا الترتيب فائقا على غيره حتى رجع كل شيء الى نصابه
الى موضعه الذي يستقر فيه بعد ان كان زائلا عنه واستقر في مركزه
والمركز بفتح الكاف موضع الرمح وهو استعارة ههنا لثبوت

الشيء في أصله ومحله ولهذا ذخره وهو افتعال من ذخر أي لما تركه ذخرا
فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة ونظمت من الفرائد المسائل
المستفرة مع الاختصار غير المخل دل الإيجاز الاختصار تقليل منه والتلخيص
غير المخل لأنه لا إيجاز والتلخيص تقليل منه منا نصيحة لمقتبسه أي
لمستفيديه والمنا نصيحة مفاعلة من النصح وهو الصدق ومنه التوبة
النصوح أي الصادقة ومنه قولهم نصحت العسل إذا خلصته تصدق
والفات ارجو بذلك أن أحيى مثلها والضمير للمناصحة بمرتبتى دعاء سحاب
من جهة الإخوان الطالبين للعلم الناظرين مهجهم في تحصيله كما قال
الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم سلوا الله لي الوسيلة وهي درجة
في الجنة وثناء الله نستعطف على موافقه ويستلذ بذكره والثناء من
جهة الله تعالى هو الإدراج في ضمن الأوصاف التي ذكرها الله تعالى هذه
في فواتح سورة البقرة وصدر سورة المؤمنين فثناء الله
إنما كان من أجل ما يعلمون من الأعمال التي قررها والله عز سلطانه
ولي المعونة أولى بها على كل جهد والتأييد والموفق له والتأييد
والملي مضمون للموثوق على الشيء والموقوف تفعيل من السداد
والضمير في قوله له يرجع إلى الكتاب فهذا هو الكلام في شرح أسرار
هذه الخطبة قال صاحب الكتاب
نور الله حضرته فصل في معنى الكلمة والكلام الكلمة
هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة
أنواع والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى
الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولنا زيد أخوك وبشر صاحبك
أو في فعل واسم كقولك ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة هذه
العاطفة قال الشيخ ذكر هذا الفصل
على الكلام في الأقسام الأربعة وإن كان تحليقا ما تراه في قسم المشترك
باعتبارها لأمرين أما أولا فلأن الكلمة جنس والأقسام الثلاثة هي
أنواعها ولا يمكن الخوض في معرفة النوع إلا بعد معرفة حقيقة الجنس
لأنا لا نفهم حقيقة الإنسان من حيث هو إنسان إلا بعد أن نفهم
نوعا من أنواعه كالرجل والمرأة وأما ثانيا فلأن النظر في هذه الأقسام
لا يخلو حاله إما أن يكون نظرا في أحكامها مفردة أو في أحكامها مركبة

فان كان الاول فهو المراد بالكلمة وان كان الثاني فهو المراد بالكلام فاذن لا بد من تقديم معرفة حقيقة الكلمة والكلام لما قررناه واكثر النحاة من المتقدمين على اغفاله في اول تصانيفهم وهو خطا لا محالة. فاذا عرفت هذا فنقول كلام الشيخ ههنا قد اشتمل على مباحث ثلاثة وافية بالمقصود منه بمشيئة الله تعالى **البحث الاول** نذكر في تفسير الكلمة ثم نذكر تفسير الكلام فههنا مسئلتان **المسئلة الاولى** في تفسير الكلمة ولا بد من ذكر معناها وحصر انواعها فنقول اما معناها فللنحاة في بيان معناها تعريفات نذكرها واحدا واحدا ثم نردفه بذكر المختار **التعريف الاول** قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني الكلمة هي كل لفظ دل على معنى هذه الفاظه ويرد عليه امران احدهما دخول حد الكلام في حد الكلمة وهما غيران مختلفان وثانيهما دخول المهمل باعتبار دلالته على المعاني العقلية كقولنا ديز في مقلوب زيد فان هذه اللفظة دالة على ان لها قائلا ومحدثا فيلزم على قوله ان تكون كلمة وهذا محال فتفسد ما قاله عبد القاهر **التعريف الثاني** قال الزمخشري الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فقولنا اللفظة يندرج تحته كل ما يلفظ به الانسان قلت حروفه او كثرت قوله الدالة على معنى يحترز به عن المهمل كقولنا كادث وماذث فانهما لفظان لم توضعا لمعنى البتة قوله مفرد يحترز به عن المعنى المركب اما ملفوظا بجزئيه كقولنا زيد قائم او يكون ملفوظا باحدهما ويكون الاخر مستترا كقولك قم واقعد فان مثل هذا ليس كلمة بل كلاما قوله بالوضع يحترز به عن احد امرين احدهما ان يكون احترازا عما يدل بالعقل كما تقدم قاله ابن الحاجب وهو مقلوب زيد فانا لو سمعنا هذه اللفظة من وراء جدار لعلمنا ان لها محدثا وقائلا فهي لفظة دالة على معنى مفرد لكن دلالتها عليه بالعقل لا بالوضع كما قررنا فلهذا لم تكن كلمة فهذا هو المقصود بهذا القيد على راي ابن الحاجب وثانيهما ان يكون احترازا عن المحرف كما قاله الخوارزمي كوضع اسم الارض على السما وما شاكله خلاف المهمل فان قولنا كادث وماذث ليسا دالين على معنى البتة فانهما لم يوضعا لشيء اصلا وذكر ان قول الزمخشري بالوضع لغو لا حاجة اليه لان المحرف قد خرج بقوله الدالة على معنى

فان المحرّف قد دل على معنى كما شرحه الخوارزمي وزعم ان حق ما يدل
على معنى ان يكون دلالته عارية عن خطا والمحرّف وان دل على معنى
فلم يعرَ دلالته عن الخطا وهذا فاسد فانه ليس في الحدّ ما يشعر
بما قاله لا من جهة لفظه ولا من جهة معناه ولا من جهة مفهومه والاحتراز
بالاوهام هوس وهذيان لا يعول عليه فهذا هو المقصود بهذا
العبد على راي الخوارزمي **التعريف الثالث** قال
الخوارزمي الكلمة لفظة دالة لمعرده ويرد عليه ان هذا الحد منقوض
بقولنا ذيد مقلوب زيد فان هذه لفظة لها دلالة مفردة على معناها
العقلي وهو ان لها فاعلا ومحدثا فيلزم ان يكون كلمة وهذا محال
وظهر بما حققناه بطلان ما ذكره الخوارزمي **التعريف الرابع**
قال ابن الحاجب الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ويرد عليه قولنا تابط
شرا ودرا حبا فان هذه الالفاظ وما شاكلها من المركبات دلت على
معنى مفرد بالوضع وليست كلمة بل هي كلمات كما ترى فهذا محصول
كلام النحاة في تعريف حقيقة الكلمة **في المختار عندنا في تعريفها**
ان يقال الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد افراده بالوضع
فقولنا الدالة على معنى يحترز به عن المهمل نحو كادث وماذث ومقلوب
زيد وقولنا مفرد يحترز به عن المركب فانه ليس كلمة بل كلاما وقولنا
افراده بالوضع يحترز به عن المعاني العقلية مثل قولنا تابط شرا
ودرا حبا فان كل واحد من هاتين اللفظتين دال على معناه الافرادي
باصل وضعه لكنهم استعملوها في العروض التي على معنى مفرد فقد
خرجا بقولنا بالوضع ولولا ذكر هذا القيد لوجب ان يكونا كلمة واحدة وهما
كلمتان كما حققناه وهذا الذي اخترناه هو مقصود الزمخشري بقوله
بالوضع فانه اورده قيدا يحترز به عما يدل من الالفاظ على معنى عقلي كدلالة
المهمل على فاعله ويحترز به ايضا عن قولنا تابط شرا ودرا حبا كما حققناه
ولم يجعله قيدا يحترز به عن المحرف كما قاله الخوارزمي فان قوله
الدالة على معنى يكفي في خروج المحرف ولم يجعله ايضا قيدا يحترز به عن
المعاني العقلية كما قاله ابن الحاجب في كل ما اورده وجعله قيدا يحترز به
عن المعاني العقلية وعن مثل قولنا تابط شرا على التحقيق الذي لخصناه
وسبب الوهم لهما فيما ذكراه هو انهما جعلا قوله بالوضع متعلقا بمحذوف

صفة لمعنى وصورة فهذا اما عن المحسوسات واما عن المعاني العقلية
وخبرها كما حكيناه عنهما وليس الامر كما زعماه واما هو متعلق بقولنا مفرد
ويكون هذا عائدا بالعقل وعن مثل قولنا با بطش سرا الا غيره تعالى
فهو لكم مفرد لا يحتاج اليه لان المعنى مفرد حسيا كان والمركب العقلي في المعاني
والمكن تصوره لانا نقول هذا فاسد فان قولنا معنى يطلق على المفرد والمركب
فلو اطلقنا لاستعمل الحد قوله المركب لانه يعم الحسي في المعاني ولا يمكن تصوره
قلنا معنى المفرد هو فهم الحقيقة في نفسها من غير ان يضاف اليها امر من
الامور كقولنا الفرس والاسد ومعنى المركب هو فهم تلك الحقيقة مع اضافة
امر اخر اليها كقولنا الفرس حيوان والاسد شجاع فهذا ما يتعلق بحقيقة
الكلمة وبيان معناها **واما انواعها** فاعلم ان الكلمة جنس وتحته
ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف وقد جرى الشيخ ههنا في ذكر الجنس والنوع
على اصطلاح اهل المنطق فاما ائمة الادب فانهم لا يعرفون بينهما بل الجنس عندهم
ما كان مخالفا لغيره وهكذا النوع والجنس عند المنطقيين هو المقول على
كثيرين مختلفين بالحقيقة ولهذا كانت الكلمة عندهم جنسا لما كانت
مقولة على الاسم والفعل والحرف وكل واحد من هذه الثلاثة مخالف للاخر
في حقيقته ومعناه والنوع عندهم هو المقول على كثيرين مختلفين
بالعدد كالمضمر والمظهر والمعرب والمبني فهذه كلها انواع الاسم وهي
مختلفة بالعدد مع اتفاقها في الحقيقة والماهية ونظيره قولنا الحيوان
فانه جنس لما كان مقولا على كثيرين مختلفين بالحقيقة كالانسان والفرس
وغيرهما وقولنا الانسان فانه نوع لما كان مقولا على كثيرين بالعدد مع اتفاقهم
في الماهية نحو قولنا زيد وعمرو وما شاكلهما ومعتمدنا في الدلالة على حصرها
في هذه الانواع الثلاثة امران احدهما انا نقول ليس يخلو حال الكلمة الدالة
على معنى اما ان يكون دلالتها على ذلك المعنى بنفسها او لا الثاني هو الحرف
وان دلت على ذلك المعنى بنفسها فلا يخلو حالها اما ان يكون مقترنة بزمان
او لا فان اقترنت فهو الفعل وان لم فهو الاسم فحصل مما ذكرناه من هذا التقسيم
المتردد بين النفي والاثبات حصرها في هذه الانواع الثلاثة وثانيهما انا
نقول المعلوم ضرورة من حال ائمة الادب كالنحاة واهل اللغة واهل
التصريف انهم قد احاطوا بجميع كلام العرب واشتملوا على انواعه وضروبه

فلو كان ثم شيء رابع غير هذه الاصول الثلاثة لذكروه لانه يستحيل في مطرد العادة
سدودهم عن ادراكه وغفلتهم عن تحصيله فهذا الوجهان دليلان على حصر
الكلمة في هذه الانواع الثلاثة كما حققناه **المسئلة الثانية**
في بيان ماهية الكلام وحصر مفرداته
اما حده فاعلم ان قولنا كلام هو اسم المصدر وليس مصدرا على الحقيقة
لان مصدر كلم تكليما لان فعّل من مثقل الحشو يأتي من الصحيح على التفعيل
كالتكذيب ومن المعتل على التفعلة كالتغربة والتروية فهو يجري على
فعله كالطلاق والتطليق فالتطليق هو المصدر على الحقيقة والطلاق وهو
اسم المصدر وللنحاة في بيان حقيقته تعريفان **التعريف الاول**
قال الزمخشري الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى
فقوله هو المركب تحترز به عن الكلمة الواحدة فانها لا تكون كلاما وقوله
بالاسناد تحترز به عن مثل قولنا زيد عمرو بكر خالد فان هذه الامور وان تركبت
لكنها لا تعد كلاما لعدم الاسناد فيها ومعنى الاسناد هو نسبة احد الجزئين
الى الاخر كقولك زيد قائم وعمرو منطلق ويرد على هذا الحد نحو قولنا
ان قام زيد وان خرجت فان الاسناد والتركيب موجودان فيه وليس كلاما لما
لم يكن مفيدا **التعريف الثاني** ان يقال هو ما تضمن كلمتين بالاسناد
المفيد فيخرج منه قولنا ان قام زيد لانه وان كان مركبا تركيبا اسناديا لكنه
غير مفيد فاذن لا بد من اعتبار هذا القيد والا كان منقوضا لما حققناه
نعم المقصود باشتراط الاسناد في الكلام من اجل حصول الفائدة
لا غير وليس المقصود به ان يكون الاسناد من قبيل الاخبار والا لزم
خروج بعض انواع الكلام عن ان يكون كلاما مع ان الاسناد حاصل فيها
كقولك هل زيد قائم وقم ولا تخرج وما اشبهها **واما بيان مفرداته**
التي تركب منها فاعلم ان الكلام لا يأتي تركيبه على الافادة الا في اسمين
كقولنا زيد قائم او في فعل واسم كقولنا زيد يقوم وانما كان الامر كما قلناه
لان التراكيب الممكنة فيه ستة من غير زيادة اسم مع اسم واسم مع فعل
واسم مع حرف وفعل مع فعل وفعل مع حرف وحرف مع حرف ولا
يأتي من هذه التراكيب الستة ما يكون كلاما الا قسمان اسم مع اسم واسم مع فعل

وفاقا

وباقيها لا يفيد تركيبها كلاما اصلا اما لعدم المسند والمسند اليه كالحرف مع الحرف
واما لعدم المسند اليه كالحرف مع الفعل واما لعدم المسند نفسه كالحرف مع
الاسم لان وضع الاسم ان يسند ويسند اليه لا حال اختصاصه بالاصالة ووضع
الفعل ان يسند في نفسه ولا يكون مسندا اليه ووضع الحرف لا يسند في نفسه
ولا يسند اليه ولهذا قلنا ان الكلام لا يتأتى الا في اسمين منها دون سائرها
قوله ويسمى الجملة يجوز ان يكون بالياء والتاء وضابط هذا هو ان كل
لفظتين وضعتا على ذات واحدة واحداهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسط
بينهما ضمير فانه يجوز تذكير ذلك الضمير وتأنيثه قال ابن الحاجب والتأنيث
ههنا احسن لان الجملة مؤنثة وهو خبر عنها وهذا فاسد فان الامر فيه
على عكس ما ذكره فان التذكير فيه احسن وبيانه هو ان الحديث في المسئلة
موجه الى الكلام وشرح احكامه والضمير في قوله ويسمى راجع اليه فلهذا
كان الاحسن تذكيره كما قلنا واعلم ان التركيب يطلق في لسان النحاة
ويراد به معان ثلثة اولها ان يمزج كلمتان وتصيران بمنزلة الكلمة
الواحدة كقولنا خمسة عشر وثانيها المسند للافادة كقولنا زيد قائم
ويقوم زيد وثالثها التركيب المقابل للبسيط فانهم يقولون من وعن
مركبان والباء واللام بسيطان

البحث الثاني في الطريق الى كون اللفظ دالا على معناه زعم عباد

ان دلالة اللفظ على معناه انما يكون من جهة الذات له عنده وهذا
فاسد لامرين اما اولا فلان دلالته لو كانت ذاتية للزم الا تختلف
الالفاظ باختلاف الامم والاشخاص والاقطار ولما علمنا اختلافها
بحسب هذه الامور دل على فساد ما قاله واما ثانيا فلانه كان يلزم
ان يهتدي الانسان الى كل لغة من غير حاجة الى التعلم لمعاصرة
اهلها لان كل ما كان للذات لم يفتقر الى امر وراءها وقد علمنا بالضرورة
خلاف هذا فبطل ما قاله الصيمري ثم اختلف العلماء بعد ذلك في
الطريق الى كون اللفظ دالا على معناه فقال قائلون الطريق اليه
هو المواضعة وهذا هو مذهب جماهير المعتزلة وذهب آخرون
الى انه بالتوقيف وهذا هو مذهب الاشعري وابن فورك وصار صائرون
الى ان بعضها يكون بالتوقيف وبعضها يكون بالمواضعة ثم في هذا قولان

فمنهم من زعم ان الاسماء تكون بالمواضعة ثم تلوح التوقيف من بعد ومنهم من عكس هذا وقال ان الاسماء تكون بالتوقيف ثم تلوح المواضعة من بعد والمختار عندنا ان هذه المذاهب كلها ممكنة والقطع على احدها تحكم لا مستند له بل كلها داخل في حيز الامكان فاذا تمهدت هذه القاعدة فنقول نعلم قطعا بالضرورة على لا تماري فيه احد من العقلاء بان لفظ الانسان والفرس والسماء والارض مفيد لهذه الحقائق ومفهومة منها وسوا قدرنا ان مستند هذا الفهم هو المواضعة او التوقيف او بعضها يكون بالمواضعة وبعضها يكون بالتوقيف على ما قررنا من الخلاف فان تحرير هذه الاحتمالات لا تطرق علينا خللا في فهم هذه الحقائق عند اطلاق هذه الالفاظ ونعلم ان نقول تنا جارية وقاطعة بانها في الازمنة الماضية مفيدة لهذه الحقائق وبرد كل اشكال ورد علينا في مخالفة ما ذكرناه والا لتعنتا ليه فحصل من مجموع ما ذكرناه ههنا امران احدهما ان هذه المعاني مفهومة عند اطلاق هذه الالفاظ ومعلومة منها باضطرار واذا كان الامر كما ذكرناه حصل المقصود من فهم مراد الله تعالى ومراد رسوله عليه السلام مخاطبتهما ولم يكن التوقف فيما ذكرنا فخلا الشي مما اورد من كلام الله وكلام رسوله نعم لا ننكر ان يكون بعض الالفاظ مفيد لبعض المعاني المعتبة نقلته الطرق لكن للحكم يكون على النقلة والتدوين وما كان هذا حاله فلا يمكن جعله في المباحث القطعية من جهة السمع اصلا ولا نبني عليه شي من المسائل القطعية على حال وكما فرغنا من بيان حقيقة الكلمة والكلام وبيان الطريق الى كون اللفظ موضوعا لمعناه فلنذكر كيفية دلالته على معناه بعون الله تعالى

البحث الثالث في كيفية دلالة

على معناه اعلم ان الكلام في كيفية دلالة اللفظ على معناه طويل ولكنا نذكر ههنا ما يتعلق بمقاصد العربية لا غير ونقتصر من ذلك على احكام ثلثة **الحكم الاول** انا نقول اللفظ في كيفية دلالته على معناه على ثلثة اوجه اولها ان يكون دالا عليه بالمطابقة وهذا كدلالة لفظ الفرس على معقول الفرسية ودلالة قولنا انسان على مفهوم

الانسا

الاساسه وهكذا القول في سائر الالفاظ اللغوية ونعني بالمطابقة ان هذا المعنى
مفهوم عند اطلاق هذه الالفاظ فما كان من الالفاظ بهذا الاعتبار كانت دلالته
بالمطابقة وما ليسها ان تكون دلالته ان تكون دلالته بالتضمن وهذا نحو
دلالة الفرس على الجسمية والحيوانية فان الجسمية والحيوانية مفهومتان
عند اطلاق لفظ الفرسية لا من حيث المطابقة ولكن من حيث التضمن فان
كونه فرسا يتضمن الجسمية والحيوانية وهما اصلان في معقول حقيقة
الفرس لا محالة وما ليسها ان تكون دلالته بالالتزام وهذا نحو دلالة لفظ
السقف على الحايط ونحو دلالة لفظ الجسم على المكان ونحو دلالة الفعل على الزمان
فان دلالة هذه الامور على ما ذكرناه ليس من حيث المطابقة ولا من حيث التضمن
ولكن من حيث التلازم والفرق بين دلالة المطابقة ودلالة التضمن والالتزام
هو ان دلالة المطابقة على مدلولها ومعناها من حيث الوضع ودلالة التضمن
والالتزام على مدلولهما ومعناهما من حيث العقل والفرق بين دلالة التضمن ودلالة
الالتزام هو ان دلالة التضمن دالة على ما هو من الحقيقة وداخل في معناها خلاف دلالة
الالتزام فانها دالة على امر خارج عن الحقيقة وليس جزء من اجزائها وقد قررنا
مثال كل واحد من هذه الدلايل **الحكم الثاني** الالفاظ
انما وضعت دالة على المعاني الذهنية ولم توضع للدلالة على الامور الخارجية
ويدل عليها قلناه ان اطلاق الالفاظ يختلف بحسب اختلاف منازلها في
الذهن في مفرداتها ومركباتها اما المفردات فلانا اذا راينا شبحا من بعيد
سميناه حجرا فاذا قربنا منه وظنناه شجرا سميناه بها فاذا دنونا منه وظنناه
حيوانا سميناه به فلا يزال يختلف عليه العبارات على حسب منازله في الذهن
فلهذا قلنا ان وضعها يكون باعتبار المعاني الذهنية واما المركبات فلانك
اذا قلت زيد قائم فهذا لا يفيد حصول قيام زيد ووجوده في الخارج اصلا وانما
يفيد الحكم عليه بالقيام ثم ينظر بعد ذلك فان كان هذا الخبر مطابقا للمخبر
فله وجود في الخارج وكان صدقا وان لم يكن له وجود في الخارج كان الخبر كذبا
وكان لما في الذهن لا غير **الحكم الثالث** ليس يلزم في كل
المعاني ان تكون لها الفاظ تدل عليها بل نقول ايضا ان ذلك مستحيل
لان المعاني مفردة كانت او مركبة فانه لا نهاية لها والالفاظ في انفسها متناهية
محصورة فلو لزم في كل معنى ان يكون له لفظ يدل عليه لزم ان تكون المعاني
محصورة لانحصار الالفاظ وهذا محال ثم نقول المعاني على قسمين

اخذها مس الحاجة اليه ولا بد له من لفظ يمكن التعبير عنه ولا تخلو اللغة
عنه وبانسهما ما لا مس الحاجة اليه فلهذا كان عاريا عن لفظه
تنبيه اعلم ان المتكلمين لا يعتبرون في اطلاق اسم الكلام
على ما يطلق عليه الا شرطه الافادة لا غير ولهذا يطلقونه على
الالفاظ المفردة نحو رجل وفرس واما النحاة فالشرط عندهم في اطلاق
اسم الكلام هو تركبه من جزئين على طريقة الاسناد كما شرحناه من قبل
والحق ان الكلام اللغوي هو ما ذكره المتكلمون لان اطلاقه على الالفاظ
المفردة المفيدة جار في لسانهم وجريه على الالفاظ المركبة من غير فرق بينهما
فاما ما ذكره النحاة فذاك امر اصطلحوا عليه كاصطلاحهم على اطلاق
لفظ الحال والتمييز وليس من الكلام اللغوي في شي فهذا ما اردنا ذكره
من هذه التنبيهات في كيفية دلالة الالفاظ على معانيها ولم ار احدا من
النحاة ذكرها ولا اعتنى عن ذكرها لكثرة فائدتها وجدواها وبالله التوفيق

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته

القسم الاول من الكتاب وهو قسم الاسما

الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران
وله خصائص منها جواز الاسناد اليه ودخول حرف التعريف عليه
والجر والتنوين والاضافة **قلت** قبل الخوض في شرح معاني
الشيخ نذكر وجه الاشتقاق في الاسم فنقول اتفق نحاة الكوفة
على ان لفظ الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة لان الاسم وسم على
المسمى وعلامة له يعرف به قال احمد بن يحيى ثعلب الاسم سمة
توضع على المسمى ليعرف بها والاصل عندهم في قولنا اسم وسم الا انه
لما ثقل وقوع الكسرة على الواو حذفت وزيدت الهمزة في اوله
عوضا عما حذف من فائه فوزنه على قولهم اعل لحذف الفاء منه واجمع
نحاة البصرة على ان اشتقاقه من السمو وهو العلو تقال سما يسمو اذا علا
ومنه سميت السما سما لعلوها لان الاسم يعلو على المسمى وهو دال على ما تحته
من معناه قال المبرد الاسم ما دل على مسمى تحته فلما سما على مسماه وعلا
عليه كان مشتقا من السمو والاصل عندهم في اسم سمو بكسر الفاء وسكون
العين فاستثقلت الكسرة قبل الواو لما كان المتوسط بينهما ساكنا
فحذفت الواو وجعلت الهمزة عوضا عنها في اوله فوزنه على هذا افع

حذوف للام منه وكلام اهل الكوفة حسن جيد من جهة المعنى وكلام اهل
البصرة بعضده التصريف وهذا القدر كاف في معرفات عرضنا فاذا مهدت
هذه القاعدة فاعلم انه كلام الشيخ ههنا مشتمل على مباحث ثلاثة

البحث الاول في بيان ماهية الاسم

وله تعريفات ثلاثة **التعريف الاول** وهو ما ذكره الشيخ عبد
القاهر وحاصل كلامه في ماهية الاسم كل لفظ عري من الدلالة على الزمان
من طريق الوضع وكان له اعراب لفظا او محلا فقوله كل لفظ عام في الاسم
والفعل والحرف وقوله عري من الدلالة على الزمان يخرج عنه الفعل وقوله
من طريق الوضع يخرج عنه قولنا نعم وبئس فان عروها عن الدلالة على
الزمان ليس باصل وضعها وانما حدث عن الدلالة على الزمان لعارض ويدخل
فيه كقولنا الصبوح والغبوق وغيرهما من سائر ما يعرف به الزمان
من الاسماء فانها عارية عن الزمان باصل وضعها كما سنقرره وقوله وكان
له اعراب لفظا او محلا يخرج عنه الحرف فانه وان كان عاريا عن الزمان
باصل وضعه لكنه لا اعراب له لا لفظا ولا محلا **التعريف الثاني**
قال الزمخشري الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن
الاقتران فقوله ما دل على معنى في نفسه احتراز عن الحرف وقوله دلالة
مجردة عن الاقتران يخرج به عن الفعل قال الخوارزمي والمحصلون على
زيادة وصف التحصيل في حقيقة الاسم ليدخل فيه كقولنا الصبوح
والغبوق وسائر المقترنة بالازمنة فانها وان اقترنت بالازمنة
فان الازمنة غير محصلة كازمنة الافعال فلهذا كانت داخلة في
حد الاسم **التعريف الثالث** قال ابن الحاجب
الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة ليدخل
فيه نحو قولنا الغبوق والصبوح وسائر ما يقترن به الزمان من الاسماء فانها
وان اقترنت بالزمان فليس من احد الازمنة الثلاثة فهذا ملخص ما ذكره
النحاة في تعريف حقيقة الاسم ولهم تعريفات للاسم غير هذه اغفلنا ذكرها
لركتها وهوانها والمختار عندنا في ماهية الاسم ان يقال هو اللفظ
الدال على معنى في نفسه العاري عن الدلالة على الزمان باصل وضعه فقولنا
هو اللفظ عام يدخل فيه هو وغيره وقولنا الدال على معنى في نفسه يخرج
عنه الحرف فانه دال على معنى في غيره وقولنا العاري من الدلالة على

الزمان يخرج عنه الفعل فان ذكر الزمان من حقيقته وقولنا باصل وضعه
نحترز به عما يقترن بالازمنة من الاسماء كالصبوح والغبوق واسم
الفاعل وغيرها وعما يعرض من الدلالة على الزمان كنعم وبئس فان اقتران
ما يقترن بالازمنة من الاسماء وغيره مما يعرض وعن الازمنة من الافعال
ليس باصل وضعه فيرد اشكالا علينا وانما هو عارض وهذا الذي
اخترناه هو محصول كلام الشيخ عبد القاهر في تعريفه للاسم خلا انه
زاد فيه قوله وكان له اعراب لفظا او محلا احترز به عن الحرف ومحصل جعلنا
القيد الذي يخرج به عن الحرف هو قولنا ما دل على معنى في نفسه والذي
ذكرناه اولى فان حق ما يخرج به عن الحرف هو من جنس مفهوم حقيقة الاسم
فلا يبقى اعماله عن حقيقة الاسم على حاله دقيقة اعلم انا
قد حكينا عن جماهير النحاة تعريفهم الاسم بانه الذي يدل على معنى في نفسه
من غير مقارنة للزمان ولخصنا مقصدهم في ذلك لكن الذي بقي علينا من ذلك
هو النظر في عود الضمير ومتعلق الحرف في قولهم في نفسه ولهم فيه مذهبان
احدهما ان يكون الضمير عائدا الى قولهم على معنى والحرف يكون متعلقا با
محذوف فيكون معنى الحد على هذا التنزيل الاسم ما دل على معنى في نفسه
اي حاصل في نفسه باعتباره وبالنظر اليه وليس حاصلا في غيره كالحرف
فان معناه حاصل في غيره وهو متعلقه وثانيهما ان يكون الضمير
راجعا الى ما دل والحرف متعلق بدل فيكون معنى الحد على هذا التنزيل الاسم
ما دل على معنى في نفسه اي هو اللفظ الدال بنفسه على معناه الافرادي
من غير اعتبار ضميمة بخلاف الحرف فانه دال على معناه الافرادي باعتبار
غيره وهو ذكر متعلقه والفرق بين المذهبين هو ان دلالة الاسم
على معناه في المذهب الاول مطلقة وحرف الجر هو ظرف لحصولها من غير
اعتبار امر اخر وعلى المذهب الثاني ليست الدلالة مطلقة وانما هي
مقيدة بحرف الجر ومعناه انه دال من غير اعتبار امر اخر فهذا ملخص
كلامهم والمختار هو الاول وعليه يعول المحققون من النحاة لامرين
اما اولا فلانا لو حملناه على التفسير الثاني وجعلنا قولهم في نفسه
من تتمة قولهم ما دل لم يكن جاريا على المناقضة للحرف لان المعنى
يصير هكذا الاسم ما دل بنفسه على معنى والحرف ما دل بغيره على معنى فيكون
قولنا بنفسه قيدا للدلالة على معناه وليس الامر كذلك فان الحرف دال

على معناه الافرادي مطلقا لكن ذلك المعنى حاصل في غيره واذا جعلنا قولهم
في نفسه صفة لمعنى يطابق الجزآن في مقصود التقابل فيكون الاسم دالا على
معنى حاصل في نفسه من غير اعتبار امر اخر والحرف ما قصد له دالا على
معنى في غيره اي حاصل في غيره باعتبار امر اخر وهو متعلقه واما باسناده
فلانه في ذكر نوع استعمال في نعلى لها واستعمال المعاقبة في الحروف هو على
خلاف الاصل ومخالفة لما تقتضيه الظاهر تحصل من مجموع ما ذكرناه ههنا
ان الضمير بعشرة المعنى وان حرف الجر متعلق باستقرار محذوف
صفة لمعنى وعلى هذا يستقيم التحديد ويحصل المقصود والله اعلم بالصواب

البحث الثاني في توجيه الاشكالات

الواردة على ماهية الاسم وهي منقسمة فمنها ما يكون واردا على عكسه
ومنها ما يكون واردا على طرده ونحن نذكر كلا النوعين بمشيئة الله تعالى

النوع الاول منها ما يكون واردا على الطرد وجملتها امور ثلثة

الاشكال الاول

قولكم في حد الاسم انه الدال على
معنى في نفسه باطل فانا نجد صورا من الاسما مفتقرة في دلالتها على معناها
الافرادي الى غيرها وهذا نحو قولنا اذ ولو وذو وفوق وقبل وامام وقدام
وغير ذلك من الاسما التي هي مفتقرة الى مضافها وهذا يؤذن بانتقاض
الحد وفساده والجواب ان كل واحد من هذه الاسما دال
على معناه الافرادي باصل وضعه حال انه عرض لها في حال استعمالها ابهام
في بعض مواقعها فمقصود لذلك الابهام وازالته يذكر مضافها واذا كان
الامر على ما قلناه وجب اجراوها على بابها في الاسمية ولم يكن عروض
هذا العارض مبطلا لاسميتها لما حققناه

الاشكال الثاني

المصادر نحو الضرب والقتل ووجه اشكالها هو ان هذه الاسما كلها
دالة على معنى في نفسها مقترنة بالازمنة وهذا يؤذن بخروجها عن الاسمية
واسميتها معلومة لا محالة فيكون الحد باطلا والجواب ان لفظ المصدر
لا يدل على زمن البتة وانما الزمان من عوارضه ولوازمه ومثل هذا لا
يعد في الدلائل اللفظية بخلاف الفعل فانه دال على الزمان بلفظه وصورته
ولهذا فان فعل الواحد منا لا يحصل الا في مكان ولا يقال ان الفعل دال على
المكان لما كان من لوازمه وضروراته وليس دالا عليه بلفظه

الاشكال الثالث

قولهم مقدم الحاج ومضرب الشول وقولهم المستقبل
والماضي وقولهم الصبوح للشرب في اول النهار والغبوق للشرب في اخره

ووجه الاشكال في هذه الاسماء انها كلها دالة على معان في نفسها مقترنة بهذه الازمنة وهذا يؤذن بخروجها عن الاسمية واسميتها معلومة لا محالة وهذا يبطل الحد وينقض نفاذه والجواب من وجهين اما اولا فلانا نقول ان هذه الاسماء ليست دالة بلفظها على الازمنة كما زعموه وانما هي نفس الازمنة كاليوم والغد فانا نعرض بقولنا مقدم الحاج زمن مقدم الحاج وزمن الصبوح والغبوق واذا كان الامر على ما حققناه لم يرد نقضا على حقيقة الاسم لما لم تكن دالة بلفظها على الزمان واما الزمان ثانيا فهبنا انا سلمنا دلالتها على الازمنة لكنا نقول انما دلت عليها من جهة الضرورة والعقل لا من جهة اللفظ والوضع والاشكال انما يتوجه لو دلت على الزمان من جهة اللفظ والوضع كما ذكرناه في الجواب عن اشكال المصادر وهكذا الجواب عن اسم الفاعل كضارب اذا اوردوه اشكالا يجري على نحو ما ذكرناه فهذا ما يرد على حقيقة الاسم باعتبار طرده

النوع الثاني

منها ما يكون واردا باعتبار العكس وجملتها امور ثلاثة

الاشكال الاول

قولهم وجدنا صورا من الحروف يفهم لمعانيها من غير اعتبار ذكر متعلقها كقولنا نعم وبلى واي وقد في قولهم وكأن قد واذا كان الامر كما قلناه فقد دلت هذه الاحرف على معان في انفسها من غير ان تكون مقترنة بزمان فيجب القضاء بكونها اسماء وحرفيتها معلومة لا محالة وهذا ينقض حقيقة الاسم لدخول غيره فيها والجواب ان الاصل في الحرف انه لا بد من ذكر متعلقه ولا يعقل معناه الا بوجوده وذكره فاما ما اوردوه من هذه الاحرف فان متعلقها وان كان محذوفا الا انه في حكم الموجود وانما اطرح لكثرة الاستعمال فلهذا لم يرد نقضا على حقيقة الاسم لما حققناه

الاشكال الثاني

نعم وبئس وحبذا وسائر الافعال التي لا تتصرف ووجه اشكالها هو ان هذه الافعال دالة على معنى في نفسها من غير ان تكون مقترنة بالازمنة وهذا هو معنى الاسم فيجب ان تكون اسما وفعليتها معلومة وهذا ينقض ما قلتموه في حقيقة الاسم والجواب ان هذه الافعال دالة بأصل وضعها على الازمنة وانما عرض لها عارض فكان سببا في خروجها عن الدلالة عليها وذلك العارض هو جعلها للانشاء فلهذا جردوها عن الزمان دلالة على هذا المعنى ولهذا قال النحاة ان نعم منقول من نعم وبئس منقول من بئس تنبيها على ما قلناه من كونها دالة على الزمان بأصل وضعها واذا كان الامر على ما ذكرناه كانت دالة على الزمان وانقطعت عن ان تكون داخلة في حد الاسم

الاشكال الثالث

الفعل المضارع من نحو يقوم ويقعد ووجه اشكاله هو انه دال على معنى في نفسه من غير ان يكون مقترنا باحد الازمنة الثلاثة لكونه صالحا مشتركا واذا كان غير دال على احد الازمنة الثلاثة مع كونه دالا على معنى في نفسه كان داخلا في حد الاسم وحقيقته وفعليته معلومة لا محالة وهذا يبطل حقيقة الاسماء لدخوله فيها والجواب ان الفعل المضارع دال بحقيقته على الازمنة المعينة ولكن اللبس انما جاء من جهة الاشتراك فدلالته على الزمان بصيغته ووضعه وعروض

اللبس بالاشتراك لا تخرجه عن ذلك فلهذا كانت متعلقة باقيه وأما الاسم فانه ليس دالا على الازمنة
لا بطريق ولا اشتراك فلهذا وجب خروجه عن حقيقة الاسم لما حققناه فهذه جملة الاشكالات
وتبديتها الواردة على طرد الاسم وعكسه واعلم ان المقصود بقولنا في الاشكال انه وارد على طرد
الاسم هو انه يفيد خروج بعض الاسماء عن كونها اسما كالمصدر واسم الفاعل والصبوح والغبوق
وما اشبههما والمقصود بقولنا في الاشكال انه وارد على عكس الاسم هو انه يفيد دخول ما ليس باسم
في حقيقة الاسم كنعم وبئس والافعال المضارعة وما اشبهها وبالله التوفيق

البحث الثالث في ذكر خواص الاسم

اعلم ان معنى الخاصة هو الوصف العارض للشيء يتفرد به
بعض اجزاء المحدود دون سائرها نحو دخول اللام والاضافة كما سنقرره والفرق بين الحد والخاصة
هو ان من حق الحد ان يكون شاملا لجميع افراد المحدود بحيث لا يخرج عنها شيء والخاصة يتفرد بها
بعض افراد المحدود ولهذا فان دلالة الاسم على معنى في نفسه لما كانت حدا وجب شمولها
لكل الاسماء ودخول اللام لما كان خاصة انفرد به بعض الاسماء دون بعض وللاسم خصائص
كثيرة كالتصغير والاضمار وغيرها وقد اشار الشيخ منها هاهنا الى امور خمسة ونحن نذكرها
ونظهر وجه اختصاصها بالاسم بمشيئة الله **الخاصة الاولى** جواز الاسناد اليه ونعني
بالاسناد هاهنا الاسناد المعنوي وهو وقوعه فاعلا ومبتدأ ليصح الاسناد اليه في مثل قولنا
قام زيدٌ وزيدٌ قائمٌ وانما اختص الاسم بكونه مسندا اليه لان اصل وضع الاسماء ان يكون مسندا
بالاصالة ومتميزة عن غيرها من الافعال والحروف بالاستقلال وليس كذلك الا ان يكون مسندا اليها
لان الفعل يسند ولا يسند اليه والحرف لا يسند ولا يسند اليه فلهذا وجب اسنادها بما ذكرناه واختلف
النحاة في جواز الاسناد الى الاسم هل يعد من جملة الخواص او يكون معدودا من جملة اجزاء الحد
والماهية وقد جوز الشيخ عبد القاهر ان يكون معدودا من جملة اجزاء الحد ذكره في شرح جمله
واكثر اهل التحقيق من النحاة على خلافه واليه اشار الشيخ هاهنا وهو الحق لانه وان كان لازما
فهو نازل منزلة الضحك في الانسان فلهذا كان بالخاصة اشبه واحق دون ان يكون جزءا **الخاصة
الثانية** دخول حرف التعريف وانما كان خاصا للاسم لامرين اما اولا فلان الالف واللام
في الاسم بمنزلة الصفة ولهذا فانك اذا قلت رجل ثم قلت الرجل فاللام بمنزلة قولك المعهود والوصف
لا يكون الا في الاسم لما سنقرره في الصفة ان شاء الله واما ثانيا فلان الاسماء اصل وضعها
ان يكون محكوما عليها فلهذا افتقرت الى التعريف لتتعين للمحكوم عليه بخلاف الافعال
فانها محكوم بها فلهذا لم يكن مفتقرة الى التعريف **الخاصة الثالثة** دخول الجر عليها
وانما كانت الاسماء مختصة بالجر لان الجر وضع علما للمضاف اليه والمضاف اليه محكوم عليه
والافعال ليست محكوما عليها فلهذا لم يكن الجر داخلا عليها **الخاصة الرابعة**

التنوين وانما كان التنوين مختصا بالاسما لان اصل وضعه انما للتمكين في الاسما المعربه والتنكير
في الاسما المبنيه والمكانه لا وجه لها في الفعل لانه مفتقر الى غيره ومسند له والتنكير لا وجه له
لانها في الاصل نكرات فاستغنت عن التنكير **الخاصه الخامسه** الاضافه وانما اختص
الاسم بان تكون مضافا الى غيره لان وضع الاضافه في الاسما اما للتعريف اذا كان مضافا الى معرفه
واما للتخصيص اذا كان مضافا الى نكره والتعريف والتخصيص انما يكونان في الاسما فاما الافعال
فهي نكرات كما ذكرنا لا تقبل تعريفا ولا تخصيصا فلهذا استحالت اضافتها فهذه جمله ما اشار الشيخ
من خصايص الاسم هاهنا **قال صاحب الكتاب نور الله حفرته**
ومن اصناف الاسم اسم الجنس وهو ما علق على شي وعلى كل ما اشبهه وينقسم الى
اسم عين واسم معنى وكلاهما ينقسم الى اسم غير صفه والى اسم هو صفه فالاسم غير الصفه نحو رجل
وفرس وعلم وجهل والصفه نحو راكب وجالس ومفهوم ومضمر هذه الفاظه **قلت** جرى الشيخ
هاهنا في حقيقه اسم الجنس على اصطلاح النحاه واهل اللغه على خلاف ما اسلفه في حقيقه الكلمه
وذلك لانه سمى الرجل هاهنا جنسا وليس يكون جنسا الا على اصطلاح النحاه واهل اللغه لان الجنس
عند النحاه ما كان مثنيا ولا اعداد كثيره من نوع واحد فالاسد والرجل اسما جنس لما ثنيا ولا عدادا
كثيره اشتركت في نوع واحد وعند المنطقيين ليست هذه اجناسا وانما الجنس هو قولنا حيوان
والاسد والفرس والانسان انواع له والاصناف جمع صنف وهو الضرب من الاسما فاذا عرفت
هذا فلنذكر حقيقه اسم الجنس ثم نذكر احكامه وتقسيمه كما اشار اليه الشيخ فهذان بحثان **البحث**
الاول في بيان ماهيه اسم الجنس وله تعريفان التعريف الاول قال الزمخشري هو ما علق
على شي وعلى كل ما اشبهه فقوله ما علق نعني به اطلاق اللفظ الصالح له قوله على شي نعني باعتبار امر
جامع للافراد المتعدده كالرجوليه في الرجال والاسديه في الاساد قوله وعلى كل ما اشبهه نعني
بالمشابهه اتفاق الافراد في الامر الحقيقي الذي ذكرناه وليس الغرض المشاكله الصوريه فانا لو راينا
رجلا مصورا من شمع او طين فانه يمتنع اطلاق اسم الرجل عليه لما لم يكن مشاركا في الامر الحقيقي وهي الرجوليه
نعم يجوز اطلاق اسم الرجل عليه على جهه المجاز والتشبيه فاما على الحقيقه فلا فهذا تقرير كلام
الشيخ في ماهيه اسم الجنس قال ابن الحاجب وهذا منقوض باسم المضمر والمبهم فانهما يتعلقان على شي
وعلى كل ما اشبهه فانك اذا قلت انت وذا فانهما يصلحان لزيد وعمرو وغيرهما مما يشار اليه ويخاطب
وليسا من اسما الاجناس في شي التعريف الثاني انا نقول هو الاسم الظاهر الذي يطلق على الافراد
المتعدده باعتبار امر يجمعها على الخصوص اما على جهه الصلاحيه واما على جهه الاستغراق
ولنفسر هذه القيود فقولنا هو الاسم الظاهر خرج عنه المضمر والمبهم لانهما ليسا من الاسما
الظاهره وقولنا الذي يطلق على افراد متعدده يخرج عنه العلم فان ذلك انما يطلق على واحد بعينه

وقولنا باعتبار امر يجمعها خرج عنه الاسم المشترك فانه يطلق على افراد متعددة لكن لا باعتبار
امر يجمعها كاسم العين واسم الادراك وقولنا على الخصوص خرج به عن انه لا يجوز اطلاق اسم
الجنس باعتبار امر عام ولهذا فانه يستعمل اطلاق اسم الرجل والانسان على الفرس باعتبار كونهما
حيوانين فانه يستحيل اطلاق الاخص باعتبار المعنى الاعم لما حققناه فلهذا قلنا ان ذلك الامر
الذي يطلق الاسم باعتباره لا بد من اشتراط كونه خاصا وقولنا اما على سبيل الصلاحية واما على
جهة الاستغراق ليدخل فيه قسما الجنس فالذي يكون على جهة الصلاحية كقولنا رجل وفرس
والذي يكون على جهة الاستغراق كقولنا الرجل والفرس

البحث الثاني في ذكر اقسامه واحكامه

اعلم ان الشيخ لم يتعرض لذكر الجنس المعرف باللام في ذكر الماهية والقسمة وانما
تعرض لذكر الجنس المنكور وهذا تساهل منه فان اسم الجنس الحقيقي هو المعرف باللام الدال على
الاستغراق كالرجل والانسان والفرس وما اشبههما فنقول اما تقسيمه فهو على نوعين
اسم عين واسم معنى ونريد باسم العين ما كان غير مضمر سواء كان غير مدرك بالعين كالجن والروحا
او كان مدركا بالعين كالرجل والفرس ونريد باسم المعنى ما لا يدرك بالعين كالعلم والفهم اما
اسم العين فهو منقسم الى معرفة ونكرة فالمعرفة ضربان اسم كالرجل والاسد وصفة كالراكب
والجالس واسم المعنى منقسم ايضا الى معرفة ونكرة فالمعرفة ضربان اسم كالعلم والفهم والصفة
نحو المفهوم والمضمر هذا كله كلام في تقسيم المعرفة واسم العين واسم المعنى واما النكرة فهي على نوعين
اسم عين واسم معنى فالاسم للعين ضربان اسم كرجل واسد وصفة نحو راكب وجالس والمعنى ضربان
ايضا اسم كعلم وفهم وصفة نحو مفهوم ومضمر فهذه الاقسام كلها الاسم والصفة والمعرفة والنكرة
كلها مندرجة تحت اسم الجنس **واما احكامه فهي ثلاثة** الحكم الاول كل حقيقة من
الاجناس كالانسان والفرس يوجد لها اشخاص متعددة في الوجود المحسوس فهل لتلك الحقيقة من حيث
انها كلية وجود ثان ام لا فنقول اما الوجود الذهني فلا خلاف بين النظار فيه وانما النزاع
في الحقيقة الكلية هل لها وجود في الخارج ام لا يعرض لها الوجود الا في الذهن لا غير هذا مما قد
وقع فيه نزاع بين الاوائل من الفلاسفة فالذي ذهب اليه افلاطون ان للحقيقة من حيث انها
كلية وجودا في الخارج وزعم ان هذه الحقيقة لا يجوز عليها التغير والفساد وسماها المثل
وذهب ارسطاطاليس الى ان تلك الحقيقة الكلية لا وجود لها في الخارج اصلا وانما تكون عرضا
في الذهن لا غير ويستحيل وجودها في الخارج والحق ما ذهب اليه ارسطو لان الحقيقة الكلية
مشتركة بين الاشخاص الموجودة فلو كانت موجودة في الخارج كما زعم لزم ان يكون الشيء الواحد
موصوفا بالصفات المتضادة نحو بياض زيد وسواد عمرو وطول بكر وقصر خالد لان هذه الامور
كلها مجتمعة في الحقيقة الكلية وهذا محال الحكم الثاني اسم الجنس قد يكون له دلالة على امرين
فصاعدا فيذكر لقصد الدلالة على احدهما ويكون الثاني مسوقا في الفهم على جهة التبع وبيانه هو

ان قولنا رجل فيه دلالة على الجنس وعلى الوحدة فتارة نطلقه وغرضنا منه الدلالة على الجنسية
نحو قولك رجل في الدار لا امراة وتارة نطلقه وغرضنا منه الدلالة على الوحدة نحو قولك ارجل
عندك ام رجلان فان سوالك ههنا عن الوحدة لا عن كونه رجلا الحكم الثالث الاسم المفرد
الجنس قد يعرض له العموم في بعض حالاته ويكون مستغرقا وذلك يكون في مواضع ثلاثة
اولها اذا كان معرفا باللام في مثل قولك اهلك الناس الدينار والدرهم وقوله عليه السلام بعثت الى الاسود
والاحمر وثانيها اذا كان نكرة مندرجة في ضمن النفي نحو قولك ما جاني من رجل وقوله تعالى ما انزل
الله على بشر من شي وثالثها الاسم الذي يتميز مفرده بالتا كالبر والشعير والتمر فان ما هذا حاله فهو
عام فاما النكرة فلا تعد من العموم بحال كما زعمه بعضهم وهذا اذا اضيف اليها مصدر نفعل في
المستقبل نحو قوله تعالى فتحرير رقبة فهذه احكام اسم الجنس التي تختص بمقاصد النحاة قد اشرنا
اليها وبالله الموفق **قال صاحب الكتاب نور الله حفرته**
ومن اصناف الاسم اسم العلم وهو ما علق على شي بعينه غير متناول ما اشبهه
ولا يخلو من ان يكون اسما كزيد وجعفر او كنية كابي عمرو وام كلثوم او لقبا كبطه وقفه وينقسم
الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة نحو برق نحره وتابط
شرا وذرى حبا وشاب قرناها الى اخر كلامه في هذا الفصل **قال** تمل الخوض في تفسير كلام الشيخ
انبهك على اطلاق لفظ المفرد والمركب في السنة النحاة فاقول اما المفرد فهم يطلقونه ويريدون به
معاني اربعة اولها ان يكون الاسم غير مضاف ولا مثنى ولا مجموعا ولا مركبا نحو زيد وعمرو وثانيها
ان يراد به ما ليس مضافا فيدخل فيه المثنى والمجموع والمركب لان مدلول هذه الامور واحد وثالثها
ان يراد به ما ليس بجملة كخبر المبتدا اذا لم يكن جملة ورابعها ان يراد به ما لا يكون مركبا واما المركب
فله في لسانهم معان ثلاثة اولها ما مزج كلماة وضربا واحدا كخمسة عشر وثانيها المسند في مثل قولك
زيد قايم ويقوم زيد وثالثها المركب المقابل للبسيط فعلى هذا يقولون من وعلى مركبتان والبا واللام
بسيطان فهكذا يجري اطلاق لفظ المفرد والمركب في السنة النحاة على هذه الوجوه فاذا تمهدت
هذه القاعدة فكلام الشيخ ههنا قد اشتمل ههنا على بيان ماهية العلم وذكر اقسامه واحكامه فهذه
مباحث ثلاثة نفصلها بعون الله تعالى
البحث الاول في بيان ماهية العلم
وله تعريفات ثلاثة الاول قال الشيخ ما علق على شي بعينه غير متناول ما اشبهه فقوله ما علق
يعني به وضع اللفظ عليه قوله على شي بعينه يعني به ان اطلاق لفظ العلم لم يكن باعتبار امر مشترك
كما ذكرناه في حقيقة اسم الجنس قوله غير متناول ما اشبهه يعني ان اطلاقه انما يكون على جهة قصد
التعيين والانفراد دون قصد الاشتراك فهذا تقرير كلام الشيخ وسمي العلم علما ماخوذ من علم الثوب
لانه اذا ذكر علم به المسمى بعينه قال الخوارزمي ما ذكره الشيخ في حد العلم لا يفي لانه يتحد به علم الشخص دون
علم الجنس كاسامه وثعالة الا ترى ان علم الجنس كما جوزنا اطلاقه على الجنس كله جوزنا اطلاقه على اي شي اتفق منه

وقد علق على شيء وعلى كل ما اشبهه فاذن لا يكون ما ذكره الشيخ من حد العلم متناولا لعلم الجنس فيكون
ناقضا هذا محصول كلام الخوارزمي فيما اورده اعتراضا على الشيخ وما ذكره لا يقدح في كلام الشيخ
فان علم الجنس كاسامه وثعاله موضوع بازاء الحقائق المعقولة المتحدة في الذهن وقد صرح بما ذكرناه
الزمخشري في كلام بعد هذا سنذكره قال فيه فاذا قلت ابو براقش كانك قلت الضرب الذي من شانه
كيت وكيت مشيرا به الى ما ذكرنا فاذن انما اطلق على الحقيقة المتحدة في الذهن في الاصل فاذا اطلق على
الواحد من الجنس كان اطلاقا على خلاف موضوعها الاصلي وكان الوجه في اطلاقها على الواحد وان
كان على خلاف الاصل هو ان الواحد موافق للحقيقة الذهنية فلهذا ساغ اطلاقها عليه فلا
جرم كان اشعارها بالتعدد ضمنا لا وضعا واذا كان الامر على ما قلناه لم يكن ما ذكره الخوارزمي
قادحا في كلام الشيخ على هذا التقرير ه التعريف الثاني ذكره الخوارزمي ولما زعم ان كلام الزمخشري
معترضا بما ذكره قال في حده هو الدال على معنى ظاهر دلالة تتضمن الاشارة اليه على وجه الافراد
والاستبداد فقولنا هو الدال على معنى ظاهر شامل له وللمنكر من اسم الجنس فان كل واحد منهما
دال على معنى كزيد واسد وقولنا دلالة تتضمن الاشارة تخرج عنه اسم الجنس المنكر فانه وان
كان دالا على معنى ظاهر لكن ليس في دلالته تتضمن الاشارة اليه بخلاف علم الشخص فانك اذا قلت
جاءني زيد فكانك قلت جاءني ذلك الشخص المعين وهكذا علم الجنس ايضا فانه دال على الاشارة
ايضا لانه بمعنى اللام فاذا كانت اللام مشعرة بالاشارة فالعلمية ايضا كذلك لانها بمعناها
بخلاف المنكر من اسم الجنس فانه لا اشارة فيه وقولنا على وجه الافراد لئلا ينتقض الحد بالمعرف
باللام والاضافة فانهما وان كانت دلالة على معنى ظاهر على وجه الاشارة لكنها ليست على وجه
الافراد لان المعنى المشار اليه في العلم مستفاد من نفسه والاشارة في الاسم المعرف باللام والاضافة
انما تستفاد من اللام والاضافة فلهذا لم يكن الدلالة فيهما على وجه الافراد وقولنا والاستبداد
لئلا ينتقض الحد باسم الاشارة فانه وان كان دالا على معنى ظاهر دلالة تتضمن الاشارة على وجه
الافراد لكنه ليس على وجه الاستبداد لان اسم الاشارة لا يجوز اطلاقه الا اذا كان المشار اليه موجودا
في الخارج او مذكورا سابقا بخلاف العلم فانه يجوز اطلاقه وان كان احد الامرين موجودا فلهذا
لم يكن بد من ذكر قيد الاستبداد ليخرج اسم الاشارة عنه هذا ملخص كلام الخوارزمي الذي طول فيه
انفاسه ومع ذلك فانه لا ينفك عن نظر لامور ثلاثة اما اولا فلانه صدر من كلامه في هذا الحد
بقوله هو الدال على معنى ظاهر وهذا يؤذن بان اطلاق قولنا زيد وعمرو كاطلاق قولنا رجل
واسد وان الاعلام المتماثلة انما اطلقت بازاء امر يجمعها وهذا فاسد فان وضع قولنا زيد مخالف
لوضع قولنا رجل فانما نطلق قولنا رجل بازاء امر ظاهر هي الرجولية في الرجال والاسد في
الاساد وسموا ما كان على هذه الصفة من الالفاظ بالمتواطية بخلاف قولنا زيد وعمرو
وساير الاعلام فان اطلاقها على مسمياتها ليس باعتبار امر جامع لها ففسد ما قاله واما ثانيا

فلان قوله دلالة تتضمن الاشارة توهم ان العلم لا يكون علماً الا عند حضوره فاما الاعلام الغائبة
فلا لانه جعل الاشارة وصفاً مثل وصف الماهية وجزءاً منها وهو فاسد كما ترى واما ثانياً فلان
ما ذكره ينتقض باسم المضمر واسم الاشارة فان ما ذكره من الماهية حاصل فيهما وليسا علمين فظهر
بما لخصناه ضعف كلام الخوارزمي في ماهية العلم وفي كلامه هاهنا وجوه من الفساد اكثر مما
ذكرناه لكن فيما اوردناه كفاية ٥ التعريف الثالث قال ابن الحاجب هو ما وضع على شيء بعينه غير
متناول ما اشبهه بوضع واحد فقوله ما وضع على شيء بعينه يندرج تحته جميع المعارف كلها
من المضمر والمبهم وغيرهما وقوله غير متناول ما اشبهه يخرج عنه المعارف كلها لانها متناولة
للشيء ولغيره ولهذا فانك اذا قلت انت وتريد به خطاباً لزيد جاز ان تقول انت وتريد به خطاباً
لعمرو ايضاً من غير فرق وهكذا القول في اسماء الاشارة نحو ذا وتا قوله بوضع واحد يدفع به
وهم من يتوهم ان زيداً اذا سمي به رجل ثم سمي به رجل آخر فهو متناول لغيره فلا يكون الحد جامعاً
فاذا قيل بوضع واحد خرج منه مثل هذه الصورة فانها لم تكن متناولة لغيره بوضع واحد
فاما الكلام في اعلام الاجناس كاسامة وثعالة فقد قررناه ان اطلاقها على الحقيقة المتحدة في الذهن
فلا يورد نقضاً على حقيقة العلم لما حققناه ولنقتصر على هذا القدر من التعريفات ففيه كفاية ٥

البحث الثاني في تقسيم الاسماء الاعلام

اعلم ان العلم وان كان مقسماً
الى اقسام كثيرة لكنه منحصر في امور ثلاثة الاسم والكنية واللقب وطريق حصر فيها ان العلم
لا يخلو حاله اما ان يشار اليه بالاب والام او لا فان كان الاول فهو الكنية وان كان الثاني فان
افاد مدحاً او ذماً فهو اللقب وان لم يكن فهو الاسم وظاهر كلام الزمخشري في قوله ينقسم الى مفرد
ومركب ومنقول ومرتجل يوهم ان العلم ينقسم الى اربعة اقسام وليس الامر كذلك بل المراد ان العلم
ينقسم باعتبار الى مفرد ومركب ثم ينقسم باعتبار آخر الى منقول ومرتجل ونحن نذكر الاعتبارين جميعاً
ونفصل ما يحتمله كلا التقسيمين بمشيئة الله

التقسيم الاول باعتبار العلم في نفسه الى مفرد

ومركب فالمفرد هو ما كان من كلمة واحدة كزيد وعمرو وقد قررنا اطلاق لفظ المفرد في السنة
النحاة واما المركب فهو ما كان مؤتلفاً من مجموع كلمتين ثم حاله في تركيبه منهما لا يخلو في نفسها
اما ان يكون بينهما قبل التسمية ارتباط او لا يكون فان لم يكن بينهما ارتباط فهذا نحو معدي كرب
وبعلبك وهو التركيب المعتبر في منع الصرف كما نقرره وان كان بينهما ارتباط فلا يخلو حاله اما ان
يكون جملياً او لا فان كان جملياً فهو مثل قولنا تأبط شراً وذرى حباً وان لم يكن جملياً فهو تركيب الاضافة
نحو عبد الله وابي زيد فهذه ضروب ثلاثة قد اشتمل عليها المركب نذكر في كل واحد منها ما يحتمله ٥
الضرب الاول منها تركيب الجمل نحو برق نحره وتأبط شراً وشاب قرناها فاذا سمي بمثل هذا التركيب
المزدوج الذي ارتبط اجزاؤه ارتباط الجملة وجب حكايته على حاله من غير تغيير لامرين اما اولا
فلان المقصود بقاء الصورة الجملية لانهم لم ينقلوها عن الجملة الا وغرضهم بقاء صورة الجملة

فلو

فلو أعربوها لأخرجوها عن صورتها وهذا محال وأما ثانيًا فلأنهم لو أعربوا الجملة لكان الإعراب
لا يخلو إما أن يكون في الجزء الأول وفي الجزء الثاني وفي مجموعهما ومحال أن يكون الإعراب في الجزء
الأول لأنه بمنزلة الجيم من جعفر والإعراب لا يكون في صدر الكلمة ومحال أن يكون في الثاني لأنه
متضمن لإعراب الجملة لأن الجملة باعتبار كونها جملة لها إعراب سابق يستحقه فيلزم أن يكون في
الكلمة إعرابان وهذا محال وإن كان الإعراب فيهما جميعًا فهو محال أيضًا لأنه إن كان إعراب
واحد لزم أن يكون حاصلًا في كلمتين وإن كان إعرابان لزم أن تكون الكلمة الواحدة معربة بإعرابين
وكل هذا مخالف لقوانين العربية وأصولها فيجب أن يكون باطلًا وإذا تقرر ما قلناه استحال أن
تكون الجملة معربة وهذا هو المطلوب ومعنى قولهم تأبط شرًا هو أنه جعل سيفه تحت إبطه ثم خرج
فسئلت عنه أمه فقالت لا أدري إلا أنه تأبط شرًا فسمي بذلك وذرى حبًا هو الثور سمي بذلك
لأنه يذري الحب قال ٥ إن لها مركبًا إزبًا كأنه جبهة ذرى حبًا ٥ وشاب قرناها اسم قبيلة ومعناه
شاب جانبا رأسها قال الشاعر ٥ كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب ٥
أي تفعل كعادة الرعاة في الصر والحلب وبرق نحره أي نحره له بريق فسمي بذلك ويزيد في قوله
نبئت أخوالي بني يزيد ٥ واعلم أن قولنا يزيد يروى بالتاء المثناة الفوقانية والياء المثناة التحتانية
لكن الرواية بالتاء الفوقانية مردودة لوجهين أما أولا فلأن تزيد بالتاء الفوقانية لم يرد في كلامهم
إلا مفردًا غير منصرف هو اسم قبيلة من قضاعة حكاه الجوهري واليمن ينسب البرود التزيدية
إليها قال ٥ فكلها ما التزيدان معكوم ٥ وهي برود حمر فيها طرائق الدم قال أبو ذؤيب ٥
يعثرن في حد الظباة كأنما كسيت برود بني تزيد الأذرع ٥ وأما ثانيًا فلأن الكثير المطرد
الشائع هو الياء التحتانية فيجب حمله عليه ولا حاجة بنا إلى التعويل على النادر القليل وإذا كان
التعويل على الرواية بالياء التحتانية فلها توجيهان التوجيه الأول ما ذكره ابن الحاجب وعليه تعويل
الجماهير من النحاة وهو أن يكون يزيد منقولًا من الجملة الفعلية ويكون فيه ضمير مستكن هو فاعله
ويكون منقولًا من قولنا المال يزيد فيكون جملة من فعل وفاعل والجملة محكية على صورتها
من غير تغيير لأنه لا يخلو إما أن يكون منقولًا من يزيد المال أو المال يزيد والأول باطل لأنه مفرد
فكان يكون مع جريه لوجوه الإعراب فلما لم يسمع تصريفه بوجوه الإعراب دل على أنه منقول
من قولنا المال يزيد وهي الجملة التي ذكرناها التوجيه الثاني ذكره الخوارزمي وحاصل ما قاله هو أن
قولنا يزيد مفرد غير جملة منقول بالضمة عن الفعل المضارع وذكر أن النقل عن الفعل يكون على وجهين
أحدهما أن يكون منقولًا عن الفعل من غير ضمة فيصير جاريًا بوجوه الإعراب وتصاريفه وثانيهما
أن يكون منقولًا مع الضمة فتكون الضمة مصاحبة له في جميع أحواله لأن الضمة فيه بمنزلة جزء
من أجزاء الكلمة فلهذا كانت لازمة له فهو مفرد عنده محكية معه الضمة وزعم أن ما ذكره النحاة من
كونه منقولًا عن الجملة خطأ لأن الشيء إذا كان بمنزلة الجملة ثم أوقعناه موقع المفرد فإنه إذا كان
أحد جزئيه محتملًا للإعراب وجب ظهور الإعراب فيه ولهذا فإنك إذا قلت مررت برجل ضارب

ابوه فانه يجوز ثم قلنا ضارب ابوه بمنزلة الجملة لانه بمنزلة الفعل والفاعل وقد اوقعناه موقع المفرد
لانا جعلناه صفة لرجل فاذا اردنا ان نظهر فيه اعراب المفرد اعربنا الجزء الاول وهو ضارب فلو
كان قولنا يزيد جملة منقولة من الفعل لوجب ان يعرب الجزء الاول منها لانه قابل للاعراب فلما لم يعرب
دل على انه مفرد منقول مع الضمة عن الفعل المضارع فهذا ملخص كلامهما في توجيه هذه اللفظة والحق
عندنا في هذه المسئلة ان الخوارزمي وان كان ما ذكره محتملا الا ان ما ذكره غيره من النحاة من كونه جملة
اولى لامرين اما اولا فلان التسمية بالجملة هو الاكثر والاشهر في لسانهم كقولنا تابط شرا وشاب قرناها
من الحكم بكونه مفردا وحكاية الضمة فيه فحمله على الكثير المطرد الشايع اولى من حمله على القليل
النادر واما ثانيا فلان بقاء الضمة امارة لحكاية الجملة فاذا كانت الضمة باقية كانت دلالة على ملاحظة
الجملة واعتبارها فلو قصد نقل الفعل مع الضمة من غير اعتبار الجملة لكان تعسفا مستغنى عنه
والعجب من الخوارزمي حيث اوجب ان يكون الفعل مفردا والضمة محكية فيه مع ان النحاة مجمعون
على ان الجملة الفعلية اذا سمي بها كانت محكية ووجب تبقيتها على صورتها من غير تغيير لها
ومجمعون ايضا على ان الفعل اذا كان خاليا عن الضمير مفردا ثم سمي به فانه يكون جاريا بوجوه الاعراب
واذا كان الامر هكذا فقول من قال ان الفعل اذا كان مفردا جاز ان يكون منقولا بالضمة من غير
ان يكون جاريا بشيء من وجوه الاعراب يكون خرقا للاجماع وقولا ثالثا وهذا فاسد فظهر بما حققناه
ههنا ضعف كلام الخوارزمي وصح ان قولنا يزيد بالضمة مسمى بالجملة الفعلية **فاما البيت**
الذي انشده فنحن نذكر اعرابه وموضع الشاهد منه ففيه فائدتان الفائدة الاولى في ذكر اعرابه
فقول نبئت جابرا محرك على لموافقة له في معناه فيكون متعديا الى ثلثة مفعولين فلما
بني للمفعول اقيم الاول مقام الفاعل وهو الضمير والثاني هو المفعول الثاني ويزيد منصوب
على احد وجوه اربعة اما على عطف البيان واما على المدح واما على البدل واما على الصفة فكله محتمل
وظلما منصوب على احد وجوه ثلاثة اما على انه هو المفعول الثالث بمعنى ظالما واما ان يكون منصوبا
على الحال وما بعده هو المفعول الثالث واما ان يكون نصبه على المفعول له وما بعده يكون مفعولا
ثالثا والفديد الصوت وقد فد الرجل يفد فديدا اذا صاح وفي الحديث ان الجفاء والقسوة
في الفدادين اراد الاجلاف من الرعاة والزراع **الفائدة الثانية** في بيان موضع الاستشهاد
وموضع الشاهد من البيت هو ان يكون قولنا يزيد مسمى به منقولا من الفعل المضارع نقل الجملة مع
الفاعل كما شرحناه من قبل وقررنا الخلاف فيه **الضرب الثاني** تركيب الاضافة
نحو عبد الله وعبد مناف وامرئ القيس والكنى نحو ابي عمرو وابي عبد الله فهذان الاسمان اذا ركبا
هذا التركيب وسمي بهما جريا مجرى الاسم في افادتهما المدلول الواحد والكنية من قولهم كنيت عن الشيء
اذا اتيت عليه بغير الاسم الموضوع له الا ترى انك اذا قلت ابو زيد فحقيقة هذا الاسم ان يكون
للرجل ولد يقال له زيد لكنك نبهت على الاسم العلم بهذا الاسم ولم ترد به ما هو الحقيقة في وضعه
وانما اردت ان هذا الاسم جاء نائبا عن الاسم العلم الذي للرجل فان كان للرجل ولد يقال له زيد ثم قلت

ابو زيد خرج عن الكنية وصار في حكم الصفة بمعنى والد زيد **الضرب الثالث** تركيب ما
لا ينصرف وهو ان يكون الاسم الاول بمنزلة الجيم من جعفر والثاني هو الذي تقع عليه الاعراب
نحو معدي كرب ومعدي مفعول من تعدى وياؤه ساكنة وكرب مشتق من الكربة وهو اسم
رجل بمجموعه وبعل اسم صنم وبك مصدر من بك عنقه اذا دقها وعمرويه ونفطويه وسيبويه وهو
تركيب للاسم مع الصوت وفي استعماله وجهان احدهما وهو الاكثر وهو ان يكون مبنيا على الكسر
في جميع احواله فرقا بين تركيب الاسم العربي وتركيب العجمي كما قاله سيبويه وثانيهما ان يكون تركيبه
تركيب الاسماء غير المنصرفة فيبنى صدره ويعرب عجزه كبعلبك فهذا هو الكلام على التقسيم الاول
من الاعلام **التقسيم الثاني** باعتبار كيفية وضعها الى منقول ومرتجل ومعنى المنقول
هو ان يكون الاسم موضوعا لشيء ثم يسمى به بعد ذلك علم ثم هو في نقله على ستة انواع وطريق حصرها
ان نقول النقل لا يخلو حاله اما ان يكون عن مفرد او عن مركب فان كان عن مركب فهو القسم السادس
وان كان عن مفرد فلا يخلو حاله اما ان يكون عن اسم او فعل فان كان عن فعل فهو القسم الرابع
وهو قولنا شمر وكعسب وان كان عن اسم فلا يخلو اما ان يكون عن صوت اولا فان كان صوتا
فهو القسم الخامس وهو قولنا ببه وان لم يكن عن صوت فلا يخلو حاله اما ان يكون صفة اولا
فان كان صفة فهو القسم الثالث وهو قولنا حاتم ونائلة وان كان عن غير صفة فلا يخلو اما ان يكون
اسم عين او معنى فان كان عن معنى فهو القسم الثاني كقولنا فضل واياس وان كان عن عين
فهو القسم الاول وهو قولنا اسد وثور فهذه طريقة حصرها في هذه الاقسام الستة ونحن
نذكر كيفية النقل في كل واحد منها على التفصيل وهي امور ستة اولها النقل عن اسماء الاعيان
كقولنا اسد وثور فاسد منقول عن واحد الاساد وثور عن واحد الثيرة وقد صارا علمين كما
ترى وثانيها النقل عن المصدر كفضل واياس ففضل منقول عن قولنا فضله فضلا اذا
زاد عليه واياس مصدر من آسه أوسا واياسا اذا اعطاه ونظيره عياض من عاضه عوضا
وعياضا فقلبت فيه الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار اياسا وعياضا ولا يجوز ان يكون اياس مصدرا
من يئست لان مصدره ومصدر مقلوبه ياسا تقول يئست من الشيء وايست منه ياسا ولم يرد فيه ولا في
مقلوبه اياس هكذا قاله الجوهري وثالثها النقل عن الصفة كحاتم ونائلة فاما حاتم فهو ماخوذ
من الحتم وهو الفرض يقال حتم هذا اذا فرضه واوجبه وسمي الغراب حاتما لانه يحتم بالفرقة ويوجبها
وانشد الجوهري للنابغة في هذا المعنى ۝ زعم البوارح ان رحلتنا غدا وبذاك تنعاب الغراب الاسود ۝
واما نائلة فهي فاعلة من النول وهو العطا يقال ناله نوله ونناله اذا اعطاه وهو اسم صنم كان
في الحرم واساف ايضا مثله ۝ ورابعها النقل عن الفعل والنقل في الفعل يجري على وجوه ثلاثة لانه اما
ماض كشمر وهو من شمرت الشيء اذا رفعته ثم سمي به فرس واخلي عن الضمير فامتنع صرفه للعلمية
والوزن الخاص قال ۝ وحدى بها حجاج فارس شمرا ۝ واما كعسب فهو منقول من الفعل وكعسب
الرجل في مشيه اذا مشى في سرعة وهو منصرف لان الوزن فيه ليس خاصا للفعل فصار مصروفا

كجعفر واما مضارع كثعلب وسكر فنقل عن الفعل المضارع وسمي به القبيلة واما امر كاصمت وهو
بكسر الميم وكسر الهمزة وفتحها معا وقطعها ولفظه لفظ الامر وهو اسم المكان القفر وحكى
الجوهري عن ابي زيد انهم يقولون لقيته بوحش اصمت وببلدة اصمت اي بمكان قفر وهو علم على
كل قفر بمنزلة اسامة واصله ان رجلا قال لصاحبه في البرية اصمت نحو تشاله فسمي به فاما البيت
الذي انشده وذكر اعرابه وموضع الشاهد منه فهاناب قد ذكرنا الفائدة الاولى في اعرابه فقوله
معنى اشلى اي دعا قال ابن السكيت اشليت الكلب اذا دعوته واوسدته اذا اغريته وعن ثعلب
وقول الناس اشليت الكلب على الصيد خطا وانما الاشلاء هو الدعا سلوقية يعني الكلاب والنصب على
المفعول لاشلى وسلوق قرية باليمن تنسب اليها الكلاب والذوع باتت يعني الكلاب وباتت بها
يعني صاحبها والجملة الفعلية في موضع الصفة لسلوقية بوحش اصمت لبا متعلقة بمحذوف
اما خبرا لبات ان قدرناها ناقصة واما في موضع نصب على انها حال ان جعلت تامة وفي اصلائها الجار متعلق
بمحذوف في موضع الصفة لسلوقية والاود الاعوجاج وهو دليل القوة والصلابة العالية اليابسة
في موضع الشاهد منه وقد ذكر الشيخان الخوارزمي وابن الحاجب ان استشهاده ما ليس يستقيم على
احد وجهين وهما ان نثبت فعل يفعل بالكسر وان لم يبلغنا فعلى هذا يكون قولنا اصمت بالكسر
من صمت يصمت بالكسر وثانيهما انه وان لم يرد لكن قياس باب فعل ان ياتي على يفعل بالكسر ويفعل
بالضم فلهذا جاء اصمت بالكسر على احد محتمليه فهذا ملخص كلاميهما في تقرير كلام الزمخشري وهو
فاسد اما قولهم انه قد ثبت صمت يصمت بالكسر لكنه لم يبلغنا فهو خطا لانه اثبات لامر لم يكن
ولو ورد لنقلوه فلما لم ينقلوه دل على انه لم يستعمل واما قولهم انه وان لم يثبت لكن قياس فعل
ان ياتي على يفعل بالضم ويفعل بالكسر فلهذا جاء اصمت على احد محتمليه فهذا باطل ايضا لان كونه محتملا
لا يكفي بل لا بد من وروده وسماعه من جهتهم والا كان افتراءا عليهم وقولا بما لا يقولونه وهو
مردود ومعروف بما ذكرناه ضعف هذا التوجيه منهما لهذا البيت والحق عندنا ان البيت له توجيهان
التوجيه الاول ان يكون اصمت منقولا من فعل الامر مثل صمت يصمت كاكرم يكرم فيقول فيه اصمت
بفتح الهمزة وكسر الميم كاكرم ويكون للهمزة على هذا اما الضرورة الشي ذاكرا كقولهم افطر اذا صار ذا
فطر واصمت اذا صار ذا صموت واما ان يكون مزيدا كقولهم بكر وابكر فعلى هذا يكون منقولا
من فعل الامر مثل الثلاثي المزيد من غير حاجة الى التعسف الذي ذكراه التوجيه الثاني ان يكون
اسما مرتجلا وليس منقولا لانه لو كان منقولا لوجب ان يكون مطابقا لما نقل عنه فكان يجب ان
يكون اصمت بالضم في عينه لان كسر عينه لم يرد في لسانهم فلما ورد مكسور العين دل على انه غير منقول
وانما هو اسم مرتجل موضوع على هذا الوزن من غير اصل سبق له وعلى هذا التوجيه في الارتجال يخرج
عن التمثيل في الباب ويكون غير منصرف على التوجيه الاول للعلمية ووزن الفعل وعلى التوجيه الثاني
غير منصرف ايضا لانه اسم للبلد وفيه العلمية والتانيث وليس منقولا من فعل فيكون فيه وزنه وقد
اشار ابن الحاجب الى جواز كونه مرتجلا وعنى من ايمة الادب فهذا تقرير الكلام في هذه اللفظة

واطلاقا

واطرقا ايضا منقول من فعل الامر للاثنين حكاه الجوهري في هو اسم لبرية معروفة واصله ان
رجلا قال لصاحبيه اطرقا اي ارميا بابصاركما الى الارض فسميت تلك البقعة بذلك وقد رواه قوم
اطرقا بالضم للراء وهو جمع طريق وعلى هذا لا شاهد فيه فاما البيت الذي اوردوه شاهدا عليه
للهذلي فنذكر اعرابه ثم نذكر الشاهد فيه فهاتان فيه فائدتان الفائدة الاولى في اعرابه قوله على اطرقا
والجار متعلق بما قبله في البيت الاول في بالبالي الخيام نصب على الحال من الديار وقوله الا الثمام يجوز فيه
الرفع والنصب فالنصب على احد وجهين اما على اصل الاستثناء واما على الاستثناء المنقطع والرفع على
احد وجهين احدهما ان يكون الا بمعنى غير ويكون صفة للخيام على محلها ويكون التقدير بالية
خيامها غير الثمام وغير العصي وهذا يضعف لان غير الشرط في وقوعها صفة هو ان يكون تابعة
لجمع منكور كما سنقرره في موضعه اللائق به ان شاء الله تعالى والخيام ههنا معرفة فلا يجوز ان يكون
صفة له وثانيهما ان يكون بدلا من الخيام على لغة من يقول ما جاءني احد الا حمار وهي اللغة التميمية
وهذا يضعف ايضا لان مثل ذلك انما يجوز في النفي واما في الاثبات فلا وقافية البيت مقيدة وقبل هذا
البيت عرفت الديار كرقم الدوي يزبرها الكاتب الحميري على اطرقا الى اخره الفائدة الثانية
في موضع الشاهد منه وانما اوردوه شاهدا على ان اطرقا فعل امر نقل فسمي به هذه البرية كما ذكرناه
في اصمت لا يقال ان اطرقا مركب لانه جملة من فعل وفاعل وكلامه الان في المنقول المفرد فكيف
يجوز ذكره في قسمة المفرد المنقول لانا نقول زعم ابن الحاجب ان هذا التقسيم خطا من الشيخ وان مثله
باطرقا لا يستقيم ها هنا لان كلامه في المفرد المنقول فلا وجه لخلط المركب به لان ايراد المركب في
قسم المفرد يكون مفسدا للتقسيم وما اوردوه لا يكون طعنا على الشيخ لان غرضه ان يمثل بالمنقول
عن فعل الامر ولا شك ان فعل الامر يدخل تحته الذي فيه ضمير والذي لا ضمير فيه فاطرقا مندرج
تحت المفرد لوجود لفظ الامر فيه ومندرج تحت المركب لوجود التركيب فيه فاذن له اعتباران
يدخل تحت كل واحد من القسمين باحد الاعتبارين فلهذا كان ذكره ههنا سائغا باعتبار لفظ
الامر مطلقا من غير تمييز كما ذكرناه وخامسها النقل عن الصوت نحو ببة وهو ابن عبد الله بن
الحرث بن نوفل وببه هو حكاية صوت الصغير ونقل عنه وسمي به هذا الرجل واصله ان امه قالت
له يوما وهي ترقصه طفلا لانكحن ببه جارية خدبه مكرمة محبه تجب اهل الكعبه
فكان علما له بالغلبة وسادسها النقل عن المركب وقد اسلفنا الكلام عليه وبينا كيفية تركيبه
وحكمه في الاعراب فهذا هو الكلام في قسمة المنقول من الاعلام **واما المرتجل** فهو عكس
المنقول وهو الذي لم يسبق له اصل في النكرات على مثاله وهو ماخوذ من قولهم ارتجل شعرا
وخطبة اذا قالهما من غير تقدم روية ثم هو في استعماله على نوعين قياسي وشاذ فالقياسي ما كان
جاريا على قياس كلام العرب واساليبهم المطردة غير خارج عنها فقولنا غطفان نظير مروان وقولنا
عمران نظير سرحان وحمدان نظير سكران وقولنا فقعس نظير جعفر وهو ماخوذ من

المفعلة وهي الدل والبلادة وانضح مما يقال من قولهم فقعس ففقعسة كان منقولا عن الفعل الماضي
وكان خارجا عن التمثيل واما حنتف فنظيره عنسل والنون فيه زايدة وهو ماخوذ من الحتف وهو
الموت بغير علة ويجوز ان يكون فنعلا كنون عنبس في احد وجهيه وحنتف اسم رجل يقال له ولاخيه
الحنتفان وهما حنتف وسيف ابنا اوس بن حميري وقد قيل ان حنتفا اسم الجراد المنتف فان صح ذلك
كان منقولا وخرج عن التمثيل فكل هذه الاسماء مرتجلة جارية على المعهود من كلامهم واما الشاذ
فهو ما كان مخالفا للقياس كلام العرب نحو محبب وموظب وموهب ومكوزة وحيوة اما محبب فوجه
شذوذه فك الادغام منه لان كل ما كان على مثال مفعل مما عينه ولامه من جنس واحد فقياس كلامهم
ادغامه كمعد ومرد واما موهب اسم رجل وموظب اسم موضع فوجه شذوذهما هو ان كلما كان على
وزن المفعل وكان معتل الفاء فقياسه الكسر كالموعد والمورد واما مكوزة اسم رجل فقياسه ان يكون
بالالف كمقالة ومفازة لان القياس في كل مفعلة عينها واو ان تعل الفاء كما ذكرناه من المثال
واما حيوة اسم رجل فقياسه ان تكون حية بالادغام لان الاصل في الواو والياء اذا اجتمعتا وقد سبق
احدهما بالسكون ان تقلب الواو ياء وتدغم في الياء كسيد وميت فهذا هو الكلام على تقسيم اسماء الاعلام

الفصل الثاني في ذكر احكام اسماء الاعلام اعلم ان الشيخ قد اورد هذه
الفصول مشيرا بها الى احكام الاعلام ونحن نوردها على ما ذكر ونفصل الاحكام التي اشتملت عليها
ونحققها ان شاء الله **قال صاحب الكتاب نور الله حفرته فصل**

واذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب اضيف اسمه الى لقبه فقيل هذا سعيد كرز وقيس قفة وزيد
بطة وان كان مضافا او كنية اجري اللقب على الاسم فقيل هذا عبد الله بطة وهذا ابو زيد قفة
هذه الفاظه قال كان من حق الشيخ ان يذكر عقيب تقسيم اسماء الاعلام الكلام في علم الجنس وهو
الفصل الذي بعد هذا لانه قسم من اقسامه ولكنه ذكر هذا الفصل بعد التقسيم لاعلام الاشخاص لما
كان هذا الحكم مختصا بعلم الشخص ولم يتسق الا علم الشخص فلهذا اورده بعقبه وهذا الفصل قد اشتمل
على حكمين الحكم الاول يختص العلم اذا كان غير مضاف فاذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب جاز فيه
وجهان الوجه الاول الاتباع لما قبله وهذا هو الاكثر المطرد اما على جهة البدلية واما على عطف البيان
فتقول هذا قيس قفة وزيد بطة واللقب هو تسمية الرجل بنقيصة جرت له وتغلب عليه فيكون علما له
كما قيل ثابت قطنة لان اصله ان ثابتا طعنت عينه فحشاها قطنا فقيل له ثابت قطنة وهكذي نحو قيس قفة
والقفة هو انا من خوص يجعل المراة فيه قطنها ونحو زيد بطة والبطة الواحد من طير الماء ومثل
قولهم سعيد كرز والكرز هو الجوالق وهو الخرج فلما كان يجمع الاشيا ويحتويها سمي كرزا كذلك
فهكذي يجري اللقب على الاسم على طريقة النعت الوجه الثاني ان يكون الاسم مضافا الى اللقب
وظاهر كلام الزمخشري هاهنا انه لا يشترط في اضافته الى اللقب الا كونه غير مضاف لانه لم يذكر
شيا اخر وليس الامر كذلك وهذه من الامور التي اطلقها اطلاقا وهي مفتقرة الى تقييد ولا بد فيه
من اعتبار شرطين احدهما ان يكون الاسم غير معرف باللام فان كان معرفا باللام كالعباس والمظفر

والفصل امتنعت اضافته الى لقبه لان اضافته اللام تستعمل اضافته اضافة معنوية كما تقرر من بعد
في موضعه نحو لله وثانيهما الا يكون للقطع صفة فان كان صفة نحو قولنا هرون الرشيد
وابرهيم المهدي امتنعت الاضافة لان الصفة لا يجوز اضافتها الى موصوفها ولا الموصوف
الى صفته كما تحققه في موضعه فاذا حصل هذان الشرطان يجب جواز اضافته الى لقبه وظاهر
كلام الشيخ هاهنا وجوب اضافة الاسم الى اللقب اذا حصلت هذه الامور وهو مذهب البصريين
وعند الزجاج والفراء ان الاضافة على الجواز وانه كما يجوز فيه الاضافة يجوز الاتباع كما حققناه
في الوجه الاول وهذا هو المختار ولم يذكره الزمخشري في المفصل وانما لم يذكره لامرين اما اولا فلكونه
ظاهرا لا يفتقر الى كشف ومزيد ايضاح وهو مذهب له ويعترف به واما ثانيا فلعله يوجب الاضافة
ولا يجوز التبعية كما هو مذهب البصريين وهو ظاهر كلامه والحق عندنا في معذرة الشيخ انه ما
ترك ذكر التبعية الا لظهورها ووضوحها لان في جري اللقب على الاسم على جهة التبعية مزيد ايضاح
وبيان لا يخفى وانه انما تعرض لذكر الاضافة لما فيها من الاشكال ووجه اشكالها هو ان قولنا
قيس قفة وزيد بطة اسمان وضعا للذات احدية في القطع فيلزم من اضافة احدهما الى الاخر لما في ذلك
من اضافة الشيء الى نفسه كما قلنا في الحبس والمنع والليث والاسد فان هذه الامور تستحيل فيها اضافة
احد اللفظين الى الاخر لما كانا للذات احدية والجواب عنه من وجهين اما اولا فلان اللفظ قد يطلق
ويراد به اللفظ وقد يطلق ويراد به المدلول كقولك ذات زيد فلفظ الذات يراد به المدلول ولفظ
زيد يراد به اللفظ لا غير وعلى هذا يكونان متغايرين فيجوز اضافة احدهما الى الاخر واذا كان الامر
هكذا فقولنا قيس هو لفظ اريد به الذات وقولنا قفة لفظ اريد به اللفظ فكانك قلت مدلول هذا
اللفظ فيصح اضافة احدهما الى الاخر واما ثانيا فلان التنكير قد يتطرق الى الاعلام كما تحققه
ولاجل ذلك جازت اضافتها للايضاح والبيان كما يجوز اضافة كل وبعض فهذا محض كلام ابن الحاجب
في جواز اضافة الاسم الى اللقب انما حسنت اضافة الاسم الى اللقب ولم يحسن عكسه لان اللقب انما يكون
لقبا لاشتهاره ولا يحسن ان اضافة غير الاشهر الى الاشهر اولى من خلافه الحكم الثاني تختص العلم
اذا كان مضافا فاذا اجتمع للرجل اسم مضاف ولقبه اجري اللقب على الاسم اما على جهة البدلية
واما على عطف البيان ولا يجوز فيه غير ذلك فقد تعينت هذه التبعية وتعذرت الاضافة وانما تعذرت
الاضافة لانك لو اضفته لم يخل اما ان تضيف الاول او الثاني او كلاهما وكله باطل فوجب القضاء
بامتناع اضافتهما جميعا واما قلنا انه تستحيل اضافة الاول لانهما قد صارا بمنزلة الكلمة الواحدة
واضافة بعض الكلمة متعذر وانما قلنا انه تستحيل اضافة الثاني فلهذه العلة ايضا لان الثاني قد
صار بمنزلة جزء الكلمة وانما قلنا انه تستحيل اضافتهما جميعا فلوجوه ثلاثة اما اولا فلان المضاف
انما يضاف باعتبار خصوصيته به وبين المضاف اليه ليست حاصلة لغيره فلو اضفتهما الى ثالث
لزم من ذلك تناقض وبيانه انك لو اضفت الاول الى الثاني كان معناه ان له خصوصية ليست لغيره
واذا اضفته الى الثالث كان معناه ان له به خصوصية ليست لغيره فكانك قلت له بالثاني خصوصية
في هذا المعنى دون غيره وله بالثالث خصوصية في ذلك المعنى بعينه دون غيره فيصير المعنى

له خصوصيه به ماله خصوصيه وهذا متناقض واما ثالثا فلان المضاف من حقه ان
تتغير الاعراب لاجل اختلاف العوامل فلو اضفتهما جميعا في موضع الرفع لوجب ان يرفعهما
جميعا لاستحقاقهما الرفع بالفاعليه مثلا فيلزم على هذا ان يكون الثاني مرفوعا بالفاعليه ومجرورا
باضافه الاول اليه فيحصل فيه اعرابان مختلفان وهذا محال ايضا واما رابعا فلان القياس في
الاضافه الانضاف من الاسماء الا ما كان منها مفردا فاما الاسما المركبه فلا يضاف منها
الا ما كان بواسطه حرف العطف نحو خمسه عشر وما اشبهه فيقول فيه خمسه عشرك وانت
لو قدرت حرف العطف بين الاسمين هاهنا لكانت العلميه ممتنعه فظهر بما حققناه بطلان اضافتهما
جميعا ووجب اجرا اللقب على السعيد كما قررناه والله اعلم بالصواب

قال صاحب الكتاب

نور الله حفرته وفضل وقد سموا ما يتخذونه ويالفونه من خيلهم وابلهم وغنمهم
وكلابهم وغير ذلك باعلام كل واحد منها مختص بشخص بعينه يعرفونه به كالاعلام في الاناسي
وذلك نحو اعوج ولاحق وشدقم وعليان وخطه وهيله وضمران وكساب الى اخر كلامه

قلت قبل الشروع في شرح مقاصد الشيخ نذكر كيفيه استعمالهم لاسما الاعلام فنقول العلم على نوعين
علم الشخص وعلم الجنس فعلم الشخص ما كان موضوعا بازا حقيقه معينه كزيد وعمرو وعلم الجنس
ما اطلق على الحقيقه المتحده في الذهن ثم اطلق بعد ذلك على افراد تلك الحقيقه كاسامه للاسد
وثعاله للثعلب وذواله للذيب فهذه الاعلام مطلقه على الحقائق المعقوله في الاذهان فاذا
اطلقت على الحقائق الذهنيه فقد اطلقت على موضوعها الاصلي واذا كانت مطلقه على افراد تلك الحقيقه
كان اطلاقها على خلاف موضوعها الاصلي **نعم** يرد على علم الجنس اشكال على حقيقه العلم من اجل
كونه مطلقا على الافراد المتعدده وهذا نقض لوضع العلم وحقيقته وقد قررنا ما يدفع الجواب عنه
وبينا ان الاصل في وضع علم الجنس ان يكون على الحقيقه المتحده في الذهن وانما التعدد ضمنا لا وضعا
ولهذا قال سيبويه ان هذه الحقائق اعني اسامه وثعاله وغيرها من اعلام الاجناس موضوعه
بازا الحقائق الذهنيه فاذا اطلقت على الافراد كان اطلاقها على خلاف الوضع لا محاله ونظير
علم الشخص هو تعريف العهد فانه موضوع لشي بعينه بواسطه اللام نحو قولك الرجل لرجل معهود
بينك وبين مخاطبك ونظير علم الجنس هو تعريف الجنس باللام فانه موضوع للجنس باسره نحو قولك
الرجل خير من المراه فتحصل من مجموع ما ذكرناه هاهنا فايدتان الاولى منهما التفرقه بين علم
الجنس وعلم الشخص فان علم الشخص دال على شي بعينه لا شايع وعلم الجنس دال على شي بعينه
باصل وضعه لكنه اطلق على الافراد المتعدده على خلاف وضعه كما قررناه من قبل الفايده الثانيه
التفرقه بين قولنا اسد واسامه فان كل واحد منهما يطلق على الافراد والاحاد خلا ان قولنا
اسد هو موضوع لواحد من احاد جنسه باصل وضعه واذا اطلقت اسامه على الواحد فانه على
خلاف وضعه فاذا تمهدت هذه القاعده فلنذكر حكم تسميتهم لما يتخذونه ويالفونه ثم نذكر
حكم تسميتهم لما لا يتخذونه ويالفونه ثم نذكر كيفيه جري الكنى فيها فهذه احكام ثلاثه قد
اشتمل عليها هذا الفصل **الحكم الاول** في حكم تسميتهم لما يتخذونه ويالفونه اعلم

ان كل ما يتخذ ويولف مما يولفونه ويعظم مخالطتهم له في اكثر احوالهم من الخيل والابل والغنم
والكلاب محكمة في التسمية الا انهم اكتفوا فيه باسم الجنس بل ربما يضعون له اسما هي اعلام له على
حيالها يتميز بها عن غيره كما يفعلون ذلك في الاناسي وما ذاك عندهم بضربة لازب وذلك نحو اعوج
ولاحق ومذهب فحلان من فحول الخيل اما اعوج فكان لكندة وهو اشهر خيلهم واكثرها نسلا
واليه تنسب الاعوجيات واما لاحق فهو في الخيل كثير كان لمعاوية وغني واما شدقم وعليان
فهما فحلان من فحول الابل فشدقم كان للنعمان بن المنذر وعليان كان لبكر بن وائل واما خطة
وهيلة فهما عنزا سوء وفي المثل لعن الله معزى خير خيرها خطة واما ضمران وكساب فهما كلب
وكلبة فضمران كلب كان للنابغة وكساب كلبة للبيد هذا كله حكاه ابو نصر الجوهري
الحكم الثاني في حكم تسميتهم لما لا يتخذ ولا يولف وهذا حكمه في التسمية انه يوضع العلم فيه
للجنس باسره ليس بعضه اولى به من بعض وانما كان ذلك من اجل عدم الفهم له واتفاقا ولو عمهم به
فلهذا كان علم الجنس كافيا من غير حاجة الى وضع اعلام يتميز بها افراده كالطير والوحوش واحناش
الارض ولهذا قال الزمخشري وما لا يتخذ ولا يولف فيحتاج الى التمييز بين افراده اشار الى ما قلناه
قوله فيحتاج هو منصوب لانه جواب الجحد فاذا قلت ابو براقش وذؤالة وابن داية واسامة
وثعالة فكانك قلت الضرب الذي من شانه كيت وكيت وهذا منه اشارة الى انه موضوع على الحقيقة
المتحدة في الذهن وان جاز اطلاقه على افراده المعينة وقد ذكرنا وجهه وذؤالة اشكالا على حقيقي
العلم ورمزنا الى تحقيق الجواب عنه والحنش بالتحريك كل ما صاد من الطير والهوام والجمع احناش
وسمي الحية حنشا هكذا قرره الجوهري وابو براقش طائر يتلون الوانا قال كابي براقش كل يوم
لونه يتحول ومنه قولهم برقشت الشيء اي نقشته بالوان مختلفة وابن داية هو الغراب سمي بذلك
لانه يقع على داية البعير وهو جرحه قال ولما رايت النسر عز ابن داية وعشش في وكريه
جاشت له نفسي يعني بذلك شعر الشيب في الراس وابن قترة حية قصيرة خبيثة تنزو على
الانسان فتقع عليه وبنت طبق قيل انها حية اذا نامت كانت كالطبق وبها كنوا عن الدواهي
فقالوا احدى بنات طبق وقيل بل هي حية صفرا من طبعها انها تنام ستة ايام ثم تستيقظ
في السابع فلا تنفخ في شيء الا اهلكته ثم هذه الاحناش منقسمة الى ما له اسم جنس واسم علم كاسد
واسامة والثعلب وثعالة فعلم الجنس هو قولنا اسامة واسم الجنس هو قولنا اسد وقد يقع
الفرق بين قولنا اسد واسامة فلا وجه لتكريره والى ما لا يعرف له اسم غير العلم نحو ابن مقرض
وحمار قبان فهذا القسم اكتفوا فيه بعلم الجنس عن اسم الجنس لان علم الجنس قد ذكرنا انه كما
يطلق على الحقيقة الذهنية فهو يطلق ايضا على افراد تلك الحقيقة واحادها فلهذا كان كافيا
وعوضا عن اسم الجنس فابن مقرض دويبة تقتل الحمام وحمار قبان دويبة قال يا عجبا لقد رايت
عجبا حمار قبان يسوق ارنبا فهذه كلها اعلام للاحناش كاسامة وثعالة وابن قترة وبنت طبق
والبرهان القاطع على علميتها انهم استعملوها غير منصرفة وليس ذلك الا لاجل العلمية والتانيث

لانهم لا يقولون لصرف لاجل علة واحدة فاما ابن مقرض فالذي يدل على علميته هو ان وضعه وضع
اسامة في كونه دالا على الحقيقة الذهنية ودالا على احادها ايضا لكنه ليس فيه الا علة واحدة فلهذا
كان منصرفا فاذا كان اسامة علما وجب في هذا ان يكون علما ايضا لانهما على سوا فوجب القضا بكونهما
علمين من غير فرق **الحكم الثالث** في كيفية جري الكنى عليها اعلم انها بالاضافة الى كناها على ثلاث
مراتب منها ما له اسم وكنية وهذا نحو قولهم للاسد اسامة وابو الحرث وانما سمي بابي الحرث
لكثرة حرثه وهو الكسب ونحو تسميتهم الثعلب ثعالة وابو الحصين وانما سمي بذلك لتحصنه بعدوه
ونحو قولهم للضبع حضاجر وام عامر وانما قيل لها ام عامر لانها اكثر الحيوان فسادا
ونحو قولهم للعقرب شبوة وام عريط لاعتراطها في الارض وهو ذهابها فهذه الاشيا
قد اجتمع في حقها اسم العلم والكنية كما ترى ومنها ما له كنية ولا اسم له كابي براقش وقد مر
تفسيره وابي صبير اسم طاير يشبه لونه لون الصبر وام رياح طاير في ظهره حمرة يأكل العنب وام
عجلان طاير ايضا ومنها ما له اسم ولا كنية له كقولهم قثم لذكر الضبعان فصنعوا فيها نحو
صنيعهم في تسمية الاناسي فيها ما له اسم وكنية ومنها ما له الاسم لا غير ومنها ما له كنية لا غير
كابي عمرو وام كلثوم فهذا تقرير ما اودعه الشيخ في هذا الفصل **قال صاحب الكتاب**
نور الله حفرته **فصل وقد** اجروا المعاني في ذلك مجرى الاعيان فسموا التسبيح سبحان
والمنية شعوب وام قشعم والغدر كيسان وهو في لغة بني فهم قال ٥ اذا ما دعوا
كيسان كانت كهولهم الى الغدر ادنى من شبابهم المرد ٥ ومنه كنوا الضربة بالرجل على موخر
الانسان بام كيسان والمبرة برة والفجرة فجار والكلية بزوبر قال اذا قال غاو من تنوخ قصيدة
بها جرب عدت علي بزوبرا ٥ الى اخر كلامه **قلت** لما فرغ الشيخ من بيان الاعلام الجارية على
الاناسي وغيرها من الاعلام الجارية على الحيوانات من الانعام والطير واحناش الارض شرع في
بيان الاعلام الجارية على المعاني وغيرها وذكر حكم تسمية المعاني ثم اردفه بذكر تسمية الاوقات
ثم بين حكم تسمية الاعداد فلا جرم اشتمل هذا الفصل على بيان احكام ثلثة الحكم الاول في حكم
تسمية المعاني وذلك نحو قولنا سبحان فانه علم للتسبيح والدليل على كونه علما قول الاعشى ٥
اقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر فانه علم منع صرفه ولولا انه علم لوجب صرفه
لان الالف والنون لا يكونان موثرين في الاسما في منع الصرف الا بشرط العلمية كعمران واذا
تقرر كونه علما فوضع علميته بمنزلة اسامة في كونه جنسا لانه يطلق على الافراد كما يطلق على
الحقيقة من حيث هي هي واذا استعمل مضافا قدر تنكيره كساير الاعلام المضافة والمعرفة
باللام كما سنوضح القول فيها وقد جا نكرة ايضا والشاهد على استعماله مضافا ونكرة هو قول
امية قال ٥ سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد ٥ والمنية شعوب
وام قشعم يعني ان هذين الاسمين هما علمان على المنية والدليل على علميتهما امتناع صرفهما وليس
ذلك الا لاجل العلمية والتانيث لا غير وسميت المنية شعوب اخذا من الشعب وهو التفريق
لتفريقها بين الاحبة وبام قشعم لان جيف الموتى يسقط عليها القشاعم وهي النسور هكذا

قال الجوهري والغدر بكيسان يعني به ان كيسان اسم وضع علماً للغدر في لغة بني فهم ودليلنا على
كونه علماً منع صرفه فاما البيت الذي انشده فنذكر اعرابه وموضع الشاهد منه فهما اثنتان فايدتان
الفايدة الاولى في اعرابه العامل في اذا كانت وهي التامة وكيسان منصوب بدعوا والى متعلق
بادعي وقدم مفعول ادعي عليه للضرورة في البيت ومعناه انهم اذا ادعوا للغدر والخديعة
كانت كهولهم اسرع اليه من شبابهم وفيه غاية النقص والتهكم باحوالهم والفايدة الثانية في
موضع الشاهد منه وليس فيه من الشواهد الا منع الصرف في كيسان من اجل العلمية وزيادة الالف
والنون كعمران وهذا هو المقصود ومنه كنوا الضربة بالرجل على مؤخر الانسان بام كيسان
يعني ان ام كيسان جعلوها علماً على هذه الضربة يقال ضربه ام كيسان اذا ضربه على الجاعرة
ولهذا منعوها الصرف وهذا شي لم يذكره الجوهري ولله در الزمخشري فما اوجله للمعاني واكثر
غوصه على الدقايق والمرة بره والفجرة فجار والكلية بزوبر يعني ان هذه الاسما اعلام على هذه
المعاني ودليل علميتها منع صرفها وليس ذلك الا من اجل التانيث والعلمية فاما البيت فنذكر
اعرابه وموضع الشاهد منه فهما اثنتان فايدتان الفايدة الاولى في اعرابه فاذا العامل فيها عدت
وهو جوابها وعاو مرفوع المحل على الفاعلية وقضية منصوب بالفعل وبها جرد اي عيب ونقص
في موضع الصفة لقضية وعلى متعلق بعدت تعلق المفعولية والباء في قوله بزوبرا في موضع
الحال من الضمير في عدت اي عدت على تامة كاملة الفايدة الثانية في موضع الشاهد منه وانما
اورده شاهداً على ان زوبر علم للكلية ولهذا منعه من الصرف للعلمية والتانيث ٥

الحكم الثاني

في تسمية الاوقات وقد وضعوا للاوقات اعلاماً على حيالها كالمعاني في ذلك قولهم لقيته
غدوة وبكرة وسحر وفينة واعلم ان الجماهير من النحاة البصريين كسيبويه والمبرد والاخفش
ذهبوا الى ان هذه الاسما اعلام على هذه الاوقات المعينة فاذا اردت بها بكرة يومك وغدوته
وسحر ليلتك وفينتها كانت اعلاماً ومنعوها الصرف لما فيها من العلمية والتانيث ولم يستعملوها
اعلاماً الا اذا كانت ظروفاً فاما اذا خرجت عن الظرفية واستعملت فاعلة ومفعولة فليست اعلاماً
تقول سير على فرسك بكرة وعشية فتصرفه بكل حال واذا استعملت اعلاماً كانت علميتها للجنس
كاسامة والى هذا ذهب ابن الحاجب وزعم الخوارزمي ان هذه الاسما كلها مبنية على الفتح وحجته
على هذا هو ان هذه الاسما قد تضمنت الحرف وهو اللام في قولك البكرة والسحرة والفينة والغدوة
وكل ما كان متضمناً للحرف من الاسما وجب بناؤه كامس هذا ملخص كلامه وهو فاسد والعمدة في
فساده هو الاعتبار بالاصل والقاعدة وهو ان اصل الاسما الاعراب فاذا كان محكوماً عليها بالاعراب
بالاصالة وجب البقاء على هذا الاصل الا عند مغير ولم يعرض ما يوجب بناها من اسباب البنا
المعتبرة فلهذا كان القول بكونها معربة هو الحق الذي لا معدل عنه وانما سقط تنوينها
لمانع الصرف لا غير قوله انها تضمنت اللام فوجب بناؤها كامس ما بني من الاسما الا لتضمنه
الحرف قلنا هذا هذيان فما برهانك على كونها متضمنة للحرف وانما قضينا بكون بعض الاسما متضمناً
للحرف لدلالة قامت عليه وحجة واضحة فاما القول بكون هذه الاسما متضمنة للحرف فهو تحكم
لا مستند له فاما سحر فانه يستعمل معرفة ونكرة فاذا استعمل نكرة كان منصرفاً بلا اشكال

تقول سحر علمه سحر بالتنوين وسرت سحرًا واذا استعمل معرفة لسحر ليلك المعين كان غير منصرف
وكان معربا وانما امتنع صرفه للعلمية والعدل عن اللام في السحر لانا لما حكمنا بكونه معربا بالاصل
والقاعدة في الاسما ووجدناه غير منون قضينا بكونه غير منصرف وليس ذلك الا لاجل عدله عن
اللام والعلمية فتحملنا هذه العلة كما تحملناها في منع صرف عمر ولا وجه لكونه مبنيا فهذا تقرير
كلام النحاة وقد زعم ابن الحاجب انه مبني لتضمنه اللام كالامس وهذا فاسد ايضا لما اوردناه على الخوارزمي
وهو ان القضا بكونه مبنيا هو خروج عن القاعدة الاصلية في كون الاعراب مستحقا بالاصالة للاسما
ولا وجه للخروج عنها الا لدليل واضح ولا دليل على ذلك فوجب القضا بفساده والعجب من ابن الحاجب
حيث قضى باعراب غدوة وبكرة ومنعهما من الصرف ثم قضى بكون سحر مبنيا والحال فيهما واحدة
ولم يعقد فيه الا علة منع الصرف وهو العدل مع العلمية وقد حملناه كما سبق تقريره واكثر
كلامه في مصنفاته على كون سحر معربا غير منصرف خلا انه قال في الشرح ولا يبعد ان يكون سحر مبنيا
وهو فاسد لما حققناه انفا فحصل من مجموع كلامنا هذا ان هذه الاسما معربة فاذا استعملت
اعلاما وجب منع صرفها وان كانت نكرات كانت مصروفة

الحكم الثالث في تسمية

الاعداد في مثل قولك ستة ضعف ثلاثة وثمانية ضعف اربعة اعلم ان المشهور بالنقل
المطرد اساق هذا الكلام في نفس المفصل وحكى ابن الحاجب ان في بعض النسخ اسقاطه وقال ان القول
بكونها اعلاما يضعف وزعم ان الزمخشري كان اثبته في تصنيفه ثم راى اسقاطه لضعفه
وان القطع بعلميتها لا وجه له وقد دل على ما قاله امران اما اولا فلان قولنا ستة ضعف ثلاثة
وثمانية ضعف اربعة بمنزلة قولنا ستة رجال ورجال ستة فكما انها اذا وقعت مضافة الى المعدود
في مثل قولنا ستة رجال او صفة له في نحو رجال ستة كانت خالية عن العلمية ومحكوما عليها بالتنكير
فهكذا اذا وقعت مبتداة في نحو قولنا ستة ضعف ثلاثة وثمانية ضعف اربعة يجب ان تكون
نكرات ايضا والجامع بينهما هو ان كل واحد منهما دال على هذا العدد المخصوص في كلا الموضعين
جميعا فاذا كان احدهما نكرة وجب في الاخر ان يكون نكرة ايضا من غير فرق واما ثانيا فلان
قولنا ستة ضعف ثلاثة وثمانية ضعف اربعة بمنزلة قولنا تمرة خير من جرادة فكما ان مثل هذا
لا يقضى بكونه علما فهكذا قولنا ستة ضعف ثلاثة لانهما يستويان في شمول التعميم لا يقال ان قولنا
ستة ضعف ثلاثة وثمانية ضعف اربعة هما واقعان في هذه الصورة موقع المبتدا فلولا انها اعلام
والا لما صح الابتدا بها لان الابتدا لا يحسن بالنكرة لانا نقول هذا هو وجه الشبهة في ايرادها
في المفصل وهذا فاسد فانا نقول ان المصحح للابتدا هو المعرفة او ما يقاربها وهذا وان لم يكن معرفة
فانه قد قارب المعرفة لانه في معنى العموم فلهذا جاز الابتدا به كما جاز الابتدا بمثل قولنا تمرة خير
من جرادة لانه في معنى قولنا كل تمرة فهي خير من جرادة وانما نقضي ما ذكرته لو كان لا يصح الابتدا
الا بما يكون علما بحيث وقعت مضافة قطعنا بكونها اعلاما فاما اذا كان الامر كما حققناه لم يلزم
الحكم بعلميتها فهذا ملخص ما ذكره ابن الحاجب فيما زعمه مع تهذيب منا لكلامه لم نذكره والحق
عندنا ما ذهب اليه الزمخشري واختاره الخوارزمي من اثباتها في المفصل والقضا بكونها اعلاما
ومعتمدنا في الدلالة على ذلك امران احدهما ان حقيقة العلم حاصلة فيها فانها دالة على معنى

نفسه لان قولنا ستة موضوع على هذه الحقيقة المعقولة من الاعداد وهي الثلاثات وهذا هو فايدة
العلم ومعقوله فهي في دلالتها على ما تدل عليه بمنزلة اسامة في كونها اعلاما للاجناس يطلق على
الحقيقة الذهنية تارة وعلى مفرداتها اخرى فلهذا وجب القضا بكونها اعلاما كما ذكرناه وثانيهما
ان الزمخشري حكى انهم استعملوها غير منصرفة واذا كان الامر هكذا وجب ان تكون اعلاما
اذ ليس فيها ما يمنع الصرف الا التانيث وهو لا يكون سببا الا مع العلمية فهذان الامران هما
العمدة في تحقيق كونها اعلاما فاما ما ذكره ابن الحاجب اولا من ان قولنا ستة ضعف ثلاثة بمنزلة
قولنا ستة رجال ورجال ستة فهو فاسد لان قولنا ستة ضعف ثلاثة موضوع على الحقيقة
المعقولة في الذهن بخلاف قولنا ستة رجال ورجال ستة فليس موضوعا على الحقيقة الذهنية
ولهذا امتنع صرفها في الاول دون الثاني ولا وجه لذلك الا استعمالها اعلاما في الاول دون
الثاني فهي فيه نكرات واما ما ذكره ثانيا من ان ستة ضعف ثلاثة بمنزلة قولنا تمرة خير من جرادة
فهو فاسد ايضا لان تمرة وصف لواحد من هذا الجنس وهكذا قولنا جرادة بخلاف قولنا
ستة ضعف ثلاثة فانها موضوعة بازا الحقيقة الذهنية كما قررنا فظهر بما حققناه بطلان
ما قال ابن الحاجب في تقرير كلام الزمخشري ووجب القضا بكونها اعلاما

قال صاحب الكتاب

بوزن الله حقيقة فصل ومن الاعلام الامثلة التي يوزن بها
في قولك فعلان الذي مونثه فعلى وافعل صفة لا ينصرف ووزن طلحة واصبع فعلة
وافعل هذه الفاظه **قلت** لما فرغ الشيخ من بيان الاحكام الجارية على المعاني من الاوقات والاعداد
شرع في بيان احكام نوع اخر من الاعلام وهي الامثلة التي يوزن بها نحو قولك فعلان وفعلة
وافعل وما اشبهها واعلم ان الامثلة التي يوزن بها كلها اعلام على موزوناتها لانها وضعت
بازا الحقايق الذهنية من موزوناتها فان كان فيها ما يمنع من الصرف وجب القضا بكونه
غير منصرف والا كان منصرفا لكنها تستعمل اوزانا للاسما على الخصوص وللافعال على الخصوص
وتستعمل لجنس ما يوزن من الاسما والافعال ثم تستعمل مع موزوناتها وتستعمل كناية عن مذكورا
موزوناتها وكل واحد من هذه الاستعمالات يختص بحكم مخالف للاخر ونحن نفصل كل
واحد من احكامها بما يخصه وجملتها اقسام خمسة القسم الاول ان تكون موضوعة لجنس ما
يوزن ومعنى هذا هو ان تكون صالحة لان تقع وزنا للاسما ووزنا للافعال فمتى كانت على هذه
الحالة كان حكمها حكم نفسها فان كان فيها علة تمنع صرفها كانت غير منصرفة وان لم
تكن فيها علة وجب صرفها فهذان حكمان الحكم الاول ان تكون منصرفة وهذا نحو
قولك فعلل فانه صالح لان تقع وزنا في الاسما نحو جعفر ويصلح ان تقع وزنا في الافعال
نحو قرطس فصار قولنا فعلل موضوعا بازا هذين اللفظين في الاسما والافعال وليس فيه
الا العلمية فلهذا وجب القضا بكونه منصرفا الحكم الثاني ان تكون غير منصرف وهذا نحو
قولنا افعل فانه يصلح ان تقع وزنا في الاسما نحو قولنا ارنب اسم لحيوان وازيب اسم للريح
ويصلح ان تقع وزنا في الافعال وهذا نحو قولك اكرم واحسن من كرم وحسن فصار قولنا

افعل موضوعًا بازاء هذين اللفظين في الاسماء والافعال فاذا استعمل وزنا فيهما كان فيه العلمية
ووزن الفعل الغالب المؤثر في منع الصرف فلهذا قضينا عليه بكونه غير منصرف فهذا
حكم هذا القسم الذي يكون حسنًا لما يوزن القسم الثاني ان تقع مذكورًا معها موزوناتها
وهذا نحو مسئلة صاحب الكتاب وهي قوله ووزن طلحة واصبع فعلة وافعل فهذا القسم
مما قد اختلف في حكمه النحاة ولهم فيه مذهبان المذهب الاول قول من يجعله غير منصرف
ويحكم عليه بحكم نفسه وهذا هو مذهب الزمخشري وحجته على هذا هو ان هذه الاوزان
قد قررنا ان حكمها في العلمية حكم باب اسامة فاذا اطلقت على الحقيقة المعقولة في الذهن
كانت اعلامًا واذا اطلقت على الافراد فهي اعلام ايضًا واذا كان الامر فيها كما قلناه كانت
غير منصرفة لان فيها العلمية والتانيث فيكون حكمها ترك الصرف كما ذكرناه في اسامة من غير
فرق المذهب الثاني هو قول من يجعلها منصرفة اذا كانت موزوناتها منصرفة ويحكم
عليها بحكم موزوناتها وحجته على هذا هو انا لو قضينا بكونها اعلامًا لكانت علميتها من باب
اسامة ولا شك ان علمية اسامة خارجة عن اقيسة الاعلام وحقائقها لكونها في معنى النكرة
وهي من مشكلات النحو وقد قررنا وجه التاويل فيها واذا كان باب اسامة خارجًا عن قياس الاعلام
كان اجرا هذه الاوزان التي اوردها النحاة على قياس الاكثر من الاعلام دون ما ورد نادرًا قليلا
مخالفا للاقيسة فيجب اجراوها مجرى موزوناتها فلهذا نقول وزن اقامة ومضروبة فاعلة
ومفعولة منصرفتان كموزونيهما وعلى هذا يكون افعل في قولك وزن اصبع منصرفًا لان موزونه
منصرف والحق عندنا ان يكون حكمه حكم نفسه وان يكون غير منصرف لان علة منع
الصرف حاصلة فيه جريًا على القول بكونها اعلامًا كما حققناه القسم الثالث ان تقع كناية عن
موزوناتها وهذا نحو ما ذكره في الكتاب وهو قوله فعلان الذي مؤنثه فعلى وافعل
صفة لا ينصرف وهذا ايضًا مما قد وقع فيه خلاف بين النحاة ولهم فيه مذهبان المذهب
الاول وهو للاكثر ان يكون حكمها حكم موزوناتها فان كانت موزوناتها غير منصرفة وجب
القضا بكونها غير منصرفة فعلى هذا يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى وافعل صفة لا ينصرف
لا ينصرفان لان موزونيهما غير منصرفين وحجتهم على هذا هو ان هذه الاوزان تابعة
لموزوناتها فيجب ان يكون حكمها في الصرف وتركه حكمها اذا كانت كناية عنها هذا هو مذهب
اكثر النحاة المذهب الثاني ان يكون حكمها حكم نفسها وان يكون غير منصرفة سوا كان موزونها
منصرفًا او غير منصرف وهو على القلة فعلى هذا يكون قولنا فعلة غير منصرف للعلمية والتانيث
سوا كان وزنا لطلحة علمًا او وزنًا لتمرة نكرة على قول هولاء لان الوزن يكون علمًا بكل حال
فلهذا كان غير منصرف بكل حال وحجتهم على هذا هو ان النظر اليها في نفسها اقوى من النظر
الى موزوناتها فلهذا راعينا فيها حكم نفسها هذا كله اذا كانت كناية عن موزوناتها كما
حققناه والحق عندنا انها اذا وقعت كناية عن موزوناتها كان حكمها في الصرف وتركه حكم
نفسها فعلى هذا يكون قولنا فعلة غير منصرف للتعريف والتانيث سوا كان وزنا لقولنا

طلحة

طلحة او لقولنا ثمرة لان علميتها محققة في نفسها فاذا انضم اليها علة اخرى كانت غير منصرفة
لا محالة ٥ **القسم الرابع** ان يكون الوزن مختصا بالافعال ومعنى هذا ان يكون هذا
الوزن لا يوجد في الاسما ويوجد في الافعال وهذا نحو قولنا انفعل واستفعل في انطلق
واستخرج فهذا وما اشبهه من الاوزان المختصة بالافعال يكون حكمها حكم موزوناتها
فنبنيه على الفتح كما نبني موزونه فنقول وزن استخرج استفعل ونأتي به مبنيا على الفتح لموزونه
هذا محصول كلام ابن الحاجب والحق عندنا في حكم هذا القسم انه كما يجوز بناؤه على الفتح حكاية
للفعل فانه يجوز اعرابه وترك صرفه للعلمية ووزن الفعل الخاص ٥ القسم الخامس ان يكون
الوزن في نفسه مختصا بالاسما لا يوجد في الافعال وهذا يكون حكمه حكم نفسه في الصرف
وتركه فان كان فيه ما يمنع الصرف في حال تركت صرفه كقولك وزن طلحة وشجرة فعلة وفعلة
وترك صرف هذين الوزنين للعلمية والتانيث اللذين فيهما وان لم يكن فيه علة تمنعه من
الصرف في حال صرفته كقولك وزن فلس وجذع فعل وفعل فتصرفهما اذ ليس فيهما الا العلمية
وحدها وهي بانفرادها لا تكون مانعة من الصرف وقد اشار الشيخ ههنا في مثله الى
كون هذه الامثلة اعلاما بقوله فعلان الذي مؤنثه فعلى فوصفه باللام وافعل صفة لا ينصرف فنصب
صفة على الحال من فعل ووزن طلحة واصبع فعلة وافعل لان المعنى وزن طلحة واصبع هذان
الوزنان وكل هذه الامور تدل على كونها معارف وهذا هو المقصود فهذا ملخص كلام النحاة
في كيفية اجرا هذه الاوزان على العلمية وكيفية استعمالها فيها **دقيقة** اعلم ان افعل
وفعلان في الاستعمال موقوف احدهما ان يكونا علمين فعلى هذا يجب ترك صرفهما لان في
افعل العلمية والوزن يجري مجرى احمد وفي فعلان العلمية وزيادة الالف والنون فجرى
مجرى عمران واذا نكرا وخرجا عن هذه العلمية وجب صرفهما ولهذا قال الخليل في كتابه كل
افعل اذا كان صفة لا ينصرف واتى به منصرفا لان كل يمنع من حصول علميته قال سيبويه
قلت يعني الخليل كيف تصرفه وقد قلت ان افعل اذا كان صفة فهو لا ينصرف فقال
كلاما معناه ان افعل ها هنا ليس بصفة وانما هو علم نكر فلهذا كان منصرفا وثانيهما ان يكونا
نكرتين فعلى هذا يمتنع صرفهما لان في افعل الوصفية ووزن الفعل وفي فعلان شبه الالف
والنون بالفي التانيث كما سنوضح الكلام فيه ولهذا قال سيبويه افعل في كتابه واتى به غير منصرف
لما كان فيه الصفة والوزن وسياتي لهذا مزيد كشف في غير المنصرف فهذا ما اردنا ذكره
في الاوزان ٥ **قال صاحب الكتاب** نور الله حفرته **فصل وقد يغلب**
بعض الاسما الشائعة على احد المسمين به فيصير علما له بالغلبة وذلك نحو ابن عمر وابن عباس
وابن مسعود غلبت على العبادلة دون من عداهم من ابنا ابائهم وكذلك ابن الزبير غلب على
عبد الله دون غيره من ابنا الزبير وابن الصعق وابن كراع وابن رالان غالبة على يزيد وسويد
وجابر بحيث لا يذهب الوهم الى الاخر من اخوانهم هذه الفاظه **قلت** هذا الان كلام في وضع

كلمة ثم

الاعلام على مسمياتها والاصل في وضع الاعلام ان تكون مقصودة باسمائها الموضوعة عليها
وجريها على المسميات على جهة الغلبة انما تكون على سبيل القلة والندور ولهذا اتى الشيخ
بحرف التقليل وهو قوله وقد يغلب شانه الى قلته وندوره فنذكر كيفية وضعها بالقصد
ثم نذكر كيفية وضعها بالغلبة فهذان حكمان الحكم الاول في كيفية وضعها على جهة
القصد واعلم ان الغرض بكونها مقصودة هو ان تكون الاسم العلم موضوعا بازاء حقيقة
معينة كزيد وعمرو لان وضع الاعلام انما كان من اجل التمييز بين هذه الاشخاص المعينة
وهذا لا يحصل الا اذا كان وضعها بالقصد فحصل من هذا ان اكثر وضع الاعلام
انما يكون على القصد وهو الاكثر الغالب الحكم الثاني في كيفية وضعها على جهة الغلبة
وعرضنا بالغلبة هو ان يكون الاسم جاريا على احاد متعددة على جهة الشياع ثم يغلب على
شخص بعينه وهذا نحو ابن عمر وابن عباس فانها كانت جارية في الاصل على كل واحد من
اولاد عمر واولاد العباس على جهة الشياع فيهم من غير تخصيص ثم غلب ابن عباس على
عبد الله دون غيره من اولاد العباس وابن عمر على عبد الله دون غيره من اولاد عمر فصار
بعد ذلك في دلالته على هذا الشخص كدلالة زيد وعمرو على مسمياهما وقوله يغلب بعض
الاسماء الشائعة ليس يعني به انها نكرات في الاصل كقولنا رجل وشخص وانما الغرض
ان هذه الاسماء كانت معرفة بالاضافة كتعريف الاسماء المضافة كغلام زيد وفرسه
فابن عمر وابن عباس كانا صالحين على كل واحد من اولاد عمر والعباس على سبيل تعريف الاضافة
وهو ان يكون الاول معرفا بالثاني فاذا غلبت هذه الاسماء على اشخاص معينين منهم صارت اعلاما
عليهم غير منظور فيها الى تعريف الاضافة ولا الى نسبة احد الجزئين الى الاخر بل صار كل واحد منهما
عند العلمية بمنزلة حروف جعفر وهكذا القول في ابن الصعق فانه غالب على يزيد بن عمرو بن الصعق
من بني حوته والصاعقة رعد شديد معه نار وسبب تسميته بالصعق انه كان يطعم الناس فهبت
الريح فالقت التراب في جفانه فشتمها فرماه الله بالصاعقة وابن كراع غالب على سويد وكراع هو
اسم امه وابن رألان غلب على جابر والرأل هو ولد النعام وجمعه رئلان بقي النظر ههنا
في لفظ العبادلة وعلى من تكون اطلاقه فاما لفظ العبادلة ففيه احتمالان احدهما ان يكون تكسير
عبدل ليس على جهة الاشتقاق من عبد الله لان الاسم الواحد لا يكون ماخوذا من اسمين وانما يكون
على انه جمع لعبدل لانه في العرف من يقول عبدل وابدل في زيد وعبد فعلى هذا تكون جمعا لهما
وثانيهما ان تكون اسم جمع للعبد كالنسا فانه جمع للمراه وهكذا القول في اسماء الجموع من نحو سفر
وركب واما على من تكون اطلاقه فالعبادلة عند الشيخ هم الثلاثة ابن عمر وابن عباس وابن مسعود
ولم يذكر ابن الزبير من جملتهم وهذا هو راي الفقها واما المحدثون فالعبادلة عندهم اربعة ابن
عمر وابن عباس وابن عمرو وابن الزبير ولم يعدوا ابن مسعود من جملتهم لانه من كبار الصحابة
والحق ما ذكره الشيخ لان لفظ العبادلة صار اشهر في الثلاثة الذين عددهم دون غيرهم فلهذا

كان

كان اولى **قال صاحب الكتاب نور الله حفرته فصل** وبعض
الاعلام يدخله لام التعريف وذلك على نوعين لازم وغير لازم فاللازم نحو النجم للثريا والصعق وغير
ذلك مما غلب من الشائعة الا ترى انهما هكذى معرفين باللام اسمان لكل نجم عهدته الحاطت والمحاطب
ولكل محمود ممن اصيب بالصاعقة ثم غلب النجم على الثريا والصعق على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب
فاللام فيهما والاضافة في ابن كراع وابن رالان مثلان في انهما لا ينزعان الى اخر ما ذكره في الفصل
قلت هذا الكلام في حكم دخول اللام على الاعلام وكيفية استعمالها فيها واعلم ان النحاة
مختلفون في كيفية دخول اللام في الاعلام فالذي ذهب اليه سيبويه وجماهير البصريين ان
الاعلام بالاضافة الى دخول اللام عليها منقسمة فمنها ما لا يجوز دخول اللام عليها وهذا
نحو قولنا جعفر واحمد ومروان ومنها ما يجوز دخول اللام عليها وهو على وجهين لازم وغير
لازم فاللازم ما كان ملحوظا فيه معنى الجنسية وهذا نحو النجم والصعق وغير اللازم ما كان صفة
او مصدرا كالمظفر والفضل وذهب اخرون الى ان دخولها يكون على جهة الوجوب لا غير
ولمعون (?) من قولنا الحسن وحسن وصار صائرون الى الفرق وهو انه ان سمي بقولنا الحسن
كانت لازمة والا فهي جائزة والحق ما ذهب اليه جماهير النحاة وهو تقسيمها الى لازم وغير لازم
كما سنوضحه فاما من زعم ان دخولها يكون على الوجوب لا غير فهو فاسد لانا قد علمنا من
داب اهل اللغة انهم يقولون الحسن وحسن فلو كان على الوجوب لم يجز ذلك واما من زعم انها
تكون عند التسمية لازمة فهو فاسد ايضا لانهم قد استعملوها على الجواز في حال التسمية ايضا
فبطل ما قالوه فاذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم ان الشيخ قد ذكر في هذا الفصل لزوم اللام
على جهة التسمية ثم لزومها على جهة الوصفية ثم بين دخولها على جهة الجواز فهذه احكام ثلثة
قد اشتمل عليها هذا الفصل ونحن نشرح كل واحد منها بمشية الله تعالى **الحكم الاول** في
كيفية لزومها على جهة التسمية اعلم ان الغلبة في الاسماء تكون على وجهين احدهما ان تكون غالبا
باللام وهذا نحو النجم للثريا والصعق على خويلد بن نفيل بن عمرو وثانيهما ان تكون غالبا بالاضافة
وهذا في مثل ابن كراع وابن رالان فاللام في النجم والصعق والاضافة في ابن كراع وابن رالان لازمة
لاجل الغلبة وهذا هو مراد الشيخ بقوله فاللام فيهما يعني النجم والصعق والاضافة في ابن كراع
وابن رالان مثلان في انهما لا ينزعان فاما اللام فانما وجب لزومها باعتبار شرطين الشرط الاول
ان تكون الجنسية سابقة على وضع العلمية ومستعملة فيها باستعمال العرب لها اجناسا وملاحظتهم
لها في العلمية الا ترى ان النجم كان في الاصل موضوعا لكل نجم معهود وهذا هو مراد الشيخ بقوله
الا ترى انهما هكذى اسمان لكل نجم عهدته الحاطت والمحاطب والكل معهود ممن اصيب بالصاعقة
الشرط الثاني ان تكون غالبة ومعنى الغلبة هو ان يكثر استعمالهم اللفظة في ذلك المعنى وهذا
هو مراد الشيخ بقوله ثم غلب النجم على الثريا والصعق على خويلد بن نفيل ابن عمرو لما كثر استعمال هاتين
اللفظين فيهما فلو لم يكن اجناسا او كانت اجناسا ولم يكن غالبة فلا وجه للزوم اللام حتى حصل
هذان الشرطان وجب القول بلزوم اللام ومعتمدنا في وجوب لزوم اللام باعتبار هذين الشرطين

هو انهم لما نقلوها من الاسما الاجناس لحظوا فيها معنى الجنسيه واذا داموا ملاحظتها فيها فلهذا
الزموها اللام دلالة على الجنسيه ولحظا لها في كل حال ونزلوا اللام في النزول منزلة الميم من جعفر
واما الاضافه فانا وجب لزومها لانها لما غلبت على هذه الاشخاص من الاسما الشايعه نزلوا الاضافه
لاجل لحوق الجز الاخر منزلة اجزا الكلمه في انه لا يجوز نزعها فهذا تقرير الكلام في كيفية لزوم اللام
والاضافه في الاسما على جهة الغلبه **الحكم الثاني** في كيفية لزومها على جهة الوصفيه اعلم
ان لزوم اللام في الصفات لا بد فيه من اعتبار الشرطين اللذين ذكرناهما في وجه لزوم اللام في
الاسما وهذا في مثل قولك الدبران والعيوق والسماك والثريا فانها لازمه لهذه الانجم باعتبارهما
الشرط الاول ان تكون جنسيتها معلومه قبل كونها اعلاما وهذا ظاهر فيها وبيانه اما
الدبران فهو على وزن فعلان بمعنى الدابر وهو ماخوذ من الدبور يستعمل في كل ما يدبر غيره واما
العيوق فهو على وزن فيعول بمعنى فاعل على جهة المبالغه كصيهود فانه ماخوذ من صهدته
الشمس اذا احرقت دماغه يستعمل في كل ما يعوق غيره عن طلب مراده ويمنعه عنه واما السماك
فهو فعال بمعنى فاعل على جهة المبالغه ايضا ماخوذ من السموك وهو العلو والارتفاع يستعمل
في كل ما علا وارتفع واما الثريا فهو تحقير ثروا مونثه ثروان ومعنى ثروان ذو ثروه يستعمل
في الدلالة على الزيادة والكثره تحصل من مجموع ما ذكرناه هاهنا الدلالة على استعمالها اجناسا
الشرط الثاني ان تكون الغلبه فيها معلومه ونعني بالغلبه هاهنا هو ان تكثر استعمالهم
لهذه الالفاظ في هذه الانجم من اجل معان لحظوها فيها وهذا ظاهر وبيانه اما الدبران
فانما غلب عليه هذا الاسم لانه يدبر الثريا في سيره يتبعها فلهذا سمي دبرانا واما العيوق فانما سمي
عيوقا لانه عاق الدبران عن نكاح الثريا فلهذا كان غالبا عليه هذا الاسم واما السماك فانما
سمي سماكا لارتفاعه في برجه وعلوه واما الثريا فانما سميت بذلك لانها نجوم كثيرة مجتمعه فهذا
هو وجه الغلبه في اطلاق هذه الاسما على هذه الانجم باعتبار المعنى الذي ذكرناه وهذا هو مراد
الشيخ بقوله لانها غلبت على الكواكب المخصوصه من بين ما يوصف بالدبور والعوق والسموك
والثروه فقد علمت جنسيتها بالتحقيق الذي ذكرناه وعلمت ايضا وجه غلبتها على هذه الانجم بالتقرير الذي
لخصناه فلما حصل فيها الشرطان اللذان ذكرناهما وجب لزوم اللام فيها كما وجب لزومها في الاسما
وهذا هو المقصود **نعم** الجنسيه والغلبه قد تكونان على وجهين احدهما ان تكونا ثابتين على جهة
التحقيق كالذي ذكرناه في هذه الانجم الاربعه فان جنسيتها وغلبتها محققتان كما قررناه وثانيهما
ان تكون الجنسيه محققة لكن الغلبه مقدره وهذا في مثل قولنا المشتري والمريخ فان اللام لازمه
في هذين الاسمين كلزومها في الدبران والعيوق من غير فرق خلا ان جنسيتهما معلومه
فان المشتري اسم فاعل من الشري وهو يستعمل في كل مشتري والمريخ فعيل كالفسيق والضحيك
للمبالغه وهو ماخوذ من التمريخ وهو تليين الجسم بالدهن ويستعمل في كل من يفعل ذلك
فاما الغلبه فانها فيهما مقدره لانا لم نفهم وجه تسميتهم لهذين الكوكبين بهذين الاسمين كما
لحظوه وكما فهمناه في تلك الانجم الاربعه كما شرحناه انفا فلهذا قضينا بكونها مقدره فيهما

ونقول لغلبتهم لحظوا فيهما معنًى لم يلحظوا وهذا هو مراد الشيخ بقوله وما لم يعرف باشتقاق من هذا
النوع فملحق بما عرف يعني بذلك أنا إذا لم نفهم وجه الغلبة في المشتري والمريخ ألحقناهما بما عرفناه
كالدبران والعيوق وكان الباب واحدًا في اعتبار لزوم اللام **وهما** يلحق بالمشتري والمريخ الكلام
في أسماء أيام الأسبوع فإن الخنسية فيها معلومة والغلبة غير معلومة فلهذا كانت لاحقة بهما
في لزوم اللام قال سيبويه وبمنزلة هذه الأنجم الأربعة والثلاثاء مشيرًا إلى ما ذكرناه وقد زعم ابن الحاجب
أن هذه الأنجم الأربعة ليست أسماء وهما من قبيل الصفات وإنما هي أسماء موضوعة من أول وضعها
باللام وهذا فاسد لأمرين أما أولًا فلأنا قد قررنا وجه اشتقاقها وبيان كونها غالبة على هذه
الأنجم ووصفها بها وأما ثانيًا فلأن الشيخ قد صرح بكونها صفات في كتابه الكشاف وفي قوله
لأنها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف بالدبور والعيوق في السموك والثروة وهذا
تصريح منه بكونها صفات كما قررناه ○ **الحكم الثالث** في كيفية دخول اللام على الأعلام
على جهة الجواز اعلم أن دخولها على شرط الجواز يكون على وجهين أحدهما أن يكون في الصفة
وهذا نحو قولك المظفر والرشيد والحسن وما شاكلها من الصفات وثانيهما أن يقع في المصدر
وهذا نحو قولك الفضل والعلا وإنما لم تكن اللام لازمة هاهنا كلزومها في مثل الدبران والعيوق
لأن هذه لم يلحظوا فيها معنى الخنسية ولاحظوها فيها فلهذا كان دخولها فيها على سبيل الجواز
فهذا تمهيد ورود اللام بالإضافة إلى الأعلام في لزومها وجوازها وقد سلكنا في كلامنا هذا
مطابقة كلام الشيخ وتقرير ما خصه الشيخان الخوارزمي وابن الحاجب في الشرحين وبالله التوفيق
تنبيه اعلم أن ظاهر كلام الشيخ هاهنا يشعر بأن العلمية سابقة في هذه الأعلام واللام
دخيلة عليها ولهذا قال وبعض الأعلام تدخله لام التعريف فحكم عليها بالعلمية أولًا ثم حكم
عليها بدخول اللام وهذا يدل على أن العلمية سابقة واللام لاحقة وهذا فاسد فإن اللام سابقة
للدلالة على الخنسية ثم غلبت على هذه المسميات فكانت أعلامًا لها وإذا كان الأمر هكذا كانت اللام
سابقة والعلمية لاحقة كما قلناه لا يقال فإذا كانت اللام سابقة للدلالة على الخنسية والعلمية
لاحقة كما قلتم فأي شيء يكون تعريف هذه الأسماء هل يقع باللام أو بالعلمية أو بهما جميعًا لأنا نقول
بل التعريف يكون بالعلمية لا غير لأمرين أما أولًا فلأن ما لزم فيه اللام كالنجم والدبران فهو صار
بمنزلة أجزاء الكلمة وآخر فيها فلا يقع به تعريف وما لم يلزم كقولنا الحسن والحسين فقد يأتي مسلوبًا
عنها ولا يقع به تعريف بخلاف العلمية فإنها لازمة وأما ثانيًا فلأن التعريف بالعلمية أقوى وأدخل
في التعريف فلهذا كان تعريفها بالعلمية هو الأحق والأولى بهذا تقرير هذا الفصل ○
قال صاحب الكتاب نور الله حفرته **وقد يتأول العلم**
بواحد من الأمة المسماة به فلذلك من التأول يجري مجرى رجل وفرس فيجترأ على إضافته
وإدخال اللام عليه فقالوا مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة قال ○ علا زيدنا يوم النقا
رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يماني ○ وقال الآخر ○ رأيت الوليد بن اليزيد مباركًا شديدًا
بأعباء الخلافة كاهله ○ وقال أبو النجم ○ باعد أم العمرو عن أسيرها حراس أبواب على قصورها ○

وقال الاخطل وقد كان منكم حاتم وابن امه ابو جندل والزيد زيد المعارك وعن ابي العباس
المبرد اذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد فقيل ما بين الزيد الاول والزيد الاخر وهذا الزيد
اشرف من ذلك الزيد وهو قليل **قلت** قد اشار الشيخ في هذا الفصل الى بيان الطريق الى تنكير
الاعلام واستشهد عليه فلا جرم اشتمل كلامنا على حكمين **الحكم الاول** في بيان الطريق
الى تنكير الاعلام اعلم ان دخول اللام والاضافة في الاعلام جائز على مخالفة القياس لان العلمية
كافية في حصول التعريف من غير حاجة الى تعريف اخر من لام او اضافة وقد ورد في اعلام
معرفة باللام والاضافة فلم يكن بد من تأويلها وهذا على القلة والندور وقد اشار الشيخ الى
قلتها هاهنا بامرين اما اولا فلانه اتى بقد في اول الفصل ودخولها على الفعل المضارع مشعر
بالتقليل واما ثانيا فلانه صرح بكونه قليلا في اخر الفصل بقوله وهو قليل والغرض راجع
الى دخول اللام والاضافة وله تأويلان التأويل الاول وهو الذي اشار اليه الشيخ وحاصل
كلامه هو انه يقدر انه مندرج في امة يقال لكل واحد منهم زيد واذا كان الامر هكذا
صارت نسبته نسبة واحد كنسبة رجل بالاضافة الى جماعته بغداد كانت نسبته متعددة
الى كل شخص نسبة تخصه التأويل الثاني ذكره الجواربردي وحاصل كلامه هو انه يجعل
العلم بمنزلة الجنس العام لما تحته من المفردات باعتبار معنى كما يقال لكل فرعون موسى
والمعنى لكل مبطل محق وكل واحد من هذين التأويلين مشعر بتنكيره واذا كان نكرة وجب
تعريفه بما تتعرف به النكرات من اللام والاضافة ولهذا قال الشيخ فلذلك مثل للتأويل واللام
في التأويل للعهد الذي تقدم به الفصل جريا على اضافته وادخال اللام كسائر النكرات
فقال في مضر الحمراء وربيعة الفرس وانمار الشاة وهؤلاء اولاد نزار اضيف كل واحد
منهم الى ما ورثه من ابيه فمضر الحمراء والحمراء اما القبة واما الذهب لانه اخذها وربيعة
الفرس لانه اخذ الخيل وانمار الشاة لانه اخذها وانما اورد كلام المبرد لتمثيله على جواز
دخول اللام في الاعلام كما هو وارد لغة كما هو في الابيات الشعرية فهو وارد من جهة العرف
في غير الشعر كما حكاه في مثاله هذا على التأويل الذي ذكرناه في طريق تنكير الاعلام **الحكم الثاني**
في شرح الابيات وهي اربعة اما البيت الاول ففيه فائدتان الفائدة الاولى في اعرابه فيزيد
مرفوع بالفاعلية ويوم النقا منصوب على الظرف والعامل فيه علا والنقا هو الكثيب من الرمل والباء في ابيض
متعلقة بعلا ايضا والابيض هو السيف وشفرتاه هما جانباه حده يماني منسوب الى بلاد اليمن يقال
رجل يماني وامراة يمانية والنسبة الى اليمن يمان بالتخفيف والالف عوض من احدى ياءي النسبة
ويقال يمني ايضا قال سيبويه وبعضهم يقول يماني بالتشديد فجمع بينهما وهو قليل هكذا
قاله الجوهري الفائدة الثانية في موضع الشاهد منه والاستشهاد به على الاضافة في العلم
الاول والعلم الثاني على توهم التنكير كما قررناه من قبل واما البيت الثاني ففيه فائدتان الفائدة
الاولى في اعرابه فقوله رايت الوليد هي رؤية العلم ومباركا هو المفعول الثاني ويجوز ان تكون
من رؤية العين ومباركا منصوب على الحال وشديدا منصوب على الحال ايضا وكاهله

مرفو

مرفوع شديد من باب حسن وجهه والاخنا جمع خنو وهو الجانب واصله من اخنا السرج والقتب
اى حواسهما والكاهل من الرجل هو الحارك وهو اصل العنق ما بين المنكبين وهو من الفرس
المنسج ومن الجمل الغارب شبه اضطلاعه بالامر وقوته عليه باضطلاع الجمل باخنا الرحل
وحوانيه والوليد هذا هو احد بنى مروان واحسب ان هذا هو ابو الناقص كما يقال الناقص
والاشج اعدلا بنى مروان لانه لم يكن في بنى مروان عادل سواهما والاشج هو عمر بن عبد العزيز
الفائدة الثانية في موضع الشاهد واما اتى به شاهدا على ادخال اللام في الاول والثاني واما
البيت الثالث والرابع فاعرابهما وموضع الشاهد منهما ظاهر فلا حاجة الى بيانه ○ **قال صاحب
الكتاب نور الله حفرته فصل وكل مثنى او مجموع** من الاعلام
فتعريفه باللام الا نحو ابانين وعمايتين وعرفات واذرعات قال ○ وقبلها من الخالدان
كلاهما عميد بنى جحوان وبن المضلل ○ اراد خالد بن نضلة وخالد بن قيس بن المضلل وقالوا الكعب
بن كلاب وكعب بن ربيعة وعامر بن مالك بن جعفر وعامر بن الطفيل وقيس بن عتاب
وقيس بن هرمة الكعبان والعامران والقيسان قال ○ انا ابن سعد اكرم السعدينا ○ وفي حديث
زيد بن ثابت هولاء المحمدون بالباب وقالوا طلحة الطلحات وابن قيس الرقيات وكذلك
الاشامتان والاسامات **قلت** من جملة ما يذكر في احكام الاعلام هو الكلام في كيفية
تثنيها وجمعها وهل يكون اللام لازمة لها ام لا قوله فتعريفه انما ادخل الفا تنبيها
على ان تثنية الاعلام وجمعها سبب لتعريفها وقوله باللام انما هو حكم بالاكثر الغالب والا
فقد يجوز تعريفها بالاضافة كما يجوز تعريفها باللام فتقول زيداك وزيداه وزيدا عمرو وكما
تقول الزيدان والعمران فاذا عرفت هذا فلنذكر حكم دخول اللام عند التثنية والجمع في الاعلام
ثم نذكر الشاهد على ذلك ثم نردفه بما خرج عن هذه القاعدة فهذه احكام ثلاثة نفصلها بمشية الله تعالى
الحكم الاول في حكم دخول اللام عند تثنيتها وجمعها فنقول الذى عليه جماهير النحاة البصرية
والكوفية ان اللام لازمة للعلم عند قصد تثنيته وجمعه على جهة الوجوب لا يجوز تعرينه
عنها وحكى بن الحاجب عن عبد الملك الجوينى ان اللام غير لازم للعلم عند قصد تثنيته وجمعه
بل اذا انكر بالتثنية والجمع فانت فيه بالخيار ان شئت ادخلت عليه اللام وان شئت منعته
كسائر النكرات وهذا فاسد لامرين اما اولا فلانا نعلم من حال اهل اللغة بالنقل المطرد
التزامهم وجوب اللام عند قصدهم تثنية العلم وجمعه فلو جاز ذو الهاعنه لورد فلما
لم يرد دل على التزامهم لوجوبه لا محالة واما ثانيا فلان تثنية العلم وجمعه لا شك في كونه
واردا على خلاف قياسه لان في تثنيتها وجمعها ابطالا لعلميتها لان تثنية العلم الى
مسمياته نسبة متعددة يختص كل فرد منها بنسبة خاصة فاذا ثنى صار نسبة
واحدة فاشبه قولنا رجل عام نسبته الى ما تحته من المسميات نسبة واحدة فبطلت
العلمية بالتثنية لما قررناه فلما كانت مبطلة لعلميتها التزموا فيها اللام عند قصد التثنية

والجمع على جهة الوجوب ليكون ذلك عوضاً عما ذهب من العلمية بالتثنية والجمع كما قررناه نعم اما
على ما ذكرناه اتفاق الطريق الى تنكير الاعلام والى ادخال اللام والاضافة عليها في مثل الزيدين وزيد
المعارك ويجوز الاتيان بها منكراً عند قصد تثنيته وجمعه على هيئة الاعتبار وليس كلامنا على هذه
اللغة وهو علم فلهذا كان لزوم اللام فيه هو الحق الذي لا معدل عنه بحال

الحكم الثاني في

ذكر الاستشهاد على ما ذكرناه وقد اورد الشيخ هاهنا شواهد من كلام العرب على التزام
وجوب اللام عند قصد تثنيتها وجمعها وقررها على مراتب ثلاث المرتبة الاولى في اعلام
الاشخاص المذكورة اما في التثنية وهذا نحو قولهم الخالدان والكعبان والعامران والقيسان
في تثنية خالد بن نضلة بسكون الضاد المعجمة والنون وقيس بن عتاب بالعين المهملة والتاء
المضاعفة وقيس بن هرثمة وفي هرثمة روايتان احدهما ان تكون بفتح الهاء والزاي كما قاله المطرزي
وثانيهما ان تكون بفتح الهاء والذال المعجمة وهذه رواية ابن الحاجب فاما من رواه بفتح الهاء
والراء المهملة فهو تصحيف وهكذا القول في سائرها واما في الجمع فنحو ما جاء في قصة زيد بن
ثابت هؤلاء المحمدون بالباب وهم محمد بن جعفر بن ابي طالب ومحمد بن ابي بكر ومحمد بن طلحة ومحمد بن
حاطب ولم يذكر ابن الحاجب محمد بن طلحة من جملتهم اتوا جميعاً الى باب عمر يطلبون منه الكسوة
فدخل زيد يستاذن لهم فقال يا امير المؤمنين هؤلاء المحمدون بالباب فامر لهم بحلل فاختار زيد
بن ثابت خيرها لمحمد بن حاطب لما كان ربيباً له فنهاه عمر عن ذلك وامره ان يخلطها ويردها
ثم يدخل يده فيخرج باسم كل واحد منهم واحدة واحدة ومثل السعدين في قوله اكرم السعدين ما
فهذا كله شاهد على اعترافهم بوجوب اللام عند قصد التثنية والجمع المرتبة الثانية
اعلام الاشخاص الموصوفة وهذا في مثل قولهم طلحة الطلحات وهو طلحة بن عبيد الله بن خلف
الخزاعي واختلف في تسميته بذلك على وجهين احدهما انه فاق في الجود خمسة يسمى كل واحد منهم
طلحة وهم طلحة الخير وطلحة الفياض وطلحة الجود وطلحة الدراهم وطلحة الندى وثانيهما
انه كان في اجداده جماعة يسمى كل واحد منهم طلحة فلهذا قيل له طلحة الطلحات وانشد النحاة
رحم الله اعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطلحات وابن قيس الرقيات واختلف في سبب
تسميته بالرقيات على اوجه ثلاثة اما اولاً فلانه نكح نساء كل واحدة منهن تسمى رقية هكذا
قاله الاصمعي واما ثانياً فلانه كان له جدات يقال لكل واحدة منهن رقية واما ثالثاً
فلانه شبب بثلاث نسوة كان لقبهن كذلك فلهذا قيل له قيس الرقيات فاما قولهم ابن قيس الرقيات
واستعمالهم اياه مضافاً ففي الرقيات روايتان الاولى ان تكون مرفوعاً على الاتباع كما ذكرناه
في مثل عبد الله بطة وهذه هي المطردة ويجوز ايضاً على عطف البيان للرقيات على قيس والثانية
ان تكون الرقيات مجروراً باضافة قيس اليه وهي الضعيفة لان الاسم الاول اذا كان مضافاً
وجب فيه الاتباع وامتنعت الاضافة كما حققناه في عبد الله بطة ووجه تقرير هذه اللغة
هو انهم اضافوا قيساً اولاً الى الرقيات ثم اضافوا ابناً بعد ذلك الى قيس ولم يضعوها جميعاً

من اول وهلة فيكون بمنزلة الاقصار كقولهم حب رمان زيد فهذا هو الذي حسن فيه المرتبة الثالثة
اعلام الاجناس في هذا نحو قولهم في التثنية الابانان وفي الجمع الابانات نعني انهم لما التزموا
فيها العلمية اجروا فيها احكام العلم في التثنية والجمع فلهذا التزموا اللام عقيب تثنيتها وجمعها
فقالوا الابانان والابانات وهذه اللام للعهدية لان اعلام الاجناس موضوعة للعهدية
الذهنية في الاصل واستغنت عن اللام فلما خرجت بالتثنية عن موضوعها الزمت اللام تنبيها على
العهدية السابقة فيها

الحكم الثالث

في بيان ما خرج عن هذه القاعدة اعلم انا قدمنا
ان لزوم اللام عند تثنية الاعلام هو الوجه الذي لا يجوز خلافه لكنه قد وردت الفاظ مفردة
عن اللام توجب نقض ما ذكرناه وهو قولنا ابانين وعماسين وعرفات واذرعات فلهذا قال
الشيخ وكل مثنى او مجموع من الاعلام فتعريفه باللام الا نحو ابانين وعماسين وهذا الاستثناء في كلامه
يحتمل وجهين احدهما ان يكون منقطعا لان ابانين ليس تثنية لشيئين كل واحد منهما ابان كما
في قولنا الزيدان وانما هو اسم لجبلين احدهما ابان والاخر متالع فلهذا كان منقطعا وثانيهما
ان يكون متصلا ويكون مراده بقوله وكل مثنى او مجموع من الاعلام اي كل ما كان فيه لفظ
التثنية من الاعلام وعلى هذا يندرج تحته قولنا ابانين وعماسين فيكون متصلا

ووجه

التاويل في هذه الالفاظ اما قولنا ابانان ففيه تاويلان احدهما ان يكون اسما علما وضع
لهذين الجبلين كما لو سميت رجلين بزيدين من اول وهلة وليس تثنية لابان وابان ولا يستقيم
ان يكون على جهة التغليب كما في قولهم العمران والقمران لانه لو كان الامر هكذا لوجب ورود
اللام فيهما كالتثنية الفاشية في الاعلام فلما لم يرد اللام دل على بطلان التغليب وثانيهما ان
يكون واردا على جهة التغليب كما قلنا في العمرين والقمرين لكنه انما لم يجز دخول اللام عليه لان
الجبلين لتجاورهما صارا كالشيء الواحد العلم فلهذا لم يجز دخول اللام واما عماسان فهما
جبلان ايضا والكلام فيهما على حد ابانين سوا واما اذرعات بكسر الرا فهي بلد بالشام ينسب اليها
الخمر كذا قاله الجوهري وانشد لذي الرمة ۵ فما ان رحيق سبتها التجار من اذرعات فوادي جدر
وليس جمعا لاذرعة مكررا حتى يرد نقضا علينا وانما هو اسم لهذه البلدة سميت بالجمع كما لو سميت امراة
بمسلمات وفيه وجهان احدهما ان يكون منونا معرفة مصروفا وثانيهما ان يكون غير منصرف
حكى هذه اللغة سيبويه عن بعض العرب فيقولون هذه اذرعات ورايت اذرعات بالكسر
في الحالين من غير تنوين واما عرفات فهو اسم موضع بمنى وليس جمعا لعرفة مكررا لانه لو كان
جمعا له لوجب ورود اللام فيه وانما هو اسم علم لهذا الموضع فاما قول الناس نزلنا عرفة فقد
قال الفرا انه مولد وليس عربيا وفي استعماله وجهان احدهما ان يكون منصرفا وتنوينه تنوين
تمكين وهذا هو الذي ذكره الشيخ في تفسيره لان الالف والتاء ليسا للتانيث وانما هما علامة للجمع
السالم في المونث وتا التانيث قد حذفت فاذا بطل ان يكون الالف والتاء للتانيث بما ذكرناه ثبت
انه منصرف وثانيهما ان يكون غير منصرف وهذا هو المحكي عن ابي سعيد الاخفش ويقول
ان تنوينه ليس تنوين صرف وانما هو تنوين مقابلة بازاء نون مسلمين لان التا ما صادف

منزلة الياء صار التنوين منزلة النون وما أرى كلام الزمخشري بعيدا عن الصواب لأن أصل التنوين أن تكون للمكانة إذا لم يكن علامة للتنكير في الأسماء المبنية كصه ومه فأما البنات للذات ونحوهما فاعربها وموضع الشاهد منها ظاهر فلا حاجة بنا إلى شرحه ويجوز أن يقدم الجيم على الحاء وأن يلفظ بالضاد المعجمة واللام المشددة المفتوحة وأكرم السعد بما بكسر الميم عن الشيخ على الصفة وبفتحها عن سيبويه على المدح فهذا تقرير الكلام في هذا الفصل وبالله التوفيق ٥

قال صاحب الكتاب

تقول له حفرته فضل وفلان وفلانة وأبو فلان وأم فلانة كناية عن أسامي الأناسي وكناهم وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وأما هن وهنة فللكناية عن أسماء الأجناس

قلت لما ذكر الشيخ أحكام الأعلام في أنفسها أردفه بالكلام في أحكام كناياتها فذكر الكناية عن أعلام الأناسي ثم ذكر الكناية عن أعلام البهائم ثم أردفه بالكناية عن الأجناس فلا جرم اشتمل كلامه في هذا الفصل على أحكام ثلاثة

الحكم الأول في الكناية عن أعلام الأناسي وهي نحو قولنا فلان وفلانة وأبو فلان وأم فلانة وحكم هذه الكنايات أن تكون أعلاما والذي يدل على علميتها هو أنهم استعملوا قولنا فلانة وأبو فلانة غير منصرفة ولا وجه لترك صرفها إلا لأجل كونها أعلاما إذ لا وجه لترك الصرف لعلة واحدة كما سنحققه من بعد ولا شك أن فلانا بمنزلة فلانة في مدلوله فإذا تقرر أن فلانة علم وجب أيضا أن يكون فلان علما أيضا إذ لا فرق بينهما في الدلالة كما ذكرناه وإذا ثبت كونها أعلاما فوضعها في العلمية كأسامة لأن فلانا وفلانة وأبو فلان وضعت كناية عن كل اسم علم على العموم كما أطلق قولنا أسامة على كل واحد من الأسد ٥

الحكم الثاني في الكناية عن أعلام البهائم وحكم الكناية عن أعلام البهائم إنما يكون بإدخال اللام فيقال فيه الفلان والفلانة وإنما أوجبوا دخول اللام على الكناية عن أعلام البهائم من أجل الفرق بين أعلام الأناسي وأعلام البهائم وكانت أعلام البهائم بدخول اللام أحق لأمرين أما أولا فلأن كنايتهم عن أعلام الأناسي أكثر في الاستعمال من الكناية عن أعلام البهائم فناسب هذا أن تكون الزيادة في الأقل وأما ثانيا فلأنهم لا يكادون يطلقون ذلك إلا المعهود عندهم بتقدم العلم به فلهذا أدخلوا اللام تنبيها عليه وإشعارا به وكان إدخال اللام للفرق الذي قررناه أولى من غيرها لأن اللام موضوعة من أجل التعريف فلما اضطروا إلى الفرق كان زيادة ما لا ينافي العلمية في معناها كاللام أحق من زيادة غيرها لما ذكرناه

الحكم الثالث في الكناية عن أسماء الأجناس قال الشيخ فأما هن وهنة فللكناية عن أسماء الأجناس واعلم أن الشيخ إنما أورد هاتين الكلمتين ليفهمك أنهما ليستا من قبيل الأعلام لأنهما لو كانا علمين لامتنع صرف هنة علما ونحن نجد منصرفا فدل على أنه ليس علما وهكذا القول في هن أيضا فإن مدلوله كمدلوله فبطل أن يقال إنهما علمان وقول الشيخ إنهما كناية عن أسماء الأجناس فيه تسامح لأن هنا وهنة مخالفة لقولنا فلان وفلانة وإن كانت مشتركة في كونها كلها كناية لأن فلانا وفلانة وضعا كناية عن أسامي الأعلام من نحو زيد وعمرو ومدلولهما لا شك في كونه لفظا لأنك تقول جاءني فلان وفلان وأنت تريد زيدا وعمرا وليس هكذا هن وهنة

فان

فان مدلولهما ليس لفظا وانما مدلولهما هو حقيقة الشيء المستنكرة ونفسه لا لفظه ولهذا يقال كانت
منهم هناة اي اشياء قبيحة وقولهم من يطل هن ابيه ينتطق به اي من كان له اخوة من ابيه تقوى
بهم فجعلوه كناية عن ذكر الانسان كما قال ولو شاء ربي كان اير ابيكم طويلا كاير الحرث بن سدوس
وكان له عشرون ذكرا وقد يكنى به عن الفرج نفسه لا عن اسمه كما قال رحت وفي رحليك ما فيهما وقد بدا
هنك من المئزر هذا كله حكاه ابو نصر الجوهري وكله مشعر بانه وضع كناية عن الشيء القبيح
نفسه لا عن لفظه كما زعم الشيخ والذي تعذره في اطلاق كونه كناية عن اسم الجنس هو انه لما كان
يعدل به عن التلفظ بالاسم المستهجن المستنكرة ظن انه كناية عن تلك الحقيقة القبيحة لا عن
لفظها لما حققناه واصله هنو ولامه واو قال ارى ابن نزار قد جفاني وملني على هنوات
شانها متتابع وفي تصغيره لغات احداها وهي الاكثر هنيه بقلب الواو يا وادغامها والثانية
قلب احدى اليائين ها فيقول هنيهه ويقول في النداء للمذكر منه يا هناه وللمؤنثة يا هنتاه والها
في يا هناه مبدلة من الواو وعند البصريين واصله هنا و على وزن فعال وعند الكوفيين الها للسكت
ضم لما وصلت واصله هنو فهذا يكون وزنه فعلى فقلبت الواو الفا فهذا لما اردنا ذكره
من بيان احكام اسماء الاعلام وتمامه تم الكلام على صنف العلم **قال صاحب الكتاب**
نور الله حفرته ومن اصناف الاسم المعرب الكلام في
المعرب واذا كان خليقا من قبل اشتراك الاسم والفعل في الاعراب بان يقع في القسم
الرابع الا ان اعتراض موجبين صوبا ايراده في هذا القسم احدهما ان حق الاعراب للاسم
في اصله والفعل انما تطفل عليه لشبه المضارعة والثاني انه لا بد من تقدم معرفة الاعراب الجائي
في ساير الابواب **قلت** قدم الشيخ قبل شروعه في تفاصيل المعرب وذكر حقائقه الاعتذار عن
ايراده في قسم الاسماء من حيث كان خليقا بايراده في قسم المشترك لان المشترك موضوع لكل
حكم اشتركت فيه الاقسام الثلثة او اثنان منها كما قرره من قبل ولا شك ان الاعراب مشترك
فيه اثنان منها وهما الاسماء والافعال فكان من حقه ان يذكره في قسم المشترك ولما راه بعضا
لما اسلفه من وضع كتابه اعتذر عنه فلنذكر اعتذاره ثم توجيه الاعتراض عليه ثم نذكر ما هو
اللائق بالعذر ثم نردفه بذكر وجه الاشتقاق في لقب المعرب فهذه مقاصد ثلاثة اشتملت
عليها هذه النكتة **المقصد الاول** في ايراد عذره واعتراضه وله اعتذاران الاعتذار الاول
قوله ان حق الاعراب للاسم والفعل انما تطفل عليه لشبه المضارعة فلما كان الاعراب في الاسم اصلا
وكان الفعل دخيلا عليه في الحقيقة صار كانه غير مشترك فلهذا قدم وهذا فاسد لان اقصى
تسليم كون الاعراب مشتركا ولم يفرق بينهما الا باعتبار كون الاعراب اصلا في الاسم وهو
فرع في الفعل ولا شك انه قد وقع في المشترك مثل ذلك وبيانه ان الاعلال اصل في الافعال
وهو فرع في الاسماء ومع ذلك فانه قد ذكره في قسم المشترك ومقتضى كلامه في المعرب ان يذكر
المعتل من الافعال في قسم الافعال لانه اصل فيها والاسم دخيل عليها فيه وهو لم يفعل
ذلك فلهذا كان نقضا لاعتذاره الاعتذار الثاني قوله انه لا بد من تقدم معرفة الاعراب

الخائض في سائر الابواب يعني ان الحاجة لما كانت ماسة في حق من يشتغل بهذا العلم الى معرفة الاعراب
اقتضى ذلك تقديمه وان كان مشتركا وهذا فاسد ايضا فانه لو كان الامر كما زعمه لوجب ايضا تقديم
اعراب الافعال لان الحاجة داعية اليه كاعراب الاسما وهو لم يفعل ذلك ويعني بقوله في سائر
الابواب اي في نفسها فيخرج عنه المشترك لانه موضعه وهذا الذي اوردناه اعتراضا على اعتذار
سهل المدرك قريب المأخذ ليس وراه كبير فائدة وانما توجه عليه لاجل التزامه في كتابه تنزيله على
تلك الهيئة في ترتيبه فلا جرم توجه عليه هذا الاعتراض

المقصد الثاني

في تقرير الاعتذار
الصحيح لمن تقديم الكلام على المعرب في فنه اعتذارات الاعتذار الاول انا لا نسلم ان الاعراب
مشترك بين الاسما والافعال لا باعتبار الاصالة ولا باعتبار الفرعية وانما هو مختص بالاسما
على جهة الاصالة وفي الافعال على جهة التبعية وبيانه هو ان اصل وضع الاعراب انما يكون
بازا معان فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة وهذه المعاني ليست
حاصلة في الافعال ولو اشتركا في تسمية الاعراب واذا كان الامر كما قلناه لم تكن بينهما اشتراك
من حيث المعنى فلهذا ذكر اعراب كل شي في موضعه الاعتذار الثاني هو ان المقصود من الاعراب
معرفة عامله لانه هو المؤثر فيه وقد تقرر انه لا مشاركة بين الاسما والافعال في العوامل فاذا
وجب ذكر عوامل كل قسم في موضعه وجب ذكر اعرابه لانه اثره فلا فرق بين ذكر الاثر وذكر
المؤثر فقضى ما ذكرناه ان يذكر كل اعراب في موضعه فلهذا ذكرنا اعراب الاسم في قسم الاسما
فهذا هو العذر للشيخ في ذكر المعرب في قسم الاسما والله اعلم بالصواب

المقصد الثالث

في بيان وجه الاشتقاق في لقب المعرب واعلم ان المعرب اسم مفعول من اعربت الكلمة اذا جعلت
لها اعرابا ووجه الاشتقاق للمعرب يكون من اوجه ثلاثة اما اولا فلانه ماخوذ من قولهم امراة
عروب اي متحببة الى زوجها لان المعرب من الكلام تحبه السامع ويشتاق الى سماعه لما كان
تفهم معناه لان كونه غير مفهوم المعنى مما تضجر السامع وينفر عنه طباعه واما ثانيا فلانه ماخوذ
من قولهم عربت معدة الفصيل اذا تغيرت فلما كان المعرب يتغير آخره باختلاف العوامل كان
وجها في تسميته معربا واما ثالثا فلانه ماخوذ من قولهم اعرب الرجل عن حاجته اذا افصح
عنها ولم يبق حاجة فيها لان المعرب لما كان يفصح بالمعاني ويظهرها كان خليقا بتسميته معربا
فلهذا سمي المعرب معربا اخذا له من هذه المعاني وهذه الوجوه الاشتقاقية كلها مما حققها الجوهري
وغيرها وقد وقع في السنة النحاة على اسم المفعول وان احتمل الفاعل فعلى هذا يكون مجبوبا ومغيرا
ونسيانا بالاضافة الى اوجه الاشتقاق التي قررناها لان بناه على المفعول اخلق باصطلاح
النحاة من غيره فلا جرم كان موجها عليه ٥ **قال صاحب الكتاب نور الله
حفرته فصل والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف**
العوامل لفظا بحركة او حرف او محلا فاختلافه لفظا بحركة في كل ما كان اعرابه صحيحا
او جاريا مجراه كقولك جاني الرجل ورايت الرجل ومررت بالرجل واختلافه لفظا بحرف في ثلاثة
مواضع في الاسما الستة مضافة وذلك جاني ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال

ورأيت أباه ومررت بأبيه وفي كلا مضافا الى مضمر تقول جاني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما
وفي التثنية والجمع على حدها تقول جاني مسلمات ومسلمون ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت
بمسلمين ومسلمين واختلافه محلا في نحو العصا وتعدي والقاضي في حالتي الرفع والجر وهو
في النصب كالضارب **قوله** كلام الشيخ هاهنا قد اشتمل على بيان ماهية المعرب والاعراب
وكيفية اعرابه وبيان المقتضي لاعرابه فهذه مقاصد ثلاثة نشرحها انشاء الله تعالى المقصد
الاول في بيان ماهية الاعراب والمعرب اما المعرب فله تعريفات التعريف الاول ما
ذكره الشيخ وهو ما اختلف اخره لفظا حركة او حرفا او محلا وهذه القيود قد مر مراده بها فلا حاجة
الى بيانها وهذا فاسد لا مزيد ما اولا فلان حد المعرب باختلاف الاخر يودي الى الوقف
والدور وبيانه هو ان اختلاف الاخر لا يعقل الا بعد فهم كونه معربا لانه لو لم يكن معربا لم يكن
اخره مختلفا فلو توقف كونه معربا على اختلاف اخره لزم الدور لا محالة وهو مفسد للحد
لا يقال فلعلهما يحصلان جميعا فيفهم كونه معربا عند فهم اختلاف الاخر واذا كان الامر
هكذا لم يكن مؤديا الى الدور فيكون صحيحا لانا نقول هذا فاسد لان من حق ما يجعل حدا
ان يكون سابقا على المحدود في العلم ليصح ان يكون موصلا الى فهم حقيقته فاذا كان
مفهوما معه استحال تعريفه به لان التعريف يقتضي سبق المعرف على المعرف فبطل ان
يجعل اختلاف الاخر اصلا في معقول حقيقة المعرب كما ذكرناه واما ثانيا فلانه ذكر في
حده لفظ او في قوله او حرفا او محلا وهي موضوعة للترديد والشك وهما مجانبان لصناعة
الحدود فلا يكون ما ذكره حدا للمعرب **نعم** الذي حمل الشيخ على ان جعل اختلاف الاخر اصلا
في مفهوم حقيقة المعرب ومعقولها هو انه لما راى ان المعرب يستلزم الاعراب ويستدعيه
ولا شك ان الاعراب يختلف اخر المعرب به من حركة او حرف فيوهم ان حقيقة المعرب
هو ما حصل فيه الاختلاف وهذا فاسد ايضا فانه لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال المعرب
بكسر الراء لانه يستلزم الاعراب لا المعرب بفتحها فظهر بما حققناه بطلان هذا الحد
التعريف الثاني ذكره ابن الحاجب وحاصل ما قاله في تفسيره هو المختص بتركيب يسند غير مشبه
مبني الاصل فقولنا هو المختص بتركيب يحترز به عن المفردات من نحو زيد فان مثل هذا
لا يستحق اعرابا لعدم التركيب وقولنا يسند يحترز به عما اذا حصل التركيب لم يحصل الاسناد
وهو نسبة احد الجزئين الى الاخر فان مثل هذا لا يعد كلاما نحو قولنا زيد عمرو بكر خالد لعدم
الاسناد فيه وقولنا غير مشبه مبني الاصل يحترز به عما اذا حصل التركيب والاسناد وشابه
مبني الاصل فانه لا يكون معربا وهذا في مثل قولنا هؤلاء نزال فان التركيب والاسناد حاصلان
ولكنه اشبه مبني الاصل وهو الفعل والحرف فلهذا استحال ان يكون معربا فهذا هو الذي
يصلح ان يكون حدا للمعرب وظهور صلاحيته من وجهين اما اولا فلانه واف بصناعة الحدود
من البري من الحشو والفضل والوفاء بهما وبيانه انه ذكر التركيب اولا مشيرا به الى حصول
سبب الاعراب لان التركيب هو المقتضي للاعراب في الاسما كما سنوضحه على اثر هذا بعون الله
ثم ذكر ثانيا كونه غير مشبه مبني الاصل مشيرا به الى انتفاء المانع لان الاعراب قد يتفي

لعدم الثبت تارةً ومرة تكون انتفاؤه لحصول مانع ومع ذكر الوجهين جميعاً تحصل كمال الماهية واما ثانياً فلانه جامع لحقيقة المعرب وشامل لجميع اجزائها ولا تتطرق اليه الاعتراض الذي وجهناه على حقيقة الشيء فلهذا كان اولى لا يقال هذا الحد منقوض بالفعل غير المضارع فانه مركب تركيباً فيلزم ان يكون معدوداً في قسمة المعرب وهذا محال لانا نقول هذا فاسد لانا قد ذكرنا في تفسير الحد ما هو احتراز عن هذا وبيانه انا قد قلنا غير مشبه مبني الاصل فخرج بهذا القيد المضمر والمبهم لشبههما بالحرف فاذا خرجا عن ذلك كان خروج الفعل بطريق الاولى لانه اذا اخرج ما كان مشبهاً للمبني كان خروج ما هو مبني بالاصالة كالفعل اولى واحق فهذا تقرير حقيقة المعرب في نفسه **واما الاعراب** فله معنيان فالمعنى الاول منهما لغوي وهو مصدر قولهم اعرب واشتقاقه من احد تلك الوجوه الثلثة التي ذكرناها في المعرب والمعنى الثاني في مصطلح النحاة وله تعريفات التعريف الاول ذكره ابن الحاجب وحاصل ما قاله هو ما اختلف اخر المعرب به ليدل على المعاني المعتورة وهذا فاسد لامرين اما اولا فلانه لا يخلو اما ان يريد ذكر المعرب في الحد او لا يريد ذكره فان اراد ذكره فهو باطل لانه احاله باحد المجهولين على الاخر فان من اشكل عليه الاعراب اشكل عليه المعرب واما ان لم يذكره في الحد فهو باطل ايضاً لمثل قولنا هذان واللذان فان اواخرهما مختلفة وليسا معربين واما ثانيا فلان قوله ليدل على المعاني المعتورة فضل لا فائدة فيه وحشو لا عبرة به في بيان حقيقة الماهية لانه جعله اشارة الى العلة في دخول الاعراب وليس جزءاً من اجزاء الحقيقة واذا لم يكن جزءاً من اجزائها فلا وجه لايرادها في الماهية لان علة الشيء مخالفة لحقيقته ولهذا فان العلة في القيام والخروج لا تكون جزءاً من مفهوم حقيقتهما فلا وجه لايراده في الحد كما زعم فبطل ما قاله التعريف الثاني ما اختلف به اخر الكلمة التي لم يقم فيها شبه البنا فقولنا ما اختلف به اخر الكلمة ولم نقل المعرب لئلا تكون فيه احالة لاحد المجهولين على الاخر كما اوردناه على الحد الاول وقولنا التي لم يقم فيها شبه البنا نحترز به عن مثل قولنا هذان واللذان فانهما وان اختلف اخرهما لكنهما لا يكونان معربين ولا يكون اختلافهما اعراباً لهما لما كان شبه البنا قائماً فيهما كما حققناه فهذا تقرير الكلام في ماهية المعرب والاعراب **المقصد الثاني** في بيان المقتضي للاعراب فلنذكر المقتضي للاعراب في الاسماء ثم نردفه بذكر المقتضي للاعراب في الافعال فلا جرم اشتمل الكلام في هذا المقصد على مرتبتين **المرتبة الاولى** في ذكر المقتضي للاعراب في الاسماء والذي عليه جماهير النحاة البصرية كسيبويه والاخفش والمبرد والكوفية كالكسائي والاحمر والفراء وغيرهم ان الاعراب في الاسماء انما استحق بالاصالة وهو في الفعل دخيل وان المقتضي للاعراب فيها هو العقد والتركيب وزعم الخوارزمي ان الاعراب في الاسماء ليس اصلا وان العقد والتركيب هما المقتضيان للاعراب في الاسماء والافعال جميعا والحق عندنا ان المقتضي للاعراب هو الاسمية بشرط العقد والتركيب لا غير وهذا الذي اخترناه هو الذي ذهب اليه جماهير النحاة المتقدمين

واختا

واختاره الزمخشري وقرره ابن الحاجب من المتاخرين والمعتمد فيه مسالك ثلاثه **المسلك الاول**
انا نقول قد تقرر في قواعد النحو ان الاسما انما تدل على معانيها باختلاف اعرابها لان الصيغ
في حقها واحده والمغاير الصادق فيما قلناه هو قولنا ما احسن زيد فهذه صيغة وهي داله
على معان ثلاثه لاجل اختلاف اعرابها فاذا رفعت زيدا في قولك ما احسن زيد كان رفعه على الفاعليه
وكان معناه النفي واذا نصبته كان نصبه على المفعوليه وكان معناه التعجب واذا جررته كان
جره بالاضافه وكان معناه الاستفهام فلولا انها مقتضيه للاعراب بانفسها والا لما كانت هذه
المعاني متميزه لان التمييز لا يكون الا باحد امرين اما بالاعراب واما بالصيغه وقد قررنا ان الصيغه
واحده في هذه المعاني فلم يبق الا ان يكون بالاعراب كما قلناه **المسلك الثاني** هو ان
المقتضي للرفع هو الفاعليه والمقتضي للنصب هو المفعوليه والمقتضي للجر هو الاضافه
وهذه الامور لا يمكن حصولها الا في الاسما لان الرفع لا يكون الا في الفاعل وما اشبهه والنصب
لا يكون الا في المفعول وما اشبهه والجر لا يكون الا للمضاف اليه فجميع هذه المعاني لا يكون الا
في الاسما فلهذا كانت احق بكونها مقتضيه للاعراب ومستحقه له لا يقال فلو كان المقتضي
للرفع هو الفاعليه كما ذكرتم لم يصح رفع الفعل المضارع لانه لا فاعليه لا تعقل فيه لان الفعل لا يكون
فاعلا لانا نقول انا سنبين من بعد حكم اعراب الافعال وان اعرابها انما يكون بالمشابهه
ونحكي الخلاف فيه **المسلك الثالث** ليس يخلو الحال في المقتضي للاعراب اما ان يكون هو
التركيب مطلقا او العقد مطلقا او هما جميعا ومحال ان يكون المقتضي هو التركيب مطلقا لان التركيب
قد يحصل ولا يحصل الاعراب في مثل قولنا ا ب ت ث وقولنا اثنان فان التركيب في هذه الامور
حاصل ولا اعراب لفقد الاسناد ومحال ان يكون المقتضي هو العقد ايضا لان العقد هو
الاسناد وهو لا يكون الا في الاسما لتمكنها واستقلالها واذا كان الامر هكذا كان تعليلهما
بالاسميه جميعا اولى من تعليل الاعراب بالعقد وتعليل العقد بالاسميه لانهما جميعا من مقتضياتها
ومحال ايضا ان يكون المقتضي للاعراب هو العقد والتركيب جميعا لهذه العله ايضا فاذا بطلت
هذه الاقسام كلها لم يبق الا ان يكون المقتضي للاعراب هو الاسميه بشرط حصول العقد والتركيب
وهذا هو المقصود **واحتج** الخوارزمي على ان العقد والتركيب هما المقتضيان للاعراب
سوا كانا في الاسما او في الافعال بكلام نحكيه عنه وحاصل ما قاله هو ان الاعراب قد وقف
في حصوله على حصول العقد والتركيب وجودا وعدما فمتى كان العقد والتركيب موجودين فالاعراب
موجود ومتى عدما او عدم واحد منهما فالاعراب مفقود كما حققناه فلا اشكال وفي هذا دلاله على
انهما العله في وجود الاعراب واذا كان الاعراب واقفا عليهما كما حققناه فلا اشكال ان حصول
العقد والتركيب في الفعل اقوى من الاسم فان الاسم قد ينطق به مفردا وينطق به مركبا فاما الفعل فلا
ينطق به الا مركبا واذا كان الامر كما قلناه كان حصول الاعراب فيه اقوى لما كان العقد والتركيب
فيه الزم فهذا ملخص كلامه في تقرير هذه المقاله مع تهذيب لكلامه وتاييد له لم يذكره ٥

والاعتراض على كلامه هو انا نقول ان العقد والتركيب ليسا مقتضيين للاعراب كما زعم
وانما المقتضي له هو الاسمية وهما شرطان فكان حقيقة حصول الاعراب واقفة على امرين
احدهما المقتضي وهو الاسمية وثانيهما الشرط وهو العقد والتركيب فقول العقد والتركيب وان
كانا حاصلين في الفعل لكن المقتضي غير حاصل فلهذا لم يكن الاعراب في الفعل اصلا لعدم المقتضي في
حقه وهو الاسمية فحصول الشرط لا يكفي في حصول الشي اذا لم يكن المقتضي حاصلا قوله
الاعراب متوقف على العقد والتركيب وجودا وعدما فلهذا كانا هما الموثرين فيه قلنا هذا فاسد
لامرين اما اولا فلان الطرد والعكس انما يدلان على العلية اذا لم يكن هناك ما هو اخص مما
وقف عليه في الوجود والعدم ولاشك ان هاهنا ما هو احق باضافة حصول الاعراب اليه
وهو الاسمية لانها هي الاصل والقاعدة فلهذا كان تعلق الاعراب بها اولى واحق واما
ثانيا فلان الفعل الماضي فيه العقد والتركيب فيجب استحقاقه للاعراب على زعمه فدل على ان العقد
والتركيب لا يكفيان في حصول الاعراب لا يقال ان الشرط في اعراب الافعال هو حصول
حروف المضارعة فلهذا لم يكن الفعل الماضي معربا لعدم شرط اعرابه وهو حروف المضارعة لانا نقول
هذا فاسد فان الاعراب اذا كان مستحقا بالاصالة في الافعال لاجل العقد والتركيب على زعمكم
فلا معنى لاعتبار شرط اخر غيرهما كما في الاسماء من غير فرق فبطل ما زعمه **تنبيه** اعلم ان كلام
النحويين اذا قالوا ان الاعراب انما يستحق بالعقد والتركيب فيه مسامحة وربما وقع في كلام المحققين
منهم كالزمخشري وغيره كما سنقرره في موضعه وهذا هو الذي غر الخوارزمي حتى زعم لمكان هذا
الاطلاق وما تفرع عليه من ذلك انهما هما الموثران في حصول الاعراب لاجل الملازمة التي بينهما
واجراه هذا الوهم حتى حمل على اثره ان الاعراب في الافعال يكون اصلا وليس دخيلا والتحقيق
ما لخصناه انفا وهو ان العقد والتركيب شرطان والمقتضي هو الاسمية كما ذكرنا المقتضي للاعراب
في الاسماء فلنذكر ما يقتضي اعراب الافعال

المرتبة الثانية في بيان المقتضي للاعراب

الافعال فنقول اتفق نحاة البصرة والكوفة على ان الافعال المضارعة معربة ولكن اختلفوا
في علة اعرابها فالذي عليه جماهير البصريين انها انما اعربت لمشابهتها للاسماء واما الكوفيون
فحكى ابن الانباري عنهم انهم يزعمون ان الافعال المضارعة انما اعربت لامر يرجع اليها في نفسها
لا بالمشابهة وهو انها تدل على الاوقات المطولة والمعاني المختلفة وزعم الخوارزمي ان اعرابها
اصل كاعراب الاسماء والحق عندنا ما ذهب اليه جماهير البصريين ومعتمدنا في الدلالة على ذلك هو انا
قد دللنا على ان الاعراب في الافعال ليس اصلا فاذا بطل كونه اصلا فيها لم يبق الا ان يكون بالمشابهة
وحصول المشابهة بينهما متوجهة من وجوه ثلاثة اولها وهو اقواها من جهة المعنى وهو الشياع
والتخصيص وبيانه انك اذا قلت يضرب فانه يصلح ان يكون للحال والاستقبال شائعا فيهما
فاذا ادخلت عليه السين او سوف وقلت سيضرب او سوف يضرب تخصص بعد ان كان شائعا
كما انك اذا قلت رجل فانه يصلح ان يكون لزيد وعمرو ويكون شائعا فيهما فاذا دخلت عليه اللام
وقلت الرجل تخصص في حقهما بالعهد بعد ان كان شائعا فيهما فقد اشبه الاسم من حيث شياعه وتخصيصه

وتخصيصه ثانيا وثانيهما من جهة الصورة وهو ان عدد حروفه وحركاته وسكناته كعدد حروف
اسم الفاعل وحركاته وسكناته الا ترى انك اذا قلت يضرب فان فيه ما في قولنا ضارب من الحروف
والحركات والسكنات فلما اشبهه في صورته اعرب كاعرابه وثالثهما من جهة الحكم وهو ان لام الابتدا
تدخل عليه كما تدخل على اسم الفاعل ولهذا تقول ان زيدا ليضرب كما تقول ان زيدا لضارب ولا
تقول ان زيدا لقام لعدم المشابهة في الفعل الماضي فلما اشبه الاسم من هذه الوجوه استحق الاعراب
كما يحاله وكيفية اعرابه نحن مشروحة في بابه ان شاء الله تعالى فاما الخوارزمي فقد مر الكلام في فساد
قوله فلا فائدة في تكريره **واما** ما حكاه ابن الانباري عن الكوفيين من ان اعراب الافعال
انما كان من اجل دلالتها على المعاني المختلفة والاوقات المطولة فهذا باب يمجه السمع وينبو عن قبوله
الفهم وما اراه صادرا عن رويه وفطانه ولو كان ما زعموه موجبا لاعرابها لوجب اعراب الحروف والفعل
الماضي الا ترى ان قولنا من دالة على المعاني المختلفة كالتبعيض والزيادة وبيان الجنس وغيرها
من الحروف وهكذا الفعل الماضي فانه دال على الاوقات المطولة فان زمان الماضي اطول من زمان
المضارع المستقبل فان المستقبل يكون ماضيا والماضي لا يكون مستقبلا بحال فلو كان ما قالوا هو السبب
في اعراب المضارع لوجب اعراب الحرف والماضي فلما استحال اعرابهما دل على فساد هذه العلة فهذا
ما اوردنا ذكره في المقتضي لاعراب الاسما والافعال

الفصل الثالث في كيفية جري الاعراب
في المعرب اعلم ان المعرب من الاسما تختلف احواله فربما كان معربا بالحركة وربما كان معربا بالحرف
وتارة يكون اعرابه محلا فهذه ثلاث حالات **الحالة الاولى** ان يكون اعرابه بالحركة وهو على
وجهين احدهما ان يكون حرف اعرابه صحيحا في مثل قولك رجل وفرس وثانيهما ان يكون جاريا
مجراه بان يكون ما قبل حرف العلة ساكنا فيمتنع عليه الحركة لخفته اما مدغما فيه في مثل قولك كرسي
وولي واما غير مدغم فيه في مثل قولك ظبي وظبي وهذا وما اشبهه جار مجرى الصحيح في تحمل حركات
الاعراب كلها لانه لما سكن ما قبله خف فلهذا كان متحملا للحركات **نعم** هل يراد بالجاري
مجرى الصحيح ما كان اخره همزة قبلها الف مثل ممدود كما قال ابن جني في اللمع هذا فيه نظر والذي
عليه اهل التحقيق انه ليس جاريا مجراه لان الهمزة حرف صحيح قابل للحركات فلهذا لم يذكره

الحالة الثانية ان يكون اعرابه بالحرف واعلم ان ما يعرب بالحرف نوعان فالنوع الاول ذكره الشيخ
وغيره من النحاة وذلك امور ثلاثة اولها الاسما الستة اذا كانت مضافة الى غير متكلم وهي اخوه وابوه
وحموها وفوه وهنوه وذو مال تعرب بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا ويشترط في اعراب
هذه الاسما شرائط اربع الشريطة الاولى ان تكون مضافة لانها اذا كانت مضافة تكثرت
مضافها وتعددت فاشبهت المثنى والمجموع فاعربت كاعرابهما الشريطة الثانية ان تكون
ثلاثية لتكون اعرابها بالحرف جبرا لما نقص منها عند حذف لاماتها الشريطة الثالثة ان تكون
المحذوف منها لاماتها لتكون اعرابها بالحروف واقعا في موضع المحذوف منها وهو اللام
الشريطة الرابعة ان يكون المحذوف من لاماتها واوا لتكون العوض واقعا عنه كما
هو حقه من الالف والياء الا ما كان في الفم وذي مال فان اللام فيهما غير واو كما سنحققه في

موضعه فهذه الشرائط لا بد من اعتبارها في اعرابها هذه الاسما وانما اعربت بالحروف لما ذكرنا من تكثيرها

لمضافها وتعددها به فجرت مجرى المثنى والمجموع وثانيها كلا وكلتا ولهما استعمالان

الاستعمال الاول ان يكون كل واحد منهما مضافا الى الظاهر فمتى اضيفا اليه كان اعرابهما

على المحل كعصا ورحا ثم اختلف النحاة في حالهما فالذي ذهب اليه نحاة البصرة ان فيهما افرادا لفظا

وتثنيه معنويه وحجتهم على هذا امران احدهما قوله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها فلو كان مثنى

لقال اتتا وثانيهما قول الشاعر كلا ثعلبينا واثق بغنيمة وقد علم الرحمن ما هو قادر

فلو كان مثنى لفظه لقال واثقان وزعم الكوفيون ان فيهما تثنيه لفظيه ومعنويه فان ارادوا

ان مدلوله مدلول المثنى فهذا صحيح وان ارادوا ان لهما مفردا زيد عليه الالف ليدل على التثنيه

فهو مردود اذ لم يسمع كل ولا كلت وانشدوا ينشدونه كلت رجليهما سلامى واحده ناشده

لا يلتفت اليه بحال الاستعمال الثاني ان يكونا مضافين الى المضمر وفيه لغات فاللغه الاولى

وهي القليله اجراؤهما مجرى عصا ويكون اعرابهما بالمحل كالظاهر واللغه الثانيه وهي الكثيره

المطرده ان يكون معربا بالحروف وهي التي ذكرها الشيخ فتعرب بالالف في حال الرفع وبالياء في

حال النصب والجر وللنحاة في هذه الاحرف على هذه اللغه قولان فالقول الاول

ان يكون اعرابها على هذه اللغه في المحل مطلقا فبقي في حال الرفع على حالها لانها منقلبه عن

واو او ياء وهي في حال النصب والجر منقلبه تشبيها لها بالف لدى وعلى لما لزمت الاضافه كلزومها

ولم تقلب في حال الرفع لان لدى وعلى لا تقعان في موضع رفع فلهذا بقيت على حالها والقول الثاني

انها جاريه مجرى المثنى فلهذا كانت معربه بالحروف ووجهه انها لما اضيفت الى مثنى مضمر

قوي فيها امر التثنيه فلهذا اجريت مجراه في اعرابها وبالتها التثنيه والجمع على حدها فجعلهما

الشيخ قسما واحدا لما اشتركا في كونهما على حد واحد من سلامه نظم الواحد وبنائه فيهما

فالتثنيه الحقيقيه يسلم فيها الواحد فلهذا كانت معربه بالحروف وانما اعرب المثنى بالحروف

لانه لما تكثر في ذاته تكثر في اعرابه فلهذا جعل اعرابه اكثر من اعراب الواحد ولا شك

ان الحرف اكثر من الحركه واما الجمع فما كان منه على حد التثنيه في سلامه نظم الواحد فيه اعرب

بالحروف ايضا كالجمع المذكر السالم بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وانما اعرب بالحروف ايضا لتكثره في

نفسه ايضا وما كان منه ليس على حد التثنيه في سلامه الواحد فيه فاعرابه يكون بالحركه كجمع

التكسير فلهذا قال والجمع على حدها مشيرا به الى ما قررناه

النوع الثاني مما يعرب بالحروف

مما لم يذكره الشيخ ولا ذكره غيره من متقدمي النحاة واهمله الخوارزمي وذلك امور

ثلاثه اولها قولنا اثنان فهذا معرب بالحروف بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا وليس

مندرجا تحت المثنى فانه ليس مثنى على الحقيقه فانه لا مفرد له من لفظه وانما هو اسم موضوع

لمفردين بالاصاله وثانيها قولنا اولو فانه معرب بالحروف بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا

وليس مندرجا تحت الجمع السالم اذ ليس بجمع حقيقي من حيث لا مفرد له فيكون جمعا له

وثالثها قولنا عشرون فانه ايضا معرب بالحروف بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وهكذا

القول

[illegible]

القول في ساير اسما العقود الى تسعين وليس جمعًا على الحقيقة لامرين اما اولًا فلانه لم يسمع له
مفرد من لفظه فيقال انه جمع له واما ثانيا فلانه لو كان جمعًا للزم في تسعين اعداد ان يكون
ثلاثين لانها ثلاث ثلاثات وللزم ان يكون الثلاثون عشرين لانه ثلاث عشرات فلما
استحال هذا دل على انه لهذا العدد المخصوص وليس جمعًا فهذه الاسما التي ذكرناها معربة
بالحروف كما ترى والعجب من اغفال الشيخ لذكرها مع تبحره في علم العربية واحاطته بدقايقها
ووقوعها كثيرا في كتاب الله تعالى وجريها على السنة الفصحا فسبحان من لا يعزب عن علمه
مثقال ذرة في السموات ولا في الارض وهذا شي لخصه ابن الحاجب ومعذرة الشيخ في
اغفالها امران احدهما انه لما رآها دالة على التثنية والجمع ظن انها مندرجة في اعرابها وثانيهما
انه سيذكرها من بعد فذكر عشرين واخواتها في اسما العدد وذكر اولو في المجرورات فهذا هو
العذر له في اهمال ذكرها هاهنا فاما بقية احكام هذه الاسما المعربة بالحروف فسنذكر كل واحد
منها بكلام يخصه في فصل مفرد قد جعله له بمشية الله تعالى **تنبيه** اعلم ان للنحاة
في هذه الاحرف التي ذكرنا ان هذه الاسما معربة بها اقاويل مضطربة وبينهم خلاف كثير
وشجار طويل فاما الاسما الستة فزعم الكسائي والفرا وغيرهما من نحاة الكوفة انها معربة
من مكانين بالحروف والحركات وذهب ابو عثمان المازني الى انها معربة بالحركات وان هذه
الاحرف اشباع نشا عن الحركات وذهب الربعي الى ان هذه الاحرف هي في الحقيقة لامات
هذه الاسما وان اعرابها يكون بالحركات واما التثنية والجمع فاختلفوا في احرفهما ايضا فزعم
الكسائي والفرا ان هذه الاحرف هي حروف اعراب وانها بمنزلة الضمة والكسرة والفتحة
والى هذا ذهب قطرب وذهب الاخفش والمازني والمبرد الى انها ليست باعراب ولا هي حروف
اعراب ولكنها دالة على الاعراب وزعم ابو عمر الجرمي انها ليست حروف اعراب ولا علامة
للاعراب وانما انقلابها هو الاعراب نفسه فهذه اقاويل النحاة في هذه الاحرف ولسنا على عزم
الاستقصا في افساد هذه الاقاويل وتتبعها بالنقوض ولكنا نشير الى ما عليه الجماهير من البصريين
ورواه سيبويه وحصله الشيخان الموصلي وابن الانباري من مذهبه فنقول اما الاحرف الثلاثة
في الاسما الستة فهي عند الامات للكلمة وهي في حال الرفع اصل وفي الجر والنصب مبدلة من الواو
وهي حرف اعراب وفيها اعراب مقدر بالحركة لا يقال فلو كانت حروف اعراب لم يكن مبدلة
لان حرف الاعراب لا يبدل لاجل الاعراب لانا نقول هذا فاسد فان انقلابها لم يكن من
اجل اختلاف الاعراب وانما كان من اجل الاعلال واما الاحرف الثلاثة في التثنية والجمع فهي
مزيدة بعد تمام الكلمة للدلالة على التثنية والجمع كما زيدت الف التانيث وياوه من اجل الدلالة
على التانيث فيجب ان تكون حروف اعراب كالف التانيث ويايه فاذا حكمنا على هذه الاحرف
الواقعة في التثنية والجمع بكونها حروف اعراب فهل يكون فيها اعراب مقدر كالاسما
الستة ام لا اختلف في تحصيل مذهبه فقال قوم يكون فيها اعراب مقدر بالحركة وقال
قوم ليس فيها اعراب مقدر فهذا التحقيق مذهبه وهذا هو المختار ويدل عليه هو ان
هذه الاسما اذا كانت معربة فلا بد لها من حرف اعراب وحرف الاعراب لا بد ان يكون

اخر الكلمة فلهذا حكمنا تكون هذه الاحرف حروف اعراب لما ذكرناه وانما قلنا انه لا اعراب فيها
مقدر من جهة ان انقلابها نازل منزلة اعرابها فلا وجه لتقدير اعراب فيها **الحالة الثالثة**
ان تكون اعرابه بالمحل اعلم ان هذا انما تكون فيما تعذر فيه الاعراب بالحركة والحرف
وكان لفظ التقدير اولى من لفظ المحل لان اطلاق لفظ المحل مخصوص بالمبني وهذا انما يقال
هذا المضمر محله من الاعراب كذا ولا يقال محل العصا من الاعراب كذا لما كان معربا
هكذا قاله عبد القاهر في شرح الايضاح فاذا عرفت هذا فالتقديري تكون على وجهين احدهما
ان تكون متعذرا وهذا في مثل قولنا حبلى وغلامي اما الالف فلانه لا يمكن تحريكها بحركة واما نحو
غلامي فلان من حق اليا ان تكون ما قبلها مكسورا قبل الاعراب فلما وجد الاعراب تعذر
وقوعه على الكسرة فلهذا كان الاعراب مقدرا فيها وقد زعم الخوارزمي ان اعراب اليا
في مثل غلامي منقول الى الاسم الذي قبلها وهذا ينبغي ان تكون معدودا في مكان النحو
لامرين اما اولا فلانه لم يوثر في كلام العرب اعراب كلمة منقول الى كلمة اخرى واما ثانيا
فاذا كان اعراب اليا منقولا الى الاسم قبلها فلابد لها من اعراب فليت شعري ما تكون اعرابها
بعد نقل اعرابها الى ما قبلها فهذا تكون فاسدا **نعم** كما تكون التقديري بالحركة كما ذكرنا فقد تكون
بالحروف في مثل قولنا مسلمي كان اصله مسلموني فذهب النون للاضافة واجتمع الواو واليا
وقد سبق احدهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت في اليا فصار الحرف مقدرا للاعراب
وثانيهما ان تكون مستثقلا في مثل قولك القاضي في حال الرفع والجر فان الضمة والكسرة ثقيلتان
على اليا المكسور ما قبلها فلهذا استغنا في حقه واما النصب فهو جائز فيه لخفته فهذا تقرير
الكلام في كيفية اعراب المعرب وتصاريف احوال اعرابه ۵ **قال صاحب الكتاب**
نور الله حفرته فصل والاسم المعرب على نوعين
نوع يستوفي حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف ونوع يختزل
عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح في موضع الجر كاحمد ومروان الا اذا
اضيف او دخله لام التعريف ويسمى غير المنصرف واسم المتمكن يجمعهما وقد يقال للمنصرف
الامكن **قال** لما كان غرض الشيخ الكلام في غير المنصرف وتقديمه على ساير انواع المعرب
اذ ليس يتعدد جاءت انواعه الخاصة قدم هذا الفصل ارهاصا لما سيذكره من بعد فيه وتقريرا
لقاعدة ما ذكره ولا تقسيم المعرب ثم اردفه بالكلام في العلة التي لاجلها امتنع الاسم من الصرف
ثم ذكر حكم غير المنصرف اذا دخله اللام والاضافة فهذه مقاصد لانه اشتمل عليها هذا
الفصل نشرحها بعون الله **المقصد الاول** في تقسيم الاسم المعرب لم يرد الشيخ
بما اورده من التقسيم حصر جميع المعربات لخروج اكثر المعربات عن هذا التقسيم نحو المثنى والمجموع
والاسما الستة ولا شك في كونها معدودة من اقسام المعرب وليست مندرجة تحت ما ذكره
ولا اراد ايضا المعرب بالحركة لخروج نحو قولنا الرجل والفرس فانه ليس داخلا في تقسيمه
وانما اراد ان يبين ان الاسما المعربة منها ما هو منصرف ومنها ما هو غير منصرف ولم يعرض

لما عدا ذلك لما كان غرضه تمييز المنصرف من غير المنصرف **نعم** التقسيم الحاصر ان يقال الاسم
المعرب ينقسم باعتبار اعرابه الى ثلاثة اقسام فالقسم الاول منها ما يكون معربا بالحركة وهو
على نوعين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما ليس فيه علتان من علل تسع وغير المنصرف ما
كان فيه علتان منها وسياتي تقريرها واسم المتمكن يجمعهما لان التمكن ماخوذ من المكنة
وهي القوة لانهما معربان كلاهما ولم يشبها ما كان مبنيا بالاصالة كالحرف وقد يقال
للمنصرف الامكن لان الامكن من باب المبالغة لانه شديد التمكن باستحقاقه للاعراب والتنوين
ولم يشبه الفعل فيكون غير منصرف ولا اشبه الحرف فيكون مبنيا فلهذا كان مختصا بالامكنية
القسم الثاني ما يكون معربا بالتقدير وهو على نوعين مقصور ومنقوص فالمقصور ما كان اخره
الفا نحو العصا والحبلى لان الالف لا يمكن تحريكها بحال لان ما فيها من الاستطالة والمد
يمنع من وقوع الحركة عليها لان الحركة تحبس الحرف عند مخرجها وسمي مقصورا لانه قصر
عن وجوه الاعراب كلها واما المنقوص فهو ما كان اخره ياء خفيفة قبلها كسرة فهذا وما
اشبهه لا يدخله الرفع والجر لثقلهما على الياء المكسور ما قبلها ويدخله النصب لخفة حركته وسمي منقوصا
لانه نقص حركتي الرفع والجر فلم يدخلاه لثقلهما فهذا القسم يكون الاعراب فيه مقدرا لا
محالة لانه لما فات اللفظ بالحركة وجب ان يكون الاعراب مقدرا وقد زعم قوم انه لا معنى
لتقدير الحركة في المنقوص لان ادخالها عليه ممكن فلا يكون مقدرة وهذا فاسد فانه وان كان
ممكنا دخولها عليه لكنه مستثقل فلا يفترق الحال بين ما تركوه للاستثقال وبين ما تركوه
من اجل التعذر في كون الاعراب فيهما مقدرا كما ذكرناه **القسم الثالث** ما يكون منها
معربا بالحرف وهو على نوعين مفرد وغير مفرد فالمفرد هو نحو الاسماء الستة المضافة كما
قررناه من قبل وغير المفرد على نوعين مثنى ومجموع فالمثنى نحو قولنا الرجلان والزيدان
والمجموع هو نحو قولنا الزيدون والمسلمون واعلم ان المعرب من الكلام نوعان احدهما
اصلي وهو الاسم على تفاصيله التي ذكرناها وثانيهما فرعي وهو الفعل المضارع وقد ذكرنا وجه
المشابهة بينهما فلا فائدة في تكريره **المقصد الثاني** في بيان العلة التي لاجلها امتنع
الاسم من الصرف واعلم ان الاصل في الاسم ان يكون منصرفا لامرين اما اولا فلان الاسم
مستحق لمكانه باصل وضعه وان يكون متمكنا الا ان يستوفي حركات الاعراب الدالة
على المعاني الحاصلة عن تركيبه واما ثانيا فلان منع الصرف موقوف على حصول اسباب
مرعية ومشابهات حكمية والاصل عدمها فاذا عرفت هذا فللنحاة في تقرير العلة في منع
الصرف مسلكان **المسلك الاول** وهو الذي عليه جماهير النحاة كالخليل وسيبويه
والاخفش والسيرافي والمبرد وغيرهم من نحاة البصرة والاحمر والكسائي والفراء وغيرهم
من نحاة الكوفة واختاره الزمخشري وقرره ابن الحاجب وغيرهما من المتاخرين ان الاسم انما
امتنع صرفه لمشابهته للفعل وتقرير تلك المشابهة على راي الجماهير من علماء البصريين ان الاسم

لما احتج فيه علتان فرعيتان اشبه الفعل وتقرير تلك الفرعية في الفعل تكون من اوجه اربعة اولها
ان الاسم يستقل بنفسه فلا يفتقر الى الفعل والفعل لا يستقل بنفسه ويفتقر الى الاسم وثانيها
ان الاسم يقع تارة مفردا وتارة مركبا والفعل لا يقع الا مركبا ولا اشكال ان التركيب فرع على الافراد
وثالثها ان الفعل ماخوذ من المصدر ومشتق منه فلهذا كان فرعا له ورابعها ان الاعراب
في الفعل ليس اصلا وانما هو مستحق على جهة المضارعة والمشابهة كما قررناها فهذه الوجوه الاربعة
كلها دالة على كون الفعل فرعا على الاسم فاما نحاة الكوفة فانما يستقيم المشابهة على مذهبهم من
الوجهين الاولين لا غير فاذا وجد في الاسم علتان فرعيتان من علل تسع كان مشبها للفعل فيمتنع
منه ما يمتنع من الفعل من الجر والتنوين اما على ان تاثير العلتين في زوال الجر والتنوين جميعا واما
على ان تاثيرهما في زوال التنوين وكان الجر تابعا له كما سنحققه من بعد وانما كان هذان الامران
احق بالزوال لمزيد اختصاصهما بالاسم ولزومهما له **فهذه العلل** المؤثرة في منع الصرف هي
العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والوصف والوزن والجمع والعدل والالف والنون
الزائدتان وانشدوا لبعضهم في جمعها ۝ بكف الصرف تعريف ووصف ۝ وتانيث وعدل والجميع ۝
واعجام وتركيب ووزن ۝ ومن فعلان احرفه الفروع ۝ وبيان كونها فروعا هو ان التعريف
فرع على التنكير لانه سابق عليه والعجمة فرع على العربية لانها دخيلة في كلام العرب والتانيث
فرع على التذكير لانه مزيد عليه والتركيب على الواحد لانه اصله والوصف فرع على الموصوف
لانه تابع له والوزن فرع على الموزون لانه لاحق به والجمع فرع على الافراد لانه سابق عليه
والعدل فرع على المعدول عنه لانه اصله والالف والنون فرعان على ما زيدا عليه لانهما لا
ياتيان الا بعد تمام الكلمة وكمالها تحصل من مجموع ما ذكرناه هاهنا بيان فرعية هذه العلل
على غيرها وبيان وجه مشابهة الفعل لاجلها **وتمام تقرير هذا المسلك**
بايراد الاسولة والانفصال عنها اعلم ان الخوارزمي قد رغب عن
هذا المسلك واعتمد مسلكا اخر سنذكره عنه ونقرره واورد على هذا المسلك اسولة ونحن
نوردها ونظهر وجه الانفصال عنها بمشية الله وجملتها ثلاثة **السوال الاول**
قوله المشابهة بين الفعل وبين ما لا ينصرف من الاسما لا حقيقة لها وبيان ذلك انه ما من شي
الا ويشبه شيا اخر لا يعطى حكمه الا ترى ان في الرجال من يشبه اباه ثم لا يعطيه تعظيم ابيه
وانما الذي يعتبر من الشبه هو ان يكون الشي يشبه الشي لا بكونه الا في الصورة وهذا مثل تشبيه
ما النافية بليس ونحو تشبيه المبتدا بالفاعل واما غير المنصرف فلا وجه لتشبيهه بالفعل
كما ذكرناه هذا ملخص كلامه **وجوابه** من وجهين اما اولا فلان المعقول من
المشابهة بين الشيئين انما يكون بتقدير حصول امر جامع بينهما اما في الصورة واما في الحكم
وهذا حاصل في مسلتنا فانا قد قررنا وجه الشبه بين الفعل وبين ما لا ينصرف من الوجه الذي
حققناه فيجب ان يجري عليه حكمه واما ثانيا فلانه لا يخلو حاله اما ان نزعم ان هذا الذي ذكره

النحاة ليست مشابهة واما ان تقول انها مشابهة لكنها مشابهة ضعيفة فان اراد الاول
فهو باطل لان معقول المشابهة ليس الا الجمع بين الشيئين بوصف ما وهذا حاصل فيما ذكرناه وان
اراد الثاني فهو باطل ايضا لانه اذا غلب على ظن المعلل كون هذا الوصف علة كان ذلك كافيا
والعجب من الخونجي حيث استضعف هذه المشابهة وقد سلك في كتابه تعليلات هي
اضعف مما ذكره النحاة وابعد عن ملايمة قواعد النحو وادخل في الغرابة

السؤال الثاني

هو ان ما ذكروه من المشابهة باطل بامرين احدهما ان كون الاسم عاملا فرع على الفعل لان اصل
العمل للافعال بالاصالة وثانيهما ان كون الاسم معتلا فرع على الفعل لان اصل الاعلال مستحق
للافعال بالاصالة فينبغي على قود ما ذكرتموه من المشابهة ان الاسم اذا انضم اليه سبب اخر
مع العمل او الاعلال ان يكون ممتنع الصرف فيلزم في مثل قولنا ضارب ان يكون غير منصرف
لان فيه الوصفية والعمل وهما فرعان على غيرهما ويلزم ان يكون قولنا قاضٍ غير منصرف لان فيه
الوصفية والاعلال وهما فرعان ايضا وهذا فاسد لا نقول به اصلا فيلزم ان يكون المشابهة باطلة
لما ذكرناه وجوابه هو ان المعنى الذي نعتبره في كون هذه العلل فروعا مانعة من الصرف
هو ان تحصل في الاسم معان هي فروع توجد في الاسم ولا تكون اصولا موجودة فيه كما نقوله
في التانيث فانه فرع موجود في الاسم الذي لا ينصرف والتذكير اصله موجودا وهكذا العجمة
فانها غير موجودة في الاسم اصلا في العربية وهلم جرا الى ساير العلل المعتبرة فيما لا ينصرف
بخلاف العمل والاعلال فانهما اصلان موجودان في الاسم والفعل جميعا فلهذا لم يكونا فرعين
بهذا الاعتبار الذي ذكرناه فلم يكونا مانعين من الصرف ثم لو سلمنا كون الاعلال والعمل فرعين
في الاسما لكنا نقول المعتبر علل مخصوصة محصورة مضبوطة لا كل علة ولهذا حصرت في تسع
علل لا غير فلا يلزم ما قاله من اعتبار كل علة سبب في منع الصرف لان الاعتبار في منع الصرف
انما هو بامور معينة بخلاف العمل والاعلال فانهما لفظان

السؤال الثالث

لو كان
امتناع الجر والتنوين في ما لا ينصرف لشبهه بالفعل لكان يلزم الا يدخله الكسر لانه شبه الجر
والا يدخله النون الخفيفة والثقيلة لانهما شبهان التنوين فلما دخله الكسر والنونان دل
على ان امتناع الجر والتنوين ليس لاجل المشابهة وجوابه هو ان الكسر مخالف للجر والنون
الخفيفة والثقيلة مخالفان للتنوين لان لكل واحد من الجر والتنوين معنى لا يمكن حصوله
في الفعل وبيانه ان الجر حركة اعرابية علم للاضافة وهي مستحيلة في الافعال والتنوين علم للتمكن
والمكانة وهما لا يدخلان في الافعال فلهذا كان دخول الجر والتنوين متعذرا في الافعال ومن
اين يلزم انه اذا ساغ دخول الكسر والنونين في الافعال ان يسوغ دخول الجر والتنوين فيها
وبينهما من الفرق ما ذكرناه فاذا تقرر استحالة دخول الجر والتنوين في الافعال كما لخصناه صح لنا
ما رمناه من قياس غير المنصرف على الفعل في امتناع دخول الجر والتنوين فهذا منتهى تقرير هذا
المسلك الذي حكاه عن اكثر النحاة

المسلك الثاني ذكره

الخونجي وحاصل كلامه هو
ان مدار الامر فيما لا ينصرف على حرفين على الحكاية وعلى التركيب اما الحكاية ففي موضعين
احدهما وزن الفعل مع الوصف نحو رجل اعلم واحمد وثانيهما ما فيه وزن الفعل مع العلمية
نحو يزيد ويشكر وامتناع الجر والتنوين في هذين الموضعين بطريق الحكاية الفعلية واما التركيب

فهو على نوعين احدهما يتضمن الشطر الثاني منه معنى الحرف نحو حاري بيت بيت وخمسة عشر وهذا لا
مدخل له فيما لا ينصرف وثانيهما الا يكون الثاني متضمنا معنى الحرف نحو بعلبك وهذا التركيب
هو المعتبر في باب ما لا ينصرف وهو انواع سبعة اولها تركيب العلمية مع العجمة نحو ابرهيم
وهي انما تكون مؤثرة اذا كانت هي والعلمية توأمان في اللغة العجمية لا يسبق احدهما الاخر فاما
اذا كانت العلمية طارئة عليها لم تكن مؤثرة كما لو سميت رجلا بلجام وفرند وثانيها تركيب العلمية
مع التانيث وهو على وجهين لفظي بالالف ومعنوي بالتا والتانيث بالتا تارة تكون ملفوظا به في
نحو حمزة وطلحة وتارة تكون مقدرا كزينب وسعاد وهذا التانيث لا يكون مستحكما الا بالعلمية
لا غير فاما التانيث بالالف مقصورة كانت او ممدودة فهو غير منصرف من غير علمية لاستحكام
التانيث بدونها لان مبنى الالف على عدم المفارقة بخلاف التا وثالثها تركيب العلمية مع
العدل نحو قولنا عمر فالعدل فيه مقدر لانه في قوة علمين فانه لا بد من تقدير تسميته عامرا اولا
ثم نعدل به الى قولنا عمر فاما اذا لم يكن علما او لا كان منصرفا نحو زفر وحطم لكونها اجناسا ورابعها
تركيب الجمع في مثل قولنا قنادل وهو كل جمع بعد الفه حرفان او ثلاثة احرف اوسطها ساكن ووجه
التركيب فيه انه بمنزلة جمعين تقول فيه رهط وارهط واراهط وعرب واعراب واعاريب ٥
وخامسها تركيب التكرير في مثل قولنا احاد وموحد وثنى ومثنى الى رباع باتفاق النحاة وعند الزجاج
قياسا الى عشار وسادسها التركيب مع العلمية في مثل حضرموت وبعلبك وسابعها المشابهة
لالف التانيث في مثل قولنا سكران ووجه المشابهة في الالف والنون لالف التانيث ان سكران
يكسر على سكارى كما ان صحرا تكسر على صحارى فهذه انواع التركيبات عنده في باب ما لا ينصرف
فاذا كان الاسم مركبا من هذه الامور التي ذكرناها ثقل تركيبه فحذف منه التنوين لانه زائد على نفس
الكلمة وعوض عن الجر الفتح لانه اخف فهذا ملخص كلامه في تقرير هذا المسلك بعد حذف اكثر
فضلاته **والاعتراض** على هذه القاعدة التي قررها يورده على حسب ما ذكره من تنزيلها على حرفين
الحكاية والتركيب فاما الحكاية فهي فاسدة لان الحكاية لا تخلو حالها اما ان تكون حكاية للجملة في
الفعل مع فاعله او تكون حكاية للمفرد في الفعل من دون فاعله فان كانت حكاية للجملة فليس من هذا الباب
في شي لان كلامنا في المعرب من الاسما وان كانت حكاية للمفرد فهو فاسد لامرين اما اولا فليس
تخلو حاله اما ان تريد ان صورة الفعلية لما كانت حاصلة في الاسم واضيف اليها العلمية لم ينصرف
فهذا جيد لكنه هو مراد النحاة بقولهم ان في الاسم علتين هما وزن الفعل والعلمية فلا وجه
لتسميته حكاية واما ان تريد ان المعتبر في ترك الصرف من الاسم هو حصول صورة الفعلية
من غير اعتبار علمية ولا وصفية فهذا فاسد فان حكاية الفعل لا تكون مؤثرة في منع الصرف الا
بانضمام العلمية كيزيد وتشكر او الوصفية في نحو اعلم واجهل وهذا لا يقوله احد واما ثانيا فلان
حكاية الفعل تكون على وجهين احدهما ان تكون بالزيادة في اوله نحو يزيد وتشكر واعلم واجهل
وثانيهما ان تكون من غير زيادة نحو فعّل وفُعل كشمّر وضُرب ولم يذكر الا حكاية الفعل مع
الزيادة كما اشار اليه في المثال في قوله يزيد وتشكر واعلم واجهل فليت شعري ما تقول فيما ليس فيه
زيادة كونه فعلا فلا شك في خروجه عما ذكره في حكاية الفعل اللهم الا ان تقول ان غرضي
حكاية الفعل هو ما كان خاصا له في مثل شمّر وضُرب او كان فيه زيادة في اوله كيزيد وتشكر

فعلى هذا لا يكون موثرا في ترك الصرف فلما قلم لم نذكره وانت في تقرير قاعدة قد خالف فيها النحاة وزعمت انك قد اثبت فيها بالدليل السديد وكان من حقك اتقانها وتخصيصها وصونها عن الاعتراض عليها واحرازها عن النقوض الموجهة اليها فقد ظهر لك بما حققناه بطلان كلامه في الحكاية **واما** التركيب فهو فاسد ايضا لانا نقول ما تريد بالتركيب الذي زعمت كونه موثرا في منع الصرف فان اردت به انه متى كان في الاسم علتان فرعيتان من العلل التي ذكرناها امتنع منه الجر والتنوين فهذا حق لكنه هو مقصود النحاة من غير زيادة وان اردت انه لا بد من حصول هاتين العلتين خلا ان النحاة سموه تشبيها فليس من التشبيه في شيء وانما سميته تركيبا اذ لا شبه بينه وبين الفعل فهذا مطلب سهل وخلاف في عبارة فقد عرفت بما اوردناه ضعف ما ذكره الخوارزمي في تقرير هذه القاعدة وانه قد ظن انه قد اتى بخلاف ما اتى به النحاة ولقد خام عما وقع وازعد وابرق وما اسال ولا امطر ويوكد ضعف مقالته هذه هو انه قد قررها على حصول الثقل بالتركيب فنقول ان كان حذف الجر والتنوين من اجل الثقل فالضم اثقل فكان يلزمه حذفه وان كان حذفهما من اجل المشابهة فهذه هي طريقة النحاة فاما كلامه في كمية العدل في عمر وفرقه بينه وبين زفر فسياتي تقريره في تفصيل العلل في منع الصرف وكلامه في تقرير هذه القاعدة محتمل لاكثر من هذا الاعتراض لكنا تركناه واستغنينا بما ذكرنا من التنبيه على ما عداه ففيه مقنع وكفاية

المقصد الثالث في حكم غير المنصرف اذا دخله اللام او الاضافة

اعلم ان غير المنصرف اذا ورد عليه اللام او الاضافة فلا شك في دخول الجر عليه ولكنه هل يكون منصرفا ام لا فيه خلاف فزعم قوم انه منصرف لان اللام كالاحمر وابراهيمكم والاضافة معاقبان للتنوين فلهذا كان منصرفا وهذا هو الذي ذهب اليه الزجاج ومتبعوه والمغربي صاحب البدء وقال قوم انه غير منصرف وهذا هو الذي ذهب اليه الزمخشري وابن الحاجب لان مجموع السببين حاصل فيه كالاحمر والمساجد وفصل اخرون فقالوا ان كان الالف واللام يزيلان احد السببين كان منصرفا كابراهيمكم ونحو الطلحة فيمن سمي بطلحة وان كان الالف واللام غير مزيلين لهما ولا لاحدهما كالاحمر والمساجد لم يكن منصرفا وهذا هو الذي ذهب اليه الموصلي صاحب الغرة فاما ابو علي الفارسي فقد قال اني لا اقول انه غير منصرف لان التنوين لم يذهب لاجل العلتين وانما ذهب من اجل اللام ولا اقول انه منصرف لوجود العلتين فيه فهذا تقرير خلاف النحاة والمختار هو الحكم بصرفه عند ورود اللام والاضافة ويدل عليه وجهان احدهما ان الاصل في الاسما هو الصرف وانما امتنع الصرف فيها لعارض وهو وجود السببين وهذا العارض هو على شرف المفارقة له فيرجع الى اصله فاذا عرض له ما يوحشه الى الاسمية وجب الحكم بصرفه ولا شك ان اللام والاضافة هما من خواص الاسما ودخولهما بعد الشبه بالفعل ومحض الاسمية فلهذا كان منصرفا عند ورودهما لا يقال فلو كان فاعلا من خواص الاسما ايضا فيجب القضا بكونه منصرفا عند كونه فاعلا لانا نقول هذا فاسد فان اللام والاضافة تكسبان الاسم عند ورودهما عليه معنى خاصا هو التعريف وليس كونه فاعلا مما يكسب الاسم معنى لاجل كونه فاعلا بل مطلق الاسمية كاف في تصحيح كونه فاعلا فلهذا

كان اختصاص اللام والاضافه اقوى من كونه فاعلا فافترقا وثانيهما ان السببين حقهما ان يكونا
موثرين في زوال الجر والتنوين جميعا لان غير المنصرف لما كان مشبها للفعل من اجلهما لاجرم
كان تاثيرهما في زوال الجر والتنوين جميعا فلما دخل الجر عند ورود اللام والاضافه حكمنا بكونه
منصرفا وكان امتناع دخول التنوين من اجل اللام والاضافه لكونهما عوضا عنه لا لاجل ان
السببين ليسا موثرين في زوال الجر والتنوين جميعا كما زعمتم حتى يلزم من دخول الجر انصراف الاسم
وانما السببان موثران في زوال التنوين لاغير وزوال الجر انما كان على جهه التبعيه فلهذا
لم يكن منصرفا عند دخول الجر لانا نقول هذا فاسد فانا سوا قلنا ان السببين موثران في زوال
الجر والتنوين جميعا او هما موثران في التنوين لاغير والجر تابع له فان دخول الجر علامه قاضيه
بانصرافه وتعذر دخول التنوين ما كان الا من اجل اللام والاضافه لاغير فلهذا وجب القضا بكونه
منصرفا **فاما ما** يزعمه الموصلي من تفصيل الامر فيما لا ينصرف فهو فاسد لانه لا يمتنع
ان يكون السببان حاصلين في الصوره ويكون تاثيرهما مشروطا بزوال اللام والاضافه فلهذا
كان الاسم منصرفا وان وجد سببان لما حققناه فاما الفارسي فكلامه مشعر بانه لم يحط
بحقيقه المنصرف وغير المنصرف والتفرقه بينهما فلهذا كان متوقفا يحصل من مجموع ما ذكرناه
الحكم بكون الاسم منصرفا عند ورود اللام والاضافه وهو قول اكثر النحاه والله اعلم بالصواب

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته فصل والاسم يمتنع
من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من اسباب تسعه او تكرر واحد منها وهي العلميه
والتانيث اللازم لفظا او معنى في نحو سعاد وطلحه ووزن الفعل الذي يغلبه في نحو افعل
فانه فيه اكثر منه في الاسم او يخصه في نحو ضرب ان سمي به والوصفيه في نحو احمر والعدل عن صيغه
الى اخرى في نحو عمر وثلاث وان يكون جمعا ليس على زنته واحد كمساجد ومصابيح الا ما اعتل
اخره في نحو جوار فانه في الرفع والجر كقاض وفي النصب كضوارب وحضاجر وسراويل
في التقدير جمع حضجر وسرواله الا اذا اضطر الشاعر فصرف الى اخر ما ذكره في الفصل

قلت هذا الفصل هو المقصود وما سبق كان على سبيل التوطيه والتمهيد فذكر كيفيه اعتبار
تاثير هذه الاسباب ثم يذكر احكام غير المنصرف فلاجرم اشتمل هذا الفصل على خمس **البحث**
الاول في كيفيه اعتبار تاثير هذه العلل ونحن نذكرها ونرسم على كل واحد منها مسئله ليكون
ذلك اجمع لفوائدها ونجعلها عشر مسائل **المسله الاولى** في التعريف قال الشيخ
وهي العلميه فنقول اجمع المحققون من اهل العربيه على ان التعريف المعتبر في منع الصرف هو
العلميه لاغير وقالوا انها متميزه من بين سائر المعارف بذلك ومنعوا ان يكون الموثر في منع الصرف
امرا سواها من المعارف وحاصل ما عولوا عليه في المنع امران احدهما ان بقيه المعارف غير
العلميه اما مبنيه كالمضمرات واسما الاشاره والموصولات وهذه لا مدخل لها في هذا الباب لاجل
بنائها واما معربه كالمعرف باللام او بالاضافه وكلاهما محكوم عليه بالصرف كما حققناه من قبل
فلا يكونان سببا في منع الصرف والا لكان متناقضا وهذا محال وثانيهما ان هو ان عله منع الصرف

لابد من اعتبار كونها فرعية والعلمية فرعيتها مصورة من غير تغيير يلحق الاسم فكانت اقعد في المعنى
وامكن بخلاف سائر المعارف فانها على امرين اما ان لا تعقل فرعيتها كالمضمر واسم الاشارة
واما ان تعقل فرعيتها مع تغيير يلحق الاسم كزيادة اللام فيما عرف باللام او اسناد المضاف
الى المضاف اليه والعلمية لا تحتاج الى تغيير في اعتبار فرعيتها فلهذا اشترطت العلمية في منع الصرف
من بين سائر المعارف لما حققناه نعم من قال ان المانع من صرف اجمع وجمع في باب التوكيد
هو التعريف والوزن في الاول والعدل في الثاني مفتقرا الى اعتبار نوع اخر من التعريف غير
العلمية لان التواكيد لا يمكن تصور العلمية فيها كما حكي عن الخليل ان اجمع وجمع معرفتان لانهما
في معنى كلهم فاما من قال ان المانع من صرف اجمع هو الوصف والوزن ومن صرف جمع هو
الوصف والعدل فانه لا يحتاج الى اعتبار نوع اخر سوى العلمية في التعريف والحق عندنا
انه لا يؤثر في منع الصرف من انواع التعريفات سوى العلمية لا غير وان المانع من صرف اجمع
هو الوصف والوزن والمانع من صرف جمع هو الوصف والعدل كما سنحققه من بعد فاما
ما حكي عن الخليل من كونهما في معنى كلهم وهو معرفة فيجب تعريفهما فليس غرضه بذلك بيان المانع
من صرفهما وانما غرضه بذلك هو ان الاضافة في المعنى مقدرة بيانا لصحة جريه تاكيدا للمعرفة
كما قال الجوهري ان التواكيد كلها معرفة بغير اللام اشارة الى انها في معنى الاضافة لانها
جارية على الموكدات المعرفة فلا بد من كونها معارف ولا تعريف الا بما ذكرناه تحصل من
مجموع ما ذكرناه ان التعريف سبب من اسباب منع الصرف بمعنى ان اي علة اتفق وجودها
معه اثرت والشرط في الختام تاثيره ان تكون علما دون سائر انواع التعريف وهذا الذي
لخصناه هو مذهب سيبويه وابي سعيد الاخفش والسيرافي والمبرد وارتضاه الزمخشري
وحققه الخوارزمي وابن الحاجب

المسئلة التاسعة

التانيث قال الشيخ التانيث اللازم نحو
سعاد وطلحة اعلم ان المؤنث على نوعين مؤنث بعلامة ومؤنث بغير علامة فالمؤنث بعلامة
قسمان مؤنث بالالف ومؤنث بالتاء فالمؤنث بالالف تارة تكون مقصورة كحبلى وتارة تكون ممدودة
كحمراء والمؤنث بالتاء نحو حمزة وطلحة واما المؤنث بغير علامة فهو قسمان ثلاثي وزائد على الثلاثة
فالزائد على الثلاثة نحو زينب وسعاد واما الثلاثي فهو قسمان ايضا ساكن الوسط نحو هند ودعد
والمتحرك الوسط نحو سقر وقدم فهذه اقسام المؤنث فاما التانيث بالالف فسياتي شرحه
باستيفاء والذي نذكره ها هنا هو المؤنث بالتاء لفظا كان او معنويا فاما اللفظي بالتاء فالشرط
في تاثيره انضمامه الى العلمية لانها لو لم تكن شرطا فيه لوجب لفظا بامتناع الصرف في نحو ضاربة
وقائمة لان فيها الوصف والتانيث فلما وجب صرف هذه الاسماء دل على ان تاثير التانيث
في منع الصرف لا بد فيه من اعتبار العلمية وهذا هو الذي يعنيه الشيخ بكونه لازما فان معنى
كونه لازما هو ان التانيث المعنوي واللفظي بالتاء لا يؤثر الا باعتبار العلمية وشرطيتها
كما قلناه واما المعنوي فالشرط فيه امور ثلاثة اولها العلمية كما ذكرنا لانا لو لم نعتبر العلمية
لوجب منع صرف قولنا طالق وحائض فلما وردا منصرفين دل على انه لا بد من اعتبار

العلميه وثانيها ان تكون زائدا على الثلاثه واعلم انك اذا سميت مذكرا باسم مونث ثلاثيا معنويا
زائد على الثلاثه فلك فيه حالتان الاولى ان تكون مونثا في الاصل فيمتنع صرفه نحو عناق
وعقرب والثانيه ان تكون مونثا في الاصل لكنه كثر استعماله مذكرا فلهذا جاز فيه وجهان
الصرف وتركه وهذا نحو كراع فانه في الاصل مونث ثم كثر استعماله في المذكر فلاجل هذا
ساغ فيه الوجهان هكذا قاله الجوهري وثالثها ان تكون متحركا الاوسط في نحو قولك
شعر وقدم فهذا وان كان ثلاثيا لكنه متحرك الاوسط فقامت حركته مقام حرف رابع
الا ترى انهم قالوا في النسبه الى جمزى جمزي وجمزوي ولم يقولوا في النسبه الى قرى الا
قروي لا غير كما لم يقولوا في حبارى الا حبارى وهذا يشعر بانهم عاملوا الحركه معامله
الحرف هاهنا فاما الساكن الاوسط من الثلاثي فسياتي شرحه

المسئله الثالثه

في الوزن قال الشيخ ووزن الفعل الذي يغلب عليه في نحو افعل فانه فيه اكثر منه في الاسم
او يخصه في نحو ضرب ان سمي به فيقول اختلف النحاه في الوزن من الفعل الذي يعتبر في
ترك الصرف على ثلاثه مذاهب اولها مذهب المتقدمين من النحاه كالخليل والفارسي
وسيبويه وغيرهم من جماهير البصريين ان المعتبر من وزن الفعل امران احدهما ان تكون
الصيغه مختصه بالفعل لا يوجد في غيره وهذا نحو قولنا شمر وضرب فان مثل هذا لا
يوجد الا في الفعل خاصه فاما نحو قولهم بذر وخضم وعثر في فعل ونحو ما ورد في مثل
قولهم دول اسم لدويبه فكل هذه الاسما منقوله عن الفعل فلا يرد نقضا لما قلناه
وثانيهما ان تكون في اوله زياده كزيادته نحو قولنا يزيد وتشكر غير قابل للتا ومعنى قولهم غير
قابل للتا احتراز عن قولهم جمل يعمل وناقه يعمله فان قولنا يعمل لو سمي به رجل لم ينصرف
في حال علميته غير قابل للتا فاما في حال تنكيره فانه يكون منصرفا لما كان قابلا للتا في
مونثه وهو قولنا يعمله وانما وجب صرفه مع زياده التا في اوله لانه بقبوله لها بعد عن شبه
الفعليه لان هذه التا خاصه في الاسم ولا تقع الا فيه فلاجل هذا كانت مسوغه لصرفه
كما ذكرناه في دخول اللام والاضافه وثانيها مذهب المتاخرين من النحاه كالمغربي صاحب
الدره والموصلي صاحب الغره وغيرهم ممن تاخر والى هذا ذهب الزمخشري في المفصل وهو ان وزن
الفعل على ثلاثه اوجه فمنها ما يكون خاصا ومنها ما يكون غالبا ومنها ما لا يختص ولا يغلب فما
كان منه خاصا في مثل فعل وفعل كشمر وضرب او غالبا في مثل قولنا يزيد وتشكر فهو معتبر
في منع الصرف فاما ما لا يختص منها ولا يكون غالبا فانه غير معتبر في ترك الصرف وثالثها
مذهب عيسى بن عمر وهو ان المعتبر في منع الصرف هو وزن الفعل مطلقا من غير نظر منه الى
كونه خاصا ولا زياده في اوله فهذه هي مذاهب النحاه في الوزن المعتبر في ترك الصرف
والحق عندنا ما ذهب اليه متقدمو النحاه ويدل عليه هو ان المعتبر في ترك الصرف انما هو حصول
المشابهه بين الاسم والفعل كما حققناه ولا شك ان مع كونه خاصا وكون الزياده في اوله تقوى

المشابهه سنه وبين الفعل وتاكد المماثله فلهذا كان هذا الاعتبار الذى ذكرناه اولى واحق
مما ذكره المتاخرون من النحاه والى هذا ذهب ابن الحاجب **فاما ما يزعمه** المتاخرون
من اعتبار الغلبه فهو فاسد لامرين اما اولا فلان ما قالوه هو رد الى عمايه وصرف الى جهاله
اذ لا يمكن معرفه كثرته فى الفعل وعلته فيه الا بعد الاحاطه بما وقع منه فى الاسما والافعال
وهذا صعب لا يمكن ضبطه بل نقول لا يمتنع ان تكون بعض صور الوزن فى الاسم اكثر
منها فى الفعل مثل قولنا افعل فانه فى الاسم اكثر منه فى الفعل فانه قد ياتى فى غير المشتق كقولنا
ارنب وفى الاسم المشتق مثل افعل التفضيل فانه ماخوذ من كل فعل ثلاثى غير لون ولا عيب
ولا يطرد اخذه من الفعل الثلاثى فلا يقال اشتم منه فى شتم ويرد فى غير التعديه على جهه القله
كاكب واشجع ومثله فى القله افعل فى الاسما من غير اشتقاق كا زيب مطل ما قالوه واما ثانيا
فلان هذا معارض بقولنا فاعل فانه فى الفعل اكثر منه فى الاسم فانه لم ياتى الاسم الا قليلا
نحو حاتم وشامل فكان يلزم على ما قالوه من الاعتبار لو سمينا رجلا به ان نمنعه من الصرف
للعلميه ووزن الفعل وهذا فاسد **واما ما** زعمه عيسى بن عمر فهو فاسد لامرين اما اولا فلانه
لا بد من مشابهه بين الفعل وغير المنصرف وليس تحصل فى اوله واما ثانيا فلانه لو كان المعتبر
هو وزن الفعل مطلقا لوجب ان لا ننصرف رجلا اسميناه بمثل قولنا ضرب وعلم وهذا فاسد
فاما احتجاجهم بقوله سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامه تعرفونى فترك صرف جلا
وهو بوزن فعل وفى هذا دلاله على ان المعتبر وزن الفعل مطلقا من غير نظر الى امر سواه كما
زعمتم وجوابه هو ما ذكره سيبويه وهو انه انما ترك تنوينه لانه سماه بالجمله الفعليه
وحكاها فلهذا اسقط التنوين لبقا صوره الفعل فبطل ما زعمه وصح ان الاعتبار فى الوزن
هو بالصفه التى ذكرناها من اعتبار الخصوصيه والزياده لا غير **المسله الرابعه**
الوصف قال الشيخ والوصفه فى نحو احمر اعلم ان الوصفه قد تكون اصليه مطلقه
وتاره تكون اصليه وتعرض لها غلبه الاسميه فلا تضرها الغلبه وتاره تكون اسميه وتعرض
لها غلبه الوصفيه فلا ينفعها الغلبه فهذه مراتب ثلاث لا بد من تفصيلها المرتبه الاولى
ان تكون الوصفيه اصليه مطلقه وهذا نحو قولنا اعلم واجهل واكرم فان هذه الامور كلها
اوصاف بالاصاله فلهذا وجب ترك صرفها المرتبه الثانيه ان تكون اوصافا فى الاصل
لكنها استعملت فى الاسميه وهذا نحو قولنا اسود وارقم للحيه وادهم للقيد فهذه الاسما
استعملت استعمال الاسميه لكنها فى الاصل اوصاف ولهذا وجب ترك صرفها قال سيبويه
ولم يختلف العرب فى منع صرف هذه الاسما لاجل كونها اوصافا فى الاصل ولا يضرها غلبه الاسميه
فى حقها المرتبه الثالثه ان تكون اسما فى الاصل لكنها استعملت فى الوصفيه وهذا نحو
قولنا اجدل للصقر واخيل للطاير الذى فى جناحه لمعه تخالف لونه وافعى للحيه فهذه الاسما
كلها مصروفه لانها فى الاصل اسما فصارت كقولنا اربع فانه فى الاصل اسم للعدد ووصفيته

المشابهه الا بالاعتبار الذى ذكرناه
من اعتبار الخصوصيه او الزياده

عارضة فلهذا كان منصرفا فهكذا هذه الاسما تكون مصروفة لما ذكرناه من عروض وصفيتها
وقد حكى سيبويه عن بعض العرب انه ترك صرفها وهو ضعيف والمطرد الشائع خلافه وهو
صرفها ومعذرة هولاء الذين منعوا الصرف فيها انهم توهموا في مثل قولنا اجدل معنى القوة
وفي مثل قولنا افعى معنى الخبث وفي مثل قولنا اخيل معنى الخيلان فمن اجل هذا منعوها الصرف
لتوهم هذه الوصفية التي ذكرناها **وقد زعم** ابو نصر الجوهري ان قولنا اسود ليس وصفا
وانما هو اسم بدليل جمعه على الاساود ولو كان وصفا لكان جمعه على فعل كحمر في جمع احمر
وهذا فاسد فانه لو كان اسما كما زعم لوجب صرفه اذ ليس فيه شي سوى الوزن فلما ورد غير مصروف
دل على انه لا بد فيه من اعتبار الوصفية كما حققناه فاما جمعه على الاساود فلانه لما غلب
استعماله في الاسمية جمع جمعها كالاحاوص في جمع احوص نظرا الى جانب الاسمية كما سنقرره في موضعه
لا يقال فقد سمع اسودة في مونثه الاسود في الحيات فيجب ان يكون منصرفا كما قلتم في مثل
جمل يعمل وناقة يعملة لانا نقول هذا فاسد فانها ليست مستعملة في الاصل وانما هي طارية من بعد
فلهذا لم تكن موثرة في ترك صرفه خلاف قولنا يعمل ويعملة فانهما في الاصل وليست طارية
فلهذا وجب الصرف اذا سمي به لا محالة فاما قولنا اول فهو صفة بلا اشكال لكن الخلاف
واقع في اشتقاقه فمن قال انه مشتق من قولهم وال اذا لجا كان وزنه افعل وكان غير مصروف
للصفة ووزن الفعل وهذا هو مذهب البصريين ومن قال انه مشتق من ال الشي اذا رجع كان
وزنه فوعل لان همزته اصلية وكان منصرفا اذ ليس فيه الا الوصفية لا غير وهذا هو مذهب
الكوفيين **المسالة الخامسة العدل** قال الشيخ والعدل عن صيغة الى اخرى في نحو
عمر وثلاث اعلم ان العدل هو خروج المعدول عن صيغته الاصلية ثم هو نوعان
فالنوع الاول منهما حقيقي وهو ما كان عدليته محققة بالنظر اليه في نفسه وهذا نحو قولنا
ثلاث واخر وجمع فهذه الامور كلها عدليتها محققة باعتبار انفسها لا باعتبار امر خارج عنها
فلنذكر صورة كل واحد من هذه الاسما ونشرح حكمها ونفصلها صورا ثلاثا **الصورة الاولى**
عدل الاعداد وفيه لغات فاللغة الاولى قولهم قولهم احاد وثنا وثلاث ورباع وهذه هي
الكثيرة واللغة الثانية قولهم موحد ومثنى ومثلث ومربع **نعم** هل يتجاوز بهذا العدل الى
عشار او يقتصر على المسموع الى رباع فيه خلاف فقال قوم يقتصر على المسموع الى رباع كما ورد في القران
وقال قوم يتجاوز به الى عشار وانشد والكميت ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا
عشارا وفي شعر خداش نطال الطير عاكفة عليه مرتعة واونة عشارا واختار ابن الحاجب انه مقصور
على السماع الى رباع وما ورد فوق ذلك فهو على القلة والندور وانما كان العدل في هذه الصورة محققا
لان عدلها كان بالنظر اليها في نفسها وبيان ذلك انك اذا قلت جا القوم ثلاث ورباع فالمعنى انهم
جاوا ثلاثة ثلاثة واربعة اربعة فقولنا ثلاثة ثلاثة واربعة اربعة هو الاصل ليس الغرض هو
تقسيم القوم على هذا العدد وقد تقرر في كلام العرب ان الاسم الذي يقصد به تقسيم الاشيا عليه

لابد من ان يكون مكررًا فيقال جا القوم رجلًا رجلًا ورجلين رجلين وجماعة جماعة فلما ورد ثلاث
غير مكرر والاصل يقتضي تكريره علم انه معدول عن عدد مكرر فيكون قولنا ثلاث معدول
عن ثلاثة ثلاثة كما حققناه ثم اختلف النحاة في كيفية العدل في هذه الاعداد وفي العلة المانعة
لها من الصرف فاما كيفية العدل فيها فقال قوم انه معدول من جهة اللفظ لا غير
لان اصله ثلاثة ثلاثة فعدل به الى ثلاث وزعم قوم انه معدول من جهة اللفظ والمعنى جميعا
فاللفظ عن قولنا ثلاثة والمعنى عن ثلاثة ثلاثة مكررًا لان قولنا ثلاث قد صار مشعرًا بالتكرير
واما العلة المانعة له من الصرف فقد قال سيبويه وجماهير البصريين ان العلة في منع صرفه
هو الوصف والعدل على ما ذكرناه وزعم قوم ان العلة في منع صرفه هو تكرير العدل من
جهة اللفظ والمعنى فصار كان فيه عدلين والجواب الاعتبار في العدل في اسما العدد انما
تكون من جهة اللفظ لا غير ليس العدل من جهة المعنى لا حقيقة له لكنه لما صار معدولا به
من جهة اللفظ صار مشعرًا بالتكرير وان العلة في منع صرفه انما هو العدل والصفة كما
قال سيبويه لان تكرير العدل لا تقوم مقام علتين

الصورة الثامنة عدل الصفات

في نحو قولنا اخر وهذا عدل محقق وبيانه هو ان قولنا اخر جمع للاخرى والاخرى
هو تانيث الاخر والاخر هو من باب افعل التفضيل ولك في تحقيق عدله تقريران التقرير
الاول ان نقول قياس المونث من باب افعل التفضيل لا تخرج استعماله عن وجهين اما اللام
واما الاضافة فيقول فيه الفضلى والفضليات وفضلاهن فاما من فلا يجوز دخولها على المونث خاصة
فلا تقول فضلى من كذا فاذا تمهدت هذه القاعدة فيقول القياس في اخر تقتضي ان تكون
استعماله باللام او بالاضافة كما في سائر اخواته فاذا ورد مقطوعا عن اللام وعن الاضافة
مما قياسه في بعض الصور علمنا انه معدول عن صيغته الاصلية التي وجبت له بالسفر اللغة
العرب وقد زعم الفارسي انه لو كان معدولا عن اللام والاضافة كما قلتم لوجب ان يكون
معرفة لان المعدول عن المعرفة يجب ان يكون معرفة وهذا غير لازم فانه لا يجب في المعدول
عن المعرفة ان يكون معرفة كما زعم بل نقول اذا عدل عن المعرفة فان قصد تعريفه كان
معرفة والا كان باقيا على تنكيره فيحكم على كل شي بما تقتضيه حاله في نفسه ويوضح ما قلناه هو
ان صيغة المعدول مغايرة لصيغة المعدول عنه فلا يمتنع اذا اختلف صيغتاهما ان تختلف
حالهما في التعريف والتنكير التقرير الثاني ان نوجهه على وجه يسقط معه اعتراض الفارسي
فنقول القياس في افعل التفضيل اذا اجرى نكرة غير مضاف ولا معرف باللام ان يكون مستعملا
بمن فيقول فيه مررت برجل افضل منك وبامراة افضل منك وبنسا افضل منك ولا شك في كون
اخر نكرة غير مضاف ولا معرف باللام فكان قياسه ان يكون مستعملا بمن فيقال فيه مررت
بنسا اخر منك فعدلته عن اخر من كذا الى فعل فلهذا قلنا ان اخر جمعا معدول به عن اخر
من كذا مفردا كما هو قياسه فهذا عدل محقق يسقط معه اعتراض الفارسي كما حققناه

الصورة الثالثة جمع وعدلها ايضا حقيقي وبيانه هو ان قولنا جمع مفرده جمعاء وجمعاء اسم لا صفة وقياس فعلاء من الاسم ان تكون جمعه على فعالى كصحارى فلما ورد مجموعا على فعل عرفنا انه معدول عن قياس بابه وهو فعالى الى فعل هذا ملخص كلام الفارسي وجماهير النحاة وهو جيد لا غبار على وجهه وقد زعم بعض النحاة ان قولنا جمع معدول به عن جمع ساكن الحشو وان قياسه ان ياتي على جمع ساكن الحشو كحمراء وحمر فعدل به عن قياس بابه وهذا فاسد فان ساكن الحشو مخصوص بجمع فعلاء في الصفة لا في الاسم كحمراء وحمر وجمعاء هو اسم ليس بصفة فلهذا كان جمعه على فعالى كصحراء وصحارى فهذا هو الكلام على النوع الاول في العدل الحقيقي ه

النوع الثاني في العدل التقديري

واعلم ان عدل هذا النوع ليست بالنظر اليه في نفسه وانما هي بالنظر الى منعهم صرفه فلما ورد عنهم غير مصروف تمحلنا له علة والا ادى الى ارتكاب احد محذورين اما صرفه وقد ورد غير مصروف واما ترك صرفه لعلة واحدة وهو خلاف لغتهم فلهذا كان عدله تقديريا وفيه صورتان الصورة الاولى فعال كقطام وحذام في لغة بني تميم اعلم ان اهل الحجاز يبنون ما كان على مثال فعال سواء كان من الاعلام كحذام وقطام او من المصادر كفجار وحماد او من الصفات كفساق وخباث او من اسماء الافعال كنزال كما سنقرره في موضعه واما بنو تميم فيعربون منه ما كان معدولا عن الاعلام كحذام وقطام ورقاش ويجرونه مجرى غير المنصرف فيقولون هذه حذامُ بالرفع ورايت حذامَ بالنصب ومررت بحذامَ فلا يصرفونه لان فيه العلمية والعدل عن حاذمة تقديرا الا ما كان من الاعلام في اخره راء نحو حضار فانهم يبنونه لان من لغتهم الامالة والراء المكسورة من اقوى دواعيها فلهذا الزموه الكسر وبنوه عليه ه

الصورة الثانية فُعَل نحو عمر وقثم واعلم ان الابنية الواردة على هذا الوزن انواع ثلاثة اولها اسماء الاجناس وهذا نحو قولهم نغر وجرذ وحطم وثانيها اسماء اعلام منقولة عن اجناس وهذا كما لو سميت رجلا بنغر وصرد وهذان الضربان لا اشكال في كونهما منصرفين بالاتفاق وثالثها اسماء اعلام منقولة عن اعلام وهذا نحو قولنا عمر وقثم فان هذا الجنس انما امتنع صرفه وما شابهه لكونها اعلاما منقولة عن اعلام فكانت في قوة علمين فلهذا لم تكن منصرفة فاذن الشرط في كون هذه الاوزان غير منصرفة هو ان تكون اعلاما ولا بد من تقدم تلك العلمية بهذا الوزن الى علمية اخرى واعلم ان الخوارزمي قد اورد كلاما على النحاة وطول فيه انفاسه وحرر حكمه بالفاظه ونظهر انه ليس في زاه كبير فائدة قال اجمع النحويون عن اخرهم على ان عمر وزفر غير منصرفين وهذا اجماع باطل فان عمر وان كان غير منصرف فليس زفر بمثابته الا ترى ان زفر علما منقول عن الزفر بمعنى السيد سمي بذلك لانه يزدفر الاموال في الحمالات مطلقا انشد الجوهري وعبد القاهر الجرجاني في اسرار البلاغة للاعشى باهله ه ه ه ه

اخو

اخور غابت تغطيها وسألها بأبي الطلامة منه النوفل الزفرة و قد اتفقوا على ان ما كان من الاعلام على هذا الوزن وهو معقول فانه منصرف هذه الفاظه واعلم ان كلامه هذا قليل الجدوى كثير الدعوى وبيانه انا انما قضينا بترك الصرف في مثل هذه الاعلام المعقولة على هذا البناء لما وجدناها غير منصرفة في كلام العرب فلم يكن لنا بد من تمحل هذه العلة لانا لو لم نتمحلها لادى الى ارتكاب احد محذورين اما صرفها وقد وردت غير منصرفة وهذا محال واما ترك صرفها لعلة واحدة وهذا محال ايضا ولهذا فانا لما وجدنا ادد منصرفا لم نفتقر الى تقدير علة في حقه لان تقدير العلة ليس الا من جهة الضرورة كما قررناه فما ورد منصرفا فقد ورد على اصله وما ورد غير منصرف فلا بد من تقدير علة فيه كيلا يؤدي الى المحذورين الذي ذكرناه فاذا مهدت هذه القاعدة فنقول ليس يخلو زفر اما ان يرد في كلامهم منصرفا او غير منصرف فان ورد منصرفا فقد ورد على اصله فلا يحتاج الى تقدير علة في حقه وان ورد غير منصرف فلا بد له من علة حذرا من ارتكاب احد المحذورين اللذين ذكرناهما واذا كان الامر على ما قلناه فليت شعري من اين توجه الاعتراض على النحاة مع الاتفاق على تقرير هذه القاعدة فاما البيت الذي حكاه عن الشيخين ابي نصر الجوهري وعبد القاهر الجرجاني فليس فيه ما خالف قول النحاة وينقض هذه القاعدة فانهما انما اورداه دلالة على معنى الزفر وعلى اي شيء يطلق عليه ولم يتعرضا لصرفه وترك صرفه وفسراه بانه بمعنى السيد لا غير فتحصل من مجموع ما ذكرناه غرضان احدهما ان زفر ان وجد منصرفا كان جاريا على اصله وان لم يرد منصرفا فلا بد من تمحل علة له وليس ذلك الا تقدير العدل مع العلمية كعمر وثانيهما ان النحاة لا غبار على كلامهم وان المعتبر في حال زفر وفي غيره من الاسماء التي تقدر فيها العدل هو ما جرى على السنتهم وفي كلامهم من الصرف وتركه جريا على ما عهد من كلامهم وعند هذا الكلام يتحقق الناظر ان اعتراضه عليهم ليس له وقع ولا يتحصل منه مقصود بالتقرير الذي لخصناه وبالله التوفيق

المسألة السادسة الجمع

قال الشيخ والجمع الذي ليس على زنته واحد كمساجد ومصابيح الا ما اعتل آخره في نحو جوار فانه في الرفع والجر كقاض وفي النصب كضوارب وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضجر وسروالة واعلم ان النحاة مختلفون في العلة المانعة له من الصرف على قولين فالقول الاول يحكى عن سيبويه انه انما لم ينصرف هذا الجمع لانه ليس يكون مفردا على هذا البناء وعن الفارسي انه انما لم ينصرف لانه ليس في الآحاد له مثال والى هذا ذهب المعري صاحب الدرة والموصلي صاحب الغرة وهو مذهب صاحب الكشاف ومعنى كلامهم هو ان الجمع عليه وعدم النظير له في الآحاد قائم مقام علة اخرى وقد اعترض كلامهم هذا بنحو أفعُل وأفعِلة كأفلس وأجربة فانهما جمع وليس لهما نظير في الآحاد لا يقال كيف يقال بانه لا نظير له في الآحاد وقد ورد نحو آنك في اسم الرصاص وآجر واصبع في احدى لغاتها لانا نقول هذا فاسد فان آنكا وآجرا اسمان اعجميان معربان لا دلالة فيهما واما اصبع فهي لغة شاذة فيها فبطل ما قالوه وصح ان هذه العلة

التي ذكرها هؤلاء مستقصى بما قلناه وانه لا فرج لهم فيما اوردوه القول الثاني وهو الذي ارتضاه
ابن الحاجب وهو ان العلة المانعة له من الصرف هو انه صيغة منتهى الجموع فكانه جمع
مرتين اما تحقيقا نحو كلب واكلب واكالب واما تقديرا نحو مساجد وذكر انه قد اشار اليه سيبويه
في اثناء كلامه وهو قوي لا اعتراض عليه فهذه العلة ها هنا قائمة مقام علتين ولكون هذه
العلة لم تقو قوة غيرها من سائر العلل ورد صرف هذا الجمع في القران وفي الشعر حتى توهم
بعض النحاة ان منع الصرف بهذه العلة غير متحتم واذا مهدت هذه القاعدة فاعلم ان هذا
الجمع قد يكون حقيقيا ويكون تقديريا ويكون معتلا وكل واحد منها مختص بكلام يخصه في
نفسه فلا جرم افردنا لكل واحد منها كلاما وجعلناه على ثلاث مراتب

المرتبة الاولى

في الجمع الحقيقي واعلم ان الصفة المعتبرة في كون هذا الجمع مانعا من الصرف هي ان يكون
ثالث حروفه الف بعد الالف حرفان في نحو مساجد او حرف مشدد من حرفين نحو دواب
او ثلاثة احرف اوسطها ساكن نحو قناديل ومصابيح لئلا يكون عجز الكلمة اكثر من صدرها
لان الساكن لا عبرة به من غير ان يلحق اخره تا نحو فرازنة وصياقلة لانه بدخول هذه التا عليه
صار مشبها للمفرد نحو كراهية وطواعية ورفاعية فمتى كان الاسم على هذه الصفة كان ممنوعا
من الصرف ومتى انخرم واحد منها كان منصرفا

المرتبة الثانية في الجمع التقديري

اعلم انه قد يرد على زنة هذا الجمع اسما مفردا وهذا نحو حضاجر وسراويل وغيرهما ولم يورد الشيخ
الا هذين لا غير فاما حضاجر فهو اسم للضبع سميت بذلك لكبر بطنها وواحده حضجر وهو
عظيم البطن فهو في الحقيقة جمع سمي به المفرد فلا يكون نقضا على هذه القاعدة واما سراويل
فاختلف النحاة فيه على اربعة اقوال اولها وهو الذي يحكى عن سيبويه انه اسم اعجمي مفرد غير
منصرف وهو يذكر ويؤنث وثانيها مذهب من قال انه عربي غير منصرف والنحوي وهو جمع
لسروالة وينشد قولهم عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف وثالثها مذهب من
قال انه اسم اعجمي منصرف ورابعها قول من زعم انه عربي منصرف ايضا والحق انه غير
منصرف ويكون اما اعجميا كما قال سيبويه واما عربيا جمع سروالة لعلم لو سمي رجل بسراويل
هل يكون منصرفا ام لا فيه خلاف يحكى عن الاخفش انه منصرف والحق انه غير منصرف وان يكون
الجمع فيه ظاهره يجري مجرى حضاجر فاما اذا صغر وجب صرفه لذهاب صورة الجمع الا ان يكون
فيه علة اخرى غير كونه جمعا امتنع صرفه لاجلها

المرتبة الثالثة في الجمع المعتل

في نحو جوار وغواش اعلم انه لا خلاف بين النحاة في لفظه في حال النصب انه بتمام اخره
كقولك رايت جواري ولا خلاف بينهم في حال الرفع انه يحذف اخره كقولك هذه جوار واما
الخلاف بينهم في حال الجر فاكثرهم على نقص اخره كالمرفوع واختار الكسائي وابو زيد ان
يقال فيه مررت بجواري فيجعله كالمنصوب وقد جاء على هذه اللغة قول الفرزدق
فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا ووجه هذه اللغة هو انهم

فرزدق

قدّروه في اول احواله غير منصرف فاستحق الفتحة فاحتملها كما تحتملها في حال نصبه فلهذا
قالوا مررت بجواري كما تقول رأيت جواري فاذا عرفت هذا فلنذكر كيفية اعلاله ثم
نذكر حكمه في الصرف وتركه فههنا بابان الباب الاول في كيفية اعلاله وفيه مذهبان
احدهما وهو مذهب سيبويه وهو الاجود فاصله عنده جواري بغير تنوين فثقلت الضمة
والكسرة على اليا المكسور ما قبلها فحذفتا منه استثقالا ثم عوض عن حذف الحركة تنوين فالتقى
ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا لالتقا الساكنين فبقي جوارٍ وثانيهما مذهب بعض النحاة
وهو ان اصله جواريٌ بالتنوين لان اصل الاسما الصرف ثم الاعلال قبل النظر في منع الصرف
فنقول ثقلت الضمة والكسرة على اليا فحذفت ثم تبعها تنوين التمكين في الحذف ثم عوض
عن اعلال اليا تنوين فالتقى ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا لالتقا الساكنين فلما حذفت اليا
انخرم شرط الجمع الذي يمنع الصرف لان من شرطه ان يكون بعد الفه حرفان فانصرف
لزوال علة منع الصرف فدخله تنوين الصرف ثم لما دخله تنوين الصرف زال تنوين
العوض وكان احق بالزوال لان تنوين المكانة ابعد منه واخص الغاية الثانية في حكمه
هل ينصرف ام لا فاما على مذهب سيبويه فهو غير منصرف والتنوين الذي فيه هو تنوين
عوض عن اعلال اليا كما حققناه لان الحرف الذي حذف من اخر الكلمة هو في حكم الحاصل
ولهذا بقيت الكسرة دلالة عليه وهذا هو الصحيح لجريه على القواعد النحوية واستمراره
عليها واما على مذهب غيره فهو منصرف والتنوين فيه للتمكين لان الحرف الاخير لما
انحذف لالتقا الساكنين انخرم شرط الجمع وانخرم فلهذا كان منصرفا وقد قدمنا ان المحذوف
ما قاله سيبويه لان الحذف في حكم الحاصل فلهذا لم يكن شرط الجمع منخرما لانه في نية التقدير
لا ما قاله ه

المسئلة السابعة التركيب

قال الشيخ والتركيب في نحو معدي كرب
وبعلتك اعلم ان التركيب الجاري في كلام العرب يكون على اربعة اضرب احدها تركيب الاضافة
في مثل غلام زيد وهذا التركيب غير معتبر في منع الصرف لان الثاني مجرور بكل حال والاسم غير
المنصرف يجري فيه الاعرابات المختلفة فيودي الى حصول اعرابين وهذا محال وثانيها
تركيب الاسناد وهو تركيب الجمل في مثل تأبط شرا وهذا ايضا غير جائز في منع الصرف لان الغرض
بقا صورة الجملة من غير تغيير فلا يمكن ان يقع عليها اعراب اخر وثالثها تركيب البنا وهو ان
يتضمن الجز الثاني حرفا فيكون مبنيا نحو خمسة عشر وهذا ايضا غير معتبر في منع الصرف لان
كلامنا في المعرب وهذا القسم معدود في المبنيات فلا مدخل له في غير المنصرف لانه معرب
ورابعها ان يكون الكلمة الاولى مبنية لنزولها منزلة صدر الكلمة من عجزها والثانية معربة
وهذا التركيب هو المعتبر في منع الصرف فبني الكلمة الاولى لانها بمنزلة الجيم من جعفر ويكون
الثانية معربة لانها لم تتضمن حرفا كخمسة عشر واذا انضمت العلمية الى مثل هذا التركيب كان
ما يمنع من الصرف ومعنى قولنا معدي كرب اي علة الفساد لان معدي مفعول من عداه

اى جاوزه والكرب هو الفساد فيكون معناه ما ذكرناه هكذا فسره الزمخشرى وقد قدمنا معنى
بغداد فى الاسماء المنقوله فلا نعيد واما حضرموت فهو اسم رجل وهو ابن سبا كان اسمه عبد النور
متقدم فى معركه فقتل فقال حضر الموت فلقب به وقيل هو اسم بلد قال رؤبه في احضرت اهل
حضرموت موتاه فكل تركيب ليس اسناديا ولا اضافيا ولا مبنيا انضم اليه العلميه كان مانعا
من الصرف لا محاله وهو الذى ذكرناه

المسئلة الثامنة العجمة

قال الشيخ والعجمه
فى الاعلام اعلم ان العجمه انما تكون موثره فى منع الصرف باعتبار شرائط ثلاث الاولى ان
تكون مقرونه بالعلميه ومعنى هذا ان تكون العجمه والعلميه توأمين لا ينفصل احدهما عن الاخر
فان نقل الاسم العجمى من اصله نكرة ثم سمى به من بعد لم تكن العجمه موثره كما لو سميت رجلا
بلجام وفرند الثانيه ان تكون الاسم الاعجمى زائدا على الثلثه فى مثل ابرهيم واسحق الثالثه
ان تكون متحرك الاوسط فيما كان ثلاثيا فى مثل قولنا شتر وبلخ فيكون الحركه فى الوسط
قائمه مقام الحرف الرابع كما قلنا فى سقر وقدم فهذه الشرائط الثلث لا بد من اعتبارها فى تاثير
العجمه فى ترك الصرف فاذا عرفت هذا فنقول ليس يخلو الاسم العجمى اما ان تكون جنسا او علما
فان كان اسم جنس كان منصرفا بكل حال كابريق وسجيل لانه اذا كان اسم جنس وعرب
ضعف امر العجمه فيه فلهذا كان منصرفا وان كان علما فليس يخلو علميته اما ان تكون لازمه له فى
اصل وضعه اولا فان لم تكن لازمه له لم تكن موثره كما لو سميت رجلا باستبرق وسجيل لانها اذا لم
تكن ملازمه له فى اصل وضعها ضعف امرها فلهذا لم تكن موثره وان كانت ملازمه فليس
يخلو حال الاسم اما ان تكون ثلاثيا او زائدا على الثلثه فان كان زائدا على الثلاثه لم يكن منصرفا بكل حال
وان كان ثلاثيا فلا يخلو حاله اما ان تكون متحرك الوسط او ساكن الوسط فان كان متحرك
الوسط لم يكن منصرفا ايضا نحو بلخ وشتر لان الحركه ها هنا قائمه مقام الحرف كما قلناه فى مثل
سقر وقدم وان كان ساكن الوسط انصرف بكل حال كنوح ولوط وسقر بخلاف النحاه

المسئلة التاسعة

فى ساكن الحشو من المونث والاسم الاعجمى ويذكر المختار فيه بمشيه الله تعالى
الالف والنون قال الشيخ والالف والنون المضارعتان لالفى التانيث فى نحو سكران
وعثمان اعلم ان الالف والنون لهما فى الوقوع حالتان الحاله الاولى ان تكونا واقعتين فى الصفات
فى مثل سكران وغضبان فاذا وقعتا فى الصفه فقد اختلفوا فى شرط كونهما مانعين للاسم من الصرف
على قولين فبعضهم اعتبر وجود فعلى فى مونثه فان كان مما جاء له فعلى فى المونث امتنع صرفه ولهذا
لم يصرفوا نحو سكران وغضبان لما وجد فيهما فعلى وبعضهم يعتبر انتفا فعلانه منه فان
كان مما جاء له فعلانه فى المونث وجب صرفه ولهذا اوجبوا صرف ندمان لما وجد فيه ندمانه
فاذن لا خلاف بينهم فى امتناع صرف سكران لانتفا فعلانه منه ووجود فعلى فيه ولا خلاف بينهم
ايضا فى صرف ندمان لانتفا فعلى ووجود فعلانه وانما يقع الخلاف وتكون ثمرته فى مثل قولنا
رحمن فمن اعتبر انتفا فعلانه لم يصرفه لانه لم يوجد فيه رحمانه ومن اعتبر وجود فعلى صرفه

لانه لم يوجد فيه فعلى والمختار منع صرفه لامرين اما اولا فلان الالف والنون انما كانتا مانعتين
عن الصرف لاجل امتناع دخول تاء التأنيث عليهما كما لا يدخل على حمراء واذا كان رحمن لا يدخل عليه
تاء التأنيث فقد صح شبهه بالفي التأنيث سواء وجدت فعلى منه او لم توجد اذ ليس المقصود وجودها
وانما المقصود المشابهة وهي حاصلة واما ثانيا فلان باب سكران اكثر من باب ندمان فلو قدرنا
استواءهما في رحمن اعني انتفاء فعلانة او وجود فعلى كان جعله من باب سكران اولى لكثرته
وندور ندمان فلهذا كان الاولى منع صرفه لما ذكرناه الحالة الثالثة ان تكونا واقعتين في الاسماء
فاذا وقعتا فيها فليس يخلو حالها اما ان تكون اعلاما او لا فان كانت اعلاما وجب منع صرفها
بكل حال وان كانت غير اعلام وجب صرفها بكل حال فالاول نحو عثمان وعمران وغطفان
والثاني نحو غفران وحدثان وحرمان **نعم** قد يرد من الاعلام ما يكون محتملا لزيادة النون
واصالتها فيجوز صرفه وترك صرفه وذلك نحو قولنا حسان فانه ان اخذ من الحس فنونه
زائدة ومنع الصرف وان اخذ من الحسن فنونه اصلية ووجب صرفه وهكذا لو سميت رجلا
شيطان فان اخذ من قولهم شاط اي هلك فنونه زائدة وان اخذ من قولهم شطن اي بعد
كانت نونه اصلية وهكذا القول فيما شاكله ثم اختلف النحاة في العلة التي لاجلها امتنع الصرف
في مثل سكران وعمران فالذي ذهب اليه جماهير البصريين كالاخفش وسيبويه والخوارزمي
وابن الحاجب انه انما امتنع صرفهما لاجل مشابهة الالف والنون بالفي التأنيث في نحو حمراء ووجه
شبهها من وجوه اربعة اما اولا فلانهما زيدا جميعا في اخر الكلمة بعد كمالها وتمامها واما
ثانيا فلان احد الزيادتين فيهما حرف مد ولين وهي الالف فاشبه التأنيث واما ثالثا فلانهما
يحذفان جميعا للترخيم واما رابعا فلان تاء التأنيث يمتنع دخولها على كل واحد منهما فلا يقال
سكرانة كما لا يقال حمراءة فهذه الوجوه الاربعة هي العمدة في المشابهة بينهما فلهذا منع الاسم
الذي اختصا به من الصرف لذلك وذهب الكوفيون الى ان العلة في منع الصرف في مثل
سكران هو الوصف وزيادة الالف والنون وفي نحو عمران هو العلمية وزيادة الالف والنون
وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب لانه انما يعدل الى المشابهة عند اعواز الحال في تقدير
علتين فاما اذا كانت الحال ظاهرة في وجود العلتين فلا حاجة بنا حينئذ الى المشابهة والعلتان
هاهنا حاصلتان كما قلناه ولهذا فانا لا نقول انما لم ينصرف حضرموت لان قولنا موت مشبه
لالف التأنيث وتائه لوقوعه في عجز الكلمة كوقوعها لما كان فيه علتان هما العلمية والتركيب استغنينا
عن المشابهة فهكذا ما نحن فيه فبطل التعويل على المشابهة وصح ما قلناه وهذا هو قول ابي علي
الفارسي صرح به في كتاب الايضاح

المسألة العاشرة

التأنيث بالالف المقصورة والممدودة
اعلم ان المعتمد عند جماهير البصريين في منع الصرف في نحو بشرى وصحراء انما هو على التأنيث
اللازم وترك التعويل على الصفة خلافا لاهل الكوفة فانهم اعتبروها سببا مع الالفين والمختار هو الاول
لان الصفة لا عبرة بها لامرين اما اولا فلان نحو صحرى وحروى غير منصرفين ولا صفة فيهما

بحال واما ثانيا فلانا لو سمّينا نحو حمرا وصفرا علمين بطلت الوصفيه وكانا على حالهما غير منصرفين
فاذن لا غيره بالصفه ولا نعول عليها لما ذكرناه واما نحو سكران فقد ذكرنا ما عندنا فيه بعون
الله تعالى فاذا عرفت هذا فلنرجع الى تفسير كلامه قال الشيخ والتكرار في نحو بشرى وصحرا
الالف واللام في قوله والتكرار للعهد حيث قال في اول الفصل متى اجتمع فيه علتان من علل تسع
او تكرر واحد منها والتكرر يكون في موضعين احدهما الجمع في نحو مساجد ومصابيح وثانيهما
التانيث في مثل بشرى وصحرا فلا تكون العله الواحده قائمه مقام علتين الا في هذين الموضعين
غير فاما من قال ان العدل يتكرر في الاعداد فقد قدمنا فساده هناك واعلم ان العله التي
لاجلها امتنع صرف حبلى وصحرا هو ملازمه الف التانيث لهما ونزولهما في حقهما منزله بعض اجزا
الكلمه وحروفها بحيث لا ينفصلان عنهما بحال وقد اشار الشيخ الى ما ذكرنا بقوله نزل التا
على حرف تانيث لا تقع منفصلا بحال والجمع الذي لا واحد على زنته منزله تانيث ثان وجمع ثان
فهذه جمله الاسباب المانعه من الصرف نزلناها على هذا التنزيل وسقناها على هذا السياق
واوردناها على مثل ما اورده الشيخ واختاره في كتابه تبركا بكلامه وتيمنا بترتيبه لان النحاه مختلفون
فيما يكون لبدايه منها اولى فاما سيبويه وابو علي الفارسي وابن جني فقد بداوا منها بوزن
الفعل واما المغربي صاحب الـ... والموصلي صاحب الـ... وابن الحاجب في مقدمته وشرحها فقد
بداوا منها بالعدل واما الخوارزمي فانه بدا منها في احتياره الذي حكيناه في تعليل ما لا ينصرف
بالتركيب في نحو معدي كرب واما الشيخ فقد بدا منها ها هنا بالعلميه وخالفهم في ذلك ولشرح [illegible]
هذا الترتيب سر فانه بل للمصنفين ان يفعلوا ما شاؤوا ويبدوا منها بما ارادوا وكما فرغ الشيخ من ذكر هذه
العلل وشروطها عقبه بذكر احكام غير المنصرف ونحن نوردها كما ذكرها ايضا ونشرحها بمشيه الله
فهذا تمام الكلام على البحث الاول في ذكر العلل واعتبار تاثيرها وبالله التوفيق ٥ ٥ ٥

البحث الثاني في ذكر احكام الاسم الذي لا ينصرف

اعلم ان الاسم الذي لا ينصرف مختص باحكام تخالف ما ذكرناه في اسباب العلل وكيفيه تاثيرها
ونحن نذكرها واحدا واحدا لاشتمالها على فوايد كثيره

الحكم الاول في دخول العلميه

قال الشيخ وما اخذ شبهه او اسبابه العلميه فحكمه الصرف عند التنكير كقولك رب سعاد وفطام
لقيته بلا سبب او على سبب واحد اعلم ان دخول العلميه في باب ما لا ينصرف على وجهين
الوجه الاول منهما ان تكون موثره وشرطا ونعني بكونها موثره انها احد السببين او الاسباب
فالسببان في مثل ابرهيم وزينب والاسباب الكثيره في مثل قولنا اذربيجان فان فيه العلميه
والتانيث والعجمه وزياده الالف والنون والتركيب وليس اجتماع الاسباب شرطا في تاثيرها فان السببين
كافيان في منع الصرف ولكنه قد يتفق ذلك كما ذكرنا في اذربيجان ونعني بكونها شرطا
هو ان السبب الثاني لا يستقل وصفا ولا يوثر في منع الصرف الا بها وهذا كالتانيث بالتا والعجمه

ومن

الا مع العلمية

وغيرهما من الاسباب التي لا يؤثر في منع الصرف الا بها لكونها شرطا في تاثيرها الوجه الثاني
ان تكون مؤثرة غير شرط ونعني بكونها مؤثرة انها احد السببين ونعني بكونها غير شرط ان الوصف
الثاني قد يستقل سببا في منع الصرف وزواله مع غيرها وهذا كالعدل ووزن الفعل فانهما قد
يكونان مؤثرين مع العلمية كما تراه في نحو عمر واحمد وقد يكونان مؤثرين مع فقدها كما تراه في نحو
احاد واحمر فاذا تمهدت هذه القاعدة فنقول حيث كانت العلمية مؤثرة شرطا اذا نكر الاسم
بقي بلا سبب كزينب وسعاد لان العلمية ذهبت بالتنكير والتانيث لا يكون سببا الا بشرطها
فلهذا عدم السببان جميعا وحيث كانت العلمية سببا غير شرط اذا نكر اسمها بقي على سبب واحد
كاحمر وشكر لان العلمية تذهب بالتنكير وبقي العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست بشرط
فيهما بل ربما يؤثران مع فقدها كما قررناه نعم هذا كله فيما كانت العلمية فيه مؤثرة فانه تكون
حكمه الصرف عند التنكير على ما حققناه فاما اذا كانت العلمية غير مؤثرة كرجل سميته بمساجد فانه
سواء نكرته او عرفته فانه غير منصرف ولما كانت العلمية فيه غير مؤثرة لان الجمعية مستقلة بمنع
الصرف فلا اثر للعلمية وكان من حق الشيخ ان يذكر قيد التاثير في هذا العقد فانه لا غنى عنه
ولكنه اطلقه اتكالا منه على التمثيل بنحو سعاد وقطام فان العلمية فيهما مؤثرة بكل حال
فاستغنى بتمثيله عن التصريح بالقيد فهذا هو مراد الشيخ بقوله بقي بلا سبب وعلى سبب
واحد **الحكم الثاني** في ساكن الحشو قال الشيخ وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو
كنوح ولوط وهند ودعد منصرف على اللغة الفصيحة التي ورد عليها التنزيل لمقاومة
السكون احد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر في قوله
لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب اعلم ان ظاهر كلام الشيخ ها هنا
هو التسوية بين نوح ولوط وهند ودعد في التخيير فيها بين الصرف وتركه وهذا هو
الذي يشير اليه كلام عبد القاهر الجرجاني ايضا وهذا خلاف ما نص عليه سيبويه وما عليه اكثر
النحاة والمختار عندنا ما نص عليه سيبويه وعول جماهير النحاة عليه وارتضاه ابن الحاجب
وهو وجوب صرف نوح ولوط وان الزيادة على الثلاثة او تحرك الوسط شرط في تاثير العجمة
في منع الصرف كما حققناه من قبل وانهما ليسا مثل هند ودعد ولهذا فانه لم يرد منع الصرف
في نوح ولوط في موضع من المواضع مع كثرة دورهما واستعمالهما وهذا يدل على انهم التزموا
صرفهما بكل حال والذي غرهما حتى ذهبا الى هذا هو ان النحاة مطبقون على جواز صرف
نحو هند ودعد ومنع صرفهما فاما نحو ماه وجور وحمص فانهم مطبقون على وجوب منع صرفهما
فلو كانت العجمة لا اثر لها في الساكن الحشو لكان حكم ماه وجور وحمص حكم هند ودعد في منع الصرف
وجوازه فلما اختلفا دل ذلك على ان العجمة معتبرة في كل ما كان ساكن الحشو فيجب ان يكون حكم
نوح ولوط حكم هند ودعد وهذا فاسد فانا نقول ان السكون انما يكون مقاوما لاحد السببين
بشرط عدم العجمة فاما اذا كان احدهما مسقوطا بالعجمة فان السكون لا يقاومه فلا يلزم [illegible]

من كون العجمة مقوية للتأنيث فيما ذكر وشرطه ان تكون سببا موثرا فيما ذكر وشرطه لظهور
الفرق فبطل ما توهماه **فاما البيت** الذي انشده فاعرابه ظاهر لا اشكال فيه وموضع
الشاهد منه ظاهر ايضا وهو ان من لم يصرف دعدا فلاجتماع السببين وهما العلمية والتأنيث
ومن صرفها فلاجل مقاومة السكون في الحشو لاحد السببين فكانه لم يبق الا سبب واحد
وهو غير مانع وهذا كله انما يكون في المؤنث الساكن الحشو فاما الاسم الاعجمي كنوح ولوط فالواجب
صرفه كما قررناه من قبل وشاهد البيت ومعناه يشعر بان دعدا مخدومة لا خادمة تأتزر كما
تأتزر الاماء لاجل الخدمة وانها منعمة لا بدوية تشرب كما تشرب البدو بالكف والجلد والعلب
جمع علبة وهو اناء من ادم تشرب فيه بحدة اهل البداوة لئلا ينكسر لكثرة تنقلهم في الاماكن

الحكم الثالث الوصفية اذا زالت بطروء العلمية عليها ثم نكر العلم فهل تعود الوصفية او لا
تعود فيه خلاف ولنذكر مثاله المسئلة التي حكاها السيرافي دائرة بين الاخفش واستاذه
سيبويه وهي قولنا احمر فلا خلاف بينهما انه لا ينصرف اذا كان نكرة في الاصل للوصفية
والوزن ولا خلاف ايضا بينهما انه اذا سمي به وصار علما انه لا ينصرف ايضا للعلمية والوزن وانما
يأتي الخلاف بينهما اذا سميت به ثم نكرته فهل تعود الوصفية او لا تعود فذهب سيبويه الى ان
الوصفية تعود بعد التنكير وله حجتان الحجة الاولى ان قولنا احمر هو وصف اصلي ليس
عارضا فاذا سمي به زال حكم الوصفية بالعلمية لاجل تضادهما وصارت العلمية مانعة من اجراء
احكام الوصفية [في الهامش: فاذا زالت العلمية] بالتنكير زال المانع فعاد حكم الوصفية الذي كان مستحقا بالاصالة
الا ترى ان البناء في الاسماء عارض لسبب من الاسباب فاذا قدر زوال ذاك العارض عاد الاسم
الى اصله في الاعراب ولهذا نظائر كثيرة وهكذا نقول اذا زالت العلمية بالتنكير فقد زال
العارض فلهذا عادت الوصفية الى اصلها الحجة الثانية هو ان منع الصرف من الاحكام
اللفظية فلولا ان الوصفية باقية وملحوظة فيه والا لما جاز جمعه جمع الصفات ولهذا
قالوا في جمع احمر حمر ولم يقولوا اخامر كما قالوا في جمع احمد احامد وهذا يدل على اعتبار الوصفية
فيه ويعضد هذا ما نريده ويؤيد ما ذكرناه من ملاحظة الوصفية والحكم باصالتها هو ان ابا عثمن المازني
سال الاخفش فقال له ما تقول في احمر اذا نكرته بعد ان سميت به هل تصرفه ام لا فقال بل
اصرفه لان الوصفية قد انقطعت عنه بالاسمية فلا تعود اليه فقال له فما تصنع بقولك مررت
بنسوة اربع هل تصرفه ام لا فقال بل اصرفه فقال ولم مع كونه صفة فقال له الاخفش
لان اصله ان يكون اسما للعدد كاربعة وخمسة فحملته على اصله فقال له المازني هلا فعلت
ذلك في احمر فلم يات بمقنع في جوابه وذهب الاخفش الى ان الوصفية لما زالت بالعلمية فلا
وجه لرجوعها بعد التنكير وله حجتان الحجة الاولى قوله لو حكمنا بثبوت الوصفية بعد
التنكير لكان لا يخلو اما ان يقال بانها كانت ثابتة مع العلمية او يقال تجددت وصفية اخرى
والاول باطل لان الوصفية لا يمكن ثبوتها مع العلمية لاجل تضادهما والثاني باطل ايضا اذ لا

وجه يقتضي ثبوت وصفية اخرى فطرأ ان يقتضي ثبوت العلمية بعد زوالها الحجة الثانية انه
هو ان الوصفية لما زالت لعارض هو ضد في الحقيقة وليس مانعا واذا كان الامر فيها هكذا
فلا وجه لرجوعها الى فهذا تقرير كلا منهما فيما ذهبا اليه **وحدث ام الفارسي**
فصل الخصومة بين الرجلين فقال ليس يخلو المسمى بهذا الاسم اما ان يكون معناه باقيا فيه
او لا يكون باقيا فان كان باقيا فالقول ما قاله سيبويه وان لم يكن باقيا فيه فالقول ما قاله الاخفش
واعتضد بقول الشاعر ه اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد قيس لو نهيت الاحاوصا ه
وزعم انه جمعه على الحوص والاحاوص نظرا منه الى جانب الوصفية والاسمية جميعا وكلام
الفارسي انما هو تعويل على الامور العقلية وليس من المباحث اللغوية في ورد ولا صدر
والحق عندنا في المسئلة ان كلا القولين جيد لكن مذهب سيبويه ادق واغوص ومذهب
الاخفش اسهل واخلص واما الشيخ عبد القاهر الجرجاني فقد ذكر القولين جميعا
واستحسن ماخذهما ولم يعترض لاحدهما بترجيح على الاخرى ه **الحكم الرابع** الصرف
قال الشيخ الا اذا اضطر الشاعر صرف واما السبب الواحد فغير مانع ابدا وما
تعلق به الكوفيون من اجازة منعه في الشعر ليس بشيء فنقول اتفق النحاة على ان
صرف ما لا ينصرف يجوز في ضرورة الشعر ولا في غير ضرورة لكن صرف مثل هذا
لا يزيد في زنة البيت ولا ينقص منها فلهذا وجب ابقاؤه على حاله من غير صرف ثم اختلفوا
بعد ذلك في مسئلتين المسئلة الاولى منهما ذهب البصريون الى جواز صرف غير المنصرف
للضرورة لانه رجوع الى الاصل اذ الاصل في الاسماء الصرف وزعم الكوفيون ان كل ما
لا ينصرف يجوز صرفه للضرورة الا افعل منك فانه لا يجوز صرفه بحال والحق ما ذهب
اليه البصريون لان الشعر هو موضع ضرورة فاذا اضطر الشاعر الى زيادة التنوين
لتسوية البيت جاز ذلك سواء كان في افعل او في غيره اذ ليس حاله بابلغ من سائر الاسماء التي لا
تنصرف واذا جاز صرفها للضرورة جاز فيه ايضا من غير فرق المسئلة الثانية ذهب جماهير
النحاة من البصريين كالخليل وسيبويه والزجاج والسيرافي الى انه لا يجوز ترك صرف المنصرف
لان الاصل في الاسماء الصرف فلو جوزنا ذلك لكان فيه ردا الاصل الى ما ليس باصل والى هذا ذهب
الزمخشري وابن الحاجب والخوارزمي وذهب الكوفيون الى جواز ذلك والى هذا ذهب
الاخفش وابو علي الفارسي وابو القسم بن برهان وابو بكر بن السراج والمبرد وابن الانباري
وهولاء هم من جملة البصريين واكابرهم والحق عندنا ما ذهب اليه الجماهير من نحاة البصرة وما
يوردونه من الشعر محمول على احد وجوه ثلاثة اما على الضرورة واما ان يكون في ذلك الاسم
شيئان فلا ينصرف لاجلهما واما على معارضة رواية برواية فمن الاول قولهم ه
ومصعب حين جد الامر اطيبها ه ومن الثاني قولهم ه وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض ه
ومن الثالث قولهم ه فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس لانه يروى يفوقان شيخي

عجزه
زنجا واعزها
من مرزلا الدم

فلا يكون فيه حجة وتساقطا ومعنى قول الشيخ لبس بيت اي ليس بحجة والبيت يحرك العين
هو الحجة يقال لا احكم بهذا البيت اي بحجة ويسكون ما ضعفه يقال رجل ثبت اي ثابت القلب
قاله الجوهري واعلم ان ظاهر كلام ابن الانباري فيما حكاه عن الكوفيين وعمن سماه من
علما البصريين في كتابه الانصاف ان ترك صرف ما لا ينصرف يجوز في ضرورة الشعر مطلقا
ولم يحك عنهم انهم تركوا صرفه لسبب واحد وكلام الشيخ ها هنا مصرح بانهم انما تركوا صرف
ما لا ينصرف من الاسما لاجل سبب واحد وهو العلمية وهذا هو الذي حققه الشيخان
الخوارزمي وابن الحاجب وهو جيد لا غنى عنه وهو اللائق بمذاهب هؤلاء الاكابر من جملة
البصريين الذين حكيناه عنهم واحسب ان ترك ذكره انما هو غفلة من ابن الانباري وذهول
عن تحقيق مذهبهم فاما ترك الصرف لغير علة فليس مذهبا لاحد من النحاة وكلامهم يضعف
وما اوردوه من الشعر محمول على ما ذكرناه وقول الشيخ الا اذا اضطر الشاعر مستثنى منقطع
من مطلع الفصل وهو قوله والاسم يمتنع من الصرف الا اذا اضطر الشاعر اليه

الحكم الخامس اعلم ان كل ما كان من الاسما التي لا تنصرف يعتبر في منع صرفه حصوله على
صيغة مخصوصة فانك اذا صغرته صرفته لانك بتصغيره قد اذهبت عنه تلك الصورة
وازلت عنه حليه تلك الصيغة ولنذكر من ذلك امورا ثلاثة اولها الجمع الذي هو منتهى
الجموع في مثل مساجد وقناديل فانه انما ترك صرفه لاجل هذه الصيغة المخصوصة فاذا
صغرته فانك تقول فيه مسيجدات وقنيديلات فتزول عنه تلك الصيغة ولهذا كان منصرفا
وثانيها الوزن الخاص في الفعل وهذا نحو قولنا شمر وانطلق واسحار فانه انما ترك صرفه
لاجل بقا صورة الفعل فيه فاذا صغرته وقلت فيه شمير وطليق وسحير فتزول صورة الفعل
فلهذا كان منصرفا وثالثها العدل المحقق في مثل قولنا احاد وثلاث فانه انما ترك
صرفه لعدله الى هذه الصيغة فاذا صغرته زالت عنه هذه الصيغة فلهذا انصرف
وهكذا القول في المعدول المقدر في مثل قولنا عمر فانك تصرفه اذا صغرته وحكي عن ابي
عثمان المازني ان المعدول المقدر في نحو عمر لا يجوز تثنيته ولا جمعه وزعم انك تقول جاني
رجلان كلاهما عمر وجاني رجال كلهم عمر فهذا فاسد فان تثنيته وجمعه في السلامة لا تغير
صيغة عدله فلهذا جاز تثنيته وجمعه فتقول فيه جاني العمران والعمرون فاما ما كان لا
يعتبر في ترك صرفه حصوله على صيغة مخصوصة فانه سوا صغرته او كبرته فانه غير منصرف
فلهذا تقول احمر واحيمر وبراهيم وزينب وما شابههما لان التصغير لا يزيل شيا من
عللها فلهذا كانت منصرفة **تنبيه** اعلم ان كل ما كان غير منصرف في المعرفة فانه
منصرف في النكرة كابراهيم وزينب وقد قدمنا ما بقي منه بلا سبب وما بقي على سبب واحد
فلا وجه لتكريره وكل ما كان غير منصرف في النكرة فهو على وجهين احدهما منصرف في المعرفة

وهذا نحو احاد فانك اذا سميت به رجلاً فانه يكون منصرفاً لانه انما عدل في حال تنكيره فاذا
عرفته زال عدله فانصرف وثانيهما لا ينصرف في المعرفة وهذا نحو قولنا احمر وما شابهه وانه
لا ينصرف في النكرة للصفة والوزن واذا عرفته لم ينصرف ايضا للوزن والعلمية وقد اطلق
المغربي صاحب الدرر القول بان كل ما كان لا ينصرف نكرة فانه غير منصرف في المعرفة وهذا
فاسد والحق ما فصلناه فهذا تمام الكلام على الاسم الذي لا ينصرف **قال صاحب الكتاب**
نور الله حفرته القول في وجوه اعراب الاسم هي الرفع
والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس الا
فاما المبتدا وخبره وخبر ان واخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس
فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة
اضرب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له فاما
الحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب ان والمنصوب بلا
التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالمفعول والجر علم الاضافة فاما
التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت احكام المتبوعات ينصب عمل العامل
على القبيلين انصبابة واحدة وانا اسوق هذه الابحاث كلها مرتبة مفصلة بعون الله وحسن تاييده
ولنا ههنا الان خوض في تفاصيل انواع المعرب
الخاصة من الاسما وقد ذكرنا فيما سلف الكلام في ماهية الاعراب والمعرب وشرحنا
المقتضي للاعراب في الاسما مطلقا والذي نذكره هاهنا هو الكلام في ذكر الانواع الاعرابية
ثم نذكر المقتضي لهذه الانواع على الخصوص والعامل فيها ثم نردفه بالكلام في الامور المختصة
بهذه الانواع فهذه مقاصد ثلاثة اشتمل عليها كلام الشيخ **المقصد الاول في**
ذكر انواع الاعراب والقابه اما انواعه فهي ثلاثة رفع ونصب وجر اما الرفع فمعناه
هو الحركة الاعرابية اللازمة للفاعل وما اشبهه اما ظاهرة واما مقدرة وسمي رفعا
اخذا له من رفع المنزلة لانه هو اول المخارج واول كل شي اعلاه وافضله واما النصب
فمعناه هو الحركة الاعرابية اللازمة للمفعول وما اشبهه اما ظاهرة واما مقدرة وسمي
نصبا اخذا من قولهم نصبت الشي اذا اقمته لان المعنى يستقيم معه ويصح واما الجر فمعناه
هو الحركة الاعرابية اللازمة للمضاف اليه وما اشبهه اما ظاهرة واما مقدرة ونعني بالظهور
ما كان في الاسما الصحيحة ونعني بالمقدرة ما كان في الاسما المعتلة وقد قررناه من قبل وسمي
جرا اخذا له من الجر وهو اصل الجبل لان مخرجه من اصل اللسان فلهذا سمي جرا واما
القابه فاعلم ان هذه الحركات الثلاث كما تقع في المعرب فقد تكون واقعة في المبني

فالضم في مثل قولنا قبل وبعد والفتح في مثل اين وكيف والكسر في مثل نزال وامس كما سنقرره في موضعه
فما كان من هذه الحركات الثلاث واقعا في المعرب سمي رفعا ونصبا وجرا وما كان منها واقعا
في المبني سمي ضما وفتحا وكسرا وهذا الاصطلاح انما هو للبصريين المتقدمين كالخليل وسيبويه
والمبرد وغيرهم والمتاخرين منهم كالفارسي والسيرافي وغيرهم من جماهير علماء البصريين فاما
الكوفيون كالكسائي والاحمر والفراء وغيرهم من نحاة الكوفة فانهم لا يفرقون ويجيزون اطلاق
كل واحد من اللفظين على كل واحد من المعنيين والحق ما ذهب اليه البصريون لانا لما وجدناهم
فرقوا بين المعرب والمبني وميزوا كل واحد منهما باحكام تخصه لا جرم فرقوا بين القاب
حركات البنا والقاب حركات الاعراب نعم الخلاف في هذه المسئلة قريب ومطلبه سهل
لان حقيقته ايله الى امر لفظي واطلاق عبارة

المقصد الثاني

في بيان المقتضي لهذه
الانواع الاعرابية وبيان العامل فيها فنقول اما المقتضي لهذه الانواع الخاصة فاعلم ان
المقتضي للرفع هو الفاعلية والمقتضي للنصب هو المفعولية والمقتضي للجر هو الاضافة وتحمل
على هذه الامور الثلثة امور تشبهها سنذكرها من بعد ونفصلها بمشية الله تعالى واما
العامل في هذه الانواع فنذكر معناه ثم نذكر تقسيمه اما معناه فهو ما يظهر به حكم المقتضي
وهذا ظاهر فانا اذا قلنا قام زيد فان حكم الفاعلية هو الرفع يظهر بقولنا قام ولا يظهر عند
فانا لو قطعنا النظر عن العامل لم يظهر معنى الفاعلية اصلا وهكذا القول في المفعولية فانها
تظهر في مثل قولنا ضربت زيدا وهذا الذي ذكرناه في تعريف حقيقة العامل احسن من
كلام ابن الحاجب في تعريف حقيقته فانه قال العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي فان اراد بقوله
يتقوم ما ذكرناه من الظهور كان ما ذكرناه اولى واوضح وان اراد امرا سواه كان فاسدا
اذ لا معنى له واما تقسيمه فهو على نوعين لفظي ومعنوي فاللفظي ضربان ظاهر ومقدر
فالظاهر في نحو قولك ضربت زيدا والمقدر في نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك وقوله تعالى وان
احد من المشركين استجارك والمعنوي ضربان احدهما عامل الرفع في المبتدا والخبر وثانيهما
عامل الرفع في الفعل المضارع وسنبين تقرير كل واحد من هذه العوامل في موضعه وابطال
قول من يزعم ان العامل في المضاف اليه امر معنوي بمشية الله

المقصد الثالث

في بيان مواقع هذه الحركات الثلاث وجملتها انواع ثلاثة فالنوع الاول منها هو الرفع
وهو مختص بالمرفوعات كلها وحقيقتها ما اشتمل على علم الفاعلية ثم هو على ضربين حقيقية
وغير حقيقية والضرب الاول منها هي الحقيقة وهو الفاعل لا غير وقد جعل الشيخ ههنا
اسم ما لم يسم فاعله واسم كان واخواتها من جملة الفاعل لكون الفعل مسندا اليها ولهذا
لم يذكرهما في المرفوعات المشبهة لانه ادرجها تحت الفاعل وحقيقته وانما كان الفاعل مستحقا
للرفع لامرين اما اولا فلان استحقاق الرفع للفاعل من جملة الموضوعات الموكلة والاصول
المقررة التي هي معروفة من مجاري عاداتهم ومفهومة من اساليب مصطلحاتهم فلا نفتقر الى

وضع

وضع عليه ولا الى استنباطها واما ثالثا فلان الفاعل اقوى حالة من المفعول واقعد في المكانة ولا
شك ان الرفع هو اقوى الحركات الاعرابية فناسب هذا ان يكون الفاعل مختصا به من دون
غيره لما ذكرناه نعم ذكر الخوارزمي وجها في استحقاق الرفع للفاعل اغفلنا ذكره لخروجه عن
مصطلحات النحاة وبعده عن مسالكهم الضرب الثاني منها هي المشبهة وهي المبتدا والخبر وخبر
ان واخواتها ولا التي لنفي الجنس واسمها ولا المشبهتين بليس وسنقرر المشابهة لكل واحد منها
في بابه **النوع الثاني** منها هو النصب وهو مختص بالمنصوبات وحقيقتها ما اشتمل على
علم المفعولية ثم هي على ضربين حقيقية وغير حقيقية فالضرب الاول منها هي الحقيقية وهي
خمسة المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه ثم اختلف النحاة
في الوجه الذي لاجله كانت هذه المفاعيل حقيقية فالذي ذهب اليه جماهير البصريين كالخليل
وسيبويه والاخفش والمبرد انها انما كانت حقيقية لانها ملازمة للفعل وفيه دلالة قوية
عليها فالفعل يدل على المفعول المطلق بلفظه وصورته وعلى المفعول به بمعناه ومعقوليته
وعلى المفعول فيه للزمان بصيغته وعلى المكان بضرورته وعلى المفعول له بعلته وعلى المفعول
معه بمقارنته وليس لسائر المنصوبات بالفعل كالحال والتمييز وسائرها هذا الاختصاص
والمزية فلهذا لم تكن حقيقية **وزعم الخوارزمي** انها انما كانت حقيقية لانها
تقام مقام الفاعل وليس يقام منها مقام الفاعل الا الثلاثة الاول دون سائرها فلهذا كانت
حقيقية دون ما عداها ولعل الخلاف بينهم يقرب ان يكون لفظيا وبيانه ان النحاة يقولون
انها انما كانت حقيقية لانها ملازمة للفعل وفيه دلالة عليها وهو يعترف بذلك ولا ينكره
وهو يقول انما كانت حقيقية لانها تقام مقام الفاعل وهم يعترفون بذلك فانه لا يقام عندهم
مقام الفاعل الا الثلاثة الاول بالاتفاق فكانها عندهم حقيقية باعتبار وهي عنده حقيقية باعتبار
اخر وليس في الاعتبارين خلاف بينهم كما ترى **الضرب الثاني** المفعولات المشبهة وهي
الحال والتمييز وسائر المنصوبات وسنقرر وجه المشابهة في كل واحد منها في موضعه ونبين
حكمه نعم قد جعل الشيخ الخبر في باب كان والاسم في باب ان مشبهين بالمفعول باعتبار كونهما
منصوبين وجعل المرفوع في خبر ان مشبها بالفاعل ولم يجعل الاسم في باب كان مشبها بالفاعل
وانما جعله مندرجا تحته وسياتي بيان المخالفة له في ذلك وتحقيق العذر له في موضعه اللائق به
النوع الثالث منها هو الجر وهو مختص بالمجرورات وحقيقتها ما اشتمل على علم المضاف اليه
وسنقرر الكلام في كيفية عمل المضاف في المضاف اليه وتحقيق المختار منها بمشيئة الله تعالى فاما
التوابع فقد افردها فصلا ونحن نذكرها هناك ونقرر العامل فيها وتخصيصه الاسماء
بمشيئة الله تعالى لانه احق به واخص **قال صاحب الكتاب نور الله**
حفرته ذكر المرفوعات الفاعل هو ما كان المسند اليه

من فعل او شبهه مقدما عليه ابدا كقولك ضرب زيد وزيد ضارب غلامه وحسن وجهه وحقه
الرفع وان افقه ما اسند اليه والاضافات التي تعقله لانه كالجزء منه فاذا تقدم عليه غيره كان في
النية مؤخرا ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا قلت كلام الشيخ ههنا
قد اشتمل على بيان ماهية الفاعل وذكر العامل فيه وعلى بيان رتبته من الفعل واجازة تقدمه فهذان
مقصدان نشرحهما بعون الله تعالى **المقصد الاول** في بيان ماهية الفاعل وبيان
العامل فيه اما ماهيته فله تعريفات ثلاثة التعريف الاول ذكره الشيخ وحاصله ان الفاعل
هو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه نعني بالاسناد اضافة الفعل اليه وحكم
تلك الاضافة فيه ارتفاعه لاجله وقوله من فعل او شبهه ليدخل اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة باسم الفاعل في نحو قولك ضارب غلامه وحسن وجهه ومغصوب داره
فان هذه الامور كلها فاعله لاسناد هذه الصفات اليها وارتفاعها بها وقوله
مقدما عليه يحترز به عن مثل قولنا زيد قام فانه مسند الى زيد وليس فاعلا له وانما هو مسند
في هذه الصورة واعلم ان الشيخ قد قرر الكلام في ماهية الفاعل على ان اسم ما لم يسم فاعله داخل
في معناه وهو مندرج تحته ولهذا لم يخرجه عنه بقيد وهو مذهب جماهير البصريين كالخليل
وسيبويه وغيرهما واما ابن الحاجب فقد زعم انه ليس داخلا في ماهية الفاعل ولا بد من تميزه
عنه بقيد كما سنحكيه عنه وهذا التعريف فيه نظر من وجهين اما اولا فلان قوله مقدما
عليه فضل لا يحتاج اليه لانه انما ذكره احترازا عن قولنا زيد قام وليس قام مسندا الى زيد وانما
هو مسند الى الضمير فيه فلا يكون قيدا فلا حاجة اليه وهذا عند التحقيق غير لازم للشيخ لما سبق
تقريره في تفسير خبره واما ثانيا فلانه ذكر في خبره لفظة او وهي معيبة في صناعة التحديد
لانها مقتضية للشك والترديد وهو خلاف وضع الحدود التعريف الثاني ذكره ابن الحاجب
وحاصل ما قاله هو ما اسند الفعل او شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه به فقوله ما اسند
الفعل وشبهه اليه ليدخل فيه نحو قولنا قائم ابوه وحسن وجهه وقوله وقدم عليه ليخرج
عنه مثل قولنا زيد قام فانه يوهم ان زيدا هو المسند اليه قام وليس فاعلا له وانما هو مسند
فاراد دفع هذا الوهم وقوله على جهة قيامه به احترازا عن اسم ما لم يسم فاعله في مثل قولك
ضرب زيد فانه اسند اليه الفعل وقدم عليه وليس فاعلا له لما لم يكن قائما به عنده كما حكيناه
عنه وقلنا على جهة قيامه به ولم نقل قائما به ليدخل فيه ما هو قائم به على الحقيقة وما هو جار مجرى
القائم به فالاول نحو قولنا علم زيد وشبهه والثاني نحو قولنا قرب زيد وبعد والباب كله واحد
في كونه فاعله سواء كان معنى محققا يقوم بالفاعل كالعلم وما اشبهه او جاريا مجراه من نسبة او
اضافة كالقرب والبعد فلهذا قال على جهة قيامه به ولم نقل قائما به لما ذكرناه هذا ملخص كلامه
في تعريف ماهية الفاعل وهذا التعريف مدخول من وجهين اما اولا فلانه من حق ما يجعل
حدا ان يكون موصلا الى فهم المحدود ومعقول حقيقته وان يكون مطابقا له ونحن
نعلم بالضرورة ان النحاة يفهمون حقيقة الفاعل وان لم يخطر ببال احد منهم القيام ولا يفهمه

واذا

واذا كان الامر هكذا فكيف يسوغ ان يجعل القيام جزا من مفهوم حقيقة الفاعل وهم لا يفهمونه واما
ثانيا فهب انا سلمنا انهم يفهمونه ويعقلون معنى القيام ولكنا نقول ما تريد بالقيام فان عنيت به
حلول الفعل في الفاعل فهذا خطا فان الفاعل قد يكون فاعلا في العدم المحض والنفي الصرف
وحيث لا يعقل الحلول ولا يتصور حقيقته ولهذا نقولون ما قام زيد وما مات عمرو ولم ينقض
الجدار ولا يعقل هناك حلول وان اردت بالقيام ارتفاعه به فقل ما اسند الفعل على جهة ارتفاعه به
ولا حاجة الى ذكر القيام لغموضه وابهامه وان عنيت به معنى اخر فاذكره حتى نتكلم عليه واما
ثالثا فنقول القيام انما يكون جزا من مفهوم حقيقة الفاعل واصلا في معقوله بالاضافة
الى قانون العقل وجريا على وفق مصطلحات المتكلمين وغرضنا في هذا الموضع انما هو تحصيل
حقيقة الفاعل بالاضافة الى اصطلاح النحاة وموافقة اهل الادب فكيف يسوغ تنزيل
مصطلحات النحاة على القوانين العقلية والمواضعات الكلامية هذا خطا وضلال ومجانبة
لطريق الحق واستدلال واما رابعا فلانه زعم انه انما قال على جهة قيامه به ولم يقل قايما به
ليدخل فيه ما هو قايم به على جهة الحقيقة كقولنا علم زيد وجهل وغير ذلك من الامور الحقيقية
وما كان جاريا مجرى اهام من النسب الاضافات نحو قولنا قرب زيد وبعد وانما كان القرب
والبعد ليس قياما حقيقيا لانهما ليسا من الامور الثابتة كالعلم والجهل وانما هي امور اضافية
وهذا التقسيم خطا فانا نعلم بالضرورة انه لا فرق عند اهل العربية ومصطلحات اهل الادب
بين اسناد الفعل في قولنا علم زيد وجهل وبين قولنا قرب زيد وبعد في اضافة الفعل وارتفاعه
به فكيف يقال ان قولنا جهل وعلم اسناد على جهة الحقيقة وان قولنا قرب وبعد جار مجراه
هذا مما لا يمكن قبوله قوله ان احدهما من الامور المحققة وهو العلم والجهل والاخر من الامور
الاضافية كالقرب والبعد قلنا هذا مما لا نسلمه بل هما سيان ثم ولو قدرنا تسليم ما قالوه فهما
من حيث الاسناد والاضافة وارتفاع الفاعل بهما سوا فليس كلامنا الا فيه واما خامسا
فلان جعل القيام جزا من ماهية الفعل يخرج من المحدود بعض مفرداته وبيانه هو ان اسم
ما لم يسم فاعله من جملة الفاعل وجار مجراه في جميع احكامه اللفظية وقد نزله الشيخ
منزلة الفاعل في جميع كتابه واعطاه حكمه في كل المواضع فلو جعلنا القيام جزا من ماهية الفاعل
لخرج اسم ما لم يسم فاعله عن ان يكون فاعلا نعم مراده باشتراط القيام في ماهية الفاعل
اشارة الى مذهبه في الجبر ورمز منه الى ان الجزو لا يتعلق بالفاعل على حال وغرضه على ان
الواحد منا لا ينسب له الى الواحد اثر افعاله وانما الحدوث متعلق بقدرته الله تعالى وان اضافته
الى الواحد منا انما كان من حيث قيامه به لا من جهة حدوثه واستغراق الكلام في هذه المسئلة
يخرجنا قطعا من المسائل الكلامية ويخرجنا عن المقصد الذي نصدنا لكشفه وبيانه
فبطل بما ذكرناه كلام ابن الحاجب في ما ذكر في تعريف ماهية الفاعل ٥ التعريف الثالث وهو
المختار ان نقول ما اسند الفعل وشبهه اليه من غير واسطة من حيث كان مرتفعا به وقولنا
ما اسند الفعل نعني بالاسناد اضافته اليه وحكم اسناده اليه ارتفاعه به وقولنا وشبهه ليدخل

فيه اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل فان كل هذه الاسماء رافعة للفاعل
تجري مجرى الفعل وقولنا من غير واسطة يحترز به عن مثل قولنا زيدٌ قام فانه وان كان الفعل
مسندًا الى زيد لكنه بواسطة الضمير الذي تفسره زيد فلهذا لم يكن فاعلا لما كان اسناده الى
زيد مع واسطة الضمير وقولنا من حيث كان من نفعاته لكي يكون شاملًا للفعل الحقيقي وغير
الحقيقي نحو قولنا ضرب زيد ولم يخرج بكر لانهما مستويان جميعًا في كونهما مرفوعين باسناد
الفعل اليهما لان الاصل في رفع الفاعل انما هو اسناد الفعل اليه سواء كان امرًا حقيقيًا ثبوتيًا
او امرا عدميًا كما مثلنا والعجب من ابن الحاجب مع جودة فطنته واختصاصه بالكناسة حيث
قرر ماهية الفاعل وبناها على المباحث العقلية والقواعد الكلامية وعدل عن المقرر بين النحوية
والامور اللغوية وما ذاك الا من اجل ولوعه بالجيد وشغفه باعتقاده **واما بيان**
العامل فيه فاختلف النحاة في ذلك فالذي ذهب اليه جماهير البصريين والمحققون منهم
كالخليل وسيبويه والسيرافي والمبرد ان العامل في الفاعل الرفع هو الفعل لانه هو المسند
اليه فلهذا اثر فيه وزعم قوم ان العامل فيه الرفع هو الفاعلية وهذا فاسد لامرين اما اولا
فلانه كان يلزم الا يكون اسم ما لم يسم فاعله مرفوعًا لعدم الفاعلية فيه واما ثانيًا فقد يكون مرفوعًا
بالنفي الصرف والعدم المحض وحيث لا يكون الفاعلية معقولة في مثل قولنا لم يضرب زيدٌ
ومات عمرو ولم ينقض الجدار وكل هذه الامور لا فاعلية فيها محققة فبطل ما قالوه وتقرر ان
العامل فيه هو اسناد الفعل اليه لان الرفع يطرد مع الاسناد وينعكس وجودا او عدمًا فلهذا
كان عاملا فيه من غير بيان امر اخر

المقصد الثاني في بيان رتبته من

الفعل وافادته اما بيان رتبته من الفعل وموقعه منه فاعلم ان الاصل في الفاعل ان يلي فعله
وان كان قد يجوز تأخيره عنه وانما كان الاصل هو ولايته له لامرين اما اولًا فلان الفعل
عامل في الفاعل الرفع كما قررناه فيما سلف ومن حق العامل ان يكون سابقا على معموله في الرتبة
فلهذا قدم عليه واما ثانيا فلان الفاعل قد يتصل بالفعل ويصير كالجزء منه في مثل قولنا فعلت
وهذه الصورة يجب تقدمه فيها وسائر الصور محمولة عليه فلهذا اوجبنا تقدم الفعل على فاعله في
جميع احواله قال الشيخ ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا يعني بذلك
ان المعيار الصادق في تقرير هذا الفاعل وهو ان من حق الفاعل التقديم هو ها تان المسئلتان
فالاولى منهما جائزة وبيانه انك اذا قلت ضرب غلامه زيدٌ فلا بد من ظاهر متقدم يفسر
هذا الضمير تقدمًا لفظيًا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متأخر لفظا ومتقدم في المعنى
فلولا انه متقدم من حيث المعنى لما جازت المسئلة ولكنه لما كان فاعلا والفاعل رتبته التقديم
فلهذا كانت جائزة لانه في حكم قولك ضرب زيد غلامه والثانية ممتنعة وبيانه انك اذا قلت
ضرب غلامه زيدًا فالضمير في غلامه راجع الى زيد وهو متأخر عنه لفظا ومعنى اما اللفظ فمعلوم
بالحس واما المعنى فلانه راجع الى المفعول ومن حقه التأخر فلهذا كان الضمير راجعًا الى غير مذكور

لفظا

فعله

لفظا ولا معنى فلاجل هذا كانت ممتنعة فعرفت بما حققناه هاهنا ان الاصل في الفاعل ان يلي
مع انه يجوز تاخيره عنه **ثم** قد يعرض للفاعل حالتان احدهما توجب تقديمه والاخرى توجب تاخيره
عن فعله **اما الحالة الاولى** وهي التي توجب تقديمه الى حيث فعله فذلك يكون في مواضع
ثلاثة اولها ان يكون الاعراب مستغنيا في لفظ الفاعل والمفعول والقرينة اما اللفظ فيهما
نحو قولك ضرب عيسى موسى وهاهنا يجب تقديم الفاعل الى فعله لانه لو لم يجب تقديمه لادى
الى اللبس بين الفاعل والمفعول فلهذا وجب تقديمه بخلاف قولنا اكل عيسى كمثرى فهذا وان
كان الاعراب مستغنيا فيهما لكن التقديم والتاخير جائزان لما فيه من القرينة الرافعة لما وقع من اللبس
اذ لا شك ان عيسى آكل والكمثرى ماكول وثانيها ان يقع الفاعل ضميرا متصلا بالفعل فهاهنا
يجب ايضا تقديمه على مفعوله فتقول ضربت زيدا لانه لا يمكن تاخيره عنه لان وضعه ان يكون
متصلا فلو اخر لوجب فصله وهو خلاف وضعه وثالثها ان يكون مفعوله واقعا بعد
الا واخواتها وهذا نحو قولك ما ضرب ابوك الا اخاك وانما ضرب ابوك اخاك فهاتان
المسألتان يجب تقديم الفاعل فيهما على مفعوله وبيانه ان معنى قولنا ما ضرب ابوك الا اخاك
فانت قد فرغت الفعل هاهنا للمفعول ونفيت جنس المفعولية من كل احد واثبتها للاخ
لا غير فلو ذهبت تقدم او تؤخر فقلت ما ضرب اخاك الا ابوك وانت تريد المعنى الاول
لكان معكوسا ولصار الحصر في الفاعل بعد ان كان في المفعول وهذا يفسد المعنى
ويبطله الا ترى انك لو قدرت مفعولا ثانيا في هذه المسألة لم يصدق كلامك لبطلان
الحصر فيه ولو قدرت فاعلا ثانيا صدق كلامك لان الحصر لم يتناوله ففي هذه المواضع
يجب تقديمه كما ذكرناه ۝ **واما الحالة الثانية** وهي التي يجب تاخيره عن الفعل وتقديم
غيره فذلك يكون في مواضع ثلاثة اولها ان يكون ضمير المفعول متصلا به وهذا في مثل قولك ضرب
زيدا غلامه لانها لو لم يتقدم المفعول في هذه الصورة لكان الضمير راجعا الى غير مذكور لا لفظا ولا معنى
وهذا فاسد فلهذا وجب تاخيره وثانيها ان يكون المفعول ضميرا متصلا ويكون الفاعل غير متصل
وهذا مثل قولك ضربني زيد وما ضربني الا انت لانه لو لم يتقدم المفعول هاهنا لوجب ان يكون منفصلا
وهو خلاف وضعه فلهذا وجب تاخير الفاعل لذلك وثالثها ان يكون الفاعل واقعا بعد الا
واخواتها في مثل قولك ما ضرب اخاك الا ابوك ففي هذه المسألة يجب تقديم المفعول على فاعله وبيانه
ان معنى قولنا ما ضرب اخاك الا ابوك فانت قد فرغت الفعل هاهنا للفاعل ونفيت جنس الفاعلية
من كل احد واثبتها للاب لا غير ولو ذهبت تقدم او تؤخر فقلت ما ضرب ابوك الا اخاك وانت تريد المعنى
الاول لصار المعنى معكوسا ولصار الحصر في المفعول بعد ان كان في الفاعل وهذا يفسد المعنى ويبطله
ولهذا فانك لو قدرت فاعلا ثانيا في هذه المسألة لم يكن كلامك صادقا لبطلان الحصر فيه ولو قدرت
مفعولا ثانيا صدق كلامك لان الحصر لم يكن متناولا له ففي هذه المواضع يجب تاخيره **واما بيان**
الجادة فالفاعل واحد لا يجوز تعدده واعلم ان مراد النحاة بقولهم ان الفاعل واحد يستحيل تعدده

هو ان الفعل لا يجوز ان يكون رافعا لاسمين متعددين على جهة الفاعلية من غير واسطة حرف عطف
في نحو قولك ضرب زيد عمرو بخلاف قولك ضرب زيد وعمرو فاما رفعه للاسمين من غير تعدد
في مثل قولك ضرب الرجلان والرجال وتعدد مع واسطة حرف عطف كالذي مثلناه فهذا
سائغ لا محالة ولهذا قال الشيخ والفاعل واحد ليس الا مشيرا الى ما ذكرناه وطرح المثنى من
كلامه لان المعنى مفهوم فيه اذ المقصود منه ليس الا هذا المذكور قال المبرد والعرب
تفعل ذلك فيما عرف معناه فيقولون اتاني زيد ليس الا اي ليس الا هذا الذي ذكرته فهذا
منتهى تقرير هذا الفصل **قال صاحب الكتاب نور الله حفرته**
فصل ومضمره في الاسناد الى الله مطهره تقول ضربت وضربنا
وضربوا وضربن وتقول زيد ضرب فتنوي في ضرب فاعلا وهو ضمير يرجع الى الاول
شبه بالياء الراجعة الى الا وانت في انا ضربت وانت ضربت هذه الفاظه **قلت** عن قريب يا تيك
الكلام في المضمر وانواعه وتفصيل المستكن منه والبارز واللازم وغير اللازم وكان ما بعد هذا
الفصل مغنيا عن ذكره من تفاصيل اعمال الفعلين واضمار الفاعل في احدهما ولقد ذكر عند الشيخ
في تقديمه ثم ذكرنا بعده فهذان مقصدان **المقصد الاول** في الوجه في تقديمه واعلم
ان الشيخ انما قدم هذا الفصل وان كان ما يذكره في اعمال الفعلين مغنيا عنه لغرضين احدهما
انه لما كان مقصوده ان يسوق الكلام في اعمال الفعلين وانه يجب فيهما اضمار الفاعل ولا يجوز
حذفه اراد ان يريك صورة الاضمار في هذه المسئلة لتكون ارهاصا لما يريد ذكره منها في اعمال
الفعلين وثانيهما ان غرضه ان ينبه على مسئلة ربما تلتبس على المبتدئين وهي قولنا زيد قام
فيظنون انه لا ضمير فيها ويخيل اليهم انه لو كان فيها ضمير لكان بارزا كما في قولك انا ضربت
وانت ضربت فاراد ان ينبه على ان فيها ضميرا ويدل عليه فهذا هو قصد الشيخ بايراد هذا
الفصل في فائدته وتقريره والفائدة به هو ايراد الدلالة على ان في قولنا
المقصد الثاني
زيد ضرب ضميرا يرجع الى زيد كما في قولك انا ضربت وانت ضربت ومعتمدنا في الدلالة على ذلك وجوه
اما اولا فلان ضرب فعل لا بد له من فاعل لاستحالة ان يكون فعل لا فاعل له ثم فاعله لا يخلو حاله
اما ان يكون هو قولنا زيد او يكون محذوفا او مضمرا والاول باطل لان الفاعل ابدا لا يكون سابقا
على فعله ولا متقدما عليه كما قررناه انفا والثاني باطل ايضا لان الفاعل لا يجوز حذفه بحال فاذا بطل
هذان القسمان لم يبق الا ان يكون مضمرا تفسيره زيد وهذا هو مطلوبنا واما ثانيا فلانه لو كان لا
ضمير فيه وان الفاعل له هو الظاهر قبله لوجب ان يقال الرجال ضرب والنساء ضرب كما يقال ضرب
الرجال وضرب النساء فلما لم يجز ذلك دل على انه لا بد فيه من ضمير كما ذكرنا واما ثالثا فلان موقع
الضمير من الغائب في نحو قولنا زيد ضرب كموقعه من المتكلم والمخاطب في مثل قولنا انا ضربت وانت
ضربت فلما وجب انه لا بد من ضمير في المتكلم والمخاطب فهكذا لا بد من ضمير في الغائب ايضا لانها

بالاضافة الى موقعها من الفعل على سوا فاذا وجب حصول الضمير في احدها وجب في الاخر من غير
فرق لا يقال فاذا كان ثم ضمير كما زعمتم فلم وجب ظهوره في المتكلم والمخاطب واستتاره في الغايب
مع احتمال الفعل لها على سوا لانا نقول ان شرط الاستتار ان يكون المضمر لمفرد غايب وليست
هذه الشريطة حاصلة في المتكلم والمخاطب فلهذا لم يجز استتاره وسياتي لهذا مزيد تحقيق في المضمرات
انشاء الله تعالى ۞ **قال صاحب الكتاب نور الله حفرته فصل**

ومن اضمار الفاعل قولك ضربني وضربت زيدا تضمر في الاول اسم من ضربك وضربته
اضمارا على شريطة التفسير لانك لما حاولت في هذا الكلام ان تجعل زيدا فاعلا ومفعولا فوجهت
الفعلين اليه استغنيت بذكره مرة ولما لم يكن بد من اعمال احدهما اعملت الذي وليته
اياه ومنه قول طفيل انشده سيبويه ۞ جرى فوقها واستشعرت لون مذهب ۞ وكذلك
اذا قلت ضربت وضربني زيد رفعته لايلائك اياه الرافع وحذفت مفعول الاول استغناء
عنه وعلى هذا تعمل الاقرب ابدا فتقول ضربت وضربني قومك قال سيبويه ولو لم تحمل
الكلام على الاخر لقلت ضربت وضربوني قومك وهذا الوجه المختار الذي ورد به التنزيل
قال الله تعالى اتوني افرغ عليه قطرا وهاوم اقرءوا كتابيه واليه ذهب اصحابنا البصريون الى اخر
ما ذكره **قلت** هذا الفصل هو الذي تسميه النحاة باب اعمال الفعلين والاضمار فيه ليس كالاضمار
في الفصل المتقدم لان الاضمار هناك بعد تقدم ظاهر يفسره وها هنا ليس قبله ظاهر يفسره فلهذا
نبه عليه بقوله تضمر في الاول اسم من ضربك وضربته اضمارا على شريطة التفسير وكلام الشيخ ها هنا
قد اشتمل على كيفية اعمال الفعلين وتوجيههما وعلى ذكر المختار في المسئلة وعلى بيان ما ليس معدودا
من جملة الباب فهذه مقاصد ثلاثة نشرحها بعون الله ۞ **المقصد الاول** في كيفية
اعمال الفعلين اعلم ان النحاة يطلقون ذلك اطلاقا ولا بد فيه من اعتبار شرطين الشرط الاول
ان يكون الفعلان موجهين الى معمول واحد ليصح ان يكون كل واحد منهما مؤثرا فيه
في مثل قولك ضربت واكرمت زيدا فان توجها الى معمولين كان يكون احدهما موجها الى
ظاهر والاخر الى مضمر في مثل قولك اكرمت وخاطبته زيدا لم يكن من هذا الباب الشرط
الثاني ان يكون المعمول في حقهما اسما ظاهرا فان كان مضمرا لم يكن منه لانهما اذا وجها
الى مضمر استوى الفعلان جميعا في صحة الاضمار فيهما وبيانه انهما اذا كانا للمتكلم فانك تقول
ضربت واكرمت واذا كانا للمخاطب فانك تقول ضربك واكرمك واذا كانا للغايب فانك تقول
ايضا زيد ضرب واكرم واذا كان الامر كما قلناه فيهما لم يتنازعا شيئا واحدا لان كل واحد
منهما يجب له مثل ما يجب للاخر **وقد زعم** بعض النحاة انه يمكن توجيههما الى مضمر واحد في
مثل قولك ما ضرب واكرم الا انا وما خرج واعطي الا انت وما قام وقعد الا هو فهذان فعلان
قد وجها الى مضمر واحد يصلح ان يكون لكل واحد منهما كالظاهر فيصح دخوله في هذا الباب
وهذا على فساده غلط ايضا في التمثيل فانه لا يقال ما ضرب واكرم الا انت وما خرج واعطى

الا انا كما زعم وانما يقال ما ضربت واكرم الا انا وما اكرم وخرجت الا انت لان كل واحد من الفعلين لا
يجوز خلوه عن ضميره وجب اتصاله به وعند هذا يستبد كل واحد منهما بضميره فيخرج عن هذا الباب
كما قلناه ثم هذا وان ورد فهو محمول على الحذف وتقديره ما ضرب الا انت وما اكرم الا انت بعد
ذلك حذف احدهما تخفيفا فاذا تمهد هذه القاعده فاعلم ان توجههما في الاعمال يكون على
مراتب اربع المرتبة الاولى ان يكونا موجهين على جهة الفاعلية وهذا في مثل قولك اكرمني
وخاطبني زيد وزيد حسن وكريم ابوه المرتبة الثانية ان يكونا موجهين على جهة المفعولية في
مثل قولك خاطبت واكرمت زيدا وزيد مكرم ومعط اباه المرتبة الثالثة ان يكون احدهما
موجها على جهة الفاعلية والاخر يكون موجها على جهة المفعولية في مثل قولك خاطبني واكرمت زيدا
وزيد قاعد ومكرم اباه المرتبة الرابعة عكس هذه وهو ان يكون احدهما موجها على جهة
المفعولية ويكون الاخر موجها على جهة الفاعلية في مثل قولك اكرمت وخاطبني زيد وزيد مكرم
وقاعد ابوه فهكذا يكون توجههما في العمل على هذه المراتب الاربع **نعم** لهذه المسئلة طرفان
فالطرف الاول منهما ان يكون الاعمال للفعل الثاني وللفعل الاول حالتان احدهما ان يكون
موجها على جهة الفاعلية والاخرى ان يكون موجها على جهة المفعولية فاما الحالة الاولى
وهو ان يكون موجها على جهة الفاعلية فلك فيه على هذه الحالة تصرف واحد وهو ان تضمر
الفاعل فيه على وفق الظاهر ومطابقته فتقول فيه اكرمني وخاطبت زيدا اكرماني وخاطبت
الزيدان اكرموني وخاطبت الزيدون خلافا للكسائي فانه زعم انه يحذف الفاعل في هذه
المسائل وحجته على هذا هو انه لا بد من ارتكاب احد محذورين اما الاضمار قبل الذكر
واما حذف الفاعل لكنه زعم ان الاضمار قبل الذكر ليس سائغا في كلام العرب فلهذا اداه ذلك
الى حذف الفاعل وهذا فاسد فان الاضمار قبل الذكر كثير في كلام العرب وعليه شواهد كثيرة
اما من القران فقوله تعالى قل هو الله احد وقوله فانها لا تعمى الابصار واما من الشعر فقوله
هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها واما من الاستعمال فقولهم ربه رجلا ونعم رجلا زيد وغير ذلك
من الشواهد ويكون جائزه خلافا للفراء فانه منع من هذه المسائل كلها وزعم انه لا بد فيها
من ارتكاب احد محذورين كل واحد منهما مخالف لقواعد العربية اما الاضمار قبل الذكر وهو ممنوع
واما حذف الفاعل وهو ممنوع ايضا فهذه هي حجته على ردها وبطلانها وهذا فاسد لما اوردناه
على الكسائي في جواز الاضمار قبل الذكر فاما حذف الفاعل فانه لم يرد في كلام العرب فلهذا كان
الوجه جوازها لما ذكرناه **واما الحالة الثانية** وهو ان يكون موجها على جهة المفعولية
والتصرف في مثل هذا ان تحذف المفعول ان استغني عنه فان لم يستغن عنه وجب اظهاره ومثال
ما استغني عنه قولك اكرمت وخاطبني زيد اكرمت وخاطبني الزيدان اكرمت وخاطبني الزيدون
فتحذف المفعول في الاول من هذه المسائل كلها وانما ساغ حذفه ولم يضمر لان المفاعيل في
كلامهم فضله يتم الكلام دونها فلهذا لم يكن ثم حاجه ملجيه الى اضمارها قبل ذكرها خلاف ما قلنا

في الفاعل

في الفاعل ومثال ما لا يستغني عن اظهاره قولك حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فهذا وامثاله
لا يجوز حذفه ولا يجوز اضماره اما حذفه فلانك لو حذفته لحذفت مفعولا لا يستغنى عنه لانه من
افعال القلوب وسياتي تقرير الوجه في منع حذف احد مفعوليها واما اضماره فلانه يكون اضمارا
قبل الذكر فيما عنه مندوحة وغنية واذا بطل اضماره وحذفه وجب اظهاره كما ذكرناه فهذا تقرير
الكلام على اعمال الفعل الثاني **الطرف الثاني** منهما ان يكون الاعمال للفعل الاول فيكون
للفعل الثاني حالتان احدهما ان يكون موجها على جهة الفاعلية والاخرى ان يكون موجها
على جهة المفعولية **فاما الحالة الاولى** وهو ان يكون موجها على جهة الفاعلية فلك
فيه تصرف واحد وهو ان تضمر فاعله على وفق الاول وطبقه فتقول اكرمت وخاطبني زيدا
اكرمت وخاطباني الزيدين اكرمت وخاطبوني الزيدين وانما وجب ما ذكرناه لانه اذا وجب
الاضمار للفاعل ولم يتقدم ظاهر يفسره في الاول فلان يجب اضماره مع تقدم ما يفسره اولى واحق
واما الحالة الثانية وهو ان يكون موجها على جهة المفعولية فيضمر مفعوله الا
ان يمنع مانع من اضماره فيجب اظهاره ومثال ما لا يمنع عن اظهاره مانع قولك خاطبني واكرمته
زيد خاطبني واكرمتهما الزيدان خاطبني واكرمتهم الزيدون ومثال ما يمنع عن اضماره مانع قولك
حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فتظهر قولك منطلقين لتعذر الاضمار
وبيانه انك لو اضمرته لم يخل اما ان تضمره مفردا او مثنى فان اضمرته مفردا فهو غير مستقيم
لانه يصير وحسبتهما اياه ومن حق المفعول الثاني في باب حسبت ان يكون مطابقا للاول
وان اضمرته مثنى فقلت وحسبتهما اياهما فهو غير مستقيم ايضا لان الذي يفسره هو قولنا
منطلقا فالمثنى لا يفسره المفرد فلما تعذر اضماره وجب اظهاره كما ذكرناه فهذا هو الكلام في كيفية
اعمال الفعلين **الفصل الثاني في ذكر المختار** اعلم انه لا خلاف في جواز
اعمال كل واحد منهما على التقرير الذي ذكرناه والتوجيه الذي لخصناه وانما الخلاف في الاولوية
منهما والاحق بالعمل فحكى ابن الانباري عن جماهير المحققين من اهل البصرة كالخليل وسيبويه
والاخفش والمبرد والسيرافي وغيرهم ان الفعل الثاني هو الاولى بالعمل والاحق به واحتجوا
على ما قالوه بالقران والشعر والقياس فهذه حجج ثلاث الحجة الاولى القران وفيه
ايتان الاولى قوله تعالى اتوني افرغ عليه قطرا قالوا فلو اعمل الاول لقال افرغه عليه
الثانية قوله تعالى هاؤم اقرءوا كتابيه قالوا فلو اعمل الاول لقال اقرءوه كتابيه لا يقال
فلعله اعمل الاول ولكنه حذف مفعول الثاني لانه فضلة فجاز حذفه فلا يكون فيما ذكرتموه
حجة لانا نقول هذا فاسد فانه لم يقع خلاف في جواز اعمال كل واحد منهما ولكن الخلاف
في الاحسن ولا شك ان ترك الحذف اجود وليس يكون الا باعمال الثاني فلهذا كان هو
الاجود الحجة الثانية الشعر وانشد النحاة للفرزدق ۝ ولكن نصفا لو سببت وسبني بنو عبد شمس
من مناف وهاشم ۝

ولو اعمل الاول لقال يسبوني واشدوا ايضا للباهلي ولقد ارى تغنى به سيفانة تصبي الحليم
ومثلها اصباه فرجع سيفانه على الفاعلية بتغنى ولو اعمل الاول لنصبها بارى واشدوا
ايضا للطفيل وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
الحجة الثالثة القياس وهو ان اعمال الاول يودي الى الفصل بين العامل ومعموله
ومن حق المعمول ان يكون الى جنب عامله وهذا لا يكون الا على اعمال الثاني فيجب ان
يكون هو الاولى فهذا منتهى تقرير كلام البصريين وحكى ابن الانباري عن جماهير الكوفيين
الكسائي والاحمر والفراء ان اعمال الاول هو الاولى واحتجوا على ذلك بالشعر والقياس
فهاتان حجتان الحجة الاولى الشعر واشدوا ولما ان تحمل ركب لليلى سمعت ببينهم نعب
الغراب فنصب الغراب بسمعت ولو اعمل الثاني لرفعه بنعب على الفاعلية واشدوا ايضا
للاشعري وقد نغنى بها وترى عصوزا بها تبدا الخرد الخدالا فنصب الخرد بترى
ولو اعمل الثاني لرفعه ولقال تبدا الخرد واشدوا ايضا لعمر بن ابي ربيعة اذا هي لم تستك
بعود اراكة تنخل فاستاكت به عود اسحل ولو اعمل الثاني لكان مجرورا ولكنه رفعه بتنخل
على اعمال الاول الحجة الثانية القياس وهو ان اعمال الثاني يودي الى الاضمار قبل الذكر
اذا كان الاول موجها على جهة الفاعلية في مثل قولك ضربني وضربت زيدا وهو خلاف القياس
فهذا منتهى تقرير كلام الفريقين ثم قال الشيخ ويقول على المذهبين قاما وقعد اخواك وليس يعني
ان كل واحدة من المسئلتين على كل واحد من المذهبين وانما غرضه ان المسئلة الاولى مشتبهة
تكون على المذهب البصري وهذا اضمر الفاعل فيهما على وفق الثاني وطبقه فقال قاما وقعد
اخواك كما قررناه فيما سبق والمسئلة الثانية مشتبهة تكون على المذهب الكوفي ولهذا اضمر الفاعل
في الثاني لما سبق ذكره في الاول فقال قام وقعدا اخواك ثم قال الشيخ والمختار ما ذهب اليه
اصحابنا البصريون ويتضح تاييده من وجوه ثلاثة اولها انه الذي ورد عليه التنزيل كما سبق
تقريره والاستشهاد به والقران حقه ان يكون واردا باللغة الغالبة والاساليب الفصيحة
وثانيها ان مذهب البصريين عليه تعويل الفصحاء في اشعارهم وخطبهم واكثره وارد على
ما قاله البصريون وثالثها هو ان المقتضيين مع ازدحامهما على شيء واحد فالغلبة تكون لاحدهما
وجودا ويشهد لما قلناه صور كثيرة من جهة العربية منها مسئلة التعليق في مثل قولك
علمت لزيد قائم فلما دخلت اللام اخرا كانت الغلبة لها فلم يعمل الفعل الاول ومنها قولهم
شكرت لزيد فلما وردت اللام كان العمل لها بكل حال ومنها قولهم مغازيض لا تنال المكان
الواو المكسورة لما كان حرف الاستعلاء موجودا في اخره فتكون الغلبة له وغير ذلك من
الصور الدالة على ما قلناه في هذه القاعدة ولهذا قال الشيخ وعلى هذا تعمل الاقرب فتقول
ضربت وضربني قومك وهذا رمز الى ما حققناه في هذه القاعدة قال سيبويه ولولم
تحمل الكلام على الاخر لقلت ضربت وضربوني قومك تعني بذلك انك لو اعملت الاول للزمك

ان تضمر الفاعل في الثاني بكل حال وتقول ضربت وضربوني قومك لانه في حكم المتقدم
لا يقال ايها الشيخ قد ذكرتم في صدر هذا الفصل ان الشرط في اعمال الفعلين ان تكونا موجهين
الى معمول واحد ونراكم في اثنا هذه المسائل كلها وجهتموها الى معمولين الا ترى الى قول
سيبويه ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربوني قومك والى كلام الزمخشري في
قوله وتقول على المذهبين قاما وقعد اخواك وغير ذلك من المسائل الشعرية فيهما ففي هذه
المسائل كلها قد وجهها الى الظاهر والمضمر جميعا وهذا نقض لما قررتموه لانا نقول هذا فاسد
فانا انما اشترطنا فيهما ان تكونا موجهين الى معمول واحد اذا كان الكلام في اول الامر ومبدا انه
وقبل العزم على اعمال احدهما فاما بعد العزم على اعمال احدهما وصرف همه اليه فانه يجب ان يتوفر على
كل واحد منهما ما يقتضيه حكمه من فاعل ومفعول فان اعمل الثاني اضمر الفاعل في الاول وحذف
مفعوله وان اعمل الاول اضمر الفاعل في الثاني والمفعول كما قررنا شرحه من قبل فاما في اول الامر
فالشرط المعتبر ما ذكرناه فاما البيت الذي انشده لطفيل الغنوي في اعرابه وموضع الشاهد منه
ظاهران فلا حاجة الى بيانهما **نعم** الاكمت من الخيل هو الاحمر وقوله مدماة اي شديد الحمرة
كانهما لحمرتها ملطخة بالدم وكل احمر من الخيل شديد الحمرة فهو مدمى وقوله جرى فوقها اي اسيل
عليها من جرى الما واستشعرت والشعار من الثياب ما يلي الجسم والدثار فوقه والمذهب من
الخيل الذي يعلوه حمرة فاذا اشتدت حمرته فهو المدمى هكذا قاله الجوهري واما البيت
الذي انشده لعمر بن ابي ربيعة فاعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران **نعم** معناه انها لنعومتها
اذا لم يمجها مسواك الاراك والاراك شجر يستاك باصله وفرعه تنخل اي تخير والنخل هو تخير
الشي قاله الجوهري وعود الاسحل هو شجر يستاك به قال امرو القيس ٥
وتعطو برخص غير شثن كانه اساريع ظبي او مساويك اسحل ٥ وقبل بيت عمر ٥
تطل ميزانيها غوارب ووسطه اذا ارسلته او كذا غير مرسل ٥

المقصد الثالث

في ذكر ما بقي من الباب

اعلم ان ابن الانباري اورد بيت امرى القيس ٥
كفاني ولم اطلب شاهدا للكوفيين على اعمال الاول وحكاه عنهم وزعم ابو علي الفارسي انه مما ورد
شاهدا على اعمال الاول وذكر الشيخ عبد القاهر الجرجاني انه ليس من هذا الباب بحال ولا حجة
لهم فيه ونحن نورد التتمتين كليهما ونذكر المختار بعون الله تعالى

التتمة الاولى للشيخ

عبد القاهر وحاصل كلامه هو ان من شرط الفعلين ان تكونا موجهين الى معمول واحد فلو وجهنا
في البيت قوله كفاني وقوله لم اطلب الى قليل لفسد المعنى والساقض وبيان فساده من وجهين
احدهما ان لو وضعها اذا كان الفعلان في سياقها مثبتين فهما في الحقيقة منفيان واذا كانا
منفيين فهما في الحقيقة ثابتان الا ترى انك اذا قلت لو اكرمتني اكرمتك فالاكرامان منفيان ولو
قلت لو لم تكرمني لم اكرمك فالاكرامان حاصلان فاذا عرفت هذا فنقول لو كان قوله لم اطلب

موجها الى قليل كما أن كفاني موجها اليه لكان مؤذنا بأنه لم يكفه القليل وهو مع ذلك طالب للقليل
فيصير معناه أنه لم يسع للقليل وهو طالب للقليل وهذا متناقض فاسد وثانيهما أنه قال في
البيت الثاني ولكنما أسعى لمجد مؤثل فلو كان قوله لم أطلب موجها الى القليل لكان قائلا في البيت
الأول أنه طالب للقليل وفي الثاني أنه ما طلب القليل ولكن طلب المجد المؤثل وهذا
متناقض أيضا فهذا تقرير كلام الشيخ عبد القاهر **المسألة الثانية** للشيخ أبي علي الفارسي
ومحصل كلامه هو أن التناقض الذي ذكروه إنما يأتي من حيث جعلوا قوله ولم أطلب عطفا
على قوله كفاني وهما جميعا في سياق لو فجاء التناقض من أجل ذلك ولكنا نقول ليس داخلا في ضمنه وبيانه
من وجهين أحدهما أن نقول أن قوله ولم أطلب مقطوع عما قبله من العطف والواو فيه للحال فيكون
تقديره فلو سعيت لأدنى معيشة كفاني قليل وأنا غير طالب القليل العطف نصا فهذا وجه يزيل التناقض
ويرفعه وثانيهما أن نقول أن لو ها هنا ليست على بابها في كونها موضوعة لامتناع الشيء لامتناع
غيره ولكنها بمعنى إن وإذا كان الأمر فيها هكذا لم يحصل ثم تناقض فيصير المعنى إن سعيت
لأدنى معيشة كفاني القليل ولم أطلب القليل أيضا فهذا تقرير كلام الشيخ أبي علي والمختار ما ذهب إليه
الشيخ عبد القاهر وهو الذي ارتضاه سيبويه وقرره الزمخشري لأمرين أما أولا فلأن الظاهر في لو أن
تكون باقية على بابها ولا حاجة الى تأويل يخرجها عن بابها وأما ثانيا فلأن ظاهر الواو أيضا للعطف
وقولهم إنها للحال إخراج لها عن موضوعها الأصلي من غير حاجة ملجئة الى ذلك فأما تفصيل
المسائل بالإضافة الى كيفية إعمال الفعلين فيها وإيرادها في المتعدي واللازم فليس من همنا
ذكره ومن عرف ما قررناه في هذه القاعدة أمكنه استعمالها وإيرادها على القانون الذي ذكرناه واعتبرناه

قال صاحب الكتاب نوّر الله حفرته وعمر اضماره

قولهم إذا كان غدا فأتني أي إذا كان ما نحن عليه غدا فصل وقد يحذف الفاعل
ورافعه مضمر يقال من فعل فيقول زيد بإضمار فعل ومنه قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو
والآصال رجال فيمن قرأها مفتوحة الباء أي يسبحه رجال وفي الكتاب ليبك يزيد ضارع
لخصومة أي ليبكه ضارع والمرفوع في نحو قولهم هل زيد خرج فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر
وكذلك في قوله وإن أحد من المشركين استجارك وفي الحماسة إن ذو لوثة لانا ه وفي مثل للعرب
لو ذات سوار لطمتني وقوله تعالى ولو أنهم صبروا على ولو ثبت ومنه المثل الا حظية فلا ألية
أي إلا تكن لك في النساء حظية فإني غير ألية **قلت** لما فرغ الشيخ من تحقيق الكلام في إعمال الفعلين
أردفه بالكلام في كيفية الحذف واعلم أن الحذف في باب الفاعل تارة يكون للفعل نفسه وتارة
يكون للفاعل وتارة يكون لهما جميعا فهذه مراتب ثلاث نذكر كل واحد منها بمشيئة الله تعالى
المرتبة الأولى في كيفية حذف الفعل نفسه فنقول حذف الفعل عن الفاعل لا يكون
إلا عند قيام قرينة تدل عليه حالية كانت أو مقالية فلو لم تكن ثم قرينة لم يجز حذفه كما لو قلت
زيد وعمرو فعل زيد لم يكن هذا شيئا ولم يكن مفيدا فإذا عرفت هذا فالمحذوف له حالتان

احدهما جواز والاخرى وجوب أمّا الحالة الاولى وهو ما يكون حذفه على جهة الجواز
وذلك يكون في صور اربع الصورة الاولى قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال
فيمن قراها مفتوحة البا وهي قراءة ابن عامر وذلك لان قوله رجال لا يصلح ان يكون فاعلا
ليسبح ولا مرفوعا به لا على انه فاعل له على الحقيقة ولا على انه لما لم يسم فاعله اما ليس فاعلا على
الحقيقة فلان يسبح مبني للمفعول فلا يكون له فاعل على الحقيقة واما انه ليس فاعلا لما لم يسم
فاعله فلانه يودي الى ان يكون الرجال هم مُسَبَّحُون وهذا فاسد فاذا بطل ذلك وجب
ان يقدر فاعلا حذف فعله لتقدم ما يرشد اليه من جملة اخرى لانه اذا قيل يسبح فقد علم
ان ثم فاعلا يسبحه ولكنه لم يذكر فكان سائلا سال عنه فقال من يسبحه فقال رجال
اي يسبحه رجال فرجال فاعل لفعل مقدر كما ترى الصورة الثانية قوله هل زيد خرج
قال الشيخ وقولهم هل زيد خرج فاعل فعل يفسره الظاهر واعلم ان الشيخ اورد هذه
المسئلة موهما انه لا شذوذ فيها وليس الامر كذلك بل هي شاذة وهي على ما فيها من
الشذوذ مقدرة بما ذكرنا فاما هل زيد خارج فهو محمول على زيدٌ خارج لانهم تصرفوا في
الهمزة ما لم يتصرفوا في غيرها وانما المحتمل عندهم هل زيد خرج لان هل اما اولا فلان هل
بمعنى قد فلا يليها الا الفعل واما ان الاسم بعدها يقبح واما ثانيا فلان هل مشعرة
بالاستفهام والاستفهام في مقتضى الفعل فلهذا لم يحسن وقوع الاسم بعدها وكان الفعل
مقدرا وقد حكي عن الجرمي ان الاسم الواقع بعدها مرفوع بالابتدا وخبره الفعل وحكى سيبويه
جواز كونه مرفوعا على الابتدا وعلى الفاعلية والاولى انه مرفوع على الفاعلية كما ذكره الشيخ لان المسئلة
اذا كانت شاذة فحملها على وجه يكون معه مطابقة للاصول اولى فلهذا كان تقدير الفعل اولى
ويحتمل ايضا ان يكون مرفوعا على الابتدا حملا على ازيد خرج كما ذكره الجرمي ولهذا ذكرت في القسم
الجائز حذف الفعل عنه الصورة الثالثة بيت الكتاب وهو قوله ليبك يزيد ضارع لخصومة
ومختبط مما تطيح الطوائح لانه لما قال ليبك علم ان ثم من يبكيه فكانه قيل من يبكيه فقيل ضارع اي
يبكيه ضارع كما ذكرنا في الاية من غير فرق وقبل البيت سقى جدثا امسى بدومة ثاويا من الدلو
والجوزاء غادٍ ورائح ليبك يزيد ضارع لخصومة والضارع هو الذليل من قولهم ضرع له اذا ذل
ومنه التضرع الى الله تعالى ودومة بالضم موضع بين الكوفة والشام والمختبط هاهنا هو الفقير
السائل من قولهم اختبطني اذا جاءك يطلب معروفك قاله الجوهري وطاح في الارض اذا هلك وسقط
وطوّحته الطوائح اي قذفته القواذف قاله ايضا وقد يروى البيت على نصب يزيد وكسر الكاف
من ليبك على بنائه لما سمي فاعله ويكون فاعله ضارع وعلى هذا خرج عن الاستشهاد **الصورة**
الرابعة قولهم من فعل فيقول زيدٌ باضمار فعل زيد وكل هذه الامور لا تكون الا عند قيام
القرينة كما قررنا هذا كله كلام فيما يكون حذف الفعل فيه على جهة الجواز **الحالة الثانية**

فيما يكون حرف لو لفعل فيه على جهة الوجوب وضابطه هو ان كل موضع وقع في محل الفعل
المحذوف حرف يشعر به او وقع بعد محل الفعل المحذوف فعل يفسر الفعل المحذوف ومثال
الحرف الذي يشعر بالفعل ويدل عليه هو نحو قولك لو انك جئتني لاكرمتك فانها دالة على الثبوت
ومشعرة به منزلة منزلة قولنا ثبت ومثال الفعل الواقع بعد محل الفعل المحذوف قولك
ان زيد قام قمت وقد اورد الشيخ من هذا القبيل صورا خمسا الصورة الاولى قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك فاجره فقوله احد مرفوع بفعل يفسره استجارك وتقديره وان استجارك
احد من المشركين استجارك ولا يجوز اظهاره لما يلزم من الجمع بين المفسر والمفسر الصورة الثانية
قوله تعالى ولو انهم صبروا فانهم في موضع رفع فاعله لفعل محذوف تقديره ولو ثبت انهم صبروا
والمفسر له خبرها ولهذا التزم في خبرها ان يكون فعلا ومنعوا قولك لو ان زيدا منطلق
انطلق لما كان اسما الصورة الثالثة قولهم لو ذات سوار لطمتني فذات مرفوع بفعل محذوف
يفسره الفعل الثاني حكي ان حاتما اسر وغلوا عنقه فما ظعنوا احتملوه معهم فلما مسهم الجوع
قال للجواري افككن عني الغل حتى افرد لكن وكانت عادتهم اكل الفصد في المخمصة فلما فككن
عنه الغل نحر الناقة التي كان عليها فلطمته جارية لما صنع فقال لو ذات سوار لطمتني والمعنى
فيه لو لطمتني من كانت في الشرف كفوا لي لكان اهون علي وايسر في الضيم وانما فصل الشيخ لانه
عما قبلها بقوله ومنه وان كانا سواء في حذف الفعل لما كان حذف الفعل من الاية سماعا والاول قياس
وانما فصل قوله ولو انهم صبروا عما قبله لما كان فيه دلالة على حذف الفعل وهو بخلاف قوله تسح
وانما فصل الا حظية عما قبله لما كان جاريا على جهة الامثال وهي تخالف غيرها ففصل بينها لما
اشرنا اليه ٥ الصورة الرابعة بيت الحماسة ٥ اذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان
ذو لوثة لانا ٥ وقبله ٥ لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا ٥
يروى لوثة بالفتح والضم فالفتح القوة والضم البطء والاسترخاء فاما الفتح فهو يفيد المدح
على المبالغة لان معناه ان معشر مازن صلاب اذا لان كل صعب فيها نهاية المدح والفخر
واما الضم فهو يكون على جهة التعريض لانه يريد مدح مازن بالصلابة والتعريض باخرين بضعف
حالهم واسترخاء امرهم والحفيظة الغضب والحمية ومنه المثل عند الحفائظ تنقض الاحقاد ٥ ومعناه
انك اذا رايت اخاك يظلم ويهتضم غضبت من اجله وان كان في قلبك حقد عليه الصورة الخامسة
المثل في قولهم الا حظية فلا الية فذكر اعرابه ومعناه فيها بابان وابدا باب الفائدة الاولى في اعرابه
ويتوجه فيه وجوه اربعة اولها ان يكونا مرفوعين جميعا فرفع الاول على انه فاعل لفعل مضمر
تقديره الا تكن لك في النساء حظية ورفع الثاني على انه خبر اي فاني غير الية وعلى هذا يكون فيه
شاهد على المسالة وثانيها ان يكونا منصوبين جميعا ولا يكون من هذا الباب ويكون نصبهما

باضمار

باضمار كان وتقديره ان لا اكن عندك حظيه فلا اكون اليه اي مقصره وثانيهما رفع الاول ونصب
الثاني فرفع الاول باضمار كان على انه فاعل لها ونصب الثاني على انه خبر لكان ايضا ومعناه على هذا
الا تكن لك في النساء حظيه فلا اكون اليه في حقك ورابعها عكس هذا وهو ان تكون الاول
منصوبا على انه خبر لكان وتكون الثاني مرفوعا خبر الان وتقديره على هذا ان لا اكن عندك حظيه
فاني غير اليه الفائده الثانيه في معناه واصل هذا المثل ان رجلا كان لا تحظى عنده امراه تحظ فلما
تزوج امراه لم تال جهدا في ان تحظى عنده وتكون لها قدر فطلقها ولم تحظ عنده فقالت الا حظيه
فلا اليه اي ان لم تكن لي حظوه عندك فما الوت جهدا في الحظوه عندك وحظيه هاهنا اما فعيله
بمعنى مفعوله وتكون معناه ان لم اكن محظيه عندك فما كنت مقصره في حقك او تكون بمعنى فاعله
وتكون معناها ان لم اكن ذات حظ عندك فلم ال جهدا في حقك واما اليه فهي بمعنى فاعله
ومعناه فاني غير مقصره هذا كله في كيفيه حذف الفعل نفسه ○ **المرتبه الثانيه في**
حذف الفاعل قال الشيخ ومن اضماره قولهم اذا كان غدا فاتني اي اذا كان ما نحن عليه وانما
يجوز هذا اذا كان معلوما بالقرينه الحاليه فاما من غير قرينه فلا ومنه قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد
ما راوا الايات ليسجننه اي بدا لهم امر وراي ومنه قولهم ○ فان كان لا يرضيك حتى يردني ○ ومعناه
فان كان لا يرضيك ما جرى من الامر **المرتبه الثالثه في** حذفهما جميعا وذلك يكون
ايضا عند قيام القرينه كما اذا قيل اقام زيد فقلت نعم والتقدير قام زيد ولولا ما تقدم من القرينه
الحاليه لم يكن نعم مفيدا لانه حرف لا يفيد الا مع ذكر الجمله الاسميه او الفعليه فلهذا وجب تقدير
الجمله وقدرت فعليه لتكون مطابقه لقرينتها وهو اولى من تقديرها جمله اسميه لما يلزم من
المخالفه لقرينتها وهو محال **تتمه** اعلم ان الخوارزمي تكلم على النحاه وقد حصل النحو
في التصرف في اسامي هذه المراتب باطلاق الحذف على الفاعل كما يجوز السبع بالاضمار على الفعل
والتحقيق ان الاضمار مختص بالفاعل والحذف مختص بالفعل وكله توسع لا عيار عليه ○
تنبيه اعلم ان الخوارزمي تكلم على النحاه طول فيه انفاسه وشدد ولم يحكم اساسه في
قولهم ان احدا في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وفي قولهم ان ذو لوثه لانا وفي
قولهم هل زيد خرج فهذه الامور كلها مرفوعه باضمار فعل دل عليه الفعل الاخر عندهم وزعم ان
هذه الامور كلها مرفوعه بالفعل الذي يليها وان الضمير الذي في الفعل مصروفه ليس فاعلا له وانما
فاعله هو هذه الامور والضمير بدل منها وقرر هذا على مسئله للكوفيين حكاها عنهم وهي قوله ان
زيدا ضربته ضربت زيدا منصوب بالفعل والهاء بدل منه من غير حاجه الى اضمار فعل وهلم جرا
الى ما كان على هذا الوجه وزعم ان كلام النحاه فيما زعموه ليس حلو المذاق وانه مما تمجه الاسماع
بالاتفاق فهذا ملخص كلامه بعد حذف كثير فضلاته واعلم ان كلامه هذا هو في الحقيقه
من ماهات الظنون ونفاخات الصابون ممن مشيها عاصف من التحقيق انكشف امرها

عن غير طايل والت حقائقها الى غير حاصل ويتضح فساده من وجهين احدهما اولا فليت شعري
ما وجه التشنيع على النحاه هل كان من حيث انهم اضمروا الفعل فاضمار الفعل سائغ في كتاب الله تعالى
وديوان العرب وقد كررته في كتابك غير مره فكيف تزعم عن شي وتفعل مثله وان كان من حيث
انهم كرروا ذكر الفعل في مثل وان استجارك احد من المشركين استجارك وهذا ركيك لا تقبله كلام
الله كما اشار اليه في التشنيع فهذا خطا لان مثل هذا عندهم انما هو مفروض مقدر وليس امرا محققا
وكم في القران من الامور المفروضه التي لا ينطق بها ومع انه لو نطق به فانه لا ضير على من ينطق به
ولا حرج وان كان امرا ثانيا فاذكره حتى ينظر فيه ونتكلم عليه واما ثانيا فلانه انما ساغ لكم ما
قلتم في المسئله التي قالها الكوفيون وعولت عليها لما كان الظاهر منصوبا على المفعوليه
فلا جرم ساغ فيه التقديم وانما خبر على الفعل وهذه المسئله خلافها فان مرفوعها لا يجوز
تقديمه على فعله لما كان فاعلا له فبينهما بون بعيد وتفاوت كبير واما ثالثا فنقول هل
هذا شي اخترعته من تلقاء نفسك او شي قررته على قواعد النحو او شي نقلته عن النحاه فان كان اخترته
من تلقاء نفسك فلعمري انه نظر غريب والنفوس تولع بالغرايب لكن لا بكل غريبه وكم من
غريبه تمجها السمع وتنبو عنها العقل وهذا من ذاك وان كان شي قررته على قواعد النحو فمن
حقها ان تكون مطابقه لكلام النحاه وهذه منحرفه عن مقاصدهم ومزوره عن مصطلحاتهم
وان كان شي نقلته عن النحاه فلم اعرف احدا من النحاه المحققين ذهب الى جواز تقديم الفاعل
على فعله مع ارتفاعه به فكل هذا فاسد واما رابعا فان جاز لك ان تقول ان احدا في قوله
وان احد من المشركين استجارك مرفوع على الفاعليه من غير فرق بينهما لا تقال انما وجب ان يكون
مرفوعا على الفاعليه لاجل حرف الشرط وهو يطلب الفعل بخلاف غيره فلا يجب فيه ما قلته لانا
نقول هذا فاسد فانهما اذا كانا مشتركين في مستند الصحه وهو جواز تقديم الفاعل على فعله
بزعمك فلا عليك ان يكون احدهما جائزا والاخر واجبا مع اشتراكهما فيما ذكرناه والتزام مثل هذا
خروج عن التحقيق وهدم لقواعد النحو واما خامسا فحاصل ما عولت عليه هو ان يكون احد
مرفوعا باستجارك على الفاعليه وان كان مقدما عليه وهذا تصريح بتقديم الفاعل على فعله وهذا
ينقض ما قررته في صدر هذا الفصل من ان الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله لانه نزل منزله الجز
منه ولهذا وقع بين لام الفعل وحرف اعرابه في نحو قولك تضربان وتضربون وقال هاهنا
جواز تقديمه فانظر الى هذه المناقضه من قرب الى لا مندوحه عنها ولا مخلص عن الوقوع
فيها والعجب منه انه مع ذلك يدعي انه مما انفرد به مما زعم بالبد البيضا وحوى التحقيق باسره وانطوى
عليه حدافيره فلهذا نبهنا على غلطه وهو محتمل لاكثر مما اوردناه ولكن فيما ذكرنا مقنع وكفايه
وقد قررنا فيما سلف ان اسم ما لم يسم فاعله مندرج تحت حقيقه الفاعل باعتبار الاصطلاحات النحويه
وان احكامه جاريه فيه فمن ثم لم يفرده الشيخ بكلام لما كان مندرجا تحته ٥ ٥ ٥ ٥

يجوز ان يكون زيد في زيد ضرب مرفوعا على الفاعليه

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للاسناد نحو قولك زيد منطلق والمراد
بالتجريد اخلاؤهما عن العوامل اللفظية التي هي كان وان وحسبت واخواتها لانهما اذا لم يخلوا
منها تلعبت بهما وعصمتهما القرار على المخط لرفع وانما اشترط في التجريد ان يكون من اجل الاسناد
لانهما لو جردا لا للاسناد لكانا في حكم الاصوات التي من شانها ان ينعق بها غير معربة لان الاعراب
لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لانه معنى قد تناولهما
تناولا واحدا من حيث ان الاسناد لا ياتي بدون طرفين مسند ومسند اليه ونظير ذلك ان معنى
التشبيه في كان لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة في الجزئين وشبههما بالفاعل ان المبتدا
مثله في انه مسند اليه والخبر في انه جزئان من الجملة **قلت** هذا الان كلام في المرفوعات المشبهة
ولم ينبه الشيخ على وجه الشبه من اول وهلة كما فعل في المنصوبات بل اخره الى اخر الفصل وسره
هو انه لم يتقدم من المرفوعات الحقيقية الا الفاعل فقط فكان على قرب عهد فلم يفتقر الى
تنبيه بخلاف المنصوبات الحقيقية فان الكلام فيها انسحبت ذيوله وطال القول فيها فلهذا
نبه عليها من اول وهلة كما سنقرره فاذا عرفت هذا فاعلم ان كلام الشيخ قد اشتمل ههنا على ذكر
ماهية المبتدا والخبر وعلى ذكر العامل فيهما وعلى ذكر كيفية المشابهة بينهما وبين الفاعل فهذه
مقاصد ثلاثة نشرحها بعون الله تعالى

الفصل الاول

في ذكر ماهية المبتدا والخبر ولنذكر
في تعريفهما امورا ثلاثة التعريف الاول ذكره الشيخ وحاصل ما قاله هما الاسمان المجردان للاسناد
وهذا التعريف فاسد لان المبتدا والخبر حقيقتان مختلفتان لا يمكن جمعهما في ماهية واحدة
لان ما به يتميز احدهما اعني الحقيقتين عن صاحبتها مفقود عن الاخرى واذا كان الامر هكذا
استحال جمعهما في حد واحد لا يقال فلعل الشيخ حدهما باعتبار ما اشتملا عليه من الامر العام وهو
كونهما مجردين عن العوامل اللفظية للاسناد فلهذا جمعهما في حد واحد لانا نقول هذا فاسد
فان اشتراكهما في امر عام لا يوجب تعريف خصوصية حقيقة كل واحد منهما الا ترى ان تعريف حقيقة
الانسان والفرس باعتبار كونهما حيوانين لا معنى له فهكذا تعريف حقيقة المبتدا والخبر باعتبار كونهما
مجردين للاسناد لا معنى له فظهر بما حققناه ضعف كلام الشيخ وفساده التعريف الثاني ذكره ابن الحاجب
وحاصل ما قاله تعريف كل واحد منهما بحقيقة تخصه فاما المبتدا فقال فيه هو الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية مسندا اليه والصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر فقوله هو الاسم
المجرد يحترز به عما يدخل عليه عوامل المبتدا التي هي كان وان وحسبت فانه هو المبتدا بعينه ولا يتميز عنها
الا بالتجريد قوله مسندا اليه يحترز به عن الالفاظ المتعددة من غير اسناد كالفاظ العدد نحو ثلاثة
واربعة وحروف التهجي نحو ت ث فانها مجردة عن العوامل لكنها غير معربة لعدم سبب الاعراب
عنها وهو التركيب الاسنادي قوله والصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة
لظاهر ليدخل فيه قولنا اقائم الزيدان وما قائم الزيدان فان اقائم مبتدا والزيدان فاعل له وقد سد
مسد الخبر فلا بد من التعرض له فانه غير مندرج تحت ما تقدم من القيود الا ترى ان من حق المبتدا

ان يكون مسندا اليه وهذا مبتدا وان كان مسندا به لما كان صفة واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
قوله رافعة لظاهر يحترز به عن مثل قولنا اقايمان هما واقايمان الزيدان وان الصفة لما لم يكن هاهنا
رافعة لظاهر لم يكن مبتداه مثلها في قولنا اقايم الزيدان فلا بد من ذكر هذا القيد اذ لو اقتصر لدخل
ما ذكرناه وليس مبتدا باتفاق واما الخبر فقال فيه هو الاسم المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
فقوله المسند به يخرج عنه المبتدا لانه مسند اليه وقوله المغاير للصفة المذكورة يخرج عنه نحو قولنا
اقايم الزيدان فانه مسند به ولكنه مبتدا كما قررناه وهكذا قولنا ما قايم الزيدان مما كان على تلك
الصفة المذكورة كان مبتدا باتفاق النحاة فهذا ملخص ما ذكره ابن الحاجب في تعريفهما وفيه نظر من
وجهين اما اولا فلان ما ذكره من الاحتراز بقوله والصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
رافعة لظاهر هو احتراز بذكر الصور المتعددة ومثل هذا معيب في صناعة التحديد لانه ان كان
داخلا فيما سبق من الحد فلا حاجة الى تعديده وان لم يكن داخلا فيه لم يدخل بالتعديد فظهر اذن
بما حققناه انه لا حاجة في الحدود الى ادخال الصور المفردة بالتعديد واما ثانيا فلانا سنقرر
ان هذه الصفة التي ذكرها ليست مبتداه وانما هي اخبار مثلها في قولنا اقايمان الزيدان من غير
فرق التعريف الثالث وهو المختار فنقول اما المبتدا فحقيقته هو الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية على شريطة الاسناد اليه فقولنا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية يحترز به عن
مثل ظننت زيدا قايما فانه ليس مبتدا لاجل عملها فيه وقولنا على شريطة الاسناد يحترز به عما يكون مجردا
لا عن اسناد نحو الالفاظ المعددة نحو زيد عمرو بكر خالد فان هذه الامور وان كانت مجردة عن
الاسناد لكنها لا تكون مبتداه لعدم الاسناد اليها فهذا القدر كاف في تعريف حقيقة المبتدا من
غير اعتبار الزيادة التي ذكرها ابن الحاجب **لا يقال** هذا منقوض بمثل قولنا اقايم الزيدان وما قايم
الزيدان فان هذه الامور مبتدات عند النحاة وليست مسندا اليها وانما هي مسندة في انفسها
فلا بد من الاحتراز عنها بما ذكره ابن الحاجب والا كان الحد منقوضا **لانا نقول** هذا فاسد
فان النحاة انما لزمهم الاحتراز عنها لما قرره ابن الحاجب لما زعموا انها مبتدات فلهذا لم يكن بد لهم
من الاحتراز وليس الامر كما ظنوه عندنا بل هي اخبار كحالها اذا كانت متاخرة في مثل ازيد قايم
وما زيد قايم والذي غرهم من هذا حتى جعلوها مبتدات هو انهم لما راوها غير متعددة عند تعدد
المبتدا قالوا فلو كانت اخبارا لوجب تعددها بتعدد المبتدا فان الواجب في كل موضع ان المبتدا
متى كان متعددا وجب تعدد خبره لا محالة فلما راوها غير متعددة في هذه الصورة رفعوها
على الابتدا وجعلوا الاسم المتعدد بعدها فاعلا لها وسادا مسد خبرها وهذا الذي زعموه فاسد
لامور ثلاثة اما اولا فلان حقيقة الخبر ومعقوله ان يكون مسندا به وهذا حاصل في هذه المسئلة
فيجب القضا بكون قايما هو الخبر سوا كان متقدما او متاخرا لان تقدمه وتاخره لا يغير حقيقة في
الاسناد ولا يبطلها واما ثانيا فلان قايما لو كان مبتدا كما زعموه لجاز تقدير خبره على حال
كما في ساير الامور المقدرة ونحن على قطع من تمام الجملة لا تفتقر الى شي اخر وهذا يوذن ببطلان ما
قالوه واما ثالثا فلانا نعلم قطعا ان مدلول قولنا قايم وضارب في قولنا اقايم الزيدان وما ضارب

العمران مثلهما في قولنا اقائمان الزيدان وما ضاربان العمران ولما كان الامر كما قلناه في اتفاق مدلوليهما كيف يقال بان احدهما مبتدا والاخر خبر مع ما قد قدمناه من ان حقيقة المبتدا مخالفة لحقيقة فاما ما زعموه من عدم التعدد وهذا يشعر بكونه غير خبر فنقول ان ترك تعدده لا ينقص حقيقته في كونه خبرا كما قررناه وترك تعدده انما كان من اجل الاختصار ولهذا نظاير في العربية منها قولهم الزيدان افضل منك ومنها قولهم الزيدان ما احسنهما ومنها قولهم الزيدان نعم رجلا هما فهذه المسائل كلها قد طرحت التثنية منها وليس ترك تثنيتها مبطلا لحقيقتها فهكذا ما نحن فيه واما الخبر فهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية على شريطة الاسناد به والكلام في الاحتراز هاهنا كما ذكرنا في المبتدا من غير فرق ويدخل قولنا اقائم الزيدان في حقيقة الخبر ويخرج عن حقيقة المبتدا كما فصلناه فهذا تمام تقرير الكلام في ماهيتهما

المقصد الثاني في بيان العامل

فيهما اتفق النحويون البصريون على ان العامل في المبتدا وجب ان يكون معنويا ثم اختلف بعد ذلك النحاة في كيفية ما يعمل فيهما جميعا قال الشيخ عبد القاهر وخلافهم في ذلك يؤول الى مذاهب خمسة اولها مذهب من زعم انهما يترافعان جميعا وان كل واحد منهما مؤثر في رفع الاخر وهذا هو مذهب اهل الكوفة كالكسائي والاحمر والفرا وسنورد المناظرة الجارية بين الجرمي والفرا وحجتهم على هذا هو انا لما وجدنا المبتدا لا بد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدا وكانا لا ينفك احدهما عن الاخر ولا يتم الكلام الا بهما الا ترى انك اذا قلت زيد منطلق فلا تفيد زيد الا بذكر منطلق ولا تفيد منطلق الا بذكر زيد فلما كانا على هذه الصفة من التلازم لا جرم كان كل واحد منهما مؤثرا في صاحبه مثلما اثر له الاخر وثانيها مذهب من قال ان الابتدا يعمل في المبتدا وهما جميعا يعملان في الخبر وهذا هو مذهب متقدمي البصريين كالخليل وابي علي الفارسي وحجتهم على هذا هو انا لما وجدنا الخبر لا يقع الا بعد الابتدا والمبتدا وجب ان يكونا جميعا هما مؤثران فيه وثالثها مذهب من قال ان الابتدا عامل فيهما جميعا وهذا هو مذهب متاخري البصريين والى هذا ذهب الزمخشري وحجتهم على هذا هو ان الابتدا معنى قد تناولهما تناولا واحدا فلهذا كان مؤثرا فيهما كما ان معنى التشبيه في كان لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة في الجزئين جميعا ورابعها مذهب من قال ان العامل في المبتدا هو الابتدا والمبتدا على حدة عامل في الخبر وهذا هو مذهب ابي الفتح بن جني وحجته على هذا هو ان الابتدا لا يمكن تاثيره في الجزئين جميعا لضعفه عن التاثير فيهما لكونه معنويا فلما كان الامر هكذا كان مؤثرا في المبتدا لا غير ولما كان الخبر ملازما للمبتدا لا جرم كان مؤثرا فيه وخامسها مذهب من قال ان العامل في المبتدا هو الابتدا والابتدا عامل في الخبر بواسطة المبتدا وهذا هو مذهب ابن الانباري والمعقول من مذهبه هذا هو ان الابتدا عمل في المبتدا بغير واسطة والابتدا اعمل في الخبر بواسطة المبتدا وهذا بعينه هو الفرق بين مذهبه والمذهب الذي حكيناه عن متقدمي البصريين حيث قالوا ان الابتدا والمبتدا جميعا يعملان في الخبر فانهم جعلوا لكل واحد منهما حصة في التاثير في الخبر وهو جعل العمل للابتدا لكن بواسطة المبتدا وحجته على هذا هو ان الخبر لا يقع الا بعد المبتدا وترتيبه بعده فاذن الابتدا يعمل في الخبر عند وجود المبتدا كما ان النار تؤثر

في تسخين الماء بواسطة القدر فتسخين الماء انما يحصل عن النار بهذه الواسطة من القدر ونحوه فهذه اقاويل النحاة في العامل في المبتدا والخبر لخصناها ليطلع الناظر على اغوارها وخفاياها ويستولي على اسرارها ودقائقها والمختار عندنا ما ذهب اليه الجماهير من متاخري البصريين كالجرمي والسيرافي والموصلي والى هذا ذهب الزمخشري والشجاري والخوارزمي وابن الحاجب وهو ان الابتدا عامل فيهما جميعا لانه معنى قد تناولهما وشملهما شمولا كليا واثر فيهما فاشبه العوامل اللفظية في اقتضائها لمعمولاتها ولهذا فان قولنا علمت واعطيت لما كانت عقليتهما موقوفة على حصول معمولين كانا موثرين فيهما لاجل اقتضائهما لهما فهكذا نقول في الابتدا لما كان مقتضيا للمبتدا والخبر جميعا كان موثرا فيهما فان قال انكم تزعمون ان الابتدا هو المقتضي وهو العامل فيهما جميعا وحقيقته نفسه غامضة فمن حقكم ان تظهروا حقيقته وتكشفوا عن معناه ليتم لكم ما ذكرتم من تاثيره فيهما جميعا وتاثيره فرع على مفهوم حقيقته لانا نقول ان حقيقته ايلة الى مجموع امور ثلاثة اولها ان يكون الاسم الاول مستنهضا لان يكون مخبرا عنه وثانيها ان يكون الثاني صالحا لان يكون خبرا عن الاول وثالثها ان يكونا كلاهما مجردين عن العوامل اللفظية فمتى حصلا على هذه الكيفية كانت حقيقة الابتدا حاصلة وتيسر فهمها على كل من ادرك ما قلناه فهذا ملخص كلام النحاة في تحقيق معنى الابتدا وخلاصة ما قالوه جمعناه هاهنا ليكون الناظر مطلعا على كنه حقيقة كلامهم فيه وحكي ان ابا عمر والجرمي وابا زكريا يحيى بن زياد الفرا اجتمعا يوما للمناظرة فقال الفرا للجرمي اخبرني عن قولكم زيد منطلق بم ترفعون زيدا فقال الجرمي بالابتدا فقال له الفرا ما معنى الابتدا فقال الجرمي تعريه عن العوامل فقال له الفرا فاظهر هذا العامل فقال الجرمي هذا معنى لا يظهر فقال له مثله اذن فقال له الجرمي هو لا يمثل فقال الفرا ما رايت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يمثل فكلام الجرمي في هذه المناظرة يدل على ما لخصناه من معنى الابتدا ويشير الى حقيقة ما قلناه فيه ولكنه لم يلخصه كل التلخيص لان مجلس المناظرة يضيق ولا يتسع لاكثر مما اورده من معناه فهذا ما اردنا ذكره في بيان العامل فيهما الرفع ٥

المقصد الثالث

في بيان شبههما بالفاعل اعلم ان حاصل كلام الشيخ هاهنا ان المقتضي لمطلق الاعراب فيهما هو العقد والتركيب ولهذا قال وانما اشترط التجريد لان يكون من اجل الاسناد لانهما لو جردا للاسناد لكانا في حكم الاصوات التي ينعق بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب مشيرا به الى ما ذكرناه وان المقتضي لخصوصيته فيهما وهو الرفع هو شبههما بالفاعل ولهذا قال وشبههما بالفاعل من الوجه الذي ذكره وان الشبه في حقهما للفاعل في اقتضاء الرفع نزل منزلة الفاعلية في اقتضائها للرفع ايضا وان كونهما مجردين للاسناد هو رافعهما نعني به ان الموثر في رفعهما هو العامل المعنوي وهو التجريد للاسناد لانه يقتضيهما اقتضاء واحدا كما قررناه من قبل وكان الشيخ قد اشار مما ذكرناه الى مراتب ثلاث المرتبة الاولى في المقتضي لمطلق الاعراب فيهما وهو العقد والتركيب كما مهدناه واشرنا الى تفصيل القول فيه في المعرب المرتبة الثانية في المقتضي لخصوصية الاعراب فيهما وهو الرفع وذلك من اجل شبههما بالفاعل فنزل الشبه للفاعل منزلته في اقتضا الرفع في حقهما منزلة الفاعلية في اقتضايها للرفع فيما كان فاعلا المرتبة الثالثة في الموثر فيهما

الرفع وهو العامل المعنوي الذي وصفنا حاله فهذه مراتب ثلاث كل واحد منها تؤثر في امر مخالف
لما تؤثر الاخرى كما لخصناه وكل واحد منها على حظ في التاثير ليس للاخر فكل ما ذكرناه مقتضى كلام الشيخ
ومفهوم منه **وقد زعم الخوارزمي** ان كلام الشيخ مستدرك من وجهين احدهما
قوله وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما قال وهذا لا يقتضي رفعهما وانما يقتضي لهما الاعراب
مطلقا وثانيهما قوله وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما قال فاذا كان التجريد هو رافعهما فاي حاجة
الى وجه المشابهة بينهما بالفاعل وهذا الذي شاد له بنى لا استدراك فاسد فان غرض الشيخ هو حقيقة
من تنزيلهما على تلك المراتب الثلاث فيما يكون مقتضيا لمطلق الاعراب وفيما يكون مقتضيا لخصوصية
الاعراب وهو الرفع وفيما يكون مؤثرا في حصول الاعراب لهما كما اشرنا الى تفاصيله هاهنا
واذا كان غرضه ما ذكرناه كان مقصدا شنيا وغرضا حسنا لا غبار على وجهه ولا استدراك فيه كما زعم
وما اظنه اطلع على حقيقة كلام الشيخ ولا وعاه ولو وعاه حق الوعي ورعاه حق رعايته لم يستدركه
بهذا الاستدراك الركيك الذي وجهه فاما قول الشيخ هما الاسمان فانما اشار به الى استحقاق الاسمية
لهما بالاصالة وعروض ما يعرض لهما على خلاف ذلك خروج عن الفاعل بالاصالة لمقاصد متاولة عليهما
تقديرا وظاهر كلام الشيخ هاهنا على ان الاصوات انما تعذر الاعراب فيها لعدم شرطه الاعراب
فيها وهو العقد والتركيب وقال في باب الاصوات ان تعذر الاعراب فيها انما كان من اجل
حصول عارض وهذا فيه تدافع لان اطلاق الشرط تخالف حصول العارض وسنقرره في الاصوات
ووجه مشابهتهما بالفاعل اما المبتدا فوجه شبهه له من حيث انه مسند اليه كما ان الفاعل
مسند اليه واما الخبر فوجه شبهه له من حيث انه جزء ثان من الجملة كما ان الفاعل جزء منها
فلهذا كانا مرفوعين كرفع الفاعل ومعنى قول الشيخ تلعبت بهما فمنها ما يرفع الاول وينصب
الثاني ومنها ما يعكس الامر فيه فينصب الاول ويرفع الثاني ومنها ما ينصبهما جميعا كما
سنحققه في موضعه اللائق به وهو من قولهم تلعب بكذا وتلعبت به ومعنى قوله غصبتهما
القرار على الرفع اي اخذته ظلما من قولهم غصبت على فلان كذا اي اخذته ظلما ومعنى قوله انهما
لو جردا لا للاسناد لكانا في حكم الاصوات التي ينعق بها غير معربة والنعيق هو كل صوت
لحيوان لا يعقل يقال نعق ينعق بعين مهملة نعيقا اذا دعاها ونعق الغراب اذا صاح بغين معجمة
وحكى ابن كيسان نعق الغراب بعين مهملة قال الاخطل فانعق بضانك يا جرير فانما منتك
نفسك في الخلاء ضلالا ومنه قوله تعالى ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء
ومعناه انهم لا يسمعون الاصوات لفهمه ودوي الصوت من غير فهم ولا تعقل كمثل الناعق
بالبهائم لا يسمع الا دعاء الناعق ونداءه لا غير فهذه زبدة ما اشتمل عليه كلام الشيخ **قال**
صاحب الكتاب نور الله حفرته فصل والمبتدا على نوعين
معرفة وهو القياس ونكرة اما موصوفة كالتي في قوله عز وجل ولعبد مؤمن واما غير موصوفة
كالتي في قولهم ارجل في الدار ام امراة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وتحت راسي سرج وعلى ابيه درع

قلت كلام الشيخ هاهنا يشير الى ان المبتدا من حقه ان يكون معرفة وهو القياس وقد يكون
نكرة مخصصة فهاهنا حالتان الحالة الاولى ان يكون معرفة وانما كان تعريفه هو الاصل
والقياس لامور ثلاثة اما اولا فلان وضع المبتدا ان يكون مخبرا عنه والخبر عن الشي حكم عليه بامر
من الامور متوقف على سبق العلم به وعلى الاحاطة بحقيقته فمن لم يكن معلوما استحال ان يحكم
عليه بامر ما لما ذكرناه هذا محصول كلام ابن الحاجب واما ثانيا فلان تنكير المبتدا فيه اخلال
بالغرض المطلوب وهو افهام السامع الا ترى ان في تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث وفي التنفير
عن الشي اخلال بالغرض المطلوب منه فلهذا استحال ان يكون المبتدا نكرة شائعة هذا
ملخص كلام الخوارزمي و اما ثالثا فلان الاخبار عن المبتدا اذا كان معرفة اتم من الاخبار عنه
اذا كان نكرة لان الشي اذا لم يكن معلوما جهلت احواله هذا ما عول عليه الموصلي في التزام كون
المبتدا لا بد من ان يكون معرفة والحق عندنا ان هذه الاوجه وان كانت متعددة فانها
متقاربة ونزيد هاهنا وجها اخر في اشتراط كون المبتدا معرفة وهو ان الخبر لا بد من كونه
نكرة فلو سوغنا كون المبتدا نكرة ايضا لادى ذلك الى تراكم التنكير وفيه اخلال بالكلام
وابطال لفائدته تحصل من مجموع ما ذكرناه انه لا بد من اشتراط كون المبتدا معرفة او ما
يقرب منها وان سائر المعارف كلها مستوية الاقدام في صحة وقوعها مبتداه **الحالة الثانية**
ان يكون نكرة اعلم ان الابتدا بالنكرة الشائعة التي لا مخصص لها لا يجوز كقولك رجل قائم
وشخص ذاهب وانما يجوز الابتدا بالنكرة اذا كانت مخصصة بوجه ما وذلك يكون في صور
الاولى ان تكون موصوفة كالتي في قوله تعالى ولعبد مومن وانما ساغ ذلك لانها بالصفة صارت
مخصصة عن غيرها فلهذا ساغ الابتدا بها لافادتها الثانية ان تكون متصلا بها حرف الاستفهام
في مثل قولك ارجل في الدار ام امراة لان المتكلم عالم بان احدهما عنده لكنه سال عن تعيينه واذا
كان الحكم معلوما صار الخبر في المعنى وصفا وصار في الحقيقة كانه نكرة موصوفة فلهذا ساغ الابتدا
به الثالثة ان تكون النكرة مندرجة في ضمن النفي كقولك ما احد خير منك وانما ساغ الابتدا بها هذا
حالة لانه عموم مستغرق فاذا عمت كانت للكل فكانت في معنى المعرفة الرابعة ان تكون في
معنى الفاعل كقولك شر اهر ذا ناب لان المعنى ما اهر ذا ناب الا شر والمراد به لهث الكلب
وقد قيل ان المصحح لهذه اما لانها في المعنى موصوفة لان التقدير فيه شر عظيم اهر ذا ناب واما
لانها في معنى النفي ومنه قولهم شر يحيل الى مخة عرقوب وهو مثل يضرب في شدة الضرورة
المحوجة الى ما لا يليق الخامسة تقدم الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا كقولك تحت راسي
سرج وعلى ابيه درع وقد اتفق النحاة على جواز مثل هذا ولكن اختلفوا في وجهه فزعم الكوفيون
انه انما ساغ مثل هذا لانه ليس مبتدا وانما هو فاعل في الحقيقة ومعنى قولنا في الدار رجل اي استقر
وقال البصريون هو مبتدا واختلفوا في تعليله فمنهم من قال انما ساغ الابتدا بالنكرة لتعينه للخبرية
بخلاف رجل في الدار فانه محتمل للوصفية وبكون الخبر مستطرا ومنهم من قال انما ساغ الابتدا بالنكرة

هاهنا لان المبتدا لما كان حديثه قبله كان في حكم الموصوف لانا لو حكمنا عليه قبل ذكره فكانه لم يات الا وقد
عرف الا ترى ان الفاعل لما كان فعله مقدما عليه جاز كونه معرفه ونكره فهذه الصور الخمس ذكرها الشيخ
وزاد غيره صورا ونحن نزيد فيها بها السادسه المضاف الى النكره في مثل قولك غلام رجل خير من غلام
امراه وانما ساغ مثل هذا لانه باضافته الى النكره صار متخصصا من غيره وبطل شياعه فلهذا جاز الابتدا
مثله السابعه ان تكون تعجبا في مثل قولنا ما احسن زيدا على راى سيبويه في ان ما اسم في موضع
رفع على الابتدا وتساوي نظيرتها الثامنه الدعا في مثل قولنا سلام عليكم وويل له وانما ساغ ذلك
لكونها في معنى الفعل فهذه الامور هي المسوغه للابتدا بالنكره وهكذا القول فيما اشبهها كقولنا
من قال ومن قام اقم معه واما قولنا اقائم الزيدان وما ضارب العمرا ،، ن فهو جار على القياس
كما قررناه من قبل لان عندنا ان الزيدان هما المبتدا وقائم الخبر وا ،، قا على ما يزعمه النحاة من
ان قائما مبتدا والزيدان فاعله وهو ساد مسد خبره فلا بد لهم ،، من تاويل في الابتدا بالنكره
وعندهم انه انما ساغ الامر في قولنا ارجل في الدار ام امراه من غير ،،، فرق فاما على ما ذكرناه
فلا نفتقر الى تاويل والله اعلم

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته

فصل والخبر على نوعين مفرد وجمله فالمفرد على ضربين

خال عن الضمير ومتضمن له وذلك نحو قولك زيد غلامك وبكر منطلق والجمله على اربعه اضرب
فعليه واسميه وشرطيه وظرفيه وذلك زيد ذهب اخوه وعمرو ابوه منطلق وبكر ان تعطه
يشكرك وخالد في الدار **قلت** الاصل في خبر المبتدا ان تكون مفردا هكذا قاله الموصلي وانما
كان الامر كما قاله لامرين اما اولا فلان الجمله لا تكون جمله الا بتركيبها من حرفين ولا شك ان
المفرد سابق على المركب لانه لا يكون مركبا الا بعد حصول الافراد فيه واما ثانيا فلان المبتدا
في الحقيقه هو الخبر والخبر هو المبتدا ولا شك ان الجمله اجنبيه في الحقيقه ولهذا كانت محتاجه
الى رابط وهو العايد فاذا مهدت هذه القاعده فخبر المبتدا كما يكون بالمفرد فقد يكون بالجمله
فهاتان حالتان قد اشار اليهما الشيخ في هذا الفصل الحاله الاولى في حكمه اذا كان مفردا اعلم
ان خبر المبتدا اذا كان مفردا فهو على وجهين الوجه الاول ان تكون جامدا في مثل قولك
زيد اخوك وبشر غلامك وهذه المسله مما قد اختلف فيها النحاه فالذي ذهب اليه جماهير البصريين
انه غير محتمل للضمير وهذا هو الذي ارتضاه الخوارزمي وابن الحاجب وهو مذهب الزمخشري وهو
الاقوى لامرين اما اولا فلانه انما تكون محتملا للضمير اذا كان مشتقا كقولنا قايم وقاعد فاما اذا كان
جامدا فلا وجه لاحتماله للضمير واما ثانيا فلانه انما تفتقر اذا كان اجنبيا عنه فاما اذا هو هو في
المعنى فلا حاجه به الى ضمير للربط بينهما وزعم الكوفيون انه لا بد فيه من ضمير والى هذا ذهب علي بن
عيسى الرماني من البصريين قالوا لان معنى قولنا غلامك اي خادمك ومعنى قولنا زيد اخوك اي
قريبك فلهذا لم يكن بد من ضمير وهذا تعسف لا حاجة اليه الوجه الثاني ان تكون مشتقا
وهذا نحو ان يكون اسم فاعل في مثل زيد قايم او يكون اسم مفعول نحو زيد مضروب او يكون

صفة مشبهة نحو زيد حسن وكريم وغير ذلك من الاسماء الاشتقاقية الجارية على مصطلح النحاة فمتى كان
جريه على هذا الوجه في الاشتقاق فلا بد من كونه متضمنا للضمير لانه لو لم يكن فيه ضمير لكان اجنبيا عن
المبتدا من جهة ان المشتق عامل عمل فعله فلا بد له من فاعل فلو لم يضمر فاعله لاحتاج الى فاعل اجنبي
بخلاف ما اذا كان غير مشتق فلا يحتاج الى الضمير لانه هو هو فافترقا لا يقال انه اذا كان فيه ضمير كما زعمتم
كان تقديره زيد قائم هو وزيد حسن هو وعند هذا يصير جملة اسمية ويبطل ايراده وعده في اقسام الاخبار
المفردة لانا نقول هذا فاسد فانه انما تكون جملة اسمية اذا كان مركبا من جزئين مستقلين في مثل
قولنا زيد ابوه منطلق وزيد قائم ابوه فاما هذا الضمير فانه لا يبرز بحال فلهذا لم يكن معدودا في حيز
الجمل لما كان مع ما يرفعه غير متعدد وغايته ما في الباب ان يقال زيد قائم هو وهذا البارز ليس
بالضمير المستكن وانما هو تاكيد له فلهذا بطل ان تكون معدودا في قسم الجمل لعدم تعدده كما حققناه

الحالة الثانية

-- في حكمه اذا كان جملة اعلم ان الجملة من حيث كونها جملة لا تنفك عن قسمين
احدهما فعلية والاخر اسمية ... فاما الشرطية والظرفية فهما في الحقيقة مندرجتان تحت الجملة الفعلية
وقد جعلها الشيخ هاهنا ... على صور اربع وكان ينبغي اما ان يجعلها قسمين اسمية وفعلية
واما ان يجعلها خمسة اسمية وفعلية وشرطية وظرفية وحرفية فاذا جاز ان تكون الحرفية مندرجة
تحت الظرفية فالشرطية ايضا مندرجة تحت الفعلية من غير فرق فلم جعلها اربع صور كما ذكره
الصورة الاولى الاسمية في مثل قولك زيد ابوه منطلق الصورة الثانية الفعلية في مثل قولك زيد قام
ابوه الصورة الثالثة الشرطية في مثل قولك زيد ان تعطه يشكرك الصورة الرابعة الظرفية وهي
ضروب ثلاثة زمانية ومكانية وحرفية فالضرب الاول منها هي الزمانية وهي لا تكون اخبارا الا
عن الاحداث والمصادر لا غير في مثل قولك القتال اليوم والخروج غدا ولا تقع اخبارا عن الجثث
فلا تقول زيد اليوم لان الاحداث متجددة كتجدد الازمنة فلهذا ساغ الاخبار بها عنها فاما الجثث
فانها مستقرة فبعد الاخبار بها عنها فاما قولهم الليلة الهلال فانما جاز لانه في معنى رؤية الهلال
او حدوثه الضرب الثاني منها هي المكانية وهي تكون اخبارا عن الاحداث وعن الجثث جميعا
فلهذا تقول زيد امامك والقتال خلفك لحصول الفائدة بهما جميعا الضرب الثالث هي الحرفية في مثل
زيد في الدار فقولنا في الدار هي الحرفية لظهور حرف الجر فيها وسماها الشيخ ظرفية تجوزا والحقيقة
ما ذكرناه لان الظروف حقيقة لا تطلق في لسان النحاة الا على الزمانية والمكانية على جهة واحدة وتسميتها
بالظرفية هو ان الحروف كالظروف في انها اذا وقعت اخبارا فلا بد لها من متعلق فلهذا
سماها ظروفا وقد اختلف النحاة في تقدير ما يتعلق به هذا الحرف فذهب قوم الى ان متعلقه هو
الفعل لان اصل التعلق للافعال فاذا كان لا بد من شيء يتعلق به الظرف فتقدير الفعل اولى
لانه هو الاصل وذهب اخرون الى ان المتعلق يكون اسما لان الاصل في خبر المبتدا ان يكون اسما
فلهذا كان التقدير زيد مستقر في الدار فالحرف والظرف على المذهب الاول في موضع الجملة
الفعلية وينتقل اليهما ضميرهما وعلى المذهب الثاني هما جميعا في موضع المفرد وقد نقل اليهما ضميره
لا يقال فاذا كان الحرف والظرف متعلقان بهذا المحذوف كما زعمتم فالخبر في الحقيقة هو الظرف
او هذا المحذوف لانا نقول بل هو الظرف من اجل نيابته عن هذا المقدر لانه قد صار المقدر
نسيا منسيا فلهذا كان الظرف والحرف هما خبران كما قلناه

قال صاحب الكتاب

نوّر الله حفرته فصل ولا بد في الجملة الواقعة خبرًا
من ذكر يرجع الى المبتدا وقولك في الدار معناه استقر فيها وقد تكون الراجع معلومًا فيستغني
عن ذكره وذلك في مثل قولهم البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم وقوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك
لمن عزم الامور قلت اعلم ان حاصل كلام الشيخ في هذا الفصل يدل على ان الجملة اذا وقعت خبرا
فلا بد فيها من ضمير وانه يجوز حذفه اذا استغني عنه فهذان حكمان **الحكم الاول** في ان الجملة
لا بد فيها من ضمير يرجع الى المبتدا وانما وجب عليها ذلك لان الجملة لما كانت مستقلة بنفسها
لتمامها لم يكن بد من عود الضمير منها الى المبتدا ليكون رابطا بينها وبين المبتدا ولهذا جاز زيدٌ
سقط جداره ولم يجز زيد سقط جدار عمرو ولا ذلك الا لان في احدهما ضميرا دون الثانية فحصل
من هذا انه لا بد من عود الضمير من الجملة والا كانت منقطعة عنه بكل حال ولاجل كونه عمدة
في الجملة اذا وقعت خبرا زعم الفرا انه هو الرافع للمبتدا في قولك زيد ضربته وحكى ابن الانباري
مناظرة وقعت بين الجرمي والفرا قال الجرمي للفرا اخبرني عن قولكم زيد ضربته بم ترفعون
زيدا فقال له الفرا بالهاء العائد الى زيد فقال الجرمي الهاء اسم فكيف يرفع الاسم اسم فقال الفرا
نحن لا نبالي من ذلك فانا نجعل كل واحد من الاسمين في قولنا زيد منطلق رافعا لصاحبه
فقال الجرمي انما جاز ذلك في قولنا زيد منطلق لان كل واحد منهما مرفوع في نفسه فجاز ان يكون
رافعا لصاحبه واما الهاء فهي في موضع نصب فكيف لا تكون رافعة للاسم فقال الفرا لم نرفعه
بالهاء وانما رفعناه بالعائد على زيد فقال الجرمي ما معنى العائد قال الفرا هو معنى لا يظهر قال الجرمي
مثله قال الفرا انه لا يمثل فقال الجرمي كيف وجدت الفرا قال وجدته شيطانا وسيل الفرا كيف
وجدت الجرمي فقال وجدته اية فانظر كيف اعترف كل واحد منهما بفضل صاحبه ولله در اهل
الديانة من حملة العلم فما ارسخ حلومهم واشد مراقبتهم لخوف الله تعالى فاذن القاول للنحاة على انه لا بد
من عائد الضمير في الجملة وان زعم الكوفيون انه الرافع للمبتدا كما حكي عن الفرا في هذه المناظرة
الحكم الثاني في جواز حذفه اذا استغني عنه واعلم انه انما يجوز حذفه اذا كان معلومًا
بالقرينة في مثل قولهم البر الكر بستين والمعنى منه والكر معيار في مقادير المكيلات ومنه
قولهم والسمن منوان بدرهم لان معناه منه بدرهم والمنوان تثنية منا والجمع امنا وهو معيار
في الموزونات وهو افصح من قولهم المن هكذا قاله الجوهري ومنه قوله تعالى ولمن صبر
وغفر ان ذلك لمن عزم الامور لان المعنى فيه عزم الامور منه وقد زعم الخوارزمي
ان قول الزمخشري في قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ان تقديره ان ذلك
لمن عزم الامور فيه فيه نظر وذلك لانه وان صح ان يقال ان الصبر من عزم الامور
وان الجود من مكارم الاخلاق لكنه لا يصح ان يقال الصبر منه من عزم الامور والجود منه من مكارم
الاخلاق وانما الصواب في تقديره ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور فقد احسن وهذا فاسد
لامرين اما اولا فلانا قطع من تتمة الخبر بقوله ان ذلك من عزم الامور واما ثانيا فلان تقدير الضمير
ابلغ واحصر وانفذ في المعنى وادخل في الفصاحة فلهذا كان تقديره اولى

قال صاحب الكتاب نوّر الله حفرته فصل ويجوز تقديم الخبر على المبتدا كقولك

تميمي انا ومشنوء من يشنوك وكقوله تعالى سواء محياهم ومماتهم وسواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم
والمغني سواء عليهم الانذار وعدمه وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدا نكرة والخبر ظرفا وذلك
نحو قولك في الدار رجل واما سلام عليك وويل لك واما اشبههما مثل لا دعيه متروكه على حالها اذ كانت
منصوبة منزلة منزلة الفعل وفي قولهم اين زيد وكيف عمرو ومتى القتال **قال** قبل الخوض في تفصيل
كلام الشيخ نذكر خلاف الناس في جواز تقديم خبر المبتدا عليه فنقول ذهب الكسائي والفراء وغيرهما من
نحاة الكوفة الى انه لا يجوز تقديم خبر المبتدا مفردا كان او جملة فالمفرد نحو قولك قائم زيد والجملة
نحو قولك ابوه منطلق زيد وحجتهم على هذا هو ان تقديم خبر المبتدا عليه يودي الى الاضمار قبل
الذكر لان في الخبر سواء كان مفردا او جملة ضميرا يعود الى المبتدا فلو جوزنا تقديمه لكان اضمارا قبل
الذكر وهو غير جائز وذهب سيبويه والاخفش والفارسي والمبرد وغيرهم من نحاة البصرة الى جواز
تقديمه مفردا كان او جملة وهذا هو المختار واليه ذهب الزمخشري والختاره الشيخان الخوارزمي
وابن الحاجب ومعتمدنا في الدلالة على ذلك امران اما اولا فقوله تعالى سواء محياهم ومماتهم وقوله تعالى
سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وسواء هاهنا هو الخبر لما سنقرره من بعد وهو مقدم وفي ذلك غرضنا
واما ثانيا فقد حكى سيبويه عن العرب تميمي انا وقوله مشنوء من يشنوك فهذان الوجهان يدلان
على جواز تقديمه كما قررناه قولهم ان تقديمه يودي الى الاضمار قبل الذكر وهو ممنوع قلنا هذا فاسد
فان الخبر وان جاز تقديمه لكنه في النية موخر لان رتبة الخبر لا شك في كونها متاخرة عن المبتدا لانه
حديث عنه فلهذا لم يكن اضمارا قبل الذكر الا ترى الى قوله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى فان قوله
في نفسه ليس اضمارا قبل الذكر لما كان في النية موخرا فهكذا ما نحن فيه فاذا تمهدت هذه القاعدة
فاعلم ان خبر المبتدا الاصل فيه ان يكون موخرا وان جاز تقديمه عليه وقد يعرض له ما يوجب تقديمه
على المبتدا ويعرض له ما يوجب تاخيره فهذه مراتب ثلاث نشير الى كل واحدة منها ونذكر ما يخصها بمشيه
الله تعالى **المرتبة الاولى** فيما يجوز تقديمه من الاخبار على المبتدا اعلم ان خبر المبتدا حقه التاخير
لما ذكرناه وانما يحسن تقديمه لعرض وهو انك اذا قلت زيد تعلق نفس السامع احتمالات كثيرة من انه
قائم او قاعد او خارج الى غير ذلك من الاحتمالات وانت اذا قدمت الخبر من اول وهلة وقلت
قائم زيد ارتفعت تلك الاحتمالات المتعددة وزال كل وهم وهذا مقصد صحيح في جواز تقديمه
لا يقال فهلا كان هذا الغرض موجبا لتقديمه في كل موضع لانا نقول هذا فاسد اذ ليس
يلزم من مخالفة الاصل لبعض المقاصد والاغراض مخالفته على الاطلاق فنحن اذا اعتبرنا
تقديمه لهذا الغرض الذي ذكرناه لم يلزم وجوب تقديمه على الاطلاق لما فيه من مخالفة
القاعدة الاصلية في حقه **تنبيه** وقد ذكر الشيخ صورا فيما التزم فيه تقديمه سنذكرها من بعد وقد
اشار هاهنا الى صور فيما يجوز فيه تقديمه الصورة الاولى قوله تعالى سواء محياهم ومماتهم
وقوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وانما قضينا هاهنا بان سواء هو الخبر لامرين اما اولا
فلان من حقيقته ومعقوله ان يكون محكوما به وقولنا سواء هو المحكوم به في الاشتراك المعنى
استوى الانذار وعدمه في حقهم واما ثانيا فلانه نكرة وحق الخبر ان يكون نكرة كما سنوضحه
وقد زعم الفارسي ان سواء هو المبتدا وما بعده من الجملة خبره لان الجملة لا تكون مبتداه وهذا

واسد

فاسد فانه اذا جعلناه خبرا فانه لا محل للجملة مبتداه وهي على حالها جملة وانما تقدرها بالمصدر فيكون معناها
سواء عليهم الانذار وعدمه وسواء عليهم المحيا والممات فهذا هو الاصل في الاستعمال وانما عدل به
عن الاصل ووجه بلفظ الفعل تقويه للمعنى لان المقصود سواء عليهم حدوث الانذار منك وتركه
فانهم مستمرون على الاصرار في التكذيب والعناد فلما كان هذا المعنى تعطيه الفعل دون الاسم
عدل به عنك الى الفعل واصل الكلام ان يكون واردا بغير حرف الاستفهام اذ لا موقع له هاهنا
ولكنه جرى على صورة الاستفهام لا غير قال سيبويه خرج هذا الكلام على صورة الاستفهام
ولا استفهام هناك كما خرج قولهم ايتها العصابة مخرج النداء وليس ثم نداء لا يقال ان سواء
في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم هو خبر ان وليس مبتدا
وانذرتهم في موضع رفع على الفاعلية لسواء فيخرج عن هذا عن التمثيل لانا نقول هذا وان كان
قد ذهب اليه بعض النحاة لكنه فاسد لان قولنا سواء اسم في اصل وضعه وليس بصفة فاجراؤه
على الاسمية اولى من اجرائه على الوصفية ويكون دافعا على زعمهم ولهذا قالوا ان قولك مررت
برجل سواء هو وابوه بالرفع في سواء احسن من قولك مررت برجل سواء هو وابوه بالكسر لانه
اذا كان مرفوعا فالاسمية باقية فيه واذا كان مجرورا خرج الى الوصفية الصورة الثالثة قولهم
تميمي انا وانما كان قولنا تميمي انا هو الخبر فلا مرية اما اولا فلانه نكرة ومن حق الخبر ان يكون نكرة
واما ثانيا فلانه محتمل للضمير فلهذا كان احق بان يكون خبرا كقولنا قائم زيد وقد زعم ابن
الحاجب ان قول الزمخشري تميمي انا مشعر بانه مما يجوز تقديمه ولهذا اورده من قسم الجائز والظاهر
انه مما التزم فيه التقديم ولهذا لم يسغ خلافه مع كثرة دوره وهذا الذي ذكره فاسد فانه لا وجه يوجب
تقديمه اذ ليس فيه وجه من الوجوه الموجبة لتقديمه كما سنذكرها من بعد وانما هو من قبيل الجائز كقولك
قائم زيد وزيد قائم قوله لو كان باخره جاز الرفع قلنا هذا فاسد فانه لا وجه يوجب تقديمه
فلعلهم استمروا الداعي في تقديمه من غير ان يكون تقديمه ملتزم الوجوب كما قلنا فتحصل من هذا
ان القول بجواز تقديمه انما هو بحسب اعرابه اذ لا وجه يوجب تقديمه من جهة الاعراب فاما
من طريق علم البيان فالحق وجوب تقديمه من اجل الدلالة على الاختصاص الصورة الرابعة
قولهم مشنوء من يشنؤك وانما كان قولنا مشنوء من يشنؤك هو الخبر للوجهين اللذين ذكرناهما
في الصورة الثالثة فلا وجه لتكريرهما فهذا هو الكلام على ما يتعلق بالاسم الجائز

المرتبة الثانية

فيما يجب تقديمه من الاخبار اعلم ان الاخبار ربما تعرض لها عارض يخرجها الى جواز التقديم
كما مر بيانه ثم الى وجوب التقديم وذلك يكون في صور الصورة الاولى قال الشيخ وقد التزم تقديمه
فيما وقع فيه المبتدا نكرة والخبر ظرفا في مثل في الدار رجل وقد قررنا الخلاف في هذه المسئلة وبينا
ان مذهب اهل الكوفة ان قولنا رجل مرفوع على الفاعلية بالظرف والى هذا ذهب الاخفش في احد
الروايتين عنه وابو العباس المبرد وذهب جماهير اهل البصرة الى انه مرفوع على الابتداء فاذن
الاجماع من النحاة منعقد على وجوب تقديم الظرف اما على مذهب الكوفيين فلانه بمنزلة
الفعل والفعل يجب تقديمه على فاعله واما على مذهب البصريين فلانه مصحح للابتداء بالنكرة
حيث النكرة لما كان مقدما عليها كان كالتمهيد لمعرفتها وتخصيصها ووجه الكوفيين من

باتفاقهم على كون الظرف بمنزلة الفعل هو ان معنى قولنا في الدار رجل لكن الفعل حذف هاهنا
لكثرة الاستعمال ونزل الظرف منزلته فلهذا كان الاسم بعده مرفوعا على الفاعلية كما لو كان
الفعل موجودا هذا الفرق وحدته لاهل الكوفة ووجه البصريين على انه مرفوع على الابتدا
هو انه اسم قد تعرى عن العوامل اللفظية فلهذا وجب رفعه بالابتدا كقولنا زيد في الدار
ويوضح ما قلناه انه ليس هاهنا ما يقدر ان يكون عاملا سوى الظرف وهو لا يصح ان يكون
عاملا لامرين اما اولا فلانه لو كان عاملا على الحقيقة لما جاز ان يدخل عليه عامل وقد يعرف
انك تقول ان امامك زيدا وان في الدار زيدا فلو كان عاملا لما دخل عليه عامل كما لا تقول
ان قام زيد وان خرج عمرو واما ثانيا فلانه لو كان عاملا لاستحال قولنا في داره زيد
لان زيدا اذا كان مرفوعا على الفاعلية كان الضمير راجعا الى غير مذكور لا لفظا ولا معنى
ولانه لو كان عاملا لوجب ان يرفع وان كان ناقصا فكان يصح ان تقول لك زيد وفيك عمرو
فلما لم يعمل هاهنا دل على انه ليس عاملا والحق الذي لا غبار عليه ما قاله سيبويه وهو ان
الظرف متى كان واقعا في موضع الجملة الخبرية في مثل قولك زيد في الدار ابوه او في موضع
الصفة لموصوف في مثل مررت برجل في الدار او حالا لذي حال في مثل مررت بزيد في الدار
او بعد حرف الاستفهام في مثل أفي الدار زيد او بعد حرف النفي في مثل ما في الدار رجل فانه
في هذه المواضع يكون واقعا موقع الفعل ومتى وقع خبر المبتدا في مثل قولك في الدار زيد
فانه هاهنا في موضع الخبر وليس واقعا موقع الفعل وانما كان الامر كما قلناه لانه في
هذه المواضع يشتد اختصاصه بالفعل ويعظم موقعه في محله فلهذا كان واقعا موقعه
بخلافه اذا تقدم ولا وقع بعده المبتدا فانه هاهنا يكون خبرا للمبتدا الذي بعده ولا يكون
فاعلا كما زعموه قال الشيخ فاما قولهم سلام عليك وويل لك وما اشبههما من الادعية
متروكة على حالها لما كانت منزلة منزلة الفعل واعلم انه اورده على جهة الاعتراض على قوله
اولا وقد التزموا تقديمه فيما وقع فيه المبتدا نكرة والخبر ظرفا فان هذا وما اشبهه نكرة وخبر
وظرف ولم يتقدم واجاب عنهما بانها منزلة منزلة الفعل فلهذا تركت على حالها ومعنى
كلامه هذا هو ان الاصل في الادعية ان تكون بالافعال الماضية كقولهم سقاه الله ورعاه
فان لم تكن فعلا فلابد من كونها مصادر كقولهم سقيا ورعيا وخيبة وجدعا لك فمتى ارادوا
نقضها بان الجملة الفعلية واستمرار ذلك وثبوته رفعوه وبقوه على حاله في التقديم فلهذا قالوا
سلام عليك وويل لك لان مع النصب يكون فيه اشعار بالفعلية وتكون متجددة غير باقية
مستمرة ومن ثم قالوا ان سلام ابرهيم في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام هو ابلغ من سلام
الملئكة لان سلامهم منصوبا موذنا بالفعلية وتجددها وسلامه كان مرفوعا فليس يوذن
بالفعلية الصورة الثانية فيما التزموا تقديمه قولهم اين زيد وكيف عمرو ومتى القتال
والوجه في تقديم هذا الخبر هو انه استفهام ومن حق ما كان استفهاما ان يكون مصدرا
فلهذا كان التقديم ملتزما في هذا واشباهه الصورة الثالثة المبتدا اذا كان فيه ضمير الخبر

في مثل قولك في الدار صاحبها وفي الثوب علمه فهذا ونحوه مما يجب تقديمه لانا لو اخرنا الخبر في هذه
الصورة لادى الى الاضمار قبل الذكر من جهة اللفظ والمعنى وهو ممنوع الصورة الرابعة
المبتدا اذا كان صفة ان تكون لخبر صفة معتمدة على همزة الاستفهام في مثل قولك اقائم الزيدان وعلى
حرف النفي في مثل قولك ما ذاهب العمران فهذا وما شاكله يجب تقديم الخبر فيه لانهم انما اعتمدوا على حرف
النفي والهمزة في الخبر لكونه مشبها بهذين الحرفين اذ كان مقتضيا من اجل الاختصاص فاما اذا
كان الخبر موخرا في نحو قولك الزيدان قائمان وما الزيدان قائمان كان المطابقة فيه واجبة لعدم
التقديم فلما اخر استحال شرطه فلهذا وجبت المطابقة وهذا انما نوجه على ما اخترناه من كون هاتين
الصفتين اللتين تقعان بعد همزة الاستفهام وحرف النفي خبرين فاما النحاة فهما عندهم مبتدا
فلا وجه لايراده في قسم الاخبار في تقديمها وتاخيرها وقد قررنا فساد كلامهم فيهما فلا وجه لاعادته
وسيأتي لهما ايضا مزيد ايضاح **المرتبة الثالثة** فيما يجب تاخيره من الاخبار اعلم ان الخبر
اذا كان رتبته التاخير على جهة الجواز لكن قد يعرض له ما يوجب تاخيره وذلك يكون في صورتين
الصورة الاولى ان تكون الخبر والمبتدا متماثلين في اللفظ والتعريف وذلك في مثل قولك انا
انا وانت انت وشعري شعري فهذا وامثاله لا يجوز فيه تقديم الخبر ويجب تاخيره من اجل الالتباس اذ
لا يقع الفصل ها هنا بين المبتدا والخبر الا بالتقدم كما قلناه في جواز الفاعل والمفعول عند انتفا
الاعراب فيهما في مثل ضرب عيسى موسى اذ لا فصل بينهما الا برتبة التقدم كما اوضحناه من قبل
الصورة الثانية ان تكون الخبر فعلا مفردا في مثل قولنا زيد ضرب وزيد يضرب فمتى كان
الخبر فعلا وجب تاخيره لانا لو قدمنا في هذه الصورة لالتبس المبتدا بالفاعل فلهذا اوجبنا تاخيره
فهذه هي مراتب الخبر في تقديمه وتاخيره في الوجوب والجواز على هذا التقرير وقد يقع في بعض
نسخ المفصل في قوله ويتركه على حالها اذا كانت باذا الشرطية والصواب فيه اذ لما مضى لان المقصد
بها المضي وتعليل كونها مضمرة لما كانت منزلة منزلة الفعل **قال صاحب الكتاب**
نور الله حفرته فصل ويجوز حذف احدهما فمن حذف
احدهما وهو المبتدا قول المستهل الهلال والله وقولك وقد شممت ريحا المسك والله
او رايت شخصا فقلت عبد الله وربي ومنه قول المرقش اذ قال الخميس نعم ه ومن حذف الخبر
قولهم خرجت فاذا السبع وقول ذي الرمة ه ايا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آانت ام ام سالم ه
وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين اي فامري صبر جميل او فصبر جميل اجمل وقد التزم حذف الخبر
في قولهم لولا زيد لكان كذا وكذا لسد الجواب مسده ومما حذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم
اقائم الزيدان وضربي زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما
وكل رجل وضيعته **قلت** اعلم انه لا يصح الكلام ان ينطق بمجموع جزئي المبتدا والخبر وقد
يجوز لقيام القرينة ان ترد صور يجوز فيها حذف المبتدا وصور يجوز فيها حذف الخبر وصور
اخر يحتمل فيها الامران جميعا وكلام الشيخ في هذا الفصل يحتمل لما ذكرناه من هذه الامور
الثلثة فلهذا رتبنا الكلام فيه على مراتب ثلاث المرتبة الاولى في بيان ما يجوز فيه حذف المبتدا

وحذف المبتدا يكون على وجهين جائز وواجب اما الوجه الاول وهو ما يجوز فيه حذف المبتدا
فهذا نحو قولهم الهلال والله وقولهم وقد شم ريحا المسك والله او رأى شخصا عبد الله وزيد
فهذه الامور وما شاكلها انما جاز فيها حذف المبتدا لقيام قرينة تدل على ذلك وهي قرينة حالية
لان هذه الاشياء انما تكون مقولة عند مشاهدة امر من الامور ويكون غرضهم الاشارة اليه فيحذف
اسم الاشارة وينطق بالمشار اليه مطلقا اكتفاء بحصول هذه القرينة فلهذا يقولون الهلال والله
والمسك والله وعبد الله وزيد قال ما انشده الذي انشده فصدره لا يبعد الله التلبب والغارات
فنذكر اعرابه وموضع الشاهد منه فهاتان فائدتان الفائدة الاولى في بيان اعرابه وهو للمرقش والمرقش
لقب شاعر يشتد به الهاف وهما مرقشان الاكبر والاصغر فاما الاكبر فهو من بني سدوس واما
الاصغر فهو من بني سعد بن مالك هكذا حكاه الجوهري عن ابي عبيدة فقوله لا يبعد الله جملة منفية
في موضع الدعاء والتلبب منصوب بيبعد والغارات عطف عليه واذ منصوبة بيبعد والخميس هو الجيش
والنعم هو اسم للجمع كالنفر والرهط والتلبب محتمل لامرين احدهما ان يكون المراد به قول الرجل
لصاحبه عند الحاجة لبيك لبيك وثانيهما ان يراد به التحزم والتشمير وكلاهما صالح في حق البيت فعلى
هذا يكون معنى البيت لا يبعد الله التلبب وهو التلبية بالصوت او التحزم والتشمير ولا يبعد الغارات
ايضا في هذا الوقت وهو وقت قول الخميس هذه نعم فاغنموها لان هذه الامور اعني التلبب والغارات
احوج ما يكون اليها لوقوع عند قول الخميس هذه نعم لانه موضع الحاجة بها ٥ الفائدة الثانية في
موضع الشاهد من البيت وموضع الاستشهاد به هو طرح المبتدا في قولهم هذه نعم فاغنموها
وانما حذف لاجل قيام القرينة الحالية الوجه الثاني فيما يكون حذف المبتدا فيه على سبيل الوجوب
وهذا في مثل قولهم لا سوا فان هذا اللفظ لا يرد الا عقيب ذكر شيئين يدعي المورد لهما انهما مستويان
فيقال له لا سوا بالرفع والمعنى فيه هما غير سوا كما يقال لمن يدعي ان الشمس والقمر مستويان لا سوا
اي هما غير مستويين فان الشمس اية مضيئة والقمر اية ممحوة وهذا شيء لم يذكره الزمخشري ولا
اشار اليه الخوارزمي وابن الحاجب وانما نبه عليه الموصلي صاحب الغرة وهذا حذف واجب لزم حذفه
لتقدم ما يرشد اليه من ذكر الشيئين المستويين والقرينة الحالية مشعرة به فلهذا كان ملتزما
طرحه فهذا ما يتعلق بجواز حذف المبتدا ووجوب حذفه وجوازه ٥

المرتبة الثانية

في جواز حذف الخبر وهو على وجهين جائز وواجب اما الوجه الاول وهو ان يكون حذفه
على جهة الجواز فهذا في مثل قولهم خرجت فاذا السبع والمراد به فاذا السبع موجود وهذا هو
الذي اراده الشيخ وقرره ابن الحاجب واختاره لانه قال ليس يخلو اما ان يريد وجودا مطلقا
او امرا سواه فان اراد وجودا مطلقا جاز حذف الخبر فيه لان القرينة تدل عليه وان
اراد امرا سواه من قولك قائم او سائر لم يجز لانه لا يدل عليه شيء واما الخوارزمي فقال ان المسألة ليست
صالحة للتمثيل لان قوله فاذا السبع معناه فبالحضرة السبع لان اذا ههنا للمكان وعلى هذا
لا يكون للمسألة من الباب الذي نحن فيه نعم يكون المثال الصحيح في المسألة قولك من عندك
فيقول زيد عندي والحق ما ذكره الخوارزمي وغيره من النحاة كونها ظرفا قطع من ثمة الخبر بقولنا

فاذا السبع من غير حاجة الى زيادة شي اخر وهذا يدل على انه هو الخبر بنفسه لا يقال ان اذا هي زمانية
وقولنا السبع هو جثة وظروف الزمان لا تقع اخبارا عن الجثة فلا يقال زيد اليوم فكيف علتم
بكونها خبرا لانا نقول هذا فاسد فانا لا نقول بوقوعها خبرا وهي باقية على انها زمانية وانما هي
هاهنا مستعملة ظرفا للمكان الا ترى ان معناها فالحضرة السبع واذا كان الامر فيها هكذا
جاز وقوعها خبرا عن الجثة لما حققناه فاما البيت الذي يشهد لذي الرمة ه ايا ظبية الوعساء بين جلاجل
وبين النقا أأنت ام ام سالم ه فنذكر اعرابه وموضع الشاهد منه فهاتان فايدتان الفايدة الاولى
في اعرابه فقولنا ايا ظبية منصوب على النداء المضاف والوعساء ممدود هي الارض اللينة قاله الجوهري
وجلاجل اسم موضع وجلاجل جلاجل اي صافي الصوت ويروى بضم الجيم الاولى وكسر الثانية ويروى
ايضا بالحاء المهملة بضم الاولى وكسر الثانية كذا اورده الجوهري انت مبتدا وخبره محذوف
تقديره انت هي ام ام سالم الرفع عطف على ما قبله وام هاهنا هي المتصلة المعادلة للهمزة الفايدة الثانية
في موضع الشاهد منه وموضعه هو قولنا انت هي فاورده شاهدا على جواز الحذف في الخبر
وهو قولنا هي **واما الوجه الثاني** وهو ان يكون الحذف فيه على جهة الوجوب وقد
اورد الشيخ من ذلك صورا اربعا الصورة الاولى قوله اقايم الزيدان واعلم ان للنحاة في هذه
المسئلة واشباهها مذهبين المذهب الاول وهو الذي عول عليه جماهير النحاة واختاره
الزمخشري ونصره ابن الحاجب وهو ان قايما مبتدا والزيدان مرفوع على الفاعلية وقد سد هاهنا
مسد خبر المبتدا بحيث لا يمكن وجود الخبر على حال اصلا لسد الفاعل مسده فاذا قلت اقايم زيد
احتمل في زيد ان يكون فاعلا وسد مسد الخبر كما قلناه واحتمل ان يكون هو مبتدا وقايم خبره مقدم
عليه واذا قلت اقايم الزيدان بطل ان يكون الزيدان مبتدا وخلص كونه فاعلا لانه لو كان مبتدا
لوجبت فيه المطابقة وقد قررنا فيما سلف بطلان هذه المقالة ودفعنا كلامهم فلا وجه لتكريره
المذهب الثاني وهو المحكي عن الخوارزمي وحاصل كلامه هو ان قولنا اقايم الزيدان صفة وهي
قريبة من معنى الفعل المضارع لا يفوته في شي خلا ان الفعل المضارع يتعرض للحدوث والصفة لا تتعرض
له فمتى ورد عليها حرف الاستفهام صارت متعرضة له الا ترى ان قولك اقايم الزيدان وغير قايمين
وفيه ايما الى القيام لان الاستفهام متى ورد على الصفة اثار فيها معنى الفعل ومنع وابتز عن نفسه
معاني الصفة واذا كان الامر هكذا فقد نزلت الصفة في اقايم الزيدان منزلة الفعل المضارع
فتكون الرفعة في اقايم الزيدان بمنزلة الرفعة في يقوم الزيدان ثم سال نفسه بعدها فقرر كلامه
فقال فان سالت فاذا كان قولنا اقايم فعلا فما هذا التنوين فيه وقال اجيب انه اسم من وجه وفعل
من وجه اما انه فعل من وجه فلانه يتعرض للحدوث والتجدد مرفوعه كمرفوع الفعل المضارع
واما انه اسم من وجه فلانه وان كان يتعرض للحدوث والتجدد لكن لا من حيث صيغته فهذا ملخص
كلامه بعد حذف اكثر فضلاته واعلم ان هذا المذهب الذي ذكره لشرله في الحقيقة محصول
ونقرر ان تكون له منزلة في لفتنا دعوى وتحول وبيانه من وجوه اما اولا فقوله ان قايما وتقوم سوا

من كل وجه لا يختلفان في شيء سوى ان الصفة لا تتعرض للحروف والفعل يتعرض له وهذا فاسد وان
بينهما بونا بعيدا وبعدا متفاوتا وكيف لا وقولنا قائم فيه دلالة الاسمية من كل الوجوه وقولنا يقوم
فيه دلالة الفعلية من كل الوجوه وكل واحد منهما مغاير للآخر في احكامه كلها ولوازمه فكيف يقال
ان قائما لا يخالف يقوم الا من حيث ان يقوم دال على التجدد دون قائم وبينهما هذا التفاوت العظيم
والتباين الشديد واما ثانيا فلانه لو كان الامر كما زعم من اتفاقهما في كل شيء سوى ما ذكر لكان يلزم
ان لا يجوز قائمان الزيدان كما لا يجوز يقومان الزيدان فلما علمنا جواز ذلك دل على فساد ما قاله وان
احكام كل واحد منهما مخالفة لاحكام الآخر فالالف في يقومان مخالفة للالف في قائمان لانها في الاول
اسم في موضع رفع على الفاعلية وهي في الثاني حرف دال على التثنية واما ثالثا فلان قوله في قائم
انه اسم من وجه وفعل من وجه خطأ لا يصدر عن ذوقه وفطانته وبيانه هو ان قولنا قائم اسم
من جميع وجوهه وحاصلة له الاسمية في جميع احكامه لا يشارك الفعل في شيء سوى احكامه العامة ولا
يجوز اطلاق اسم الخاص باعتبار الاسم الحكم العام فلو جاز ان يطلق عليه اسم الفعلية باعتبار جري هذه
الصفة لجاز ان يطلق الفعلية لا الاسمية على قولنا ضرب باعتبار كونه دالا على معنى في نفسه كالاسم فكما
لا يجوز اطلاق اسم الانسان على الفرس باعتبار اشتراكهما في الحيوانية فهكذا لا يجوز اطلاق اسم
الفعلية على قولنا قائم باعتبار اشتراكهما في هذه الرتبة والعجب انه مع ايراده لهذا المذهب الركيك
يزدري كلام النحاة ويستهجن اقوالهم ويزعم انه قد اتى فيه بالعجب العجاب ولباب الالباب وهو
كما ترى مخالف للقواعد النحوية لم يقم عليه برهان ولا ابن حجة ولا سلطان وظهر بما حققناه هاهنا
ضعف ما ذكره الخوارزمي في هذه الصورة والمختار عندنا ما قررناه آنفا من ان قائما هو الخبر
والزيدان مبتدأ وانما تركت تثنيته للاختصاص كما حققناه والى هذا المختار الذي اوردناه اشار
ابن الحاجب في بعض كلامه في شرحه لهذا الكتاب وان كان الظاهر من مذهبه مثل مذهب النحاة
نعم هل يكون قولنا ان قائما الزيدان مثل قولنا اقائم الزيدان هذا مما قد وقع فيه خلاف بين
النحاة والحق عندنا منعه لانا قد قررنا من قبل ان قولنا قائم في اقائم الزيدان هو الخبر بعينه و
كان خبرا في المبتدأ فهو بعينه خبر في ان لا محالة وخبر ان لا يجوز ان يكون مقدما على اسمها
في غير الظرف والحرف وصار الى جوازها الاخفش وظاهر كلام النحاة يقضي جوازها لان
قائما اذا كان هو المبتدأ عندهم جاز لهذا ان يكون اسما لانه على حده في اقائم الزيدان من غير فرق
ويكون لها فاعل ساد مسد الخبر الصورة الثانية قولنا ضربي زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قائما واعلم ان هذه الصورة مما قد التزم فيها حذف الخبر والضابط لها
انها كل مصدر او ما هو في معنى المصدر اضيف الى فاعله او مفعوله وبعده حال منهما او من احدهما
فهذا الضابط قد اشتمل على روابط اربع لا بد من كشفها وتفسيرها اما الرابطة الاولى وهو
ان يكون مصدرا كالضرب والقتل فيحترز عما اذا كان اسما جنسا ليس مصدرا كقولك غلامي
فرسي فان مثل هذا لا تجري فيه هذه القضية ولا يجوز فيه طرح الخبر ولا حذفه لا اتساعهم في المصادر

دون غيرها ولهذا جاءت على اوزان وصيغ كثيرة وذلك مشعر بما قلناه واما الرابطة الثانية وهو
ان يكون المصدر مضافا الى فاعله او مفعوله فالمضاف الى الفاعل كقولنا ضربي زيدا والمضاف
الى المفعول كقولنا قطع اللص الامير سارقا فيخرج بذلك عن ان يكون المصدر منونا او
معرفا باللام متى كان على هاتين الحالتين لم يجز فيه حذف الخبر ولا طرحه فلا يجوز ان تقول ضرب زيدا
قائما ولا القطع من الامير اللص سارقا وانما اشترط في حذف الخبر ان يكون مضافا لان المصدر اذا
كان مضافا الى فاعله او مفعوله كان مستكثرا بهما فيكونان كالعوض من الخبر فلهذا لم يكن بد من اعتبار
الاضافة واما الرابطة الثالثة وهو ان يكون ما في معنى المصدر لتدخل فيه نحو قولنا اخطب ما يكون
الامير قائما واكثر شربي السويق ملتوتا وانما كان هذا جاريا مجرى المصدر لان افعل التفضيل اذا
كان مضافا الى ما بعده كان بعضا له فلهذا كان جاريا مجرى المصدر في وجوب حذف الخبر وطرحه
فلهذا تقول اكثر سيري في الطريق منعلا واعظم شربي السويق ملتوتا واما الرابطة الرابعة
وهو ان يكون بعده حال من الفاعل او من المفعول لتكون سادة مسد الخبر فلو قلت ضربي زيدا
من غير ذكر الحال لم يجز حذف الخبر لما لم يكن هاهنا ما يسد مسده فمتى كان المصدر واقعا على هذا
الوجه كان الخبر ملتزما طرحه باعتبار حصول هذه القيود فان انخرم منها قيد لم يجز حذف
الخبر بحال فاذا مهدت هذه القاعدة فلنذكر مذاهب النحاة في هذه المسئلة ثم نذكر المختار منها
فهذان مقامان **المقام الاول** في ذكر مذاهبهم فيها وللنحاة مذاهب اربعة المذهب
الاول وهو الذي عول عليه جماهير المحققين من البصريين واختاره الزمخشري ونصره
ابن الحاجب وهو ان يكون ضربي مبتدأ وخبره ظرف محذوف والتقدير فيه ضربي زيدا
حاصل اذا كان قائما فحاصل هاهنا متعلق الظرف وقائما منتصب على الحال وهو من تتمة الخبر
وكان هاهنا هي التامة ويكون الحال هاهنا سادا مسد الخبر لدلالتها عليه لان الظرف هو الخبر
والحال والظرف متشابهان من جهة انه مفعول فيهما فهذا تحقيق مذهب البصريين وحجتهم
على هذا هو ان قولنا ضربي لا وجه في اعرابه الا الرفع على الابتداء لتعذر سائر الوجوه الاعرابية
واذا كان مبتدأ فلا بد له من خبر وخبره ليس الا الظرف لامرين اما اولا فلان المعنى يرشد
اليه لان الخبر الغرض بالاخبار بقولنا ضربي زيدا قائما اي ما ضربت زيدا الا قائما فلو قدرنا
صدور ضربه عليه في غير حال القيام لم يكن الكلام مستقيما وهذا لا يتاتى الا على ما ذكرناه واما
ثانيا فلان الحال لما كان فيه شبه بالظرف جاز حذف الخبر معها لدلالتها عليه المذهب الثاني
وهو الذي يحكى عن الكسائي والفراء وغيرهم من نحاة الكوفة وهو ان يكون ضربي مبتدأ وقائما
حال من الضمير في ضربي ويكون الحال من تتمة المصدر وخبره محذوف ويكون تقديره
ضربي زيدا قائما حاصل والفرق بينهم وبين مذهب البصريين من وجهين احدهما ان
الحال من تتمة المبتدأ عندهم وعند البصريين هو من تتمة الخبر وثانيهما ان البصريين
يقدرون الظرف ليكون خبرا عن المبتدأ كما حكيناه واهل الكوفة لا يقدرون ظرفا يكون

خبرا للمبتدا بل يحذفون الخبر مطلقا من غير شي يسد مسده ويحتجون على هذا هو ان الذي دلت عليه
الدلالة هو ان المبتدا لا بد له من خبر من غير حاجة هاهنا الى تقدير ظرف يدل على الاستقبال واذا
كان لا بد من تقدير خبر المبتدا وجب ان يكون قايما منصوب على الحال من الضمير في المصدر فعلى هذا
يكون تقديره ضربي زيدا قايما حاصل من غير حاجة الى ما ورآه من ظرف ولا غيره المذهب
الثالث وهو شي يحكى عن بعض النحاة المتاخرين واجازه الاعلم وهو ان يكون قولنا ضربي
زيدا قايما في معنى ضربت زيدا قايما فاشتغلت بجملة الفعلية بالفعل والفاعل والمفعول
تحولت الى الاسم كما اشتغلت في قولنا اتقوم الزيدان تحولت الى قولنا اقايم الزيدان ويحتجون
على هذا هو انه لما كان ضربي زيدا قايما في معنى ضربت زيدا قايما بعد فايدته ويودي معناه
وجب تقديره به من غير حاجة الى حذف خبر وتقدير ظرف لان الحذف هو على خلاف الاصل
فاذا كان يمكن تقدير المسلة ويحصل فايدتها ومعناها من غير حذف كان اولى واحق المذهب
الرابع وهو الذي يحكى عن بعض النحاة حكاه ابن الحاجب وحاصل ما قاله هو ان ما كان من صور
المسلة فيه ما نحو قولهم اخطب ما يكون الامير قايما فان ما هاهنا يجوز ان تكون زمانية ويكون
اخطب مضافا اليها وعلى هذا يكون تقديره اخطب زمان الامير اذا كان قايما وهكذي الامر
في قولنا احسن ما يكون الخليفة لابسا لان معناه يكون احسن زمان الخليفة اذا كان لابسا
وما كان من صور المسلة ليس فيه ما نحو قولك ضربي زيدا قايما واكثر شربي السويق ملتوتا
فانه يكون على حذف مضاف تقديره زمان ضربي زيد اذا كان قايما فاذا هاهنا هي الخبر على قول
هذا القايل من غير تقدير محذوف كما قاله البصريون ونصير كما لو قال اخطب ما يكون الامير يوم
الجمعة بالرفع في يوم الجمعة فكما ان هذا جاز فهكذا في مسلتنا فهذا تحقيق مذاهب النحاة في هذه
المسلة

المقام الثاني

في تقرير المختار والحق عندنا ما ذهب اليه المحققون من البصريين
في المذهب الاول وتقريره يكون بوجهين احدهما باظهار الدلالة عليه وثانيهما بابطال ما عداه اما
الوجه الاول فهو ان المصدر اذا اضيف عم بالنسبة الى ما اضيف اليه كما تقول علم زيد يحمله كل
وفضل عمرو من شانه كيت وكيت فالغرض بالمصدر هاهنا وقوعه عاما من غير تقييد وهذا المعنى
لا يتاتى الا على مذهب البصريين لان عندهم ان الخبر باذا عن المصدر مطلقا من غير تقييد فلهذا
كان الوجه ما قالوه الوجه الثاني في افساد ما عداه فنقول اما فساد مذهب الكوفيين فقد ظهر
من وجهين اما اولا فلان المقصود من قولنا اكثر شربي السويق ملتوتا هو الاخبار عن اكثر الشرب
للسويق مطلقا غير مقيد بالليت والقيد انما يتناول حصوله ملتوتا فلو جعلنا ملتوتا من تتمة المبتدا
على زعمهم لفسد هذا المعنى وبيانه انه اذا جعلنا ملتوتا من تتمة المبتدا وهو الشرب صار المعنى
الاخبار عن اكثر الشرب للسويق غير ملتوت ايضا اذ لم يخبر الا عن اكثره شرب سويق ملتوت
بكونه حاصلا واكثره شرب سويق ملتوت اذا كان حاصلا لا يمنع اكثره شرب سويق غير ملتوت اضعافه
الا ترى انا لو قدرنا انه لو شرب سويقا غير ملتوت الف مرة ثم شرب سويقا ملتوتا مايه مرة لساغ ان يقول

اكثر شربي السويق ملتوتا وعلى مذهب البصريين الاخبار عن اكثرية الشرب للسويق مطلقا غير مقيد
باللت والقيد انما تناول حصوله ملتوتا فلو قدرنا اكثرية اخرى في شربه غير ملتوت كان مناقضا
فحصل من مجموع ما ذكرنا ان على كلام البصريين يصح المعنى ويتلائم وعلى مذهب الكوفيين يفسد المعنى.
الذي ذكرناه ويبطل واما ثانيا فلان الحال اذا كان من تتمة المبتدا على زعمهم وجب ذكر الخبر لان
الحال اذا كانت متعلقة بالمبتدا غير مانعة من ذكر الخبر اذ لا خلاف في جواز ضربي زيدا قائما خير من
ضربي عمرا قاعدا وعلى هذا لا تكون مما التزم فيه حذف الخبر وخرج عن التمثيل لما حققناه لا يقال فهذه
المسئلة جارية على كل تقدير وان كانت واردة علينا فهي ايضا واردة عليكم لانا نقول هذا فاسد
فانها انما تكون صحيحة عندنا اذا كان قولنا قائما متعلقا بضربي فاما اذا كان من تتمة الخبر فانه يلحق
ذكر الخبر معه لما قررناه ان الحال عوض عن الخبر وساد مسده واما فساد المذهب الثالث الذي
ذهب اليه الاعلم وغيره فهو ظاهر من وجهين اما اولا فلان المبتدا لو كان قائما مقام الفاعل لاستقل
بفاعله كلاما كما استقل قولنا اقائم الزيدان بفاعله كلاما وليس الامر كذلك فان قولنا ضربي زيدا
بانفراده لا يفيد كلاما واما ثانيا فلان الاخبار بوقوع ضرب على زيد في حالة القيام لا يمنع من
وقوع ضرب عليه في غير حالة القيام الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا قائما لم يمتنع ان تكون ضربته
قاعدا والغرض من هذه المسئلة هو ان الضرب مقصور عليه في حالة القيام فلو قدرنا حصول
ضرب عليه في حالة القعود كما هو مقتضى كلامكم ومفهوم منه على زعمكم كان مناقضا وهو نقيض ما
وجهناه في فساد مذهب اهل الكوفة وبطل ما قالوه . واما فساد المذهب الرابع فهو
يتضح بوجهين اما اولا فلان على هذا المذهب تكون الخبر هو اذا من غير حاجة الى تقدير حاصل
ولا شك ان اذا محذوفة وكان هذه هي الناقصة وقائما هو خبرها فعلى هذا لا تكون على حذف الخبر
دليل وهو قوله اذا واذا جعلنا كان هي التامة كان قائما هو الحال وكان فيه دلالة على الظرف لما
بينهما من المشابهة والملابسة واما ثانيا فهذا انما ياتي فيما كان فيه ما فاما الذي فيه ما فيحتاج
الى تقدير حذف مضاف وحذف المضاف هو خلاف الاصل فلا حاجة اليه فاذا بطلت هذه المذاهب عما
ذكرناه لم يبق الا الوجه المختار الذي لخصناه ومما يتعلق بالخبر فيه البيت الذي انشده النحاة . الحرب اول
ما تكون فتية تسعى بزينتها لكل جهول . وفيه اربعة اوجه رفعهما جميعا ونصبهما جميعا ورفع الاول
ونصب الثاني وعكس هذا واجودها نصبهما جميعا فتكون الحرب مبتدا وتسعى هو خبره واول منصوب
على الظرفية وكان هي التامة وفتية منصوب على الحال من الضمير في تكون فهذا هو الكلام على هذه الصورة

الصورة الثالثة قولهم لولا زيد لكان كذا وكذا واعلم ان هذه مسئلة خلاف بين النحاة
فالذي ذهب اليه جماهير البصريين كالفارسي وسيبويه والمبرد من المتقدمين واختاره الزمخشري
ونصره ابن الحاجب من المتاخرين هو ان الاسم الذي بعد لولا مرفوع على الابتداء وخبره محذوف
لا يجوز ظهوره وانما لم يجز ظهوره لسد جواب لولا مسده وقالوا ان هذه من الصور التي يلزم فيها
حذف الخبر لما ذكرناه فعلى هذا تكون التقدير في لولا علي لهلك عمر اي لولا علي موجود لهلك عمر
ومحتجهم على هذا هو ان لولا غير عاملة لانها غير مختصة واذا بطل كونها عاملة في الاسم الذي

بعدها المرتفع لا رفعه على الابتدا كما قلناه وذهب نحاه الكوفه الكساى والفرا وغيرهما الى ان الاسم
الواقع بعدها مرفوع بها وانما عملت فيه لاجل نيابتها عن الفعل والى هذا ذهب ابن الانبارى
من البصريين وحجتهم على هذا هو ان لولا نايبه عن الفعل الذى لو ظهر لكان رافعا له لان التقدير
فى لولا على لهلك عمر اى لولا وجد على لهلك عمر فهذا منتهى تقرير احتجاج الفريقين والحق عندنا
فى هذه المسله ما ذهب اليه اهل الكوفه واختاره ابن الانبارى وعمدتنا فى ذلك هو انه قد وقع
الاجماع على رفع الاسم فى نحو قولك لو ان زيدا تقوم لاكرمته وقوله تعلى لو انتم تملكون خزاين على
الفاعليه بفعل مقدر كما قررناه فى باب الفاعل فيجب ان يكون الاسم مرفوعا بالفاعليه فى نحو قولك
لولا زيد لاكرمتك ويكون لا كالساده مسد الفعل وواقعه موقعه لانهما شيان فى كونهما طالبين
للفعل وقد جات لا ساده مسد الفعل فى نحو قولهم من سلم عليك فسلم ومن لا فلا تعبا به
ومعناه ومن لم يسلم عليك فلا تعبا به وفى نحو قوله فطلقها فلست لها بكف والا يعل مفرقك الحسام
ومعناه والا تطلقها يعل مفرقك الحسام فهذا كله حكاه ابن الانبارى وكله مشعر بان لا تكون
عوضا عن الفعل وداله عليه فظهر بما حققناه ان رفعه على الفاعليه بالفعل المضمر هو الاحق
والاولى **تنبيه** اعلم ان لو موضوعه لتدل على السببيه فى الفعل الاول والمسببيه فى
الفعل الثانى فان كانا جميعا منفيين فى اللفظ فهما مثبتان فى المعنى كقولك لو لم يخرج لم اخرج
والخروجان موجودان وان كانا جميعا مثبتين فى اللفظ فهما منفيان فى المعنى كقولك لو قمت
قمت فالقيامان غير موجودين وان كان احدهما مثبتا والاخر منفيا كان يكون الاول مثبتا والثانى
منفيا او على العكس من ذلك مما كان فى ظاهره حرف النفى فهو فى المعنى ثابت وما لم يكن فيه حرف
النفى فهو فى المعنى منتف كقولك لو قمت لم اخرج فالخروج موجود والقيام غير موجود وعكسه
لو لم تقم لخرجت فالقيام موجود والخروج غير موجود والسر فى هذا هو ان لو موضوعه للنفى
فاذا دخل النفى على النفى صار اثباتا وستاتى لهذا مزيد تقرير فى حروف الشرط وتوجيه الجواب عن
مثله صهيب فى قوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ◌ الصوره الرابعه قولهم
كل رجل وضيعته واعلم ان هذه ايضا مسله خلاف بين النحاه فالذى ذهب اليه جماهير المحققين
من البصريين كالخليل وسيبويه والمبرد واختاره الزمخشرى ونصره ابن الحاجب والخوارزمى
ان الخبر ملتزم حذفه فى نحو قولك كل رجل وضيعته وان التقدير فيه كل رجل وضيعته
مقرونان ولكن سد قولنا وضيعته لما فيه من معنى المقارنه مسد الخبر وانما لم ينتصب قولنا
وضيعته وان كان بمعنى مع لما لم يكن ثم فعل ولا معنى فعل وحجتهم على هذا هو ان قولنا
كل رجل مبتدا لا محاله وليس فى الكلام ما يصلح ان يكون خبرا لان قولنا وضيعته لا يصلح ان يكون
خبرا فاذا بطل ان يكون خبرا وجب ان يكون الخبر محذوفا وان الواو هاهنا بمعنى مع وقولنا
وضيعته ساد مسده كما قررنا وزعم اهل الكوفه ان الخبر هاهنا ليس محذوفا وان الواو هاهنا بمعنى
مع وهى الخبر مع ما بعدها فكانك اذا قلت كل رجل مع ضيعته فانك لا تحتاج الى شى فهكذى
قولنا كل رجل وضيعته لانه بمعناه فيجب ان يكون هو الخبر ايضا من غير حاجه الى تقدير
والحق ما ذهب اليه جماهير البصريين لان الواو هاهنا حقيقتها ان تكون عاطفه وان كان فيها

مغنى

معنى المعية ولا يصلح ان يكون خبرا واذا بطل كونها خبرا وجب جعله تقدير الخبر ويكون معناه
كل رجل وصنعته اى حرفته مقرونان لان كل من كان له حرفة فانه يلازمها فان تعهدها صلحت
وان تركها ضاعت وهلكت فهذه هي الصورة التي اوردها الشيخ في وجوب حذف الخبر وقد
شرحناها وتكلمنا فيها بما فيه مقنع وكفاية ومما لم يذكره الشيخ قولهم لعمرك لافعلن فان قولك
لعمرك هو مبتدا وخبره محذوف وقد التزم حذفه وسد جواب القسم مسده والتقدير فيه لعمرك
قسمي وقد نجز الكلام في المرتبة الثانية وهي حذف الخبر بعون الله تعالى ○ **المرتبة الثالثة**
فيما يحتمل الامرين جميعا اعني ان يكون من باب حذف المبتدا وان يكون من باب حذف الخبر
قوله تعالى فصبر جميل فان قلنا ان المبتدا فيه محذوف فالتقدير فيه فامري صبر جميل وان قلنا
انه من باب حذف الخبر فالتقدير فيه فصبر جميل اجمل **نعم** اذا كانت الاية محتملة للامرين جميعا
فهل يكون الاولى حذف الخبر وحذف المبتدا والحق ان حذف المبتدا يكون اولى لوجوه اما اولا
فلان هذا انما ورد في شان يعقوب عليه السلام وقرينة حاله مشعرة بان عاقبة امره الصبر وهذه
القرينة دالة على حذف المبتدا فلهذا كان حذفه اولى لاجل هذه القرينة واما ثانيا فلان حذف
المبتدا في كلام العرب هو اكثر من حذف الخبر فاذا ورد شي محتملا للامرين جميعا كان حمله على الاكثر
اولى من حمله على الاقل واما ثالثا فلان الاية انما وردت على جهة الثناء عليه والمدح لفعله لحصول
الصبر من جهته وهذا المعنى لا يحصل الا مع حذف المبتدا فلهذا كان الحذف في حقه اولى واما
رابعا فلان المصادر المنصوبة اذا رفعت ينبغي ان يكون معناها على ما كان وهي منصوبة فاذا
قلت صبر صبرا كنت مخبرا عن نفسك بالصبر وانت اذا جعلت المبتدا محذوفا كنت مخبرا
عن نفسك بالصبر ايضا فيكون موافقا لما كان عليه النصب فلهذا كان حذفه اولى ○ **قال**
صاحب الكتاب نور الله حفرته فصل وقد يقع المبتدا والخبر
معرفتين كقولك زيد المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا ومنه قولهم انت انت وقول ابي النجم ○
انا ابو النجم وشعري شعري ○ ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل ايهما قدمت فهو المبتدا **قلت** اعلم ان من
حق الخبر ان يكون نكرة لان الغرض هو اعلام السامع بما لم يكن عالما به وانما التزم فيه التنكير لامرين اما اولا
فلان الاخبار في الحقيقة هي محط الفوائد وذلك لا يحصل الا بما كان يجهله المخاطب فاما اذا كان معرفة
فهو حاصل في الحقيقة بتعريفه وتحصيل الحاصل محال واما ثانيا فلان الخبر من المبتدا ينزل منزلة
الفعل من الفاعل في كونه مسندا به فكما ان الفعل لا يكون معرفة فهكذا الخبر حقه ان يكون نكرة فاذا
تمهدت هذه القاعدة فلنذكر فايدة الاخبار اذا كانت معارف ثم نذكر حكمها في التقديم والتاخير
فهذان مقصدان قد اشتمل عليهما كلام الشيخ في هذا الفصل **المقصد الاول** في فايدة
الاخبار اذا كانت معارف قد قررنا ان من حق الاخبار ان تكون نكرات لكنه قد يرد في الاخبار
ما يكون معلوما في نفسه وان كان لفظه نكرة كقولنا النار حارة وقد يرد اخبار بالفاظ مختلفة
كلها معارف كقولنا الله ربنا ومحمد نبينا وقد يرد اخبار بالفاظ متماثلة كلها معارف كقولنا انا انا

وانت انت فهذه ثلاث مراتب نذكر فائدة الاخبار في كل واحد منها **المرتبة الاولى** في فائدة
الاخبار بالامور المعلومة اعلم ان من حق الاخبار ان تكون مفيدة للفائدة مجهولة فما كان معلوما في
نفسه متحققا فلا فائدة في الاخبار به كالاخبار بحرارة النار مطلقة فانها معلومة لكل عاقل فحينئذ
لا فائدة في الاخبار بها فاما قولهم هذه النار حارة ففيه فائدتان احدهما ان يريد بانها حارة انها
شديدة الحرارة فيكون اخبارا بنفس الشدة لا بكونها حارة على الاطلاق وثانيهما ان يريد بقوله
نار حارة اي حامية كما في قوله تعالى وما ادراك ما هيه نار حامية اي انها مخالفة لسائر النيران المعهودة
وانها مخالفة لها وليس الغرض الاخبار بمطلق الحرارة واما قولهم الشمس طالعة فانما حسن ذلك
لامرين اما اولا فلان الواحد منا قد يكون اعمى او يكون في بيت مظلم لا يكون عالما بطلوعها فيحسن
الخبر بطلوعها واما ثانيا فلانها قد تكون في يوم غيم فيعلم طلوعها فيخبر بذلك وهكذا القول
في سائر الامور المعلومة كقولك هذا عسل حلو وخل حامض فان الاخبار بها تكون فائدته ما ذكرناه
فهذا ملخص ما اورده الزملكاني في فائدة هذه الاخبار جمعناه ها هنا **المرتبة الثانية**
في بيان فائدة الاخبار بالمعرفة التي تكون الفاظها مختلفة في نحو قولك الله ربنا ومحمد نبينا فهذا وما
شاكله فيه فائدتان احدهما ان يكون جاريا لمن لا يعلم ذلك فيخبره بذلك ليكون داعيا له الى ان يكون
عالما به وثانيهما ان يريد بالاخبار تعظيما لله تعالى وليس على جهة الاعلام وانما هو على جهة التعبد
والاقرار بالربوبية والرسالة واما قولنا زيد المنطلق ففيه فائدتان احدهما وهو الذي عول
عليه الخوارزمي انه كلام مع من سمع بزيد ثم لا يعرفه بعينه وهو يعرف المنطلق فعلى هذا يكون
معرفا لزيد بالمنطلق فكانه قال زيد هو هذا المنطلق وثانيهما وهو الذي عول عليه ابن الحاجب
وحاصل ما قاله هو ان الاخبار لم يقع بالحكم الذي هو الانطلاق وانما فائدته هو الاخبار بان
الذاتين المتعددتين في الوجود هما ذات واحدة فالاخبار واقع بهذا لا غير وحقيقة ايله الى
قولنا زيد والمنطلق هما ذات واحدة وان تعددا في الظاهر فهذا ملخص ما قالاه في فائدة الاخبار
بالامور المعرفة المختلفة الالفاظ **المرتبة الثالثة** في بيان فائدة الاخبار المعرفة
المتفقة اللفظ في مثل قولك انا انا وانت انت وشعري شعري فهذا وامثاله في الاخبارية فائدتان
احدهما ان يكون على حذف مضاف ويكون معناه على هذا شعري الان مثل شعري فيما مضى فيكون
الاخبار بالمثلية ولا شك في كونها نكرة وثانيهما ان يكون المراد بقوله انا انا وما شاكله اي انا الموصوف
بالصفات الحسنة والخصال المحمودة فاذا كان قوله انا انا مفيدا لهذه الفائدة حسن الاخبارية فتحصل
من مجموع ما ذكرناه ان حقيقة الخبر لا يعقل الا لما كان يجهله السامع فيصح اخباره به وان هذه الاخبار
المعرفة لا تحسن الا لافادتها الفائدة جديدة غير ما هو معلوم من ظاهرها كما قررناه **المقصد الثاني**
في بيان حكمها في التقديم والتاخير اعلم ان مذهب النحاة ان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين فلا يجوز
تقديم احدهما على الاخر وزعموا ان اي واحد منهما تقدم فهو المبتدا لا محالة وهذا نحو قولنا زيد المنطلق
والمنطلق زيد والله الهنا والهنا الله وعلى هذا درج الاولون من محققي البصريين وهذا فاسد
فان الخبر في نفسه متميز حقيقته عن المبتدا سواء كان متقدما او متاخرا كما حققناه من قبل من حيث
ان الخبر في نفسه هو الحكم المضاف الى الذات والمبتدا في نفسه هو المحكوم عليه بذلك الحكم فالمبتدا

هو المحكوم عليه سوا تقدم او تاخر والخبر هو المحكوم به سوا تقدم او تاخر فان كل واحد منهما لا يخرج عن
حقيقته وما هو لازم له في ذاته بالتقدم والتاخر واذا كان الامر على هذه القضيه فقولنا الله ربنا
ومحمد نبينا فالربوبيه هاهنا هي الخبر لانها هي المحكوم بها على الله تعلى وهي صفه لها سوا تقدمت او تاخرت
فلا تخرج عن هذا وكذا القول في النبوه فانها هي الخبر لانها محكوم بها وهي صفه من صفات الرسول عليه السلم
متقدمه كانت او متاخره فان تقدمها وتاخرها لا يخرجها عن حقيقتها ولا يغيرها عن معقولها
ومفهومها كما حققناه عليهم في اقامة البرهان وانا شديد التعجب من ابن الحاجب والخوارزمي والموصلي
صاحب لغره وغيرهم من جماهير الفضلا كيف غفلوا عن هذه القاعده وجروا على تسليم هذا الاطلاق
للنحاه من غير التفات الى تقريره وتحقيقه مع جلالته ووضوحه وشدة غوصهم في العربيه وتبحرهم
فيها فتحصل من هذا ان الحال في الخبر لا يفترق في كونه خبرا بين تقدمه وتاخره **نعم** انما يتحقق
الفرق في التقديم والتاخير بين المعاني ويتضح ما قلناه بذكر مسائل اربع الاولى قولنا زيد منطلق
فهذا كلام مع من يعرف زيدا ويجهل انطلاقه فيخبره به الثانيه قولنا منطلق زيد فهذا كلام مع
من يعرف زيدا ويكون منكرا لانطلاقه فتقرره له الثالثه قولنا المنطلق زيد فهذا كلام مع من
يعلم منطلقا ولكن لا يعلم انه زيد او عمرو فتقول له المنطلق هو زيد الرابعه قولنا زيد المنطلق
فهذا كلام مع من يجهل زيدا ويعرف المنطلق فتقول زيد هو المنطلق فانظر الى كونه خبرا فانه
لم يختلف في هذه المسائل بتقديمه وتاخيره وانما المعاني هي المختلفه بالتقديم والتاخير فهذا حكم ما
اختلف لفظه فاما ما كان منه متماثل اللفظ في قولك انا انا وانت انت فالخبر هو المتاخر بكل حال لانه
لا نعلم كونه خبرا الا بكونه في محل الاخبار وموضعها فلهذا لزم التاخير بخلاف ما اختلف
لفظه فانه نعلم كونه خبرا بكونه مسندا تقدم او تاخر فافترقا وهذا الذي ذكرناه اعني تعريف
الاخبار انما يكون على تسهيل الندره والقله وبهذا نبه الشيخ على قلته بادخال قد على الفعل المضارع
وهي مشعره بالتقليل حيث قال وقد يجي المبتدا والخبر معرفتين وكان من حقه ان يقول وقد يقع الخبر
معرفه ولا يخلطهما في ذلك لان المبتدا ابدا لا يكون الا معرفه فهو فاسد ولكنه تسامح في ذلك فاما البيت
الذي انشده الزمخشري لابي النجم فاعرابه وموضع الشاهد منه معروفان فلا حاجه الى بيان
نعم انما اثبت الالف في انا والقياس حذفها في الوصل اجرا للوصل مجرى الوقف لانها انما تثبت
في حال الوقف لا غير قال ابو الفتح بن جني وهكذا القول في مثل قولهم انا سيف العشيره فيا
فمن اثبت الالف الا في حال الوقف لكنه اجرى الوصل مجرى الوقف وبعد لله دري ما اجن
صدري ۰ تنام عيني وفؤادي يسري ۰ مع العفاريت بارض قفر ۰ **ومما ياخذ** يفهمك
الى ضعف كلام النحاه حيث قالوا ان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين فايهما قدمت فهو المبتدا
قول ابي تمام ۰ لعاب الافاعي القاتلات لعابه ۰ وانت هاهنا لو جعلت لعاب الافاعي
في البيت هو المبتدا لافسدت المعنى لان غرضه بالبيت هو ان يشبه مداد قلمه بلعاب الافاعي
على معنى انه اذا كتب بالاقلام اتلف النفوس وهذا المعنى لا يحصل الا اذا كان لعابه هو المبتدا
ولعاب الافاعي هو الخبر فكيف يصح ما قالوه **تنبيه** اعلم ان اللام اذا دخلت على الخبر
بجنسها فانه يكون على اربعة اوجه اولها ان يقصد المبالغه فتقصر جنس ذلك المعنى على المخبر عنه

واذا ما لعنا انشا لها رماح عقوا تبال ۰
ادنا كمعل دوان ذوا نعبا ۰ واذا احتا ۰
دنا كرول ۰

وهذا نحو قولك زيد هو الجواد وعمرو هو الشجاع تريد انه لا يشاركه في الشجاعة والجود احد غيره
وثانيها ان تقصره لا على وجه المبالغة بل على معنى انه لا يوجد الا فيه وانما يكون هذا اذا قدرته
تقيد وهذا نحو قولك زيد هو المقدام حين تتأخر الابطال وعمرو هو الجواد حين تشح الكرام
وثالثها ان تقرره في حس لا يمكن انكاره وتفرغه في قالب لا يتصور جحوده وهذا نحو قولك زيد هو
الشجاع ومعناه ان كونه شجاعا لا يمكن انكاره لظهوره وجلائه وثانيها ان تجعله نحو المعروف
حقيقة عقلها المخاطب في ذهنه لا في الخارج او يتوهم انه لم يتصورها فعلى هذا تقول زيد هو
الاسد ومعنى هذا تصور حقيقة الاسد في نفسك وسقها فاذا تصورتها في نفسك فتأمل
زيدا فانه مشتمل على ما تصورته لا تخالفه في شيء من معانيه فعلى هذا تكون ورود اللام في الخبر

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته فصل وقد يجي للمبتدا خبران فصاعدا

منه قولك هو حلو حامض ومنه قوله تعلى وهو الغفور الودود
ذو العرش المجيد فعال لما يريد **قلت** اعلم ان الخبر لما كان صفة في المعنى جاز تكريره كتكرير الصفات
وتكريره يأتي على اقسام ولهذا نبه الشيخ عليه بقوله وقد يجي وقد اذا دخلت على الفعل المضارع
افادت التقليل وانما كان وروده على التقليل لان الجملة انما تكون جملة لخبر واحد ويستقل به فلا حاجة
الى ما وراء ذلك فاذا عرفت هذا فنقول تعدد الاخبار وتكريرها تكون واردا على وجهين على جهة
الاستقلال وعلى غير جهة الاستقلال اما الوجه الاول وهو ان تكون واردة على جهة الاستقلال
فهذا هو الاكثر فيها اذا وردت وعلى هذا ورد قوله تعلى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد
فعال لما يريد وانما جاز تكريره بغير حرف عطف لما ذكرنا من كونه في المعنى صفة فلهذا كرر من غير حرف
عطف كما تكررت الصفات من غير حرف عطف في مثل قوله هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس
السلام المومن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وفي نحو قوله تعلى التائبون العابدون الحامدون السائحون
الراكعون الساجدون وفي مثل قوله ان يبدله ازواجا خيرا منكن مسلمات مومنات قانتات تائبات
عابدات وغير ذلك وانما اطرح حرف العطف من الصفات لانها لما كانت مختصة بذات واحدة
حرت مجرى الاسماء المترادفة **نعم** انما تجري الصفات بغير حرف عطف اذا كانت مختلفة يصح
اجتماعها في الذات الواحدة كما مثلناه فاما اذا كانت امورا متضادة متناقضة فانه لا بد من اثبات
حرف العطف لرفع هذا التناقض كما في قوله تعا هو الاول والاخر والظاهر والباطن فان العقل لما كان
يحيل في الشي الواحد ان يكون ظاهرا باطنا اولا اخرا لانها صفات متناقضة يستحيل اجتماعها في ذات
واحدة فان الاولية تناقض الاخرية رفع ذلك بالواو وهكذا القول في قوله تعلى التائبون العابدون
فلما انتهى الى قوله الامرون بالمعروف والناهون عن المنكر عطف احدهما على الاخر لاستحالة اجتماعهما
لان النهي يراد به منع الفعل وابقاوه على حالة العدم والامر يراد به ايجاد الفعل والعدم والوجود متناقضان
يستحيل اجتماعهما وهكذا قوله تعلى مسلمات مومنات فلما انتهى الى قوله تعلى ثيبات وابكارا عطف
احدهما على الاخر لان الثيوبة والبكارة لا يجتمعان لتضادهما في الشخص الواحد خلاف الاسلام والايمان
والقنوت والتوبة والعبادة والسياحة فانه يصح اجتماعها ولهذا فانك اذا فرقت الاخبار

عن مناقضة احوال غيرك قلت هو قائم قاعد فهذا هو حكم الاخبار اذا كانت واردة على جهة الاستقلال **الوجه الثاني** ان تكون واردة على غير جهة الاستقلال والمعنى في هذا ان كل واحد منهما لا يستقل خبرا بل لا بد من مجموعهما وهذا نحو قولنا هذا الشي حلو حامض فكانك قلت هذا شي جامع للطعمين لا يقال فاذا كانا خبرين في حكم الخبر الواحد فليس يخلو الحال فيهما اما ان يكون في كل واحد منهما ضمير وهذا فاسد لانه يودي الى ان يكون كل واحد منهما خبرا مستقلا وهو باطل وان لم يكن في كل واحد منهما ضمير فهو فاسد ايضا لان خبر المبتدا لا ينفك عن الضمير اذا كان مشتقا وان كان في احدهما ضمير دون الاخر فهو فاسد ايضا لانه تحكم لا مستند له واذا بطلت هذه الاقسام استحال جعلهما خبرين لانا نقول هذا فاسد بل نقول ان في كل واحد منهما ضميرا قوله يلزم على هذا ان يكون كل واحد منهما خبرا على الاستقلال قلنا هذا خطا فانا وان قلنا ان في كل واحد منهما ضميرا لكن لا يلزم استقلال كل واحد منهما لان الغرض هو الاخبار بمجموع الطعمين فكانه قال هذا شي جامع للطعمين فلا يلزم ما قالوه **وقد زعم الخوارزمي** انك اذا نويت الضمير في كل واحد من الوصفين فالخبر متعدد وان نويته في احدهما فالخبر مجموع الوصفين وهذا فاسد فان كون الضمير في احد الوصفين دون الاخر تحكم لا مستند له بل نقول ان في كل واحد منهما ضميرا ثم لا يلزم ان يكونا مستقلين لان الغرض هو الاخبار بمجموع الطعمين فهذا ملخص ما ذكره ابن الحاجب قال ولهذا وقع في بعض نسخ المفصل وجمعهما قولنا مُزٌّ وهذا يوذن بما قلناه من ان الغرض مجموعهما فهذا هو الكلام في حكم تعدد الاخبار في الاستقلال وعدمه **قال صاحب الكتاب نور الله حفرته**

فصل واذا تضمن المبتدا معنى الشرط جاز دخول الفا في خبره وذلك على نوعين الاسم الموصول والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وكقولك كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم فاذا دخلت ليت او لعل لم يدخل الفا بالاجماع وفي دخول ان خلاف بين الاخفش وصاحب الكتاب **قلت** قبل الخوض في الكشف عن اسرار هذا الفصل نذكر مواقع ان ومواقع الفا وكيفية استعمالهما في الربط بين الجمل والملايمة بينها فنقول الاصل في استعمال ان اذا كانت داخلة بين الجملتين ان تكون رابطة بينهما ومشبهة بحصول التالف وتسوية النظم ويحصل الالتيام حتى كان الكلام قد افرغ في قالب متسق وسبك على منوال واحد فلو اسقطتها لكان الثاني منافرا للاول ومثال هذا قوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شي عظيم وقوله تعالى وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم وقوله تعالى يا بني اقم الصلوة وامر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما اصابك ان ذلك من عزم الامور وقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون وقوله تعالى وما ابري نفسي ان النفس لامارة بالسو وهذا كثير موقعه في كتاب الله تعالى وهي كما ترى داخلة للربط والملايمة بينهما **نعم** دخولها فيما ذكرناه ها هنا تكون على وجهين منها ما يحسن طرحها واثبات الفا مكانها

وتعويضها

ومنها ما لا يحسن طرحها ولا ابدال الفا عنها مكانها اما الوجه الاول وهو ما يحسن طرحها وابدال
الفا مكانها فاعلم ان الضابط لهذا هو ان كل جملة دخلت عليها ان تكون جملة سابقة ومقررة
لها ومؤكدة لمعناها فانه يصح فيها طرح ان وتعويض الفا مكانها ومثال هذا قوله تعالى يا ايها
الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم فقوله ان زلزلة الساعة مؤكد لقوله المقصود
قوله تعالى اتقوا ربكم ومقرر له ومؤكد لمعناه ونحو قوله تعالى وصل عليهم ان صلواتك سكن
لهم فقوله ان صلواتك سكن لهم مؤكد لامره تعالى للنبي بالدعا لهم فعلى هذا يجوز طرح ان ها هنا
وتعويض الفا مكانها فلو قلت في صل عليهم فصلواتك سكن لهم وقلت يا ايها الناس اتقوا ربكم
فزلزلة الساعة شيء عظيم لم يسقط نظام الاية لكان مستقيما كحالة الاول الوجه الثاني ما لا
يحسن طرحها ولا يكون ابدال الفا عنها حسنا وضابط هذا يكون على عكس ما ذكرناه في الوجه الاول
وهو ان كل جملة كانت غير مؤكدة للجملة الاولى ولا مقررة لمعناها فما كان هذه حاله فانه لا يصلح دخول
الفا مكان ان لما ذكرناه ومثال هذا قوله تعالى ان هذا ما كنتم به تمترون ان المتقين في مقام امين
فقوله ان المتقين في مقام امين ليس مؤكدا للجملة الاولى ولا مقررة لمعناها فلو ادخلت الفا وقلت
هذا ما كنتم به تمترون فالمتقون في مقام امين لم يخف عليك ركاكته وهكذا قوله تعالى ان الذين امنوا
وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا فلو قلت في هذا فلا نضيع اجر من احسن عملا لم يكن
كلاما فصيحا وهكذا القول في نظائره حيث تنزله على ما ذكرناه وهذه النكتة من علم البيان في ارفع
قدر ومكان فهذا ملخص ما عول عليه الرازي في نهاية الاعجاز وعبد الكريم في تبيانه واذا تمهدت
هذه القاعدة فلنرجع الى تفسير كلام الشيخ فنذكر ما يجوز دخول الفا عليه بالاجماع ثم نذكر ما يمتنع
دخول الفا عليه بالاجماع ايضا ثم نذكر ما يجوز دخول الفا فيه على الخلاف كما اشار اليه فهذه
مقاصد ثلاثة نشرحها بمشية الله تعالى

المقصد الاول في بيان ما يجوز دخول الفا فيه

واعلم ان الاصل في دخول الفا انما يكون دلالة على المسببية وهذا انما يكون في الشرط والجزا
في مثل قولك ان جئتني فاني اكرمك فالاكرام متسبب عن المجي والاكثر وقوعها انما ياتي في المسببات وقد
تاتي على العلة داخلة على السبب مثل قوله صلى الله عليه وسلم في قتلى احد زملوهم بكلومهم فانهم يبعثون
يوم القيمة واوداجهم تشخب دما فالسبب في تزميلهم بكلومهم هو بعثهم على هذه الحالة
فالاصل دخولها هو لما ذكرناه من الدلالة على المسببية في الشروط فما كان منها للشرط جاز دخولها
عليه وما اشبهه له استحال دخولها عليه نعم الذي يشبه الشرط من الكلام اجناس ثلاثة يجوز
دخولها عليه الجنس الاول الاسم الموصول والشرط فيه ان يكون موصولا بجمل ثلاث الجملة الاولى
الفعلية في مثل قولك الذي ياتيني فله درهم ومنه قوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا
وعلانية فلهم اجرهم الجملة الثانية الحرفية في مثل قولك الذي في الدار فله درهم ومنه قوله تعالى وما
بكم من نعمة فمن الله الجملة الثالثة الظرفية في نحو قولك الذي عندك فاني اكرمه وانما جاز دخول الفا
على الموصول اذا كان ما ذكرناه من الشرط حاصلا فيه لان الاسم الموصول لما كان مبهما ووصل بالجملة
الفعلية اشبه الشرط فلهذا جاز دخول الفا عليه كدخولها على الشرط لا يقال قولكم ان الفا من حقها
ان تكون داخلة على الامور المسببة منقوض بقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فانه لا يستقيم ان تكون

حصول

حصول النعم من جهة الله تعالى مسببا عن استقرارها بالادميين لانا نقول هذا فاسد فان للاية معنيين
فالمعنى الاول على انها واردة على التبعيض كما ذكرنا في قوله زملوهم فانهم فعلى هذا تكون معناها
وما يتصل بكم من النعم ظاهرها وباطنها فان حصوله ووجوده من عند الله تعالى والمعنى الثاني على انها
واردة على بابها في المساق فعلى هذا يكون للاية تاويلان احدهما ان الاية انما وردت اخبارا عن عظم
نعم الله تعالى وتظاهرها على الخلق وبلوغها كل غاية فاستقرارها على هذا الحديث في الاخبار
بكونها من جهة الله تعالى وثانيهما انها سيقت مثل الاخبار عن قوم استقرت بهم نعم جهلوا
حقها وكفروا معطيها فاستقرارها مجهولة او مشكوكا فيها سبب للاخبار بكونها من جهة الله تعالى
ولم يتعرض الشيخ لذكرها في الكشاف لظهورها وجلائها وانما اعتبرنا في الصفة ان تكون جملة فعلية
او حرفية او ظرفية لانه اذا كان موصوفا بهذه الجمل كان ادخل في الشبه للشرط من حيث الاختصاص
بالفعل وطلبه فلو كانت الصلة جملة ابتدائية في مثل قولك الذي ابوه منطلق فله درهم لم يجز دخول
الفاء لما حققناه من بطلان المشابهة للشرط بعدم الجملة الفعلية ه الجنس الثاني النكرة الموصوفة
والشرط فيها ان تكون موصوفة بجمل ثلاث الجملة الاولى فعلية في مثل قولك كل رجل ياتيني
فله درهم الجملة الثانية حرفية في مثل قولك كل رجل في الدار فانى اكرمه الجملة الثالثة
ظرفية في مثل قولك كل رجل عندك فانه قاعد وانما جاز دخول الفاء هاهنا لانعقاد الشبه بينها
وبين الشرط من اجل الابهام فيها كانها من الشرط ومن ثم اعتبرنا في الصفة ان تكون فعلا
او ما يكون مشعرا بالفعل كالظرف والحرف من اجل ذلك الجنس الثالث اسم الفاعل في الصلة
في مثل قولك المكرم لي فانى اكرمه وفي الصفة في مثل قولك كل رجل مكرم لي فانى اكرمه فهذا
ونحوه مما كانت الصلة والصفة فيه اسم فاعل او مفعول يجوز دخول الفاء عليه لان اسم الفاعل
واسم المفعول في باب الصلة والصفة قد نزلا منزلة الفعل فكانك قلت الذي يكرمني فانا اكرمه
وكل رجل يكرمني فانى اكرمه نعم الحسن وجهه فانى اكرمه والافضل فانى صاحبه هل يجوز دخول
الفاء فيه او لا يجوز فيه نظر وتردد فيحتمل الجواز نظرا الى مشابهة هذه الامور للافعال والحق
المنع لان هذه الاوصاف دالة على الثبوت والدوام بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول فانهما
دالان على الحدوث ولهذا كانت دلالة الفعلية فيه قوية بخلاف الصفة المشبهة وافعل التفضيل
فان دلالة الوصفية فيها اقوى لدوامها وثبوتها فلهذا كان الاحسن فيها امتناع دخول الفاء
لما ذكرناه وهذا الجنس الثالث لم يذكره الزمخشري ولا نبه عليه الخوارزمي وانما اشار اليه ابن الحاجب
ثم لخصناه فهذا منتهى تقرير هذا المقصد وبالله التوفيق **المقصد الثاني** في بيان ما
لا يجوز دخول الفاء عليه بالاجماع وهذا نحو قولك ليت الذي عندك فله درهم ولعل الذي
جاءك فانه اكرمه وانما استحال دخول الفاء على هذه الاحرف لعدم المشابهة بينها وبين الشرط
من حيث انها قد اخرجت الجملة الابتدائية الى معنى اخر وابطلت تصدرها في اول الكلام فلهذا
لم يجز دخول الفاء فيها بحال لحصول مرادها هاهنا ان بدخول هذه الاحرف تغير الجملة
الابتدائية وتبطل المشابهة للشرط فان الحروف لها تاثير عظيم في اثبات المعاني وسلبها والنفي فيها

دقيق لا يعلمها إلا أهل التحقيق من أئمة العربية ولغموضه ودقة رموزه يخفى الأمر فيها إلا على من
لا يكها لسانه وأتعب في حكمها قلبه ومصداق هذه المقالة ما حكاه ابن الأنباري عن الكندي
الفيلسوف أنه ركب يوما إلى أبي العباس محمد بن يزيد المبرد وقال له إني أجد في كلام العرب حشوا
لا فائدة فيه فقال له المبرد وفي أي موضع تجد ذلك فقال له أجدهم يقولون عبد الله قائم ثم يقولون
إن عبد الله قائم ثم يقولون إن عبد الله لقائم فهذه الحروف قد حصلت فيها والمعنى فيها واحد
فقال له المبرد إن المعاني مختلفة لاختلاف هذه الألفاظ فقولهم عبد الله قائم إخبار بقيامه من
لا يعلمه وقولهم إن عبد الله قائم إنما هو جواب لسائل سأل كأنه قال أعبد الله قائم فقيل له إن عبد الله
قائم وقولهم إن عبد الله لقائم إنما يذكر جوابا لمن ينكر قيامه فيقول مستأنفا لذلك إن عبد الله لقائم
فسكت الكندي لما سمع ذلك ولم ينطق بحلوه ولا مره فانظر كيف خفي الأمر في هذه الأحرف على
هذا الرجل مع اعتقاده جهلا أنه قد حاز الكأس بأسرها وأحرز الحقائق بأفرادها وكأنه ظن
أن قيام ما تضمنه من زبد الفلسفة يكفيه وأن كلام ما وقع فيه من زبد إنها تغنيه عن الدقائق
العربية واللطائف الأدبية فلا وأبيه ما الأمر كما زعم وسيعلم الكافر لمن عقبى الدار وهذا آخر ما

المقصد الثالث في بيان ما يجوز دخولها عليه على خلاف وهذا في مثل قولك إن الذي
يأتيني فله درهم وإن كل رجل يقصدني فله كرمه فهذا وأشباهه مما قد وقع فيه خلاف بين النحاة
فذهب سيبويه إلى المنع من دخول الفاء في هذه المواضع وذهب الأخفش إلى جواز ذلك فلنذكر
ما يحتج به كل واحد منهما لمذهبه ثم نذكر المختار فهذان مقامان

المقام الأول في ذكر الاحتجاج لكل واحد منهما فنقول أما سيبويه ومن تابعه فله حجتان الحجة الأولى هو
أن دخول الفاء في الاسم الموصول إنما كان من أجل المشابهة للشرط وهذه المشابهة تبطل
بأدنى عارض لأن المشابهة إنما كانت لأجل تصدر الجملة في أول الكلام وبعد دخول إن عليها
بطل استحقاقها للصدرية فلهذا بطل دخولها الحجة الثانية هو أنه قد تقرر بالإجماع امتناع
دخول الفاء في ليت ولعل في أشباههما ولا إشكال في أن إن من أخواتها فإذا بطل دخول الفاء على
تلك فهكذا في هذه والجامع بينهما هو أنهن يعملن عملا واحدا ويدخلن جميعا على المبتدأ والخبر فهذا
محصول كلام سيبويه في استدلاله وأما الأخفش ومن تابعه فله حجتان الحجة الأولى قوله
تعالى إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم وهذا نص في موضع النزاع لا خلاص عنه
أبدا الحجة الثانية هو أن الذي سوغ دخول الفاء في المبتدأ الموصول والنكرة الموصوفة
إنما هو المشابهة للشرط كما حققناه من قبل وهذه المشابهة حاصلة بعد دخول إن لأنها
لا تغير معنى الابتداء ولهذا جاز العطف على محلها بالرفع كما سنقرره في موضعه فهذا منتهى
تقرير احتجاجهما وكلام سيبويه أدق وألطف وكلام الأخفش أظهر وأكشف

المقام الثاني في تقرير المختار والحق ما ذهب إليه الأخفش وعمدتنا فيه مسلكان المسلك
الأول النقل وفيه آيات ثلاث الآية الأولى قوله تعالى إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم الآية الثانية قوله تعالى قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم

الآية الثالثة قوله تعالى إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون لا يقال إن هذا الاستدلال إنما يكون فيه فائدة وثمرة إذا لم تكن الفاء زائدة فأما إذا قدرنا أن الفاء زائدة فلا فائدة فيه ولا ثمرة له لأنا نقول هذا فاسد لأمرين أما أولا فلأن الأصل فيما ثبت أن تكون أصلا وإنما يقال في الشيء إنه زائد إذا دلت عليه دلالة وقامت عليه حجة واضحة وأما ثانيا فلأن الحكم بزيادتها إنما هو تقوية لكلام سيبويه وتقرير لحجته وهو لا يقول بزيادتها فكيف يحتج له بما لا يقول به فبطل ما قالوه **المسلك الثاني** القياس وهو أن إن إذا دخلت على الجملة الابتدائية وعلى النكرة الموصوفة فإنها غير مغيرة لشيء من معانيهما الأولة فلهذا جاز دخول الفاء عليهما كما جاز دخولها عليهما من قبل أن فأما ما قاله سيبويه وهو أن حرف ليت يمتنع دخوله على الشرط فلا يجوز دخوله على ما أشبه الشرط فلأجل هذا امتنع دخول الفاء في خبرها قياسا على ليت ولعل وجوابه هو أن الشرط من حقه أن يكون في صدر الكلام فلا يجوز دخول شيء عليه لأن تقدير عمل عليه يبطل حكمه فلهذا لم تدخل عليه إن بخلاف المبتدأ فإن دخول إن عليه لا يغير معناه وإن كان مختصا بأول الكلام فلما لم تكن مغيرة لمعناه لم تغير حكمه جاز دخول الفاء عليه فلا جرم افترقا وحاصل التفرقة بينهما هو أن الناقض لأن إنما هو صريح الشرط دون معناه فأما ليت ولعل وكأن فإنها كلها مغيرات لحكم الجملة الابتدائية ألا ترى أنه كان قبل دخول هذه الأحرف أعني الكلام يحتمل الصدق والكذب فلما دخلت أخرجته إلى معنى الإنشاء وبطل احتماله للصدق والكذب فلا جرم كانت مغيرة له فلهذا لم يصح دخول الفاء عليها بخلاف إن فإنها غير مغيرة لحكم في الصلة والصفة **تنبيه** واعلم أن جميع ما ذكرناه في هذا الفصل من ذكر الخلاف في الاحتجاج وذكر الترجيح بين مذهب الرجلين سيبويه والأخفش فكله مبني على نقل الزمخشري في هذا وصحته في الكشاف معللا وفيه نظر من جهة النقل والنظر أما النقل فلأن المشهور أن سيبويه استشهد في كتابه بعد قوله الذين ينفقون أموالهم بقوله إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم وهذا عين مسألة الخلاف هكذا حكاه ابن الحاجب عن كتاب سيبويه وهذا يدل على أنه مذهب له وأما النظر فلأن دخول الفاء مع إن من جملة الأمور الواضحة فيبعد خلاف سيبويه في ذلك وما أدري من أين نقله الزمخشري **نعم** يمكن أن يكون قد اطلع على الخلاف وعثر عليه والظن به أنه لم ينقله إلا عن تثبت فإنه كثير الفحص عن الحقائق الدقيقة والبحث عن الأسرار الغامضة وهو مصدق فيما قال ونقله إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام والله أعلم بالصواب **قال**

صاحب الكتاب نور الله حفرته خبر إن وأخواتها

هو المرفوع في قولك إن زيدا أخوك ولعل بشرا صاحبك وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لأنه أشبه الفعل في لزومه للأسماء والماضي في بنائه على الفتح فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل ونزل قولك إن زيدا أخوك منزلة ضرب زيدا أخوك وكأن زيدا الأسد منزلة فرس عمرا الأسد وعند الكوفيين مرتفع بما كان مرتفعا به في قولك زيد أخوك ولا عمل للحرف فيه **قلت** قبل الخوض في الكشف عن مقاصده لا بد من ذكر ماهية الخبر لأن وحقيقته وله تعريفات التعريف الأول

من جهة اللفظ وهو ما اشار اليه الشيخ في قوله هو المرفوع في قولك إن زيدا اخوك ولعل بشرا
صاحبك وانما عرّفه بهذا التعريف اللفظي لامرين اما اولا فلان المقصود من الحد هو تميز
المحدود عن غيره وفصله عما يلتبس به وهذا حاصل بما ذكره في خبرات واما ثانيا فلان خبر
باعتبار المعنى يدخل فيه خبر المبتدا فلهذا اهمل تعريفه بالامور المعنوية التعريف الثاني ان
يقال في خبر هو المسند بعد دخول هذه الاحرف فيميز عن الحد اللفظي بقولنا هو المسند
لان الاسناد هو امر معنوي وينفصل عن خبر المبتدا بقولنا بعد دخول هذه الاحرف
ولهذا كان هذا هو الاحسن في تعريفه لان التعريفات اللفظية ليس حظها الا في الكشف الا
عن العبارات لا غير بخلاف التعريفات المعنوية فان حظها هو الكشف عن الحقائق فاذا عرفت
هذا فلنذكر الوجه في عمل هذه الاحرف ثم نذكر كيفية تاثيرها في معمولاتها وهذان مقصدان

المقصد الاول في بيان الوجه الذي لاجله كانت هذه الاحرف عاملة واعلم ان هذه
الاحرف هي من عوامل المبتدا والخبر وعملها انما كان من اجل مشابهتها للافعال ولهذا رفعت
ونصبت كما ان الافعال من حقها الرفع والنصب والشبه بينها وبين الافعال حاصل من
وجوه خمسة اولها انها مبنية على الفتح كما ان الافعال الماضية مبنية على الفتح وثانيها انها تدخل
عليها نون الوقاية كما تدخل على الافعال فتقول فيها انني ولكنني وكانني كما تقول ضربني
وخاطبني وكلمني وثالثها انها داخلة على المبتدا والخبر كسائر العوامل الداخلة عليهما من ظننت
وكان وغيرهما فكما ان هذه مؤثرة فيهما فهكذا هذه الاحرف ورابعها انها مقتضية للاسما
كاقتضا الافعال فلاجل هذا الاقتضا كانت مؤثرة في الاسما كتاثير الافعال وخامسها انها
مماثلة للافعال في اوزانها فمنها ما هو ثلاثي كان وان ومنها ما هو رباعي نحو لعل ومنها ما هو
خماسي نحو لكن فضارعت اوزانها اوزان الافعال فهذه الوجوه اقوى ما ذكره النحاة في وجه
المشابهة بينها وبين الافعال ولهم وجوه غير هذه في المشابهة اغفلنا ذكرها لركتها وضعفها
فلما حصلت هذه المشابهة من هذه الاوجه وجب اعمالها كعملها لا انقال فاخبرونا عن المؤثر في
هذه الاسماء هل هو نفس هذه الاحرف بشرط هذه المشابهة او يكون المؤثر فيها هو هذه
المشابهة وفائدة الفرق بين هذين الوجهين هو انا اذا جعلناها عاملة بنفسها لاجل هذه
المشابهة كانت عاملة في الحرفين واذا كانت المؤثرة هي المشابهة فقط لم تكن مؤثرة الا في الاسم
لا غير لان المشابهة انما هي حاصلة من حيث الصورة فلهذا لم تكن مؤثرة الا فيما ظهر في اللفظ
لا غير وهو نصب الاسم لا غير فقط فان قلتم انها عاملة بنفسها فيلزمكم ان تاثيرها بنفسها
شرط هذه المشابهة حتى يلزم تاثيرها فيهما جميعا وما انكرتم ان تكون المؤثر هو المشابهة بطلقها
لا غير فيكون مؤثرا في الاسم فقط لانا نقول هذا فاسد فان المؤثر في العمل في هذه الاسما انما هو
هذه الاحرف بانفسها لكن بشرط هذه المشابهة لان عمل العامل انما هو لامر يرجع اليه في نفسه
وهو الاقتضا لا لامر خارج عن نفسه فلما كانت هذه الاحرف عاملة كان عملها لنفسها لا لامر
خارج عن نفسها لكن المشابهة انما كانت معتبرة لما ضعف عمل الحرف في نفسه فاعتبرنا هذه
المشابهة فتحصل من مجموع ما ذكرناه ان العمل لهذه الاحرف في نفسها وان المشابهة شرط

في الشا

في اثناء دلائل تأثيرها في نفسها وان عملها يكون في الجزئين جميعاً كما سنقرره على اثر هذا بمشيئة الله تعالى

المقصد الثاني في كيفية تأثير هذه الاحرف ولنذكر

كيفية تأثيرها في الجزئين ثم نذكر كيفية عملها فيهما فهذان بحثان

البحث الاول في

كيفية تأثيرها في الجزئين واعلم ان هذه مسألة خلاف بين النحاة فالذي عليه علماء البصرة
كالفارسي والاخفش وسيبويه وغيرهما هو ان هذه الاحرف مؤثرة في الجزئين جميعا وان
تأثيرها ليس مقصورا على احدهما دون الآخر وحجتهم على هذا هو انها لما اشبهت الافعال
من تلك الوجوه التي ذكرناها وجب ان تكون عاملة مثل عملها لاجل الشبه فكما وجب ان تكون
للافعال المتعدية مرفوع ومنصوب وجب ايضا ان تكون لهذه الاحرف مرفوع ومنصوب ويجري
على الشبه حكمه فمرفوعها مشبه بالفاعل ومنصوبها مشبه بالمفعول وزعم الكسائي والاحمر والفراء
وغيرهم من نحاة الكوفة انها انما تعمل في المبتدا دون الخبر وان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به من
قبل وحجتهم على ما زعموه هو ان هذه الاحرف انما عملت من اجل المشابهة ومن حق المشبه بالشيء
ان يكون دون ما شبه به في العمل فلو كان لها مرفوع ومنصوب كما كان للافعال لوجب استواء
الفرع والاصل في الحكم وهذا فاسد فلهذا قلنا ان تأثيرها يكون مقصورا على الاسم لا غير والحق ما
عليه البصريون من انها عاملة في الجزئين جميعا لان الظاهر من دخول الحرف تغيير ما كانت عليه الجملة
الاسمية من الرفع فيهما جميعا كسائر انواع العوامل اللفظية الداخلة على المبتدا والخبر من غير ان يقال
انها عاملة في المبتدا دون الخبر وان الخبر مرفوع كما كان من قبل نظرا منهم الى الصورة اللفظية وهو
بقاء الرفعة في الخبر الا ترى ان كان لما دخلت كانت مؤثرة في الجزئين جميعا ولم يقل ان اسمها باق على
اصله في الرفع بالابتداء فهكذا ما نحن فيه وهكذا القول في ظننت واخواتها فانها عاملة في الجزئين جميعا
فيجب ان يكون الحال في هذه الاحرف كما قلناه وقولهم انها انما عملت لاجل المشابهة فلا بد من نقصانها
عما شبهت به وليس ذلك الا وهي عاملة في الاسم دون الخبر قلنا هذا فاسد لامرين اما اولا فلان المقصود
من المشابهة هو اعطاء حكم المشبه حكم المشبه به سواء قدرنا نقصانا في حق المشبه او لم نقدر فمن اين
يلزم ما قالوه واما ثانيا فهب انا سلمنا انه لا بد من النقصان كما زعموه فالنقصان قد ظهر من
وجوه ثلاثة غير ما ذكروه وهي ثلاثة احدها انها غير متصرفة في نفسها فلهذا لم تتصرف في معمولها
بالتقديم عليها في انفسها كالافعال وثانيها انه لا يتقدم خبرها على اسمها في غير الظرف
والحرف وثالثها انه لا يضمر في هذه الاحرف خبرها كما يضمر الفاعل في الفعل اصلا فهذه الوجوه
وغيرها كلها دالة على نقصانها عن الافعال وتأخرها عن مرتبتها من غير الوجه الذي ذكروه
والعجب من اهل الكوفة كيف زعموا ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول الحرف
وعندهم ان المبتدا والخبر ترافعان بانفسهما وان كل واحد منهما مؤثر في صاحبه الرفع كما
قررناه من قبل فكيف يقال بان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به من قبل وقد بطل الرفع في المبتدا
بتأثير الحرف فيه فلا يبقى له رافع كما قالوه فحصل من مجموع ما ذكرنا فساد هذه المقالة وضعفها

البحث الثاني في كيفية عملها فيهما فنقول إذا تقرر أنها عاملة في الجزئين كما حققناه فيجب تقديم منصوبها على مرفوعها وإنما وجب ذلك لأمور ثلاثة أولها أنه إنما قدم منصوبها على مرفوعها من أجل الفرق بينها وبين ما شبهت به لأن الأفعال حكمها أن يتقدم مرفوعها على منصوبها فخولف بينهما للفرق كما قررناه فيما سلف وثانيها أن عملها فرع على عمل الأفعال ولا شك أن عمل الأفعال على وجهين فرعي وأصلي فالأصلي هو تقدم مرفوعها على منصوبها كقولك ضرب زيد عمرا والفرعي هو تقديم المنصوب على المرفوع فلما كان عملها فرعا على عمل الأفعال شبهت بما كان فرعا دون ما يكون أصلا وثالثها أنها لو قدمنا مرفوعها على منصوبها لكان ذلك يؤدي إلى محذور في العربية وهو الإضمار في الحروف وبيانه أنك لو قدمت مرفوعها على منصوبها وقلت إن قائم زيدا ثم قيل لك اجعل مكان قائم ضمير الكائن لا يخلو حاله إما أن تأتي به متصلا أو منفصلا فإن أتيت به متصلا فهو فاسد لأنه يؤدي إلى الإضمار في الحروف والإضمار في الحروف لا يسوغ لأنها ضعيفة عن تحمل الضمائر وإن أتيت به منفصلا فهو فاسد لأن هذا الموضع ليس من مواضع الانفصال التي نقررها من بعد إن شاء الله فبطل أن يقال بتقديم مرفوعها على منصوبها وهو المطلوب لا يقال إن المكسورة مع اسمها بمنزلة المبتدأ بدليل أنه يدخل عليها لام الابتداء ويشهد له ما أنشد المبرد

ألا يا سنا برق على قلل الحمى ۝ لهنك من برق علي كريم ۝

ويعطف على محلها بالرفع ويشهد له ما أنشد النحاة لجرير

إن الخلافة والنبوة فيهم ۝ والمكرمات وسادة أطهار ۝

وإذا كانت في موضع المبتدأ فخبرها يجب أن يكون في موضع خبر المبتدأ وإذا وجب ذلك في إن وجب في سائرها إذ لا قائل بالفصل بين الموضعين لأنا نقول هذا فاسد لأمرين أما أولا فلأنه إنما حسن ذلك في إن المكسورة لأنها لم تغير معنى الجملة الابتدائية ووجه حسنه فيها إنما هو من حيث الحكم وإلا فلا إشكال في كون اسمها منصوبا بها وخبرها مرفوعا بها وأنها مؤثرة فيهما جميعا لكن لما أنها لم تغير معنى الابتداء فلهذا جاز العطف على محلها كما ذكروا خلاف سائر أخواتها فإنها قد غيرت معنى الابتداء وصارت للإنشاء فلهذا لم يصح العطف على محلها فيفسد ما توهموه وأما ثانيا فلأنه إذا جاز أن تكون مؤثرة في الاسم مع أنه في موضع رفع على الابتداء يصح العطف عليه بالرفع فكيف لا يجوز تأثيرها في الخبر مع أنه لا يجوز العطف عليه بالرفع تحصل من مجموع ما ذكرناه أنها عاملة في الجزئين الرفع والنصب كما حققناه

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته فصل وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه ما خلا جواز تقديمه إلا إذا كان ظرفا كقولك إن في الدار زيدا ولعل عندك عمرا وفي التنزيل إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم ۝

قال أعلم أن خبر إن في الحقيقة هو خبر المبتدأ لأنهما من عوامل المبتدأ والخبر فقد صار ما كان خبرا للمبتدأ بالإضافة خبرا لإن باعتبار دخولها وله أحكام بالإضافة إلى كونه خبرا مطلقا وأحكام بالإضافة إلى كونه خبرا لإن فنقول أما الأحكام الراجعة إلى الخبر باعتبار كونه خبرا مطلقا فلا يختلف حالها في الموضعين جميعا وأما الأحكام الراجعة إليه باعتبار كونه خبرا لإن فيختلف حالها فلنفصل الموافقة بينهما والمخالفة فههنا مرتبتان

المرتبة الأولى

في بيان الموافقة بينهما وظهورها يكون من وجوه ثلاثة اولها اتفاقهما في الاضافة ونعني بالاضافة
انهما يكونان معرفة ونكرة ومفردا وجملة فهذه الامور كلها واقعة فيهما جميعا وثانيها اتفاقهما
في الاحوال ونعني بالاحوال جواز التقديم فيهما والتأخير الا اذا كان غير ظرف ولا حرف فانه يلزم
تأخير خبر ان دون خبر المبتدأ كما قررناه في المبتدأ وثالثها اتفاقهما في الشرائط ونعني بالشرائط
هو انه اذا كان جملة فلا بد من ضمير فيها يعود على ما قبله وانه اذا حذف فلا بد فيه من قرينة اما
حالية واما مقالية وانه اذا كان ظرفا او حرفا والمبتدأ نكرة وجب تقديمه فنقول ان في الدار رجلا
كما تقول في الدار رجل فهذه الامور الثلاثة يجب اشتراك الخبرين فيها اجمع لانها انما وجبت باعتبار
الخبر مطلقا وهذا بعينه هو مراد الشيخ بقوله وحكمه ما ذكر في خبر المبتدأ من اصنافه واحواله
وشرائطه قائم فيه ما خلا جواز تقديمه الا اذا كان ظرفا لا يقال ان كلام الشيخ هاهنا منتقد
من وجهين احدهما انه قصد في هذا الكلام تعريف خبر ان لكونه مما يصح ان يقع خبرا للمبتدأ ولا شك
ان خبر المبتدأ منقسم باعتبار كونه خبرا لان الى ما يكون صحيحا والى ما يكون ممتنعا وهذا تعريف
للاخص بالاعم فيكون فاسدا لكنا نقول ان حقيقة الغرض هو ما يكون حتما فكان هذا فاسدا
فهكذا ما نحن فيه وثانيهما انه يلزم من قوله وحكمه ما ذكر في خبر المبتدأ من اصنافه واحواله
وشرائطه ان يجوز قولنا ان زيدا اضربه كما يجوز قولنا زيدا اضربه وهذا فاسد فهذا كله متوجه
على كلام الشيخ لانا نقول هذا فاسد اما قولهم اولا انه قصد الى التعريف للاخص بالاعم فهذا
خطأ لان احدا من ائمة العربية لا يقصد الى تعريف خبر ان لكونه خبر المبتدأ وانما تعريفه يكون
بما ذكرناه وانما اراد الشيخ ان يضبطه بانه المرفوع في نحو قولك ان زيدا اخوك ولعل بشرا صاحبك
وحاصله ومعناه أولا الى ان الخبر الذي يصح دخول ان عليه هو ما كان خبرا للمبتدأ مما يصح كونه
خبرا لان فما ثبت صحة كونه خبرا لان من خبر المبتدأ كان داخلا فيه وما لم يثبت صحة كونه خبرا
لان لم يكن داخلا فيه فهذا هو مراد الشيخ بما قاله واما قولهم ثانيا انه يلزم من جواز
زيدا اضربه جواز ان زيدا اضربه فهو خطأ ايضا لان في كلام الشيخ ما يدرأ هذا الذي اوردوه
نقضا ويدفعه وبيانه انه قال وحكمه ما ذكر في خبر المبتدأ يعني وحكمه ما اسلفنا ذكره في خبر
المبتدأ وهذه المسألة لم نذكرها ذكرا في خبر المبتدأ ولا اوردناها فلهذا لم تكن واردة نقضا على كلامه
فبطل ما توهموه نقضا في كلام الشيخ فتحصل من مجموع ما ذكرناه هاهنا ان الشيخ لم يرد بقوله
وحكمه ما ذكر الى اخره الا ان خبر ان شارك خبر المبتدأ في جميع احكامه بعد ان يثبت صحة كونه
خبرا لان لاجتماع شرائطه وانتفاء موانعه لان كل موضع على الاطلاق صح ان يكون خبرا للمبتدأ
فانه يصح ان يكون خبرا لان وانما امتنع مثل قولنا ان زيدا اضربه وجاز قولنا زيد اضربه من حيث
ان ان انما ترد مؤكدة للامور الثابتة المستقرة وقولنا اضربه ليس من الامور المستقرة وانما هو
من الامور الانشائية فلهذا استحال دخول ان عليه لما ذكرناه **المرتبة الثانية** في بيان
المخالفة بينهما وظهورها يكون من وجوه ثلاثة ايضا اولها انه لا يجوز تقديم خبر ان على
اسمها كما جاز ذلك في خبر المبتدأ وانما امتنع ذلك في ان من حيث انه لا يجوز الفصل بينها وبين

معمولها شي وانما كان ذلك من اجل ضعفها في العمل لعدم تصرفها وانحطاطها عن درجة الافعال
ومرتبتها في التصرف ونعم اما اذا كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا فحينئذ يسوغ تقديمه اما على
الوجوب اذا كان الاسم نكرة واما على الجواز اذا كان معرفة وانما ساغ ذلك من اجل اتساعهم في
الظروف ولهذا اتى الفصل بها بين المضاف والمضاف اليه مع شدة تلازمهما وثانيهما الا امور
الاستفهامية فانه لا يصح وقوعها خبرا عن ان وانما امتنع ذلك لان الاستفهام حقه ان يكون
مصدرا في اول الجملة وان من حقها ان تكون سابقة على اسمها وخبرها في الرتبة فتناقض حكمهما
فلهذا امتنع في الاستفهام ان يكون واقعا في خبران كما يقع في خبر المبتدا في مثل اين زيد ومتى
القتال وثالثها ان لام الابتدا من حقها ان تكون داخلة على خبران ولا يجوز ان تكون داخلة
على اسمها ويصح دخولها على المبتدا نفسه ولا يجوز دخولها على خبر المبتدا وانما امتنع ذلك من حيث استكراه
الجمع بين مؤكدين وهما ان واللام فلهذا اخروها الى موضع الخبر لذلك بعد ان كان موضعها
المبتدا كما ذكرنا فهذه المخالفة انما حصلت من اجل دخول ان لا غير كما حققناه لا من جهة الخبر مطلقا
والله اعلم بالصواب

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته فصل وقد يحذف في نحو قولهم ان مالا وان ولدا وان عددا

اى ان لهم مالا ويقول الرجل للرجل هل لكم من احد ان الناس عليكم فيقول ان زيدا
وان عمرا اى ان لنا وقال الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا
ويقول ان غيرها ابلا وشاء اى ان لنا وقال تالت ايام الضار واجعان اى ليت لنا ومنه
قول عمر بن عبد العزيز لقرشي مت اليه بقرابة فان ذاكم ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك اى فان ذاك
مصدق ولعل مطلوبك حاصل وقد التزم حذفه في قولهم ليت شعري **قال** كما جاز حذف الخبر
في المبتدا كما قررناه من قبل جاز ايضا حذف الخبر في ان خلا ان حذفه في ان على القلة والندور ولهذا
نبه الشيخ عليه بقوله وقد يحذف وهي للتقليل والسر في هذا هو ان ان موضوعة لتاكيد الجملة
الاسنادية ويضعف تاكيد الشي مع نقصانه فلهذا كان حذفه قليلا لما ذكرناه وانما ساغ حذفه مع
ان واخواتها لقيام القرينة الحالية ولهذا قال سيبويه في كتابه هذا باب ما يحسن عليه السكوت من
هذه الاحرف مشبها على ما قلناه قال وانما يحسن السكوت عليه لاضمارك ما يكون مستقرا لها وموضعا
لو اظهرته وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني لم اكل اذا اعملت ان واخواتها ثم اسقطتها من الكلام
وحذف الذي كان حسنا من حذف الخبر لا يحسن بعد اسقاطها ولو قلت مال وعدد ومحل ومرتحل
لم يكن شيا وما ذاك الا لان خبران كما تستدعيه اسمها فهي ايضا تكون مستدعية له فلهذا كانت القرينة
في حذف خبر ان قوية مع وجود ان دون حذفها فاذا مهدت هذه القاعدة فيقول الشيخ قد اشار
ها هنا الى ما يكون حذف الخبر فيه جائزا والى ما يكون حذفه واجبا فهذان مقصدان يسر حملها
بمشية الله تعالى

المقصد الاول

في بيان ما يكون حذفه على سبيل الجواز وقد ذكر
الشيخ منه صورا خمسا الصورة الاولى قولهم ان مالا وان ولدا وان عددا وانما حذف هذا
لقيام القرينة الحالية وذلك لان اطلاق مثل هذا انما يكون على الحوق لتهمة لهم بقلة المال والولد
والعدد فيقولون ان مالا وان ولدا وان عددا اى ان لنا مالا وولدا والقرينة المقالية في مثل قولهم

اتينا ... بالله بالقضا وبالعدل ... الامة الى ... [illegible]

75

هل

هل لكم احد ان الناس عليكم فتقول ان زيدًا وعمرًا اى ان لنا زيدًا وعمرًا فالقرينة المقالية هي قوله
لكم احد لانها دالة على الخبر فجاز حذفه الصورة الثانية قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا البيت فلنذكر
اعرابه وموضع الشاهد منه فهاتان فائدتان الفائدة الاولى في اعرابه فنصب محلا ومرتحلا بان وان
في السفر الراحلين عنها اذ مضوا وفي كتاب سيبويه ما مضوا فان كانت الرواية باذ فهي ظرف لما مضى
والعامل فيهما ما تعلق به قولنا في السفر وان كانت الرواية ما مضوا فيحتمل وجهين احدهما ان
تكون مصدرية في موضع الجر بدلا اشتمال من السفر هكذا قاله ابن الحاجب وثانيهما ان تكون زمانية
ويكون العامل فيها ما تعلق به الظرف ويشهد لهذا الثاني ويدل لرواية باذ لانهما وقتان جميعا
ومهلا اسم ان ايضا الفائدة الثانية في موضع الشاهد منه وهو صرف الخبر في محلا ومرتحلا
لاجل القرينة الحالية ومعنى البيت هو ان الاعشى يتغطنا ويتصبر [illegible] فيقول ان لنا في الدنيا
حلولا مقيمين وترحلا اذ الرحيل عما قليل حصوله وان في السفر الراحلين عنها اذ مضوا اى
وفي مضيهم مهلا اى امهالا وطولا حتى يلحق بهم ويروى مثلا اى عبرة كما يقال في الاموات
عبرة للاحياء الصورة الثالثة قولهم ان غيرها ابلا وشاء فالخبر هاهنا محذوف وتقديره
ان لنا ابلا وشاء وانما حذف هاهنا للقرينة المقالية لان هذا انما يذكر لمن يرى لك امتعة وخيلا وابلا
فيقول لك هل لك شيء غير هذه فتقول له ان غيرها ابلا وشاء وانتصاب ابلا وشاء هاهنا يحتمل وجوها
ثلاثة اما اولا فيحتمل ان يكون منصوبا على التمييز راجعا للابهام الذي احتمله غير اى ان لنا اموالا
مغايرة لما ذكرت من الابل والشاء واما ثانيا فيحتمل ان يكون قولنا ابلا وشاء منصوبين على البدل
من غيرها فيكون المعنى ان لنا ابلا وشاء واما ثالثا فيحتمل ان يكون قولنا ابلا وشاء هو اسم
ان وتكون غيرها صفة لها لكن لما تقدم بطل معنى الوصف وفائدته وكان منتصبا على الحال
لان نعت النكرة اذا تقدم عليها صار منتصبا على الحال لبطلان الوصفية فقد مهدنا الصورة
الرابعة قولهم يا ليت ايام الصبا رواجعا فنذكر اعراب هذا البيت ثم نذكر موضع الشاهد
منه فهاتان فائدتان الفائدة الاولى في اعرابه فالذي ذهب اليه المحققون من نحاة البصرة
كالخليل وسيبويه واختاره الزمخشري ونص الخوارزمي وابن الحاجب ان ايام منتصبة بليت
وان الخبر محذوف تقديره لنا ورواجعا منصوب على الحال من الضمير الذي في الخبر وذهب
الفراء وجماعة من اهل الكوفة الى ان هذا البيت وارد على لغة بني تميم فانهم يعملون ليت اعمال ظننت
فيقولون ليت زيدا شاخصا كما يقولون ظننت زيدا راكبا وعليه المثل ليت القسي كلها ارجلا
والغرض ان القسي اذا اوترت فاعاليها هي ابدانها واسافلها هي ارجلها وهي اشد من ابدانها وهي
اذا كانت مشتدة عظم وقع السهام منها وذهب الكسائي الى ان رواجعا منصوب على انه خبر لكان
وهي مضمرة وتقديره كن رواجعا فهذا تقرير مذاهب النحاة فلنذكر ما احتج به كل واحد منهم لمذهبه
ثم نذكر المختار من ذلك فهذان مقامان **المقام الاول** في ذكر ما احتج كل واحد منهم
لمذهبه وجه البصريين ان حذف الخبر في هذه الاحرف عند قيام القرينة له وجه في القوة
واذا كان الامر هكذا كان رواجعا منصوبا على الحال من الضمير في الخبر المحذوف من غير
حاجة الى تعسف وتقدير شيء اخر وجه الفراء ومن تابعه من نحاة الكوفة هو انا اذا نصبنا

بليت فلا حاجة بنا الى تقدير شيء محذوف واذ انتصابهما فلا بد من تقدير شيء محذوف فلهذا
كان النصب بها اولى لما ذكرناه ووجه الكسائي هو ان كان نصب كثيرا خاصة بعد ليت فلهذا كان
نصبها كان اولى من نصبها على الحال من الخبر المحذوف لان فيه اضمارا لا دليل عليه فهذا منتهى تقرير
احتجاجهم على ما ذهبوا اليه

المقام الثاني

في تقرير المختار والحق عندنا ما ذهب اليه جماهير
البصريين لا من قبل ما اولا فلان حذف الخبر اكثر من حذف كان ولهذا كان حمله على الاكثر
اولى واما ثانيا فلانا اذا نصبناه واجعلناه حالا كان فيه دلالة على المحذوف لانه يكون معمولا
له فاما مذهب الكسائي فهو ضعيف اذ لا دلالة على حذف الجملة الفعلية وهي كان واما مذهب الفراء
فهو ضعيف لان استعمال ليت استعمال تمنيت نادر قليل وليس لغة فصيحة وانما هو مذهب لبعض
العرب لغة شاذة فلا يلتفت الى الشاذ ○ الصورة الخامسة قول عمر بن عبد العزيز لقرشي مت
اليه بقرابة ان ذاك وانما حذف الخبر هاهنا لهذه القرينة المقالية لانه لما مت اليه اي مد بقرابته
وقال له ان ذاك علم ان غرضه تصديقه ولما ذكر له حاجته علم ان غرضه حصول مطلوبه فلهذا
حذفه لما كان معلوما وهذا من اداب الفصحاء واساليبهم انهم يكتفون باللفظ الوجيز لدلالته على معان
كثيرة تحته وهذا كثير في كتاب الله تعالى كقوله تعالى هذا وان للمتقين لحسن مآب وقوله تعالى هذا
وان للطاغين لشر مآب فحذف المشار اليه لما كان معلوما بالقرينة المقالية وهو ما تقدم ذكره فهذا
هو الكلام على ما اورده الشيخ من هذه الصور على جهة الجواز ○

المقصد الثاني في

بيان ما التزم حذفه على جهة الوجوب اعلم ان من الاخبار ما التزم حذفها وجوبا وهذا
نحو قولهم ليت شعري فهذا ونحوه لم يسمع فيه ذكر الخبر اصلا وما ذاك الا لانهم التزموا حذفه
وانما التزموا حذفه لما كان هاهنا ما يسد مسده وهو متعلق الشعور اذ لم يسمع عن العرب قولهم
ليت شعري مطلقا ويقتصر عليه بل لا بد من انضمام شيء اخر الى الشعور فيقولون ليت شعري
هل دخل الامير ام لا وازيد عندك ام عمرو ولهذا التزم حذف الخبر لسد متعلق الشعور مسده
كما التزم حذفه في نحو قولك ضربي زيدا قائما لما سد الحال مسده

وقد زعم ابن الحاجب

ان الظاهر ان الشيخ قد كان اثبت هذه الصورة في المفصل ثم انه اسقطها بعد ذلك بزعمه
وهذا فاسد لا من اما اولا فلان الرواية فيها مشهورة مطردة وهي مسطورة في النسخ الصحيحة
واوردها الخوارزمي في شرحه فكيف يمكن دعوى اسقاطها من التصنيف مع اشتهار النقل فيها
وتواتر الرواية لها واما ثانيا فلانها مطابقة لاصول العربية وقواعدها وموافقة لاسلوب
الشيخ في طريق تصنيف الكتاب في الفصل بين ما يجوز حذفه وبين ما يلتزم حذفه فانه لم يسمع عن العرب
اثبات خبر ليت في هذه الصورة فيقال ليت شعري حاصل وليت شعري ما الذي غره حتى زعم ان الشيخ
اسقطها واعتقد ان اسقاطها هو الصواب هل من حيث ان خبر ليت لم يلتزم طرحه في هذه
الصورة فهذا خطا فانه لم يسمع في كلام العرب منظومه ولا منثوره ولا نقل عن احد من ائمة الادب
اثباته في هذا الموضع او من حيث يزعم ان متعلق الشعور هو خبر ليت فيقول انه لم يلتزم حذفه
فهذا ايضا خطا فان متعلق الشعور ليس خبرا عن ليت اصلا اذ لا ضمير فيه يرجع على اسمها وهو اجنبي
عنها وانما هو من متعلقات الشعور واكثر ما ورد على جهة الاستفهام وانشد النحاة ○ الا ليت
شعري هل ابيتنّ ليلةً بوادٍ وحولي إذخرٌ وجليلُ وهل أرِدَنْ يوماً مياه مجنّةٍ وهل يبدُوَنْ لي شامةٌ وطفيلُ

والا ذخروا الجليل شجران والشامه وطفل جلات فبطل ان يقال ان متعلق الشعور هو خبر عن ليت
كما قررناه ومن العجب انه قد زعم هو والنحاة كما حكيناه عنهم ان خبر لولا ملتزم حذفه وان جوابها
ساد مسد الخبر وليس خبرا في الحقيقه لفقد الضمير عنه فاذا جاز ان تكون سادا مسد الخبر ولا بد من ذكره
كما زعموا فهكذا نقول متعلق الشعور هو ساد مسد الخبر ولا بد من ذكره وليس خبرا فعرفت على ما ذكرنا ضعف
هذه المقاله وفسادها وعلى الجمله فانها وصمه في طريق هذا الرجل وميل عن طريق الحق واضح ولقد ارتكب
مثل هذه الهفوه عن غير لغوق نضال التفريع نحوها ولسبق دق اسهم الملامه صوبها وزعم الخوارزمي
ايضا ان ليت في قولهم ليت شعري بمعنى الذي على فيكون على هاهنا مفعولا قال وحينئذ تكون لا حاجه
به الى خبر وهذا ايضا فاسد لامرين اما اولا فلان ورود ليت بمعنى الذي هو على القله والندور فلا
يعول عليه واما ثانيا فلانه قد جاء حذف الخبر في اخواتها كان ولعل كما فصلناه فحملها على ما ورد في اخواتها
احق من حملها على غيره فهذا الذي ذكره الخوارزمي وان كان ضعيفا كما قررنا كما ترى الا ان السهو
والذهول فيه ليس كالذي ذكره ابن الحاجب والله اعلم بالصواب

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته خبر لا التي لنفي الجنس هو في قول اهل الحجاز لا
رجل افضل منك ولا احد خير منك وقول حاتم (او الشمردل) ولا كريم من الولدان مصبوح يحتمل
امرين احدهما ان يترك فيه طاسته الى اللغه الحجازيه الثاني ان لا تجعل مصبوحا خبرا لكن صفه محموله
على محل لا مع المنفي وارتفاعه عند اصحابنا بالحرف لان لا محذو بها حذو ان من حيث انها نقيضتها
ولازمه للاسماء لزومها **قال** الشارح قبل الخوض فيما نريده من مقاصد الشيخ نذكر ماهيه خبر لا وله تعريفان
التعريف الاول من جهه اللفظ وهو ما اشار اليه الشيخ في قوله هو في قول اهل الحجاز لا رجل افضل
منك ولا احد خير منك وانما خصه بهذا الحد اللفظي لان تعريفه بالامور المعنويه يدخل معه
خبر المبتدا لانه هو في الحقيقه فلهذا عدل الى التعريف اللفظي لما ذكرناه **التعريف الثاني** حده
بالامور المعنويه بحيث لا يلتبس بخبر المبتدا وهو ان يقال هو المسند بعد دخولها وهذا اولى مما
ذكره في تعريفه لان تعريفه بما ذكرنا انما هو بالامور المعنويه وما ذكره تعريف بالامور اللفظيه والحد
المعنوي موصل الى فهم حقيقه المحدود بخلاف الامور اللفظيه فيتميز عن الحد اللفظي بقوله هو المسند
ويتميز عن خبر المبتدا بقولنا بعد دخولها فلهذا كان ما ذكرناه احق واولى في تعريفه فاذا تمهدت
هذه القاعده فلنذكر الوجه في عمل هذا الحرف ثم نذكر كيفيه تاثيرها في معمولها فهذان مقصدان قد
اشتمل عليهما كلام الشيخ هاهنا **المقصد الاول** في بيان الوجه في عمل هذا الحرف اعلم ان
لا منقسمه الى اقسام ثلاثه احدها الزايده في مثل قوله تعالى فلا اقسم بالشفق وثانيها الناهيه في مثل
قولك لا تخرج ولا تاكل وثالثها النافيه ثم هي على اقسام منها التي بمعنى لم في مثل فلا صدق ولا صلى
ومنها المشبهه بليس ومنها المشبهه بان وهي هذه ووجه شبهها بان من وجوه ثلاثه اما اولا
فلانها ملازمه للاسماء كملازمتها فلهذا عملت عملها واما ثانيا فلانها تقع في صدر الكلام كوقوع ان
واما ثالثا فلان لا نقيضه ان لان احدهما للنفي والاخرى للاثبات فلما اشبهها من هذه الوجوه
عملت عملها لا يقال ان كون الشي نقيضا للشي هو في حكم المضاد له فكيف يقال انهما متشابهان من هذا
الوجه والضد للشي لا يكون مثلا له لانا نقول هذا فاسد فانا لا نريد بكونهما متشابهين هو ان حكم
احدهما حكم الاخرى وانما غرضنا هو ان كل قضيه لا تنفك عن ان تكون ثابته او منفيه فالنفي والاثبات

الصحيح للشيخ كما ذكره في ... بكتاب مجالس الاسعاد ونوادر الاخبار وذكر قصته طويله

لا زمان للقضا بكل حال واذا كان الامر كما قلناه فنحن نعني باشتباههما كون القضا بالا سقط عن احدهما
بالضرورة فقدرنا ثلا من هذا الوجه فلما كان الامر كما مهدناه لا جرم حملنا لا على ان لما ذكرناه وحكى
الموصلي صاحب الغرة عن بعض النحاة ان لا انما عملت لمشابهتها لان المخففة من وجهين
اما اولا فلانها على حرفين كهي واما ثانيا فلانها سطل عملها في بعض المواضع كما سطل عمل ان فلهذا عملت
عملها فهذه هي وجوه المشابهة بينهما كما لخصناه اما في الاسم فلا خلاف في عملها فيه كما سنأتي بتقريره في
المنصوبات واما في الخبر فاما ان تكون على جهة التحقيق كما في لغة اهل الحجاز فان الخبر ظاهر وجوده
في لغتهم واما على جهة التقدير في لغة بني تميم فانها عاملة فيه الرفع لكنهم لم يستعملوه في لغتهم فاما
البيت الذي انشده فيذكر اعرابه والمقصود بايراده فهما بابان فالبيتان القائل الاولى في اعرابه
فاذا منصوبة على البدل من اذا الاولى او على عطف البيان عليها لان قبله ن هلا سالت هداك
الله ما حسبي عند الشتا اذا ما هبت الريح ﻫ وردجازتهم خرقا مصرمة في الراس منها وفي الاصلاب
مليح ﻩ اذا اللقاح غدت ملقى اصرتها البيت والصرم هو قطع وغا اللبن من الناقة فيقطع
لبنها او يكوي بالنار وهذا ليكون اقوى لها والتمليح هو الزرقة اذا اشتدت حتى تضرب
الى البياض يقال جمل املح اذا كان فيه هذا اللون وهو مراد حاتم بالبيت هكذا قاله الجوهري
وزعم الخوارزمي ان التمليح هو زيادة سمن الجزور وهذا منحرف عن مقصود حاتم واللقاح جمع لقحة
وهي الناقة وملقى منصوب على الحال من اللقاح وكريم من المولدان مبني على الفتح مع لا ومضموح مرفوع
اما على مذهب اهل الحجاز فيحتمل ان يكون مرفوعا على الخبرية ويحتمل ان يكون صفة لكريم على محله وحينئذ
يمكن القطع باحدهما واما على مذهب بني تميم فلا يحتمل الا الصفة او الخروج من الطاسة الى الحجازية كما
قاله الشيخ لانهم لا يثبتونه في كلامهم اصلا الفائدة الثانية في المقصود منه والمقصود بايراده
هو ان حاتما تميمي واتى به على لغتهم احتمال فعلى هذا يكون له تاويلان احدهما ان يترك طاسته الى
اللغة الحجازية فيترك لغته ويأخذ بلغة اخرى وثانيهما الا يجعل مضموح خبرا ولكنه يكون صفة
محمولة على محل لا مع المنفي والضرار واحد الاضرة وهو خيط يجعل في التودية وهي عود يوضع
على ضرع الناقة يمنع ولدها عن رضاعها هكذا قاله الجوهري

الفصل الثاني

في كيفية تأثيرها في معمولها اعلم انه لا خلاف بين النحاة في كونها مؤثرة في معمولها النصب
اذا كان معربا مضافا او مشبها بالمضاف وسنقرره في المنصوب وانما الخلاف بينهم في تأثيرها
في الخبر الرفع والذي ذهب اليه جماهير البصريين كالاخفش والسيرافي والمبرد واختاره
الزمخشري ونص عليه الخوارزمي وابن الحاجب انها عاملة في خبرها الرفع لاجل المشابهة بان
وحجتهم على هذا هو انا قد دللنا من قبل على ان ان مؤثرة في نصب اسمها وخبرها ولا مشبهة بها
من تلك الوجوه التي ذكرناها فيجب ان تكون مؤثرة كتأثيرها وزعم الكوفيون انها ليست مؤثرة في خبر
الرفع وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وحجتهم على هذا هو ان لا مشبهة بان وان
مشبهة بالفعل فصارت في المرتبة الثالثة فمن ثم ضعف عملها ولم تكن مؤثرة الا في الاسم لا غير فاما
سيبويه فكلامه مشعر بانها غير عاملة في خبرها الرفع كمذهب الكوفيين هكذا حكاه ابن الحاجب
والموصلي صاحب الغرة عنه واعتل لمذهبه بما حكيناه عنهم والحق عندنا هو ما عليه جماهير البصريين

وعمدتنا في ذلك ما حققناه في ان وتاثيرها في معمولها جميعا فيجب ذلك في لا ايضا من غير فرق نعم
قد حكينا عن الزمخشري رحمه الله انه يقول ان مصبوحا انما كان مرفوعا بالحمل على محل لا مع المنفي
وقد انكر الخوارزمي عليه هذه المقاله وبالغ في تشنيع هذه المسئله وزعم انه قد اخترع وابى نكرا
من القول ونحن نورد كلامه ليطلع النظار على ركته ثم نعتذر بمشية الله عن هذا في مقامين

المقام الاول في ايراد كلامه قال الذي يصح ان يكون مصبوحا هو الكريم اما نفي الكريم
وعدمه فكونه مصبوحا من اشنع المحالات وقد ادى اليه القول بان مصبوحا محمول على محل لا
مع المنفي فيجب ان يكون محالا والذي يمكن حمله في هذا المقام ان يقال الاستفهام يجري مجرى
النفي اذا كان واردا على جهة الانكار فهكذا النفي ها هنا جرى مجرى الاستفهام فعلى هذا يكون
المعنى في البيت واي كريم من لولا ان مصبوح قال في الوجه الجيد ان يقال ان مصبوحا
صفه للمنفي مع انا في وهذا لان محل المنفي ها هنا رفع بدليل ان لا النافيه نزلت منزله الفعل الا ترى
انه يصح ان يقال لا صلوه والشمس تطلع ولا افطار والشمس تغرب فلا ها هنا بمنزله الفعل ولا
عامل في هذه الجمله المنصوبه المحل هذا المحض كلامه بعد حذف فضلاته

المقام الثاني

في افساده واعلم ان محصول كلامه في هذا الاعتراض كلام من لم يانس بشي من مصطلحات النحاه
ولا فهم معنى من توسعاتهم في مجاري انظارهم واثنا محاوراتهم وقد ظهر فساد كلامه هذا من وجوه
ثلاثه اما اولا فيقال له ان مراد الشيخ باطلاق هذه اللفظه معقول ومقصوده مفهوم قد ادركه
الاذكيا ووقف على غوره النظار من ايمه العربيه واهل الكياسه ولم يعترضوا احرفا من الفاظه
ولا افسدوا شيا من معناه وما ذاك الا لاطلاعه على دقيق مصطلحاتهم فان المقصود ها هنا ان
محل المنفي وهو قولنا كريم هو الرفع لان اصله ان يكون مرفوعا على الابتدا كما يقال في نحو قولك
ان زيدا قايم وعمرو ان عمرا معطوف على محل ان والغرض العطف على اسم ان وجري الصفه على
اسم لا كاسناد المحل الى ان ولا انما كان على جهه التجوز والتوسع المجازي وكيف يخطر لاحد من
النحاه على بال ان مراد الزمخشري بقوله ان مصبوحا صفه لنفي الكريم وعدمه او يجهل الزمخشري
في النفي الصرف والعدم المحض انهما محلا من لا عراب هذا لا يتسع له عقل اصلا واما ثانيا
فقوله في توجيه كلام الشيخ بزعمه ان النفي الصرف ينزل منزله الاستفهام فيكون معنى قوله ولا
كريم اي كريم وهذا من الطراز الاول وادخل منه في الفساد فكيف يقال ان النفي الصرف بمنزله
الاستفهام وقد تقرر ان النفي المحض هو خبر لا محاله يدخله الصدق والكذب وساير الاحكام
الخبريه والاستفهام هو امر انشاي لا يحتمل صدقا ولا كذبا ثم انا وان سلمنا ورود الاستفهام
بمعنى النفي اذا كان للانكار فمن اين يلزم ان يكون النفي بمعنى الاستفهام فكيف يقال ان احدهما
يكون بمعنى الاخر ثم على هذا التاويل الذي ذكره لكلام الشيخ يبطل معنى البيت وفايدته لان الغرض
بالبيت هو النفي العام المستغرق على ان احدا من اكارم الولدان لا يصبح لشده الحاجه والجوع معهم
واذا كان معناه الاستفهام بطل هذا المعنى وفسد واما ثالثا فقوله والوجه الجيد ان يقال
ان محل المنفي ها هنا رفع لان ها هنا قد نزلت منزله الفعل وهذا اعجب من الاول في اظهر فسادا

فان لا غير مشعره بالفعل ولا فيها دلالة عليه على حال وانما الذى شعر بالفعل من الحروف ويدل عليه
حروف الشرط ان ولو ثم ليت شعرى ما يكون معنى هذا الفعل الذى تكون حروف النفى دالة عليه
ثم اذا كانت نازلة منزلة الفعل فيجب فى اسمها ان تكون مرفوعا لانها نائبة عن الفعل الذى لو ظهر
لكان هذا الاسم مرفوعا وشرط ان تكون مع اسم لا مبنيا معها بل يجب اعرابه ورفعه بالفاعلية كما
زعم فاما قوله ان لا فى قوله لا صلوة والشمس تطلع ولا افطار والشمس تغرب عامله فى الجملة الحالية
ولست تكون عامله الا لاجل نيابتها عن الفعل قلنا هذا فاسد فانا ان سلمنا ان هذه الجملة الابتدائية
فى موضع الحال كما زعم فان العامل فيها هو الخبر المقدر فى كل لكل تقديره فلا صلاة حاصله او كائنة
فى حال طلوع الشمس ولا افطار حاصل فى حال غروب الشمس فاين هذا عما زعم ان العامل فى الجملة الحالية
هى لا كلا وحاشى تحصل من مجموع كلامنا ها هنا ان اعتراضه فاسد منحرف عن مقصود كلام الشيخ
وانه غير وارد عليه وان كلام الشيخ ظاهر عند النظار لا يرد عليه ما قاله ومن العجب انه قال ان الذى
خدع الشيخ حتى ذهب الى هذه المقالة هو ان لا بمنزلة ان فكما ان اسم ان بمنزلة المبتدا فهكذا اسم لا يكون
بمنزلة المبتدا فلهذا كان مفتوحا مرفوعا على انه صفة للمبتدا المنفى فهذا لعمرى هو اللائق بالمعانى
الاعرابية والاحرى على القواعد النحوية التى عول عليها وهو مراد الشيخ بكلامه وعليه تعويل
الجماهير من محققى البصريين وفهمه ابن الحاجب وقرره على هذا التقرير فلو كان فيه ميل وازورار عن
مصطلح النحاة لاورده واعجب من هذا انه سمى الوجه المستقيم خدعا وذهب الى الوجه المعوج قطعا
وكلامه فى هذه المسئلة محتمل لاكثر مما ذكرناه من الفساد ولكنا نكتفى بما ذكرناه ففيه تنبيه على ما عداه
والله اعلم بالصواب **قال صاحب الكتاب نور الله حفرته ونجد**

الحجازيون كثيرا يقولون لا اهل ولا مال ولا باس ولا خوف
ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا اله فى الوجود الا الله
وبنو تميم لا يثبتونه فى كلامهم اصلا **قلت** اعلم ان الشيخ لما ذكر حكمها ووجه المشابهة بينها
وبين ان اردفه بكيفية استعمالهم لخبرها ثم ذكر ان منه كلمة الشهادة فهاهنا مقصدان قد
اشتمل عليهما كلام الشيخ **المقصد الاول** فى كيفية استعمالهم لخبرها فاما بنو تميم فلا يثبتونه
فى كلامهم اصلا وانما كان ذلك لاستغنائهم بقرينة العموم عن ذكر خبرها واما اهل الحجاز فيحذفونه كثيرا
فى كلامهم فيقولون لا باس ولا خوف ولا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا على والمعنى فى هذه الاسما
لا باس ولا خوف عليك ولا سيف موجود الا ذو الفقار ولا فتى منجيا الا على وذو الفقار كان لمنبه بن
الحجاج اخذه رسول الله يوم بدر فاعطاه عليا وسمى ذا الفقار اما لانه يقطع فقار الظهر واما لان فى
متنه فقارا وهو الشطب وحكى الرازى صاحب النهاية ان السبب فى هذا الحديث وهو قوله صلعم
لا فتى الا على هو ان رجلا جا الى النبى عليه السلم فسال الحاجة فقال النبى لامير المومنين احسن اليه فذهب امير المومنين
وجا ومعه دينار واحد وخمسة دراهم ورغيف تام ونصف رغيف فساله النبى صلعم عن كيفية الحال فى
ذلك فقال امير المومنين ان هذا السائل وقع فى قلبى ان اعطيه دينارا ثم قلت فى نفسى يكفيه خمسة دراهم
ثم قلت يكفيه رغيف ثم قلت يكفيه نصف رغيف ثم انى طردت الوسوسة عن قلبى وجئت بكل هذه الاشيا
فقال النبى صلعم بعد ذلك لا فتى الا على **المقصد الثانى** فى شرح المباحث الاعرابية المتعلقة

بقولنا

بقولنا لا اله الا الله واعلم ان الشيخ قد اشار اليها وفصلها عما تقدم بقوله ومنه كلمة الشهادة وفيها مباحث
واسرار جمة ولكنا نشير الى ما يتعلق منها بمقاصد العربية ونعرض عما سواه وجملة ما نذكره من التنبيهات
امور اربعة **التنبيه الاول** اعلم انه كما يجوز ان تقول لا رجل في الدار وتبنيه على الفتح
فهكذا يجوز ان تقول لا رجل في الدار وتعربه بالرفع وكل واحد من هذين لنفي عام بمعنى انا لو قدرنا
واحدا من الرجال في الدار لكان كذبا وخلفا لكن بين النفيين فرق وحاصله ان قولنا لا رجل
بالفتح هو نفي لحقيقة الرجل وماهيته ولا شك ان بانتفا الحقيقة والماهية ينتفي كل واحد من افرادها
واجزائها وانما بني لانه جواب لقول من قال هل من رجل في الدار فيقول لا رجل فتبنيه لتضمنه معنى
الحرف واما قولنا لا رجل بالرفع فهو نفي لفرد من افراد هذه الحقيقة واذا انتفى فرد من افرادها لم
يعقل وجود شي من المجموع وهو جواب لقول من قال هل رجل واحد من هذا الجنس في الدار فيقول
لا رجل واحد في الدار تحصل من مجموع ما ذكرناه ان قولنا لا رجل في الدار اقوى في الدلالة على العموم
من قولنا لا رجل في الدار بالرفع مع استوائهما في كونهما عامين ولاستوائهما في افادة العموم وان اختلفا
من الوجه الذي ذكرناه ترى قوله تعالى لا ريب فيه بالفتح على البنا والرفع على الاعراب واتفقوا على الفتح
في قوله والهكم اله واحد لا اله الا هو وفي كلمة الشهادة حيث وردت اتيانا بالفتح في اله لا غير لما ذكرناه
من المبالغة ° **التنبيه الثاني** اتفق النحويون على ان لا ها هنا لا بد لها من خبر اما محققا
واما مقدرا لانها داخلة على المبتدا والخبر فبنو تميم يجعلونه مقدرا بكل حال ولا ينطقون به واما اهل
الحجاز فتارة يحذفونه وهو الاكثر في كلامهم وتارة يذكرونه والتقدير في الخبر في كلمة الشهادة يكون
على وجهين احدهما وهو الذي اشار اليه الزمخشري وهو ان يقال لا اله في الوجود الا الله وثانيهما
ان يكون التقدير فيه لا اله لنا الا الله وقد زعم بعض النظار من المتكلمين ان اجرا الكلام على ظاهره
من غير تقدير خبر على احد الوجهين يكون ابلغ في النفي واكد في الاستغراق فلا حاجة الى تقدير خبر
والحق انه لا بد من تقدير الخبر على احد الوجهين جريا على ما تقتضيه اصول العربية وقواعدها
فاما قولنا الا الله فليس خبرا لا من حيث ما ولا فلان قولنا الا الله معرفة ولا من حقها الا
تعمل في المعارف فلهذا لم يكن خبرا عنها واما ثانيا فلان لا اله اسم عام وقولنا الا الله اسم خاص
والاسم الخاص لا يكون خبرا عن الاسم العام ولهذا استحال قولنا الحيوان انسان والجسم حجر
لما ذكرناه لا يقال ان على تقدير الخبر لا يكون النفي في هذه الكلمة للمبالغة وبيانه اما على التقدير
الاول فانما يكون نفيا للوجود الا لاله الباري لا لحقيقته واذا كان النفي مطلقا من غير ذكر الخبر
كان نفيا للماهية الا لاله الباري ونفي الماهية اكد من نفي الوجود لا محالة واما على التقدير الثاني فانما هو نفي
لاله لنا فلم قلتم انه لا اله لجميع الممكنات والمحدثات الا الله تحصل من مجموع ما قلناه ان بتقدير الخبر
يحتمل ما ذكرنا فاما اذا لم يذكر الخبر لم يحتمل شيا فلهذا كان تركه للقصد اولى لانا نقول هذا فاسد
فان الخبر لا بد من ثبوته اما محققا واما مقدرا لان لا من عوامل المبتدا والخبر وقد تقرر في قواعد
العربية انه يستحيل ان يكون مبتدا من دون خبر فاذن لا بد من تقدير الخبر لما ذكرناه قوله النفي
اذا لم يكن مقيدا بعد فهو ابلغ قلنا هذا فاسد لامرين اما اولا فلانه لا مبالغة حاصلة بحذف الخبر
من اللفظ وهذا متقرر في كل موضع واما ثانيا فان تقييد النفي باحد هذين الخبرين اللذين ذكرناهما

لا يطرق خللاً في اصل النفي وعمومه بل يكون شاملاً والذي ذكره وقدره انما هو فهم من اطلاق اللفظ
وتلقي من ظاهره فلا نلتفت اليه وبالله التوفيق ٥ **التنبيه الثالث** اعلم ان الا كما ترى
وان كان اصلها ان تكون للاستثنا لكنها هاهنا بمعنى غير والتقدير فيها لا اله غير الله في الوجود مغاير
لله كقوله ٥ وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ٥ والمعنى فيه وكل اخ غير الفرقدين
فانه نفارقه اخوه فعلى هذا تكون رفع قولنا الله على الصفة لمحل المنفي مع لا لان محله رفع بالابتدا
وكان الرفع من حقه ان تكون واقعا على الا لانها الصفة في الحقيقة ولكنها لمكان الحرفية لم تحتمل
الاعراب ولهذا فانك متى قدرتها بما هو اسم كغير فان الاعراب تكون واقعا عليها وبجر ما
بعدها بالاضافة اليه وهكذا القول في رفع الفرقدين فانه على الصفة لقولنا كل اخ وهكذا القول
في مثل قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فالاصل في الا الاستثنا وهي محموله على غير في الصفة
وغير هي اصل في الصفة وهي محموله على الا في الاستثنا وسياتي لهذا مزيد تقرير في الاستثنا مسبة الله تع
التنبيه الرابع وهو اذا كان الامر كما قلناه هاهنا من ان الا بمعنى غير لم نحتج الى انا
نقول ان ارتفاع اسم الله انما هو على البدل من محل قولنا لا اله كما يزعمه النحاة وانما يكون
مرفوعا على انه صفة والمعنى غير على ذلك التقرير الذي حققناه لا يقال فاذا كان قولنا لا اله الا الله
معناه لا اله غير الله فاذن يصير المعنى نفيا لما هو مغاير لله تعالى في ذاته وحينئذ لا يلزم نفي مغاير لله
اثبات ذات الله تعالى اذ ليس في نفي ما يغاير الشي في نفسه اثبات ذلك الشي فلا تكون هذه الكلمة
داله على اثبات ذاته وهذا باطل باتفاق المسلمين لانا نقول هذا وان كان محتملا لما سوغه
من بعد الا انه يمكن ان يقال ان اثبات ذات الله تعالى متفق عليه بين سائر العقلا بدليل قوله تعالى
ولين سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله فكان اثبات ذاته تعالى مقر وعا منه الا انهم
اثبتوا له شركا وانداداً وسموها الهة وعبدوها فكان المقصود من هذه الكلمة هي نفي الاضداد
والانداد التي اعتقدوها فاما القول باثبات ذاته فانه من لوازم العقول بلا مرية وليس ماخوذا
من هذه اللفظة بل الغرض منها ما ذكرناه من نفي الالهه **نعم** الذي يتحصل من معناها له تقريران
التقرير الاول ان هذه الكلمة موضوعة للتوحيد داله عليه ولن تكون هكذا الا بتضمنها النفي للالهية
كلها واثباتها لله تعالى بصريحها بالاستثنا لا من دلالة اخرى وعلى هذا تكون نصا في النفي والاثبات
جميعا وهذا هو التاويل لما يفهم عند اطلاقها وهو الاحق والاخلق لما عليه المسلمون من كونها
داله على التوحيد انه التقرير الثاني انه لا يمتنع ان يقال انها كما دلت على نفي سائر الالهه بصريحها
لكنا نقول انها داله على اثبات الالهية لله تعالى الا ان هذه الدلالة انما حصلت بوضع الشرع لا
بوضع اللغة لما حققناه ولنقتصر من التنبيهات على اسرار هذه الكلمة على هذا القدر ففيه كفايه
وبالله التوفيق ٥ **قال صاحب الكتاب نور الله حفرته اسم**
ما ولا المشبهتين بليس هو في قولك ما زيد منطلقا ولا رجل افضل منك
وشبههما بليس في النفي والدخول على المبتدا والخبر الا ان ما اوغل في الشبه بها منها لاختصاصها
بنفي الحال ولذلك كانت داخلة على المعرفه والنكره جميعا فقيل لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد
منطلقا واستعمال لا بمعنى ليس قليل ومن ابيات الكتاب ٥ من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح ٥
قلت اكتفا الشيخ في تعريفهما بالحد اللفظي في قوله هما في مثل قولك ما زيد منطلقا ولا رجل

افضل فان قصدت ان تعرفهما بامر معنوي قلت هما المسندان اليهما بعد دخول هذين الحرفين لان الاسم
في هذين الحرفين هو المبتدأ بعينه لانهما جميعا من عوامل المبتدأ والخبر فلم ذكرا اعمال ما ثم ذكرا اعمال لا
فهذان مقصدان

المقصد الاول

في اعمال ما المشابهتين بليس ووجه المشابهة
بينهما من وجوه ثلاثة اما ولا فلانهما موضوعان للنفي المطلق واما ثانيا فلانهما جميعا لنفي الحال
واما ثالثا فلان كل واحد منهما داخل على المبتدأ والخبر فلما اشبهتها من هذه الوجوه عملت عملها
وليس الغرض من ذكر هذا التشبيه الا عملها في الاسم لا غير فاما الكلام في نصب خبرها فسيأتي شرحه
في المنصوبات ولتوغلها في مشابهتها بليس جاز دخولها على المعرفة والنكرة فلهذا تقول ما زيد
قائما وما احد خيرا منك فدخلها عليهما جميعا لا يقال فاذا كان هذان الحرفان موضوعين للنفي
معا فكيف جاز دخول ما على المعرفة والنكرة كما علمتم دون لا فانها مقصورة في الدخول على النكرة
لا غير لانا نقول انما كان الامر كما قلناه لان لا موضوعة لنفي فيه شمول ولا يحصل الشمول الا اذا
كانت داخلة على اسم جنس نكرة فلهذا اشترط في دخولها ان تكون على نكرة فان دخلت على معرفة
لم يكن بد من التكرير كما سنذكره من بعد فاما ما فليس النفي بها للشمول فتعتبر فيها ما ذكرنا وانما هي
موضوعة لنفي الحال لا غير فلهذا جاز دخولها على المعرفة والنكرة جميعا لان نفي الحال ممكن فيهما
وهذا هو مراد الشيخ بقوله الا ان ما اوغل في الشبه لاختصاصها بنفي الحال مشيرا به الى ما ذكرناه

المقصد الثاني في اعمال لا

واعلم ان اعمال لا بمعنى ليس قليل نادر ووجه عملها
على قلته لشبهها بليس ووجه المشابهة بينهما من وجهين احدهما انهما موضوعان للنفي مطلقا
وثانيهما انهما داخلان على المبتدأ والخبر فلهذا عملت عملها في بعض الاحوال وعملها مخصوص بالنكرة
لما ذكرناه فاما البيت الذي انشده من كتاب سيبويه من ابيات الحماسة فنذكر اعرابه وموضع الشاهد
منه فهما اثنان فالبيت الفائت الاولى في اعرابه تجز في موضع رفع بالابتداء وهي شرطية وقوله
فانا ابن قيس لا براح جملة ابتدائية في موضع الخبر لمن والعائد محذوف لطولها وتقديره لا براح لي
منه وقوله لا براح جملة منفية محتملة لوجهين احدهما ان تكون جملة سلبية مستأنفة لا محل لها
من الاعراب ومعناها وانا غير منفك منه وثانيهما ان تكون لها محل من الاعراب فيكون محلها النصب
على الحال المؤكدة من الجملة الابتدائية وهي قوله انا ابن قيس وهذا وزان قولك انا حاتم لا بخل كما تقول
انا حاتم كريما جوادا ويضعف قليلا لعدم الواو في الجملة الابتدائية اذا كانت حالا الفائت الثانية
في موضع الشاهد فيه وهو شاهد على اعمال لا ومثله ما انشده المبرد في الكامل وانت امرؤ منا المؤمنين
وشفقة لك الدهر لا عار بما صنع الدهر وعلى الجملة فعمل لا انما يأتي على القلة في ضرورة الشعر كما ذكرنا
دون سعة الكلام وبتمامه تم الكلام على المرفوعات المشبهة والحقيقية جميعا

ولنختم الكلام في المرفوعات بتكملة يكون فيها تماما لفوائدها واكمالا لمعانيها نشتمل على تكت

التكملة الاولى

قال سيبويه المرفوعات خمسة اضرب اولها مبتدأ له خبر

وثانيها خبر مبني على مبتدأ وثالثها الفاعل ورابعها ما اقيم مقام الفاعل وهو اسم ما لم يسم فاعله
وخامسها ما شبه بالفاعل وهو امور ثلاثة اسم كان وخبر ان وما ارتفع بما الحجازية فهذا ملخص
كلام سيبويه في تقسيم المرفوعات فاما الزمخشري فقد ذكرنا فيما سلف ان المرفوعات عنده ضربان
فالضرب الاول منهما حقيقي وهو الفاعل واسم ما لم يسم فاعله واسم كان والضرب الثاني ما اشبه الفاعل
وذلك نحو المبتدا والخبر وخبر ان واسم ما ولا وهذا هو الذي اختاره الخوارزمي وابن الحاجب ونصراه
وهو الحق عندنا لانا قد قررناه فيما سلف ان الرفع مستحق بالاصالة للفاعل وما جرى مجراه
وكان في معناه فاما ما عداه من المرفوعات كالمبتدا والخبر فرفعه بالمشابهة للفاعل كما
مضى تقريره **النكتة الثانية** الترتيب المستحق بين هذه المرفوعات عند سيبويه هو جعلها
على ثلاث مراتب فالمرتبة الاولى هو تقديم المبتدا والخبر وانما وجب تقديمه عنده على الفاعل
لان المبتدا والخبر جملة اسمية والفعل والفاعل جملة فعلية وائتلاف الاسم الى الاسم قبل ائتلاف
الاسم الى الفعل لان الاسم سابق على الفعل ومتقدم عليه وهو فرع له فلهذا وجب تقديم
المبتدا والخبر على الفعل والفاعل المرتبة الثانية الفاعل وما اقيم مقامه كاسم ما لم يسم
فاعله وانما وجب تقديمه على ما شبه بالفاعل لان هذه جملة فعلية منعقدة من اسم وفعل خلاف ما
شبه بالفاعل فانه ليس جملة فعلية فلهذا وجب تقديمه عليها المرتبة الثالثة ما شبه بالفاعل
وهذا نحو خبر ان واسم ما ولا فاما الزمخشري فقد حكيناه عنه من قبل ان ترتيبها عنده تكون على
مرتبتين فالمرتبة الاولى هي تقديم الفاعل وما اشبهه كاسم ما لم يسم فاعله واسم كان المرتبة الثانية
ما شبه بالفاعل وهو سائر المرفوعات فانها يجب تاخيرها لا محالة وانما وجب تقديم الفاعل وما
اشبهه لانها مرتفعة بفعل حقيقي يسند اليها فلهذا وجب تقديمها وانما وجب تاخير ما شبه بالفاعل
لانها ليست مرتفعة بفعل حقيقي وانما هي مرفوعة باشياء مشبهة بالفعل وقد قررناها
النكتة الثالثة اذا كانت هذه المرفوعات منزلة في ترتيبها على هذا التنزيل فهل يكون موقع الرفع
فيها على جهة التعديد او يكون واقعا على جهة التقسيم فيه مذهبان فالمذهب الاول حكاه
الرماني عن ابن السراج وهو ان موقع الرفع فيها انما هو على جهة التقسيم ومعناه ان الرفع في
كل واحد من هذه المرفوعات معتمد في نفسه وقسم على انفراده لا يتبع غيره والرفع عنده علامة
لكل ما تعتوره الحروف ويستقل بنفسه فلهذا كان موقعها على جهة التقسيم والمذهب الثاني حكاه
الرماني عن الخليل وهو ان يكون موقع الرفع فيها انما هو على جهة التعديد ومعناه ان الرفع
علامة للفاعل لا غير بالاصالة ويلحق به ما يشبهه فالفاعل منها قسم واحد واربعة مشبهة
بالفاعل وهي المبتدا ثم الخبر ثم ما اقيم مقام الفاعل ثم ما شبه بالفاعل فالرفع انما هو مستحقه
بالاصالة للفاعل وما عداه فهو تابع له فلهذا كان موقع الرفع على جهة التعديد والفرق بين ما
يكون على جهة التقسيم وبين ما يكون على جهة التعديد هو ان ما كان على جهة التقسيم فكل
واحد منها مستقل بنفسه كالتقسيمات التي يستقل كل واحد منها على حد واحد وما كان واقعا

على جهة التقييد فالاصل منها يكون واحدا وما فيها صور متعددة لاحقة به ومشبهة له والحق
عندنا ما قاله الخليل وهو اختيار الزمخشري وعليه تعويل الخوارزمي وابن الحاجب لانا قد قررنا
استحقاق الرفع بالاصالة للفاعل فاما ما عداه فانما هو على جهة التشبيه والتقريب فلهذا كان
الرفع في هذه المرفوعات على جهة التقييد كما قاله الخليل

النكتة الرابعة

تقييد هذه
المرفوعات وتقسيمها الى هذه الاقسام الخمسة التي حكيناها عن سيبويه هل تكون مفيدة للاحكام
او تكون مفيدة للعلل فنقول فيه مذهبان فالمذهب الاول محكي عن ابن السراج وهو انها تفيد
العلل وبيانه ان الرفع انما وجب لاجل كونه فاعلا وان كل واحد من هذه المرفوعات هو معتمد
للحديث عنه فهي اذا تكسبنا العلة ما يرتفع به لان الحديث يتعلق بها ولا يكون مفيدا الا باشتماله
عليها وتضمنه لها المذهب الثاني محكي عن الخليل وهو انها تفيد الاحكام دون العلل وبيانه ان
حكم الفاعل الرفع وليس الفاعلية علة في الرفع وان وضعنا للفاعل غير وصف المبتدا ووضع المبتدا
عن وصف الخبر وهي انما تذكر بيانا لاحكام هذه المرفوعات لان حكم المبتدا خالف حكم الخبر وحكم
الخبر مخالف لحكم الفاعل فالغرض بذكرها هو بيان احكامها كما حققناه

النكتة الخامسة

اذا قلت ضرب زيد عمرا وضرب عمرو فهل يكون رفع هذين الاسمين من جهة واحدة او تكون
من جهتين فنقول فيه مذهبان المذهب الاول منهما محكي عن سيبويه وهو ان رفعهما من جهة
واحدة لان الفعل في ما سمي فاعله وفي ما لم يسم فاعله قد اسند الى الاسمين على حد واحد فلهذا قلنا
انهما مرفوعان من جهة واحدة وافتراقهما في ان الاسناد الفعل الى احدهما على جهة الحقيقة
والاخر على جهة المجاز لا يطرق خللا في اصل الاسناد فلهذا وجب القضا بكونهما مرفوعين
من جهة واحدة المذهب الثاني محكي عن الخليل بن احمد وهو ان رفعهما من جهتين لان
احدهما مرتفع بالفاعلية الحقيقية والاخر مرتفع بكونه مشبها بالفاعل واحدهما مخالف للاخر
فلهذا كانا مرفوعين من جهتين والحق عندنا ما ذهب اليه سيبويه وهو اختيار الزمخشري وارتضاه
الخوارزمي فاما ابن الحاجب فظاهر كلامه مشعر بارتفاعهما من جهتين لان عنده ان حقيقة
احدهما مخالفة لحقيقة الاخر ولهذا ميز احدهما بحقيقة تخصه عن الاخر في شرح مقدمته وزعم
ان ما لم يسم فاعله غير مندرج تحت الفاعل الحقيقي وهذا الذي ذكره انما يكون افتراقا منهما في
المباحث المعنوية والامور العقلية فاما من حيث الاسناد الفعل اليهما فانهما مشتبهان من جهة
الجهة وهو المقصود ها هنا فلهذا كان ارتفاعهما من جهة واحدة كما حققناه وهي جهة الفاعلية
فهذا ما اردنا ذكره من تكميل هذه الاسما المرفوعة بهذه النكت وذكرها ها هنا اخلق من غيره
وبالله التوفيق

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته

ذكر المنصوبات المفعول المطلق هو المصدر

سمي بذلك لان الفعل يصدر عنه ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل وينقسم
الى مبهم نحو ضربت ضربا والى موقت نحو ضربت ضربتين وضربات **قلت** قد ذكرنا فيما سلف

معنى المنصوبات وانقسامها الى حقيقي وغير حقيقي والذي نذكره هاهنا هو شرح معانيها واحكامها
ونبدا بالحقيقة منها كما بدا الشيخ فذكر المصدر باعتبار ما يختص به من الاحكام والمعاني فاما
ذكره باعتبار كيفية اعماله فقد افرد الشيخ للاسماء العاملة صفا براسه ونحن نذكرها فيه بمشيئة
الله تعالى فقد ذكر هاهنا معنى المصدر مطلقا بالقابه ثم ذكر كيفية اشتقاقه ثم اردفه بذكر
تقسيمه فهذه مقاصد ثلاثة اشتمل عليها هذا الفصل **الفصل الاول** في بيان حقيقته
وذكر القابه اما بيان ماهيته فاعلم ان الشيخ لم يذكر له حدا وانما لم يذكره اكتفا منه بذكر لقبه وهو قوله
المصدر فان الحدود انما يراد من اجل فصل الحقائق وتمييزها لان في لقبه اشعارا باخص احواله
الكاشفة عن ماهيته المظهرة لحقيقته على جهة الاجمال دون التفصيل فهو مستقل عن غيره بما
ذكرنا وهو قولنا مصدر لانه انما سمي بذلك لكان الفعل يصدر عنه وشي من الحقائق لا يشاركه فيما قلناه
فلهذا كان فصلا له عن غيره واعلم ان تعريفه هل يكون باعتبار كونه منصوبا فيكون نصبه جزا
من مفهومه ومعقوله او يكون التعريف لنفسه فلا يكون نصبه جزا من مفهومه فيه تردد ونظر
فلنذكر تعريفه باعتبار الامرين جميعا التعريف الاول باعتبار كون النصب جزا من مفهومه فنقول
هو المنصوب بفعل مذكور مطابق لمعناه فهذه قيود ثلاثة اشتمل عليها هذا الحد فلا بد من كشفها اما قولنا
هو المنصوب فنحترز به عن مثل قولنا سير سير شديد فانه وان كان فعلا عمل فيه فعل مذكور مطابق
لمعناه لكنه لا يكون مصدرا لما لم يكن منصوبا وقولنا مذكور نحترز به عن مثل قولنا اياك المرا فانه منصوب
بفعل ولكنه ليس مصدرا لما لم يكن الفعل مذكورا واما قولنا مطابق لمعناه فنحترز به عن مثل قولنا
كرهت القيام فانه منصوب بفعل مذكور لكنه ليس بمصدر لما لم يكن القيام مطابقا لقولنا كرهت في
معناه ومن حكم هذا المفعول ان يكون فعله موافقا لمعناه ليصح نصبه مثل قولك ضربت ضربا
وشربت شربا فان هذا منصوب بفعل مذكور مطابق لمعناه فلهذا كان مصدرا فهذا كله اذا
جعلنا نصبه جزا من مفهومه التعريف الثاني باعتبار فهم حقيقته ليصح نصبه وحاصل ما ذكره
ابن الحاجب في ذلك هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فهذه قيود لا بد من تفسيرها فاما
قوله هو اسم ما فعله فاعل فعل فهو احتراز عن مثل قولنا ضرب ضرب فانه شي فعله فاعل فعل
مذكور بلفظه ومعناه لكنه ليس مصدرا لما لم يكن اسما واما قولنا مذكور فنحترز به عن مثل قولنا
القيام حسن فان القيام اسم لما فعله فاعل فعل لكنه ليس مصدرا لما لم يكن الفعل مذكورا واما
قولنا بمعناه فهو احتراز عن مثل قولنا كرهت القيام فان القيام اسم لما فعله فاعل فعل مذكور
وهو قولنا كرهت فان الكراهة هي من فعل الواحد منا ولكنه لا يكون مصدرا لما لم يكن قولنا كرهت
مطابقا للقيام في معناه واشتقاقه ليصح نصبه به فهذا ملخص كلام ابن الحاجب في تعريف ماهية المصدر
لتصح ان يكون منصوبا بعد فهم معناه والحق عندنا ان تعريفه انما يكون بيانا لحقيقته ليصح نصبه
لامرين اما اولا فلان نصبه انما هو حكم عليه بان حقيقته يلزمها النصب والحكم على الحقيقة حكم
من الاحكام انما يكون بعد فهم حقيقتها ومعقول معناها واما ثانيا فلان الفاعل لا بد من بيان
حقيقته ليصح رفعه لان جعل رفعه جزا من مفهوم حقيقته فهكذا الكلام في المفعول المطلق

فإذن الأولى ما قاله ابن الحاجب في تعريف حقيقته لا يقال فإذا كان المختار عندكم هو تعريف حقيقة المصدر ليصح أن يكون منصوبا فيلزم أن يكون قولنا ضرب ضرب شديد منصوبا لأن ما جعلتموه أصلا في حقيقة المصدر حاصل فيه فيلزمكم نصبه وهذا محال لأنا نقول هذا فاسد فإنا لا نسلم دخول مثل هذه الصورة في ماهية المصدر ولكنا نقول إنما حددنا المصدر ليصح كونه منصوبا باعتبار ما قد يرد من خروج ما التزم رفعه بالفاعلية في مثل ضرب ضرب شديد وبالابتداء في مثل ضرب شديد يعجبني وغير ذلك فلهذا كان حدا باعتبار خروج ما التزم رفعه من هذه المصادر وما عدا ما ذكرناه فهو مندرج تحت ما ذكرناه من حقيقة المصدر وأما ألقابه فهي خمسة كما أشار إليها الشيخ أولها المصدر وهو الأشهر في ألسنة النحاة وإنما سمي مصدرا لأن الفعل يصدر عنه على رأي الجماهير من محققي البصريين كما سنقرره من بعد وثانيها الحدث وإنما سمي حدثا لأنه يحدث من جهة فاعله وثالثها الحدثان أيضا اسم له على جهة المبالغة وإنما خصوه بهذا الاسم وإن كان لا يحصل إلا حيث تكون المصادر الكثيرة كالنزوان والغليان لما كان حدوثه لا يزال متجددا فشبهوه بكثرة الاضطراب والتحرك ورابعها المفعول المطلق وإنما سمي مطلقا لأن الفعل يعمل فيه من غير واسطة حرف في اللفظ ولا في المعنى ولهذا تقول ضربت ضربا ولا تحتاج في نصبه إلى واسطة حال وخامسها الفعل وهو أقلها إطلاقا وإنما سمي فعلا لأنه أثر الفاعل في الحقيقة لا يقال كل واحد من هذه الألقاب له وجه في الاشتقاق ما خلا قوله الفعل فإنه لا وجه له في الاشتقاق فإن الفعل في لسان النحاة هو مثل قولنا قام وضرب فأما في المصدر فإنه لا يقال له فعل على كل حال لأنا نقول هذا فاسد فإن لكل واحد منها وجها في الاشتقاق كما قررناه قوله الفعل عند النحاة هو نحو ضرب وقام قلنا لا ننكر هذا لكن الفعل في لسان أهل اللغة هو المصدر حقيقة فأما ما تقوله النحاة فهو فعل اصطلاحي جار على حق مصطلحاتهم وليس من اللغة في شيء **المقصد الثاني في بيان وجه اشتقاقه** واعلم أن هذه مسألة خلاف بين النحاة فالذي ذهب إليه نحاة البصرة المتقدمون منهم كالخليل وسيبويه والفارسي والمتأخرون كالجرجاني عبد القاهر والزمخشري والخوارزمي وابن الحاجب وغيرهم أن الفعل مشتق من المصدر وأن المصدر أصل له وذهب نحاة الكوفة كالفراء والكسائي والأحمر وغيرهم من علمائهم إلى أن المصدر مشتق من الفعل وأن الفعل أصل له فإذا عرفت هذا فلنذكر ما احتج به كل فريق ثم نذكر المختار فهذه مقامات **المقام الأول** في ذكر ما احتج به كل فريق منهم فنقول أما البصريون فقد أوردوا حججا كثيرة وأقوى ما ذكره ابن الأنباري منها حجج أربع الحجة الأولى قولهم الدليل على أن المصدر هو أصل للفعل هو أن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل نفسه يدل على زمان معين معهود فكما أن المطلق أصل للمقيد فهكذا يكون المصدر أصلا للفعل لا محالة وإنما قلنا إن المصدر يدل على زمان مطلق فهذا ظاهر فإن الأكل والشرب وما أشبههما من المصادر غير دالة على شيء من الأزمنة المعينة أصلا وإنما نفهم منها وقوعها في زمان مطلق من غير تعيين وإنما قلنا إن الأفعال دالة على الأزمنة المعينة فهذا ظاهر أيضا فإن قولنا قام مخصوص بزمان ماض وقولنا سيقوم مخصوص

من مثل الاستقبال وقولنا يقوم مشترك بينهما فلما كان المصدر لا يدل على الأزمنة المعينة كما ذكرناه لا جرم اشتقوا منه هذه الأفعال لتكون دالة على الأزمنة المعينة كما ذكرناه وإنما قلنا إن المطلق أصل للمقيد فهو ظاهر أيضا فإن التقييد فرع على الإطلاق لا محالة فلهذا كان المصدر أصلا للفعل كما قلناه **الحجة الثانية** قولهم الدليل على أن المصدر أصل للفعل هو أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل بنفسه على ما يدل عليه الفعل وبيان هذا هو أن ضرب يدل على ما يدل عليه قولنا الضرب والضرب في نفسه لا يدل على ما يدل عليه قولنا ضرب وإذا كان الأمر كما قلناه وجب أن يكون المصدر أصلا للفعل والفعل فرع له لأن الفرع لا بد من أن يكون الأصل حاصلا فيه ولا يلزم في الأصل حصول الفرع فيه وصار الحال فيه كما تقوله في الآنية المصوغة من الفضة فإنها دالة على الفضة لما كانت فرعا لها والفضة لا تكون دالة عليها لما كانت أصلا فيها فيجب كون المصدر أصلا للفعل لما ذكرناه **الحجة الثالثة** قالوا الدليل القاطع على كون المصدر أصلا للفعل هو أنه قد تقرر أن المصدر اسم لا محالة ومن حق الاسم أن يكون مستقلا بنفسه لا يفتقر إلى غيره ومن حق الفعل أن يكون مفتقرا إلى غيره ولا شك أن كل ما يستغني بنفسه ولا يكون مفتقرا إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ولا يستغني بها فيجب أن يكون المصدر أصلا للفعل **الحجة الرابعة** لو كان الفعل أصلا للمصدر ومشتقا منه لوجب ألا يختلف حاله كما لا تختلف أحوال اسم الفاعل والمفعول لما كانت مشتقة من الفعل ومأخوذة منه فلما علمنا اختلاف أبنية المصادر ومجيئها على أبنية كثيرة قياسية وغير قياسية دل على أن المصدر ليس مأخوذا من الفعل فهذه خلاصة ما ذكره البصريون ولهم أدلة غير هذه أغفلنا ذكرها لركتها

وأما الكوفيون فأقوى ما ذكروه حجج ثلاث **الحجة الأولى** قولهم إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح بصحة الفعل ويعتل باعتلاله ألا ترى أنك تقول قاوم قواما فيصح لصحة قاوم وتقول قام قياما فيعتل باعتلال قام فلما صح لصحته واعتل باعتلاله دل على كونه أصلا فيه وتابعا له **الحجة الثانية** قالوا قد تقرر أن الفعل عامل في المصدر النصب كقولك ضربت ضربا فضرب عامل في ضربا ومن حق ما كان عاملا أن تكون رتبته قبل المعمول ويكون المعمول تابعا ولا نعني بكون الفعل أصلا إلا ذاك **الحجة الثالثة** قولهم المصدر إنما يذكر على جهة التأكيد للفعل ولا شك أن رتبة المؤكد سابقة على ما يكون تأكيدا وفي هذا دلالة على أن الفعل سابق على المصدر في الرتبة وهذا هو المطلوب فهذه عيون كلام الفريقين أوردناها وأضربنا صفحا عن كثير الأدلة الإقناعية وأغفلنا إيرادها وقد التزمنا في كتابنا هذا أن نورد من كل شيء زبدته ومن كل علم نقاوته

المقام الثاني في ذكر المختار والمختار ما ذهب إليه جماهير علماء البصريين والعمدة في ذلك ما ذكروه في الاستدلال لهم من غير حاجة إلى زيادة عليه وفيه كفاية **نعم** إيضاحه إنما يكون بفساد ما تخيله الكوفيون دلالة بزعمهم فأما ما قالوه أولا إنه يصح بصحة الفعل ويعتل

باعتلاله فهو فاسد لامرين اما اولا فلان الفعل المضارع يتبع بصحته الماضي كقولك عور يعور وتعتل
باعتلاله كقولك قام يقوم وليس احدهما اصلا للآخر ولا مستفادا منه واما ثانيا فلان الاعلال انما
كان من اجل المشاكلة بين الفعل والمصدر وليس فيه دلالة على الاصالة والفرعية واما قولهم ثالثا
ان الفعل عامل في المصدر والعامل قبل المعمول فهو فاسد لامرين اما اولا فلان الحروف عاملة
في الاسماء ولا يلزم ان تكون اصلا لها واما ثانيا فلان العمل انما هو من حيث الاقتضاء من جهة الصيغة
وليس فيه دلالة على الاصالة والفرعية واما قولهم رابعا ان المصدر انما يذكر على جهة التاكيد والمؤكد
اصل لما جعل تاكيدا له فهو فاسد ايضا لامرين اما اولا فانما لزم ان يكون التاكيد تابعا فاما ان يكون
فرعا لغيره فلا يلزم واما ثانيا فلان قولنا قام القوم اجمعون فان اجمعين تاكيد ومع ذلك فان
احدهما ليس مشتقا من الآخر فاذا فسد ما قالوه صح واستقام ما ذكره البصريون في احتجاجهم

وقد زعم ابن الانباري وابن الحاجب ان التسمية للمصدر بكونه مصدرا يمكن ان تكون
دلالة على كونه اصلا للفعل لان المصدر هو موضع الصدور ولهذا قيل للموضع الذي يصدر
عنه مصدر فلما سمي مصدرا دل على ان الفعل صدر عنه وقالا ان هذا دليل في المسألة لا باس به وهذا
فاسد لامرين اما اولا فلان هذا تعويل منهما على مجرد اللفظ من غير تعرض لبحث معنوي في المسألة
ومثل هذا لا يعول عليه في المباحث الاعرابية والمعاني الادبية واما ثانيا فلان الالقاب يجوز
تغييرها وتبديلها ولهذا يسمون الاحمر اسود والاسود احمر ولا يطرق ذلك خللا عليهم في
تلقيبهم فتسميتهم اياه مصدرا يحتمل ان يكون مصدرا لغيره ويحتمل ان يكون صادرا عن غيره كيف
وهذا معارض بما ذكره الكوفيون من قولهم مركب فاره اي مركوب ومشرب عذب اي مشروب
فقولهم مصدر ايضا بمعنى مصدود [illegible] وبتقرير ما ذكرناه انه لا تعويل على مثل هذا الاستدلال
وانما يقع التعويل على ما ذكرناه اولا وبالله التوفيق

المقصد الثالث في تقسيم المصادر

اعلم ان المصادر لها تقسيمات كثيرة باعتبارات مختلفة وقد اوردها الشيخ مفرقة في هذه الفصول
وهي تعرف في اثنائها ان شاء الله تعالى والذي ذكره الشيخ في هذا الفصل هو تقسيمها باعتبار نفسها
الى مبهم نحو ضربت ضربا ونعني بكونه مبهما هو انه ليس بمحدود وهو الذي يريد النحاة بقولهم المصدر
المؤكد كقولك ضربت ضربا فقولنا ضربا هو تاكيد لضربت لانه مفيد لمعناه وهو في التاكيد بمنزلة
قولك ضربت ضربت ومن ثم لم يجز تثنيته ولا جمعه لما كان في معنى الفعل والى غير المبهم منقسم الى
ما يكون بيانا للنوع كقولك ضربت ضربا شديدا وضربا خفيفا ومنه قوله تعالى واذكروا الله ذكرا
كثيرا والى ما يكون عددا للمرات وهو على ثلاثة اوجه احدها ان يكون مفيدا للمرة الواحدة كقولك
ضربت ضربة وثانيها ان يكون مفيدا للمرتين كقولك ضربت ضربتين وثالثها ان يكون مفيدا
للمرات كقولك ضربت ضربات ومنه قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة وقوله تعالى مائة جلدة فهذه
الاعداد كلها منصوبة نصب المصادر لانها في الحقيقة هي كانه قال فاجلدوهم جلدات عدتها
تكون تارة ثمانين وتارة مائة ومراد الشيخ بالمبهم هو الذي لم تعلم حالته في عدد ولا نوع الا ترى
انك اذا قلت ضربت ضربا لم تدر حالته قليلا او كثيرا خفيفا او شديدا والموقت في الاصل هو المختص

بالوقت ولكنه استعمل فيما كان محدودًا بوقت او غيره ٥ قال صاحب الكتاب نور الله حفرته

فصل وقد يعرف بالفعل عن مصدره بما هو بمعناه

وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فالمصدر على نوعين ما يلاقي الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى
والله انبتكم من الارض نباتا وقوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا وما لا يلاقيه كقولك قعدت جلوسا
وحبست منعا وغير المصدر نحو قولك ضربته انواعا من الضرب واي ضرب وانما ضرب ومنه
رجع القهقرى واشتمل الصما وقعد القرفصا لانها انواع من الرجوع والاشتمال والقعود قلت
اعلم ان المصدر لا يكون منتصبا انتصاب المفاعيل المطلقة الا باعتبار شرطين الاولى منهما ان
تكون مطابقا للفعل في اشتقاقه كقولك ضربت ضربا والثانية ان تكون جاريا على قياس فعله كقولك
اكرم اكراما وكذب تكذيبا فمتى حصل هاتان الشرطتان كان منصوبا وكان جاريا على قياسه وقد
خرج عن هذه القاعدة صور تخالفها وهو على القلة والندور ولهذا نبه الشيخ على قلتها بقوله وقد
تقرب وقد لا تستعمل في المضارع الا في مواضع القلة وجملة ما ذكره من ذلك انواع خمسة ونحن
نفصلها بمشية الله تعالى فالنوع الاول منها المصدر الذي يلاقي الفعل في اشتقاقه
لكنه غير جار على قياس المصادر من ذلك الفعل وهذا نحو قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا
فهو كما ترى يلاقي الفعل في الاشتقاق لان احرفه حاصلة فيه خلا انه ليس هو مصدره الجاري
على قياسه لان القياس في افعل ان يكون مصدره على الافعال كانبت انباتا وهكذي قوله تعالى
وتبتل اليه تبتيلا فقد لاقى تبتل في الاشتقاق لكن ليس مصدره القياسي فان القياس فيه تبتلا لان
قياس تفعل ياتي على التفعل كقولك تكرم تكرما والوجه في مجيء هذين المصدرين على هذا الوجه
هو انهما جريا على فعليهما على طرح الزيادة منهما فجرى نباتا على نبت وجرى تبتيلا على تبتل من غير زيادة
ولهذا نظاير كثيرة النوع الثاني المصدر الذي لم يطابق الفعل في الاشتقاق وهذا نحو قولك
قعدت جلوسا وحبست منعا فهذه كلها وما اشبهها مصادر لكنها غير موافقة للفعل في
اشتقاقه الا ترى ان جلوسا ليس مطابقا لقولنا قعدت في حروفه ومن حق ما كان مشتقا ان
يكون موافقا لما اشتق منه في لفظه والوجه في جري هذه المصادر على هذه الافعال مع مخالفة
لها في الاشتقاق هو ان المعتبر في الكلام انما هو المعاني فلما كانت هذه المصادر موافقة
لهذه الافعال في معانيها جاز اجراؤها عليها وكانت منتصبة بها وعاملة فيها النوع الثالث
غير المصادر وذلك نحو قولك ضربته انواعا من الضرب واي ضرب وانما ضرب فهذه الاسماء
ليست بمصادر وانما هي نازلة منزلة المصادر لان التقدير في مثل قولك ضربته انواعا من الضرب
اي ضربته ضروبا كثيرة متنوعة انواعا فاطرح هذا الاصل وصارت اسما لكثرة الاستعمال وهكذا
قولنا ضربته اي ضرب وانما ضرب هي صفات والتقدير فيها ضربته ضربا اي ضرب وضربتا
انما ضرب لكنه حذفت هذه الموصوفات واقيمت هذه الصفات مقامها فنصبت نصبها لا يقال
ان ظاهر كلام الشيخ مناقض لبيانه هو ان كلامه هاهنا انما هو في المصدر وتقسيمه باعتبار

كونه

كونه مصدرا فكيف يقول بعد ذلك في تقسيمه وغير مصدر وكلامه انما هو في المصدر فهذا متناقض
لانا نقول هذا فاسد فان المصدر يطلق باعتبارين احدهما باعتبار كونه فعلا لفاعل الفعل المذكور
وثانيهما باعتبار ماله فعل جرى عليه فقول الشيخ وغير مصدر اي ليس له فعل جرى عليه فهو
مصدر باعتبار كونه فعلا فعله فاعل فعل مذكور وغير مصدر باعتبار انه ليس له فعل جرى عليه
فلهذا كان قوله وغير مصدر منه حاجة لتقسيمه ليس خارجا على الاعتبار الذي ذكرناه وزال التناقض
الذي توهموه **النوع الرابع** اسماء الالات نحو قولك ضربته سوطا لان السوط لما كان آلة
للضرب تمكن تحصيله به لا جرم اجرى مجراه وانتصب انتصابه وهذا النوع مما اورده الشيخ ولم
ينبه عليه الخوارزمي وابن الحاجب ولا بد من ذكره لانتصابه نصب المصادر كما قررناه واختلف النحاة في
كيفية نصبه فزعم بعضهم ان اصله ضربته ضربا ذا سوط فحذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه
وذهب اخرون الى ان اصله ضربته ضربا بسوط فحذف الجار والمصدر ونصب نصبه وهذا جيد لان هذه
الاله قد صارت نازلة منزلة الضرب لما كانت آلة فيه فلا فرق بين قولك ضربته سوطا وبين قولك
ضربته ضربا بالسوط **النوع الخامس** قولهم رجع القهقرى واشتمل الصما وقعد القرفصا
وانما فصلها الشيخ وان كانت داخلة على مذهبه تحت قوله انواعا من المصدر لامرين اما اولا
فلما وقع فيها من الخلاف بين النحاة بخلاف قوله انواعا فانه لا خلاف في كونها اسما واما ثانيا
فلانها مشعرة بالصفة بخلاف ما تقدم وللناس في هذه الاسماء مذهبان احدهما انها اسما ثم هي مصو
بهذه الافعال كانتصاب قولنا انواعا وهذا هو مذهب الزمخشري واليه يشير كلام الموصلي
صاحب الغرة وابو نصر الجوهري لانه قال اذا قلت رجع القهقرى فمعناه رجع الرجوع المسمى
بهذا الاسم وذهب اخرون الى انها صفات لمصادر محذوفة والتقدير فيها رجع الرجوع القهقرى
فالمصدر ههنا هو المحذوف وهي قائمة مقامه وعلى هذا التقدير لا تكون من هذا الباب وانما
تكون من قولهم ضربته كثيرا والحق الذي يكون عليه التعويل انها
بالصفات اشبه لامرين اما اولا فلانها دالة على كونها اوصافا وبيانه انك اذا قلت رجع
القهقرى فمعناه رجع رجعة من شانها كيت وكيت واذا قلت اشتمل الصما فمعناه اشتمل الشملة
التي من صفتها كذا وكذا وهكذا القول في القرفصا واذا كان يستفاد منها معنى الصفة
كان حملها على الصفة اولى لدلالتها عليها واما ثانيا فلانك اذا حملتها على الصفة كانت مفيدة
لمعنيين واذا حملتها على الاسم افادت معنى واحدا وبيانه انك اذا حملتها على الصفة كان معنى
قولك رجع القهقرى اي رجع الرجوع المتاخر واذا قلت قعد القرفصا كان معناه قعد
القعود الذي من شانه كذا وكذا فهي على هذه مفيدة للمصدر وصفته كما قررناه واذا حملتها على
الاسمية لم تفد الا معنى واحدا وهو المصدر لا غير من غير زيادة ولا شك ان ما افاد معنيين اولى
اولى مما افاد معنى واحدا فلهذا كان حملها على كونها صفات اولى لما حققناه ٥ القهقرى
هو المشي الى خلف وهو مقصور والصما ممدود وهي شملة الاعراب ولها تفسيران احدهما ما
حكاه الجوهري عن ابي عبيد وهي ان تجلل جسدك بكسائك ثم ترد الكساء من قبل يمينه على يدك اليسرى وعاتقه

على عاتقه الأيسر ثم يرد ثانيه من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيهما به جميعا وثانيهما
ما حكاه أبو عبيد عن الفقهاء أنهم يقولون هي أن يشتمل الرجل بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه
من أحد جانبيه فيضعه على منكبه فتبدو عورته والقرفصاء بضم القاف والفاء يمد ويقصر وفيها
تفسيران أحدهما حكاه أبو عبيد وهو أن يجلس الرجل على أليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه
ويضعهما على ساقيه على قدامهما كما يفعل بحبوة الثوب وثانيهما حكاه الجوهري عن بعض أهل
الأدب وهي أن يجلس الرجل على ركبتيه متكئا ويلصق بطنه بفخذيه ويجعل كفيه في إبطيه وهذه هي
جلسة الأعراب والله أعلم نعم هذا كله حال الفعل إذا قرن به عن مصدره بما هو بمعناه على هذا التقرير
الذي ذكرناه فأما إذا قرن الفعل عن مصدره بما لا يكون بمعناه فهذا ونحوه هو المفعول له
نحو جئتك طمعا في برك وضربته تأديبا وسيأتي تقريره في باب مفرد بعون الله ولطفه

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته فصل والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع منها ما يستعمل
إظهار فعله وإضماره ومنها ما لا يستعمل إظهاره ومنها ما لا فعل له أصلا وثلاثتها تكون
دعاء وغير دعاء فالنوع الأول كقولك للقادم من سفره خير مقدم ولمن يقرمط في عداته مواعيد عرقوب أخاه
وللغضبان غضب الخيل على اللجم ومنه قولهم أو فرقا خيرا من حب بمعنى أو فرقك خيرا من حب

قلت اعلم أن المصادر لما كان جريها على الألسنة كثيرا توسعوا فيها على ما ذكرناه والتوسعهم
فيها انقسمت إلى ضروب فالضرب الأول في أبنيتها من الثلاثي المجرد ومن المزيد وهم قد صاغوها على أمثلة
مختلفة ونطقوا بها على أبنية متفاوتة وسنستقصي القول فيها بمشيئة الله تعالى الضرب الثاني
في طرح الفعل عنها وقد ذكر الشيخ ههنا الإضافة إلى طرح الفعل عنها والاستغناء بالمصدر عنه
على ثلاثة أنواع وطريق حصرها في هذه الأنواع الثلاثة ليس يخلو حال الفعل في هذه المصادر إما
أن يكون ظاهرا أو لا فإن كان ظاهرا فهو جميع ما تقدم من المصادر التي سلف القول فيها
وإن لم يكن ظاهرا فلا يخلو حاله إما أن يجوز ظهوره أو لا يجوز فإن جاز ظهوره فهو النوع الأول وإن
لم يجز ظهوره فلا يخلو حاله إما أن يكون له فعلا أو لا فإن كان له فعل فهو النوع الثاني وإن لم
يكن له فعل فهو النوع الثالث فلهذا كانت منحصرة في هذه الأنواع الثلاثة في جواز إظهار
الفعل فيها وإضماره يرد في الدعاء وغيره **وقد زعم ابن الحاجب** أن هذا التقسيم الذي
ذكره الشيخ ليس بجيد فإن القسمين الأولين يشملان جميع الأقسام من غير حاجة إلى إيراد هذا القسم
الثالث وليس سديدا درجه فيجعل لأجلها قسم ثالث لانحصارهما في النفي والإثبات لأن القسم الثالث
لا يخلو حاله إما أن يستعمل إظهار فعله أو لا يستعمل إظهاره فإن استعمل إظهاره فهو من القسم الأول
وإن لم يستعمل إظهاره فهو من القسم الثاني وهذا الذي ذكره فاسد فإن جهات التقسيم فيها
مختلفة وبيانه أن القسم الأول منها يجوز ظهور فعله وإضماره والقسم الثاني منها لا يجوز ظهور
فعله أصلا والقسم الثالث لم يستعمل له فعل أصلا فكل واحد منها مختص بحكم مخالف للآخر
كما ترى وإذا كانت أحكامها مختلفة جاز تقسيمها باعتبار هذه الأحكام المختلفة ولهذا فإن الشيء

الواحد يجوز تقسيمه باعتبار احواله لما كانت في حكم المغايرة فهكذا اذا كانت هذه الاحكام مختلفة
جاز تقسيمها باعتبارها فاذن لا وجه لما ذكره ابن الحاجب وان الحق ما قاله الشيخ فاذا تمهدت
هذه القاعدة فلنورد هذه الانواع الثلثة التي ذكرها الشيخ ونشرح صورها بمشيئة الله وعونه

النوع الاول منها ما يجوز ظهور فعله واضماره فهو مشتمل على صور اربع الصورة الاولى
منها قوله للقادم من سفره خير مقدم وهي من باب الدعاء وفيها وجهان من الاعراب احدهما
النصب في خير وهو الاكثر ونصبه يكون على المصدرية لان خيرا من باب افعل التفضيل وهو
مضاف الى المصدر وهو مقدم فلهذا انتصب نصبه لان افعل التفضيل يضاف الى ما يكون بعضا
له فلهذا تقول ضربته اشد الضرب واعطيته فنصبه لما ذكرناه وانتصابه بفعل محذوف
وهذا الفعل يجوز ظهوره للبيان ويجوز حذفه للقرينة الحالية وثانيهما الرفع على تقدير مبتدا
محذوف بمعنى قدومك خير مقدم وعلى هذا الوجه لا يكون مثالا لما نحن فيه لا يقال فاذا
جوزتم فيه الرفع فهل يكون من باب حذف المبتدا كما قد زعموه او يكون من باب حذف الخبر ويكون
تقديره خير مقدم اتيت فيه لانا نقول كلا الامرين محتمل لكن حذف المبتدا احسن للوجوه التي
اسلفناها في قوله فصبر جميل وقد تقدمت ولا فائدة في تكريرها الصورة الثانية قوله ولمن
تقرمط في مواعيده مواعيد عرقوب اخاه والقرمطة هاهنا استعارة وليست ... من قولهم
قرمط في مشيه ... كانه اذا قاربهما لانه لما زقاه في عدته من مرتبة الى مرتبة قيل له قرمط
في وعده وهذا ايضا مما يجوز اظهار فعله فيقال وعدتني مواعيد عرقوب ويجوز حذفه
للقرينة الحالية ايضا وهذا مثل يضرب في اخلاف الوعد واصله ان عرقوبا كان رجلا من العمالقة
ساله اخوه شيئا فاستمهله الى اطلاع النخل فلما اطلع ساله فقال اذا ابلح فلما ابلح قال حتى
يزهي فلما ازهى قال حتى يرطب فلما ارطب قال حتى يتم فلما اتم اقتطعه ليلا فلم يعطه شيئا
فذهب مثلا في اخلاف الوعد قال الشماخ ٥ وواعدتني ما لا احاول نفعه مواعيد عرقوب اخاه بيثرب ٥
وقال كعب بن زهير ٥ كانت مواعيد عرقوب لها مثلا وما مواعيدها الا الاباطيل ٥ فاما البيت الذي
انشده مخرم فهو للاشجعي وحده ٥ وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيثرب ٥
فنذكر اعرابه وموضع الشاهد منه فهاهنا فايدتان الفايدة الاولى في اعرابه وهو ظاهر
ومواعيد جمع موعد ونصبه على المصدر من وعدت وانما جمعه لاختلاف انواعه وسجية منصوب
بكان ومن في البيت لابتداء الغاية كما تقول حسن الخلق مني طبعا وقوله اخاه منصوب على انه
مفعول للمصدر وهو قولنا مواعيد لانه مضاف الى الفاعل الفايدة الثانية في موضع الشاهد منه
فاما البيت فالفعل فيه موجود ظاهر ولكنه يجوز طرحه فيقال فيه مواعيد عرقوب ويثرب
بنقطتين من اسفل على وزن يفعل اسم موضع قريب من اليمامة بفتح الرا حكاه الجوهري وانكر
ابو عبيدة على من رواه بيثرب مثلثة لان العمالقة لم تكن احد منهم في المدينة الصورة الثالثة

قوله وللغضبان عض على الجم وله معنيان احدهما ان يضرب مثلا في حق من يغضب ولا يبالي بغضبه كالخيل كانها اذا غضبت على اللجم لم يحتفل بها ولا يبالي بها وثانيهما ان يضرب مثلا في شدة الغضب ويشهد لهذا المعنى قوله ٥ اذا املأنهن القنا جزية وغيظا فاو قعن الحفيظة في اللجم ٥ الصوت الرائعة قوله او فرقا خيرا من حب وانما فصله الشيخ عما تقدم وان كان مما تلا في حذف الفعل عنه وجواز ذكره لان فعله وان كان جائزا ذكره لكن استعمالهم له قليل نادر فميز فصله لهذا الغرض واصل هذا المثل ان الحجاج لما حبس لغضبان بن القبعثرى ثم جاء كتاب عبد الملك بن مروان ان يطلق كل مسجون فلما اخرجوه من السجن قال له الحجاج انك لسمين فقال له ضعف الامير سمين فقال له الحجاج انت القائل لاهل العراق تعشوا الجدي قبل ان يتغدى بكم فقال ما نفعت قائلها ولا ضرت من قيلت فيه فقال له الحجاج اتحبني يا غضبان فقال او فرقا خيرا من حب فذهب مثلا لمن يحصل منه المطلوب بالخوف دون غيره ونظيره قولهم رهباك خير من رحماك لا يقال يحذف هذه الافعال من هذه المصادر هل يكون سماعا من اهل اللغة فلا يلحق بها غيرها او يكون قياسا فيلحق بها ما شابهها لانا نقول الحق انها باب المسموع اشبه لان هذه المصادر لما كثرت في كلامهم خففوها بحذف افعالها وجعلوا هذه المصادر عوضا عنها فالكثرة هي المعول عليه لكن الكثرة لما عسر ضبطها وتميز ما كثر فيه مما لم يكثر فلهذا كانت سماعية بالمسموع اقرب اذ لا يعتمد على ما يعرف به ما يكثر مما لم يكثر فلهذا كانت سماعية ٥

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته والنوع الثاني نحو قولهم

سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وعقرا وبؤسا وبعدا وسحقا وحمدا وشكرا لا كفرا وعجبا وافعل ذلك وكرامة ومسرة ونعم ونعمة عين ونعام عين ولا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما ولافعلن ذلك ورغما وهوانا ومنه انما انت سيرا سيرا وما انت الا قتلا قتلا والا سير البريد والا ضرب الناس والا شرب الابل ومنه قوله تعالى فاما منا بعد واما فداء ومنه مررت فاذا له صوت صوت حمار واذا له صراخ صراخ الثكلى واذا له دق دقك بالمنحاز حب القلقل ومنه ما يكون توكيدا اما لغيره كقولك هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وهذا زيد غير ما تقول وهذا القول لا قولك واجدك لا تفعل كذا او لنفسه كقولك له علي الف درهم عرفا وقول الاحوص ٥ اني لامنحك الصدود وانني قسما اليك مع الصدود لاميل وقوله تعالى صنع الله ووعد الله وكتاب الله عليكم وصبغة الله وقولهم الله اكبر دعوة الحق ومنه ما جاء مثنى نحو لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك وهذاذيك ومنه ما لا يتصرف نحو معاذ الله وعمرك الله وقعدك الله فهذه جملة ما ذكره من مثل هذا النوع

قلت لما فرغ الشيخ ذكر المصادر التي يجب حذف افعالها اخذ في الكلام في المصادر التي يجوز حذف افعالها ولم يبين منها ما هو على جهة السماع وما هو على جهة القياس والحق ان منها ما هو مسموع لا يقاس عليه ومنها ما هو مطرد على القياس فهاتان مرتبتان لا بد من كشفهما وبيانهما

المرتبة الاولى في بيان ما يكون حذفه منها على طريقة السماع وذلك نحو قولهم

سقيا ورعيا ومعنى سقيا ورعيا اى سقاه الله ورعاه سقيا ورعيا وهما دعاء بالخير وانشد النحاة للنابغة
نبئت نعما على الهجران عاتبة سقيا ورعيا لذاك العاتب الزاري وخيبة بمعنى خيبه الله
من قولهم خاب الرجل اذا لم ينل ما طلبه ونصبه انما يكون على المصدر كما ذكرنا وهو الكثير وحكى
الجوهري رفعه على الابتدا وهذا قليل فاما قولهم جدعا وعقرا فهو من قولهم جدعه الله والجدع
هو قطع الانف والشفة وعقرا من قولهم عقره الله جرحه ويقال فيه عقرى وحلقى بغير تنوين ومعنى
قولهم حلقا اى حلقه اى اصاب حلقه وتانيثه هو الذى حكاه الجوهري واما قولهم بوسا فهو
قولهم باس الرجل يباس باسا وبوسا اذا كان شديد البأس ومعناه رماه الله بالشدة واما قولهم بعدا
وسحقا اى ابعده الله واسحقه يعني ابعده الله قاله الجوهري ايضا وقولهم حمدا اى حمدته حمدا
وشكرا اى شكرته شكرا وعجبا من قولهم عجبت من كذا وتعجبت منه اذا كان معجبا لك وقولهم
وافعل ذاك وكرامة اى اكرمك كرامة ومسرة اى اسرك مسرة ونعم عين ونعمة عين بالضم
في الفاء منهما ونعام عين بالفتح وزاد الجوهري نعامة عين بالفتح ونعمى عين ومعنى في ذلك كله افعل ذلك
كرامة لك وانعاما لعينك فاما قولهم لا افعل ذاك ولا كيدا ولا هما يقال كاد يفعل كذا يكاد كودا ومكادة
اذا قارب فعله ولم يفعل وحكى سيبويه كدت افعل كذا بضم الكاف قال وحدثني ابو الخطاب ان ناسا
من العرب يقولون كيد يفعل ذلك وحكى الاصمعي لا افعل ذاك ولا كودا والاصل في عينها الواو ولكنهم
قلبوها في كيدا يا على غير قياس والمعنى لا افعل ما قلت ولا اكاد اهم به ايضا واما قولهم رغما وهوانا
فهو ماخوذ من الرغام وهو التراب ومعناه ارغم الله انفه اى الصقها بالتراب وفيه لغات
ثلاث رغم ورغم ورغم بالحركات الثلاث في فائه والهوان والهون الضعف ومعنى ذلك ويهون
عندي هو انا فهذا كله فيما يكون طرح الفعل على جهة الوجوب من جهة السماع وانما كان سماعيا
لانه ليس له ضابط كلي ينضبط به ما انتشر منه وانما طريقه اللغة وانما اكثر النحاة من تمثيله ليكون قد
حصل لهم طريق موصلة الى حصره فاما ما يعرف بالضوابط والقوانين النحوية فان الضابط فيه
مغن عن كثرة التمثيل والمعتمد في الدلالة على وجوب حذف الفعل منه ما ذكره سيبويه وهو ان
هذه المصادر قد سمعت من جهة العرب كثيرا واطردت اطرادا واسعا ولم يظهر الفعل في
كلامهم على كثرة استعمالهم لها فلو كان ظهوره جائزا لنقض العادة في كلامهم ولو كان جاريا في كلامهم
لنقله المستقربون لكلامهم فلما لم ينقل دل على انه لم يسمع منهم فلهذا لم يجز اظهاره

المسئلة الثانية

ما يكون حذفه على جهة القياس بالضبط بالقوانين النحوية والقواعد الكلية وقد اشار الشيخ
في كتابه الى ضروب ستة ونحن نذكرها ونفصل كل واحد منها بمشيئة الله

فالضرب الاول

منها قوله ما انت الا سيرا سيرا وانما انت قتلا قتلا وانما فصله عما تقدمه بقوله ومنه ليؤذنك من
اول وهلة على ان هذه الضروب جارية على جهة القياس الى اخر النوع وهذا الضرب جار على وجوه ثلاثة
اولها ان يكون مثبتا بعد النفي كقولك ما انت الا سيرا وما انت الا قتلا وانما شرطنا ان يكون بعد
مثبتا من اجل ان نحترز به عن ان يكون منفيا في مثل قولك ما زيد سيرا وانما شرطنا ان يكون بعد

نفي لتجويزه عن أن تقع مثبتا من غير نفي كقولك زيد سيرا فإنه في مثل هاتين الصورتين لا يجوز طرح
الفعل عنه بل تقول إما زيد يسير سيرا وزيد يسير سيرا لما لم يحصل الشرط الذي ذكرناه وثانيهما أن تكون
واقعا بعد ما تكون في معنى النفي كقولك إنما أنت سيرا لأن معناه ما أنت إلا سيرا ويشهد لكونه في معنى
النفي ما أنشده أبو علي الفارسي في الشيرازيات أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
لأن التقدير فيه ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي لأنه لولا النفي لم يكن الضمير منفصلا وقال في نحو
قوله تعالى قل إنما حرم ربي الفواحش إن المعنى فيه ما حرم ربي إلا الفواحش وهذا ظاهر مستقيم
وثالثها أن تكون المصدر واقعا على جهة التكرير كقولك زيد سيرا سيرا وعمرو قتلا قتلا كأنهم
جعلوا التكرير هاهنا بمنزلة الفعل وقائما مقامه فلهذا استغنوا به عن ذكر الفعل لأنه قد صار
كالعوض منه والشرط في هذه الوجوه كلها أن المصدر الذي أوجبنا حذف الفعل منه لا بد من
أن يكون داخلا على اسم لا يكون خبرا عنه كقولك ما أنت سيرا وإنما أنت سيرا وزيد سيرا سيرا كما نظر
كيف وقع في هذه الوجوه كلها في موضع لا يجوز كونه خبرا عما قبله كما ترى

الضرب الثاني

قوله ومنه فإما منا بعد وإما فداء وإنما فصله عما تقدم مع كونهما جميعا مقيسين لأن الضابط
في هذا الضرب مخالف للضابط في الضرب الأول والضابط أن تكون واقعا تفصيلا لأثر
مضمون جملة سابقة متى كان واقعا على هذا الوجه وجب حذف الفعل منه فهذه أمور ثلاثة
لا بد من اعتبارها في وجوب حذف الفعل أولها أن تكون واقعا تفصيلا فأما فإن وقع من غير
تفصيل لم يجز حذف فعله كقولك منيت منا وثانيها أن ذلك التفصيل لأثر مضمون جملة
فإن وقع تفصيلا لغير أثر جملة لم يجب حذف فعله كقولك زيد إما أن يصلي قائما أو قاعدا
فإن قولك إما أن يصلي قائما أو قاعدا إنما هي أخبار بتفصيل حالته في الصلوة وليس تفصيلا
لأثر مضمون جملة وثالثها أن تكون الجملة متقدمة فإن كانت متأخرة عنه لم يجز حذف فعله كقولك
زيد إما كرما وإما جودا إذا أعطى فإن مثل هذا لا يجوز حذف الفعل منه لما كانت الجملة متأخرة
عن تفصيلها فهذه الشرائط الثلاث إذا كانت حاصلة بتمامها وكمالها وجب حذف الفعل منها
وهي حاصلة في نحو قوله تعالى فإما منا بعد وإما فداء فقوله تعالى فإما منا بعد وإما فداء هو تفصيل
تاما لأثر مضمون جملة وهي قوله فشدوا الوثاق لأن المن والفداء والاسترقاق إنما هو تفصيل
لأثر هذه الجملة المتقدمة وهي قوله فشدوا الوثاق لأنه متضمن لهذه الفوائد فلهذا كان حذف
فعلها واجبا لما ذكرناه من تفصيل هذه القرينة المقالية لأن الجملة الفعلية قد وقعت موقع الفعل
فاستغني عن ذكره فلو قيل بعد ذلك فإما تمنون منا وإما تفدون فداء لم يجز

الضرب الثالث

قوله ومنه مررت فإذا له صوت صوت حمار وإذا له صراخ صراخ الثكلى وإذا له دق دقك
بالمنحاز حب القلقل وإنما فصله عما تقدم لأن ضابطه مخالف لما تقدم من الضوابط والضابط في مثل هذا
الضرب أن تكون واقعا للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه فهذه أمور أربعة لا بد من
اعتبارها في هذا الضرب لوجوب حذف فعله أولها أن تكون واقعا للتشبيه احترازا عن أن تكون
واقعا لغير التشبيه كقولك لزيد صوت صوت حسن فإنها لم تكن متضمنا لما ذكرناه من التشبيه

لم يجز نصبه ولا طرح الفعل يسوغ فيه وثانيها ان تكون واقعًا للتشبيه بعد جملة احترازًا عن ان
تكون واقعًا بعد مفرد في مثل قولك الصوت صوت حمار والجسم جسم الفيل فان مثل هذا لا يجوز نصبه
وثالثها ان تكون تلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه احترازًا عن مثل قولنا مررت فاذا له في
الدار صوت حمار لان الجملة الاولى اذا كانت مشتملة على اسم بمعناه كان فيها دلالة على الفعل فـ
فان تشبيهه لا بد من رتبه في حال تصويت في معالجة يعني بذلك ان قوله فاذا له صوت في الدار على
الفعل وكان قوله له صوت بمنزلة يصوت فلهذا كان نصبه حسنًا ووجب حذف فعله ونصبه
انما يكون على المصدرية لما ذكرناه من دلالته على الفعل فلهذا كان الاحسن نصبه واذا حكمنا بنصبه
ففي نصبه وجهان احدهما انه منصوب بفعل مقدر وهذا هو ظاهر كلام الزمخشري وثانيهما انه منصوب
بالجملة الاولى لكونها نازلة منزلة الفعل والاول هو الاقوى ويجوز رفعه على الصفة او على البدل
مما قبله **نعم** اما في مثل قوله فاذا له علم علم العلما ومررت به فاذا له هدى هدى الصلحا فهذا
وامثاله **الا** حسن فيه الرفع لما فقدنا فيه المعالجة الدالة على الفعل لان الغرض بذكر هذه الخصال
انما هو الثبوت والدوام وليس المقصود منها الحدوث والتجدد فلهذا كان الاحسن رفعها لما
ذكرناه ويجوز نصبها على المصدرية وان لم يكن في الحسن كالرفع ورابعها ان تكون الجملة الاولى
مشتملة على ضمير صاحبه احترازًا عن مثل قولنا مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار فان مثل هذا
لا يجوز نصبه لما لم يكن ضمير صاحبه مذكورًا في الجملة المتقدمة فمتى حصلت هذه الامور الاربعة
وجب طرح الفعل ونصبه على المصدرية والثكلى هي التي تفقد ولدها ويحزن عليه والنعاز
بالنون الهاوون والنعز الدق به من الجوهري بحا مهملة وزاي معجمة ومن رواه بالبا فهو تصحيف
والفلفل نبت له حب اسود وهو بكسر الفا فيهما جميعا وهو اصغر الحبوب في الصلابة قال الاصمعي
والعامة ترويه بالفا وهو تصحيف هكذا حكاه الجوهري عنه الضرب الرابع قوله ومنه ما يكون
توكيدا وانما فصله عما قبله لان ضابطه مخالف لما تقدم من هذه الضوابط وضابطه هو التاكيد وكونه
تاكيدا نوع على وجهين لوجاله الاول ان يكون تاكيدا لغيره واعلم ان فايدة قولنا في المصدر انه
موكد لغيره هو ان يكون غير مغاير لفايدة الجملة الاولى خلا ان فيه رفعًا لاحد محتمليها وهذا كقولك
هذا عبد الله حقا فقولك حقا ليس مغايرا فايدة الجملة الاولى لان احدهما مخالف للاخر وليس يجتمعان
في فايدة واحدة وانما هو رافع لاحد محتمليها لانك اذا قلت هذا عبد الله فانه يحتمل هذا الخبر ان
يكون صدقا ويحتمل ان يكون كذبا فاذا قلت حقا يفيد ذلك رفع الاحد من الاحتمالين وثبت الاخر
وهكذا القول في نحو قولك الحق لا الباطل وهذا زيد غير ما تقول وهذا القول لا قولك فان هذه
الامور كلها موكدة لغيرها ونصبها يكون على المصدرية الموكدة لغيرها كما ذكرناه فاما قولهم واجدك
لا تفعل كذا فانما يقال لمن لا يفعل فعلا وهو ينبغي منه ان يفعله وهو وارد على جهة التاكيد للغير
لان الذي ينبغي منه الفعل يجوز ان يكون حصوله بجد منه ويجوز ان يكون من غير جد واذا ام
قال جدا فقد دفع احد الاحتمالين كما ذكرنا في قولك هذا زيد غير ما تقول ثم ادخلوا عليه همزة الاستفهام
انذارا بالامر الذي ينبغي ان يفعله وانكارا ان يكون الامر على خلافه فلهذا وجب تقديم المصدر فاذا

تعرف هذه القاعدة فلنذكر لفظه ونذكر اعرابه ثم نذكر كيفية استعمالهم له فهذه فوائد ثلاث
اولها لفظه وقد حكى الجوهري عن ثعلب انه قال كلما اتاك من الشعر اجدك من غير واو وهو بكسر الجيم
وما اتاك منه بالواو في مثل قولك واجدك فهو بفتحها وثانيها اعرابه وقد اتفقوا على كونه منصوبا
بكل حال ولكن اختلفوا في ناصبه فقال الاصمعي انما يكون منصوبا على طرح الخافض المعنى ابجد منك
وقال ابو عمرو بن العلا انما يكون على المصدرية نصبه وهو الذي اراده الزمخشري بكونه مصدرا مؤكدا
لغيره وثالثها كيفية استعمالهم له ولهم فيه استعمالات ثلاثة باعتبار الاضافة الى ذاته وباعتبار الاضافة
الى ما يدخل عليه من الجملة الاثباتية والسلبية الاستعمال الاول ان يكون مضافا في مثل قولك
اجدك لا تفعل كذا وغير مضاف مفردا في مثل قولك اتفعل كذا جدا منك وقد زعم الجوهري انه لا
ينطق به الا مضافا وليس الامر كما قال لامرين اما اولا فلانه وقع مفردا في كلام الفصحا كما
سنذكره في بيت ابي طالب واما ثانيا فلان فائدته في التاكيد في الافراد كفائدته في الاضافة من
غير فرق فلا وجه لما قاله الجوهري الاستعمال الثاني ان يكون واردا في الجملة السلبية وهذا
في مثل قولك اجدك لا تفعل كذا منكرا عليه ما ينبغي منه فعله الاستعمال الثالث ان يكون واردا
على الجملة الاثباتية في مثل قولك اتفعل كذا جدا منك منكرا عليه ان يكون فاعلا لذلك الفعل وانكره
الجوهري كما حكيناه عنه وقد ورد في كلام الفصحا قال ابو طالب إذن لاتبعناه على كل حالة
من الدهر جدا غير قول التهازل فهذا ما يتعلق بتاكيد الغير الوجه الثاني ما يكون
تاكيدا لنفسه واعلم ان معنى قولنا في المصدر انه مؤكد لنفسه هو ان يكون مفيد الفائدة الجملة
الاولى ومعطيا في الحقيقة معناها كقولك له علي الف درهم عرفا فقوله عرفا هو تاكيد لقولك
له علي الف درهم لافادتها لمعناها واعطائها لفائدتها لان قولك له علي الف هو اعتراف بالالف
وهكذا قوله صنع الله مؤكد للجملة السابقة وهي قوله وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر
السحاب لان مرها هو من صنع الله ومقدوره فلهذا كان مفيدا فائدتها ومثله قوله وعد الله لان
قبله ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء ثم قال بعد ذلك وعد الله فهو مؤكد كما ترى
لما سبقه من الجملة ومفيد لمعناها ومنه قوله كتاب الله عليكم لان قبله والمحصنات من النسا
يعني ان ذوات الازواج محرمات لغيرازواجهن الا النسا اللاتي ملكهن سبي عصمة نكاح ازواجهن
لاجل كفرهم ثم قال كتاب الله عليكم وهذا هو حكم الله وكتابه فلهذا كان مؤكدا ومنه قوله تعالى
صبغة الله فانه مؤكد لما سلف من الجملة السابقة لافادته لمعناها لان قبله قولوا امنا بالله وما
انزل الينا وما انزل الى ابرهيم واسمعيل واسحق ويعقوب الى اخره لانه وذكر الشيخ في الكشاف ان
الاصل فيه ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ما اصفر يسمونه المعمودية ويقولون هو
تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا حقا فامر المسلمون ان يقولوا
صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ومعناه تطهير الله لان الايمان هو تطهير
النفوس عن دنس الكفر ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق هو مؤكد لما قبله لان المسلمين كانوا
يتداعون بها في ساعات شغلها من اهل الحق اليهم فهي مفيدة لما قبلها مؤكدة له فاما البيت الذي
انشده للاحوص فقد ذكرنا اعرابه وموضع الشاهد منه فهاتان فايدتان القاعدة الاولى في اعرابه

وهو ظاهر اني لا امنحك بفتح الكاف لان الخطاب للبنت وقبله ۝ يا بنت عم تلك التي ان تعزلي حذر العدا
وبه الفؤاد موكل اني لا امنحك الصدود واني قسما اليك مع الصدود لاميل ۝ وقسما منصوب
على المصدر المؤكد لما تقدمه من القسم في صدر البيت كانه قال والله اني لا امنحك وقسما الثانيه
في موضع الشاهد منه فهو ان قوله قسما مصدر موكد لانه يفيد فائدة الجمله الاولى ولهذا كان
موكدا لنفسه كما ذكره **الضرب الخامس** قوله ومنه ما جاء مثنى نحو لبيك وسعديك
وانما فصله عما تقدم لاختلاف ضابطه واعلم ان لهذا الضرب جهتين احدهما سماعيه والاخرى
قياسيه فالجهة الاولى هي السماعيه وهو تثنيته فان التثنيه في مثل هذا انما وردت في الفاظ
محفوظه قليله ولا القياس عليها لان تثنيته هو على مخالفة القياس فينبغي تقريره حيث ورد
والجهة الثانيه هي القياسيه وهو حذف الفعل منها حتى كان المصدر مثنى وجب طرح الفعل
منه قياسا وانما وجب حذف فعله قياسا لان تثنيته كانها قد قامت مقام الفعل وهذا ليس ببدع
ان يكون الشي قياسا في معنى وسماعا في معنى اخر ولهذا قلنا ان مثل هذا يكون سماعيا في تثنيته ومقيسا
في طرح الفعل عنه فاما قولهم لبيك فيذكر اشتقاقه وتثنيته اما اشتقاقه فقد قال الفراء اشتقاقه
من قولهم لب بالمكان اذا اقام فيه فعلى هذا يكون معناه انا مقيم على طاعتك وقال الخليل اشتقاقه
قولهم داري تلب دار فلان اي تواجهها فعلى هذا يكون معناه انا مواجهك بما تريد من
المحبه والموده واما تثنيته فقد قال يونس بن حبيب انه ليس مثنى اصلا وانما قلبت الفه ياء على حد
قولنا اليك ولديك وقال الخليل بن احمد انه مثنى ونصبه انما يكون على المصدريه وانشد للاسدي ۝
دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور ۝ قال ولو كان الامر فيه كما زعمه يونس لوجب
ان يقال فلبا فلبا بالالف لان الالف انما تقلب يا عند اتصالها بالمضمر لا غير نحو اليك واما
قولهم سعديك فاشتقاقه من الاسعاد وهو الاعانه ونصبه على المصدر ومعناه اعانه لك
بعد اعانه واما قولهم دواليك فاشتقاقه من الاستعمال المداوله وهو اخذ الشي مره بعد مره
ومعنى دواليك اي مداوله بعد مداوله قال عبد بني الحسحاس ۝ اذا شق برد شق بالبرد مثله
دواليك حتى كلنا غير لابس ۝ يزعم النساء انه متى شق الرضيع برد او غيره فانه يدوم الود بينهما والا
تهاجرا واما قولهم هذاذيك فاشتقاقه من الهذ وهو القطع من قولهم سيف هذاذ اي قطاع
ومعناه هذا بعد هذ قال الاصمعي ۝ ويقول الناس هذاذيهم ان يكفوا عن فعل شي هذاذيك
بلفظ الاسم واما قولهم حنانيك فاشتقاقه من التحنن وهو الرحمه ومعناه رحمة بعد رحمه
ونصبه على المصدر قال طرفه ۝ ابا منذر افنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر اهون من بعض ۝
الضرب السادس قوله ومنه ما لا ينصرف نحو سبحان الله وانما فصله عما
تقدم لمخالفة ضابطه للضوابط الاوله واعلم ان هذا الضرب منفصل عما قبله بكونه لا ينصرف
ابدا قال سيبويه ومعنى قولنا انه لا ينصرف هو انه منصوب على المصدريه ولا يكون فاعلا
ولا مفعولا ولا مجرورا على حال وحذف فعله انما هو على القياس المطرد في نظايره من المصادر
المتقدمه ولا يجوز ظهوره وفيه صور اربع الاولى قولهم سبحان الله وهو مصدر في نفسه

لفعل لا يجوز ظهوره ومعناه تنزيه الله مثل التسبيح ولا تنزاه وليس مصدرا لشيء لان مدلول سبح قال سبحان الله ومدلول سبحان معنى وهو البراءة والتنزيه كما ذكرناه وقد قال الخوارزمي ان قولنا سبحان الله لا ينصرف ولا يتصرف فكونه غير منصرف لما فيه من تركيب المضارعة فهو بمنزلة عثمان في ترك الصرف وهذا فاسد لامرين اما اولا فلان ترك الصرف لا وجه لذكره هاهنا وليس مقصودا للشيخ ولا اراد ذكره واما ثانيا فهب انا سلمنا ان سبحان لا ينصرف فما يصنع معاذ الله وعمرك الله والفضل كله موضوع لهذه المصادر كلها فاذن لا معنى لذكر ترك الصرف في هذه المصادر وانما الغرض هو ترك التصرف فيها وهو انها غير خارجة عن نصب المصدرية بحال وان قوله ينصرف انما هو تصحيف لا محالة الثانية قولهم عمرك الله واعلم ان العمر له استعمالات ثلاثة الاستعمال الاول ان يكون مطلقا في مثل قولك اطال الله عمرك فعلى هذا يجوز فيه الفتح والضم وكلاهما مستعمل فيقول اطال الله عمرك وعمرك الاستعمال الثاني ان يكون واردا في القسم في مثل قولك لعمرك لا فعلن كذا فاذا استعمل على هذا الوجه كان مفتوح العين لا غير وكان مرفوعا على الابتداء وخبره محذوف تقديره لعمر الله قسمي ولعمرك ما اقسم به الاستعمال الثالث ان يكون واردا في المصادر في مثل قولك عمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله وقد اختلف في نصب ما هذا حاله فالذي ذهب اليه سيبويه وهو الذي اختاره الزمخشري ونص جماهير النحاة ان هذا وامثاله منصوب على المصدرية ومعنى قولنا عمر الله بالجر في اسم الله ما فعلت اي وبقاء الله ما فعلت كذا ومعنى قولنا عمرك الله بالنصب في اسم الله اي تعميرك الله اي اقرارك له بالبقاء وزعم غيره ان العمر في نحو قولك عمر الله وعمرك الله منصوبان بفعل مضمر وليس مصدرا كانك قلت سالتك الله عمرك اي سالته حياتك والحق ما ذهب اليه سيبويه لامرين اما اولا فلان قولنا عمرك الله وعمر الله منصوبات دالان على الفعل وهو قولنا عمرتك الله تعميرا وكل ما كان منصوبا دالا على الفعل فهو مصدر كقولنا سقيا ورعيا واما ثانيا فلان حذف الفعل الناصب للمصدر اكثر من حذف الفعل الناصب للمفعول فحمله على ما هو الاكثر واما ثالثا فلان جعله مصدرا يكون فيه مزية تدل على حذف الفعل لانه يدل عليه بلفظه ومعناه وجعله مفعولا لا دلالة فيه على المحذوف على حال اصلا فلهذا كان جعله من باب المصادر اولى من جعله من باب المفاعيل المنصوبة **وما يوبد** كلام سيبويه في نصبه على المصدرية انه قد جاء الفعل به صريحا فيه في مثل قوله عمرتك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا بام ذي سلم ۞ واذا كان عمرك واقعا موقع قولنا عمرتك كان مصدرا كما قلناه في نحو سقيا ورعيا فاما قول عمر بن ابي ربيعة المخزومي ۞ ايها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان ۞ فقد قال الجوهري انه لم يرد القسم وانما نصبه على المفعول به والمعنى فيه سالت الله ان يطيل عمرك الصورة الثالثة قولهم قعدك الله فنذكر لغاتها ثم نذكر اعرابها اما لغاتها فيقال قعدك الله لا تفعل وقعيدك الله لا افعل كذا وقعدك كما حسب وقعدك لا ضربن واشتقاقه من لا تقعد والتقعيد وهو المصاحبة والتمكين والعرب تقسم بها والمعنى فيها سالتك بالله الذي هو صاحب كل نجوى كما يقال نشدتك الله واما اعرابه

وقد جاء الرفع في عمرك الله … اي … عمرك واما …

فهو منصوب على المصدرية كما ذكرناه في الحمد وهو مذهب سيبويه وذهب غيره الى انه منصوب على
المفعولية وقد تقدم ما نصره مذهب سيبويه والكلام عليهما واحد فلا فائدة في تكريره الصورة
الرابعة قولهم معاذ الله فنذكر لغاته واعرابه اما لغاته فيقال فيه معاذ الله وهو اكثرها
ومعاذة الله ومعاذ وجه الله ومعاذة وجه الله وكلها تفيد الاستجارة بالله تعالى واما اعرابه
فهو منصوب على المصدرية لانه مصدر دال على الفعل كما ذكرناه في غيره فلهذا كان منتصبا
على المصدرية ومعاذ الله انما يكون لازما للنصب اذا كان بالميم كالمعاذ والمعاذة فاما اذا كان بغير
الميم فانه غير لازم وانشد الجوهري ٥ قالت وفيها حيدة وذعر عوذ بربي منكم وحجر ٥
جميع ما لخصناه من الكلام في هذا الضرب هو مقتضى كلام الجوهري وابن الحاجب ويحصل من مجموع
ما ذكرناه في هذه الضروب الستة ايضا مصادر يجب طرح الفعل عنها قياسا على القانون الذي
اعتبرناه والمعيار الذي اشترطناه في كل واحد منهما وبالله التوفيق ٥ **قال صاحب الكتاب**
نور الله حفرته والنوع الثالث نحو دفرا وبهرا وافة وتفة وويحك
وويسك وويلك وويبك **قلت** هذا النوع هو الذي يقال فيه انه لا فعل له مشتق من
لفظه بخلاف النوع الذي قبله فان له فعلا من لفظه مستعملا خلا انهم اطرحوه عن مصاحبة
مصدره كما اوضحناه انفا وانما كانت هذه المصادر لا افعال لها من لفظها لانهم لما التزموا فيها
النصب بحيث لا يجوز خروجها عنه كان التزامهم لنصبها على المصدرية دلالة قوية على الفعلية
فلهذا استغني بذكرها عن ذكر افعالها لذلك كما قولهم ٥ فما وال ولا واخ ولا وابن ابو لبد ٥
في ضعف لا لطف الله فهذا هو الوجه في اطراح افعالها **وقد زعم** الخوارزمي ان العلة
في اطراح افعالها عنها هو ان الاصل انه لم يكن لها فعل فلهذا نبتت هذه على القدم
وهذا استدلال ركيك لان الاصل المطرد في مجاري كلام العرب ان كل مصدر فله فعل
يعمل فيه فصارت هذه القاعدة هي الاصل وما عداها فهو خارج عنها فكيف يقال ان الاصل
هو عدم الفعل هذا غير مقبول فاذن الوجه في حذف افعالها هو ما حققناه فاذا مهدت
هذه القاعدة فاعلم ان الزمخشري قد اورد من هذا النوع صورا ثلاثا الصورة الاولى قولهم
دفرا وبهرا فاما بهرا فانما يكون من هذا النوع اذا كان بمعنى تعسا فعلى هذا يجب اضمار فعله
بكل حال وانشد الجوهري لابن ميادة ٥ تفاقد قومي اذ يبيعون مهجتي بجارية بهرا لهم بعدها بهرا ٥
اي تعسا ويعني عجبا وانشد النحاة لعمر بن ابي ربيعة ٥ ثم قالوا تحبها قلت بهرا عدد القطر
والحصى والتراب ٥ فاما اذا كان بمعنى بهرته اي غلبته وبهرني اي غلبني ففعله مستعمل
وعلى هذا لا يكون من هذا النوع بحال واما دفرا فهو منصوب على المصدرية واشتقاقه من
الدفر وهو الريح المنتن ومنه قيل للدنيا ام دفر ويقال للامة يا دفار لما كان ريحها منتنا
الصورة الثانية افة وتفة وهما من المصادر المنصوبة بافعال مضمرة لم تستعمل في اللغة بحال
كما قلنا في دفرا وبهرا وقد ذكر الشيخ ان كل ما نصب من هذه الاسماء فنصبه على المصدرية وما كان
منها مبنيا على الكسر والفتح والضم فهو من اسماء الافعال وهذا الفرق جيد لان نصبها اذا امكن

حمله على المصدرية فلا وجه لكونها مبنية مع امكان اعرابها ونصبها على المصدرية فاما اذا كانت مضمومة او
مكسورة فلا وجه لجعلها مصادر فلهذا كانت من اسماء الافعال كما فعله الشيخ وسنوردها ان شاء الله تعالى
الصورة الثالثة قولهم ويحك وويلك وويسك فاما ويح وويس فهما كلمة رحمة واما ويل وويب فهما كلمة
عذاب ولهم في هذه المصادر استعمالان فالاستعمال الاول منهما ان تكون مضافة كقولهم ويحك
وويلك وويسك وهي اذا كانت مضافة فهي منصوبة بكل حال على المصدرية وعلى هذا تكون من امثلة
الفصل كما اوردها الشيخ اذ لم ينطقوا بافعالها على حال اصلا الاستعمال الثاني ان تكون غير مضافة فعلى
هذا تكون مرفوعة على الابتداء في مثل قولك ويل لك وويح لك وويب لزيد والكلام عليه قد قررناه
في سلام عليك فلا وجه لتكريره فاما نحو قوله تعالى فتعسا لهم والتعس الهلاك واصله الكب وهو
ضد الانتعاش وقوله الا بعدا لمدين وقوله فسحقا لاصحاب السعير فهي منصوبة ابدا لانهم لم
يستعملوها مضافة هكذا قاله الجوهري ولم يذكر ويس كما ذكر اخواته وقد عده الزمخشري كما
حكيناه لغوصه في علوم العربية واطلاعه على دقائقها وبتمامه تم الكلام على المصادر المنصوبة
بافعال مضمرة وبالله التوفيق **قال صاحب الكتاب نور الله حفرته**

فصل وقد تجري اسماء غير مصادر ذلك المجرى وهو على ضربين

جواهر جوامد نحو قولهم تربا وجندلا وفاها لفيك وصفات نحو قولهم هنيئا مريئا وعائذا
بك واقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب هذه القاعدة **قلت** هذا الان كلام في جواز
طرح الفعل عن غير المصادر اجراها مجرى المصادر فلنذكر الموجب لطرح هذه الافعال ثم
نذكر كيفية طرحها فهذان مقصدان قد اشتمل عليهما كلام الشيخ **المقصد الاول** في ذكر الوجه
المسوغ لطرح افعالها اعلم ان الشيخ قد مر الى محصول هذا الفصل حيث قال وقد يقرن
بالفعل غير مصدره ومثله بقوله ضربته سوطا وغيره من الامثلة وقد نبهنا عليه لكنه ذكره هاهنا
باعتبار وهناك باعتبار اخر فالاعتبار الذي ذكره ثم انما هو مصاحبة الفعل لغير مصدره فنزل
قولنا سوطا منزلة المصدر فلهذا كان منتصبا انتصاب المصادر وقد ذكرنا خلاف النحاة فيه
والاعتبار الذي ذكره هاهنا انما هو من حيث انها طرحت عنها الافعال المنتصبة عنها
واضمرت ومثل هذا انما يأتي على القلة بخلاف قولنا ضربته سوطا ورميته سهما فانه مطرد
واسع ولهذا نبه الشيخ على قلته بقوله وقد تجري اسماء غير مصادر ذلك المجرى والاشارة بقوله
ذلك الى طرح الفعل عنها كما طرح سماعا في نحو قولك حمدا وشكرا وقياسا في مثل سقيا ولبيك
وما اشبهه وقد مهدنا طريق سماعه وقياسه فلا نعيده فاذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم
ان الوجه المسوغ لحذف هذه الافعال واضمارها انما هو امران اما اولا فلانه لما
كثر استعمالها واطرد ذكرها كثيرا على السنتهم وجرت مجرى الامثال خففوها بحذف افعالها
واما ثانيا فلان المقصود بذكر هذه الامور هو المبالغة في الدعاء بها من اجل ذلك حذفوا
افعالها وجعلوها قائمة مقامها مبالغة في حصول هذه الثلاثة المدعو عليه بها كما حذفوا
الفعل في نحو قولهم اياك والاسد والاسد الاسد لما كان الغرض هو التحذير عن موافقه

هذه السلبة وملابستها فمن اجل ذلك طرحوا هذه الافعال لفظاً ومواصفة على ما ذكرناه لا نقال
فاذا كان كل ما ينتصب عن الفعل وكان جوهره جامداً لا يجوز ظهور الفعل معه فهذا منقوض
مثل قولنا ضربته سوطا فانه من الاسما الجوامد ومع ذلك فهو منتصب بالفعل الظاهر لانا نقول
هذا فاسد فانا قد ذكرنا العذر للسبح وبينا انه انما اوردناه هاهنا باعتبار انه لا يظهر له فعل
اصلا ولهذا اوردناه في قسم المصادر التي لا يظهر لها فعل على حال فاما قولنا ضربته سوطا فانه
من قسم المصادر التي لها افعال ظاهرة كما ذكرنا ينتصب بها وليس لها افعال اخرى عليها كما ذكرنا
فافترقا لا نقال فاذا كان قولنا تربا وجندلا على عظمهم واقعا موقع قولنا ارماه الله بالترب والجندل
حتى صار متضمنا له ودالا عليه فلم لم يكن مبنيا كما لسا يجوز الى كما كان واقعا موقع الفعل في
جواز لانا نقول هذا فاسد فان وقوع الاسم موقع الفعل يكون على وجهين احدهما ان يكون
على جهة التضمن له في الوقوع موقعه وهذا كوقوع قولنا نزال موقع انزل فانه على جهة التضمن له
فلهذا كان مبنيا لتضمنه وثانيهما ان يكون لا على وجه التضمن ولكنه على جهة حذف الفعل
واقامة الاسم مقامه وهذا نحو قولنا سقيا ورعيا وتربا وجندلا فان هذه الافعال محذوفة
واقيم هذه المصادر مقامها ونظير هذه المسئلة في الحذف والتضمن للحرف في الشطر الثاني
قولنا خمسة عشر وجار بيت بيت في احد لغاته فان قولنا خمسة عشر متضمن للحرف فلهذا كان الشطر
الثاني مبنيا لذلك بخلاف قولنا جار بيت فان الشطر منه معرب لما كان الحرف محذوفا وقائمة مقامه وليس
متضمنا له وانما اوجبنا التضمن في خمسة عشر والحذف في جار بيت جريا على ما تقتضيه الاقيسة
النحوية وتوجبه حكم اللغة العربية في بنا احدهما واعراب الآخر فلهذا كان الحكم ما ذكرناه

المقصد الثاني

في كيفية طرح الفعل عنها وانتصابها اما طرح افعالها فليس
تخلو حاله اما ان تكون على جهة الجواز او على جهة الوجوب ومحال ان تكون على جهة الجواز لان
طرح الفعل لو كان تجاريا للصحة ذكره الافعال مع هذه الاسما المنصوبة نصب المصادر فلما لم
يسمع مع جريها على السنتهم واستعمالهم لها كثيرا دل على انها ملتزمة الاضمار لا محالة فوجب
تكون هذه الافعال واجبا حذفها وهذا هو مطلوبنا واما كيفية نصبها فاعلم انها على ضربين
فالضرب الاول منها اسما وذلك نحو قولنا تربا وجندلا وفاها لفيك وللنحاة في نصبها مذهبان
احدهما انها منصوبة نصب المصادر وان الاصل فيها ارماه الله تربا بالترب والجندل ثم رميا بالترب
والجندل ثم تربا وجندلا فهي نازلة منزلة المصادر وواقعة موقعها كما قررناه وهذا هو الذي
قصده الشيخ واختاره الخوارزمي وابن الحاجب وثانيهما انها منصوبة على المفعولية بفعل محذوف
تقديره اولاه الله تربا وجندلا والحق هو الاول لان المقصود هو الدعا بهذه الامور وليس يساق
ذلك الا على كونها منصوبة على المصدرية بالتنزيل الذي ذكروه ويؤيد هذا المعنى ما انشده
سيبويه ۝ لقد ألب الواشون إلبا لبينهم فتربا لافواه الوشاة وجندلا ۝ ومما يدل على
المقابلة قوله في الطيب ۝ وقبلتني على خوف فما لفم ۝ ومنه قولهم نفسك للترب والحجر وهذا كثير

صدره فقلبي [illegible] ومن عيني [illegible] أدمعي

في لسانهم مطرد في استعمالهم وقولهم فاها لفيك لغوث الداهية ويخرج على المذهبين اللذين
ذكرناهما المصدر البدلي منها صفات نحو قولهم هنيئا مريئا وفيه وجهان أحدهما أن تكون صفات
لمصادر تقديرها كلا هنيئا وكلا مريئا واشتقاقهما من هنؤ الطعام ومرؤ إذا كان سائغا لا
تغصص فيه وثانيهما أن يكونا حالين من المأكول ويكون معناه فكله وهو هنيء مريء ولو قيل
إن نصب هنيء ومريء إنما يكون على الدعاء كما نصبا وبخا وويلا لم يكن بعيدا وقد أشار إليه الشيخ
في الكشاف ومنه قولهم على ما بدلك لأن المقصود هو نفس العود وهكذا القول في القيام والقعود
في نحو قولك أقائما وقد قعد الناس وأقاعدا وقد سار الركب لأن الغرض هو إنكار القيام والقعود
في هاتين الحالتين فلهذا كان مصروفا إلى المصدر دون الصفة لا يقال فإذا كان الإنكار متوجها
إلى المصدر كما زعمتم فلم أعرض عن ذكره وجيء بالصفة عوضا عنه لأنا نقول إنما قصد الإنكار على جهة
المبالغة لأن المصادر دالة على الحدوث والتجدد والصفة دالة على الثبوت والاستقرار فكأنه
يقول حدوث القيام والقعود وبقاؤهما في هاتين الحالتين شيء شنيع فكيف إذا كانا ثابتين مستمرين
هو يكون أشنع وأدخل في الملامة وأوقع **قال صاحب الكتاب نور**
الله حفرته فصل ومن إضمار المصدر قولك عبد الله أظنه
منطلق تجعل الهاء ضمير الظن كأنك قلت عبد الله أظن ظني منطلق وما جاء في الدعوة المرفوعة
واجعله الوارث منا عندي أن يوجه على هذا **قلت** اعلم أن من جملة أحكام المصدر الكلام
في جواز إضماره وقد أورد الشيخ الكلام في جواز إضماره ثم في توجيه الدعوة المرفوعة فهذان مقصدان
اشتمل عليهما هذا الفصل **المقصد الأول** في جواز إضماره واعلم أن الإضمار في المصدر يحتمل
وجهين أحدهما أن يكون جاريا في الإضمار على قياس المضمرات لتقدم ما يرشد إليه لأن في الفعل دلالة
على مصدره وهذا هو الذي اختاره الخوارزمي وثانيهما أن يكون الإضمار فيه واردا على خلاف القياس
لتنزل المصدر لم يتقدم له ذكر كما جرى في المضمرات القياسية وهذا هو الذي اختاره ابن الحاجب في شرحه
والحق عندنا هو الذي حققه الخوارزمي وهو الذي أراده الزمخشري ومعتمدنا في الدلالة على ذلك
أمران أما أولا فلأن الأصل في الشيء المضمر ألا يكون مضمرا إلا وقد عرف وسبق له ظاهر يفسره فإذا
ورد إضمار المصدر وجب حمله على الأصل والقضاء بأنه قد سبق له ظاهر يفسره فإذا ورد إضماره
جريا على ما هو المعهود في العربية والأكثر في مجاريها وأما ثانيا فلأن في الفعل دلالة على المصدر
من جهة لفظه ومعناه أما دلالته من جهة لفظه فلأن المصدر بصيغته مأخوذة في الأكثر من
صيغة الفعل وأحرفه موجودة فيه كالضرب من ضربت والقتل من قتلت وأما دلالته من جهة
معناه فلأن الفعل لا ينفك عن ملازمة المصدر ولا يوجد فعل متصرف خاليا عن مصدر بحال
فلهذا كان إضماره مع تقدم ما يدل عليه جاريا على القياس كسائر المضمرات فإذا مهدت هذه القاعدة
فنقول قد ورد إضمار المصدر في القرآن وفي منظوم الشعر وفي منثور الكلام فهذه أوجه ثلاثة
أولها ما ورد من القرآن وهذا في مثل قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى ومثل قوله تعالى ذلك ومن
يعظم حرمات الله فهو خير له أي التعظيم خير له وثانيها الشعر وهذا نحو قوله ۞ هذا سراقة
للقرآن يدرسه ۞ أي يدرس الدرس ولا يجوز أن يكون الضمير راجعا إلى القرآن لأنه لو كان

راجعا

راجعا اليه لكان قد اعمل الفعل في ظاهر القرآن وفي ضميره ومثل هذا غير جائز ولهذا امتنع قولهم لزيد
ضربته لما اعمل الفعل في ظاهره ومضمره ومثل قوله ولا تحسبن الذين هو قاله اى لم يصح وتاويلها
في منثور الكلام وهذا في مثل ما ذكره الشيخ في مثاله نحو عبد الله اظنه منطلق فالضمير في قوله اظنه
هو ضمير الظن لانه لو كان عائدا على عبد الله لكان يلزم حذف المفعول الثاني من ظننت وانه غير جائز
فاذا بطل عوده على عبد الله وجب عوده على الظن المصدر وهذا المقصود فهذا تقرير كلام الشيخ
نعم تتصدى في المثال الذي ذكره نظر وذلك لان الضمير اذا كان راجعا الى المصدر كان ذكر
المصدر تاكيد الفعل والفعل اذا كان موكدا لا يجوز الغاوه لانه يقوى بذكر مصدره فيضعف الغاوه
في حال قوته والذي حسن منه هو ان المصدر لما كان مضمرا لم يقو قوته في التاكيد اذا كان مظهرا
فاذن لا يحسن ما ذكرناه او لا مثل لا مثله ونحو قولنا ضربته عبد الله وفي هذا المثال بعد عن المحذور
الذي اوردناه على كلام الشيخ لا يقال فاذن الشيخ قدر المصدر الذي يفسر هذا الضمير معرفة ولم لم
يقدره نكرة فقال عبد الله اظن ظني ولم يقل اظن ظنا مع استوائهما جميعا في صحة اسناد الضمير اليهما
لانا نقول انما فعل ذلك لامرين اما اولا فلان المعرفة اسبق في الغش واوقع من النكرة الشاذة التي
لا تخصص فيها فلهذا كان تعريف الظن اقوى من تنكيره واما ثانيا فلان الظن هو ظنك فلا بد
من دلالة مشعرة على اسناده اليك فلهذا كان قولنا اظن ظني احق واولى من قولنا اظن ظنا لما
ذكرناه

المقصد الثاني في توجيه الدعوة المرفوعة ونريد بالمرفوعة المسندة الى النبي صلعم
واولها متعنا اللهم باسماعنا وابصارنا وجميع جوارحنا ابدا ما ابقيتنا واجعله الوارث منا وللعلما
فيها احتمالان فالاحتمال الاول ان يكون الضمير موجها على جهة المفعولية وذلك يكون على وجهين
احدهما ان يكون الضمير راجعا الى المذكور من هذه الاشيا وعلى هذا يكون التقدير واجعل المذكور من هذه
الاشيا الوارث منا لا يقال لو كان الضمير راجعا الى هذه الاشيا المذكورة كما زعمتم لكان يجب ان يقال
واجعلها كما قال واجعله دل على فساد هذا الاحتمال لانا نقول هذا فاسد فان مثل هذا وارد
كثيرا في العربية قال الله تعالى ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه سكرا وقال تعالى لا فارض
ولا بكر عوان بين ذلك لانه كان قياسه عوان بين تلك كما قال بين ذلك اراد بين المذكور او لا
وهو الفارض والبكر وحكي ان ابا عبيدة سال روبة عن قوله ٥ فيها خطوط من سواد وبلق
كانه في الجسم توليع البهق ٥ فقال كيف تقول كانه فان اردت الخطوط فقل كانها وان اردت
السواد والبلق فقل كانهما فقال اردت كان ذلك وهذا هو اختيار ابن الحاجب فعلى هذا يكون تقدير
الاية ويكون تقدير الحر واجعل المذكور من هذه الاشيا الوارث لنا فيكون المذكور هو المفعول
الاول لاجعل والوارث هو المفعول الثاني ما متعلق بالوارث ومعناها ابتدا الغاية وثانيهما
ان يكون الضمير راجعا الى الامتاع فعلى هذا يكون المعنى واجعل الامتاع بهذه الحواس الوارث منا
فيكون الامتاع هو المفعول الاول والوارث هو المفعول الثاني على نحو ما قررناه في الوجه الاول
فهذا كله اذا كان موجها على جهة المفعولية **الاحتمال الثاني** ان يكون الضمير موجها على
جهة المصدرية فعلى هذا يكون التقدير واجعل الجعل الوارث منا وهذا هو الذي اراده الشيخ
فالجعل مصدر والوارث هو المفعول الاول ومنا هو المفعول الثاني كانه قال واجعل الوارث

ما حاصلا فهذا منتهى تقرير كلامه وبحثه على هذا هو انا اذا جعلنا الوارث مفعولا اولا ومنا هو
المفعول الثاني والهاء راجعة الى المصدر وهو الجعل كان تقدير الكلام على هذا واجعل الوارث من
نسلنا جعلا وهذا معنى يعقبه الاولياء والصالحون ولهذا حمله الشيخ على هذا المعنى ويبين قوله
تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب والحق عندنا ان ما ذكره الشيخ وان كان
محتملا كما حققناه لكن توجيه هذه الدعوة على المفعولية اولى لوجهين اما اولا فلانه قد ورد
في بعض الاخبار واجعل ذكر الوارث منا واذا كان الامر هكذا لم يكن محتملا الا ان يكون مفعولا
به لانه وان جاز اضمار المصدر ووروده كما حققناه فانه لم يرد الا الاشارة الى المصدر فلهذا كان
مفعولا اولا بكل حال واما ثانيا فلان الاشارة الى المصدر المقصود من الدعوة ان تكون
هذه الاعضاء هي الوارثة وان تكون ملازمة الى الموت وهذا لا يتأتى الا اذا كان الوارث
هو المفعول الثاني فهذا ما اردنا ذكره من المصادر باعتبار ما نصب منها بفعل ظاهر او مضمر فاما
الاعمال فهو ياتي مشروحا ان شاء الله تعالى **قال صاحب الكتاب نور الله حفرته**
المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك
ضرب زيد عمرا وبلغت البلد وهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي ويكون
واحدا فصاعدا الى الثلاثة على ما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى ويجيء منصوبا بعامل مضمر
مستعمل اظهاره او لازم اضماره **قلت** انما قدم الشيخ ذكر المصدر على المفعول به لامرين اما اولا
فلان دلالة الفعل على المصدر اقوى من دلالته على المفعول به من جهة المعقولية والمعنى لا غير
ولهذا فان احرف الفعل موجودة في المصدر وهذا حققناه قبل واما ثانيا فلان الفعل المتصرف
لا ينفك عن المصدر متعديا كان او لازما بخلاف المفعول به فانه قد يوجد منفكا عنه وهو اذا كان
غير متعدي فلهذا كان المصدر مقدما في الذكر على المفعول به لما حققناه فاذا تمهدت هذه
القاعدة فلنذكر حقيقة المفعول به ثم نذكر موقعه من الفعل وكيفية تعديته اليه ثم نردفه بالكلام
في كيفية عمل الفعل فيه فهذه مقاصد ثلاثة اشتمل عليها كلام الشيخ **المقصد الاول**
في بيان ماهية المفعول به وذكر عامله اما ماهيته فله تعريفان التعريف الاول ما ذكره الشيخ
وهو ما وقع عليه فعل الفاعل ونعني بالوقوع في مثل قولك ضربت زيدا واكرمته لا يقال كلام الشيخ
ها هنا فيه نظر وذلك ان قوله ما وقع لا يخلو مراده منه اما ان يريد الوقوع الحسي او الوقوع المعنوي
فان اراد به الوقوع الحسي في مثل قولنا ضربت زيدا او قتلته لم يكن شاملا لان اكثر المفاعيل ليس من طريق
الحس وان اراد الوقوع المعنوي لم يكن في ظاهر اللفظ ما يشعر بمقصوده هذا لانا نقول هذا فاسد
فان الغرض بالوقوع ها هنا هو مجموع الامرين فان وقوع الفعل على المفعول من جهة فاعله تكون
على الوجهين جميعا وكلاهما مقصود في هذا الموضع فاذن كلام الشيخ جيد لا غبار على وجهه التعريف
الثاني ان يقال فيه هو ما يتعلق به فعل الفاعل من جهة معقوليته فقولنا ما يتعلق به فعل الفاعل
استمل تعلقات المفعول كلها الحسية نحو ضربت زيدا وقتلته والمعنوية نحو خاطبته وعلمته
وقولنا من جهة معقوليته ليخرج به سائر التعلقات التي لغيره من سائر المفعولات نحو ظرفي الزمان

وظروف المكان وغيرها من المفاعيل فانها وان كانت متعلقة بالفعل لكن ليس تعلقها من جهة معقوليته
كما سنوضح كل واحد منها في بابه بمشيئة الله تعالى **واما ذكر العامل** فيه فاعلم ان
هذه مسئلة خلاف بين النحاة فالذي ذهب اليه نحاة البصرة المتقدمون كالخليل وسيبويه والعار
ومن المتأخرين كالجرجاني عبد القاهر والزمخشري ونجم الخوارزمي وابن الحاجب وارتضاه الموصلي
صاحب الغرة وابن الانباري ان العامل في المفعول النصب انما هو الفعل وحده بانفراده وعمله
فيه وقالوا ان عمله فيه ليس من قبيل التأثير الحسي كتأثير القطع للسيف والاحراق للنار وانما
هو امر اقتضته الصنعة لمعقولها ومفهومها ومن اجل انقسم العامل عندهم الى لفظي كضربت
واكرمت والى معنوي كالمبتدا والخبر كما شرحناه من قبل واما الكوفيون فاضطربت اراؤهم
في ذلك فالذي ذهب اليه الجماهير منهم كالكسائي والفرا وغيرهما هو ان العامل في المفعول
النصب انما هو الفعل والفاعل جميعا وزعم بعضهم ان العامل فيه هو الفاعل فقط ونص هشام
بن معوية تلميذ الكسائي انك اذا قلت ظننت زيدا قائما فانه ينصب زيدا بالتا وقائما بظننت
وزعم الاحمر تلميذ الفرا ان العامل في المفعول هو المفعولية لا غير فهذه اقاويل النحاة
لخصناها كما ترى ثم اجمع نحاة الكوفة على ان العامل المعنوي لا وجه له وانه غير معقول
في نفسه وزعموا ان العامل لا يكون الا لفظيا في جميع مواضعه فاذا تقرر هذه القاعدة
فلنذكر ما يحتج به كل فريق من هؤلاء ثم نذكر المختار فهذان مقامان

المقام الاول

في ذكر ما يحتج به الفريقان اما البصريون فلهم حجتان الحجة الاولى قولهم البرهان القاطع
على ان الفعل عامل في المفعول النصب وحده هو انه قد تقرر باتفاق منا ومنكم ان اصل
العمل للافعال لا محالة لانها متصرفة في نفسها والعمل هو نوع من التصرف واذا كان التصرف
مستحقا لها بالاصالة وجب اسناد العمل اليها واضافة التاثير نحوها اولا لاشبهها في كل
موضع ولا وجه لاسناده الى غيرها لانا لو اسندناه الى غيرها مع استحقاقها له كما ذكرناه
لكان ذلك قلبا للحقائق وعكسا لقوالبها فيجب على هذا اضافة النصب في المفاعيل كلها الى الفعل
بما تقتضيه لذلك من غير ذلك الحجة الثانية قالوا ليس يخلو المقتضي للنصب في المفعول
اما ان يكون هو الفعل وحده او الفاعل وحده او مجموعهما وباطل ان يكون هو الفاعل
وحده لان الفاعل اسم محض ولا اثر للاسمية في العمل وباطل ان يكون المؤثر مجموعهما لان الفاعل
لا اثر له لعدم الاقتضاء في حقه سوا كان مفردا او منضما الى غيره فاذا بطل هذان القسمان
لم يبق الا ان يكون المؤثر هو الفعل وحده لا غير وهذا هو المطلوب واما الكوفيون فحاصل
ما حكاه الانباري عنهم في الاحتجاج لذلك هو ان المفعول لا ينفك عن ملازمة الفعل والفاعل
واذا كان غير منفك عن ملازمتهما وجب تاثيرهما فيه وهذا هو المقصود وانما قلنا ان المفعول
لا ينفك عن ملازمة الفعل والفاعل فلما نعلمه من استقرا اللغة واطراد كلامهم فان المفعول
ابدا لا ياتي الا بعد ذكر الفاعل والفعل سوا كان متقدما او متاخرا وانما قلنا انه اذا كان لا ينفك
عن ملازمتهما وجب تاثيرهما فيه فلامرين اما اولا فبالقياس على الفاعل فانه لما وجب ملازمته للفعل

ذلك صح

وحث يا ثير فيه بالاتفاق منا ومنكم واما ثانيا فلان المفعول من الملازمة هو تاثير الشي في غيره فان لم يكن باثير من جهتهما فلا وجه للملازمة فهذا ملخص ما وجدته دلالة لاهل الكوفة على كون الفاعل والفعل موثرين في المفعول ولهم حجج ركيكة اعرضنا عن ذكرها لضعفها واخراجها عن المقصود ولم يورد ابن الانباري للاحمر وهشام دلالة فيما ذهبا اليه فنحكيها وانما حكى مذهبهما مطلقا فنقلناه **المقام الثاني** في ذكر المختار والحق عندنا ما ذهب اليه علماء البصريين ونقرره يكون بوجهين احدهما ما حكيناه عنهم في الاستدلال وفيه كفاية فلا حاجة الى الزيادة عليه وثانيهما ابطال ما سواه فنقول اما ما ذهب جماهير الكوفة اليه من ان الفعل والفاعل موثران في المفعول فهو فاسد لامرين اما اولا فلم يثبتوا في استدلالهم هذا وجها في التاثير وانما اكتفوا فيه بمجرد الملازمة والملازمة ليس وجها في التاثير الا ترى ان الشرط والجزا متلازمان وليس احدهما موثرا في الاخر عند مذهبهم جميعا وهكذا القول في سائر الامور المتلازمة فان الملازمة ليست وجها في اقتضا التاثير واما ثانيا فلانا قد توافقنا على ان الفعل وحده موثر في الفاعل فاذا كان الامر فيه كما قلناه فالطريق الذي عرفنا به كون الفعل موثرا في الفاعل هو بعينه قائم في المفعول فيجب ان يكون الفعل موثرا في المفعول من غير اشتراط الفاعل كما قلناه واما ما زعمه الاحمر من ان المفعولية هي الموثرة فيه النصب فهو فاسد ايضا لامرين اما اولا فلان المفعولية هي معنى وليست لفظا يوثر والامور المعنوية لا تاثير لها عندهم في حالة من الحالات ولا لها ثبوت على اصولهم واما ثانيا فلان هذا يبطل باسم ما لم يسم فاعله فان المفعولية قائمة فيه وليس منصوبا فبطل ما قاله واما ما زعمه هشام فهو فاسد ايضا لامرين اما اولا فلان الفاعل هو اسم والاسم لا تاثير له في العمل في مثله اذ ليس احدهما باحق من العمل في الاخر واما ثانيا فلانه قد زعم ان زيدا في ظننت زيدا منصوب بالتا مطلقا وقائما منصوب بالفعل وهذا خطا فان الوجه الذي علمنا به كون قائم منصوبا بظننت هو الوجه الذي علمنا به كون زيد نصبه بظننت لانه هو المقتضي لهما جميعا فيجب ان يكون هو الموثر فيهما جميعا من غير فرق فبطل ما زعمه نحاة الكوفة وصح ان الموثر هو الفعل على الاطلاق

المقصد الثاني في بيان موقعه من الفعل وكيفية تعديه اليه اما بيان موقعه من الفعل فاعلم ان رتبته حقها ان تكون متاخرة عن الفاعل وانما كان ذلك لامرين اما اولا فلان الفاعل والمفعول كلاهما معمول للفعل فوجب تاخيرهما عنه لكن الفاعل لما وجب تقديمه على المفعول لاهتمامهم بالفاعل قال سيبويه وهم يقدمون في كلامهم ما هم ببيانه اعنى ولا شك ان عنايتهم بالفاعل اولى واكثر فلهذا قدموه على المفعول وجوبا واما ثانيا فلان وقوع المفاعيل في كلامهم فضلة يستقل الكلام بدونها فلهذا كانت رتبتها في الوقوع موخرة لما ذكرناه ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد بنصب الغلام وامتنع ضرب غلامه زيدا برفعه يعني ان رتبة الغلام في المسالة الاولى التاخير فلهذا جازت المسالة لما كان مفعولا ورتبة الغلام

في المسألة الثانية التقديم وفيه ضمير ولا يعود على شيء قبله فلهذا كانت ممتنعة لاستحالة الاضمار
قبل الذكر فتعرف على ما ذكرنا ان رتبة المفعول حقها ان تكون متأخرة بعد الفعل والفاعل هذا
هو الاصل وقد يجوز تقديمه على الفعل والفاعل اذا لم يكن ثم مانع كقولك عمرا ضرب زيد
وضرب زيدا عمرو **نعم** قد يعرض للمفعول حالتان احدهما تخرجه من الجواز الى وجوب التقديم
والثانية تخرجه من الجواز الى وجوب التأخير ونحن نفصلهما ان شاء الله تعالى **اما الحالة الاولى**
وهي التي يجب تقديمه فيها وذلك يكون في مواضع ثلاثة اولها ان يكون ضميرا متصلا بالفاعل
في مثل قولك ضرب زيدا غلامه لانه لو لم يتقدم المفعول لادى الى الاضمار قبل الذكر وانه باطل
وثانيها ان يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهر كقولك ضربني زيد وثالثها ان يكون
الفاعل واقعا بعد الا واخواتها في مثل قولك ما ضرب اخاك الا ابوك ففي هذه المواضع الثلثة
يجب تقديم المفعول على فاعله كما شرحناه **واما الحالة الثانية** وهي التي يجب تأخيره فيها
وذلك يكون في مواضع ثلاثة اولها ان يكون الاعراب منتفيا فيهما جميعا والقرينة في مثل قولك
ضرب عيسى موسى وحاطب هذا هذا ففي هذه الصورة وامثالها يجب تأخير المفعول من اجل
اللبس اذ كان اللبس حاصلا وجب حصوله في موضعه لكن كونه في مرتبته امارة ظاهرة على
انه هو المفعول فاما القرينة ففي مثل قولنا اكل عيسى الكمثرى فانه لا يلتبس في ان الكمثرى هو المأكول
تقدم او تأخر وثانيها ان يكون الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اما ظاهرا او مضمرا ففي هذه
الحالة يجب تأخير المفعول نحو قولك ضربت زيدا وضربتك وضربتني وثالثها ان يكون المفعول
واقعا بعد الا واخواتها كقولك ما ضرب اخوك الا اياك وقد قدمنا الوجه في ذلك عند
الكلام في مراتب الفاعل فلا فائدة في تكريره فهاتان الحالتان يجب فيهما تقديم المفعول وتأخيره
وما عداهما على سبيل الجواز كما مثلناه **واما كيفية** تعديته الفعل اليه فاعلم ان كل ما كانت
عقليته موقوفة على ذكر متعلقه فهو المتعدي بنفسه نحو ضربت واكرمت وما كانت عقليته
لا تتوقف على ذكر متعلقه فهو اللازم كقام وانطلق فلا تفترق الحال بين المتعدي واللازم
الا بذكر المفعول به ولهذا قال الشيخ وهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي
اشارة الى ما قلناه الا ترى انك متى قطعت النظر عن المفعول به كانت الافعال كلها مستوية
في عدم التعدي ومتى قدرتها جميعا متعلقة بالمفعول به كانت كلها متعدية فلما انقسمت باعتبار
وجود هذا التعلق وعدمه كان بعضها متعديا وبعضها لازما قال الشيخ ويكون واحدا
فصاعدا الى الثلثة واعلم ان كل ما كانت عقليته متوقفة على ذكر متعلقه فذلك المتعلق بالاضافة
الى الفعل له ثلثة احوال الحالة الاولى ان يكون متعديا بنفسه اليه وهو على ثلاثة اوجه احدها
ان يكون متعديا الى واحد وهذا نحو قولك اكلت الخبز وشربت الماء وثانيها ان يكون متعديا
الى اثنين اما من افعال المبتدأ والخبر نحو ظننت زيدا قائما وعلمته واقفا واما ان يكون
من غير المبتدأ والخبر نحو كسوت زيدا جبة واعطيته درهما وثالثها ان يكون متعديا الى الثلثة

نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس **الحالة الثانية** ان يكون متعديا تارة بنفسه وتارة بوصلة حرف
الجر وذلك حسبما افعال شكرت ونصحت وكلت وعددت ووزنت تقول شكرت زيدا وشكرت
له قال الله تعالى واشكروا لي ولا تكفرون وقال ان اشكر لي وفي الحديث ما شكر الله من لم
يشكر الناس قال المحققون من النحاة من قال شكرت زيدا لم يعتقد حذف اللام ولا نصب زيدا
على تقدير نزع الجار ومن قال شكرت لزيد لم يعتقد زيادتها على حد ردف لكم بل يكون فيه لغتان
طرح الحرف واثباته كما ترى **الحالة الثالثة** ان يكون متعديا بحرف الجر لا غير واعلم ان هذه
الافعال وان كانت بفعلها متوقفة على ذكر متعلق لها الا انها قصرت في نفسها عن
اقتضائها اياه فلهذا دخلت هذه الاحرف مقوية لها على حكم الاقتضاء فتقول مررت بزيد
ونزلت على عمرو ولهذا اتسع فيه فتحذف منه حرف الجر كقول عمرو بن معدي كرب
امرتك الخير فافعل ما امرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب ومثل هذا لا يقاس وانما
يقتصر حيث ورد ولهذا لا تقول مررت زيدا اي بزيد فهذا هو الكلام على كيفية تعدي
الفعل الى المفعول به وسيأتي تعريفه شافيا في باب مفرد له ان شاء الله تعالى **الفصل
الثاني في كيفية عمل العامل فيه** اعلم ان المفعول به هو تلو المصدر بالاضافة
الى تعلق الفعل به وعمله فيه فكما انقسم المصدر الى ما يكون صادرا عن فعل ظاهر وهذا
هو الاكثر المطرد والى ما لا يظهر فعله ابدا والى ما لا يستعمل له فعل اصلا كما قررنا شرحه فكذلك
المفعول به فانه ينقسم بالاضافة الى عمل العامل فيه فمنه ما يكون فعله ظاهرا وهذا هو الاكثر
في استعمالهم لان اكثر الكلام محمول على الاسباب ولا يكون الا بذكر عامله ومنها ما يستعمل اظهاره
وحذفه كثيرا ومنها ما لا يظهر فعله اصلا فاما المنصوب بما يكون فعله ظاهرا فلم يتعرض
لذكره لجريه على القياس واطراد استعماله وانما تعرض لذكر القسمين الآخرين نعم حذف
الفعل يكون على وجهين احدهما سماعي وهو افعال وردت عنهم محذوفة سنذكرها لا يقاس
عليها وثانيهما قياسي وذلك في ثلاثة ابواب احدها المنادى وثانيها التحذير في مثل اياك
والاسد وثالثها ما اضمر عامله على شريطة التفسير في مثل قولك زيدا ضربته وهذه الامور
كلها قد اوردها الشيخ وافرد لكل منها بابا يخصه وكلا منا ينبئ به عن عين ونحن نوردها كما
ذكر ونشرحها بعون الله ولطفه **قال صاحب الكتاب نور الله حفرته**
المنصوب بالمستعمل اظهاره هو قولك لمن اخذ يضرب القوم او قال اضرب
شر الناس زيدا باضمار اضرب ولمن قطع حديثه حديثك ولمن صدر عنه افاعيل البخلاء
اكل هذا بخلا باضمار هات وتفعل **قلت** هذا هو السماعي الذي لا مساغ للقياس فيه فلنذكر
وجه حذف الفعل منه ثم نذكر الصور الواردة فيه فهذان مقصدان اشتمل عليهما كلام الشيخ
المقصد الاول في بيان الوجه المسوغ لحذف فعله واعلم ان الوجه الذي سوغ حذفه

هو

هو القرينة الحالية او المقالية فكما جاء الفاعل ورافعه محذوف فكذلك جاء المفعول
وناصبه محذوف وكل هذا انما كان اعتمادا على القرائن لان الشيء اذا كان محذوفا
فلا بد مما يشعر به ويدل عليه فاما حذفه من غير قرينة تدل عليه فهذا محال وهذا
نحو قولك زيدا من غير قرينة تدل عليه حالية ولا مقالية فان مثل هذا لا يسوغ اصلا
ولا يعقل حذفه لا يقال فاذا كان من الحذف في الافعال ما يكون سماعا لا يقاس
عليه ومنه ما يكون قياسا فما هو المعيار الصادق والفصل الفارق بين ما يكون
منه قياسا وبين ما يكون سماعا من حكمه ان يستوي هذه القاعدة لئلا يعرض شكه من
ذلك لانا نقول هذه قاعدة عظيمة النفع كثيرة الدوران ويكاد يغفلها النحاة
ولا بد من تحصيلها وتقرير اساسها وتفصيلها فنقول المعتمد في الفصل بين ما
يكون سماعا وبين ما يكون قياسيا هو ان كل ما كان من باب المسموع فهو قليل
نادر يرد في صور معدودة من غير تعدد عليها ولا الحاق غيرها وما كان قياسيا
فهو الذي يكون مطردا شايعا كثير الاستعمال والدور في السنتهم اذا امتحن ما قلناه
وجدته حاصلا في هذه الابواب فلهذا قلنا ان هذه الصور التي اوردها الشيخ
ههنا تكون من باب المسموع لما كانت قليلة محفوظة فاما باب الاغراء والتحذير
فانه يكون حذفه قياسا لما كان مطردا كثيرا فهذا هو الفرق بين المقيس والمسموع
في هذه الصور وفي غيرها مما يرد عليك من مسائل العربية وتفاصيلها لا يقال
فاذا كان طرح الفعل منقسما الى المسموع والمقيس كما ذكرتم فهل تعدون هذا
المسموع من باب الشاذ فلا يعول عليه او تجعلونه من القياسي لانا نقول
ان اردتم بكونه شاذا هو انه نفر حيث ورد فهذا شاذ بهذا المعنى لانه يحفظ ولا يقاس على موضعه وان
اردتم بكونه شاذا هو انه وارد على خلاف الاقيسة والاستعمال فهذا ليس شاذا لان اضمار
الفعل ليس على خلاف الاقيسة والاستعمال لوروده كثيرا تحصل من مجموع ما ذكرناه ههنا
ان هذا الباب مسموع لا يقاس عليه وانه ليس شاذا بمعنى انه لم يرد على خلاف
الاستعمال وانما هو مسموع يحفظ اوله حيث ورد ولا يقاس عليه غيره

الفصل الثاني في ذكر الصور التي اوردها وجملتها ثلاث

الصورة الاولى قولك لمن اخذ يضرب القوم او قال اضرب شر الناس
زيدا بمعنى ان زيدا في لفظ المخاطب منصوب باضمار فعل دل عليه ما سلف من الجملة
الفعلية ولا يجوز ان يكون الغرض من قال لمن هو يضرب القوم وشرا لان نصبهما
كما يحتمل ان يكون بالفعل المقدر فهو محتمل لان يكون بالفعل المظهر والغرض التمثيل
بامور منصوبة بافعال مقدرة لتكون الصور كلها مستوية في التمثيل فيحتمل ان تكون
منصوبا بفعل مقدر كما ذكرناه وقوله او قال اضرب شر الناس زيدا هو فعل مضارع

بالهمزة وليس بفعل امر من ضرب لتطابق الجملة الاولى في التمثيل لان الاولى جملة
حذرته فتكون الثانية حذرته ايضا **الصورة الثانية** قوله ولمن قطع
حذفه حذرتك اياك بريدك حذرتك الثاني منصوب باضمار نصبه وهو هات
او نحو حذرتك تحذيرتك الاول منصوب بالفعل المظهر وحذرتك الثاني منصوب بالفعل
المضمر المقدر **الصورة الثالثة** قوله ولمن صدرت عنه افاعيل البخلا
اكل هذا بخلا يعني ان كل منصوب بفعل مقدر ومعناه افعل كل هذا وبخلا
منصوب على التمييز مرفوع به ابهام قولنا اكل هذا ولا يجوز ان يكون منصوبا على
البدل من قولنا اكل هذا لامرين اما اولا فلان نصبه على التمييز احسن واوقع
وابلغ في المعنى لان الغرض المبالغة في البخل وهذا انما يحصل مع التمييز واما
ثانيا فلان ابدال النكرة من المعرفة لا يحسن الا اذا كانت النكرة موصوفة فاما
اذا كانت النكرة ساذجة عن صفة فلا يحسن ولا يجوز واما عمل جميع افعال
ما يكون ذات البخلا وعاداتهم من منع واغلاق باب وبصنوف الاحوال
وبطرح قولنا نعم وانعام واما نعم وهو قليل وسياتي تحقيقه بعون الله ولطفه

قال صاحب الكتاب نور الله حضرته المصور
بالمستعمل اظهاره هو قولك لمن حذف ضرب
القوم او قال اصرب شر الناس ريد باضمار اضرب ولمن قطع حذفه حذرتك
ولمن صدرت عنه افاعيل البخلا اكل هذا بخلا التمييز

فصل ومنه
قولك لمن ركب انه يريد مكة مكة ورب الكعبة ولمن
سدد سهما القرطاس والله وللمستهلين اذا كبروا الهلال الهلال والله
تصيرين يدنصب وابصروا ولرأى الرؤيا خيرا وما سرا وخيرا لنا وشرا
لعدونا ولمن يذكر رجلا اهلك والليل اي اهله اي ذكرت اهله ومنه قوله
لن تراها ولو تاملت الا ولها في مفارق الراس طيبا اي وترى ومنه قولهم
كاليوم رجلا باضمار لم ار قال اوس حتى اذا الكلاب قال لها كاليوم مطلوبا
ولا طلبا **قلت** انما فصل الشيخ هذه الصورة عن الصور المتقدمة بقوله
ومنه وان كانت كلها من باب واحد في اضمار الفعل فيها وكونها سماعية
لامرين اما اولا فلان هذه الصور مسموعة في التنبيه وتلك انما هي على سبيل الفرض
والتقدير وليست مسموعة واما ثانيا فلان هذه الصور اكثر واوسع استعمالا
من الصور السابقة فلهذا فصلها عما تقدم وجعلها صورا ثلاث الصورة الاولى

قوله لمن ركب انه يريد مكة ورب الكعبة ركب بالراى المعجمة اى
علمت فمكة الاولى منصوب بالفعل المظهر ومكة الثاني منصوب بالفعل
المقدر وهو موضع الشاهد ولمن سدد سهما القرطاس والله والسدد
هو استقامة الشي وهو مستعار ههنا لتثبيت السهم نحو الغرض قال
معن بن اوس في ابن اخت له ٥ اعلمه الرماية كل يوم فلما استد ساعده رماني
قال الاصمعي اشتد بالشين المثلثة اي قوي وليس بشي وانما هو بالسين
المهملة التحتانية وهو الاستقامة وللمستهلين اذ كبروا الهلال والله
والهلال منصوب باضمار فعل تقديره ابصروا او قوله ابصر واتبع الصاد
دون كسرها على الخبر لا على الامر من بصر ليطابق قوله يريد ونصب في
كونها اخبارا كلها ٥ ولرائي الرويا خيرا وما سرا وما خيرا لنا وشرا العدونا اي ان
خيرا وشرا في هذا الكلام منصوبان بفعل مضمر تقديره رايت خيرا وما رايت شرا وانما
حذف لعلم القرينة وفيه نظر لان اضمار الفعل بعد النفي لا يحسن من غير تفسير ٥
ووقع في كتاب سيبويه خيرا وما شر الرفع في شر وما نافية والمعنى فيه وليس
شر فرينا كقولك ما احد خيرا منك ويتم الحوار ربما ان ما في قوله وما
شرا مصدرية وهذا ما نشك فان المصدرية لا بد فيها من ان يليها الفعل ليكون
صلة لها كما في قوله ٥ يسر المرء ما ذهب الليالي ٥ وههنا لا فعل ظاهر
فيكون موصولة به فيجب ان يكون ما نافية على حالها لمعنى وما رايت شرا وهو
مقصود الشيخ قوله ولمن يذكر رجلا اهل ذاك واهله يا اهل ذاك واهله
منصوبان باضمار فعل تقديره ذكرت اهل ذاك وذكرت اهله فالاشارة بذاك تنصرف
الى المدح والضمير في قوله واهله الى الممدوح والواو في قوله واهله للعطف لمثال
على مثال والمعنى انه ذكرت اهل ذاك وذكرت اهله كما قرينا مسالة الصورة
الثانية قوله ومنه قوله لن تراها ولو تاملت الا ولها في معارف الراس طيبا ٥
وانما فصل هذه الصورة عما تقدم بقوله ومنه لما كانت نظما وما سلف من الصور
ليس نظما فلم يذكر اعراب هذا البيت بذكر موضع الشاهد منه فنبينا ان
فائدتان الفائدة الاولى في اعرابه فقوله لن تراها جملة مستانفة اسنادية لا موضع
لها من الاعراب وقوله ولو تاملت جملة فعلية في موضع نصب على الحال من الضمير
في لن تراها والمعنى فيها لن تراها في حال تاملك وقوله الا ولها في معارف الراس
هوا شيئا مفرع في الجمل الوصفية وقد ورد في التنزيل كقوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها منذرون الفائدة الثانية في موضع الشاهد منه وانما اورده شاهدا

على نصب قولنا طيبا يا صاح بفعل بعد يدع الا ترى لها طيبا وانما حذف الفعل
ههنا لاجل القرينة اللفظية لانه لما اتيت بعد النفي بنصب بعد الاثبات علم
انه اراد اثبات الفعل المنفي وهو قوله ترى دون ان ذكر المبرد هذا البيت وزعم
انه مجهول لا يمكن ان يكون بيتا الصورة المسألة ومنه قولهم كاليوم
رجلا واما فصله عما بعده بقوله ومنه لان هذه اللفظة وهي قوله كاليوم
رجلا تجري مجرى المثل رجلا وما بعده فليس من الامثال في شيء وفي انتصاب رجلا
وجهان احدهما ان يكون منصوبا باضمار فعل بعده كاليوم لم
ار رجلا وهذا هو مقصود الشيخ ويكون قوله كاليوم في موضع الصفة
لرجل لكن لما قدم نعت النكرة عليها كان منصوبا على الحال كقوله
لمية موحشا طلل قديم ٥ وثانيهما ان يكون قولنا كاليوم هو المفعول
نفسه حذف موصوفه واقيمت الصفة مقامه وتقديره ما رأيت رجلا كرجل
اليوم رجلا ويكون رجلا على هذا منصوبا على التمييز كقوله تعالى ولو جئنا بمثله
مددا او على عطف البيان من الاول قال اوس ٥
حتى اذا الكلاب قال لها كاليوم مطلوبا ولا طلبا ٥ فلنذكر اعراب هذا البيت
ثم نذكر موضع الشاهد منه فنقول ان قيل ان العامل الاولى في اعرابه حتى
هذه الابتدائية بعدها هي هذه الشرطية والعامل في اذا اما شرطها واما
جوابها كما هو مختلف فيه بين النحاة وتحقيق المختار في ذلك يجيء ان شاء الله تعالى
والكلاب رفعه اما على الابتداء كما هو مذهب الاخفش واما على الفاعلية
كما هو مذهب سيبويه كاليوم الكاف متعلقة بالفعل المحذوف واصاب
مطلوبا على حد ما ذكرناه في قولهم كاليوم رجلا سواء العائد الثانية
في موضع الشاهد واما ورده شاهدا على اضمار الناصب لمطلوبا تقديره
لم ار مطلوبا ولا طلبا والطلب جمع طالب كالخدم في جمع خادم وهو قليل نادر

قال صاحب الكتاب رحمه الله رحمة واسعة ٥

فصل قال سيبويه وهل حج سمعت من العرب يقولون اللهم ضبعا
وذئبا واذا سألتهم ما يعنون به قالوا اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا
وسمع ابو الخطاب بعض العرب وقيل له لم افسدتم مكانكم فقال
الصبيان بابي اي لم الصبيان وقيل لبعضهم اما بمكان كذا وجذ
فقال بلى به وجادا اي اعرف به وجادا **قلت** هذا الفصل هو بعينه الفصل
الذي فرغنا عنه الان وذكرنا انه غير قياسي وانما هو مسموع وانما كرر

الشيخ واعاد ذكره لغرضين احدهما الاعتضاد بكثرة الامثلة تنبيها على
انه امر سماعي وليس له ضابط كلي يضبط به ما استتر منه فلهذا اكثر
من تمثيله ليحصل للناظر وجدان العلم بحصره لان القانون القياسي اذا كان
متعذرا في بعض الابواب كان كثرة التمثيل سادا مسده فلهذا اكثر منه
وثانيهما التبرك بكلام سيبويه والتيمن بالعاطفة والانس بعباراته وهذا
الفصل مشتمل على ثلاث نوردها ونشرح صورها الصورة الاولى
قولهم اجمع شيئا ضغثا ودستا ولهذا الكلام احتمالان احدهما
ان يكون دعا للغير بالسلامة لانهما اذا جمعا شيئا على انفسهما فسلمت
النعم عليهما لهما ربحهما وثانيهما ان يكون دعا عليهما لانهما اذا جمعا
تعاونا جمعا على اكلها وعاثا فيها وهذا هو الاشهر الصورة الثانية
سمع ابو الخطاب بعض العرب وقيل له لم افسدتم مكانكم فقال الصبيان بابي
اي لم الصبيان فنصب الصبيان بفعل مضمر تقديره لم الصبيان ولا يلمني
لانهم بالواقعة وجعلوا فيه الغائط وقوله بابي معناه افديك بابي
ووقوعه يكون للترحم والملاطفة ومنه قول امير المؤمنين بابي وامي يا رسول الله
اذكرنا عند ربك فانه يعذر لاسه لعقله ومما يوشي بهذا المعنى قول ابي
الطيب ه لم الليالي التي اخنت على جدتي برقة الحال واعذرني ولا تلمه
الصورة الثالثة وقيل لبعضهم اما بمكان كذا وجذ فقال بلى وجاذا اي
اعرف به وجاذا ه الوجذ بالجيم الساكنة والدال المعجمة هو نقر في الجبل يلزم
الماء وجمعه وجاذ كانوا يسالون عنه ليردوه فنصب وجاذا بفعل اعرف
لما كان مضمرا وقد عمم الجواز بين ان وجاذا في قوله بلى وجاذا منصوب باضمار
ان فان والوجه عندي في قوله بلى وجاذا اي ان به وجاذا ليكون الجواب مطابقا
للسؤال وهذا فاسد لامرين اما اولا فلان هذا اضمار من غير دليل فيكون
مردودا ولكن لما اضمرنا الفعل لدليل دل عليه وقرينة اتصلت به اما حاليه
واما مقاليه واما ثانيا فلان اعمال ان وهي مضمرة ليس مذهبا لاحد من جماهير
النحاة ولا قال به احد من محققيهم ولا قام عليه برهان واضح من لغة العرب
فحصل القضا ببطلانه والتعويل في نصب وجاذا على اضمار فعل كما في نظائره
من هذا الباب فهذه هي الامور السماعية التي وردت في اضمار الفعل وكلها
مع كونها سماعية تعد حيث وردت ولابد فيها من قرينة مشعرة بحذف الفعل

وزاده عليه كما فصلناه فاذا فرغنا عن ذلك فلنشرع الان في الامور التي يحذف
الفعل عنها قياسًا مطردًا وجملتها انواع ثلاثة المنادى والتحذير والذي
اضمر عامله على شريطة التفسير **قال الكتاب نوع الله حجته**
المنصوب باللازم اضماره منه المنادى لانك اذا قلت
يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعني عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال
وصار يا بدلا منه ولا يخلو اما ان ينصب لفظا او محلا فانتصابه لفظا اذا كان مضافا
كعبد الله او مضارعا له كقوله يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا مصرو يا علامه
ويا حسنا وجه الاخ ويا ثلاثة وثلاثين او نكرة كقوله فيا راكبا اما عرضت فبلغن
وانتصابه محلا اذا كان مفردا معرفة كقولك يا زيد ويا غلام ويا ايها الرجل وداخله
عليه لام الاستغاثة او التعجب كقوله يا للعطاشنا ويا للرياح وقولهم
يا للما ويا للدواهي او مندوبا كقولك يا زيداه **قلت** هذا هو النوع الاول مما
ينصب بعامل مضمر يلتزم اضماره وهو المنادى فاما البحث عن معاني حروف النداء
العرب والفعل فهو بطريق بحث الحروف عن مقصدنا الان وسياتي تقرير
في قسم الحروف والذي نتصدى لذكره ههنا ما يختص بالمنادى في نفسه ويليق بالخوض
في اسرار الفعل بذكر ماهية المنادى والندا فاما الندا فهو التصويت بالمنادى
لطلب اقباله وقولنا لطلب اقباله يخرج عنه قولنا اسها العصابة واما المنادى
فقد اغفل الشيخ ذكر حقيقته ولم يتعرض لها وانما ترك ذكرها لامرين احدهما
انه انما يعني بذكر احكامه وتفاصيلها عن تعريف ماهيته لان شرح احكامه
على التفصيل ربما كان ادخل في بيان ماهيته واوضح في تعريف حقيقته من ذكر
حد يكون مستهدفا للنقوض الموارده عليه وثانيهما انه انما تركه لغموضه
واشكاله وبيانه انه لو حده لكان لا يخلو اما ان يحده بالامور اللفظية او بالامور
المعنوية فان حده بالامور اللفظية ورد عليه المندوب والمخصوص في مثل
قولنا اما انا فافعل كذا ايها الرجل لان مثل هذا يشبه المنادى في لفظه
وان حده بالامور المعنوية ورد عليه الامور الخبرية نحو قولنا انا اطلب اقبالك
واريد حضورك وليس هذا من الندائي في ورد ولا اصدر فمن اجل هذين الوجهين
اغفل الشيخ حده **نعم** للنحاة في بيان حقيقته تعريفات ثلاثة **التعريف**
الاول ذكره ابن الحاجب وحاصله ما قاله هو المطلوب اقباله بحرف نائب
مناب ادعو لفظا او تقديرا فقوله هو المطلوب اقباله عام في الجملة الانشائية
نحو قولك يا زيد وفي الجملة الخبرية كقولك اريد اقبالك واطلب حضوره قوله

حرف يا

لفظا

لحرف نائب مناب ادعو لفظ عنه الجملة الخبرية اذ هي لا يحتاج الى الحرف **قوله**
او مقدرا تقسيم لجعل الحرف فانه يكون ظاهرا كقولك يا زيد وتارة يكون مقدرا
كقولك يوسف اعرض عن هذا **التعريف** الثاني ذكره الموصلي صاحب الغرة
ومحصول كلامه هو من يريد اقباله عليك لمخاطبته وهذا التعريف فاسد لامرين
اما اولا فلان قوله لمخاطبته فضل لا يحتاج اليه لان الغرض بالمنادى هو طلب
اقباله سوا كان له غرض في خطابه او لم يكن له غرض في ذلك واما ثانيا فلان هذا
ينتقض بالجملة الخبرية في مثل قولك انا اطلب اقبالك واريد خطابك فان هذا
قد اريد اقباله وليس بمنادى في عرف النحاة فاذن لابد من ذكر حرف النداء ليسلم
عن مثل هذا **التعريف** الثالث محكي عن بعض النحاة وهو ان يقال هو الاسم
الملحوق به احد حروف النداء ملفوظا او مقدرا لارادة اقباله عليك **فقوله** هو
الاسم الملحوق به احد حروف النداء يفصله عن سائر الاسماء التي لا يلحق بها حروف النداء
وقوله ملفوظا به او مقدرا تقسيم للحروف في ظهورها واضمارها **وقوله** لارادة
اقباله عليك يفصله عن المندوب والمخصوص في اسماء العصابة **فهذا**
ملخص ما ذكره النحاة في تعريف حقيقة المنادى فاذا مهدت هذه القاعدة
فلنذكر العامل في الاسم المنادى ثم نذكر كيفية اعرابه فهذان مقصدان

المقصد الاول في بيان العامل فيه

فنقول اضطرب راي النحاة والاصوليين في هذه المسألة وكشف الغطاء عنها انما يكون بان
نذكر مذاهب النحاة ثم نذكر مذاهب الاصوليين ثم نردفه بذكر المختار منها
فهذه مقامات ثلاثة نذكرها ونحققها بكشف حقيقة المسألة **المقام**
الاول في ذكر مذاهب النحاة بادلتها ولهم مذاهب ثلاثة **المذهب الاول**
وهو الذي عول عليه الجماهير من النحاة كالخليل وسيبويه والاخفش والسيرافي
والمبرد وغيرهم من جملة البصريين واهل التحقيق منهم ان الاسم المنادى
مفعول في المعنى والى هذا ذهب الزمخشري واختاره ابن الحاجب والموصلي
صاحب الغرة وانه منصوب بفعل مضمر وجعلت يا بدلا عنه وعوضا منه والمحققون
منهم على ان هذا الفعل لا يجوز ظهوره ولا يكون ملفوظا به بحال ولما كانت
نيابة هذا الحرف عن الفعل المضمر ظاهرة قوية نبه على ذلك الزمخشري في بيانه
بان اظهر في اللفظ وقال ان معناه اريد وادعو وحجتهم على هذا هو ان الاصل
في الحروف ان لا تكون عاملة للنصب في الاسماء الا لاجل شبهها بالفعل او وقوعها موقعه
والاشكال ان هذه الحروف ليست مشبهة للافعال اذ الفعل له مشابهة
بها وشبهها ما دام لم يكن مشابهة وجب ان تكون عاملة لاجل نيابتها عن الفعل ووقوعها

موقعه كما حققناه وتوضيح ما قلناه ان معنى قولنا يا عبد الله انادي عبد الله فلما كان معناها معناه ونزلت منزلته عملت عمله الا العارض من اللبس كما سنوضحه ان شاء الله تعالى المذهب الثاني ان العامل في الاسم المنادى انما هو الحرف نفسه وليس عمله من اجل قيامه مقام الفعل ونيابته عنه وانما عمله لاختصاصه كحروف الجر وهذا شيء حكاه ابن الانباري عن محققي البصريين وهو مذهب الخوارزمي ايضا وحجتهم على هذا هو ان الاصل في الحروف العمل اذا كان مختصا وهذه الحروف ولا شك في اختصاصها بالاسماء فلهذا كانت عاملة فيها كالعمل سائر الحروف المختصة بمعمولاتها انما لم تكن نازلة منزلة الجزء من الكلمة كلام التعريف فانها وان كانت مختصة بالاسماء لكن انما بطل عملها لكونها نازلة منزلة الجزء من الكلمة وصارت كبعض حروفها والفرق بين هذا المذهب والذي قبله هو ان عمل الحروف على هذا المذهب بنفسها من غير اعتبار واسطة غيرها وعلى المذهب الاول انما عملت بواسطة الفعل ونيابتها عنه المذهب الثالث حكاه ابن الحاجب عن بعض المحققين من النحاة وهو انها ليست حروفا وانما هي اسماء للفعل والمنادى منصوب بها وهي عاملة فيه وحجتهم على هذا هو انهم لما راوا قولنا يا زيد مستقلا بنفسه من غير اعتبار ضميمة في كونه كلاما فلو كان قولنا يا زيد مركبا من اسم وحرف كما قاله النحاة لكن الحرف مع الاسم قد افاد كلاما وهذا باطل فان الحرف مع الاسم لا يستقل كلاما والا لافاد قولنا من زيد وفي الدار فلما لم يكن مفيدا دل على انها ليست حروفا وانما هي اسم للفعل والاسم مع فاعله يفيد كلاما لا محالة فلهذا اوجب القطع بكونها اسما والفرق بين هذا المذهب واللذين قبله ظاهر فان با على قول هولاء اسم وعلى قول الاولين حرف فهذا هو الكلام على مذاهب النحاة والاحتجاج لهم

المقام الثاني في بيان مذاهب الاصوليين وانما ذكرناها وان كانت بمعزل عن كلام النحاة ومنحرفة عن مصطلحهم لما كان له نوع تعلق بما نحن فيه ولهم مذهبان المذهب الاول حكاه ابن الحاجب عن بعضهم وهو ان قولنا يا زيد حرف واسم لكنه قد استقل كلاما وحده من غير زيادة عليه فظاهر هذا المذهب كما ترى يقضي بان الحرف مع الاسم يكون كلاما من غير ان يكون عليه وظاهر هذا المذهب ~~كما~~ ان يكون اسم فعل ولا قائما مقام الفعل وحجتهم على هذا هو ان حقيقة الكلام ما كان مفيدا للسامع ولما وجدنا قولنا يا زيد مفيدا لمن سمعه فائدة من غير زيادة عليه حكمنا بكونه كلاما وان كان مركبا من اسم وحرف وهذا هو الظاهر فمن سمع قولنا يا زيد من غير حاجة الى تعسف في كون قولنا يا قائمة مقام الفعل او يكون في نفسها اسما للفعل فلهذا قضينا بحسنها وافادتها مع ما تعلقت من الاسماء كلاما المذهب الثاني حكاه ابن الحاجب عن بعض النظار من المتكلمين واظنه مذهب الشيخ ابي الحسين مجرد على النصب وحاصل كلامه هو ان قولنا يا زيد ليس جملة بنفسه وانما هو بعض جملة لانه بنفسه ومجرده لا يستقل كلاما ولابد من قرائن تكون هو موصولا بكلام معه الا ترى انك اذا قلت يا زيد فانك لا تسكت على مثل هذا بل لابد من ان تقول يا زيد اقبل يا زيد لا تخرج فاذن

الحاصل

والحاصل كلامه ان الحرف والاسم لا يستقلان كلاما بمجردهما بل لابد من انضمام امر
آخر اليهما وان كلامه موافق لكلام غيره من النحاة والاصوليين في ان الاسم والحرف لا يكونان
كلاما بمجردهما ولهذا قال ان هذا الكلام لا ريبة من تتمته وتصله لما ذكرناه فهذا منتهى
تقرير مذهبه وحجته على هذا هو انه قد تقرر في قواعد النحو ان الحرف مع الاسم لا يستقل
كلاما كما ان قولنا من زيد وفي الدار لا يستقل كلاما فلو افاد الحرف والاسم كلاما ههنا لكان
مفيدا في غيره فلما علمنا انه غير مفيد في غيره لا جرم كشفنا انه لا محالة في هذا الموضع غير
مفيد واما لم يكن الحرف والاسم مفيدين كلاما لعدم المسند في نفسه وهذا حاصل
في كل موضع فاذن انما افاد ههنا لكونه نقيضا للجملة فاذا قال القائل يا زيد فكانه
قال يا زيدا فيك ويا زيد لا تذهب فلهذا كان مفيدا بهذه الجملة لا بمجرد كونه حرفا واسما
لا غير فهذا ملخص كلام النحاة والاصوليين نزلناه على هذه الهيئة لتكون اقرب الى الافهام

المقام الثالث

في تقرير المختار من هذه المذاهب والحق عندنا تفصيل يشير
ويرمز الى تفاصيله ودقائقه يشتمل على معان اربعة المعنى الاول
الى حقائقه في المعنى كما هو مذهب الجماهير من محققي البصريين ودليلنا
ان المنادى مفعول في المعنى اي لنا في ان المنادى معمول للفعل
عليه ما حكيناه فلا فائدة في تكريره
بواسطة هذا الحرف وليس العمل للحرف نفسه من غير واسطة كما زعمه الخوارزمي
وغيره من البصريين ودليلنا على ما قلناه امران اما اولا فلان هذه الحروف قد
سمعت امالتها فلولا انها واقعة موقع الفعل والا لما جازت امالتها فاذا كانت
واقعة موقعه لم يكن عملها الا لاجل ذلك واما ثانيا فلان العمل بالاصالة مستحق
للافعال بحيث يكون العمل حاصلا فيها اضافته الى الافعال اما بنفسها واما بواسطة
مشابهتها كالحروف العاملة واما القائمة مقامها كما قلناه في هذه الحروف فتحصل
من مجموع ما ذكرناه ههنا ان العمل انما هو للافعال بواسطة هذه الاحرف المعنى
الثاني ان هذا الفعل الذي قدرناه عاملا في المنادى النصب لا يجوز ظهوره
كما هو مذهب اهل التحقيق من النحاة ودليلنا على وجوب اضماره امران اما اولا فلانه
لو كان مما يجوز اظهاره لبطلت حقيقة الكلام عما كانت عليه وبيانه هو ان قولنا
يا زيد ويا عمرو جملة انشائية لا تحتمل صدقا ولا كذبا وهذا ظاهر فلو اظهرنا الفعل وقلنا
انادي زيدا او ادعو زيدا لكانت جملة خبرية محتملة للصدق والكذب وفي
هذا اخراج للكلام عن حقيقته وهذا محال واما ثانيا فلان معنى قولنا لا يجوز اظهاره لكثرة
الاستعمال له في كلامهم هو ان الواضع لما علم انه لو ذكر لثقل استعماله فلهذا خففوه
لكثرة الاستعمال لو نطقوا به وليس المقصود انهم تكلموا به وجرى على السنتهم
فان مثل هذا لم ينطق به على حال كما حققناه وانما الغرض هو ما ذكرناه
انما قصد الزمخشري باظهاره كما حكيناه عنه ابانته وكشفا لمعناه وتقريرا لكونه

بعضهم

فأما مقامه من غير أن يكون ما قاله دلالة على لفظهم به فإنه مؤد إلى المحال الذي
حققناه من قبل المعنى الرابع هو أن قولنا يا زيد يستقل كلاما من غير
إضمار زيد خلافا لما زعمه الشيخ أبو الحسين ودليلنا عليه هو أنا على قطع بتمام
الكلام في مثل قولنا يا زيد من غير اعتبار ضميمة وهو إنما أفاد فائدة الكلام
ليس من حيث كونه اسما وحرفا فهذا محال كما قررناه وإنما أفاد فائدة الكلام
من حيث كان نائبا مناب الفعل وقائما مقامه فهذا تمام تقرير ما اخترناه
في هذه المسألة وتمام هذا التقرير الذي حصلناه إبطال ما عداه
من المذاهب فنقول أما ما زعمه الخوارزمي وغيره من أن العامل في المنادى إنما
هو الحرف بنفسه من غير اشتراط الفعل لأجل كونه مختصا به فهو فاسد لأنا لا ننكر
عمل الحرف لأجل اختصاصه وإنما نقول إن الحروف لا تكون عاملا للنصب في الأسماء إلا إذا
كان قائما مقام الفعل ومشابها له والذي غرّه من هذا حتى ذهب إلى هذه
المقالة هو أن العمل لو كان للفعل كما زعمه النحاة لصح تقدير إظهاره فكان يلزم أن
يقال يا زيد ويا أعني وعند هذا لا حث له العرضه فأظهر النحو وقال ما أرد
هذا المذهب بل ما أبطله وهذا الذي ذكره فاسد فإنا قد قررنا وجه كلام الزمخشري
في إظهاره وبينا أن غرضهم بتقديره ليس من حيث إنه جاء على التشبيه وأنهم
قد نطقوا به واستعملوه فهذا محال وإنما هو من حيث التقدير والحكم وأنه لو
أظهر لكان كما قدروه لا غير فبطل ما ذكره الخوارزمي وأما ما زعمه بعض
النحاة من أن يا ليست حرفا للنداء وإنما هي اسم للفعل فهذا فاسد لوجوه أما أولا
فلأن معنى الحرفية فيه حاصل في هذه الأحرف فإنها دالة على معنى في غيرها
كسائر الحروف فيجب القضاء بكونها حروفا وأما ثانيا فلأن أسماء الأفعال ليس
فيها شيء يكون على حرف واحد وهذه من جملتها الهمزة وهي على حرف واحد
وأما ثالثا فلأن أسماء الأفعال لا بد لها من مرفوع ولا مرفوع يعقل في هذه الأحرف
فلهذا استحال القول بكونها أسماء أفعال وأما ما زعمه بعض الأصوليين
من أن قولنا يا زيد حرف واسم ولكن الكلام يكون كلاما بحرف واسم فهذا
فاسد أيضا فإنا قد علمنا باستقراء كلامهم أن الكلام لا يكون كلاما إلا بمسند
ومسند إليه وعلمنا أيضا باستقراء لغتهم أن الحرف لا يسند ولا يسند إليه
فمتى حصلت هاتان المقدمتان حصل العلم بأن الحرف والاسم لا يكونان كلاما لعدم
المسند في نفسه بل لا بد من اعتبار أمر كما حققناه وأما ما زعمه الشيخ
أبو الحسين البصري من أن قولنا يا زيد لا يستقل كلاما بنفسه بل لا بد من شيء
ينضم إليه فهو فاسد لأمرين أما أولا فإنا نقطع بتمام الكلام في مثل قولنا يا زيد
وحصول فائدته فإذا قال القائل بعد لا تخرج وعمرو منطلق فإنما هو كلام

مسعد

مستقل لا تعلق له بالاول واما ثانيا فلان هذه الجملة لو كانت متعلقة بقولنا
يا زيد لكان ذلك التعلق لا يخلو حاله اما ان يكون ارتباطا لفظيا او يكون ارتباطا
معنويا فاللفظي كاتصال الضمائر في نحو قمت وضربتك والمعنوي نحو تعلق الحروف
بمتعلقاتها الى غير ذلك من ضروب الارتباطات اللفظية والمعنوية وكلاهما محال
فبطل ان يقال انها متعلقة بما قبلها واذا بطل ذلك كان قولنا يا زيد مستقلة
بنفسه من غير امر آخر بالتقرير الذي ذكرناه فاذا بطلت هذه المذاهب
كلها لما اوردنا صح ما اخترناه من المعاني التي سلفنا ذكرها فهذا هو الكلام على المقصد
الاول في بيان العامل في المنادى **المقصد الثاني** في كيفية اعرابه اعلم
انه اذا ثبت كون المنادى مفعولا في المعنى كما قررناه فلا بد من ان يكون منصوبا
لان من حق المفعول ان يكون منصوبا ولا يزول نصبه الا من اجل عارض يوجب بناءه
وقد يستحق البناء لطرو سبب كما سنوضحه بمشيئة الله فاذن له مراتب **المر**
الاولى في بيان وجوه اعرابه واعرابه انما يكون اذا كان مضافا او مضارعا للمضاف
او نكرة او مستغاثا باللام فهذه حالات اربع له في كونه معربا نفصلها بعون الله تعالى
الحالة الاولى اذا كان مضافا الى معرفة كقولك يا عبد الله او الى نكرة كقولك يا غلام
رجل وانما وجب اعراب المضاف لامرين اما اولا فلان الاصل في الاسم ان يأتي معربا فاذا
جاء على اصله فلا سؤال فيه واما ثانيا فلانه لم يعرض له ما يوجب بناءه كما عرض في مثل
يا زيد ويا رجل ولهذا كان معربا لانتفاء اللبس فقولنا يا عبد الله ويا غلام رجل واقعا
موقع يا انت كما ان قولنا يا زيد ويا رجل واقع موقع يا انت فلم لم يكونا مبنيين كيا زيد
ويا رجل لاشتراكهما في العلة للبناء لانا نقول هذا فاسد ومثله يعد مغالطة فان
قولنا يا زيد لما جاء معربا على نقيض اصله من الاعراب تحملنا له علة في بنائه
وهي وقوعه موقع المضمر بخلاف قولنا يا عبد الله ويا غلام رجل فان مثل هذه المركبات
ما فلهذا الصحيح الى ان يقال انه واقع موقع المضمر لما كان معربا فافترقا من
هذا الوجه **الحالة** الثانية اذا كان مضارعا للمضاف والمضارعة هي المشابهة
ومشابهته للمضاف من وجهين احدهما ان الاول عامل في الثاني كما ان المضاف عامل
في المضاف اليه **نعم** هذا من اطلاقات النحاة والحق ان المضاف ليس عاملا في
المضاف اليه وانما العمل للحرف بواسطة المضاف وسمى [illegible]
المضاف اليه وثانيهما ان الثاني من تتمة الاول كما ان المضاف اليه من تتمة
بعون الله تعالى وثانيهما
المضاف فلما ضارعه من هذين الوجهين وجب نصبه كنصب المضاف واعلم
ان تعلق الثاني بالاول يأتي على وجوه اربعة اولها ان يكون عاملا له كقولك
يا مضروبا غلامه ويا حسنا وجه الاخ وثانيها ان يكون مفعولا صريحا له

خيرًا من زيد كقولك يا خيرًا من زيد أو يا سائرًا إلى دمشق ورابعها أن يكون
معطوفًا عليه كقولك يا ثلاثة وثلاثين وهذا المثال إنما يكون من المضارع للمضاف
إذا كان الاثنان اسمًا لرجل واحد لأن كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر فافتقار
الثاني إلى الأول لكونه معطوفًا عليه وافتقار الأول إلى الثاني ليكون تتمة
له وتكملة لتنزله منزلة الجزء منه فمن ههنا أشبه المضاف والمضاف إليه
فنصب كنصبه فأما إذا كان كل واحد منهما مستقلًا بنفسه وجب الضم فيهما
لا محالة فتقول يا ثلاثة ويا ثلاثون كما تقول يا زيد ويا عمرو وقد تم الجواب في أن وجه
المضارعة فيه أنه مفرد من حيث المعنى مركب من حيث اللفظ ومتى كان على
هذه الصفة كان الثاني غير منفك عنه من حيث المعنى منفكًا عنه من حيث
الظاهر وهذا هو معنى المضارعة وهذا فاسد لأمرين أما أولًا فلأن كونه
مفردًا من حيث المعنى ومركبًا من حيث اللفظ ليس من المضارعة في شيء فإن
مثل هذا حاصل في قولنا بعلبك وحضرموت وليس مضارعًا ولا له حكم المضارعة
وأما ثانيًا فهب أنا سلمنا أن مثل هذا يكون مضارعة لكنا نقول إن قوله منفكًا
من حيث اللفظ وغير منفك من حيث المعنى ليس حاصلًا ليس حاصلًا في المضاف
فإن المضاف غير منفك عن المضاف إليه في اللفظ والمعنى جميعًا فيفسد ما قاله
وصح أن التعويل في المضارعة على الوجه الذي حققناه **الحالة الثالثة**
أن يكون نكرة كقولك يا رجلًا ومثله أبو علي الفارسي في قوله تقول الأعمى يا رجلًا
خذ بيدي وهذا مثال مطابق فإن الأعمى لا يقصد رجلًا بعينه وأي رجل أجابه
فهو موافق لقصده لبعده من حيرته وهكذا قوله فيا راكبًا إما عرضت أي
رجل يحمل رسالته والمعنى فهو مراده وإنما وجب نصبه لأنه مفعول في المعنى ولم
يعرض له ما يوجب بناءه كما في العلم المفرد والنكرة المقصودة فلهذا كان معربًا
فأما البيت الذي أنشده لعبد الرحمن الأشدي فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد
منه فيها أمران فائدتان الفائدة الأولى في إعرابه فيا راكبًا نصب على النداء وإما
هي إن الشرطية مؤكدة بما فلما أكد شرطها أكد جوابها بالنون الخفيفة
وألا إنما هي أن المخففة واسمها مضمر محذوف وتقديره أنه وهي في موضع نصب
بقوله فبلغن أو على نزع الجار منها كأنه قال بأنه ولا هي النافية للجنس ولا في
مبني على الفتح معها وندامى جمع ندمان مثل سكران وسكارى الثانية في موضع
الشاهد منه وهو شاهد على نصب راكبًا على النداء وقد قررناه **الحالة الرابعة**
أن تكون داخلة عليه لام الاستغاثة أو التعجب اعلم أن الشيخ قد أورده في قسم

المسى

المسمى وهو ما ينتصب محلا كالمعرفة والنكرة المقصودة والاحسن ايراده في قسم المعرب
وقد عده ابن الحاجب في المعرب في الكافية وشرحها حيث قال وتخص بلام الاستغاثة
فلهذا اوردناه في قسمة المعرب بالخفض وان كان النصب في المفعولية يستحق في محله
والاستغاثة هي طلب الغوث من الغير واستعمالهم المستغاث به والمستغاث من اجله
على ثلاثة اوجه احدها ان يستعملا جميعا كقوله ٥ يا للكهول للشبان للعجب ٥ وثانيها
ان يستعمل المستغاث به ويحذف الآخر كقوله ٥ يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار ٥
وثالثها ان يستعمل المستغاث منه ويحذف الآخر كقولنا ٥ يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقة ٥
ولام المستغاث به مفتوحة ابدا لانه منادى في الحقيقة فجرى مجرى المضمر المخاطب
فلهذا فتحت معه كما تفتح مع المضمر المخاطب في نحو لك وهي متعلقة بالفعل الذي دل
عليه قولنا يا وهو قولنا انادي او ادعو ولام المستغاث منه مكسورة على
القياس لانها داخلة على الاسم الظاهر فكسرت اتباعا لعملها في الظاهر كما في قولك لزيد
ولعمرو وهي متعلقة بمحذوف تقديره استغيث لكذا فكذا واذا كررت المستغاث به
فان كان بيا فتحت اللام فيهما كقولك يا لزيد ويا لعمرو لما ذكرناه وان حذفت يا من الثاني
كسرته كقولك يا لزيد ولعمرو وكانها مع ذكرها ادل على الخطاب فلهذا فتحت معها ٥
دون غيرها وان كان المستغاث مضمرا فتحت اللام في كل حال تقول يا لك ويا له ٥
لا يقال هب انهم استعملوا اللام في المستغاث به لما كان اقرب بالاستغاثة ٥
واخص بها فما بالهم استعملوها في المستغاث منه وكيف لم يستعملوا اشكالها
من يقولون يا لزيد من عمرو لانا نقول انما استعملوها فيهما لان المعنى مع اللام فيهما
اكد واوقع في المبالغة واقعد وبيانه ان اللام معناها الملك فكانه قال لا احد يملك
ان يستغاث به الا انت ولا احد يملك ان يكون مستغاثا منه الا فلان فلا جل هذا
المعنى كانت اللام مستعملة فيهما فاما البيت الذي انشد ٥ يا لعطائنا ويا لرياح ٥
فاعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران فلا حاجة الى بيانهما وعطاء اسم رجل وهكذا
رياح ايضا والرواية فيه بكسر الراء والياء المثناة التحتانية والحاء المهملة ٥ واما قوله
يا للماء ويا للدواهي فانما اورده دلالة على التعجب ولهذا انهم لا يستعملون هذه اللام الا
في المواضع التي يستطرفونها ويتعجب منها الا ترى انهم لا يقولون يا للطعام ويا للخروج
لما كان هذا ليس مما يتعجب من اجل ذلك وفيما يكونها للتعجب دون الاستغاثة
اذ لا وجه لها ههنا ومعنى قولهم يا للماء وللدواهي اي يا قوم ادعوكم للماء ٥
وللداهية وزعم الخوارزمي ان معنى قوله يا للماء وللدواهي اي احضر
هذا وامثاله ٥ وهذا من تعجرفاته البارد ٥ ويحكى انه الكامل فان غرضه دعاء قومه
ليدفعوا عنه الشر والداهية وليس غرضه حضور الماء والداهية فهذا عكس المعنى

المسئله

وولي لفايدته فبطل ما قاله فهذا هو الكلام في المرتبة الاولى على المعرب والمنادى

الثانيه فيما يكون مبنيا وذلك انما يكون اذا كان مفردا معرفة او نكرة مقصوده

او مبدوءا فهذه احوال ثلاثة **احكام الاله في ا** ذا كان مفردا معرفه

في مثل قوله تعالى يا ابرهيم قد صدقت ويوسف اعرض عن هذا وما شاكلها

واعلم ان هذه مسئلة خلافية بين النحاه فلنحقق الخلاف فيها ونذكر الاحتجاج ثم نردفه

بذكر المختار فهذان مقامان **المقام الاول** في تحقيق الخلاف فنقول ذهب المحققون

من اهل البصرة كالخليل وسيبويه والمبرد والسيرافي والجرجاني عبد القاهر واختاره الزمخشري

ونص الخوارزمي وابن الحاجب الى ان الاسم المفرد المنادى مبني على الضم وموضعه النصب

على المحل لانه في المعنى مفعول وحجتهم على هذا هو انه لما كان المعنى في مثل قولنا

يا زيد يا انت يا اياك كان واقعا موقع المضمر المبني فلما كان واقعا موقع المبني

كان مبنيا وقد صرح به الشاعر في قوله ٥ يا مرو يا ابن واقع يا انتا انت الذي طلقت عام جعت

وكقول الساقية لا امرين اما ولا فلانه اشبه كاف الخطاب من حيث الافراد والتعريف

والخطاب للهذا في كسابها واما انا فلانه واقع موقع المضمر المخاطب في مثل يا انت

كما حققناه فلهذا كان مبنيا واما بني على الضم لانه لو بني على الفتح لالتبس بكونه

غير منصرف ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف الى ياء النفس فلما بطل بناؤها على

الكسر والفتح لما ذكرناه لم يبق الا الضم فلهذا بني على الضم فهذا ملخص كلام ابن الانباري

واما الكوفيون فاختلفوا فذهب الكسائي الى انه معرب مرفوع لكنه غير منون

وحجته على هذا هو انا لما وجدناه لا معرب له يقتضيه من رافع ولا ناصب وجدناه مفعولا

في المعنى فلم نخفضه لئلا يلتبس بالمضاف الى ياء النفس ولم ننصبه لئلا يلتبس بكونه

غير منصرف فرفعناه بغير تنوين ليكون فرقا بينه وبين ما يكون مرفوعا برافع صحيح

واما الفراء فزعم ان الاصل في مثل قولنا يا زيد ان يقال فيه يا زيداه فقطعوا عنه العلامة

الناسبة تخفيفا فاشبه قولنا قبل وبعد لما اقتطع عنها مضافها فلهذا كان مبنيا

كما بنيا هذا ملخص ما نقل عن الفراء مع زيادات له عقلنا ذكرها لركتها واعراضها عن التحقيق

المقام الثاني في ذكر المختار والحق عندنا ما عول عليه محققو البصريين ونعتمد

في ذلك هو ان هذا الاسم كان من حقه ان يكون منصوبا لانه واقع موقع المفعول كما حققنا

فلما وجدناه مضموما دل على انه مبني وعلة البناء ما ذكرناه لانه لو كان معربا لكان منصوبا

فلما لم يستعمل الا مضموما دل على بنائه فاما ما زعمه الكسائي فهو فاسد لامرين اما اولا

فلان حاصل كلامه انه مرفوع ولا رافع له وهذا لا نظير له في كلام العرب لانه لا يوجد في كلامهم

مرفوع الا وله عامل وهكذا القول في المنصوبات والمجرورات فيحمل لفظا سطلانه

واما ثانيا فلانا قد اوضحنا انه في موضع المفعول فكيف يقال بانه مرفوع والمفعول لا يكون

مرفوعا

مرفوعًا حال فيفسد ما عول عليه وأما ما ذكره الفراء فهو فاسد من أوجه أما أولا
فلأن هذا الذي ذكره حكم لا مستند له ولا طريق إليه إلا الوحي وقد انقطع وأما ثانيا فلأن هذا يلزمه
في المضاف أن يكون مبنيا وأن يقال الأصل في مثل يا غلام زيد يا غلام زيداه فيبنى لأنه قد أشبه
وبعد لما اقتطعت عنه العلامة الناشئة كما اقتطع عن هذه الأسماء مضافا إليها فيلزمه أن
يكون مبنيا وهذا باطل وأما ثالثا فلأنه لو كان الأصل فيه يا زيداه كما زعم لكان ينبغي أن
يكون مبنيا على الفتح ليكون فيه دلالة على الألف المحذوفة ولنقتصر على ذلك الكلام في مثل
هذه العلل التي حكيناها فإن في ظاهر من الحكم الحامد والحمار الفاسد عقيبه على إبطال
الأدلة على فسادها لا يقال إن حاصل كلامكم في أن قولنا يا زيد في موضع المفعول لأن التقدير
فيه أنادي زيدا ولو كان الأمر فيه كما زعمتم لصح صدور الحال عنه فكان يصح أن يقال
يا زيد راكبا كما يقال أنادي زيدا راكبا وهذا باطل فيجب القضاء ببطلان كونه في موضع المفعول
لأنا نقول عن هذا الإشكال جوابان أحدهما المنع مما ذكروه لأن النداء من حقه أن يكون
مطلقا لا يجوز تقييده فلو صدر عنه الحال لكانت مقيدا به وأن يكون منادى بالقوة في حال ركوبه
وهذا ينقض فائدة النداء ويبطل حقيقته وثانيهما التسليم لما ذكروه ونجوزه لأنه
لا يمتنع أن المنادى عرض في ندائه على هذه الحالة فلهذا تقول راكبا ومما يعضد هذين الاحتمالين
اللذين ذكرناهما المناظرة الجارية بين المبرد والمازني حكى أبو بكر بن السراج عن أبي العباس المبرد
أنه قال سألت أبا عثمان المازني فقلت له هل يجوز أن يصدر الحال عن المدعو وأن يقال يا زيد راكبا
كما يقال أدعو زيدا راكبا فقال له المازني لم أنكر شيئا منه إلا أن العرب لم تدع على شرطه فإنهم لا
يقولون يا زيد راكبا بمعنى دعوتك على هذه الحالة وأمسك عن دعائك ما سار فإذا قال يا زيد
فقد وقع الدعاء مطلقا فقال له المبرد فما تقول إذا احتاج إلى دعائه راكبا ولم يحتج إليه في غير هذه
الحالة فقال المازني ألست تقول يا زيد دعاء حقا فقال المبرد بلى فقال المازني وعلام يحمل المصدر
لأن قولك يا زيد بمنزلة أدعو زيدا دعاء حقا فقال المازني لا أرى بأسا أن تقول على هذا يا زيد راكبا
فقال المبرد قد وجدت تصديقا لكلام المازني قول النابغة ○ قالت بنو عامر خالوا بني أسد
يا بؤس للحرب ضرارا لأقوام ○ فنصب ضرارا على الحال من الحرب فظاهر كلام المازني في هذه
المناظرة المنع من صدور الحال في أولها ثم رجع إلى تسويغه في آخرها وظاهر كلام ابن الحاجب
المنع من صدور الحال عن المنادى وما أراه يعدل عن الصواب لأنهم لم يسمع عنهم مع كثرة دوره
في الكلام وما ذاك إلا لأنه ممتنع وما أورده المبرد في نصره كلام المازني من بيت النابغة ليس بالقوي
تحصل من مجموع ما ذكرناه أن اسم العلم مبني حال ندائه وسواء إنما يكون على ما يرفع به فتقول يا زيدان
ويا زيدون وهذا أشد من كلام النحاة في أنه مبني على الضم لشموله لجميع الصور في الإفراد
والتثنية والجمع تنبيه هل تكون العلمية باقية فيه في حال ندائه أو تزول فيه خلاف وحكاه
الموصلي صاحب الغرة وزعم قوم أنها تزول لئلا يجتمع تعريفان وزعم آخرون أنها باقية
والحق عندنا أنها باقية لأن مصدر التعريف بالعلمية والتعريف بالنداء واحد
وهو القصد فلا تضاد بينهما ولا تناقض فلهذا جاز اجتماعهما لما ذكرناه من التعريف

وإذا اضطر الشاعر إلى تنوين العلم في حال ندائه فهل يكون منصوبا أو مرفوعا فيه
خلاف فذهب سيبويه والخليل والمازني إلى أنه يكون مرفوعا وأنشد سيبويه للأحوص ٥
سلام الله عليها وليس عليك يا مطر السلام ٥ وأنشد لمهلهل أيضا ٥
ضربت صدرها إلي وقالت يا عدي لقد وقتك الأواقي ٥ بالرفع فيهما جميعا وذهب يونس
وأبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر إلى أنه يكون منصوبا واحتج عمرو بأن كل واحد
من المذهبين جائز لاعتبار البرهان على ذلك هو أن لكل واحد منهما وجها في القياس
فالرفع ملاحظة للضمة التي وجبت للمفرد لأن علة البناء قائمة فيه والنصب ردا
له إلى الأصل في المفعولية وأما السماع فالبيتان كما يرويان بالرفع فيهما يرويان أيضا
بالنصب فاستويا فهذا هو الكلام على العلم المفرد إذا نودي

الحالة الثالثة

إذا كان نكرة مقصودة في مثل قولك يا رجل ويا غلام قال الأعشى ٥
قالت هريرة لما جئت زائرها ويلي عليك وويلي منك يا رجل ٥ واعلم أن الكلام يجري في
النكرة المقصودة على حد جريه في العلم المفرد في بنائها على الضم وتعريفها أما ها
فإنما بسبب وقوعها موقع الاسم المخاطب وأما تعريفها فإنما عرفت بمجموع القصد وحرف
النداء ولهذا لم يجز حذف حرف النداء عنها كما جاز حذفه مع العلم المفرد لما ذكرناه من
وقوع التعريف به مع القصد وزعم الخوارزمي أن تعريفها إنما يقع بالقصد
مع الضم وهذا فاسد لأمرين أما أولا فلأن الضمة إنما تكون من حكم التعريف لا أنها
تكون علة في التعريف ولا أساسا فيه ولهذا فإنه تضم إذا كان معرفة فالضم
حكم التعريف وليس علة فيه كما زعم والفرق بين كون الشيء [illegible] عليه وبين كونه حكما
ظاهر وأما ثانيا فلأن التعريف إنما يكون بالقصد والآلات من الحروف التي وضعت
له فأما الحركة فإنها لم توضع آلة في التعريف ولا علامة عليه فبطل ما قاله
والذي يدل على كونها معرفة عند قصدها بالنداء هو أنها توصف بالمعرفة كما يوصف
العلم فيقال يا رجل الطويل كما يقال يا زيد الطويل وما جرى في كلام النحاة من إطلاق اسم
النكرة عليها حيث قالوا النكرة المقصودة فإنما كان على جهة التساهل وغرضهم
أنه لا علامة للتعريف فيها ظاهرة والتحقيق أن مع القصد لا بقاء للتنكير لما
أشرنا إليه فتحصل من مجموع ما ذكرناه أن النكرة المقصودة معرفة وأنها مبنية على
الضم نعم صرح الكسائي والفراء بجواز يا رجلا راكبا لمعنى كأنهم جعلوه مشبها
بالمضاف كما تقول يا راكبا فرسا وحكى ابن الحاجب في شرحه أن كلام سيبويه مشعر
بجوازه قال وفيه إشكال فإنه يلزم جواز لا رجلا راكبا وهذا فاسد فإن الفرق
بينهما ظاهر وذلك أن راكبا في قولنا يا رجلا راكبا لا يجوز فيه إلا النصب على الصفة لا غير
ولا يجوز فيه غيره فأشبه قولنا يا راكبا فرسا بخلاف قولنا لا رجلا راكبا فإنه كما يجوز

فتراكب النصب على الصفة على اللفظ لجوز ههنا الرفع على المحل وساواها جميعا كما
سنوضحه في بابه إن شاء الله تعالى فلهذا افترقا **الحالة الثالثة** إذا
كان مندوبا كقولك وازيداه واعلم أن الشيخ قد أورد المندوب مع المنادى وليس
يخلو إيراده له إما أن يقول إنه مطلوب إقباله كالمنادى وإما أن يقول إن فيه
أحكام المنادى كالضم إذا كان مفردا والنصب إذا كان مضافا فإن أراد
الأول فهو فاسد لأن المندوب ليس مطلوبا إقباله وإن أراد أنه قد يخص بعض
أحكام المنادى فليس ينبغي ذكره مع المنادى لأجل موافقته له في بعض الأحكام
مع مخالفته له في الحقيقة والماهية فكان من حقه ترك ذكره في هذا الموضع وقد
أفرد له بابا على حياله ونحن نذكر فيه أحكامه ونفصلها بمعونة الله تعالى **قال**
صاحب الكتاب نور الله حفرته **فصل توابع المنادى**
المضموم غير المبهم إذا أفردت حملت على لفظه ومحله كقولك يا زيد الطويل والطويلَ
ويا تميم أجمعون وأجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا عمرو والحارث والحارثَ وقرئ
والطير رفعا ونصبا إلا البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات فإن حكمها حكم المنادى
نفسه تقول يا زيد زيد ويا زيد وعمرو بالضم لا غير وكذلك يا زيد أو عمرو ويا زيد لا عمرو
فإذا أضيفت فالنصب كقولك يا زيد ذا الجمة وقوله أزيد أخا ورقاء ويا خالد
نفسه ويا تميم كلكم وكلهم ويا بشر صاحب عمرو ويا غلام بشر أبا عبد الله ويا زيد
وعبد الله **قلت** اعلم أن للتوابع صنفا برأسه قد ذكره من بعد سنوفي فيه
أحكامها وكيفية جريها على متبوعاتها وإنما ذكر ههنا بعض التوابع
باعتبار جريها على المنادى لما كانت مختصة بأحكام خالفت بها أحكام التوابع لأجل
جريها عليه فقال توابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أفردت حملت على لفظه
وعلى محله فهذا الحكم هو قوله حملت على لفظه وعلى محله المنادى ويتعلق بالتوابع
باعتبار قيود أربعة نفصلها بعون الله **الفصل الأول** أن يكون المتبوع
منادى لأنه إذا لم يكن منادى لم يكن هذا الحكم جاريا عليه ولا يكون فيه إلا الحمل على
اللفظ لا غير إذا كان معربا كقولك جاءني زيد الكريم أو على محله إذا كان مبنيا كقولك
كقولك جاءني هؤلاء الكرام **نعم** قد يجري التوابع على لفظه ومحله في مثل قولك
أعجبني ضرب زيد العاقل والعاقلُ ولكن كلامنا ههنا في حركة لفظية ثابتة وحركة
محلية إعرابية نحو قولنا ضرب زيد فإن الحركة اللفظية إعرابية فلم يكن مثالا
له فافترقا **الفصل الثاني** أن يكون المنادى مضموما فإن كان منصوبا لم
يجر عليه هذا الحكم كقولك يا عبد الله الظريف ويا غلام زيد الكريم فإن مثل هذا
لا يجوز في تابعه إلا النصب مطلقا إذ ليس له محل يجري عليه فيجري مجرى [illegible]

وقد وقع في كلام الشيخ هاهنا التعبير بالضم والأخفش يعبّر بالبناء لشرح تحته
قولنا يا رجلان الظريفان ويا زيدان الكريمين رفعًا ونصبًا فيهما جميعًا الفصل الثالث
أن يكون المنادى غير مبهم لأنه إذا كان مبهمًا في مثل قولك يا هذا الرجل ويا هذا
الطويل فإن هذا وأمثاله لا يجوز فيه إلا الرفع ولا يجوز فيه النصب حملًا على المحل كما
سنقرره الفصل الرابع أن يكون التابع مفردًا غير مضاف فإن كان مضافًا
لم يجز فيه الرفع وكان منصوبًا بكل حال فقد عرفت بما ذكرناه أن هذا الحكم وهو رفع التابع
على اللفظ ونصبه على المحل لا يجري إلا باعتبار هذه القيود الأربعة التي فصّلناها
فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر كيفية جري التوابع إذا كانت مفردة ثم نذكر
كيفية خروج البدل والعطف بغير اللام عن هذا الحكم ثم نردفه بالكلام في كيفية
جري هذه التوابع إذا كانت مضافة فهذه مقاصد ثلاثة اشتمل عليها كلام
الشيخ في هذا الفصل **المقصد الأول** في كيفية جري هذه التوابع إذا كانت
مفردة فنقول التوابع كالتأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف باللام إذا كانت مفردة
جاز فيها الوجهان أحدهما النصب على المحل وهو الأصل والقياس لأن المنادى مفعول
في المعنى فلهذا وجب أن تكون توابعه منصوبة كسائر المنصوبات في مثل قولك عجبت
لهؤلاء الكرام لأن ما يظهر من الحركة في الأسماء المبنية لا يعول عليها فوجب أن يكون التعويل
على ما يقدر في المحل لأن كل اسم فلا بد له من إعراب إما ظاهرًا وإما مقدرًا وههنا
قد بطل التعويل على الظاهر فيجب التعويل على المقدر في المحل وثانيهما الرفع
على اللفظ وهذه المسألة من دقائق النحو ومشكلاته من حيث كان التابع معربًا
أجري عليه حركة مسوّغة البناء ولا وجه يقتضي بناءه مع استحقاقه إعرابًا
مخالفة لسائر أنواع المسوغات المبنية من نحو هؤلاء الرجال وسر هو أن
هذا البناء لما كان عارضًا لعلة طارئة كان على شرف المفارقة له بالإضافة بخلاف
سائر المبنيات فإن بناءها لازم مستقر فأشبه في عروضه الإعراب فلهذا كانت
هذه الحركة مشبهة بحركة الإعراب فلا جرم جوزت للتوابع على لفظها فلهذا الوجه
فأجري قولنا يا زيد العاقل مجرى قولنا جاءني زيد العاقل لا يقال فلم لا يجوز في مثل
قولنا يا زيد العاقل أن يكون العاقل مرفوعًا على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره يا زيد هو
العاقل من غير حاجة إلى هذا التعسف في تشبيه هذه الحركة بالحركة الإعرابية
لأنا نقول هذا فاسد لأمرين أما أولًا فلأن هذا إضمار من غير دلالة تدل عليه
فلا حاجة إلى تقديره وأما ثانيًا فلأن القصد بذكر العاقل هو الصفة في المعنى
وتقديره مبتدأ يخرج عن هذا المقصد فيجب أن يكون باطلًا فأما مثال الصفة فنحو
قولك يا زيد الطويل قال رؤبة ٥ يا حكم الوارث عن عبد الملك ٥ برفعه
على اللفظ أعني الوارث ويا زيد الطويل بالنصب على المحل قال جرير ٥

فما كعب بن مامه وابن سعدى باجود منك يا عمر الجوادا ه ومثال التاكيد قولك
يا تميم اجمعون واجمعين ومثال عطف البيان يا غلام بشر وبشرا ومثال المعطوف
بحرف قولك يا عمرو والحارث والحرث وقرى قوله والطير رفعا ونصبا لان المعطوف
اذا كان باللام امتنع دخول حرف النداء عليه تجرى مجرى التاكيد والصفة في جريه
على اللفظ والمحل وبين النحاة فيه خلاف طويل ولهم فيه مذاهب اولها اجازة الرفع
وهذا هو مذهب سيبويه والخليل والمازني وحجتهم على هذا هو ان حركة التابع
على متبوعه في لفظه هو الاصل لا المانع منه لنا وهذه الحركة لما كانت مشبهة بحركة
الاعراب كما حققناه وجب ان تكون جاريا على لفظها كسائر الحركات الاعرابية وثانيها
اجازة النصب وهذا هو مذهب يونس بن حبيب وابي عمرو بن العلاء والجرمي وعيسى بن عمر ه
وحجتهم عليه هو ان هذه الحركة لا شك في كونها حركة بنا وان كان فيها شبه بحركة الاعراب
واذا كان الامر فيها كما قلناه فيجب ان التوابع تكون جارية على محلها كسائر المتبوعات المحكية
وثالثها التسوية بين الرفع والنصب من غير فرق بينهما وهذا هو مذهب ابي
الفتح بن جني وحجته على ما قاله هو ان لكل واحد منهما وجها في الجواز والتسوية
واذا كان الامر فيهما كما قلناه فلا وجه لترجيح احدهما على الاخر وانشد ابن جني
الا يا زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمر الطريق ه وهو يروى بالرفع والنصب
في الضحاك وفي هذا دلالة على انهما سيان في الجواز ورابعها الفرق في احوال
المعطوف باللام وهذا هو مذهب ابي العباس المبرد فان كانت اللام في المعطوف للجنس
المفرد نحو قولك يا زيد والصعلوك يا عمرو والزيدان فالاختيار في المعطوف النصب وان
كانت اللام في المعطوف ليس للجنس المفرد كما في قولك يا عمرو والحرث ويا زيد والعباس
فالاختيار في المعطوف الرفع ووجه [illegible] على هذا هو ان اللام اذا كانت للجنس المفرد كانت
لازمة للمعطوف فلم يكن حرف النداء مستهدفا لدخوله عليه فلهذا كان العطف على
المحل هو المختار واذا كانت اللام ليست للجنس كانت زائدة يجوز زوالها عنه
كان حرف النداء مستهدفا لدخوله على المعطوف فلهذا كان العطف على اللفظ هو
المختار فهذا هو الوجه للمبرد في الفرق بين اللام اذا كانت للجنس المفرد وهم
ولعيره واكو والمختار عندنا ما ذهب اليه ابو الفتح ابن جني ووجهه ان اللام
اذا دخلت على المعطوف كانت مانعة من دخول حرف العطف عليه من اجل
هذا شاع فيه الوجهان من غير ترجيح لاحدهما على الاخر كما ذكرناه في سائر النوع
من التاكيد والصفة وعطف البيان نحس لا يشكل التفرقة بين اللامين
فان احدهما دال على الجنس بخلاف الاخرى لكن لا مانع في كون كل واحد منهما
مانعة عن دخول النداء على ما اختص بها فانهما مستويان في هذا الوجه

مسبه

وهذا هو المطلوب **مسألة** اعلم ان ابن الحاجب حاصل كلامه في قولنا يا زيد انه
بقولنا جاء زيد وكذا استحق عمل جاء في العاقل وجاء زيد العاقل استحق عمل يا في قولنا
يا زيد في العاقل هذا وان كان محتملا الا ان فيه نظرا من حيث انه قد يقال ان
زيدا في قولنا يا زيد في موضع نصب على المفعولية وانما قائمة مقام ادعو فكيف يصح
ما ذكره

الفصل الثاني في كيفية اخراج البدل والمعطوف بغير اللام

عن هذا الحكم اعلم ان البدل والمعطوف بغير اللام لما كانا مستقلين بانفسهما
ولم يكونا كالصفة والتكملة لما سبقها من المتبوعات لا جرم خرجا عن هذه القاعدة
فلهذا قال الشيخ الا البدل في نحو زيد وعمرو من المعطوفات فقوله الا البدل هو
استثناء من كلام موجب وهو قوله اذا افردت حملت على لفظه وعلى محله ومعنى هذا
هو ان البدل والمعطوف اذا كان عاريا عن دخول لام التعريف فانه لا يكون فيه الحمل على
المحل وانما يكون حكمه حكم المنادى بعينه سواء كان المنادى معربا او مبنيا فلهذا تقول
يا عبد الله زيد ويا عبد الله وزيد ~~وانما ذكره من المسامحة الصورية~~
~~من غير تعرض على جامع معنوي وذلك فان ما ذكرناه صحيح مع ذلك هو على المختار~~
~~مستمر على هذا المنصوص~~ وانما كان الامر فيهما كما ذكرناه اما البدل فلانه
في حكم ولانه في حكم المستقل بنفسه فلهذا كان مستبدا في دخول حرف النداء عليه
وحين كان مستبدا في دخوله عليه كان مضموما كالاول واما المعطوف بغير اللام فلان
الواو فيه قائمة مقام العامل فلهذا كان مستبدا في دخول حرف النداء عليه فلا جرم
لم يجر في كل واحد من هذين النوعين من التوابع الا الضم لا غير فاما مثال العطف
فقوله يا زيد وعمرو بالضم لا غير واما مثال البدل فقوله يا زيد زيد وهذا المثال ليس
مستقيما وقد اورده الفارسي ايضا مثالا للبدل كما اورده الشيخ وليس مثالا
للمسألة لانه من باب التأكيد اللفظي وزعم الخوارزمي انه ليس بالتأكيد لان
من حق التأكيد ان يكون جاريا في الاخبار وحيث يقع التساهل فيه وكرر لئلا يقع
تساهل فيه وذهول عنه فاما النداء فليس من الاخبار في شيء فلهذا لا يجري فيه
تساهل فلهذا كان قولنا يا زيد زيد بدلا وليس تأكيدا لما قلناه فهذا ملخص كلامه
وهذا فاسد لامرين اما اولا فلان قوله ان التأكيد من حقه ان يكون واقعا في الاخبار
خطأ فان الغرض بالتأكيد انما هو تحصيل الشيء وتمكينه في النفس وهذا كما يكون في
الامور الخبرية فانه يكون في الامور الانشائية ولهذا فانه لا فرق بين قولنا
زيد قائم نفسه وبين قوله لقي زيد نفسه في دخول التأكيد في كل واحد منهما
واما ثانيا فلان التأكيد نفسه يصح دخوله ووقوعه في النداء على الخصوص
ولهذا تقول يا زيد نفسه ويا تميم اجمعون وكلكم وكلهم فعرفت بما

حقيقته ان هذا المثال كما هو محتمل للبدل فهو محتمل للتاكيد ايضا ومن حق
مثال المسئلة الا يكون مثالا لغيرها فبطل ما قاله فادن الصواب في التمثيل ما ذكره
النحاة وهو ان يقال فيه يا زيد عمرو ويا غلام زيد فمثل هذا يكون بدلا الا لاختلاف
اللفظين وكونهما موضوعين على ذات واحدة

الفصل الثالث

في كيفية جري التوابع اذا كانت مضافة اعلم ان التوابع متى كانت مضافة كانت
كلها مستوية الاقدام في كونها معربة جارية على محل المتبوع ولا يجوز حملها على اللفظ
قال الخليل فجعلوا وصف المنادى اذا كان مضافا بمنزلة المنادى في نفسه اذا
كان مضافا في لزوم الاعراب له ولهذا اعاد الشيخ الامثلة كلها في التوابع ولم
يستثن منها شيئا فاما مثال الصفة فقوله يا زيد ذا الجمة ويا عمرو ذا الحسب
واما مثال التاكيد فقوله يا خالد نفسه ويا تميم كلكم او كلهم فاتى بحرف العطف
للتخيير بين الغيبة والخطاب فجعل قوله يا تميم مخاطبا تارة وغائبا اخرى فمن اتيه
من الظهور بمنزلة الاسم الغائب لان الاسماء الظاهرة في حكم الغائبة ومن اتيه
من الدلالة بمنزلة المخاطب فلهذا جاز فيه الوجهان وهذا كله انما يكون
في الاضافة المعنوية فاما اذا كانت لفظية فحكمها حكم المفرد في جواز الاتباع
على اللفظ والمحل كقولك يا زيد ضارب عمرو بالرفع والنصب جميعا قال الجوهري
ولعل الخطاب ههنا احسن لان هذا الاسم في الاصل للغيبة الا انه ورد عليه
الخطاب وهو اخرها وجودا فلهذا كانت الغلبة له وهذا جيد ولان حمل الكلام
على الخطاب اوضح واكثر شانا واسبقا ما فلهذا كان الخطاب اولى واما مثال البدل
فقوله يا بشر صاحب عمرو ورعم الجوهري ان قوله صاحب عمرو هو عطف بيان
من بشر وليس بدلا وهذا فاسد لانا لو لم نجعل هذا مثالا للبدل لاستحال ان يكون
للبدل مثالا مذكورا لانه لم يذكر من الامثلة الا قولنا يا غلام ابا عبد الله
ولا اشكال ان جعل قولنا ابا عبد الله عطف بيان اولى من جعله بدلا لان عطف البيان
اكثر ما ياتي في الاسماء الكنى والكنى للاسما فلو لم نحمل صاحب عمرو على كونه
بدلا لبطل تمثيل البدل فلهذا وجب حمله على البدل لما ذكرناه واما مثال عطف البيان
فقوله يا غلام ابا عبد الله فقوله ابا عبد الله انما هو بيان لقولنا يا غلام وايضاح
له واما مثال العطف فقوله يا زيد وعبد الله فهذه التوابع كلها اعادها
باجمعها مضافة ليعلم انه لا يختلف منها شي على اللفظ اصلا فاما المسئلة التي
السئلة فذكر اعرابه وموضع الشاهد منه اما اعرابه فهو ظاهر فقوله
ازيد مضموم على قصد النداء واخا ورقا صفة لزيد على المحل لكونه مضافا قال لبيد
وتمامه اذا لم تكن يا زيد قد عرضت اخنا حوقها حاسمه والاخنا هي الحوادث
فعلت ازيد حراخنا طرك واعلم بانك ان فرصت رحلك عابره والمراد بالطير

الخفة والعشل هكذا قال الجوهري وفي رواية اخرى ٥ احامس خاصم وكلاهما
لا غبار عليه لان المقصود من البيت انه قد عرض ما يكون نصح لك وبعوبة الحاسك
اما ظهور النحو واما حصول الناصر عليه واما موضع الشاهد منه فانما اورده
شاهدا على نصب الصفة اذا كانت مضافة وهو قولنا اخا ورجالا لانه صفة
لزيد على محله فهذا هو الكلام على التوابع **دقيقة** والمختار عندنا
تفصيل يد مرالي حقايقه وحاصله انا لا نمنع ان تكون الحركة وقولنا يا زيد
العاقل اعني التابع حركة اعني التابع حركة اعراب فشبه حركة البنا اما كونها
اعراب فلعدم علة البنا فيه واما كونها تشبه حركة البنا فلعدم العامل فيها
فيه من اصالة الاعراب جاز نسبها وبعضها ولما فيها من شبه البنا لعدم العامل
الى عامل يعمل فيها وما ذكرناه اولى مما ذكره ابن الحاجب لان ما ذكرناه اتباع للصفة
موصوفها في الحكم وما قاله اتباع للموصوف بالصفة وهو عكس الامر وحلاوة الحقايق
قد ظهر بما لخصناه ضعف كلامه والله الموفق ٥ **قال صاحب**
الكتاب نور الله حفرته فصل والوصف بابن وابنة
كالوصف بغيرهما اذا لم يقعا بين علمين فان وقعا تبع حركة الاول حركة الثاني كما
فعلوا في ابنم وامرئ تقول يا زيد ابن اخينا ويا هند ابنة عاصم وقالوا في غير الندا
ايضا اذا وصفوا هذا زيد ابن اخينا وهذه ابنة عمنا وهذا زيد بن عمرو وهند بنت عاصم
وكذلك النصب والجر فاذا لم يصفوا فالتنوين لا غير وقد جوزوا في الوصف التنوين
في ضرورة الشعر كقوله ٥ جارية من قيس بن ثعلبة ٥ **قلت** اعلم ان الوصف
بابن وابنة كالوصف بغيرهما من الاسما الا اضافية خلا ان موصوفهما يختص بحكم
اذا وقع بين علمين في الندا وفي غيره فلنذكر حكمه الذي يختص به في الندا ثم نذكر حكمه
في غير الندا فهذان فصلان يشتمل عليهما هذا الفصل **المفصل الاول**
في بيان حكمه اذا كان واقعا في الندا فاذا استعمل في الندا فلنتبين بخلو حاله اما ان تكون
واقعا صفة بين علمين او يكون صفة بين غير العلمين فهاتان حالتان **الحالة**
الاولى ان يكون واقعا صفة بين علمين والعلم انه اذا كان واقعا بينهما فحكمه التخفيف وعلة
تخفيفه هو كثرة استعماله من وجهين اما اولا من حيث اللفظ وذلك لانه وان
كان منفردا مع مضافه لكنه قد صار في حكم الكلمة الواحدة واما بالنظر من جهة
الاستعمال وذلك لان الانسان تقع صفة مضافا الى العلم اكثر من انه تقع صفة مضافة
الى غير العلم فلما كثر من هذين الوجهين جعلوه بابدال الضمة في موصوفه فتحة
فقد صارت الخفة متحققة فيه من وجهين اما اولا فلان الفتحة اخف من الضمة

لا محالة واما يا تيم فلان بالفتحة يحصل الاتباع والاسكان الاتباع احق من مخالفة
الحركات وحصول هذه الخفة بما ذكرناه انما يكون محققة بحصول شرطين
احدهما ان يكون ابن واقعا بين علمين وثانيهما ان يكون واقعا صفة
فمتى حصل هذان الشرطان حصل التخفيف بالفتح والاتباع كما ذكرناه ومتى
انتفيا او انتفى احدهما لم يحصل هذا التخفيف ومثال انتفائهما قولك يا زيد
ابن اخي هو ومثال انتفاء الصفة قولك زيد ابن عمرو ومثال انتفاء العلمية قولك
جاني زيد بن اخي ومثال حصولهما جميعا يا زيد بن عمرو ويا هند بنت عاصم واعلم
ان ظاهر كلام الشيخ ههنا هو اختيار الفتح ووجوبه اذا وقع صفة بين علمين في الندا
ولهذا لم يذكر الضم وقد ذهب اليه بعض النحاة والحق ان الفتح ليس حتما
بل كما يجوز الفتح فالضم جائز ايضا في الاسم الاول لامرين اما اولا فلان الضم
هو الاصل لانه منادى مقصود واما ثانيا فقد انشد سيبويه للعجاج
يا عمر بن معمر لا منتظر ورووا ايضا يا حكم بن المنذر بن الجارود
بالضم ايضا فثبت انه كما يجوز فيه الفتح فالضم جائز ايضا لما ذكرناه وقد اختلف النحاة
في حركة ابن زيد في نحو قولك يا زيد بن عمرو على مذاهب ثلاثة اولها انهما
حركتا بناء وحجتهم على هذا هو انه لما كثر صارا كالكلمة الواحدة فجريا مجرى
خمسة عشر في بنائهما وامرا احمما جميعا وثانيها مذهب من قال انهما جميعا
حركتا اعراب وحجتهم على هذا هو انه لما كثر صار قولنا يا زيد بن عمرو بمنزلة
قولنا يا زيد عمرو وثالثها مذهب من قال ان الاولى حركة بناء والثانية حركة
اعراب وهذا هو المختار ويدل عليه هو ان الثانية لا اشكال في كونها حركة اعراب اذ لا
وجه يقتضي كونها حركة بناء لانها بمنزلة قولنا يا زيد صاحب عمرو واما الاولى فانها حركة بناء
لان القياس فيها ان تكون ضمة لانه منادى مقصود كقولك يا زيد صاحب المال
لكنه لما كثر استعمالهم ابدلوا الضمة فتحة لاجل خفتها فصار يا زيد بن عمرو وظاهر كلام
الشيخ ههنا يدل على انهما حركتا اعراب ولهذا قال كما فعلوا في نحو ابنم وامرئ ولا اشكال
انهما في ابنم وامرئ حركتا اعراب لان النون في ابنم تابعة لحركة الميم وحركة الراء في امرئ
تابعة لحركة الهمزة فالاولى تابعة للثانية مفتوحة كانت او مكسورة او مضمومة
وما ذكرناه اولى واحق لان ما قلناه في يا زيد بن عمرو فهو مخالف لابنم وامرئ فان
الدال من زيد في نحو يا زيد بن عمرو حرف الاعراب وهي مستحقة للضمة بلا الوصف بابن للعلمية
فلما وصف بابن زالت تلك الضمة بخلاف ابنم وامرئ فان النون في ابنم هي حرف
للاعراب تقع عليها فلما زيدت الميم بقيت النون على حالها في التبعية وهكذا

الراء فمرفوع فإنها حرف إعراب لأن المرخم بصدد أن يخفف فيسقط وإذا كانت
تابعة فهي حرف الإعراب والراء تابعة لها فإذن هما حركتا إعراب كما ترى وإن
كان أحدهما أصلية والأخرى تابعة فكأن الأولى تابعة للثانية ههنا
وإن كانتا حركتي إعراب فهكذا قولنا زيد بن عمرو الأولى تابعة للثانية وإن
كانت الأولى حركة بناء كما حققناه **الحالة** الثالثة أن يكون ابن
واقعا بين غير علمين في النداء وحكمه حكم الصفة المضافة من غير اتباع
فعلى هذا تقول يا زيد ابن أخينا ويا هند ابنة عمنا فيكون الأول مضموما على
حاله مبنيا والثاني معربا كما تقول يا زيد صاحب المال ويا عمرو ذا الحسب الكريم بكسر
كسره الأول فيخفف بالتخفيف الذي ذكرناه **المقصد الثاني** في بيان حكمه
إذا كان واقعا في غير النداء وإذا استعمل ابن في غير النداء فليس يخلو حاله
إما أن يكون واقعا بين علمين أو غير علمين فهاتان حالتان **الحالة** الأولى
أن يكون واقعا صفة بين علمين واعلم أن حكمه التخفيف إذا كان واقعا بين
علمين كما ذكرنا في النداء وعلة تخفيفه هو كثرة الاستعمال فيه فلما كثر استعماله
خففوه وتخفيفه فيه إنما يكون بطرح تنوينه لا غير لأجل الإتباع لأن
التنوين لما كان ساقطا من الثاني لأجل الإضافة أسقطوه أيضا من الأول
إتباعا له كما فعلناه في النداء فإن الفتحة لما كانت واجبة في الثاني لأجل
الإضافة أتبعناه الأول وفتحناه لأجله والشرط في إسقاط التنوين أمران
أحدهما أن يكون ابن واقعا بين علمين وثانيهما أن يكون صفة فمتى حصل
هذان الشرطان وجب طرح التنوين من الأول ومتى انتفيا أو انتفى واحد
منهما وجب إثباته فمثال انتفائهما جميعا قولك زيد ابن أخي ومثال انتفاء الصفة
قولك زيد ابن عمرو ومثال انتفاء العلمية قولك جاءني زيد ابن أخي واعلم أن
طرح التنوين من الأول مع حصول هذين الشرطين إنما هو على جهة الوجوب
وليس كما ذكرنا في فتح الأول في النداء فإنه على جهة الجواز كما حققناه والسر
فيه هو أن زيادة التنوين ههنا فيه ثقل مع كثرة الاستعمال فلهذا أعرضوا
طرحه لما كان حرفا مزيدا بخلاف ما ذكرناه في النداء فإنه بمنزلة حركة فلهذا
لم يلتزموا الفتح بل جوزوا فيه الفتح والضم جميعا للوجه الذي ذكرناه ولم يسمع
التنوين مع الوصف إلا في ضرورة الشعر **الحالة** الثانية أن يكون ابن واقعا
صفة بين غير العلمين وحكمه حكم الصفة المضافة فلهذا تقول هذا زيد ابن أخينا
وهند بنت عمنا بإثبات التنوين في الأول كما تقول هذا زيد ذو الحسب وهذا

زيد صاحب المال والوجه فيه هو انه لم يكثر في الاستعمال كثرة الاول ولهذا لم يجعل
فيه طرح التنوين كما اغتفروه اذا كان واقعا بين العلمين بغير هذا الذي ذكرناه
في احكام ابن في النداء وفي غيره اذا كان واقعا صفة فاما اذا لم يكن صفة فالتنوين
لا غير فتقول هذا تقول زيد ابن عمرو وهند بنت عاصم فثبت التنوين لما لم يكن صفة ولهذا
قال الشيخ فان لم يصفوا فالتنوين لا غير وعلى الجواز حتى ان اسقاط
التنوين في قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله انما كان لاجل كونه غير منصرف
للتعريف والعجمة هذا فاسد فانه ان كان اعجميا كما زعم فهو ثلاثي فيجب صرفه
كنوح ولوط وتصغيره لا يوجب صرفه اذا كان مكبره منصرفا فلانه سالم الحشو
وان كان عربيا فهو داخل في الصرف اذ ليس فيه الا العلمية لا غير والحق انه منصرف
على كلا التقديرين فان كان منونا فالانكار والتكذيب واقع على اعتقادهم البنوة
له لانه هو الخبر وان كان غير منون فانما ترك تنوينه لاجل وقوعه بين الابن والانكار
والتكذيب واقع على الخبر المحذوف وهو الاله الذي اثبتوه للاعلى (؟) فاما البيت
الغجلي فذكر اعرابه والوجه في انشاده فاما اعرابه فهو ظاهر وتفسيره
كأنها ذات ستره مقعبه ممكور على رداح الحجبه كأنها حلية سيف مذهبه
يعني بقوله فيا اي ضامر البطن المقعبه التي دخلت سرتها في بطنها فعلا ما بعد
فصار موضعها كانه قعب المكور من النساء هي المطوية الخلق يقال امراة ممكورة
الساقين اي خدلاء والرداح الثقيلة الاوراك والحجبة راس الورك يريد انها عظيمة
عجيمة كانها حلية سيف مذهبة لرشاقتها وحسن دلها هكذا حكاه الجوهري
واما وجه انشاده فانما انشده شاهدا على اثبات التنوين مع الوصفية في ابن وانما
يكون للضرورة في الشعر ولا يجوز في سعة الكلام لما ذكرناه فهذا هو الكلام على هذا الفصل

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته فصل والمنادى

المبهم شيئان اي واسم الاشارة فاي يوصف بشيئين مما فيه الالف
واللام مقحمة بينهما كلمة التنبيه وباسم الاشارة كقولك يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل
قال ذو الرمة الا ايهذا الباخع الوجد نفسه واسم الاشارة لا يوصف الا بما
فيه الالف واللام كقولك يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال وانشد سيبويه لخزز بن
لوذان يا صاح يا ذا الضامر العنس ولعبيد يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه
ويقول في الصفة يا هذا زيد وزيدا ويا هذان زيد وعمرو وزيدا وعمرا ويقول
يا هذا ذا الجمة على البدل قلت اعلم انا نعني بالمبهم ما كان ليس واضحا
في نفسه ويحتاج الى بيان والذي يفتقر الى البيان لابهامه شيئان اي واسم الاشارة

فلذلك كسعه كنعمه الصاح اى بالصفه ثم لذلك كنعمه الصاح اسم الاشاره بالصفه
الصاحبه يردفه بالكلام فى حكم العلم وغيره اذا وقع بعد اسم الاشاره وفيه مقاصد
ثلاثه ولا اشار اليها الشيخ بعضها مشيه الله تعالى

المقصد الاول فى الصاح

اى بما يجرى عليه من الصفات ولتافيه مقامات

المقام الاول فى بيان جنس

الصفه واعلم ان الذى يجرى على اى من اجناس الصفات المعرفه جنسان فالجنس
الاول منها ما كان معرفا باللام مجيء بعدهما كلمه التنبيه كقولك يا ايها الرجل ٥
قال الله تعالى يا ايها الانسان ما غرك بربك الكريم ٥ واسند النحاه ٥
يا ايها الجاهل ذو التنزى ٥ فاما وصفها باللام فالوجه فيه هو انها لما كانت مبهمه
فى نفسها واللام داله على الجنسيه فلهذا كانت موصوفه بها لان وصفها بالجنس يبين
حقيقتها واوضح لمعناها فلا جرم كان وصفها بذى اللام احق من غيره لما حققناه ٥
واما الحاق كلمه التنبيه فلان اى اصلها ان تكون مضافه فلما انقطع عنها مضافها
عوض عنه كلمه التنبيه لتكون شاده مشبع وخصوا حرف التنبيه بالتعويض لما فيه
من الاشعار بالاسميه وزعم الفارسى ان ها التنبيه ليست عوضا كما قاله النحاه وانما هى
تعمد بالزياده لان باب النداء يكثر فيه التغيير بالزياده والنقصان الجنس الثانى ان
يكون موصوفا باسم الاشاره فى مثل قولك يا ايهذا الرجل وانما وصف باسم الاشاره لامرين
اما اولا فلان قولنا ذا بمنزله قولنا المشار اليه فكان فى الحقيقه راجعا الى الوصف باللام التى
للجنس واما ثانيا فلان اسم الاشاره لما اتضح حقيقته لوصفه باسم الجنس اشبه اسم الاشاره ٥
مع صفته كالشى الواحد فلهذا جاز ان يقع صفه لاى كما جاز فى اسم الجنس فعلى هذا
جاز ان تقول يا ايهذا الرجل كما جاز ان تقول يا ايها الرجل لانهما التبس المبهم بمنزله
المضمر فكيف ساغ نداؤه مع ان المضمر لا يسوغ نداؤه لا تقول يا اياه مستكره جلا ان فيه
شبها من الظاهر وشبها من المضمر فلما فيه من شبه الظاهر جاز نداؤه ولما فيه من شبه
المضمر استكره نداؤه وعن هذا قال المحققون من النحاه جواز ندائه مع الكراهه عملا
بكلا الشبهين ٥

المقام الثانى فى بيان ما يجوز فى الصفه من الاعراب وللنحاه

فيه مذاهب ثلاثه اولها انه لا يجوز فيه الا الرفع على اللفظ ولا يجوز فيه النصب على المحل كما هو
جاز فى مثل يا زيد العاقل وهذا هو مذهب سيبويه والخليل والمبرد والسيرافى وعبد القاهر
واختاره الزمخشرى ونصره الخوارزمى وابن الحاجب وثانيها ان رفعه ليس
على الصفه وانما هو خبر مبتدا محذوف واى انما هى موصوله بالجمله الابتدائيه وتقديره
يا الذى هو الرجل وهذا هو مذهب الاخفش وثالثها انه يجوز فيه النصب على المحل كما يجوز
فيه الرفع على اللفظ فعلى هذا تقول يا ايها الرجل والرجل كما تقول يا زيد العاقل والعاقل وهذا
شى حكاه الموصلى صاحب الغرة عن ابى عثمان المازنى وحكى عن ابى اسحق الزجاج انه ما قبله
والحق عندنا هو الاول وهو الذى عليه الجماهير من النحاه ويدل عليه وجهان احدهما
انه لما اراد الاسم الواقع بعد اى هو المنادى بعينه ودخول اى انما هو وصله

فكأنه هو المقصود بنفسه فلهذا لم يجز فيه الا الرفع لا غير وباسمها ان صفة المبهم
لما كانت مع المبهم كالشيء الواحد بخلاف الصفة مع العلم وغيره ولهذا لا تراهم يجيزون مررت
بزيد في الدار الكريم وينعتون مررت بهذا في الدار الكريم ولما كان الامر فيها هكذا جعلوا
الحركة المستحقة لصفة المنادى كانها واقعة عليها فلهذا لم يجز فيها الا الرفع لا يستثنوا فاما
ما يزعمه المازني والزجاج من جواز النصب في الصفة فهو فاسد لامرين اما اولا فلانه
لم يرد عنهم ولا نقله احد من ائمة الادب مع كثرة دورته وهذا يدل على امتناعه واما ثانيا
فلان عندنا في الحوالة الا الفاعل على غير المبهم واذا ظهر الفرق بين المبهم وغيره بما ذكرناه
فلا وجه للمقايسة بينهما فاما ما قاله الاخفش فهو فاسد ايضا لان حمله على الصفة اولى
من غير حاجة الى التعسف في اضمار مبتدا وكيف والاضمار على خلاف الاصل فلا يعدل اليه الا لضرورة
ولا ضرورة هاهنا مع صحة حمله على الصفة كما حققناه ولم اظفر للاخفش بشبهة فاورد
والذي عرض من ذلك هو انه لما رواه لا يجوز فيه الا الرفع فلو كان رفعه على الصفة لجاز فيه
الرفع على اللفظ والنصب على المحل كما في يا زيد العاقل والعاقل والوجه الذي حققناه
لا يبقى لهذا التعسف وجه واما البيت الذي انشده الذي الرمة فهو لشيخنا عن بينة المنادى
مع كراء عرابه وموضع الشاهد منه فيها ثان فانه ثان العابد الاولى في سا ان اعرابه
فالاول للتنبيه واي مبنيه على الضم للقصد وهو امر موضوع على الصفة لاي والباخع
مرفوع صفة لهذا والوجه كون فيه الاوجه الثلاثة فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه
بالمفعول والجر على اضافة الباخع اليه اضافة لفظية واما جاز رفع الباخع مع كونه
مضافا لما كانت الاضافة فيه لفظية والبخع هو الهلاك قال الله تعالى فلعلك
باخع نفسك اي قاتلها ومهلكها العابد الثانية في موضع الشاهد منه
وانما اورده شاهدا على رفع الباخع صفة لهذا الذي هو صفة لاي ومعناه
يا ايها الذي اهلك وجده نفسه وقتلها على امر بعده عنه المقادير ونحته عنه
ومما يؤيد هذا المعنى قوله

هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها فليس باتيك منهيها ولا قاصر عنك مامورها

الفصل الثاني في كيفية اسم الاشارة بصفة

اعلم ان الكلام في اسم الاشارة يجري على حد الكلام في اي لانهما شيئا في كونهما من
الاسماء المبهمة خلا ان اسم الاشارة لا يوصف الا بما فيه الالف واللام وحده والسر
فيه هو ان اسم الاشارة لما كان مبهما الذات في نفسه والالف واللام فيهما
ايضاح لحقيقته وذاته فلهذا كان مخصوصا بالوصف بهما والخلاف في اعرابه
جار على حد الخلاف في اي وقد قررناه فلا وجه لتكريره وحكى ابن الحاجب
في شرحه ان بعض النحاة يتوهم العروض قولنا يا ايها الرجل ويا هذا الرجل
نحو الوجهين الرفع والنصب في صفة اسم الاشارة ولم يجز الا الرفع في صفة اي

وهذا الفرق فاسد لا وجه له وبيانه انهم ان ارادوا النصب على تقدير اعني فهو باطل
اذ لا دليل عليه ولا حاجة الى تقدير من غير ملجئ وان ارادوا النصب على الاتباع للمحل
فهو فاسد ايضا بما اوردناه على الزجاج والمازني في وصف المنادى وحكى الفارسي في
كتابه الاغفال ان بعض النحاة جوز الاتباع للمحل في وصف اسم الاشارة واي وزعم
انه يكون قياسا مطردا فيهما وهذا فاسد بما قدمناه فاما البيت الذي استشهد سيبويه
لخزز بن لوذان ٥ والخزز ذكر الارانب وجمعه خزان كصرد وصردان وهو كما صححه
وكذا ابن مجمش و لوذان بفتح اللام فهما اسمان لرجلين هكذا قاله الجوهري
فلنذكر اعرابه وموضع الشاهد منه فها هنا فائدتان الفائدة الاولى في اعرابه
فقوله يا صاح ترخيم لصاحبي وسياتي تقريره في الترخيم وفي الضامر وجهان من الاعراب
احدهما الجر وهذه هي رواية اهل الكوفة على ان ذا يكون بمعنى صاحب وبعد
هذا يخرج عن الاستشهاد بالبيت ويكون من باب الجر والذي حملهم على هذا التقدير هو
البيت الثاني وهو قوله والرحل والاقتاب والحلس ٥ فلو كان معطوفا على
العنس لفسد المعنى لان الرحل والاقتاب لا توصف بالضمور فيجب عطفه على
الضامر بمعنى يا صاحب العنس الضامر واجاز العنس على روايتهم يكون بامرين
اما اولا فباضافة الضامر اليه ويكون من باب الحسن لوجهه واما ثانيا فعلى ان
يكون العنس بدلا من الضامر وذهب الخوارزمي الى انه يكون مجرورا على انه عطف بيان
من الضامر وهذا وان كان ما ذكره محتملا لكن الذي ذكرناه من البدل احسن لان
العنس هو المقصود والضامر انما هو بساط لذكره فلهذا كان حمله على البدل
احق ٥ وثانيهما الرفع على انه صفة لذا وهو مضاف الى العنس اضافة
لفظية ولهذا جاز رفعه مع كونه مضافا لما كانت اضافته لفظية لانه في معنى
الفاعل ويكون عطف الرحل والاقتاب على العنس على روايته هو له على وجهين
احدهما ان يكون عطفه على اعتبار المعنى لان الضمور هو الضعف فكانه قال يا هذا
الذي ضعف عنسه وضعف رحله ومنه هذا يا ويلاس الحاجب وثانيهما
ان يكون من باب علفتها تبنا وماء باردا ٥ فيكون على اضمار فعل ويقدر يا ذا الضامر
العنس والبالي الرحل والاقتاب وهذا هو تاويل الخوارزمي وكلاهما سديده
الفائدة الثانية في موضع الشاهد منه واما ايراده شاهدا على انه
صفة لاسم الاشارة على اللفظ لانه معرف باللام واسم الاشارة لا يوصف الا بذي
اللام واما البيت الذي انشده لعبيد فلنذكر اعرابه وموضع الشاهد منه
فها هنا فائدتان الفائدة الاولى في اعرابه فقوله يا ذا هو المنادى في المحو فناه

مرفوعٌ صفة جارية على اسم الاشارة وانما وجب الرفع مع الاضافة لانها اضافة لفظية
غير حقيقية ونحو عطف بيان لشبهه وبابه ٥ مثل صاحب الاحلام ٥ وثمّ منصوب
على المصدر والعامل فيه ما في المحوفنا من معنى النفي ٥ والشيب فيه ان قوم عبد الاسدي
لما قتلوا حجرا والد امرء القيس توعدهم امرء القيس على قتله فقال عبيد يا من يحوفنا ابيه عدنا
بالقتل لما قتلنا شيخه هدرا وعبيد لا يصل اليه ابدا انما هو وعيد من قبيل الهذيان
يجري مجرى ما يراه النائم في اضغاث الاحلام وبعده ٥
لا يستكينا شقها وايادنا واجعل بكلكل لا سام وطام ٥ يعني يا ابن ام وطام امرء القيس
لعلهم اباه العايد البابسة في موضع الشاهد وانما اورده شاهدا على
رفع المحوفنا على الصفة لداو الرام الرفع فيه لما حققناه هذا كله تقرير فيما يستحق
الصفة من الاعراب فاما المنادي المبهم نفسه فليس فيه الا الضم عن كونه مقصودا
لقولنا يا زيد ٥

المقصد الثالث في بيان حكم العلم وغيره اذا

كان واقعا بعد اسم الاشارة اذا وقع بعد اللام في باب النداء فهو صفة له كما ٥
حققناه من قبل فاما اذا وقع بعده اسم غير معرف باللام فقد ذكر الشيخ فيه مسئلتين
المسئلة الاولى قوله يا هذا زيدا وعمرو وزيدا وعمرا ويا هذان زيد وعمرو وزيدا
وعمرا فهذا انما يكون رفعه ونصبه مبنيا على عطف البيان من هذا ولا يجوز
ان يكون تاكيدا اذ ليس لفظيا ولا معنويا ولا يجوز ان يكون بدلا لانه لو كان بدلا لكان
سوّيه لان البدل في حكم تكرير العامل فاذا بطل هذان الوجهان لم يبق الا ان يكون
من باب عطف البيان كما قال الشيخ المسئلة الثانية قوله ونحو يا هذا
ذا الجمة على البدل وانما حملنا هذا على البدل لان التاكيد ممتنع فيه لانه ليس لفظيا ولا معنويا
والعطف للنسق باطل ايضا لعدم الحرف وعطف البيان ايضا ممتنع لانه لا يكون
بالاسماء الجامدة وهذا يدل من له المشتق وحمله ايضا على الصفة باطل ايضا
لان اسم الاشارة لا يوصف الا بما فيه اللام لا غير ولا يجوز وصفه بما هو مضاف الى
اللام فلما بطلت هذه الاقسام كلها وجب نصبه على البدل لا غير هذا
كله تقرير لكلام الشيخ في منعه لان يكون عطف بيان وحكي عن سيبويه جواز
كونه عطف بيان وهو جيد لا غبار عليه **قال صاحب الكتاب**
فصل ولا ينادى ما فيه الالف واللام الا الله وحده لانهما
لا يفارقانه كما لا يفارقان النجم مع انهما خلف عن همزة الاله وقوله ٥ من اجلك يا التي
تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني ٥ شبيه بيا الله وهو شاذ **قلت** النداء مما فيه الالف
واللام منحرف عن القياس واستعمال الفصحاء فلنذكر العلة في امتناعه ثم نذكر
ما يسوغ من ذلك وما لا يسوغ فهذان مقصدان **المقصد الاول** في بيان العلة
في امتناع دخولها على اللام واعلم ان هذه مسئلة خلاف بين النحاة فالنحويون

البصريين كالخليل وسيبويه والمبرد والسيرافي والجرجاني والزمخشري وغيرهم على امتناع
دخول يا على الالف واللام وحجتهم على هذا هو ان يا آلة للتعريف مع القصد
واللام آلة للتعريف ايضًا فلو جوزنا دخول يا عليها لكان قد اجتمع على الكلمة تعريفان
للتعريف وهذا ممنوع لافضائه الى التناقض وبيانه هو ان معنى قولنا ان يا مفيدة
للتعريف هو انها مفيدة لتعيين الحقيقة مع قطع النظر عن غيرها فلو عرفناه
بالة اخرى لكان مفتقرًا اليها فيؤدي الى ان يكون مستغنيًا بنفسه غير مستغنى
وهذا متناقض وزعم الكوفيون المحققون منهم كالكسائي والاحمر والفراء
ان دخولها على اللام جائز وحجتهم على ما قالوه قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي
وانت بخيلة بالوصل عني وقوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسباني شرا
والجواب عما قاله علماء البصريين لان يا مفيدة للتعريف مع القصد والتعريف
بها اقوى من التعريف باللام ولهذا فانه يصح ان يكون ذو اللام صفة للمنادى
في مثل قولك يا زيد العاقل ولا يجوز عكسه وفي هذا دلالة على ان تعريف يا اوجد
وامكن من تعريف اللام لا محالة واذا كان الامر هكذا فلا حاجة بنا الى الجمع بين تعريفين
لاغناء احدهما عن الاخر لانها فاذا جاز نداء الاعلام مع ان فيها تعريف
العلمية فيجوز ايضًا نداء ما فيه الالف واللام مع كونه معرفًا بهما لانا نقول هذا
فاسد فانا ان قلنا ان تعريف العلمية يزول عند قصد ندائه كما حكاه ابن الانباري
عن النحاة فقد ارتفع الاشكال اذ لم يجتمع فيه تعريفان وان قلنا ان تعريف العلمية
باق عند قصد ندائه كما حكاه الموصلي عن بعض البصريين فالفرق هو ان تعريف
العلمية امر معنوي ليس حاصلا بالة وتعريف اللام امر لفظي فلا يلزم من اغتفارهم
الجمع بين تعريفين لفظي ومعنوي اغتفارهم الجمع بين تعريفين لفظيين لان الجمع
بين تعريفين لفظيين يكون اظهر في القبح فيه اذا كان احدهما معنويا والاخر
لفظيا فافترقا فاما احتجاج الكوفيين فسنجيب عنه بمشيئة الله تعالى في تحصيل من مجموع ما
ذكرناه انه لا يسوغ دخول حرف النداء على اللام وعن هذا قال المحققون ان الواضع
لما علم استحالة دخول يا على اللام استخرج لندائه وصلة مسوغة لذلك فليس
يخلو حال ما فيه اللام اما ان يكون اسم جنس او صفة فان كان اسم جنس كانت الوصلة
في حقه اي فيقول يا ايها الرجل ويا ايها الانسان وان كان صفة كالحارث والعباس
والمظفر فقد حكى الموصلي عن ابن الدهان ان الحيلة في الوصلة الى ندائه ان يأتي بمن فيقول
يا من هو الحرث ويا من هو العباس ويعنون من قولنا يا ايها العباس لانه في معنى
العلم فيمتنع كما يمتنع قولنا يا ايها زيد قلت وكما يسوغ التوصل بما ذكره ابن الدهان
فيسوغ ان يقال يا ايها المسمى بالحارث والعباس وان يقال يا ذا المسمى بالحارث ايضًا

المقصد الثاني في بيان ما يسوغ دخولها عليه ولا يسوغ اعلم انه ما ورد مما

فيه الا

سى

الالف واللام داخله عليه بالندا فهو على وجهين قياسي وشاذ فاما القياس
فهو قولنا يا الله فان دخولها عليه قياس مطرد بلا نكير خلافه واما ساغ دخولها
عليه لامور ثلاثه اما اولا فلانه كثير الاستعمال فان الله تعالى جل جلاله لما كان هو مال
كل الآمال وغاية كل حاجه وسؤال فكثر استعماله في هذه الاحوال هو الذي سوغ
دخولها عليه واما ثانيا فلان اللام في اسم الله هو عوض عن همزة اله فكانها لنيابتها
وبيانه هو ان قولنا الله اصله الاله على وزن الفعال بحذف الهمزة محافظة عليها من الكسر
التي هي من دواعي الامالة لتكون افخم واعظم ثم ادغمت لام التعريف في لام الاه ثم فخمت للتعظيم
فلهذا جاز دخولها عليها واما ثالثا فلان اللام في الله ليست للتعريف في الحقيقة فانهما لا
يكسبان الله تعالى تعريفا فلهذا لم يكن في الحقيقة جمعا بين تعريفين فهذه هي الوجوه
التي سوغت دخول حرف الندا على اسم الله تعالى **تنبيه** قولنا الله قد اختلف العلما
فيه من وجوه كثيره فزعم بعضهم انه ليس عربيا وانما هو اسم سرياني وقال
بعضهم انه عربي ثم اختلفوا فزعم بعضهم انه جامد لا اشتقاق له من شي وقال
آخرون انه مشتق ثم اختلفوا في وجه اشتقاقه فقال بعضهم من أله اذا تحير
وقال بعضهم من أله اذا احتجب ثم اختلف القائلون بكونه مشتقا فقال بعضهم هو
اسم ليس بصفه وقال آخرون انه صفه والحق عندنا انه اسم وليس بصفه وهو الذي اختاره
الزمخشري في الكشاف وانه سمة الاعلام وليس علما محضا والكلام في الرد على
من خالف فيه وذكر كيفية اشتقاقه يخرجنا عن مقصد الكتاب الذي تصدينا
لكشفه وبيانه وفيه كلام طويل يليق بالمباحث الكلاميه **واما السادس** فهو
ما اسقط الكوفيون وهو على وجهين احدهما له وجه وهذا نحو قولهم ٥
من اجلك يا التي تيمت قلبي ٥ فالذي حسن هذا انهما لا يفارقانه فنزلا منزلة الجزء
منه فلهذا ساغ دخوله عليها وثانيهما ليس له وجه وهذا نحو قولهم ٥
فيا الغلامان اللذان فرا ٥ فانه لا وجه لتسويغ مثل هذا فلهذا وجب رده والحكم
بشذوذه ٥ وقد حصل ما وعدنا به من جواب الكوفيين بحسب ما ذكرناه واغنى عن اعاده
شي سواه لا يقال فلم لم يجز ندا النجم كما جاز ندا اسم الله مع اتفاقهما في لزوم اللام
فيهما وانه لا يجوز نزعها عنهما لانا نقول انهما وان كانا مشتركين في لزوم اللام
لهما جميعا لكن اللام في اسم الله عوضا عن فائه المحذوفه وليست اللام في النجم
عوضا فلهذا ساغ فيه دون غيره مما يلزم اللام فاما البيت الذي استشهدوا به
ووجه انشاده ظاهر فلا حاجه بنا الى كشفه وبالله التوفيق ٥ ٥ ٥

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته فصل واذا
كرر المنادى في حال الاضافه ففيه وجهان احدهما ان تنصب الاسمان معا كقول جرير ٥
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم ٥ وقول بعض ولده ٥ يا زيد زيد اليعملات الذبل ٥ والثاني
ان تضم الاول **قلت** هذا الفصل قد وقع اضطراب في ترجمة مطلعه لان العرض

بالتكرير هو ذكره مرة بعد اخرى يكون في احدهما مضافا وفي الاخرى غير مضاف
فيصح نصبه باعتبار الاولى فيقال في غير حال الاضافة ويصح نصبه باعتبار الثانية
فيقال في حال الاضافة فلنذكر ترجمته ثم نذكر حاله في الاعراب فهذان مقصدان ٥ ٥
المقصد الاول في ترجمة مطلعه ولها ترجمتان **الترجمة** الاولى وهي ترجمة
سيبويه وهو ان يقال واذا كرر المنادى في حال الاضافة ووجه هذه الترجمة هو ان
الغرض بتكريره هو ذكره مرة بعد اخرى كما حققناه لكن ذكره باعتبار الثانية هو
الاولى لانها هي المقصودة بالذكر ومن اجلها تم وجعل له فصل على انفراده **الترجمة**
الثانية وهي ترجمة غير سيبويه وهو ان يقال واذا كرر المنادى في غير حال الاضافة ووجه
هذه الترجمة هو ان الاسم الاول هو الصدر وعليه ينبني الكلام في الباب ومنه يشرع فلهذا
كان نصبه باعتبار الاول اولى واحق فهذا هو الوجه في تقرير الاختلاف في مطلع هذا
الفصل وكلاهما حسن ووجه ومعاني نسج المفصل جميعا خلا ان ترجمة سيبويه تكون
اظهر واولى لامور اما اولا فلان الثاني يكون مضافا منصوبا بكل حال والاول
فانه تارة يكون مضافا منصوبا وتارة يكون مقطوعا عن الاضافة مبنيا على الضم
فلهذا كان نصبه باعتبار الحالة المستمرة اولى من الحالة المنتقلة واما ثانيا فلان
التكرير انما وقع بالثانية دون الاولى وهو فيها مضاف بكل حال فلهذا كانت العبارة
التي ذكرها سيبويه اولى لما ذكرناه واما ثالثا فلان الثاني لا ينفك عن الاضافة بكل ٥
حال والاول قد يكون مضافا فيفصله باعتبار ما يتفق فيه الاسمان وهو الاضافة
اولى مما ينفرد به احدهما دون الاخر فاذن الوجه عبارة سيبويه **المقصد
الثاني** في بيان حاله في الاعراب واعلم ان اختلاف الاعراب انما يكون في الاول ٥
فاما الثاني فانه منصوب بكل حال وله في الاعراب حالتان **الحالة** الاولى ان يكون منصوبا
ولنصبه وجهان **الوجه** الاول منهما ان يكون تيم الاول مضافا الى عدي المذكور
ويكون تيم الثاني مؤكدا للمضاف بتكرير اللفظ فيجب نصب تيم الاول لانه مضاف ويجب
نصب تيم الثاني لانه مقحم مؤكد وهذا هو مذهب سيبويه والخليل ٥ وشبهه سيبويه تيم الثاني
في اقحامه وزيادته للتاكيد بزيادة اللام في مثل قولهم ٥ يا بؤس للحرب ٥ ولولاها لقال
يا بؤس الحرب ٥ **الوجه** الثاني ان يكون كل واحد منهما مضافا الا انه حذف المضاف اليه
من احدهما استغنا عنه بالثاني وبقيت فيه احكام الاضافة كما جاء في قولهم ٥
بين ذراعي وجبهة الاسد ٥ لان المعنى فيه بين ذراعي الاسد وجبهته لكن
بقي الكلام فيما يكون المحذوف وفيه احتمالات الاحتمال الاول ان يكون المحذوف هو
المضاف اليه من الاول ويكون تيم الثاني مضافا الى عدي وهذا هو الظاهر من اللفظ
الاحتمال الثاني ان يكون تيم الاول مضافا الى عدي المذكور ويكون تيم الثاني ٥
مضافا الى عدي محذوف ٥ واعلم ان الظاهر ان المحذوف هو المضاف اليه من الاول ٥
ويدل عليه انا لو قلنا ان المضاف الى عدي المذكور هو الاول لادى الى محذورين ٥

اليه
احدهما التقديم والتاخير من غير فائدة وثانيهما الفصل بين المضاف والمضاف
وكل واحد منهما هو بين على حذاء والاصل فيه القياس على حكم الظاهر والتعويل على
حذف المضاف من الاول هذا هو الذي يقتضيه الظاهر والاغوص في التحقيق عندنا
هو ان يكون المضاف اليه الموجود للاول ويكون المضاف اليه من الثاني محذوفا ويدل
عليه امران احدهما ان الواقع في الصدر هو الاحق بالكمال والتمام الا ان الاول
اذا كان تاما كان فيه دلالة على الثاني بخلاف ما اذا كان الثاني هو التام فانه لا يكون
فيه دلالة على الاول لان السابق يدل على المتاخر وليس المتاخر يدل على السابق
وثانيهما انا اذا جعلناه للاول كان في تاخيره فائدة وثانيه انا لما حذفنا مضاف
الثاني بقي مجرورا بغير مضاف اليه فاجرا المضاف اليه من الاول لئلا يكون شاذا مستبد
مضاف الثاني ويكون هو ومضافه في موضع المضاف اليه من الاول ونحن اذا جعلناه
للثاني لم يكن في حذف الاول فائدة ولهذا كان هذا هو الاقوى لما حققناه **الحالة**
الثالثة ان يكون مصوغا على قصد النداء مفردا علما ويكون الثاني مفسرا له ومضافا
الذي انشده لجرير
الحالة اما على عطف البيان واما على البدلية فاما البيت
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر فاعرابه وموضع الشاهد فيه
طاهران وعني به تيم بن عبد مناة وهم قوم عمر بن لجا ومعناه انهوا الا يلقينكم
في مكروه عمر اي لا يوقعنكم في هجائه فاحشة من اجل فاتقوا تفصلي وكفوا عن اذى
واما البيت الاخر وقد نسبه الشيخ الى بعض ولد وذكر المبرد انه لعبد الله بن
رواحة واعرابه وموضع الشاهد منه طاهران وعني بقوله زيد اليعملات هو زيد
بن ارقم واضافه الى اليعملات وهي الابل لانه كان يحدو لها في السير وبعده
تطاول الليل عليك فانزل والعملة الناقة النجيبة والذبل جمع ذابل وهي الناقة
الضامر تعالى بانه ذبل وفرس ذابل اي ضامر قال امرؤ القيس
على الذبل جياش كأن اهترامه اذا جاش فيه حميه غلي مرجل **قال صاحب**
الكتاب نور الله حفرته فصل وقالوا في المضاف الى
المتكلم يا غلامي ويا غلام ويا غلاما وفي التنزيل يا عباد فاتقون وقرئ يا عبادي
وتعالى يارا جارتي وفي الوقف يا رباه ويا غلاماه والتاء في نحو يا ابت ويا امت يا ابا
عوض عن الياء ولا تراهم يبدلونها هاء في الوقف وقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي ويا ابن ام
ويا ابنم ويا ابن عم قال ابو النجم يا ابنة عما لا تلومي واهجعي جعلوا الاسمين
كالاسم واحد **قلت** فلا الخوض في اسرارها والفصل يذكر حكم اصل
الاضافة في الحركة واما السكون فنقول فيها مذهبان المذهب الاول
ان اصلها الحركة والسكون انما ياتي فيها على جهة التخفيف وهذا هو الاكثر والاشهر
ويدل عليه انها اسم مضمر على حرف واحد لم تثقل عليها الحركة فيجب تقويتها
بالحركة كالكاف في ضربتك والتاء في ضربت وقولنا لم تثقل عليها تحرزا عن الواو

فإنها وإن كانت اسما مضمرا على حرف واحد لكن الحركة ثقلت عليها فلهذا
لم يلتزم تحريكها لتحريك الياء ولذلك فإنه جاز رأيت القاضي ولم يجز رأيت قلنسو
فاغتفروا في الياء ما لا يغتفرونه في الواو المذهب الثاني أن الأصل فيها السكون
وإنما قويت بالحركة ودليله هو أنها مبنية وأصل البناء هو السكون وإنما عدل
إلى تحريكها من أجل نقصها والحق هو الأول لأن السكون وإن كان هو الأصل في
البناء إلا أنهم التزموا مثل هذا الاسم الحركة لما كان له أصل في المكانة لأجل اسميته
فإذا مهدت هذه القاعدة فلنذكر حكم المضاف إلى ياء النفس ثم نذكر حكم المضاف
إلى ما أضيف إلى ياء النفس ثم نذكر حكم التاء في نحو يا أبت ويا أمت فهذه مقاصد
ثلاثة قد اشتمل عليها كلام الشيخ **المقصد الأول** في بيان حكم المضاف إلى ياء النفس
اعلم أن الاسم الصحيح نحو غلامي والجاري مجراه نحو دلوي متى كان مضافا إلى ياء النفس
في النداء جاز فيه لغات خمس الأولى منها وهي الأصل تحريك ياء النفس بالفتح وإثباتها
نحو يا غلامي وكل واحد من إثباتها وتحريكها هو الأصل لما قررناه وفي قوله تعالى
يا عبادي فاتقون بتحريك الياء الثانية إثبات الياء وتسكينها على جهة التخفيف
وفي يا عبادي بإسكان الياء الثالثة حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها
وذلك نحو قولك يا غلام وفي قوله تعالى يا عباد فاتقون بطرح الياء الرابعة
إبدال الكسرة فتحة وقلب الياء ألفا فيقول يا ربا ويا غلاما وهذه هي لغة طي فإنهم يقلبون
الياء الواقعة بعد الكسرة ألفا فيقولون في نحو جارية جاراة وفي ناصية ناصاة
وإذا قلبها ألفا في حال النداء لحقك فيها بعد ذلك وجهان أحدهما إثبات الألف
في حال الوصل لا غير فيقول يا غلاما أقبل لأنك وصلتها بما بعدها كما في ثبات الألف
وثانيهما أن تلحق هاء الوقف فيقول يا رباه ويا غلاماه لأن إلحاق الهاء في حال
الوقف نحو ها عن أن تذهب في هواء الحلق الخاصة حكى سيبويه عن بعض
العرب أنهم يقولون يا رب ويا غلام بالضم ووجهه هو أنهم لما حذفوا الياء وما
عوض منها وهي الألف شابه الاسم المفرد فلهذا ضموه كما ضموا نحو قولنا يا رجل
ويا زيد وفي قوله تعالى يا أبت بالضم إني رأيت أحد عشر كوكبا كأنه قال يا يعقوب
فلهذا ضم كلمة لأنه هو في المعنى **المقصد الثاني** في بيان حكم المضاف
إلى ما أضيف إلى ياء النفس وهذا نحو قولك يا ابن أم ويا ابن عم واعلم أن مثل هذا
لما كثر في كلامهم واستعملوه عاملوه معاملة المضاف إلى ياء النفس في مثل يا غلامي
ولهذا استعملوا في هذا وأمثاله أربع لغات الأولى منها قولهم يا ابن أمي ويا ابن
عمي على إثبات الياء وسكونها كما قالوا يا غلامي الثانية قولهم يا ابن أم ويا ابن
عم بحذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها كما حذفوها في مثل يا غلام الثالثة

وليس يا ابن ام ويا ابن عم بسبب الكسرة فتحة بغير الف وقوله جعلوا الاسمين
كاسم واحد يعني ان ابن المضاف الى ام وابن المضاف الى عم عاملوهما معاملة
الاسم الواحد المضاف الى يا النفس في مثل يا غلام لكثرة الاستعمال وزعم
الجواربردي ان مراده بقوله جعلوا الاسمين كاسم واحد يعني انهم جعلوهما
بمنزلة خمسة عشر وهذا فاسد فانه ان اراد ان قولنا يا ابن ام ويا ابن عم مبني
لتضمنه الحرف كقولنا خمسة عشر وان الاصل ابن لام كما ان الاصل خمسة وعشرة
فهو باطل لانه لا معنى لتضمن الحرف ههنا ولا وجه لذكره وان اراد انهم جعلوا ابن
المضاف الى ام وابن المضاف الى عم بمنزلة الاسم الواحد في نحو يا غلام فهذا صحيح ولكن
لا حاجة بنا الى ذكر خمسة عشر فانه يوهم البناء وهو فاسد كما حققناه الرابعة يا ابنة عما
ويا ابنة عما قال ابو النجم ٥ يا ابنة عما لا تلومي واهجعي ٥ وهذا انما يكون على بدل الكسرة فتحة
والياء الفا كما في قولنا يا غلاما واعراب هذا البيت وموضع الشاهد منه ظاهر ان فلا
حاجة الى شرحه ٥ وسله ٥ تراضي اهم الجماد يدعوه على دسا كلها صنع ٥

المقصد الثالث في بيان حمل التاء في يا ابت ويا امت واما جاز الحاق علامة التانيث بالمذكر لامرين ٥
اما اولا فحملا لاسم الاب على اسم الام على جهة المطابقة بين اسم الابوين ولهذا لم يجز ادخالها على
اسم الزوج والابن لما ذكرناه واما ثانيا فلانه يجوز الحاق المذكر علامة التانيث في مثل علامة
ذكر وسابه ذكر ورجل ربعة ويفعة فلهذا جاز الحاقها في اسم الاب ايضا وهذا
ذكره الشيخ في الكشاف فاذا عرفت هذا فاعلم ان هذه التاء فيها مذهبان **المذهب
الاول** ان هذه التاء ليست للتانيث وانما هي العوض من الياء وهذا هو قول عليه جماهير
البصريين كالخليل وسيبويه والمبرد وغيرهم ويدل عليه امران اما اولا فلانها تقلب هاء
في الوقف ولو كانت بالاضافة مقدرة بعدها لم تقلبها هاء لانها تكون متوسطة لكن
لا تقلبها واما ثانيا فلانها لو لم تكن عوضا عن الياء لجاز الجمع بينها وبين الياء فكان يجوز
ان يقال يا ابتي ويا امتي كما تقول يا صاحبتي ويا جارتي فلما لم يسمع ذلك منهم على
كثرة دوره دل على انها عوض عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه **المذهب
الثاني** ان التاء للتانيث والاضافة مقدرة بعدها كانه قال يا ابتي ويا امتي وهذا
هو مذهب الكسائي والفراء وغيرهما من اهل الكوفة وحجتهم على هذا هو ان التاء اصلها ان تكون
للتانيث واذا كان الامر هكذا فيبقيها على اصلها من غير حاجة الى كونها عوضا
اولى والمختار هو الاول لان التاء ليست للتانيث وانما حقيقة لوقوعها ٥
في الاسم المذكر فلا بد من ان يراد بها معنى اخر سوى كونها للتانيث وليس ذلك
الا ما ذكرناه من العوض واعلم انهم لكثرة استعمالهم لهاتين الكلمتين عوضوا بينهما
لغات كثيرة وجملتها اربع الاولى الكسر في اواخرهما وهي اللغة المشهورة عن
الاكثر وهذه الكسرة هي التي كانت قبل الياء الا انهم حذفوها وجعلوها

وفي لبيا لما كانت عوضا عن لبيا لان من حق اليا ان يكون قبلها مفتوحا وهذا الثانيا
وان لم تكن للتانيث كما قررنا لكن فيها شبه التانيث الثانيه الفتحه وهي قراه
ابن عامر واما فتحوها اراده لتحريكها اليا التي هي عوض عنها الثالثه الضمه
وهي معروفه في عبرات سبعه ووجهها انهم جعلوها بمنزله اسم فيه تانيثه في اخر
يا ابت فضموه من غير نظر الى كونها عوضا عن اليا كما ضموا الاسما الموسومه في نحو
سه وعن الرابعه قولهم يا ابتا ويا امتا وهذه الالف هي المبدله من اليا في نحو
يا غلاما واما جمعوا بينها وبين التا لما لم تكن صريح اليا فاعتبروا ذلك فيها لما خالفتها
في الصوره فكانها معاير لها وهذه الالف لك فيها وجهان احدهما اثباتها في حال
الوصل لا غير وثانيهما الحاقها ها السكت في حال الوقف كما ذكرنا في نحو يا غلاما ويا امتاه

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته فصل ولك

في المندوب من ان تلحق قبله يا او وا وان تلحق الالف واخره تختم بقولك
وازيدا او وازيد والها اللاحقه بعد الالف للوقف خاصه دون الدرج وتلحق
ذلك المضاف اليه فتقول وا امير المومنيناه ولا تلحق الصفه عند الخليل فلا تقال
وازيد الظريفاه ويلحقها عند يونس ولا يندب الا الاسم المعروف فلا يقال وا رجلاه
ولا يستقيم وامن حفر بير زمزماه لانه بمنزله وا عبد المطلباه **قلت** فلا تخوض في
اسرار الفصل بذكر ما هيته الندبه وعلاماتها فاما ماهيتها فهي البكا على
الميت بتعداد محاسنه وهي في مصطلح النحاه الحاق الاسم يا او وا على جهه النياحه
عليه واما علاماتها فهي منقسمه الى ما يلحق باول الاسم والى ما يلحق باخره فاما الذي يلحق
باول الاسم فهو حرفان احدهما مختص بها ولا يقع في غيرها وهذا نحو قولنا وا
فانها مختصه بالندبه واكثر من يتكلم بها النسا وثانيهما مشترك بينها وبين غيرها
وهذا نحو قولنا يا فانها كما تقع في الندبه تقع في الندا فلا بد من الحاق احد هذين الحرفين
بالاسم المندوب للدلاله على كونه مندوبا والحاق قولنا وا احسن لانه مختص بالندبه
ولا يشاركها فيه شي والخاص اصرح بالمطلوب من المشترك واما ما يلحق باخره
فهو حرفان احدهما الالف فانها تلحق به وصلا ووقفا فتقول وازيدا او وازيداه ثم نقف
وانت في الحاق الالف في اخره بالخيار مع قولنا وا فتقول وازيدا او وازيد وهذا
هو مراد الشيخ بقوله وان تلحق الالف باخره يعني مع وا فاما مع
يا فلا بد من الحاق الالف وحوبا لئلا يلتبس بغير الندبه وثانيهما ها السكت
بعد الالف وهذا لا يكون الا في حال الوقف كقولك وا زيداه فان وقفت وازيدا
بالوقوف حذفتها في الدرج بكل حال وقد جرت عادتها السكت من جمله حروف
الندبه اللاحقه باخر المندوب على جهه التساهل لما كانت تلحقه كثيرا وهي

في كلمه

في الحقيقة ليست من حروفه فاذا انتهت هذه القاعدة فلنذكر
من يندب ومن لا يندب ثم نذكر ما يلحقه الندبة من الاسماء وما لا يلحقه ثم نردفه بكيفية
الحاقها اخر الاسم فهذه مقاصد ثلاثة اشتمل عليها كلام الشيخ

الفصل الاول

في بيان من يندب ومن لا يندب اعلم انه لا يندب الا الاسم المعروف لان النادب
غرضه الاعلام بعظم مصابه وتفجعه عليه فلا بد من ابانة عذره في ذلك ولا يحصل هذا
الغرض الا بمعرفته وذلك التعريف تارة يكون بالعلمية نحو قولك وا زيداه قال
يبكي الاله امير المؤمنين لنا يا خير من حج بيت الله واعتمرا ه
حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمراه
وتارة يكون بالاضافة كقولك وا غلام زيداه وامير المؤمنيناه وتارة يكون بما هو في معنى العلم
كقولك وامن حفر بئر زمزماه لانه بمنزلة واعبد المطلباه فهذه الوجوه الثلاثة كلها
تصح ندبتها لما كانت كلها معارف فاما النكرة فلا يصح ندبتها فلا تقول وارجلاه
اذ لا عذر في التفجع بما لا يعرف ولا يعلم حاله ه روي ان عبد المطلب كان نائما في الحجر
فاتاه آت فقال له احفر طيبة فقال وما طيبة قال ثم ذهب عني فلما كان
الغد رجعت الى مضجعي فاتاني فقال احفر برة فقلت وما برة قال ثم ذهب
عني فلما كان الغد عدت لمضجعي فاتاني فقال احفر المضنونة فقلت ما المضنونة ه
قال ثم ذهب عني فلما كان الغد عدت لمضجعي فنمت فاتاني فقال احفر زمزم ه
فقلت وما زمزم ه قال لا تنزف ابدا ولا تذم ه تسقي الحجيج الاعظم ه وهي بين الفرث والدم ه
عند نقرة الغراب الاعصم ه فلما بين له شانها غدا بمعوله ومعه الحارث وليس
له ولد غيره فحفر فلما بدا له الطي كبر وحكى ابن الانباري عن اهل الكوفة جواز
ندبة النكرة في مثل قولك وارجلاه ونحو واراكباه ه وزعموا انه بمنزلة المشار اليه وهذا
فاسد فانا قد بينا ان القصد هو اعظام الرزية واعظامها انما يكون بمعرفة ه
المندوب ونعته وعن هذا قال الخليل ولا يجوز ان تقول وا من لا يعنيني امره وهو
لما كان ليس معروفا لا يقال فاذا جاز ان يندب الاسم الموصول الاسم الموصول
وليس علما في مثل وامن حفر بئر زمزماه فجوزوا ايضا ان يندب النكرة ايضا وصفتها ه
فقالوا وا رجلاه وا راكباه لانها قد اشبها في ان كل واحد منهما ليس علما الا انا نقول
هذا فاسد لامرين اما اولا فلانا لا نسلم ان الاسماء الموصولة ليست معارف بل نقول
انها معارف لانه مذهوب بها مذهب المعرفة واما ثانيا فلانا لو سلمنا انها
ليست معارف كما زعموا لكنا نقول انما جاز ندبتها ههنا لما كانت كناية عن الاعلام
الا ترى ان معنى قولنا وا من حفر بئر زمزماه تكون بمنزلة واعبد المطلباه لانه قد
صار كانه علم عليه ولهذا قال خويلد بن اسد ه اقول وما توفي عليك مسبة البكا ابن

وكانت امه تقال لها سلمى فقطع ما قاله

المقصد الثاني في بيان ما يلحقه الندبة وما لا يلحقه اعلم ان حال علامة الندبة فيما يلحقه وما لا يلحقه يكون على ثلاثة اوجه اولها ان تكون لاحقة له بكل حال وهذا هو العلم المفرد نحو وازيداه واذا كان المضاف اليه معرفة نحو قولنا واغلام زيداه لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة اسم واحد ولهذا لا يجوز الفصل بينهما بشيء وثانيها الا يكون لاحقة له بكل حال وهذا نحو الفاعل والمفعول في مثل قولك جاءني رجلاه ومررت بالمراتاه فان مثل هذا لا يجوز دخولها عليه بكال لانه ليس منادى ولا محلا للندبة لانها موضوعة للتفجع وهذا الموضع مما لا يكون فيه تفجع اصلا وثالثها ان يكون دخولها عليه مما فيه خلاف وهذا نحو الصفة للمنادى في مثل قولك وازيد الظريفاه فان في دخولها عليه خلاف فالذي ذهب اليه الخليل وسيبويه والمبرد والسيرافي وغيرهم من جماهير النحويين انه لا يجوز دخولها على الصفة وحجتهم على هذا هو ان هذه العلامة لا يجوز دخولها الا على المنادى وهذه الصفة ليست من النداء في شيء فلهذا قلنا انه لا يجوز دخولها عليه وزعم الكسائي والفراء وغيرهما من اهل الكوفة انه يجوز دخولها عليها ومن البصريين من ذهب الى هذه المقالة كيونس بن حبيب وعلي بن كيسان وحجتهم على ما زعموا هو ان الصفة للمنادى بمنزلة المضاف اليه فكما جاز دخول العلامة على المضاف اليه وليس منادى في الحقيقة فهكذا يجوز دخولها على الصفة وان لم تكن منادى والمختار هو الاول لان ملازمة المضاف للمضاف ليس كملازمة الصفة للموصوف ولهذا فانه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بشيء بخلاف الصفة مع موصوفها فانه لا مانع من الفصل بينهما فلو جاز الحاقها الصفة مع انفصالها عن الموصوف كما ذكرنا لجاز الحاقها ما ليس بمنادى فكان يلزم ان تقول جاءني زيد الظريفاه لان كل واحد من الصفتين في كونه غير منادى على سواء وهذا لا قائل به وهذا هو الزام الخليل الذي الزمه يونس ومن قال بقوله واما الزامه لمن قولنا يا زيدات العاقل الظريفاه فانه يلزمه ولا وجه لالزامه اياه فانه حكى عنه تجويزه واما قولهم جمجمتي الشاميتاه فهو شاذ لا يلتفت اليه لانحرافه عن القياس وما عليه الفصحاء وبالله التوفيق

المقصد الثالث في كيفية لحاق العلامة لاخر الاسم فنقول ليس يخلو حال هذه العلامة اما ان تكون متصلة باسم ظاهر او تكون متصلة باسم مضمر فهاتان حالتان **الحالة الاولى** ان تكون متصلة باسم ظاهر وليس يخلو حاله اما ان يكون صحيحا او معتلا فان كان صحيحا فاما ان يكون مفردا او مضافا فان كان مفردا اثبت بالالف الاخر وقلت وازيداه وان كان مضافا اجريت السوين من المضاف اليه واكتفيت به فقلت واغلام زيداه وان كان معتلا فليس يخلو

حالة إما أن تكون اعتلاله بالألف أو بالياء لأنه ليس في الأسماء الظاهر ما آخره واو وقبلها
حركة فإن كان معتلاً بالياء أجري مجرى الصحيح وألحقت الألف بآخره وقلت واغلاماه واقاضياه
وإن كان اعتلاله بالألف حذفتها وألحقت الألف التي للندبة به لأنها أخف كقولك وا
العصاه **الحالة الثانية** أن تكون متصلة بالاسم المضمر فإنه يجب أن تكون هذه
العلامة تابعة لحركة الاسم المضمر خوفاً من اللبس فإما أن تكون لاحقة بالمخاطب
أو بالغائب فإن لحقت المخاطب فإنك تقول في المذكر واغلامكاه وللواحدة واغلامكيه
وللاثنين واغلامكماه في المذكر والمؤنث لاستوائهما في الضمير وللجماعة المذكرين واغلامكموه
وللمؤنثات واغلامكناه هذا إذا لحقت المخاطب وإن كانت لاحقة بالغائب قلت للواحد
المذكر واغلامهوه وللواحدة المؤنثة واغلامهاه وللاثنين من المذكر والمؤنث
واغلامهماه لأنهما مستويان فيه وللجماعة المذكرين واغلامهموه وللمؤنثات واغلامهناه
فأما المتكلم فإنك تقول فيه واغلاماه فتحصل من مجموع ما ذكرناه أن علامة الندبة
إذا كانت لاحقة بالاسم المضمر كانت تابعة لحركته وإن لحقت الاسم الظاهر
لحقته المدة الموصوفة على كل حال هذا هو قول أكثر النحاة من محققي البصريين
والكوفيين وحكي عن الفراء جواز قلبها ياء في المضاف إليه إذا كان منوناً كقولك
واغلام زيديه وعن بعض النحاة جواز قلبها ياء إذا كان غير منون كقولك
واغلام الأميريه تشبيهاً لها بمدة الإنكار وستأتي حقيقتها إن شاء الله تعالى فأما حكمه
في الإعراب والبناء فحكم المنادى وتوابعه كتوابعه والسر فيه هو أنهم أخرجوه
مخرج المنادى في اللفظ وإن لم يكن مقصوداً إقباله ومطلوباً ليكون أبلغ في
التفجع ومن أجل هذا كان الأفصح الإتيان بالمد في آخره

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته **فصل** ويجوز
حذف حرف النداء عما لا يوصف به أي قال الله تعالى يوسف أعرض عن هذا وقال
ارب أنظر إليك وتقول أيها الرجل وأيتها المرأة ومن لا يزال محسناً أحسن إلي
ولا يحذف عما يوصف به أي فلا يقال رجل ولا هذا وقد شذ أصبح ليل وافتد مخنوق
وأطرق كرا وجاري لا تستنكري عذيري ولا عن المستغاث والمندوب
وقد التزم حذفه في قولهم اللهم لوقوع الميم خلفاً عنه **قلت** قبل الخوض في
شرح كلام الشيخ نذكر الضابط فيما يجوز فيه حذف حرف النداء وما لا يجوز
وله ضابطان **فأما الضابط** الأول فهو ما أشار الشيخ وحاصل ما
قاله في ضبطه هو أن كل ما كان لا يوصف به أي فإنه يجوز حذف حرف
النداء معه كالمنادى العلم والمضاف وغيرهما وكل ما جاز أن تكون صفة لأي فإنه

يتعذر حذف حرف النداء عنه كاسم الجنس واسم الإشارة فهذا ملخص كلام الشارح
في ضبط هذه القاعدة وهو منقوض بصورتين الأولى منهما المستغاث والمندوب
فإن كل واحد منهما لا يوصف أي ومع ذلك فإنه لا يجوز حذف حرف النداء عنهما لا
يقال فإن الشارح قد أفردهما بالذكر في قوله والمستغاث والمندوب فكيف يصح
ذكرهما لأنا نقول هذا فاسد فإنه إن أفردهما بالذكر دل ذلك على فساد هذا الضابط
لأنهما لم يندرجا تحته وإن لم يفردهما بالذكر دل الضابط على فساده لمقتضاه لخروج
بعض الصور عنه فإذن بطل هذا الضابط لأن من حقه أن يكون شاملا لجميع
الصور بحيث لا يشذ عنها شيء وإلا كان منقوضا **وأما الضابط الثاني**
فهو المختار وحاصله أن ما ليس فيه اشتباه بغيره ولا إبهام ولا خرم لعلامة فإن
طرح حرف النداء عنه سائغ وكل ما كان فيه واحد من هذه الأمور الثلاثة فإن
حذف النداء عنه متعذر ولنفسر هذه الأسباب الثلاثة فنقول أما السبب الأول
وهو ما يكون فيه اشتباه بغيره فهذا نحو اسم الله في نحو قولك الله وهذا
فإن طرح حرف النداء عن هذين الاسمين يوهم كونهما غير منادين فلهذا كان
حذفه عنهما ممتنعا وأما السبب الثاني وهو أن يكون فيه إبهام فهو ما يكون في اسم الجنس
في مثل قولك رجل فإنما كان متضمنا لحرف النداء فإذا حذف عنه أبهم أمره فلهذا
امتنع حذفه عنه لما ذكرناه وأما السبب الثالث وهو أن يكون فيه خرم لعلامة
فهذا إنما يكون في المستغاث والمندوب فإن العلامة في المستغاث هو حرف
النداء مع اللام في أوله والعلامة في المندوب هو حرف النداء في أوله والمدة في
آخره فلو جوزنا حذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب كان فيه خرم
لعلامتهما وأنه غير جائز فهذا هو الضابط لما يمتنع فيه حذف حرف النداء
وما عدا ما ذكرناه من هذه الأسباب الثلاثة فإنه يجوز فيه طرح حرف النداء
مما ليس فيه اشتباه ولا إبهام ولا خرم علامة كالعلم والمضاف وغيرهما
فإذا مهدت هذه القاعدة فلنشرح الصور التي أوردها الشيخ فيما يجوز حذف حرف
النداء عنه ثم نذكر الصور التي يمتنع فيها حذفه ثم نذكر ما شذ عن ذلك
فهذه مقاصد ثلاثة **المقصد الأول** في بيان الصور التي يطرح
عنها حرف النداء وحذفه يكون على ضربين **فالضرب** الأول منهما جائز وذلك
يكون في صور أربع **الصورة الأولى** العلم في مثل قولك زيد قال الله تعالى يوسف أعرض
وإنما حسن حذفه لأنه ليس فيه شيء من تلك الأسباب الثلاثة المانعة من الحذف
الصورة الثانية المضاف في مثل قولك رب اغفر لي قال الله تعالى فاطر السماوات وقال تعالى

رب ارني كيف تحيي اذ لا التباس فيه ولا ايهام كقوله الصورة الثالثة اي في
قولك ايها الرجل ويا ايتها المرأة وانما جاز ذلك فيه للعلة التي ذكرناها الصورة
الرابعة في الموصول في مثل قولك من لا يزال محسنا احسن الي فهذه الصور الاربع خالية
عن الامور الثلاثة التي اسلفناها ولهذا كان حذف الحرف عنها سائغا كالامثلة فاذا
جوزتم حذف حرف النداء عن هذه الامور الثلاثة فهل تقولون بان حذفه عنها يكون سماعا
فلا يقاس عليه او يكون قياسيا فان قلتم انه مسموع فكيف قد اطرد وكثر استعماله
وان قلتم انه مقيس فكيف هو على خلاف الاصل في الحذف لانا نقول بل هو قياس لانه
لا معنى للقياسي الا ما كان كثير الاستعمال وكان مطردا في بابه وهذا منه فان حذف حرف
النداء عن المضاف والموصول قياس في كل موضع لا يختص بصورة دون صورة واذا كان الامر
فيها كما قلناه وجب ان يكون من باب القياس لا محالة فيحصل من مجموع ما ذكرناه ههنا ان
الضابط في معرفة ما يجوز فيه حذف حرف النداء وما لا يجوز ومعرفة كونه قياسا مطردا

الضرب الثاني في بيان ما يجب فيه حذف حرف النداء وهذا نحو قولنا اللهم
فان هذه اللفظة لا يجوز استعمال حرف النداء فيها وهذا هو مراد الشيخ بقوله ولزم
حذف حرف النداء في قولهم اللهم واعلم ان هذه مسئلة خلاف بين النحاة فالذي ذهب
اليه الخليل وسيبويه والمازني والمبرد واختاره الزمخشري ونص ابن الحاجب والخوارزمي
ان قولنا اللهم مما التزم فيه حذف حرف النداء وان الميم عوض عنه وحجتهم على هذا هو ان
هذه اللفظة لا يجوز استعمالها في غير النداء الا ترى انهم لا يقولون غفر اللهم لزيد ولا
عفا اللهم عنه ووجدناهم لا يستعملون فيها حرف النداء وما ذاك الا لانها عوض عنه
مع كونها مفيدة لمعناه فيجب القضاء بكونها عوضا عنه وهذا هو مطلوبنا وزعم الكسائي
والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة ان الميم في قولنا اللهم ليست عوضا عن حرف
النداء وانما هي بعض فعل حذف لكثرة الاستعمال وحجتهم على ما زعموه هو ان هذه
الكلمة قد كثر استعمالها على السنتهم فجعلوها تطرح بعضها كما قالوا اي شيء
اشٍ وكما قالوا في انعم صباحا عم صباحا والحق ما ذهب اليه البصريون ويدل عليه
امران احدهما انه لو كان الامر كما قالوه لما حسن ان يقال اللهم امنا بخير
لانه يكون فيه تكرير لانه يكون التقدير فيه [illegible] اللهم امّنا امنا بخير
وهذا تكرير لا فائدة فيه وثانيهما انه لو كان الامر كما قالوه لما جاز استعمال هذه
اللفظة الا في فائدة هذا المعنى فكان يلزم امتناع قولنا اللهم العنه اللهم اخزه
لانه يكون مناقضا للمعنى الذي قالوه فلما علمنا جواز ذلك دل على فساد ما قالوه فتقرر بما
ذكرناه انه لا يستعمل الا في النداء خاصة وان الميم خلف عن حرف النداء لعمر وقد يرد
حشوا في الكلام يأتي على طريقة الاثبات عن الكلام سابق وبهذا الكلام يقال فيه
حرف الاستثناء ويستعمله الفصحاء كثيرا في مواطن البلاغة كقولك انا لا انقطع عن زيارتك

اللهم الا ان يعني مانع لا اقدر على دفعه ولا لو مسك بدا اللهم الا ان يكرم مني
فهل ما يحمله هذا الموضع

الفصل الثاني

في بيان ما يمنع حذف حرف النداء عنه وقد اشار الشيخ الى صور اربع الصورة الاولى اسم الجنس في نحو قولك يا رجل وانما لم يجز حذف حرف النداء منه للعلة التي قررناها من قبل وهو ان حرف النداء افاده تخصيصا بالقصد اليه فهو اذا حذف منه زاده ابهاما الى ابهامه الذي كان فيه فلهذا امتنع حذفه وزعم ابن الحاجب انه انما امتنع الحذف لحرف النداء من اسم الجنس لما كان الاصل في قولنا يا رجل يا ايها الرجل فحذف منه اللام استغناء بحرف النداء عنه ثم حذف قولنا اي وها التنبيه تبعا لحذف ولا بد خلا وصله اليه فكرهوا ان يحذفوا حرف النداء لئلا يجمعوا بين هذه الوجوه من الحذف فيكون فيه اخلال بالاسم وهذا فاسد لامرين اما اولا فلان مثل هذا الحذف تعسف لا دليل عليه ولا امارة يرشد اليه فيجب القضاء ببطلانه واما ثانيا فلان باب النداء يكثر فيه التغيير بالزيادة والنقصان فلو كان الامر كما زعمه لجاز حذف حرف النداء عنه لان التغيير يونس بالتغيير وهذا يؤذن بفساد ما قاله الصورة الثانية الاسم المشار في مثل قولك يا هذا وانما لم يجز حذف الحرف منه لما ذكرناه من الابهام الذي فيه فلو حذف منه الحرف لكان زيادة في ابهامه وفي ذلك اخلال بمفهومه ومعقوله وقد زعم ابن الحاجب ان امتناع الحذف فيه انما كان من اجل ان الاصل فيه يا ايها والكلام عليه في فساد هذه المقالة ما مر فلا وجه لتكريره وصح ان الاصلح امتناع الحذف في هاتين الصورتين هو ما قررناه اولا الصورة الثالثة المستغاث في مثل قولك يا لزيد فان هذه الصورة لا يجوز طرح حرف النداء عنها الصورة الرابعة المندوب في مثل قولك وازيداه فان مثل هذا لا يجوز حذف حرف النداء عنه وانما لم يجز حذف الحرف في هاتين الصورتين للوجه الذي قررناه من قبل وهو ان حرفا للعلامة في حق المستغاث والمندوب فلا يجوز حذفه وقد زعم ابن الحاجب انه انما لم يجز حذف حرف النداء من هاتين الصورتين لان معناهما يناسب التكثير ولهذا جوزوا الزيادة على الاسم فيهما ولا اشكال ان الحرف مما يأتي هذا المعنى فمن ثم امتنع الحذف فيهما وهذا فاسد لامرين اما اولا فلان حذف حرف النداء لا يخل بهذا المعنى الذي قصدوه من تطويل الاسم ومده وتكثيره فاي مانع من جواز حذفه واما ثانيا فلانا لو سلمنا ما ذكره فانما يكون مانعا من الحذف من نفس الكلمة فاما حرف النداء فانه منعزل عن حروف الكلمة فلهذا لا يكون ثم مانع من حذفه فبطل ما قاله والعجب من ابن الحاجب مع اختصاصه بالكناسة ودقة نظره في العربية

كيف وقع لمثل هذه المباحث الركيكة والتعليلات الرديئة واصغى هذه الى التفات
المقصد الثالث في بيان ما شذ عن هذه القاعدة اعلم انا قد بينا ان
الاصل في اسم الجنس لا يحذف منه حرف النداء وقد اورد الشارح ههنا صورا فيها
مخالفة لما ذكرناه ونحن نذكرها واخذها واجمعها وجعلناها اربع **الصورة الاولى**
العجاج يروى ان جارية مرت به وهو يصلح حلسا له فجعله على ظهر بعيره والجبل الذي
النظر متعجبة من متانته فقال لها جاري لا تستنكري عذيري فلم يذكر اعرابه والوجه
في انشاده اما اعرابه فجاري ترخيم جارية وقوله لا تستنكري جملة منفية لا موضع لها من الاعراب
وعذيري فيه وجهان احدهما ان يكون رفعا على الابتداء اما على انه مبتدأ خبره محذوف
واما على عذيري مبتدأ حاصل واما ان يكون مسندا وخبره مستتر اي سيري هو عذيري
وثانيهما ان يكون نصبا على المفعولية لتستنكري وبعده سيري واشفاقي على بعيري
وكثرة الحديث عن شقوري وحذري ما ليس بالمحذور واما وجه انشاده
فانما انشده لترك محمه شاذا في حذف حرف النداء عن اسم الجنس **الصورة الثانية**
قوله اطرق كرا وفيه شذوذان احدهما ترخيم النكرة لان الاصل فيه كروان وثانيهما
حذف حرف النداء عن اسم الجنس وهو ممتنع كما مر الكرى هو ذكر الحبارى طويل
العنق وهو نضرب مثلا وله معنيان احدهما ان نضرب مثلا لمن يتكبر وقد تواضع
من هو اشرف منه فيقال اطرق كرا كرى فعن صيد ما هو خير منك والطول عنها
وهي النعام ولهذا يقال ان النعامة ان النعام في القرى اي قد دخلوها العرى
مصيده وثانيهما ان الكرى قد قيل انه يخاف من النعام فلهذا يقال اطرق كرى
اي اسكن ولا تخف فان النعام ليست ههنا وانما هي بالعرى فلا تخرج منها **الصورة**
الثالثة قولهم اصبح ليل وهذا مثل يضرب في طلب شيء ويقال ان اول من تكلم
بهذه الكلمة امراة طرقها امرؤ القيس وكان رجلا مبغضا الى النساء فجعلت المراة تقول
يا فتى فيقول لها فلما سمعت منه رجعت الى حطات الليل وكانها مستقطعة لعمر صحبتها
منه فقالت اصبح ليل لعلي اخلص عما انا فيه **الصورة الرابعة** قولهم افتد مخنوق
وهو مثل يضرب لمن وقع في محنة وبلية يمكنه التخلص منها فيقال له تدارك نفسك
عن هذه الورطة وتخلص منها وموضع شذوذه هو حذف حرف النداء عن اسم مخنوق واعلم
ان الاصل في هذه الاربع ان تكون مصدرة بحرف النداء في اوائلها لكنها لما جرت في
استعمالها مجرى الامثال والامثال كثيرا ما يعرض لها التغيير لكثرة دورها على
الالسنة فلهذا حذف حرف النداء منها وبالله التوفيق **قال صاحب**
الكتاب نور الله حفرته فصل وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به
الاختصاص لا النداء وذلك قولهم اما انا فافعل كذا ايها الرجل ونحن نفعل كذا

ص

ايها القوم واللهم اغفر لنا ايتها العصابة جعلوا انا مع صفته دليلا على الاختصاص
والتوضيح ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة الا انفسهم وما كنوا عنه بانا ونحن والضمير
في لنا كانه قيل اما انا فافعل مختصا بذلك من بين سائر الرجال ونحن نفعل مختصين
من بين الاقوام واغفر لنا مخصوصين من بين العصائب الى آخر ما ذكر في الفصل

قلت اعلم ان هذا الباب يسمى الاختصاص وهو كثير الدور في اللغة وواقع
في كلام الفصحاء وحقيقة هذا اللفظ ان يكون مختصا بالمنادى ولكنهم نقلوه الى
معنى آخر وليس بدع في لسانهم ان يكون الشيء موضوعا لمعنى ثم يستعملونه
في غيره على جهة التوسع لمعنى ما لمح فيه وهذا شائع في لسانهم ويدل على صحته
ثلاث **اولها** ان صيغة الامر اصلها ان يكون واردة في الطلب ثم نقلت
الى معنى التعجب كقوله تعالى اسمع بهم وابصر وقولهم اكرم بزيد وفي هذه الصورة ليس
يستفاد منها معنى الامر كما ترى **وثانيها** قولهم ما احسن زيدا فاصل هذه الجملة
ان تكون اما للاستفهام او للخبر ثم نقلت الى معنى التعجب **وثالثها** قولهم اقمت
ام قعدت اصله ان يكون للاستفهام ثم نقل الى معنى الخبر على جهة التسوية كقوله
تعالى سواء عليهم أأنذرتهم وهذا شيء لا ينكر في استعمالهم فهكذا قولنا ايها الرجل
اصله ان يكون مخصوصا بالرجل لطلب اقباله ثم استعمل بالنقل في الاختصاص من غير
طلب الاقبال فاذا مهدت هذه القاعدة فلنذكر ما ورد من ذلك على جهة الحقيقة ثم نذكر
ما كان جاريا مجراها فهذان مقصدان قد اشار اليهما الشيخ

المقصد الاول في بيان ما كان جاريا على جهة الحقيقة فنذكر لفظه ثم نذكر اعرابه فهاتان حالتان

الحالة الاولى في بيان صورة لفظه واعلم ان لفظه جار على لفظ المنادى
من غير مخالفة وذلك قولهم اما انا فافعل كذا ايها الرجل ونحن نفعل كذا ايها القوم
واللهم اغفر لنا ايتها العصابة فجاء جاريا على شكل المنادى من غير مخالفة
لكنه مخالف له من طريق المعنى وهو ان المنادى مخصوص بالقصد مع كونه مطلوبا
اقباله وهذا مخصوص على طريق التوضيح من غير ان يكون مطلوبا اقباله والذي
يدل على كونه غير منادى امران احدهما انه لو كان من باب المنادى لكان قولنا انا ونحن
والثاني قوله اما انا فافعل كذا ونحن نفعل واغفر لنا مغايرا لقولنا ايها الرجل وايها
القوم وايتها العصابة لان من حق المنادى ان يكون مغايرا لمن يقصد ويناديه
بخطابه وقد علمنا انهم لم يعنوا بانا ونحن والضمير في لنا الا الرجل والقوم والعصابة
وهذا يدل على انه غير منادى وهذا هو مراد الشيخ بقوله ولم يعنوا بالرجل والقوم
والعصابة الا انفسهم وما كنوا عنه بانا ونحن والضمير في لنا يعني ان هذه
الضمائر وقولنا ايها الرجل وايها القوم وايتها العصابة متحدة في المعنى وواقعة

على مسمى واحد ووجه شبههما ان المنادى من حقه ان يكون مخصوصا بهذه الصيغة
على جهة طلب اقباله وهذه الصيغة ههنا للتوضيح من غير طلب اقباله كما حققناه
اولا فهذان الامران فيهما دلالة واضحة على كونه غير منادى وهذا هو مراد الشيخ
بقوله جعلوا ايا مع صفته دليلا على الاختصاص والتوضيح **تنبيه**
اعلم انه ربما وقع في بعض النسخ صفر بين قوله العصابة وما كنوا ولا وجه له وتوجيهه في قوله
وما كنوا من الاعراب اوجه ثلاثة لان ما موصولة اما اولا فالجر وهو اجودها عطفا على
قوله بالرجل اى لم يعنوا بالرجل ما كنوا عنه بالضماير الا انفسهم واما ثانيا فالنصب
عطفا على انفسهم كانه قال لم يعنوا بالرجل الا انفسهم والذى كنوا عنه بالضماير
هو انفسهم واما ثالثا فالرفع اما على انه خبر مبتدا محذوف تقديره وهو انفسهم
والضمير راجع الى المذكور اولا كانه قال والمذكور هو انفسهم واما على انه مبتدا
وخبره قوله كانه قيل ه وهذا الذى حكاه ابن الحاجب عن بعض نسخ المفصل والوجه
هو الذى ذكرناه وما فيها تعسف لا حاجة اليه ولم يذكر ابن الحاجب الا الوجهين الاولين وهما
اجود مما ذكره **الحكم الثالث** في اعرابه ويجري في اعرابه وجهان **الوجه الاول**
يحتمل مفرداته واعلم ان اعرابه جار على حد اعراب المنادى من غير فرق فاى مبنية
على الضم والرجل والقوم والعصابة اوصاف لها جارية على لفظها كما ذكرناه في باب المنادى
هذا هو الذى يعتمده جماهير النحاة من البصريين كالخليل وسيبويه والمبرد والمازنى ه
واختاره الزمخشرى وارتضاه الخوارزمى وابن الحاجب وزعم ابو سعيد السيرافى ه
ان ارتفاع الرجل والقوم والعصابة اما ان تكون على انها اخبار لمبتدآت محذوفة والتقدير
فيها المراد الرجل والقوم والعصابة لكنه حذف لكثرة الاستعمال وهذا فاسد لامرين
اما اولا فلان هذا الحذف لا دليل عليه ولا امارة ترشد اليه فيجب بطلانه واما
ثانيا فلان جعله صفة اقرب الى ملائمة وضعه ومطابقته للمعنى به لان المقصود
بهذا الباب هو التخصيص والايضاح وجعله صفة هو نوع من التخصيص والايضاح
فلهذا كان حمله على الصفة اولى واحق لما ذكرناه فهذا ما يحتمل مفرداته **الوجه**
الثانى ما يختص مركباته واعلم ان موضع ايها الرجل وايها القوم وايتها ه
العصابة انما هو نصب على الحال لان المقصود به التخصيص والتوضيح ولهذا
قال الشيخ كانه قال انا افعل كذا مخصصا بذلك من بين الرجال ه
ونحن نفعل كذا متخصصين من بين الاقوام واغفر لنا مخصوصين من بين
العصائب فانظر كيف يدرج في موضع الحال لما كان المعنى دالا عليه وسياق
الكلام مرشدا اليه لا يقال فلم كان هذا الباب جاريا على لفظ المنادى دون
غيره من ساير الابواب النحوية لانا نقول عن هذا جوابان اما اولا فلانه قد جرى

في عين الذات كما سنوضحه على اثرها بعد هذا ان شاء الله تعالى واما بابنا فلان المقصود
بالنداء هو التخصيص والمقصود بهذا الباب ايضا هو التخصيص فلما كانا
مشتركين في مطلق التخصيص جاز وروده على لفظه وصورته تنبيها
على معنى التخصيص

الفصل الثاني في بيان ما هو

جار مجرى المنادى واعلم انهم لم يقتصروا في هذا الباب على طريقة المنادى
بل جاؤوا به على لفظ آخر وجملته راجع الى ضروب اربعة **الضرب الاول**
ما يكون جاريا على جهة الاضافة وذلك نحو قولهم انا معشر العرب نفعل
كذا ونحن معاشر الانبياء لا نورث وقوله صلى الله عليه وآله سلمان منا اهل
البيت ونحن آل فلان كرما وانا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروة
فهذه الاسماء كلها منصوبة على الاختصاص لانه لا يقال فما المانع من ان تكون
قولنا معشر العرب منصوبا على البدل من الضمير في انا من غير حاجة الى اضمار
فعل لانا نقول هذا فاسد فانه لا يطرد في كل موضع فيها انا ساعدنا
في هذه الصورة فاوجه في قوله نحن آل فلان كرما وقوله صلى الله عليه وآله
نحن معاشر الانبياء لا نورث يجب ان تكون كله منصوبا باضمار الفعل كما قلناه
الضرب الثاني ما كان معرفا باللام وذلك نحو قولهم نحن العرب
اقرى الناس للضيف وقولهم بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم
فهذه كلها منصوبة على المدح والاختصاص **الضرب الثالث** ما
كان جاريا على جهة الصفة وانما فصله الشيخ عما قبله بقوله وفيه وان كانا
كلاهما معرفين باللام لما كان هذا جاريا على جهة الصفة بخلاف الاول فليس
جاريا مجراها وهذا نحو قولهم الحمد لله الحميد والملك لله اهل الملك
واتاني زيد الفاسق الخبيث ومررت به المسكين والبائس وقوله حمالة
الحطب بالنصب وقد اورد الشيخ هذه اللفظة ههنا وان كان موضعها
الضرب الاول لانها من باب الاضافة وانما اوردها ههنا لان الباب كله واحد
وهو الاختصاص بالمدح والذم **الضرب الرابع** ما يكون جاريا على
جهة التكثير وهذا في مثل قول امية الهذلي
ياوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي قال الشيخ وهو
الذي يقال نصب على المدح والشتم والترحم فقوله وهو ينصرف الى هذه
الضروب الاربعة بخلاف ما قبلهما من القسم الاول فانه ليس منصوبا
كما حققناه فالمدح في مثل قولنا نحن معاشر الانبياء وفي قولنا الحمد لله الحميد وما

ساكه

بما كله والشيخ في مثل قولنا انا زيد الفاسق الخبيث وما يشبهه
والترحم في مثل قولنا فمررت به المسكين والبائس ونصب هذا من هذا
الفعل ايضا لا يقال فلم لم يجعل الشيخ قوله انا معشر العرب نفعل كذا
ونحن آل فلان وانا معشر الصعاليك من باب قوله ايها الرجل وايها القوم
فيكون بابا واحدا لانا نقول هذا فاسد فان قولنا ايها الرجل وايها القوم
توسع ومجاز لخروجه عن اصله في النداء والقصد فلو جعلنا هذا من بابه
لكان فيه مجازان خروجه عن باب النداء وحذف حرف النداء عنه فلهذا جعله
الشيخ من باب الاختصاص دون النداء كما ذكر فاما البيت الذي انشده
لاميه الهذلي فقد ذكر اعرابه وموضع الشاهد منه فيها ان قادر بان العائذ الاولى
في اعرابه فقوله وياوي عطف على ما قبله ومسهل هذه القصيدة ومطلعها قوله
الا يا القوم لطيف الخيال يؤرق من نازح ذي دلال الى ان قال
فاوردها مترصدا احاوطه ابن الوجي لاطيا كالطحال
معيدا معيدا لاكل القنيص ذا فاقة ملحما للعيال
الفاعل هو الحمار الوحشي وضمير المفعول هو للاتن مترصدا اي مكان الرصد وهو موضع
الصائد الذي يستتر فيه حاوطه صعه للمرصد وبه راجع اليه وابن الوجي هو
الصائد والوجي هو جمع وجيه وهي الحجر الذي يختفي فيها الصائد لاجل الصيد
ولاطيا حال من ابن الوجي وقوله معيدا حالان من الصائد لاكل القنيص هو
المقتنص من الصيد ذا فاقه اي محتاج للصيد ملحما للعيال اي يطعمهم اللحم
قوله وياوي الى نسوة عطل فالجار متعلق ياوي ويحتمل ان يكون في موضع
نصب على الحال اي ياوي مثل نسوة وعطل صفة لنسوة اي عاطلات من الحلي
والوسه ونصب شعثا على الاختصاص باضمار فعل اي وترحم شعثا ومراضيع جمع
مرضع على زيادة الياء واشباعها كالمغالبين في جمع مغلس والسقالي جمع سعلاة
العائذ العائذ في موضع الشاهد منه واما اورده شاهدا على نصب شعثا
اضمار الفعل كما قررناه وزعم الجوهري رحمه الله انما نصب شعثا على العطف على محل
نسوة وتقسيم النسوة الى عطل وشعث لان اعراضه عن العطف الى المعاد او هم ان الثاني ليس من جنس الاول وهذا فاسد لامرين اما اولا فلانه
لو كان الامر كما زعم لوجب ان يكون قولنا مررت بزيد وعمرو من باب الاختصاص وهذا
باطل بالاتفاق واما ثانيا فلان العطل والشعث في معنى الصفة الواحدة لشيء
واحد ولا يستقيم كونهما متعارضين لشيئين كما في قولك مررت بزيد العاقل

والظريف فطلاما قاله وتعريفها بما التي اختلف وان سمعنا منصوب على الا

قال صاحب الكتاب رحمه الله فصل ومن

خصائص الاسم الترخيم الا اذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء وله شرائط احدها ان يكون الاسم علما والثانية ان يكون غير مضاف والثالثة الا يكون مندوبا ولا مستغاثا والرابعة ان يزيد على ثلاثة احرف الا ما كان في آخره تاء التأنيث فان العلمية والزيادة فيه غير مشروطة تقولون يا عاذل وجاري لا تستنكري ويا ثبُ اقبلي ويا شا ارجني واما قولهم اصبح ليل واطرق كرى فمن الشواذ والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط الى آخر ما ذكره في المفصل قلت سنذكر الخوض في اسرار هذا الفصل بذكر ماهية الترخيم وكيفية استعماله فيها بان فايدتان الفائدة الاولى في بيان ماهيته وله محملان المحمل الاول منهما اللغوي واشتقاقه اما من قولهم رخم صوته اذا رققه واما من قولهم صوت رخيم اي ضعيف واشتقاقه النحاة اشبهها داعي الاشتقاقين جميعا لانها تسمية مثل الجزم ومنطق رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر ه عن الاصمعي قال كان الخليل ما اسم الصوت الضعيف قلت الرخيم فجعل باب الترخيم لانه قال ان سمى الخليل جماعة من النحاة كيونس وابي عمرو بن العلا وقد لقبوا هذا الباب بالترخيم لانه لو لقبوه بخلافه لنقل عنهم مع تظاهر نقلته به فكيف يقال انه ماخوذ من الاصمعي لانا نقول هذا فاسد فلعلهم لقبوه بغير لقب الترخيم ولا ضعف ما قاله الاصمعي بمجرد احتمال لا سوق له لكن ان صح اخذ امرين احدهما ما روى عن ابن عباس انه لما سمع قراءة ابن مسعود ونادوا يا مال ليقض علينا ربك قال ما اشغل اهل النار عن الترخيم وثانيهما ان يكون النحاة قبل الخليل لقبوه بلقب الترخيم فهذان الوجهان سفها صحة احدهما تضعف ما قاله الاصمعي المحمل الثاني مصطلح النحاة ولم يعرفه بتعريف الا ما ذكره الشيخ وحاصل كلامه انه حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط وحدها يقال اعتبط البعير واعتبطه اذا نحره من غير علة ويحتمل قوله على سبيل الاعتباط وجوها ثلاثة احدها ان يكون معناه انه لم يحذف فيه آخر الاسم لعلة ظاهرة فاشتبه كما حذف آخر قاضي وداعي وثانيهما ان يكون مراده بالاعتباط انه لم يحذف الا لاجل الخفة بخلاف غيره من سائر الانواع المحذوفة فانه حذف لعلة حاصلة عن التخفيف وثالثها ان يكون مراده بالاعتباط هو انه حذف في الحروف الصحيحة والحروف الصحيحة لا وجه لحذفها بخلاف الحروف المعتلة فان علة الحذف فيها هو الاعلال فلهذا قيل لهذا الحذف انه حذف اعتباطي لما ذكرناه وكلام الشيخ

محمد لهذه الوجوه وهذا التعريف يفسد بتصغير الاسم الجائي فإنه حذف آخر الاسم
على جهة الاعتباط وليس ترخيمًا فإذن لا بد من ذكر قيد النداء والاسم فلا جرم كان
التعريف الثاني أن يقال هو حذف في آخر الاسم المنادى إما على جهة التمام وإما على
جهة النقصان فقولنا هو حذف عام فيه وفي غيره من سائر الأمور المحذوفة وقولنا
في الاسم المنادى يخرج تصغير الاسم الجائي فإنه ليس بمنادى وقولنا إما على جهة التمام
وإما على جهة النقصان وهو بيان للقسمين الحاصلين فيه وهو قيد لتحرزه عن
سائر الإعلالات فإن حذفها لا يكون على هذين الوجهين جميعًا بل على أحدهما دون
الأخرى إما على التمام كقولنا سه وعِه وإما على جهة النقصان كقولنا قاضٍ وداعٍ
فأما الوجهان جميعًا فهما مختصان بالترخيم فلهذا كان الحد على ما أبدا للعلم خيرًا من
حقيقته **الفائدة السابعة** في كيفية استعمال الترخيم واعلم أن النحاة يطلقون في كتبهم
المبسوطة والمسموعة وفي مجاري مباحثاتهم وأثناء محاوراتهم إذا تكلموا على اللغتين في
باب الترخيم فيقولون في مثل ذلك وفي حال تقرير المسائل أما على لغة من يقول يا حارِ بالكسر
فإن الأمر يكون كذا وأما على لغة من يقول يا حارُ بالضم فإن الأمر يكون كذا وهذه عبارة
ركيكة ويتعاطون فيها من غير أن يحدوا هذه العبارة رأسًا ويغفلوا ذكرها ويرسم عبارة أخرى هي
أخف مما ذكروه وأقرب إلى حصول الغرض فلقبت ما يعنونه بقولهم يا حارِ بالكسر باللغة
الناقصة وهي الكثيرة ولقبت أيضًا ما يعنونه بقولهم يا حارُ بالضم باللغة التامة حتى يسهل
استعمالهما في المسائل التي نقررها ويجري فيها الخلاف بين النحاة فإذا عرفت هذا
فنقول لهم في استعمال الترخيم حالتان **الحالة** الأولى قياسية وهو ما كان جاريًا في
النداء إما على اللغة الناقصة وإما على اللغة التامة كما سمع من بعضهم بغير بيت تعلى
الحالة الثانية غير قياسية وهو ما كان جاريًا في غير النداء وهي على وجهين أحدهما
متفق عليه بين المبرد وسيبويه وهو الترخيم على اللغة التامة وأنشد سيبويه ۞
ألا إن هذا الدهر من يعلل على الناس مهما شاء بالناس يفعل ۞
لهذا رداء عمه يستعرض لسلمى تبعني أمال ابن حنظل ۞ فالمراد
حنظلة وإنما رخمه على اللغة التامة فلهذا جره بإضافة ابن إليه وهو موضع
اتفاق بين النحاة على الترخيم على هذه اللغة كما قررناه وثانيهما مختلف فيه
بين المبرد وسيبويه وهو الترخيم على اللغة الناقصة فالمبرد يمنع من الترخيم
على هذه اللغة وحجته على هذا هو أن الترخيم على هذه اللغة يخص النداء فلو رخمناه
على هذه اللغة لكان مستحقًا لحركة النداء ومستوجبًا لهذه الحركة الطارئة فيجتمع
فيه حركتان مختلفتان وهذا محال وأما سيبويه فيجيز الترخيم على هذه اللغة

وحجته على هذا انه قد ورد ذلك كثيرا في الشعر بحيث لا يمكن رده والجواب ما
ذهب اليه سيبويه ويدل عليه ابيات وهي دالة على ما ذكرناه على وجهين احدهما
ما لا يحتمل الا مذهب سيبويه قال ه الا اصبحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما ه
وهذا واضح على ما قاله سيبويه وقد رده المبرد وزعم ان الرواية فيه وما عهد كعهدك
يا اماما ه وهذا تعسف لا حاجة اليه وقال اخر ه ابا ابن حارث ان اسبق لمربه
او اصبح فان الناس قد علموا ه فهذان البيتان لا يحتملان الا على ما يقوله سيبويه
والثاني منهما ما ورد محتملا للامرين جميعا قال ه يدعون عنتر والرماح كانها
اشطان بير في لبان الادهم ه فهو يروى بفتح الراء وضمها فاما ضمها فهو على الندا
ولا مدخل له فيما نحن فيه واما فتحها فيحتمل ان يكون المقصود فيه يا عنتر فعلى
هذا اتصل الاحتجاج فيه ويحتمل ان يكون مفعولا ليدعون فلا ينهض حجة لسيبويه ه
وقال اخر ه اودى ابن جلهم عباد بصرمته ان ابن جلهم امسى حية الوادي ه
فان كان جلهم اسما لاب انتهض حجة لسيبويه وان كان اسما لام لم ينهض حجة
له لانه اذا كان اسما لاب كان اصله جلهمة فحذف التاء ترخيما على اللغة
الناقصة وان كان اسما لام كان اصله جلهم وهو غير منصرف فلا يكون فيه
حجة على ما قاله فاذا مهدت هذه القاعدة فلنذكر شرائط الترخيم ثم نذكر تقسيم
الترخيم ثم نردفه بالكلام في كيفية ترخيمه فهذه مقاصد ثلاثة نشتمل عليها
كلام الشيخ

المقصد الاول

في بيان شرائط الاسم المرخم اعلم ان الاسم
المرخم مختص بشرائط وللنحاة في ايرادها وضبطها تقريران التقرير الاول
على جهة البسط وجملتها سبع اولها ان يكون منادى وثانيها ان يكون
علما وثالثها ان يكون مبنيا على الضم ورابعها ان يكون غير مضاف وخامسها
الا يكون مستغاثا ولا مندوبا وسادسها ان يكون عدته زائدة على ثلاثة احرف
وسابعها ان يكون الحذف لا لخفة ترخيم ولا يكون مختصا باوله ولا بواسطته
فهذا حصرها على جهة البسط ونعني بكونها مبسوطة هو ايرادها في الحقيقة من داخله
وشرح بعضها في ضمن البعض الاخر التقرير الثاني على جهة القبض وجملتها
ثلاث اولها ان يكون مبنيا على الضم فشرح تحت هذه الشريطة كونه منادى
وكونه علما وكونه غير مضاف وكونه غير مستغاث ولا مندوب لانه اذا كان مبنيا
على الضم وجب كونه علما ووجب كونه منادى ووجب كونه غير مضاف ولا مستغاثا
ولا مندوبا لان هذه الامور لا تكون مبنية على الضم بحال وثانيها ان
يكون زائدا على ثلاثة احرف في المذكر وثالثها ان يكون الحذف مختصا باخره

118

فظهر بما حققناه صحة ضبطها على هذين التعريفين وان ما ذكره الشيخ في حصرها ليس
بجيد وانه لم يسلك فيها مسلك البسط لاخلاله بذكر كونه منادى وكون الحذف
مختصا باخر الكلمة دون صدرها ولا سلك فيها مسلك القبض فكان لا حاجة
به الى ذكر كونه غير مضاف ولا مستغاثا ولا مندوبا ويستغني بكونه معروفا
عن هذين الوجهين والمختار ايراد هذا على جهة البسط لانه الوفي بالقوانين النحوية
واسهل على الحفظ فلنفصل هذه الروابط السبع **الشريطة**
الاولى ان يكون منادى مصوتا به واما وجب اعتبار هذه الشريطة لامرين اما
اولا فلان النداء فيه تطويل للصوت ومد فلهذا خصوا الترخيم به ليكون من الصوت
فيه كالعوض عما حذف منه واما ثانيا فلان الترخيم باب حذف والنداء باب تغيير
بالزيادة والنقصان ولا شك ان التغيير يؤنس بالتغيير فلهذا اختص الترخيم
بالنداء **الشريطة** الثانية ان يكون علما واما وجب اعتبار العلمية في كونه
مرخما وان كان قد يجوز ترخيم غير العلم كما سنوضحه لان الترخيم هو حذف بعض
اجزاء الكلمة فلو رخمنا النكرة لكان فيه زيادة لانتهائها بحذف بعض اجزائها
وهو باطل **الشريطة** الثالثة ان يكون مبنيا على الضم واما وجب اعتبار هذه
الشريطة لما ذكرناه في العلمية لان اعتبار العلمية هو الموجب لضمه فلهذا كان
الوجه فيهما واحدا **الشريطة** الرابعة ان يكون الاسم المرخم غير مضاف
واعلم ان هذه مسالة خلافية بين النحاة مع انعقاد الاجماع على المنع من ترخيم
المضاف نفسه لانه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها وانما وقع الخلاف في ترخيم
المضاف اليه فالذي ذهب اليه الخليل وسيبويه والمبرد والمازني وغيرهم
من جماهير البصريين واختاره الزمخشري وشيخ الخوارزمي وابن الحاجب انه
المضاف اليه لا يجوز ترخيمه فلم اجد للبصريين كلاما يعول عليه في نصرة مذهبهم
واما اورد ابن الانباري كلمات ركيكة فاغفلنا ذكرها لضعفها وهو انهاه
واقوى ما يعول عليه في ذلك ما ذكره ابن الحاجب وحاصل كلامه هو انه لو رخم المضاف
اليه لكان لا يخلو اما ان يرخم الاول او الثاني وترخيم الثاني محال لانه غير منادى
والترخيم مختص بالمنادى وان رخم الاول فهو محال لانه يكون حذفا في صدر الكلمة
وهو ممتنع لما سنوضحه من بعد فهذا ابلغ ما عول عليه ابن الحاجب في امتناع
ترخيم المضاف اليه والذي ذهب اليه الكسائي والفراء وخلف الاحمر وغيرهم من
نحاة الكوفة هو ان ترخيم المضاف اليه جائز والحق عندنا ما ذهب اليه اهل الكوفة ويدل

عليه وجهان احدهما نقلي وهو ما انشد الكسائي لزهير ٥ ٥
خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وما انشد
ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيبها وغير ذلك من
الشواهد النقلية وثانيهما قياسي وهو ان المضاف والمضاف اليه
بمنزلة الاسم الواحد فلهذا جاز ترخيمهما لانهما بمنزلة شي واحد في جميع
الاحكام اللفظية واما ما زعمه ابن الحاجب فهو فاسد قوله اما ان ترخم
الاسم الاول او الثاني قلنا بل نرخم الثاني قوله انه غير منادى قلنا هذا
فاسد فانه وان لم يكن منادى الا انهما لما تلازما وكانا كالشي الواحد كان
ندا احدهما بمنزلة ندا الاخر فيفسد ما قاله والعجب من النحاة ما زالوا يقولون
في جميع المواضع وفي كثير من الاحكام اللفظية ان المضاف والمضاف اليه بمنزلة
الكلمة الواحدة بدليل انه لا يجوز الفصل بينهما ويكررون هذا في كثير من عباراتهم حتى
اذا وصلوا الى ترخيم المضاف قالوا ان احدهما منفصل عن الاخر ومغاير له
وكيف صح بعد الاضافة جاعلة لهما في حكم الاسم الواحد في اخر الثاني دون الاخر
فقد ظهر لك ما حققناه ههنا انهم قد نقضوا ما ابرموا وحلوا ما عقدوا
في تنزيل المضاف والمضاف اليه منزلة الاسم في باب الترخيم دون غيره وظهر ضعف
ما عول عليه نحاة البصرة **الشريطة** الخامسة ان لا يكون مستغاثا
ولا مندوبا واما وجه اشتراط هذه الشريطة فلامرين اما اولا فلان الاستغاثة
والندبة باب زيادة وتطويل والترخيم باب نقصان وحذف فلما تنافى حكمهما امتنع
امتنع الجمع بينهما واما ثانيا فلانا قد ذكرنا ان علامة الاستغاثة والندبة
انما تكون في اخر الاسم او وسطه او في اخره فلو وجدنا الحروف في اخرهما للترخيم لكان فيه
اخلال بعلامتهما وهذا محال فبطل دخول الترخيم على المستغاث والمندوب
الشريطة السادسة ان يكون الاسم المرخم عدد اته زائدا على ثلاثة احرف
فنقول اما الاسم الثلاثي الذي سكن وسطه فقد انعقد الاجماع من النحاة على امتناع
ترخيمه ووجهه انه يودي الى ان يكون في الاسما ما يكون عدده على حرفين وهذا
ممتنع في كلام العرب فلهذا امتنع ترخيمه واما الاسم الثلاثي الذي يتحرك
وسطه ففيه مسئلة خلاف بين النحاة والذي ذهب اليه سيبويه والخليل واحد المبرد
والمازني واختاره الزمخشري ونص المطرزي وابن الحاجب ان ما هذا حاله لا يجوز
ترخيمه بحال ومعتمدهم في ذلك ما اسلفناه فيما سكن وسطه وهو انه يودي

الراس

الى ان يكون في الاسماء الظاهرة ما يكون على حرفين خاصة على اللغة التامة والى
هذا ذهب ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين والذي ذهب اليه الفراء
وتلميذه الاحمر انه يرخم مثل هذا جاز وذهب اليه الاخفش من البصريين والجرمي ابو عمر
ما ذهب اليه الفراء الشيما اذا ات عن الفعل فاما القياس فهو قوي من جهته بدليل
صور ثلاث اولها انهم نزلوا الحركة في جمزى منزلة الحرف الخامس في حبارى ٥
فقالوا في النسبة اليه جمزي كما قالوا حباري وثانيها هو انهم نزلوا الحركة ٤
في نحو سقر وقدم منزلة الحرف الرابع في مثل عقرب وزينب فمنعوها الصرف كما منعوا
عقرب وزينب وثالثها انهم نزلوا الحركة في نحو شتر وما شاكله من الاسماء الاعجمية
منزلة حرف رابع في نحو جوش دون يوسف فمنعوها الصرف كما منعوا ما كان على اربعة
احرف فهذه الصور التي ذكرناها كلها دالة على تنزيل الحركة منزلة الحرف فيما
ذكرناه واذا كان الامر كما قلناه جاز ترخيم نحو عنق وكتف اذا سمي بهما كما يجوز ترخيم
نحو جعفر ودرهم لان الحركة نازلة منزلة الحرف في نحو سقر وقدم فيمتنع صرفهما لذلك
وهكذا في نحو جمزى ويمتنع ان تكون الحركة بمنزلة الحرف في نحو كتف وعنق فيجوز
ترخيمه كما يرخم جعفر من غير فرق بينهما وظهر لك بما حققناه قوة كلام الكوفيين
من جهة القياس فيجب الاعتماد عليه **الشرط** السابعة ان يكون الحذف لاحقا
بعجز الكلمة دون صدرها ووسطها وانما وجب اعتبار هذه الشريطة لان
الترخيم هو تغيير بالحذف والتغيير والحذف انما يلحق الاواخر الا ترى ان وقوع
الواو في اخر الكلمة وجب فيه اعلالها ولهذا اعلوا ادل وصححوا اقوام
لما فرقت احداهما وبعدت الاخرى عن الطرف كما سنوضحه في باب الاعلال بمشية
الله تعالى فهذه الشرائط المعتبرة في الاسم المرخم على جهة التفصيل واعلم
ان هذه الشرائط التي ذكرناها وفصلناها انما يجب اعتبارها في الاسم المذكر فاما
الاسم المؤنث فان العلمية والزيادة على الثلاثة فانه غير مشروط فلهذا
تقول يا عادل في ترخيم عادلة وجاري لا تستنكري عذري في ترخيم جارية ويا ثب في ترخيم
ثبة ويا شا ارجني في ترخيم شاة لان ثبة ذهبت لامها فبقي على حرفين وشاة اصله
شوهة فذهبت لامها التي هي الهاء ثم تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت فصار شاة فهي شاة
محذوفة اللام كما ترى وشاة راجن اي مشتاة لسنة بالبيوت من قولهم رجن بالمكان
اذا اقام فيه ويقال ايضا شاة داجن بالدال غير المعجمة هكذا قاله الجوهري ٥
والعلم يشترط العلمية والزيادة على الثلاثة في الاسم المؤنث ليس علامة التانيث منزلة
الاسم المركب فما هي شبه الفعل ولاجل هذا لم تفتقر الى زيادة الفعل بالعلمية والزيادة على

الثلاثة فلما كان الثالث كافيًا في الحذف لثقله من غير اعتبار لما سوى ذلك فهذا
ما أردنا ذكره في شرائط المرخم **المقصد الثاني** في تقسيم المرخم اعلم أن الاسم
المرخم له وجوه ينقسم بحسبها كثيرة ولكنا نقتصر منها على ما يليق بمقصودنا منه ونذكر
منها تقسيمات ثلاثة **التقسيم الأول** باعتباره في نفسه إلى مفرد ومركب فالمفرد
على نوعين ثلاثي وزائد على الثلاثة فالثلاثي أيضًا على نوعين متحرك الوسط وساكن
الوسط فأما ساكن الوسط فلا يجوز ترخيمه باتفاق النحاة وأما ما كان منه متحرك
الوسط فقد ذكرنا الخلاف فيه وقررنا الوجه المختار فلا فائدة في تكريره وأما ما زاد
على الثلاثة فهو على نوعين أحدهما أن لا يكون قبل آخره ساكن مثل قولنا جعفر
ومحمد فهذا وما شاكله لا يحذف منه إلا حرف واحد باتفاق وهو الأخير لا غير
وثانيهما أن يكون ما قبل آخره ساكنًا وهذا نحو قمطر وسبطر فإن هذه
المسئلة وأشباهها مما قد وقع فيها الخلاف بين النحاة فالذي ذهب إليه الكسائي
والفراء والأخفش وغيرهم من نحاة الكوفة أن الترخيم يكون بحذف الحرفين الساكن والمتحرك
جميعًا فتقول فيه يا قم ويا سب عندهم وحجتهم على هذا هو أنا لو حذفنا الحرف
الأخير وبقينا الساكن على حاله لأدى إلى أن يكون الاسم مشابهًا للحروف وغيرها من
في كونه ساكنًا وهذا باطل فلهذا قلنا إنه يحذف الساكن والمتحرك جميعًا
والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والمازني وأحبار
الزمخشري وعبد القاهر الجرجاني وغيرهم من علماء البصريين أن الحذف في مثل هذا لا
يكون إلا في الحرف الأخير المتحرك لا غير ويبقى الساكن على حاله ساكنًا وهذا
هو المختار ويدل عليه هو الذي يحذف لأجل الترخيم ليس إلا حرف واحد
فأما ما عدا ذلك فلا دليل على حذفه فلهذا كان باقيًا على حاله في الثبوت
والاستمرار ٥ قولهم إنه لو بقي ساكنًا لكان مشبهًا للحروف في كونه ساكنًا
قلنا هذا فاسد لأمرين أما أولا فلأن هذه حالة عارضة ~~للحروف في سكونه~~ فلما
فكان آخر الكلمة في حكم الموجود والحصول وأما ثانيًا فلأنه لو لزم ما قالوه لوجب أن
يحذف الرامي ترخيمًا لئلا يشبه المضاف إلى يا النفس ولوجب أن يحذف العامر
لئلا يشبه الغايات نحو قبل وبعد فبطل ما قالوه فهذا كله في تقسيم المفرد
وأما المركب فهو على نوعين أحدهما يجري فيه الترخيم وهذا نحو قولنا بخت نصر
وعمرويه وسيبويه وثانيهما لا يجري فيه وهذا نحو تركيب الجمل نحو قولنا تأبط
شرًا وشاب قرناها فإن هذا وما أشبهه لا يجري فيه ترخيم على حال لأن المقصود
هو بقاء الصورة الجملية ولا شك أن الترخيم يخرجها ويزيلها عن أحد جزئيها فلهذا

كان مستعملا فيه القسم الثاني باعتبار استعماله الى قياسي وشاذ فالقياسي
ما كان جاريا على القوانين اللغوية والاقيسة النحوية وتكاملت فيه الشرائط التي اسلفناها
واما الشاذ فهو على وجهين احدهما ان يكون في غير النداء وهذا نحو ما رخمت الشعرا
في غير النداء اضطرارا وقد قدمنا حكمه وذكر الخلاف فيه بين المبرد وسيبويه فلا نعيده
وثانيهما ان يكون في النداء وهذا نحو قولنا يا صاح فان مثل هذا يكون شاذا لانه
غير علم ومضاف اليه لا يقال اعليس خورنم فيما يختلف ترخيم المضاف واخر نوع
ما بالكم مستغني ترخيمه في هذه الصورة وهي مضافة لانا نقول هذا فاسد فانا انما
جوزنا ترخيم ما كان علما مضافا اليه غيره نحو قولنا يا ابا عكرم ويا ابا عرو ه فاما ترخيم
المضاف بنفسه الى غير العلم نحو ما ذكرناه في هذه المسئلة فانا لم نجوزه ولا جوزه احد
من النحاة ولهذا كان شاذا وهكذا قولنا اطرق كرى فان هذا وجه شذوذه كونه
نكرة واما معناه فقد ذكرناه من قبل القسم الثالث باعتبار حكمه الى
صحيح وفاسد فالصحيح ما كان في الاسما المفردة والمركبة التي ليست بجمل نحو حرث
نصرو عمرو بيه وسيبويه كما قررناه واما الفاسد فهو نحو ترخيم الجمل المركبة على اي وجه
تركبت نحو قولنا يا تأبط شرا ويا ذرّاحبّا وشاب قرناها فان هذا وما اشبهه
لا يرى فيه الترخيم للعلة التي ذكرناها **المقصد الثالث في كيفية ترخيم الاسما**
اعلم ان هذا الفصل هو الذي يكثر فيه المسائل وتتشعب وفيه البيان كله وهو
ميدان سبق النحاة الذي يعظم فيه اضطراب ارائهم في المسائل فنقول اذا رخموا
الكلمة فلهم في ترخيمها لغات اللغة الاولى وهي التي ترجمناه
عنها فيما سلف بالناقصة وهي الكثيرة الشائعة وحاصلها ان يبقى المحذوف على
ما كان عليه قبل حذفه من حركة او سكون لان ما حذف كانه في حكم
الحاصل ولهذا سميناها ناقصة واللغة الثانية ان تجعل ما بقي من الكلمة
بعد الحذف كانه اسم برأسه فيعامل بما يعامل به سائر الاسما من قلب واعلال ولهذا
سمينا هذه اللغة بالتامة لما كانت في حكم المستقلة وقد قدمنا وجه تلقيبنا لهاتين
اللغتين بالتامة والناقصة واظهرنا وجهه وضعف كلام النحاة فاذا مهدنا
هذه القاعدة فلنذكر كيفية الترخيم في الاسماء على اللغة الناقصة ثم نذكر كيفيته على اللغة
التامة فهاتان مرتبتان **المرتبة** الاولى في كيفية ترخيمها على النقصان ونعني
بالنقصان ما يكون المحذوف كانه في حكم الحاصل وذلك يجري على ضروب لانه **الضرب**
الاول ان يكون المحذوف حرفا واحدا ثم هو على وجهين احدهما ان يكون من اصل
الكلمة وهذا قولنا يا حار في يا حارث وثانيهما ان يكون ليس من اصل الكلمة
ثم هو على وجهين ايضا احدهما ان يكون من زوائد اللغات وثانيهما ان يكون لغير

الثالث فالذي يكون مزيدا لغير التأنيث هو نحو قولنا زرقم وستهم فانك اذا رخمت
سميت بما هذا حاله ورخمته فانك تحذف هذه الميم الزائدة لا غير فتقول يا زرق ويا ست
لا غير واما الذي يكون مزيدا للالحاق فانه يكون تا كقولك يا حمز وبالكاف
في ترخيم حمزة وطلحة وبالياء يكون مقصورا كقولك حبلى وبردى فاذا رخمت ما
هذا حاله حذفت الالف لا غير ثم اذا حذفت الحرف الاخير على هذه اللغة
فان الاسم يبقى على ما كان عليه قبل الحذف من حركة او سكون من غير تغيير لاخره
على حال اصلا وجملة ما يعرض من الحالات بعد الحذف في اخره امور سبعة
اولها الحركة بالكسر كقولك يا حار وثانيها الحركة بالفتح كقولك يا جعف
وثالثها الحركة بالضم كقولك يا حار في حارث ورابعها السكون كقولك يا هرق
وخامسها الالف في مثل قولك يا سحا في رجل سميته سحاب وسادسها
الواو المضموم ما قبلها كقولك يا ثمو في مسمى بثمود وسابعها اليا في مثل
يا حولا في رجل سميته حولايا فيبقى على ما كان عليه من حركة او سكون
كما قلنا لان المحذوف في حكم الموجود الا اذا كان قبل الحرف المحذوف ساكن
فانك تحركه لاجل التقا الساكنين في مثل شاد وماد في رجل سميته
شادود وماد فانك اذا حذفت الحرف الاخير حركته لاجل ان لا يكون جامعا بين
ساكنين هكذا قاله النحاة وفيه نظر لانهم ذكروا ويمكن ان يقال انه يبقى
ساكنا على ما كان من غير تحريك لامرين اما اولا فلان الترخيم حالة
عارضة ولا يلتفت فيها الى الجمع بين الساكنين كالوقف واما ثانيا فلانهما قد
اجتمعا ههنا على احد الشرطين المعتبرين في جمعهما وهو ان احدهما حرف
لين وان لم يكن الاخر مدغما فلهذا جاز الجمع بينهما ههنا لما ذكرناه وهذا وان
كان محتملا كما ترى فالاقيس ما قاله النحاة فلهذا لم يكن بد من التسوية لما ذكرنا
فهذا حكم [illegible] الحرف الواحد الضرب الثاني ان يكون المحذوف
حرفين وياتي ذلك على وجهين الوجه الاول منهما ان يكونا زائدين في حكم زائد
واحد كاللذين في نحو اسما ومروان وعثمان وطائفي فيهما بان الزيادتين لحقتهما
جميعا لانهما جاءا بعد سلامة الصدر واستقلاله فنزلا منزلة الزيادة الواحدة
فمن ثم وجب حذفهما معا اما اسما فهذا خلف فيها فراى سيبويه ابقاها على
مثال فعلا وفاوها واو ولكنها قلبت همزة كما قلبت في نحو اناة واحد
وامتناع الصرف منهما انما كان من اجل التانيث اللفظي كما في حمرا وحجته
هذا هو ان التسمية بالجموع قليلة نادرة والتسمية بالصفات كثيرة فلهذا كان
حملها على الاكثر اولى واحق وذهب غير سيبويه الى ابقائها على وزن افعال
جمع

اسم

اسم سمي به المؤنث وامتنع صرفه لاجل العلمية والتأنيث المعنوي وحجته على
هذا هو ان قلت لو اوادا كانت مفتوحة تخالف للقياس ولا ضرورة تلجئ الى قلبها
فلهذا كان حملها على الجمع اولى ومذهب سيبويه قوي من جهة المعنى ومذهب غيره
احرى على ملائمة الالفاظ والحق انه ما ذهب اليه سيبويه لان التعويل على
المعاني اولى واحق لا محالة وقد اوردها الشيخ ههنا على مذهب سيبويه لا انها
زيادتان في حكم زيادة واحدة في اخرها كما ذكرنا واما مروان وعثمان فظاهر
انهما زيدتا معا وامتناع الصرف فيهما لاجل العلمية وزيادتها وقد مضى تقريرها
واما طايفي فالزيادتان ههنا هما الف النسبة وهما مزيدتان معا وطايفي قيل
هو اسم لنشك وقيل اسم للاخرا المطبوخ وهو فارسي معرب قاله الجوهري
وهو بالطا سقطة من اسفلها وفاء وبا سقطة من اسفلها ومن رواه بتاه
سقطتين من اسفلها فهو تصحيف فهذا هو حكم حذف الزيادتين اللتين
زيدتا معا الوجه الثاني ان يكون احدهما حرفا صحيحا قبله مدة زائدة
ونحن نقولها اتبع على اذا كانت المدة فيه منقلبة عن حرف اصلي كقولنا في
بابها الاحرف وهذا من جملة ما اطلقه الشيخ وهو مفتقر الى التقييد ومعرفته
في ذلك هو انه استغنى بالمثال عن التقييد وحذفهما انما يكون اذا كانت حاصلة على
جهة الزيادة وذلك عمار ومنصور ومسكين واعلم ان ما هذا حاله لا يخلو
اما ان يكون ما قبل هذه المدة ثلاثة احرف اصول اولا فان كان قبلها ثلاثة احرف
اصول وجب حذفهما جميعا عند الترخيم فعلى هذا تقول يا عثم ويا منص
ويا مسك بحذف المدة والحرف الذي قبلها كما قاله الشيخ بامثاله وان لم يكن قبل
هذه المدة ثلاثة احرف اصول وذلك مثل قولنا سعيد ولميس ففيه مسئلة
خلاف فالذي ذهب الخليل وسيبويه والمبرد والمازني اجازه الزمخشري وصرح الجوازي
وابن الحاجب انه لا يحذف ههنا الا الحرف الصحيح دون المدة التي قبله فتقول
على هذا في ترخيم سعيد ولميس يا سعي ويا لمي باثبات الياء فيهما جميعا وحجتهم
على هذا انا لو حذفناها هذه الياء لادى الى بقاء الاسم على حرفين وهذا لا يكون في الاسماء
الظاهرة وذهب الفراء والاخفش الى جواز حذفهما جميعا واكثر علمائنا ذهب
اليه اهل البصرة والعجم كما في ذلك استقصاه في نحو قمطر وسبطر فان الخلاف فيهما
واحد ودرس ولا بعيد لا ادري ما يقول الاخفش في مثل هذا هل يحذف الحرفين بحث
جميعا كما قاله في نحو قمطر وسبطر او يقول بمقالة اصحابنا البصريين في انه لا يحذف
الا الاول منهما ولم اجد له نصا في ذلك والظاهر من مذهبه حذفهما جميعا لانه اذا كان

لحذف الحرف الساكن الصحيح الذي يكون قبل الآخر ولان يحذف الحرف المعتل
أولى لانه احرى بالحذف لضعفه وسكونه **الضرب الثالث** ان يكون المحذوف
اسما بتمامه وهذا نحو بخت نصر وعمرويه وسيبويه ورجل سميته بخمسة عشر فانك اذا
رخمت ما هذا حاله فانك تحذف الاسم الاخير بجملته لانه الذي حصل به الثقل فاذا
جاز حذف الحرف الاخير لاجل الترخيم وقبله دون ثقل المركب فلان يحذف الاسم
الاخير في المركب اولى واحرى ٥ هرهل نون سجال ملك من ملوك العرب
وهو اول من ضرب الدنانير الهرقلية ٥ وبخت نصر هذا هو الذي سلطه الله على بني
اسرائيل لما عصوا وطغوا وقتل سحارسه هو المسلط عليهم وموضعه كتب التاريخ
فهذا هو الكلام على المرتبة الاولى في كيفية ترخيم الاسما على اللغة الناقصة
المرتبة الثانية في كيفية ترخيمها على اللغة التامة وعليها
تكثر المسائل وتتشعب في العلل والاعلال والحذف ونحن نعيد الكلام كما مر في هذه المرتبة
السابقة ونجعله على ضروب ثلثة بعون الله تعالى ٥ **فالضرب** الاول منها
ما يحذف منه حرف واحد واعلم ان كل ما وجب لاجل الترخيم مطلقا فهما يتفقان
من غير فرق بينهما وما وجب لاجل كونه اخرا متطرفا فهما مختلفان فيه فلنذكر
ما يختلفان فيه من المسائل لاجل كونه اخرا فاما ما يتفقان فيه فهو ظاهر ونحن
نذكر من الاختلاف خمس مسائل ٥ / **الاولى** انك اذا رخمت نحو ثمود ومحمود
وقلنسوة فانك تحذف الحرف الاخير وتقول فيه يا ثمي ويا محمدي وانما وجب ذلك فيه
لانه ليس في الاسما المتمكنة ما اخره واو قبلها حركة لانها اذا كانت فتحة انقلبت الفا
كعصا وان كانت ضمة او كسرة انقلبت يا نحو عاري وادلي فلهذا وجب قلبها يا
الثانية اذا رخمت رجلا سميته شاة فانك تقول فيه يا شاه واعاد وجب
ذلك لان هذه الها التي هي لام قد كانت محذوفة من قبل فلما رخمته على هذه اللغة وجب
رد لامه لما كان مستقلا بنفسه لان الاسم كان قبل وجودها على حرفين احدهما
حرف مد ولين وليس في الاسما المتمكنة ما هو على هذه الحالة فلهذا وجب ردها
التي هي لام لهذا الغرض **الثالثة** اذا رخمت نحو سقاية وعطاية ودرحاية ودعكاية
وما اشبهه فانك تحذف اليا وتبقى واوا ويا متطرفة بعد الف زائدة وذلك فيه طريقان
احدهما ان تقول في اعلاله تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب الفا ثم اجتمع الفان
فقلبت الثانية همزة وهذه هي طريقة الزمخشري كما فصله في الاعلال بعون الله تعالى
وثانيهما ان تقول فيه واو ويا متطرفة بعد الف زائدة فقلبت همزة وهذه
هي طريقة النحاة فالاول قياس على ما تقول في العصا والثاني استحسان لما فيه

من الاختصار وكلمة جيد الرابعة اذا رجعت رجلا سميته بشيء ودريه على هذه
اللغة فانك تقول على مذهب سيبويه يا وشي فتكسر العين وتسكن اليا لان ترد
العاقد لزم فبقيت الكسرة على حالها والياء ساكنة لثقل الضمة عليها وتقول على
مذهب الاخفش يا وشيُ فتسكن العين وتضم اللام لان الفا لما ردت رجعت
العين الى اصلها في السكون ووجب ضم اللام لسكون ما قبلها فجعلت كظبي وحي
الخامسة اذا رجعت رجلا سميته بسنوي وبرذون فانك تقول فيه يا سنا وبردا
وانما وجب ذلك لانك لما حذفت الحرف الاخير تطرفت الواو وقد انفتح ما قبلها ٥ ٥
فلهذا قلبتها الفا وهذا جار الى سائر التعليلات التي توجبها التطرف في الواو
والياء فانك تجريها على الاقيسة النحوية في قلبها وتغييرها في هذه اللغة كسائر
الاسماء وقد اورد سيبويه من الشواهد الشعرية ابياتا تمكن ان تكون
دالة على اللغتين جميعا في حذف الحرف الواحد وجمعناها هاهنا لذلك فمنها قوله ٥
حار بن كعب الا احلام تزجركم عنا وانتم من الجوف الجماخير ٥ ومنها بيت زهير
يا حار لا ارمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك ٥ ومنها بيت النابغة
فصالحونا جميعا ان بدا لكم ولا تقولوا لنا امثالها عام ٥ ومنها بيت الطرماح ٥
اعاش ما لاهلك لا اراهم يضيعون الهجان مع المضيع ٥ الضرب الثاني
ما يكون فيه حذف حرفين ويجري على ما ذكرناه في اللغة الاولى ويشتمل في مسائل
خمسة الاولى انك اذا سميت رجلا بغاصون وداعون على هذه اللغة فانك تحذف
الحرفين الاخيرين لاجل الترخيم وتبقي الياء ساكنة في هذه اللغة بكل حال فاما
على اللغة الاولى فهل ترد الياء او تبقى العين مكسورة كما كانت من قبل فيه احتمال
ليس هذا موضع ذكره الثانية اذا سميت رجلا بعمروان واصحوان فانك تحذف
هاتين الزيادتين في الاخر ثم تقلب الواو يا كما قلبته في نحو عود ودلو بسبب الزياد ٥
الواحد والعلة فيه واحدة الثالثة اذا سميت رجلا بطيلسان بكسر اللام
فانك لا ترخمه على هذه اللغة وترخمه على اللغة الاولى والسر فيه هو انك تبقى بلا
ليس من ابنية الصحيح واما توجد في المعتل كسيد وميت ٥ وعن
ابو عثمان المازني سالت الاخفش عن ترخيمه فعزر واحطا فلما نبهته بينه
المبرد ايضا مثله الرابعة اذا سميت رجلا بحراوي فانك تحذف هاتين الزيادتين
في الاخر ثم تقلب هذه الواو همزة على هذه اللغة كما ذكرنا في نحو شقاوة في الزياد ٥
الواحد وعن هذا قال المحققون من النحاة اذا سميت رجلا بهذه المرخمة صرفته
لانها لبست الف التانيث وانما هي منقلبة عن واو كما حققناه الخامسة
اذا سميت رجلا بحمراوات رخمته على هذه اللغة فانك تحذف الزيادتين جميعا ٥

ثم يحذف بعد ابدال الواو الفا وهكذا يجري في المسائل على ما ذكرناه فيما يقتضيه
الاعلال القلب فاما على اللغة الاولى فانك تبقيه على ما كان عليه قبل الحذف من
حركة او سكون وقد استشهد سيبويه مستشهدا على طرح الترخيم ٥ قوله ٥
فقى ما يطري ياسر هل تعرفينه اهذا المغيري الذي كان يذكر ٥
يا مروان مطيتي محبوسة ترجو الحبا وربها لم ييأس ٥ وقوله ٥٥
الا يا لقوم قد حرت فيا تعسكم فانظر كيف تحار ٥ وقوله ٥٥
الضرب الثالث ان يكون المحذوف اسما بواسطة من المركبات فهذا يكون ٥ تريد اسما ومروان وللملاه ٥
ترخيمه بطرح الاسم الاخر منه كما قلناه في اللغة الاولى من
لغتي اللغتان وحالة الوقف على نحو خمسة عشر تقول اذا سميت ٥ عمرو فيمن سميته
بعمرو ٥ ورجل سميته باثني عشر فانك اذا رخمته تقف عليه فتقول يا اثن على
اللغتين جميعا بالسكون فاما في حالة الوصل فانك تقول فيه يا اثن على الناقصة
وعلى التامة يا اث واما فيما بينهما الخلاف في امرين احدهما انك تبقي الاسم الاول على ما
كان عليه في اللغة الناقصة من حركة او سكون فاما على اللغة التامة فتضمه بكل حال
اذا كان محتملا للضم فتقول في حضرموت وعمرويه يا حضر ويا عمر بالضم لا غير وثانيهما
انك تفعل في الاخر ما تقتضيه الاعلال كما لو سميت رجلا بعمرو وجدا عن فاعله
فاذا رخمته فانك تقول على اللغة الناقصة يا تغرو وعلى اللغة التامة يا تغرى
فتفعل فيه ما تفعل في لفظ من غير فرق وتعمل في ذلك على ما يقتضيه التغيير في
الاخر كما قررناه فاما تركيب الجملة مثل تأبط شرا وذرى حبا فعند ذكرنا انه لا يرخم
المقصود فيما ضمن الجملة على حالها من غير تغيير فاما قوله ٥
فاجزوا ابا بط قرضا الا انا لكل صاحب صاحبا فان الاول معسوف ٥ فهو شاذ
ووجه شذوذه تشبيهه بالمركب في حذف احد جزئيه وتمامه تمام الكلام في الترخيم ٥

قال صاحب الكتاب نور الله ضريحه فصل في

حدود المبادي فقال ما نوبس لزيد ومن امات الكتاب ٥
يا قتيله الم والاقوام كلهم والصالحون على سمعان من جار ٥ وفي الترك
الا يا اسجدوا قلت ذكر الشيخ في هذا الفصل طرح المبادي ثم ذكر الاحكام
وكل هذه الامور لا تكون الا في حال النداء او لا تستعمل في غيره فلهذا ذكر ما يختص بالنداء
ولا يستعمل الا فيه ثم نذكر حدود المبادي ثم نذكر الاحكام فهذه مقاصد ثلاث ٥
المقصد الاول في ما يختص بالنداء ولا يستعمل الا فيه وقد ذكر من ذلك ما يكثر

دوي وهو صوريات الصوت الاولى قولهم يا هناه ولهم فيها استعمالان
احدهما يختص بالمذكر والاخر يختص بالمونث الاستعمال الاول يختص بالمذكر وهو
على وجهين احدهما ان تقول فيه يا هن اقبل ويا هنان اقبلا ويا هنون اقبلوا
من غير هاء كما ترى وثانيهما ان تدخل الهاء فيه فتقول يا هناه اقبل يا هنانيه
اقبلا يا هنوناه اقبلوا فمن قالها يحركه بالكسر والضم قال الجوهري وحركة الهاء
فيهن منكسرة ولكن هكذى رواه الاخفش قال امرؤ القيس ٥
وقد رابني قولها يا هناه ويحك الحقت شرا بشر ٥ وتعني بقوله شرا بشر أي
كما تتهمني فحققت الامر ٥ الاستعمال الثاني ما يختص بالمونث وهو على وجهين ايضا
احدهما ان تقول يا هنت اقبلي تسكن النون كما تقول يا اخت ٥ ويا هنتان اقبلا
ويا هنات اقبلن وثانيهما ان تدخل الهاء فتقول يا هنتاه اقبلي ويا هنتانيه
اقبلا ويا هناتوه اقبلن فهكذى تكون تصريفه في حال استعماله للمذكر والمونث
وللنحاة فيه اقوال اربعة اولها ان هذه الهاء بدل من الواو التي في هنوات
بدليل تحريكها في يا هناه وهذا هو مذهب البصريين وثانيها ان الهاء الاخيرة ٥ هي
لام الكلمة وجزء من اجزائها وليست بدلا وثالثها ان الهاء هي هاء السكت
وحركتها انما كانت على جهة الضرورة على تشبيهها بهاء الضمير ورابعها ان
الالف والهاء زائدتان ولام الكلمة محذوفة وقد نبه على هذا فحاه ٥ والاقرب
من هذه الاقاويل ان لام الكلمة هي الواو وان هذه التصاريف لغات اتسع
فيها لكثرة الاستعمال الصوت الثانية قولهم يا فل وهذا الاستعمال لا
النداء خاصته وليس مرخما لفلان لانه ليس علما ولو كان مرخما لقال يا فلا
هكذى قاله الجوهري وانما حذف لكثرة الاستعمال وانشد النحاة للكميت ٥
وجات حوادث في مثلها يقال لمثلي ويها فل ٥ وقد يستعمل في غير النداء على
الندور قال ابو النجم ٥ في لجة امسك فلانا عن فل ٥ واللجة بالفتح هي كثرة
الاصوات الصوت الثالثة قولهم للموسه يا لكاع وللكعاء وللمذكر يا لكع
وهذا ايضا لا يستعمل الا في النداء خاصته فلكاع معدول عن الصفة كفساق ٥
ولكعاء كحمراء ولكع ايضا معدول به عن فاسق للمبالغة وقد يستعمل في غير
النداء على الشذوذ قال الحطيئة ٥
اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع ٥ فهذه الامور الثلاثة التي
قررناها هنا لا تستعمل الا في النداء خاصته ولم يذكر الشيخ شيئا منها وانما ذكر
ما هو مختص بالنداء وهو الاعلام فذكرناه لاتصاله به

المفصل الثاني

في بيان الاخمام في الندا اعلم ان الاخمام في الندا يكون على ثلاثة اوجه الوجه الاول ان
يكون اخماما في الاسما وهذا في مثل يا تيم تيم عدي نصبهما جميعا فالنصب فيهما انما
يكون على اخمام تيم الثاني على راي سيبويه والخليل لانه انما دخل من اجل التاكيد للاول
كما قررناه من قبل وذكر وجهه على راي غيرهما ولا وجه لتكرير الوجه
الثاني ان يكون اخماما للحرف في مثل قولك يا بوس لزيد ويا وح لعمرو وذلك
اخمام اللام سقوط التنوين من وجه كانت اللام على بابها فكان منونا ثم اختلفوا
في اخر هذا الاسم بما يكون فزعم بعضهم ان اخره با صافه المصدر واللام
معجمة ولهذا اسقط التنوين وذهب حرون الى ان الجر انما هو باللام
لا غير وهذا هو الصحيح لان حروف الجر لا يحوز الغاوها عن العمل بحال كما في قوله
تعالى ردف لكم وهي ههنا عاملة وان كان محكوما عليها بالزيادة قال الشاعر
يا بوس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا قال الشاعر يا بوس للحرب حرام الحرم
الوجه الثالث اخمام بين الحركة والسكون لحرف وهذا شي دقيق لم
يذكره احد من النحاة وانما نبه عليه ابو علي الفارسي وحاصل الامر فيه ان لك
في ترخيم المونث بالتاء في نحو حمزة وطلحة ثلاثة اوجه احدها يا طلح بالفتح
على اللغة الناقصة وثانيها يا طلح بالضم على اللغة التامة وثالثها
يا طلحه بالفتح في التاء على الاخمام ومعنى الاخمام ههنا هو ان التاء زيدت ساكنة
مقحمة بين الحا وحركة الحا التي تستحقها في الاصل واستدل للحا
في الاخمام بقوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطي الكواكب
فالتا ههنا انما دخلت مقحمة بين شيئين احدهما الميم من اميمة وثانيهما
حركة التا التي تستحقها فلهذا كانت مقحمة لما ذكرناه والسر في هذا هو انه لما
كان الاصل ان تاتي العلم المونث المنادى مضموما على قصد الندا كما في غيره
من سائر الاعلام فلما اتى هذا الاسم مفتوحا تحيل له الفارسي هذا الوجه
وهو يطرد في قول الشاعر يا طلحة وعنده ابن جني وجماعة يقولون
لا نقول ان التاء هي حرف ومن حق الحرف ان تكون مبنيا على السكون
والاتيان على الحركة الا لموجب والموجب ههنا من ابن حصلت هذه الحركة
للتاء حتى تجعل الاخمام بينها وبين قبلها كما زعمه لانا نقول هذا الذي
لم يذكره الفارسي والخصم ابن جني فيما بلغنا وغايته ما نعارضه ان التاء التانيث
مستحقة للحركة لانها قد صارت حرفا يقع عليه الاعراب في اخر الكلمة
وحرف الاعراب لا بد من ان يكون متحركا ويستحيل ان يكون ساكنا فلهذا
الوجه كانت مستحقة للحركة وانما خصت بالفتحة لامرين اما اولا فلانها

من الحم

من الخفة وتسميتها الهاء بحركة إعراب المنادى المستحقة له بالاصالة ٥٥
واما يا ابتا فلتعذر الضمة والكسرة اما تعذر الضمة فلئلا يلتبس بالمقصود على الترخيم
واما تعذر الكسرة فلما قد ان لا يلتبس بالمضاف الى يا المتكلم ولا الترخيم تعينت
الفتحة لما ذكرنا ووجب مطلوبا لحركة لاجل وقوع الاعراب عليها ٥

المقصد الثالث في جواز حذف المنادى

اعلم ان المنادى حذفه
يكون على القلة ولهذا اشار عليه السلام بقوله وقوله وقد يحذف وقد موضوعه
للتقليل وانما شاع الحذف منه لكونه مفعولا في المعنى كما مر بيانه والمفاعيل
يسوغ حذفها واما كان حذفه قليلا لما كان العامل فيه مضمرا لنيابة الحرف
عنه فلهذا ضعف ايضا وقوله وقد اورد الشيخ فيه ههنا صورا ثلاثا الصورة
الاولى قوله يا بؤس لزيد وفيها وجهان احدهما ما قاله الشيخ على حذف
المنادى فيه وتقديره يا قوم بؤس لزيد وانتصابه نعت اما يكون على المصدر
لا غير لان من حق النداء ان يكون لمن يعقل منه الاجابة فلهذا اقتضى ههنا ٥
حذف المنادى وثانيهما ان يكون المصدر هو المنادى في نفسه كقوله تعالى
يا حسرة على العباد ويكون معناه على هذا ادعوا الحسرة لان هذا موضع
وجودها وادعوا البؤس اذ الموضع احق بوجوده من هذا الموضع وهذا
قوي لان الغرض بقوله يا حسرة على العباد هو انهم قد بلغوا مبلغا
يستحقون ان ينادى عليهم بوقوع الحسرة وحصولها وهو استهزاؤهم بالرسل
واستخفافهم بحقهم ويستحقونها من جهة الملائكة والجن والانس وحكي عن الزجاج
انه قال لك هذه الاية اصعب ما في كتاب الله تعالى وزعم الخوارزمي ٥
ان حرف النداء ههنا قد انسلخ عن معنى النداء عند اتصاله بالمصدر وبقي
فيه التنبيه المجرد ومنه الا يا اسجدوا بدليل القراءة الناسبة لان تقديرها
الا ههنا اسجدوا هذا ملخص كلامه ٥ وهذا فاسد لامرين اما اولا فلان
ما ذكره تعسف لا حاجة اليه لان حمله على احد الوجهين اللذين ذكرناهما اما
على حذف المنادى واما على ان المنادى هو المصدر نفسه من غير حاجة الى ما
ذكره واما ثانيا فلان يا موضوعة للنداء فلا يجوز ان يكون معدوما للتنبيه
دفعا للاشتراك لان الاشتراك على خلاف الاصل وهذا شيء حكاه الجوهري
عن بعض النحاة ولم يورده الخوارزمي على وجهه وتحقيقه قراءة الكسائي
بعون الله تعالى **الصورة الثانية** البيت الذي انشده ٥
يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار ٥ فلقد ذكر اعرابه

وموضع الشاهد منه ههنا ان قاريا ان اللعنة الاولى في اعرابه فقوله يا لعنة الله فيها
وجهان الرفع والنصب فالرفع على الابتداء وخبره على سمعان وعلى هذا تكون المنادى
محذوفا تقديره يا قوم لعنة الله ورفعه مما لو بد طرح المنادى واما النصب ففيه وجهان
احدهما ان تكون منادى كما ذكرناه في باب حشرج وهو منصوب لاجل الاضافة وثانيهما
ان تكون نصبه على المصدرية وعلى هذا تكون المنادى محذوفا والصالحون يجوز فيه الرفع
والجر فالرفع تكون فيه من وجهين احدهما ان تكون معطوفا على محل الاقوام واسم الله
لانهما في موضع رفع باضافة المصدر اليهما كقوله ٥ طلب المعقب حقه المظلوم ٥
وثانيهما ان تكون على حذف المضاف كانه قال ولعنة الصالحين لكنه حذف المضاف
واعرب المضاف اليه اعرابه واما الجر ففيه وجهين احدهما ان تكون عطفا على
لفظ اسم الله والاقوام وهذا هو الظاهر وثانيهما ان تكون على حذف المضاف
منه وبقيه المضاف اليه على اعرابه وتكون تقديره على هذا ولعنة الصالحين وفيه
ضعف لانه بمنزلة اضمار الجار وقوله على سمعان متعلق بلعنة وجاز نصبه
بكل حال لانه فاعل وكيف يكون قوله على سمعان متعلق بلعنة وقد عطفت عليه
الاقوام والصالحين والعطف على المصدر لا يكون الا بعد تمامه بصلته
وجميع متعلقاته قلنا يا نقول هذا فاسد فان هذا انما يمنع اذا كان عطفا على
المصدر نفسه كما لو قلت اعجبني ضرب زيد ولعنة في الدار فاما اذا كان العطف
على ما اضيف اليه المصدر فان مثل هذا جائز كما لو قلت اعجبني قيام زيد وعمرو
في الدار فبطل ما توهموه قوله من جار في موضع نصب اما على الحال كانه
قال مجاورا اي جار جيرته واما على التمييز وسمعان اسم رجل والرواية عن
الشيخ بكسر السين وحكى الخوارزمي ان فتحها هو الافصح ودير سمعان فيه قبر
عمر بن عبد العزيز الفائدة الثانية في الشاهد منه وانما اورده شاهدا
على جواز طرح المنادى وهو محتمل لحذفه ووجوده كما قدرنا

الصورة الثالثة

قوله تعالى ألا يسجدوا لله فيها قراءتان القراءة الاولى بالتشديد
في الا وهي قراءة الجماعة والا مركبة من ان ولا فان هي الناصبة للفعل وحذف
النون من اجل نصبه ويجوز فيها النصب والجر فالجر يكون من وجهين اما على
البدل من السبيل واما ان يكون على اضمار حرف الجر لكثرته ههنا وهذا مروي
عن الخليل والكسائي والنصب يكون من اربعة اوجه احدها ان يكون بدلا
من اعمالهم وتقديره وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا وثانيها ان يكون زائدا
ويكون مفعولا ليهتدوا اي فهم لا يهتدون السجود وثالثها ان يكون
منصوبا على انه مفعول له ومعناه فصدهم عن السبيل من اجل الا يسجدوا

ورابعها

ورابعها ان يكون منصوبًا على نزع الخافض والتقدير وصدهم عن السبيل
لئلا يسجدوا واما القراءة الثانية فهي ما تفرد به الكسائي بألا مخففة وهي تكون للتنبيه
واستفتاحا للكلام فالهمزة من اسجدوا للدرج والف يا محذوف وفيه التقاء
الساكنين والمنادى على هذه القراءة محذوف وتقديره الا يا قوم او الا يا هؤلاء
اسجدوا فالوقف حسن على قراءة الكسائي على قوله فهم لا يهتدون
وعلى قراءة الجماعة لا يحسن الوقوف على ما قبل الا بحال لانه يكون وقفا على العامل
من دون معموله وانشد الجوهري في حذف المنادى لذي الرمة ○
الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ○ ولا زال منهلا بجرعائك القطر ○ وقال آخر ○
الا يا اسمعي نعظك بخطة فقلت سمعا فانطقي واصيبي ○ وهذا كله
تؤيد ما تفرد به الكسائي في هذه القراءة وبالله التوفيق ○

قال صاحب الكتاب نور الله حضرته فصل ومن المنصوب باللازم اضماره

قولك في التحذير اياك والاسد اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد
ان يهلكك ونحوه راسك والحائط وماز راسك والسيف تقال اياي والشر واياي
وان يحذف احدكم الارنب اي نحّ نفسك عن الشر ونحّني عن مشاهدة حذف
الارنب ونحّ حذفها عن حضرتي ومشاهدتي والمعنى النهي عن حذف الارنب ومنه شانك
والحج اي عليك شانك مع الحج وامرا ونفسه اي دعه مع نفسه واهلك والليل ○
اي بادرهم قبل الليل ومنه عذيرك اي احضر عذيرك او عاذرك ومنه هذا ولا
زعماتك اي ولا اتوهم زعماتك ومنه قولهم كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وكل شيء
ولا شتيمة حر اي ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر الى اخر كلامه في الفصل ○

قلت هذا هو النوع الثاني من الانواع الثلاثة التي يلزم فيها اضمار الفعل ويسمى
التحذير واعلم ان الشيخ قد ضمن هذا الفصل ما يكون حذف الفعل منه قياسا وما يكون
حذف الفعل منه سماعا فلا جرم رتبنا الكلام فيه على مقصدين

المقصد الاول

في بيان ما يكون حذف الفعل منه قياسا فلنذكر الضابط لهذا الحذف القياسي ثم نذكر
كيفيته فيها بيان فائدتان **الفائدة الاولى** في ذكر ضابط القياسي واعلم ان الضابط
للقياسي من هذا الباب ان يقال فيه هو كل ضمير منفصل منصوب بتقدير اتق ويكون
معطوفا عليه اسما ظاهرا ويكون المحذوف منه مكررا فيمكن الاسم على هذه الصفة
وجب فيه اضمار الفعل ومتى كان انخرم شرط من هذه الشروط فانه لا يجب فيه اضمار الفعل ○
قياسا فلنفسر هذه الروابط ونحصلها حتى **الرابطة الاولى** ان يكون
ضميرا فان كان اسما ظاهرا لم يجب حذف الفعل منه الا من جهة السماع كما
في مثل قولهم شانك والحج **الرابطة الثانية** ان يكون ضميرا منفصلا فان كان

۝ متصلا لم يحذف فعله لان الضمير المتصل لا يمكن حذف الفعل وهو باق في
اتصاله لان حذفه منه وهو على اتصاله متعذر وتقرير ان هذا الضمير كان في
الاصل متصلا لكنه لما حذف الفعل عنه انفصل بعد ان كان متصلا **الرابطة**
الثالثة ان يكون منصوبا بتقدير اتق دون غيره من سائر الافعال التي تخالفه
لانه المناسب لما هو صائر لانه من باب التحذير وليس يكون تحذيرا الا بتقدير اتق لتعقل
التحذير والتبعيد عنه ولو اضمر فعل غير قولنا اتق لم يجب حذفه فيما سلك **الرابطة**
الرابعة ان يكون معطوفا عليه اسم ظاهر لان التحذير كما يرد من غير حرف
عطف مجردا في نحو قولك اياك الاسد ومن الاسد فقد يأتي مع حروف العطف
وهو الاكثر في مثل قولك اياك والاسد فالاسد منصوب باضمار فعل عطفا على
قولنا اياك ولا يجوز اظهار هذا الفعل بحال فلا يجوز ان تقال اياك اتق الاسد بل يقدر
في المعنى لا غير **الرابطة الخامسة** ان يكون المحذر منه مكررا في مثل قولك
الاسد الاسد والجدار الجدار فمتى كان واردا على هذه الصورة وجب اضمار
الفعل فيه ويكون احد الاسمين سادا مسد الفعل كما سنوضحه فهذه الروابط
الخمس معتبرة في وجوب حذف الفعل عنه فيما يأتي مطردا فاما الاسم الذي
يأتي بعد هذا الضمير فهو غالبا له اوجه في مجيئه بعده **اولها** ان يكون مجيئه بالواو
وهذا هو الاكثر والاشهر فيه كقولك اياك والاسد واياك والاحمق ۵
فهذا كثير والامر الذي ان تتبعت عليك موارده صادفت عليك مصادره ۵
وثانيها ان يكون مجيئه بحرف الجر كقولك اياي من ان تحذف احدكم الارنب واياي و[illegible]
[illegible] ۵ فاياك انت وعبد المسيح ان تقربا قبلة المسجد ۵ وهو دون الاول في الاستعمال
وثالثها ان يأتي اسما ظاهرا بغير واو كقولك اياك المراء واسد سو بح ۵
فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب ۵ ولا يأتي الا على التدريج في
المصادر كما ترى ۵ وقد زعم بعض النحاة الشاذين طرفا
من علوم العربية ان حذفه من الاسم الظاهر قياس وهذا فاسد
لامرين اما اولا فلان قولنا اياك الاسد لا يخلو حاله اما ان يكون فرعا لقولنا والاسد
او لقولنا عن الاسد والاول باطل لان حرف العطف لا يجوز حذفه والثاني باطل
ايضا لان حرف الجر لا يجوز طرحه عن الاسم الظاهر بحال واما ثانيا فلان طرح
الفعل عن هذا الباب متسع فيه فلو اتسع الحذف لكان ايضا لكان اتساعا
بعد اتساع **نعم** انما يجوز الاتساع في مثل هذا بطرح حرف الجر في ان
المصدرية الخفيفة والثقيلة في مثل قولك اياك ان تقوم واياك انك مسافر
لكثرة ما يحذف حرف الجر عنهما ولا يبعد دعوى القياس في حذفه عنهما ۵
الفائدة الثانية في كيفية حذف الفعل عن هذا المعمول اصابه

واعلم

واعلم ان هذا المنصوب هو المسمى بالتحذير عند النحاة ومعنى التحذير في لسان اهل
اللغة هو التبعيد عن مواقعة التلف ومنع النفس عن ملابستها واما في مصطلح
النحاة فهو المنصوب بفعل مضمر على جهة الوقاية والتوقي منه او كان معطوفا
او مكررا فقولنا على جهة الوقاية له نريد به اياك وقولنا او التوقي منه نريد به
المراة في قولنا اياك والمراة وقولنا معطوفا او مكررا فالمعطوف مثل قولك اياك
والاسد والمكرر مثل قولك الاسد الاسد وهو يرد على وجوه ثلاثة اولها
ان يكون واردا على جهة التكلم كقولهم اياى والشر واياى وان يحذف احدكم الارنب
وثانيها ان يكون واردا على جهة الخطاب كقولهم اياك والشر واياك والاسد
وثالثها ان يكون واردا على جهة الغيبة كقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه
واياه الشواب واذا بلغ الرجل الستين فاياه والمزاح فاذا مهدت هذه القاعدة
فاعلم ان للنحاة في كيفية انتصابه بالفعل تقديرات ثلاثة التقدير الاول
وهو محكي عن بعض المحققين من نحاة البصرة وهو ان يكون معنى قولنا اياك والاسد
اى احفظ نفسك وق الاسد فالضمير والاسد في موضع نصب بهذا الفعل المقدر
والواو ههنا ليست للعطف وانما هي دالة على معنى المعية والمقارنة فهكذى
يكون تقدير النصب في التحذير في جميع المواضع سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا
فيجب تنزيله على هذه الصورة التقدير الثاني وهو محكي عن ابن الحاجب وهو ان
الاصل في قولنا اياك والاسد اى اتق وابق الاسد فكرهوا الجمع بين ضمير الفاعل
وضمير المفعول في غير افعال القلوب فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل على جهة
الاختصار لاجل زمان التحذير عن مواقعة التلف ثم ازالوا الوجه الموجب للاتيان
بلفظ النفس فوجب رجوع الضمير الى اصله حالا لانه لا يمكن النطق به متصلا
فوجب انفصاله فهو على هذا التقدير منصوب بالفعل وقولنا الاسد معطوف عليه
فهكذى يكون تقديره في الغيبة والخطاب والتكلم على هذه الصورة التقدير الثالث
ان يكون قولنا اياك بمنزلة الفعل ويكون الاسد منصوبا به من غير حاجة الى اضمار
فعل ينصب هذا الضمير وهذا شيء يحكى عن ابن بابشاذ وهو بعيد من جهة علتانه
فان مثل هذا لا يصدر الا عن غفلة وذهول وقد ظهر فساده من وجوه ثلاثة اما
اولا فلان المضمر لا ينزل منزلة الفعل ولا يدل على الفعل بحال لانه صريح في الاسمية
ولا استمداد له من الفعل في حال من الاحوال فكيف يقال فيه انه بمنزلة الفعل
واما ثانيا فلانه ضمير منفصل منصوب يحتاج الى ناصب والسائل كله في
العامل فيه وبما يكون منصوبا واما ثالثا فلان هذا مبنى على ان الاسم الظاهر
بعد هذا الضمير يكون بغير واو ولهذا قال انه ينتصب بهذا الضمير

لبدله من لفظ الفعل وهذا فاسد فانا قد قررنا ان هذا الاسم الظاهر لا ينفك عن مصاحبة الواو فظهر بما ذكرناه ضعف ما قاله ابن بابشاذ ولقد كان غنيا عن نقل هذه الرديئة والمذاهب الركيكة ولكنا احببنا التنبيه على غلطه وذهوله في هذه المسئلة والحق في هذه التقديرات التي ذكرناها ما قاله ابن الحاجب ان المذهب الاول وان كان قويا من جهة المعنى لكنه ضعيف نظرا من جهة اللفظ ويدل على ما قلناه ان الواو اصلها ان تكون عاطفة واخراجها عما وضعت له من العطف هو عدول لغير دلالة وكيف وقد نص سيبويه في كتابه على ان الاسم الظاهر بعد اياك لا يجوز اخلاؤه عن الواو ٥ لحال دائما حسن نحو قولنا اياك اياك المرا حذف الواو لما كان في معنى اياك ان تماري فاما اياك الاسد فلا يجوز طرحها بحال فاذا كان الامر في هذا كما قلناه وجب ان يكون نصب الضمير بالفعل المقدر ووجب نصب الاسم الظاهر بالعطف على الضمير المنصوب ليكون اقوى واسد واقرب الى مطابقة معنى الواو فاما الامثلة التي اوردها الشيخ وهي قوله اياك والشر واياي والاسد فكله تخريجه على ما ذكرناه في هذا الموضع واما قوله اياي وان يحذف احدكم الارنب فهو كلام لعمر نهاهم فيه عن حذف الارنب بالعصا لان ذلك يقتلها ويكون وقذا ويقول لا يحل لكم الا الاسل الرماح ورمي السهام فبالغ في النهي بحذف الصيغة لعظمه وهو ابلغ من قوله لا يحذفوا الارنب واما قوله ماز راسك والسيف فاصله ان كرزا المازني اسر بحيرا البكري فلما تمكن من الرجوع ليقتل البكري فحال المازني دونه بشبره فقال لم تمكنت ماز راسك والسيف فان كان الامر هكذا فهو يشهد بان احدهما مرخم مالك علما وما سبقهما حرف حرف فقيل يا السبب وان كان المثل مفردا او سماه باسم جنس كان مستعملا ولم يكن فيه شهود اصلا لا حذف حرف من احدهما بالتسمية ولا علميته فهذا هو الكلام على ما حذف منه الفعل على جهة القياس ٥

المقصد الثاني في بيان ما يحذف فعله من جهة السماع

وقد اورد الشيخ من ذلك صورا ونحن نشرح ذلك آخرها بمشيئة الله تعالى ٥

الصورة الاولى قوله شانك والحج وامرا ونفسه فشانك وامرا منصوبان باضمار فعل تقديره الزم شانك ودع امرا واما قوله ونفسه فيحتمل ان يكونا منصوبين بواو مع والعامل فيهما الفعل المقدر وهذا هو مذهب الشيخ ويحتمل ان يكونا منصوبين بالعطف على ما قبلهما اي الزم شانك والزم الحج ودع امرا واترك نفسه ومعنى شانك والحج هو تهيئة اسبابه من اصلاح الزاد والراحلة ومعنى امرا ونفسه اي خله ورايه **الصورة الثانية**

قوله اهلك والليل وله وجهان احدهما ان يكون اهلك منصوبا باضمار فعل
ويكون قوله والليل اي قبل الليل هذا تفسير الشيخ وفيه نظر فان الواو لا تكون
بمعنى قبل وثانيهما ان يكونا كلاهما منصوبين باضمار فعلين بمعنى بادر
اهلك واسبق الليل الصورة الثالثة ومنه عذيرك اي احضر عذرك
او عاذرك واما فصله الشيخ هذه الصورة عما بعدها بقوله ومنه لان هذا الكلام جرى
مجرى المثل واصله ان عمرو بن معدي كرب غزا هو ورجل من اليمن يقال له نون فلما غنما
ووقعت سهمان سبب قسمة الغنيمة منازعة فقال عمرو
اريد حباءه ويريد قتلي عذيرك من خليلك من مراد ومراد قبيلة من اليمن وانما
سموا بذلك لتمردهم وشدة شوكتهم وله معنيان احدهما ان يكون معناه احضر عذرك الذي
يعذر به وهذا هو تفسير سيبويه وفيه نظر لان فعيلا من المصادر لا يكاد ياتي الا صوتا
كالنئيم والزئير والصهيل وثانيهما ان يكون معناه احضر عاذرك وهذا هو تفسير
المفضل بن سلمة والجواب عن هذا السؤال ان فعيلا من المصادر كثير كالهدير والنكير
الصورة الرابعة قوله ومنه هذا ولا زعماتك واما فصله الشيخ عما تقدم
بقوله ومنه وان كان مثل الاول في كونه مثلا لانه يقال لمن وعد غيره شيئا ثم نقض وعده
ثم راى الموعود على حاله فوفيها فقال الموعود هذا ولا زعماتك فانه يخالفه من جهتين احدهما
ان يكون زعماتك منصوبا على المصدرية والمفعولية ولا ازعم زعماتك وثانيهما انه
يجوز في زعماتك الرفع عطفا على قوله هذا اي هذا حق لا زعماتك فلهذا فصله عما تقدم
وعرض الشيخ ههنا ان زعماتك منصوبة باضمار فعل اي لا اتوهم زعماتك ويكون هذا
في موضع رفع والزعمات جمع زعمة وصرفه وضرباته والزعم قول على غير حقيقة
ومنه قوله تعالى زعم الذين كفروا وقوله بل زعمتم اي قالوا قولا لا اصل له ولا فائدة فيه
الصورة الخامسة ومنه قوله كليهما وتمرا واما فصله عما تقدم بقوله
ومنه لانه يحتمل الرفع ايضا فالنصب على اضمار فعل تقديره اعطني كليهما واريد تمرا
واصله ان عمرا الجعفري كان بين يديه قرص وزبد فجاء اليه رجل فقال اطعمني من
قرصك فقال له كليهما وتمرا الصورة السادسة ومنه كل شيء ولا
حر واما فصله عما تقدم لعمومه وجريه مجرى المثل ولانه يحتمل وجهين احدهما النصب
كما ذكره الشيخ بمعنى ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر وثانيهما الرفع بمعنى كل
شيء امم ولا تات شتيمة حر الصورة السابعة ومنه انته امرا قاصدا
واما فصله عما تقدم بقوله ومنه لما فيه من قصد المخالفة قال سيبويه انه لما قال

انه عطف به على امر يخالف المنهي عنه وفيه مذاهب ثلاثة اولها مذهب سيبويه
على المفعولية والتقدير فيه وائت امرا قاصدا اليه وثانيها مذهب الكسائي
على اضمار كان والتقدير فيه يكن انتهاؤك امرا قاصدا وفي هذا يكن الانتهاء خيرا لكم
وثالثها مذهب الفراء وهو ان انتصابه على انه نعت لمصدر محذوف
والتقدير فيه وانتهوا انتهاء خيرا لكم وقوله تعالى انتهوا خيرا لكم يحتمله
على هذه الوجوه الثلاثة الصورة الثامنة ومنه قوله هلا وراءك اوسع
لك واما فصله عما بعده بقوله ومنه لانه مثل يستعمل في الزجر عن الاقدام على
الشي والمعنى تأخر وراءك واتخذ مكانا اوسع لك لان اوسع لا يكون صفة
لوراءك وانما هو صفة لمكان المحذوف وقد اقيم مقامه واصله ان ابن الحمامة
الشاعر اتى الحطيئة فقال له السلام عليك فقال له الحطيئة كلمة وليس
لها جواب فقال اني اجي فقال له الحطيئة وراءك اوسع لك فقال ابن الحمامة
الشاعر فقال كن من اي طعام تشتهي الصورة التاسعة قوله ومنه
من انت زيدا واما فصله عما بعده لانه جار على طريقة الاستفهام للانكار
وعن … اوله ان اصله ان يذكر رجل يسمى زيدا بالكمال والخصال الشريفة
فيدفع ذلك اخر فيقال له من انت زيدا ولك في استعماله وجهان احدهما
الا تغير لفظ زيد كسائر الامثال وثانيهما تقدير ويذكر اسم ذلك الرجل
سيبه الصورة العاشرة ومنه قولهم مرحبا واهلا وسهلا
واما فصله عما قبله بقوله ومنه لانه جار مجرى الدعاء للكريم وفي انتصابه
وجهان احدهما ان يكون على المفعولية كما قاله الشيخ والمعنى اصبت رحبا
لا ضيقا واتيت اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا وان يات
باهل الليل واهل النهار اي فاتاك باهل لك بالليل والنهار وثانيهما
ان يكون منصوبا على المصدرية والمعنى فيه سهل الله حالك تسهيلا ووسع
لك توسعة واكرمك كرامة لا من كونه مصدرا يوكد معنى الدعاء وعلى
هذا خرج عن مثال الباب في نصب المفعولية والله اعلم

قال صاحب الكتاب نور الله ضريحه وصل

ويقولون الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي اذا حذروه الاسد
والجدار المتداعي وانطاء الصبي ومنه الحال الحال ١٥ … والطريق الطريق
اي خلّه وهذا الذي … واذا افرد ثم يلزم ٥ ٥ ٥ ٥ ٥٥

قلت

قلت هذا الفصل لم يعرف ما يرشد الى فائدته ولكنه ذكر
ههنا باعتبار تقسيمه وباعتبار تكريره فهذان ضربان الضرب الاول
منهما ذكره باعتبار تقسيمه وهو ينقسم الى قسمين فالقسم الاول
ما يكون بعيدا عن التلبية ويقصد به ازاحة النفس عنها وهذا هو الذي
يسمى بالتحذير وهو نحو قولهم الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي
اذا حذرته هذه الامور وما يتوقع فيها من المضار وهكذا قولهم الطريق الطريق
اي دعه لما فيه من فرط الضرر والخوف من التلبية قال خل الطريق لمن يبني
المنار به وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر القسم الثاني ما يكون واردا
على جهة اللزوم للشي والملابسة له وهذا هو الذي يسمى الاغراء كقولهم
اخاك اخاك اي الزمه قال اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا
والذي يفصل بين هذين القسمين هو القرائن الحالية فمتى يريد الازاحة عن الشي
وابعاد النفس عنه فهو الذي يقال له التحذير عن التلبية ومتى اريد به ملازمة
الشي والحث على فعله وملابسته فهو الذي يقال له الاغرا وهذا ظاهر
بالامثلة التي اوردناها ههنا وجريا مجراها الضرب الثاني باعتبار تكريره
وانما كرر ههنا تنبيها على التلبية وشدة على الانكفاف عنها ومبادرة عن ملابسته
لان تكرير اللفظ يكون ذلك معه اكد ومع ظهوره ابين واشهر منه مع
الافراد هذا اذا اريد به التحذير وان اريد الاغرا فهو ظاهر فان الاغرا مع تكرير
اللفظ لا يخفى ما فيه من الحث على فعله واذا كرر وجب اضمار الفعل لان احدهما
يكون سادا مسد الفعل وعوضا عنه فلا يمكن الجمع بين العوض والمعوض منه
تنبيه هل يكون العوض من الفعل هو الاسم الاول او الاسم الثاني فيه قولان
فقال قوم هو الاول وزعم اخرون انه الثاني والحق انه الاول لانه في موضع
العامل وفي محله وهذا هو مراد الشيخ بقوله وهذا اذا ثني لزم اضمار واذا افرد لم
يلزم يعني بالتثنية التكرير وسياتي للاغرا مزيد تقرير في اسماء الافعال بمشيئة الله تعالى

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته فصل ومنه

المنصوب باللازم اضماره ما اضمر عامله على شريطة التفسير في قولك زيدا ضربته
كانك قلت ضربت زيدا ضربته الا انك لا تبرزه استغناء بتفسيره قال ذو الرمة
اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر
ومنه زيدا مررت به وعمرا لقيت اخاه وبشرا ضربت غلامه باضمار جعلت على طريقي ولابست واهنت

قال سيبويه النصب عربي كثير والرفع اجود الا انك ترى النصب مختارا او لازما
فالمختار في موضعين احدهما ان تعطف هذه الجملة على جملة فعلية
كقولك لقيت القوم حتى عبدالله لقيته ورايت عبدالله وزيدا مررت
به وفي التنزيل يدخل من يشاء في رحمته والظالمين اعد لهم عذابا اليما ومثله
فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة فاما اذا قلت لقيت اباه وعمرا مررت به
ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه الى اخر كلامه في الفصل

قلت هذا هو النوع الثالث مما اضمر عامله على جهة الوجوب وهو يسمى في لسان
النحاة اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ويقال له المنصوب باللازم اضماره
على شريطة التفسير كقولك زيدا ضربته كانك قلت ضربت زيدا ضربته
الا انك لا تبرزه استغناء بتفسيره قال سيبويه النصب عربي كثير والرفع اجود
يعني ان النصب وارد في التنزيل كثيرا وفي السنة الفصحى ويعني ان الرفع
اجود لانه لا يحتاج الى اضمار فعل كما يحتاجه في النصب فلهذا كان اجود ولنذكر
الضابط لهذا الفصل ثم نذكر العامل فيه ثم نردفه بتكملة اعرابه فهذه مقاصد
ثلاثة يشتمل عليها هذا الفصل

المقصد الاول في بيان الضابط له واعلم انا نريد بذكر الضابط ههنا ليكون هذا الاسم منصوبا ويكون نصبه
واجبا واما حسنا كما سنقرره فنقول هو كل اسم بعده فعل او ما اشبهه
مشتغل عنه بضميره المنصوب لفظا او تقديرا بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه فهذا الحد قد اشتمل على هذه الروابط ولا بد من تفصيلها وتخليصها فنقول

الرابطة الاولى قولنا كل اسم بعده فعل يحترز به عن مثل قولنا زيد منطلق
وزيد ابوه منطلق وزيد في الدار فان الاسم الظاهر في هذه الصور ليس فيه
الا الرفع لا غير لاجل عدم الفعل ههنا الذي يفسر الفعل الناصب فلهذا
استحال النصب لما ذكرناه **الرابطة الثانية** قوله او ما اشبهه ليدخل فيه
قولنا زيدا انت ضاربه وزيدا انت محبوس عليه وزيدا انت مكابر عليه لان اسمي
الفاعل والمفعول يشبهان الفعل ويعملان فلهذا جاز فيهما ان يفسرا فعلا
ينصب هذا الاسم الظاهر كما يفسره الفعل **الرابطة الثالثة** ان يكون هذا
الفعل مشتغلا عنه بضميره ليخرج عنه ما ليس فيه ضمير نحو قولنا زيدا ضربت
فان مثل هذه المسئلة ليست من الباب لما كان الفعل موجها الى هذا الاسم
ولا يجوز فيه الرفع الا في الشعر قال ابو النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع

وقال آخر: ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود ولم يجز فيه
إلا النصب كما قال بعض كلامهم هؤلاء وهؤلاء لأن الرفع في هذه الصورة فيه
خروج عن الظاهر من وجهين أما أولا فلأن فيه إبطال عمل الفعل مع توجهه
إليه وأما ثانيا فلأن مع الرفع لا بد فيه من حذف عائد يعود إلى المبتدأ مرجوح
وكله خروج عن الظاهر فلهذا كان الوجه هو النصب ويخرج عن هذا الباب لعدم
الضمير **الرابطة الرابعة** أن يكون الضمير الذي اشتغل به منصوبا لفظا
أو تقديرا فاللفظ في مثل قولك زيدا ضربته والتقدير في مثل قولك زيدا مررت به
لخروجه عن مثل قولنا زيد قام وزيد خرج فإن هذا اسم بعده فعل قد اشتغل
عنه بضميره ولكنه لا يحسن نصب هذا الاسم الظاهر في هذه الصورة لما لم يكن الضمير
منصوبا لفظا أو تقديرا وهذه الرابطة لم يتعرض لذكرها ابن الحاجب مع سلوك تحفظه
على هذه القيود ومراعاتها في كل موضع لا بد من ذكرها والاكتفاء بالصورة التي ذكرناها
في المرفوع لا تغني فإن هذا القيد مندرج تحت الرابطة الخامسة لأن هذا الفعل
ليس على صفة لو سلط على هذا الاسم لنصبه لأنه موجه على الفاعلية فلهذا كان
مندرجا تحتها فلا يرد نقضا على كلام ابن الحاجب لأنا نقول هذا فاسد فإن الرابطة
الخامسة إنما وضعت وذكرت احترازا عما هو أخص من هذا كما ستعرف
فلا بد من هذه الرابطة لتكون دفعا لهذا النقض الذي ذكرناه بضمير المرفوع
في نحو زيد ضرب **الرابطة الخامسة** أن يكون هذا الفعل بحيث لو سلط
على هذا الاسم الظاهر لنصبه لخروجه عن مثل قولنا زيد هل ضربته وزيد ما ضربته
فإن هذا الاسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره المنصوب لكنه لا يحسن لو سلط عليه لم
ينصبه وإنما كان الأمر كما قلناه لأن ما بعد الاستفهام والنفي مما لا يعمل فيما قبلهما
ولهذا لم يحسن في مثل قولنا زيد هل ضربته وزيد ما ضربته إلا الرفع لا غير لما ذكرناه
فمتى حصلت هذه الروابط الخمس كاملة حسن النصب ووجب في مواضع
ومتى عدمت واحدة منها لم يحسن النصب لا محالة ووجب رفعه لا تعاله فأخبرونا
متى تكاملت هذه الروابط كلها هل يكون النصب واجبا أو جائزا لأنا نقول فائدة
ذكر هذه الروابط أنه لا يحسن النصب إلا مع وجودها بأجمعها فإذا حصلت فقد
يكون النصب واجبا وقد يكون جائزا فالوجوب مع حروف الشرط في مثل قولك
إن مسيئا أهلكته والجواز في مثل قولك زيد ضربته وسيأتي تقريره ولو قيل إن النصب
والأولوية الرفع واستواؤهما جميعا بأسعا بمشيئة الله تعالى **المقصد الثاني** في بيان

العامل فيه اعلم ان الاسم المنصوب على هذه الكيفية التي قررناها لا بد له
من عامل وعامله ليس الا فعلا يفسره هذا الظاهر وقد قدمنا فيما سلف انه هو
مذهب الجماهير من النحاة البصريين كالخليل وسيبويه والمبرد والسيرافي
واختاره الزمخشري ونصره ابن الحاجب فاما الخوارزمي واهل الكوفة فقد
زعموا انه منصوب بهذا الفعل المذكور والضمير بدل عن الاول وقد ابطلنا هذه
المقالة فلا فائدة في تكريره فاذا عرفت هذا فنقول اذا كان العامل فيه فعلا فلا
بد له من مفسر ثم المفسر قد يكون مطابقا له في لفظه وقد يكون مطابقا له في
معناه وقد يكون ملابسا له بذي ملابسة فهذه حالات ثلاث الحالة
الاولى ان يكون مطابقا له في لفظه وهذا انما يكون اذا كان الفعل المفسر
واقعا على ضمير الاول بنفسه من غير واسطة كقولك زيدا ضربته فانك تقول
في تقديره ضربت زيدا ضربته الحالة الثانية ان يكون مطابقا له في معناه
وهذا انما يكون اذا كان الفعل المفسر واقعا على ضميره بواسطة كقولك
زيدا مررت به فانك تقول في تقديره لابست زيدا مررت به الحالة الثالثة
ان يكون ملابسا له بذي ملابسة وهذا انما يكون اذا كان الفعل المفسر واقعا
على سببه كقولك زيدا ضربت اخاه فعلى هذا يكون تقديره اهنت زيدا ضربت
اخاه فاهنت مخالف لقولك ضربت في لفظه ومعناه خلا ان بينهما ملابسة كما ترى
فلهذا قدرنا ناصبا لهذا المفعول كما قررناه لا بد فهذا الفعل الذي قدرنا
ناصبا لهذا الاسم الظاهر هل يجوز ظهوره في حال او يكون واجب الاضمار في كل حال
لا بل نقول هو واجب الاضمار لكنه يمتنع ظهوره لان في اظهاره جمعا بين العوض
والمعوض منه وهو ممتنع فلهذا كان واجب الاضمار بكل حال فان قيل لو
قدرنا ظهوره على جهة الفرض كان الثاني موكدا للاول تاكيدا لفظيا في مثل
قولك ضربت زيدا ضربته وحينئذ يكون خارجا عن الباب فاما البيت الذي انشده
لذي الرمة فلنذكر اعرابه وموضع الشاهد منه فهاهنا فائدتان الفائدة الاولى
في اعرابه فقوله اذا ابن ابي موسى فاذا هاهنا ظرف لما يستقبل وفيها معنى المجازاة
وابن منصوب بفعل مضمر تقديره اذا بلغت ابن ابي موسى وبلالا عطف على
انه عطف بيان لابن فقام جواب اذا والفاء داخلة عليه لانه في معنى الدعا كما دخلت في
مثل قولك ان احسن اليك زيد فغفر الله [illegible] له فعاشر الباء للالصاق متعلقة
بقام كما تقول كتبت بالقلم وفيها معنى الاستعانة وبين ايضا متعلق بقام
والوصل بكسر الفاء هو مفصل العظم ومعناه انها اذا بلغته هذا الرجل فقد بلغته

اقصى المراد ونهايه الامنيه ولا حاجه بنا اليها وهذه من محاسن المديح ما لا يخفى
وجاء المعنى الى هذا المعنى ويقرب منه قول الشماخ ٥
اذا بلغتني وحملت رحلي عرابه فاشرقي بدم الوتين ٥ وهذا اكثر ما يستعمله
الفصحاء من اهل الشعر في مقطعاتهم في المدائح ومثال هذا قول ابي برده قاضي ٥
النصر ومثله ٥ اقول لها اذا شمر الليل واستوت لها السبل واستك عليها
سمر الليل اذ ذهب الكرى واسعدت الجزائر هي جمع جزيره وهي الرياح الخارج القاطع
الثانيه في موضع النساء هي هنه وانما اوردناه هنا على اضمار الفعل في الباب
مطلقا ولم يتعرض لجواز النصب ولا لوجوبه لانه سيفصله من بعد بالتقسيم في كلامه

الفصل الثالث في كيفية اعرابه

واعلم ان الشيخ قد اشار في هذا
الفصل الى ما يكون فيه الرفع والنصب والى ما يكون النصب والرفع فيه واحسن
والى ما يكون فيه الامران من غير افضليه والى ما يكون النصب واجبا لا يجوز غيره والى ما يكون
الرفع فيه واجبا لا يجوز غيره فهذه مراتب خمس نفصل كل واحد منها وللنحاة
في ضبط هذا الباب تقاسيم اخر لكن احسنها واجمعها للفوائد ما قاله الشيخ ولا
جرم اكتفينا بما ذكره وسئل لما يكون النصب فيه احسن لانه مقصود الباب **المرتبه**
الاولى ما يكون رفعه لكن النصب فيه احسن قال الشيخ وذلك يكون في موضعين ٥
بالموضع الاول منهما ان يكون هذه الجمله معطوفه على جمله فعليه قبلها
كقولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ولقيت عبد الله وزيدا مررت به وفي التنزيل
يدخل من يشاء في رحمته والظالمين اعد لهم عذابا اليما ومثله فريقا هدى وفريقا حق عليهم
الضلاله وانما حسن النصب ههنا ليكون الجمله الثانيه مشاكله للجمله الاولى ٥
فيكونان فعليتين ونحن لو رفعنا الثانيه لكانت الاولى فعليه والثانيه اسميه
فيكون بينهما تنافر والمشاكله مقصود في كلامهم ولهذا صرفوا غير المنصرف متابعه
على هذه الجمله كقوله تعالى سلاسلا واغلالا **تفريع** هل يعتبر في اختيار النصب انه
لا بد من وجود منصوب في الجمله او يكفي مطلق كونها فعليه تردد فاما سيبويه فلم يعتبر
الا مطلق كونها فعليه سوا كان فيها منصوب او لم يكن فعلى هذا يكون زيد قام وعمرا اكرمته
وزعم بعض النحاه انه لا بد من اعتبار منصوب في الجمله الاولى ومذهب سيبويه يعضده القياس
وما ذهب اليه غيره هو استحسان ٥ الموضع الثاني ان يقع موقعا هو
بالفعل اولى وذلك يأتي على ضروب خمسه الضرب الاول ان يكون الاسم
واقعا بعد حرف الاستفهام في الاستفهام بالحرف عما يكون استفهاما باسما الاستفهام
كقولك ازيدا لقيته وابنه اكرمته فان مثل هذا رفعه احسن كما سيمر
وانما حسن النصب مع الاستفهام لانه يطلب الفعل ويستدعيه فلهذا كان النصب

ه معه حسنا ومثله السوط ضربت به زيدا ومعناه اردت السوط ضربت به زيدا
لان المقصود ايقاع ضرب زيد بالسوط ومنه الخوان اكلت عليه اللحم ومعناه
اتعرف الخوان اكلت عليه اللحم ومنه ازيدا انت محبوس عليه ومعناه
اكرمت زيدا انت محبوس عليه وازيدا انت مكابر عليه ومعناه اضعفت زيدا انت
مكابر عليه وازيدا سميت به معناه شابهت زيدا سميت به ومنه ازيدا ضربت عمرا
واخاه وازيدا ضربت رجلا يحبه ومعناه اهنت زيدا لان الثاني فيهما ملتبس بالاول
بالعطف او الصفة فهذه هي مواقعه الاستفهام التي ذكرها الشيخ وما يحسن فيه
النصب واستشهد سيبويه بقول جرير ه اثعلبة الفوارس او رياحا عدلت بهم
طهية والخشابا ه وطهية والخشاب قبيلتان ه ومعناه اهنت ثعلبة حين
عدلت بهم غيرهم من القبائل ه الضرب الثاني هو ان تقع بعد اذا وحيث
كقولنا اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه لان في اذا
وحيث معنى الشرط فلهذا كان الاحسن ان يليهما الفعل لاستدعائهما له وكان
يلزم على شاكلة مذهبه في اذا اذا كانت للشرط ان يكون النصب معها واجبا كان
الشرطية فانها لما كانت للشرط لم يلها الا الفعل فلهذا كان النصب فيها
واجبا فيلزم مثله في اذا ولهذا قال المبرد الرفع في ابن انما يكون باضمار فعل
بعد ذكرا ويلغي ه الضرب الثالث ان تقع بعد حرف النفي وانما استحسنا
ان يكون واقعا بعده لانه اذا كان معتمدا عليه وجب دخوله كقولك زيدا ما رايته
وما عبد الله ضربته وانما حسن النصب ههنا لان النفي يطلب الفعل كطلب
الاستفهام فلهذا كان النصب فيه هو الاحسن الضرب الرابع ان يقع
بعد الامر والنهي كقولك زيدا اضربه وخالدا اضرب اباه وبشرا لا
تشتم اخاه وزيدا ليضربه عمرو وخالدا ليقتل اباه عمرو وانما حسن النصب في الامر
والنهي لان الجملة الانشائية يصعب جعلها اخبارا ولهذا اشترط بعض النحاة
في وقوعها خبرا اضمار القول ليكون التقدير فيها زيدا اقول لك اضربه
ولا اضربه ليصح الخبر بما يكون محتملا للصدق والكذب فلهذا كان النصب معهما حسنا
الضرب الخامس الدعاء سوا كان بلفظ الفعل كقولك اللهم زيدا فاعف
عنه وزيدا امر الله عليه العيش او بلفظ المصدر كقولك اما زيدا فجدعا
له واما عمرا فسقيا له وانما حسن النصب في الدعاء لان الدعاء اكثر ما يقع بالفعل
او ما نزل منزلة الفعل من المصادر فلهذا كان دالا على الفعل فاما البيت الذي
انشده لجرير ه فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدا اذا ازدحم الجدود ه فقد ذكرا اعرابه
وموضع الشاهد منه اما اعرابه فقوله فلا حسبا منصوب باضمار فعل يفسره ولا
ذكرت حسبا تفتخر لتيم ولا جدا عطف عليه وهو يخاطب عمر وعا

الجر

السمي يقول اسمر دلا او لا لبس محل موتك واما موضع الشاهد فيه فانما
اورده شاهدا على انتصاب حسنا بعد النفي باضمار فعل واما البيت الذي اورده
لابي الاسود ه فكلا جزاه الله عني بما فعل فصدره امران كانا احسنا كلاهما فكلا
جزاه الله فليذكر اعرابه وموضع الشاهد فيه اما اعرابه فقوله امران يحتمل
ان يكون مرفوعا على انه مبتدا او على انه خبر مبتدا واما موضع الشاهد فيه فانما اورده
شاهدا على انه يحسن نصب الاسم اذا وليه الدعا كما قال فكلا جزاه الله فهذه الضرب
الخمسة التي يحسن النصب فيها كما ذكر الشيخ ومما يختار فيه النصب قوله سبحانه
يعني انا كل شي خلقناه بقدر وانما كان مختارا لان الغرض من سياق الاية هو التمدح
بانه تعالى خالق لجميع افعاله على نعت الاتقان والمطابقة للمصالح مقدرا بالاعراض
المصلحية وهو انما يفيد هذه الفايدة مع النصب لان التقدير انا خلقنا كل شي
خلقناه بقدر بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يفيد هذه الفايدة لان قوله خلقناه
على الرفع اما صفة واما خبر المبتدا وعلى هذا يكون التقدير فيه انا كل شي مخلوق
فلا يكون فيه تمدح لها على المشرع بالخلق لانه يكون مع النصب مفسرا الفعل مضمر
كما قررناه وقد زعم ابن الحاجب ان قراءة النصب تؤذن بان الله تعالى خالق
لجميع المخلوقات اشارا الى زعمه لمذهب اسلافه الاشعرية وهو في جميع تعليقاته
النقلية كالذباب في الحشم كلما اشتد مما بعد ما ذكره عن نظر العقول ما اكثر الخرافة
عن براهين المنقول والمعقول وكيف يلتبس انا كلا التمدح يفعل القبائح المنكرة
ومتى يكون بالاتيان العجيب من جهة الحكمة مقدر كلا عن ذلك وحاشى لقد بعد
ما قاله من العرفة ولا شي وتشتد مارامه وبطل بعد عن الصحة واضمحل ه
ولقد فرطنا شادهت المقالة بانه بعزيز وكشفنا عنها الغطا لدريه كل حاذق
بصير وهذا المير ذكره الشيخ ولا باس عليه ولعله يكون قسما على حياله ليس
مندرجا تحت الضروب الخمسة المرتبة الثانية ما يجوز نصبه لكن الرفع فيه
احسن فذلك ضرب الضرب ان يقع بعد اما كقولك لقيت زيدا واما عبد الله فقد
مررت به وبعد اذا كقولك لقيت زيدا واذا عبد الله يضربه لان اما واذا كسرا اما يقع بعدها
المبتدا او الخبر فلهذا اختير الرفع بعدهما وهذا هو مراد الشيخ بقوله فان اعترض بعد
الواو ما يصرف الكلام الى الابتدا يعني اذا واما عادت الحال الاولى يعني اختيار
الرفع كما كان الاختيار النصب في المرتبة الاولى والسند النحاه ه
فاما تميم تميم بن مر فالفاهم القوم روبى نياما ه وقد روى بالرفع والنصب
والرفع هو الوجه لما ذكرناه والروبى جمع اما الروبان كعطشى جمع عطشان

وأما جمع لرأيت كما الكوهلكى قاله الأصمعي والروبى هم الذين الحتهم لستبر فاسعلوا
نوما هكذى حكاه الجوهري ومنه قوله تعلى فأما ثمود فهديناهم ويقرئ وأما ثمود
فهم مهديون لأن الفاء مشعرة بالجملة الاسمية كقولك أما زيد فهو قائم هذا على قراءة
الرفع وهي الأكثر فأما القراءة الشاذة بالنصب فالتقدير فيها فأما ثمود فهدينا فهديناهم
لأن الثاني هو مفسر لما يكون عاملا للنصب كما قدمنا وإنما قدر بالفعل هنا حرا عن
أما لأنه لا يليها إلا الأسماء فلهذا أخر وزعم الكوفيون أن التقدير في النصب فأما
معاملنا ثمود فهديناهم وهذا فاسد فإن المعاملة مصدر والمصدر لا
يجوز إعماله وهو مضمر وزعم بعض النحاة أن النصب بعد أما إنما كان لأجل اقتضائها
الفعل لما فيها من معنى الشرط وهذا فاسد أيضا فإنه يستلزم اختيار
النصب وهو ضعيف لما ذكرناه الضرب الثاني الاستفهام بالأسماء كقولك
أيهم أكرمته وأيهم أعطيته لأن الاستفهام بالأسماء لا يطلب الفعل كطلب
الاستفهام بالحرف فلهذا كان الأحسن رفعه الضرب الثالث إذا تقدم
الاسم على حرف النفي في مثل قولك زيد لا أراه ونحو عبد الله لم أضربه وخالد لن
أروعه فهذا وأمثاله لما تقدم الاسم صار حرف النفي حشوا فلهذا لم يطلب
الفعل كطلبه إذا كان صدرا في مثل قولك ما زيدا ضربته فإن الاختيار فيه
النصب وقد قررناه الضرب الرابع أن يكون الاسم معطوفا على جملة اسمية
كقولك زيد ذاهب وعبد الله أكرمته وإنما حسن مثل هذا لأجل المشاكلة
كما اختير النصب في مثل قولك زيدا ضربت وعبد الله أكرمته لأجل المشاكلة
أيضا الضرب الخامس أن يكون الاسم مجردا عن العوارض المقتضية للنصب التي
أسلفنا ذكرها في المرتبة الأولى وأن يكون مجردا عن العوارض المقتضية للرفع
كما قدمناه في المرتبة الثانية كقولك زيد ضربته فإن هذه الصورة الاختيار
فيها الرفع لأن الرفع لا يحتاج إلى إضمار والنصب يفتقر إلى الإضمار فلهذا كان
الأحسن الرفع المرتبة الثالثة ما يستوي فيه [illegible] الرفع والنصب
ولنذكر له مثالين المثال الأول في هذه المرتبة لما كان يستوي فيه الأمران
وهذا في مثل قولك زيد لقيت أباه وعمرا أكرمته المثال الثاني قوله تعلى
والشمس تجري لمستقر لها ثم قال والقمر قدرناه منازل على الرفع والنصب
فهذه الأمثلة وما شابهها يجوز فيها الرفع والنصب على جهة الاستواء من
غير تفضيل لأحدهما على الآخر لأن الجملة الأولى لها محلان هي بالإضافة إلى أحدهما
كبرى وهو كونها اسمية وهي بالإضافة إلى أحدهما صغرى وهو كونها فعلية
فلهذا استوى الأمران فيهما وساواه إذ لا وجه يحصل لأحدهما من المزية إلا ويحصل

للآخر مثله فان رجحت قرينة الرفع الجمل ابتداء لاحتياج الى تقدير واضمار في حقها
ترجحت ايضا قرينة النصب اجل قربها من الجملة الفعلية وولايتها لها
لا لفعل فهلا عددته قولنا زيد ضربته مما سمونه قسم الامران الا ان
كل واحد من الرفع والنصب جائز فيه من غير ترجيح لاحدهما على الآخر لانا
نقول هذا فاسد فان كلامنا في هذه المرتبة فيما لا ترجيح لاحدهما على الآخر
وان ما ذكرت لاحدهما من المرتبة فللآخر مثله فاما هذه المسئلة فقد قررنا ان
الرفع فيها احسن من النصب عددناها من الوجوه التي يحسن فيها الرفع فلا
وجه لتكريره فتفسد ما قاله وهذا هو مراد الشيخ بقوله فاما اذا قلت زيد لقيت اباه
وعمرا مررت به ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه لان الجملة الاولى ذات
وجهين يشير به الى التلخيص الذي ذكرناه **المرتبة الرابعة** ما لا يجوز فيه الا
الرفع لا غير ولنذكر له امثلة ثلاثة المثال الاول قولك زيد ذهب به وزيد قام
وعمرو خرج فرفع الاسم اما ان يكون على الابتداء او على الفاعلية على رأي من يزعم
جواز تقديم الفاعل على فعله وليس من هذا الباب في شيء لامرين اما اولا فلانا
قد اشترطنا من قبل ان الضمير الذي اشتغل به الفعل من حقه ان يكون منصوبا
وهذا الضمير ضمير مرفوع واما ثانيا فلانا قد شرطنا فيه ان يكون بحيث لو سلط
عليه لنصبه وهذا الاسم محال فلهذا لم يكن معدودا من الباب لما ذكرناه وهذا
هو مراد الشيخ بقوله فان قلت زيد ذهب به فليس الا الرفع يشير به الى ما لخصناه
المثال الثاني قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فهذه الآية لا يجوز فيها الا الرفع
في قراءة السبعة ولا يجوز فيها النصب وبيانه ان هذا الفعل وان كان قد اشتغل عنه
بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه لنصبه لان المقصود من سياق الآية ليس
ان كل شيء فهو مفعول حتى يجوز النصب واما المقصود من سياقها هو بيان ان
كل ما فعلوه فهو ثابت مستقر في الزبر واذا كان الامر فيها هكذا فلا وجه للنصب
بحال **نعم** يدخل الزمخشري في تفسيره قرأه بالنصب في السواد وقال انه
منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر موهما انه من هذا الباب وليس منه لما ان
حققناه وانما نصب بفعل مخالف لهذا الفعل المذكور في لفظه حتى لا يعد
من هذا الباب تقديره واحصينا كل شيء فعلوه في الزبر المثال الثالث
قوله تعالى الزانية والزاني وهذا وان كان قد اشتغل عنه بضميره لكنه لما
لم يكن الامر فيه عاما لم يكن معدودا من هذا الباب وله توجيهان التوجيه

الاول فيحكى عن سيبويه وحاصل ما قاله ان التقدير فيه وفيما يتلى عليكم حكم الزانية
والزاني فهو على هذا التقدير جملة ابتدائية مستقلة بنفسها من غير التفات الى
الفعل بعدها وانما ذكر الفعل بعدها تقريرا للحكم الموعود بذكره في قوله وانزلنا
فيها ايات بينات ه واذا كان كما قلناه لم يكن قوله فاجلدوا مسلطا على الزانية
والزاني ولا مفسرا لما نصبه لانفصال احدهما عن الاخر كما لو قلت زيد قائم فاكرمه
لم يكن قولك فاكرمه مسلطا على زيد فهكذا في ما نحن بصدده ه **التوجيه**
الثاني فهو الثاني وهو الذي عول عليه ابو العباس المبرد ومحصول كلامه هو
ان الالف واللام في اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الذي وانها انما دخلت ليدل على
المسببية كما في الشرط والجزا فيكون قولنا الذي ياتي فله درهم بمنزلة قولنا
من ياتي فله درهم بمنزلة قولنا من يا[تي]ني فله درهم واذا كان الامر كما قلناه لم يكن
هذه الصورة من الباب لانه لا يصلح ان يعمل ما بعد الفا الجزائية فيما قبلها فلهذا
كان الرفع فيه متعينا فهذا ملخص كلامهما في تقرير وجه الرفع وتقرير عذرهم وانما
اضطروا الى هذا التمحل واقتحموا هذا الامر لما كانت القراءة مطبقة على قراءتها بالرفع ولم
يحك عن احد قراءتها بالنصب فلا جرم اضطروا الى هذا التوجيه والا فالنصب قوي الامر
اما اولا فلان جميع الشرائط التي ذكرناها في نصب هذا المفعول حاصلة ههنا
لا محالة فلهذا جاز النصب واما ثانيا فلان الامر قرينة مشعرة باختيار النصب كما
ذكرناه في قولنا اما زيدا فاضربه وهو من اقوى القرائن واما الثالث فلكل ما ذكرناه
من انطباق القراء على الرفع فلهذا لم يكن معدودا من الباب لما حققناه ه والله اعلم
المرتبة الخامسة فيما لا يجوز فيه الا النصب وحده ولا يجوز رفعه بحال وهذا
انما يكون واقعا بعد الحروف التي لا يليها الا الفعل وهو ضربان **الضرب** الاول
هي حروف الشرط وهذا نحو قولك ان زيدا تره تضربه فهذا انما يكون منصوبا باضمار
فعل يفسره هذا الظاهر لا يقال فهلا جاز في هذا الاسم الرفع ويكون مرفوعا على انه
فاعل لفعل محذوف تقديره ان ذكر زيد لانا نقول هذا شيء جوزه المبرد وليس
بجائز لان الغرض هو ان حروف الشرط لا يليها الا الفعل وهذا حاصل سواء قدرناه
ناصبا او رافعا لكنه انما يحسن تقدير الرفع اذا كان الفعل الظاهر لازما ليحصل المطابقة
ولهذا كان الذي ذكره النحاة احسن لانه يكون مطابقا للفعل الظاهر في التعدي
ووفقا لمقصود حروف الشرط في لزوم الفعل فلهذا كان النصب فيه لازما
واما البيت الذي انشده هو للنمر بن تولب ه ولما ه واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ه
واعرابه وموضع الشاهد فيه ظاهران ولا فائدة لنا في تفصيلهما **الضرب** الثاني
حروف التحضيض نحو هلا ولولا والا ولوما فمنزلها ان لا تتخطى الفعل والاسم بعدها

بالابتدا

بالاسماء قال ابو سعيد السيرافي لا يجوز ان يقول الا بدعائم و هلا بكر مطلق و لكن يقول
هلا زيد ضربته على معنى هلا ضربت زيدا ضربته والنصب جائز على معنى هلا ضربت زيدا ضربته
وزعم الخوارزمي ان في كلام السيرافي هذا نظر وذلك لانه اذا كان الامران جائزا ان
فهذا لا يقتضي ان يكون الاختيار هو النصب فكيف يقال ان النصب لازم هذا محصل
كلامه واعلم ان مقصود السيرافي ههنا هو ان هذا الاسم الواقع بعد حروف
التحضيض يجوز فيه الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية ولا يجوز رفعه على الابتداء
كما مثله وعرضه ههنا مثل ما حكيناه [illegible] في قوله اذا ابن ابي موسى
فانه يجوز فيه الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية باضمار فعل وليس مقصود النحاة
بلزوم النصب الا ملازمته للفعل سوا كان رافعا او ناصبا له ولا يجوز رفعه على الابتداء
والخبر اصلا فاما رفعه باضمار فعل كما قال فهلا تابع وقد ذكرنا ان المختار ما ذكره النحاة
من لزوم النصب لاجل ما فيه من الوفاء بملازمة الفعل لحروف التحضيض ومطابقته لهذا
الظاهر في التعدي فاذن استقام ما ذكره السيرافي وكان صحيحا لا اعتراض عليه و هذا
هو مراد الشيخ بقوله واللازم ان يقع بعد جملة لا يليها الا الفعل وهو احد قسمي النصب
المذكور في اول الفصل وقد اندرج شرحه بحمد الله فيما ذكرناه من هذه المراتب وهي
وافية بكل مقاصد الفصل وبالله التوفيق

قال صاحب الكتاب نور الله حضرته فصل وحذف المفعول كثير

وهو في ذلك على نوعين احدهما ان يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا والثاني ان
يجعل بعد الحذف نسيا منسيا كان فعله من جنس الافعال غير المتعدية كما ينسى
الفاعل عند بناء الفعل للمفعول فمن الاول قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء
ويقدر وقوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم لانه لا بد لهذا الموصول
من ان يرجع اليه من صلته مثل ما ترى في قوله تعالى الذي يتخبطه الشيطان
من المس وفي قوله وما عملته ايديهم وما عملت ومن الثاني قولهم فلان يعطي ويمنع
ويصل ويقطع ومنه قوله تعالى واصلح لي في ذريتي وقول ذي الرمة
وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي
قد اشار الشيخ ههنا الى تقسيم حذف المفعول وذكر جملة من احكامه ونحن نحصرها
ههنا ليكون اقرب الى حصول الفائدة مشيرين بها الى ما تقدم ذكره احكام خمسة
الحكم الاول في جواز حذفه على جهة الدلالة عليه و هذا يكون على وجهين احدهما
ان يكون مضمرا قد تقدم ما يرشد اليه و هذا كالمفعول الواقع في خبر المبتدا او صفة
لموصوف او صلة لموصول او حالا لذي حال والعلة في هذا وامثاله قوله تعالى

الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر وقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
وقوله تعالى وما عملته ايديهم فهذا المفعول على حذفه ما ذكرناه والثاني
ان يكون الدال عليه سياق النفي وعمومه لاندراجه تحته وهذا كقوله تعالى لا تقدموا
بين يدي الله ورسوله وانما حذف لما كان النفي دالا عليه لعمومه لانها نزلت
بادئا النهي عن شيء في امر من الامور والمعنى فيه لا تقطعوا امرا من الامور
الا بعد اذن من الله ورسوله فالذي سوغ حذفه انما هو عموم النفي وشموله له

الحكم الثاني في جواز حذفه من غير دلالة لفظية وهذا ايضا يكون على وجهين
احدهما ان يكون الدال عليه قرينة حالية وهذا كقوله تعالى في قصة
موسى فلما ورد ماء مدين الى اخر الاية فقد حذف المفعول في هذه في خمسة مواضع
اولها قوله تعالى وجد عليه امة من الناس يسقون اغنامهم **وثانيها** قوله
تعالى ووجد من دونهم امراتين تذودان غنمهما **وثالثها** قوله تعالى فسقى غنمهما
ورابعها قوله تعالى حتى يصدر الرعاء اغنامهم **وخامسها** قوله تعالى فسقى
لهما غنمهما وانما حذف في هذه المواضع لان المقصود منها هو الاخبار بالسقي
والذود ويكون العلم بهذه المتعلقات موكولا الى دلالة الحال شاهدة من غير
دلالة لفظية **وثانيهما** ان يكون المقصود كله هو الاخبار بالمصدر الذي
دل عليه الفعل المذكور مع قطع النظر عن سائر متعلقاته ويكون في الحقيقة
نسيا منسيا كانه غير متعد فيجري به مجرى الافعال اللازمة ومن هذا قوله
تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون لان المقصود هل يستوي
من له علم ومن لا علم له وقوله تعالى هو الذي يحيي ويميت لان المقصود
هو الاخبار بالاحياء والاماتة من جهته من غير التفات الى متعلقاتهما وقوله تعالى
وانه هو اغنى واقنى وانه هو اضحك وابكى وقوله تعالى واصلح لي في ذريتي فانه لما
كان الغرض هو اطراح المفعول بالكلية جعله كالافعال غير المتعدية فعداه
بحرف الجر وقولهم فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع لان المقصود هو ما ذكرناه فاما
الذي اشبهه فلا ذكر له عراه وموضع الشاهد فيها ان فائدته **الفائدة** الاولى
في اغرائه من في قوله من ذي ضرعها متعلقة بمعنى لا بالمحل ومعناها ابتداء الغاية
ولما كان الغرض هو ذكر الجرح لا غير جعله لازما ثم عداه بحرف الجر وكان غرضها
يكون ظرفا للجرح وموضعا له كما ان الذرية تكون ظرفا للصلاح ووعاء له **الفائدة**
الثانية في موضع الشاهد منه وانما اورده شاهدا على طرح المفعول وجعله
كاللازم فلهذا عداه بحرف الجر كما حققناه ومع هذا يكون فيه من المبالغة ما لا
يخفى **الحكم الثالث** جواز تقديمه وتاخيره عن عامله اذا كان متصرفا

الا في مواضع قدمنا التنبيه عليها وقد يتأخر لغرض لا يمكن حصول ذلك مع
تقدمه وهذا نحو قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن فان تقديم الشركاء وتأخير الجن
تفيد انه ما ينبغي ان يكون لله شريك من الجن ولا من غيرهم بخلاف ما اذا تأخر
لفظ الشركاء فانه لا تعطي هذه الفائدة وبيانه ان الجن اذا قدم كان الانكار المتضمن
للنفي واقعا على الشركاء فيكون مختصا بنفي الشركاء من الجن دون غيرهم بخلاف ما
اذا تأخر الجن فان الشركاء يكون مفعولا اول ولله مفعوله الثاني فيكون
النفي واقعا على الشركاء على الاطلاق **الحكم** الرابع جواز اقامته مقام الفاعل
عند حذف الفاعل وهذا يكون استغناء عنه الكلام في فعل ما لم يسم فاعله فقد
امر دليله صيغا بناته **الحكم** الخامس في جواز حذف العامل فيه وقد تقدم في
هذا ما يستغني ويكفي وقسمه الى ما يجب اضماره والى ما يجوز اظهاره وقد شرحناه ايضا
فهذا ما اردنا ذكره من احكام المفعول مجموعة وقد فرغنا من المفعول به
ونشرع الان في المفعول فيه رحمه الله تعالى **قال صاحب الكتاب**
نور الله حضرته المفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان وكلاهما
منقسم الى مبهم وموقت ومستعمل اسما وظرفا ومستعمل ظرفا لا غير فالمبهم
نحو الحين والوقت والجهات الست والموقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار
والمستعمل اسما وظرفا ما جاز ان تعتقب عليه العوامل والظرف لا غير ما لزم النصب نحو
قولك سرنا ذات مرة وبكرا وسحرا وضحى وعشيا وعشية وعتمة ومسا اذا اردت سحرا
بعينه وضحى يومك وعشيته وعشاه وعتمة ليلتك ومساها ومثله عند وسوى
وسوا ومما يختار فيه ان يلزم الظرفية صفة الاحيان تقول سير عليه طويلا
وكثيرا وقليلا وقديما وحديثا **قلت** اعلم انه يحتاج الشيخ الى امرين اما اولا ان في لفظه
ما يشعر بما فيه وهو قوله المفعول فيه لان ظرف الزمان والمكان ما كان يفعل فيه
الفعل واما ثانيا فلاجل جلائهما وظهورهما وكون معناهما معهودا لم يحتج الى تعريفهما
بل اكتفى بقوله هما ظرفا الزمان والمكان واعلم انا انما نحتاج لنحيه نصبه كما مر في غيره
وللنحاة في بيان حقيقتهما تعريفات بلا به التعريف الاول ذكره الموصلي صاحب الغرة
وحاصل كلامه في حد الظرف هو كل اسم من اسماء الزمان والمكان يراد فيه معنى في
وليست في لفظه فقوله كل اسم من اسماء الزمان والمكان عام سواء كان ظرفا او غير
ظرف وقوله يراد فيه معنى في يخرج عنه قولنا يخشى يوم الجمعة فانه اسم من اسماء الزمان
ولكنه ليس ظرفا لما لم يكن في مراده فيه وهكذا الموضع والدار وقوله وليست
في لفظه يخرج عنه قولنا سرت في يوم الجمعة فان يوم الجمعة ليس ظرفا لما كان

ملفوظا بها في الظاهر بل يكون هي الظرف ومجرورها يكون اسما وليس بظرف هذا ملخص
كلامه وبعد تحرير كلامه هنا لم يذكره التعريف الثاني ذكره ابن الحاجب ومحصول ما ذكره
هو ما فعل فيه فعل مذكور عام يدخل فيه ما هو ظرف وما ليس بظرف نحو قولنا
سرت يوما ويوم الجمعة حسن فإن كل واحد منهما قد فعل فيه فعل وقوله مذكور
يخرج عنه قولنا يوم الجمعة حسن فإنه وإن كان يفعل فيه فعل لكنه ليس مذكورا
فلهذا لم يكن ظرفا وإنما يكون ظرفا إذا فعله مذكور هذا تحرير كلامه وهو فاسد لأمرين
أما أولا فلأنه أسقط من الحد ما هو جزء من مفهوم المحدود وأصلح مفعول فيه
وهو قولنا فإنها أصلح مفعول ما فيه الظرف فلا بد من ذكرها في الحد وهو
أخل بذكرها في حده وأما ثانيا فلأن هذا منقوض بقولنا سرت في اليوم فإن قولنا
اليوم قد فعل فيه فعل مذكور ولكنه ليس ظرفا وإنما هو من قبيل الأسماء فتحصل
من مجموع ما ذكرناه ضعف ما قاله ابن الحاجب في تعريف حقيقة الظرف وفساده
التعريف الثالث وهو الحق أن نحده مطلقا ثم نحد كل واحد من قسميه بحد
يخصه ليكون أصرح بالمراد فنقول أما حده مطلقا فهو الاسم الدال على وقت أو جهة
على تقدير معنى في من غير ظهورها فقولنا هو الاسم الدال على وقت أو جهة عام
في الظرفين جميعا سواء كانا ظرفين مثل سرت يوما وفرسخا أو اسمين مثل
أعجبني اليوم والفرسخ وقولنا على إرادة معنى في يخرج منه حالهما إذا استعملا اسمين
كما مثلنا في مثل أعجبني اليوم والفرسخ فإنهما في هذه الحالة لا يراد فيهما في لأجل
اسميتهما وقولنا من غير ظهورها يحترز به عن مثل قولنا سرت في اليوم
ومشيت في الفرسخ فإن هذين ليسا بظرفين لما كانت في ظاهرة فيهما فهذا
هو الكلام في حدهما على الإطلاق وأما حد كل واحد منهما على الانفراد فظرف
الزمان حده أن نقول فيه هو الاسم الدال على معنى الوقت مع إرادة معنى في
من غير ظهورها فقولنا هو الاسم الدال على الوقت يخرج به عن ظرف المكان
وأما ظرف المكان فحده هو الاسم الدال على جهة مع إرادة معنى في من غير ظهورها
فقولنا هو الاسم الدال على جهة يخرج عنه ظرف الزمان وسائر القيود قد فسرناها
في حدهما مطلقا فلا فائدة في تكريره فإذا مهدت هذه القاعدة فاعلم أن البصريين
يسمونه الظرف والكوفيون يسمونه المحل وكله خوض في عبارة وكلامه في هذا
الفصل يشتمل على تقسيمهما وعلى ذكر أحكامهما فهذان مقصدان **المقصد**
الأول في تقسيمهما وهما نوعان ظرف زمان وظرف مكان **أما النوع** الأول
فهو ظرف الزمان وإنما بدأنا به لأنه أقوى في الظرفية وبيانه بأمرين أما أولا فلأن

الفعل

الفعل يدل عليه بصيغته ولفظه بخلاف المكان فإن صيغة الفعل لا تشعر به
وإنما دل عليه من حيث الضرورة وهو أن الفعل لا يفعل إلا في مكان وأما ثانيا فلأن
الفعل يتعدى إلى مبهمه ومختصه بنفسه من غير واسطة بخلاف المكان فإنه لا يتعدى
الفعل إلى مختصه إلا بواسطة حرف كما ستعرفه في مواضعه اللائقة به إن شاء الله
وله تقسيمات ثلاثة **التقسيم** الأول باعتبار في نفسه إلى مبهم وموقت
أما المبهم فقد قال أبو علي الفارسي إنه الذي لا يدل على مقدار معين نحو حين
ودهر والموقت ما كان على عكس ذلك وهو أن يكون ذا مقدار معين كشهر
ويوم وكل واحد من هذين أعني المبهم والمختص يتعدى إليه الفعل من غير واسطة
تقول فيه سرت شهرا ويوما كما تقول سرت حينا وسرت دهرا وهذا بعينه
هو الذي أراده الشيخ في المبهم والموقت واعلم أنا نريد بالمبهم ما كان يتعدى إليه
الفعل من غير واسطة ونعني بالموقت ما كان يتعدى إليه باعتبار واسطة وهذا
إنما يتحقق في ظروف الأمكنة فأما الأزمنة فإن الفعل يتعدى بنفسه إلى مبهمها
ومختصها من غير واسطة **التقسيم** الثاني باعتبار إعرابه إلى ما يستعمل اسما وظرفا
وإلى ما يستعمل ظرفا لا غير فالذي يستعمل اسما وظرفا ما جاز أن تعتقب عليه العوامل
نحو اليوم والليلة تقول أعجبني اليوم والليلة وكرهت اليوم والليلة وسرت اليوم
والليلة فانظر كيف اختلفت أحوالها باختلاف العوامل والذي يستعمل ظرفا لا غير
ما لزم النصب كقولك سرنا ذات مرة وسحر وسحيرا وضحى وعشاء وعشية ومساء
وهذه الظروف إنما تكون لازمة النصب ولا تخرج عنه إذا كانت موضوعة لأزمان
معينة نحو سحر بعينه وضحى يومك وعشية ليلتك ومساها فأما إذا استعملت لأزمان
مبهمة غير معينة جاز استعمالها ظروفا وغير ظروف فأما سحر مكبرا فإنه غير
مصروف عند النحاة للعلمية والعدل عن الألف واللام وهو غير مصروف بل يلزم النصب
إذا أردت سحر بعينه وهو عند الخوارزمي مبني على الفتح وقد قررنا حقيقة هذه المسألة
في صنف الأعلام فأما سحير مصغرا فإنه منصرف ومصروف كالمكبر المبهم قال الله
نجيناهم بسحر نعمة من عندنا **التقسيم** الثالث باعتبار أحواله إلى ما لا يستعمل
إلا ظرفا كصباح ومساء وهذا إذا أردت صباح يومك ومساء ليلتك فإنه يلزم
إلا نكرة وذلك ... على هذه الحالة ٥
التنكير والظرفية ومعنى ذلك هو أنهم لم يستعملوهما إلا
فإن أردت بهما صباحا ومساء مطلقا من غير يومك وليلتك جاز فيهما التعريف
والتنكير والخروج عن الظرفية قال أمية بن أبي عائذ الهذلي ٥
وهكذا قولنا ٥ "عن الخلق الجميل ولا مساء"
حلك لا نعرف صباحا
بكر على ورق عمرو فإنه يلزم التنكير لا غير ٥ واسر النجاه ٥ فانطلقوا لكل
في زمن منهم بعينها زمن ٥ وإلى ما يكون مستعملا نكرة ومعرفة كغدوة ٥

ونكرة فان اردت بكرة وغدوة غير معينتين فهما نكرتان بكل حال وان اردت بكرة يومك
وغدوته كانا علمين ولم ينصرفا واستعمال غدوة علما اكثر من استعمال بكرة علما
قال ابن يعيش ولقد صحفهم بكرة غداة مستعمل وقال تعالى ولهم رزقهم
فيها بكرة وعشيا وعرضنا بالتعريف في غدوة وبكرة هو تعريف العلمية وبالتنكير
فيهما هو ردها الى ما يعرف باللام والاضافة فهو شايع فيها جميعها عند
قصد التنكير نقول اليوم والليلة والشهر والسنة ويومك وليلتك وشهرك
فهذه تقسيمات ظروف الازمنة **واما النوع** وهو ظرف المكان فلنذكر
تقسيمات ثلاثة **التقسيم** الاول باعتبارها في نفسها الى مبهم وموقت
واعلم انا نريد بالمبهم ما يتعدى اليه الفعل بنفسه من غير واسطة الحرف
ونريد بالموقت ما يتعدى اليه الفعل بواسطة الحرف وقد اضطرب راي
النحاة في الضابط الذي ينفصل به المبهم عن الموقت على مذاهب ثلاثة **اولها**
مذهب من قال ان المبهم هو النكرة والموقت هو المعرفة وهذا ظاهر الفساد
فانه يفترق بالاتفاق خلفك وفوقك ومكانك ومنتصف حلقك فلو كان موقتا لم
يكن الفعل متعديا اليه بنفسه كما تقول قعدت في السوق وثانيها مذهب من
قال ان الموقت هو المحدود والمبهم غير المحدود فعلى هذا تكون الجهات الست
مبهمة لانها غير محدودة وتكون الدار والسوق موقتا لما كانت محدودة وهذا ايضا
فاسد فان الفرسخ والبريد محدودان بمقدار مخصوص ومع ذلك فان الفعل متعد
اليهما بنفسه فبطل هذا الضابط وثالثها مذهب من قال ان الموقت من
ظروف الامكنة ما يطلق عليه اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه والمبهم ما يطلق عليه
اسمه باعتبار ما ليس داخلا في مسماه فالدار والمسجد والسوق على هذا
الاعتبار موقتة لان الدار يطلق عليها اسمها باعتبار ما هو داخل في مسماها
من الجدار والسقف والاساس و الفرسخ والبريد والميل على هذا الاعتبار مبهمان لانه
يطلق عليهما الاسم باعتبار قياس عدد داخل في مسماهما لان كل واحد منهما
معلوم القدر مجهول الصورة فلهذا لم يكن اطلاق اسمه باعتبار ما يدخل في حوله
في مسماه لان صورته مجهولة ولعل هذا هو الاقرب في الفرق بينهما فعلى
هذا تقول مشيت فرسخا وبريدا ومشيت الفرسخ والبريد سواء كان
حالهما معرفة او نكرة فان الفعل يتعدى اليهما بنفسه لما كانا مبهمين
وتقول صليت في المسجد ونمت في السوق فلا بد من ذكر الحرف لما
كان موقتا محدودا سواء كان معرفة او نكرة **التقسيم** الثاني من الموقت

في كونه لا يقع ظرفًا يتعدى اليه الا فعال بانفسها بحرف الجر الا فعلان احدهما
ذهب الشام على الخصوص واما حذف حرف الجر منه من محل الاتساع وثانيهما
دخلت فانه اتسع في كل موضع وقد اختلف النحاة في هذا على مذهبين احدهما وهو
قول الاكثر انه على الاتساع في كل موقت نحو دخلت المسجد والسوق والدار
والحمام وحجتهم على هذا انه ضده خرجت وهو غير متعد فهكذا يكون حكم ما
دخلت غير متعد ايضا وثانيهما مذهب من قال انه متعد بنفسه وان
الدار مفعول به وحجتهم على هذا هو ان مفعوله الفعل بقولنا دخلت
موقعه على ذكر المتعلق فلهذا فصار يكونه متعديا كما قلناه في نحو ضربت واكلت
والحق ما عليه الجماهير من النحاة وهو ان دخلت غير متعد بنفسه وانما
يتعدى بحرف الجر ولكنه حذف منه لاجل الاتساع كما اتسع في نحو ذهبت
الشام من غير فرق التقسيم الثاني باعتبار اعرابه الى ما
يكون لازما للظرفية والى ما يستعمل اسما وظرفًا فالذي يلزم الظرفية نحو
فوقك وسوى وسوا وعند ولدى اما انها يستعمل ظروفًا فلانه يقول ثبت عندك
ولديك وهكذى قولنا بلقا قال الله تعالى لما توجه تلقاء مدين واما ما يستعمل
اسما وظرفًا فنحو الفرسخ والبريد تقول امشي الفرسخ والبريد وكرهت الفرسخ
والبريد وعجبت من الفرسخ والبريد التقسيم الثالث باعتبار احواله
الى ما يكون معربا ومبنيا فاما المعرب فنحو قولنا مشيت فرسخا وبريدا وسرت خلفك
وامامك واخرها بانواع الاعراب واما المبني فهو نحو قولنا امام وقدام وخلف
وورا وغيرها مما على الاضافة وسياتي مفسرا في موضعه وقد ذكر الشيخ
وغيره من النحاة ان عند وسوى وسوى مما يلزم الظرفية في المكان وهذا
يستدعي تفصيلا فنذكره فنقول اما عند ففيها ثلاث لغات فتح
العين وكسرها وضمها واكثر استعمالها ظرف مكان تقول ثبت عندك اي
مكانك وحكى الجوهري استعمالها ظرف زمان فتقول ثبت عند الليل كما تقول
ثبت عند الحائط وهي لازمة للظرفية لا تخرج عنها وقد يستعمل مجرورة بمن قال الله
تعالى رحمة من عندنا وقال حتى اذا خرجوا من عندك ولا تقول خرجت من عند
وفي عند قال الشيخ عبد القاهر وقول العامة خرجت الى عنده خطا فيحصل من مجموع
ما ذكرناه امران احدهما استعمالها ظرفا للزمان وثانيهما خروجها عن لزوم
النصب وظاهر اطلاق الشيخ خلاف ذلك فيهما جميعًا ه واما سوى وسوا فان
ضممت السين او كسرتها قصرت وان فتحتها مددت وللناس فيهما مذهبان ه

المذهب الاول وهو الذي عول عليه جماهير النحاة كالخليل وسيبويه والمبرد
وعبد القاهر الجرجاني في اخبار الزمخشري ونص الخوارزمي وابن الحاجب ان سوى
وسوا لازمان للنصب لا تخرجان عنه وحجتهم في هذا هو انها تستعمل
صلة وحدها في قولك مررت بالذي سواك ولو كانت بمعنى غير لم يجز ذلك كما لا
تجوز بالذي غيرك قال الشيخ عبد القاهر ولا يقول جاءني سواك والا هو على
سواك بل يكون منصوبا ابدا المذهب الثاني وهو محكي عن الاخفش
والكسائي والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة انهما يستعملان بمعنى غير
فعلى هذا يجريان بوجوه الاعراب فيقول هذا رجل سواك وذهب رجلا
سواك ومررت برجل سواك اي غيرك والحق ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون
ويدل عليه قول الاعشى ٥ تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها
فادخل عليه حرف الخفض وقول العباس بن مرداس ٥
اكر على الكتيبة لا ابالي احتفي كان فيها ام سواها فقوله ام سواها
في موضع جر بالعطف على الضمير في فيها وقول ابي دؤاد الايادي ٥
وكل من ظن ان الموت مخطئه معلل بسواء الحق مكذوب ٥ فهذه الابيات
كلها دالة على استعمالها غير ظرف وزعم ابن الانباري ان هذه الابيات شاذة
وهذا خطأ فان احدا لا يعجز عن مثل هذه الدعوى بل الظاهر كونها سهوه
ولا نعدم على كونها شاذة الا دلالة قائمة وحجة واضحة واما قولهم انها لو كانت
بمعنى غير لما جاز ان تكون صلة للذي فانا لا ننكر استعمالها ظرفا وبمعنى غير
وانما ننكر كونها مقصورة على الظرفية كما زعموا فهذا ما اردنا ذكره في
تقسيم الظروف وبالله التوفيق **المقصد الثاني** في بيان احكام
الظروف اعلم ان للظروف احكاما كثيرة وهي منقسمة الى ما يكون عامة
لظروف الزمان والمكان والى ما يكون خاصة لكل واحد منهما فهاهنا مرتبتان
نذكر في كل واحدة منهما ما يختص به ان شاء الله تعالى **المرتبة** الاولى في بيان
احكامها العامة وجملتها اربعة **الحكم الاول** ان الظروف كلها
سواء كانت زمانية او مكانية وكانت منصوبة فانها كلها مقدرة بفي فاذا
قلت سرت يوم الخميس وجلست مكانك فمعناه سرت في يوم الخميس وجلست في مكانك
فمتى خرجت عن الظرفية الى الاسمية اما برفعه او جر او ظهور في لم يكن
ظرفا كقولك عجبت ليوم وسرت في اليوم **الحكم** ان هذه الظروف كلها
في الزمان او في المكان لا بد لها من متعلق كالحروف في انهما سيان في الافتقار الى

متعلق جملة انها منقسمة في تعلقها الى ما يكون مذكورا ملفوظا به وهو الاكثر
وهذا نحو قولك سرت اليوم وسرت غدا والى ما يكون مقدرا محذوفا وهذا انما
يكون اذا وقع خبرا لمبتدا او صفة لموصوف او صلة لموصول او حالا لذي حال فانه
في هذه المواضع كلها لا بد من ان يقدر له ما يتعلق كما سنراه مقررا في مواضعه
اللائقة به **الحكم** الثالث ان جميع الظروف الزمانية كلها والمكانية ما كان
متمكنا منها مشتركة في كونها تقام مقام الفاعل اذا بني للمفعول عند عدم المفعول به الصريح
فتقول قد سير عليه يومان وسير عليه فرسخان **الحكم** الرابع ان الظروف كلها مشتركة
في صحة وقوعها اخبارا عن المبتدات وان انقسمت بعد ذلك فمنها ما لا يقع خبرا
عن الجثث كظروف الزمان ومنها ما يكون خبرا عن الجثة وعن الحدث كظروف المكان
فلهذا تقول زيد امامك والقتال خلفك ولا تقول زيد اليوم وتقول القتال اليوم
فهذه هي جملة احكامها العامة **المرتبة** الثانية في بيان احكامها الخاصة
وهي نوعان **فالنوع الاول** منها يختص ظروف الزمان وجملتها ثلاث **الحكم** الاول
ان ظروف الزمان يتعدى اليها الفعل بنفسه من غير واسطة سواء كانت مبهمة
او مختصة فتقول فيها سرت حينا ودهرا وسرت يوم الجمعة ويوم الخميس
وانما كان الامر فيها هكذا لان الفعل دال عليه بلفظه وصيغته فلهذا قوي
تعلقها به فلم يفتقر الى واسطة ولاجل ذلك كانت من حقيقة الفعل بخلاف ظروف
الامكنة **الحكم** الثاني ان ظروف الزمان لا تقع اخبارا عن الاشخاص المعينة فلا نحو ان
تقول زيد اليوم وتقول زيد امامك وخلفك وانما تقع اخبارا عن المعاني فتقول القتال
اليوم والخروج غدا والسر في هذا هو ان هذه الازمنة منقضية والاشخاص باقية
مستمرة فلا جرم ان يكون احدهما خبرا عن الاخر لتنافي حكميهما بخلاف ظروف الامكنة
فانها مستمرة باقية كما تستمر الاشخاص وتبقى فلهذا جاز وقوعها اخبارا
عنها كما حققناه **الحكم** الثالث ان المختار في صفة الزمان ان يكون منصوبة
على الظرفية كقولك سير عليه طويلا وان اعلم انك اذا قلت سير عليه طويلا فقولك طويلا
يحتمل وجهين احدهما ان يكون مرفوعا على انه صفة لزمان محذوف والتقدير فيه
سير عليه زمان طويل وكثير واما صفة لمصدر محذوف والتقدير سير عليه سير طويل
وكثير وقليل وقديم وحديث وثانيهما ان يكون منصوبا كما ذكره الشيخ على انه
صفة لزمان محذوف والتقدير سير عليه زمانا طويلا وكثيرا وقديما وحديثا لكنه حذف
واقيمت هذه الصفة مقامه والاختيار ههنا وجهان فاما من مقام الفاعل فلكن المختار
ههنا نصبه لانه اذا كان منصوبا كان فيه دلالة على الظرفية وهو المقصود فيكون فيه
اتساع واحد وهو حذف موصوفه بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يبقى فيه دلالة

على الظرفية ويكون فيه اتساعًا ان حذف موصوفه وزال حركة النصب فلهذا كان الوجه
هو نصبه كما ذكر الشيخ والله اعلم **النوع الثاني** منها تخصيص ظروف المكان
وهي جارية على العكس من ظروف الزمان ولنذكر لها احكامًا ثلاثة **الحكم** الاول
ان الفعل يتعدى الى مبهمها بنفسه من غير واسطة ولا يتعدى الى المختص
الا بواسطة فلهذا تقول قمت امامك وخلفك ولا تقول قعدت الدار وصليت
المسجد كما قررناه من قبل بل لا بد من ذكر الحرف بكل حال وقد جاء الحرف محذوفًا
في الشعر قال عامر بن الطفيل ٥ فلا نعنكم فنا وعوارضا ولا اقبلن الخيل لابة ضرغد
يريد في لابة ضرغد وفي القنا والعوارض وانما تعدى بنفسه الى المبهم دون
المختص من جهة ان المبهم لما كان لا ينفك عنه الفعل اشبه الزمان في
لزومه بخلافه اذا كان مختصًا فانه غير لازم له فافترقا **الحكم** الثاني هو ان
ظروف المكان تقع اخبارًا عن الجثث فتقول زيد امامك وعمرو خلفك وسر
ما ذكره الفارسي وهو ان ظروف المكان مشبهة للاشخاص في كون بعضها
مميزًا عن بعض بصور واشكال كالاناسي فلهذا جاز وقوعها اخبارًا
عنها بخلاف الازمنة فانها منقضية غير باقية فلهذا استحال وقوعها اخبارًا
عنها لما حققناه **الحكم** الثالث هو ان ظروف المكان لا يجوز اضافتها الى
الجمل الفعلية بخلاف ظروف الازمنة فانها تضاف الى الجمل الفعلية والاسمية
قال الله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وتقول اتيتك زمن الحجاج امير
ولم يضف من ظروف الامكنة الى الجملة الفعلية والاسمية الا حيث لابهامها والسر في
ذلك هو ما ذكرناه من حصول دلالة الافعال على الازمنة حتى جعلت جزءًا من
حقائقها فلهذا جازت اضافتها اليها وسيأتي لهذا مزيد تقرير في الظروف
المبنية فهذا ما اردنا ذكره من احكام الظروف المعربة **قال صاحب
الكتاب نور الله حفرته فصل** وقد يجعل المصدر حينًا لسعة
الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة
العصر ومنه سير عليه ترويحتين وانتظرته نحر جزورين وقوله تعالى
وادبار النجوم **قلت** هذا نوع من الاتساع يأتي على القلة ولهذا اشار اليه الشيخ
بقوله وقد يجعل وقد خصصه بالتقليل في المضارع وهو مختص بظروف الزمان
ولا يقع في الامكنة فلنذكر الوجه في هذا الاتساع ثم نذكر كيفية حذفه فهاذان مقصدان
المقصد الاول في بيان الوجه في هذا الاتساع اعلم ان ظروف الازمنة لما كان
لها تعلق بالمصادر جاز جعلها احيانًا وذلك لتعلق يظهر من وجهين احدهما

ان

ان المصادر لا تنفك عن مقارنة الازمنة لاجل تجددها وحدوثها حالا فحالا
فلما كانت غير منفكة من مقارنة الازمنة جاز جعلها احيانا لاجل هذه الملازمة
لان ملازمة الشيء لغيره تكسبه شبها منه وحكما وبيانهما ان الافعال ملازمة
للازمنة وغير منفكة عنها ولهذا كانت جزءا من حقيقتها والمصادر ايضا غير
منفكة عن الافعال لكونها عاملة فيها ولما كان الامر فيها هكذا جاز التوسع
بجعلها احيانا والفرق بين هذين الوجهين ان الوجه الاول دال على ملازمة
المصدر للازمنة من غير واسطة والوجه الثاني دال على الملازمة بواسطة الفعل
فلهذا جاز جعل المصادر احيانا لمكان هذا التعلق وانما اختص هذا التوسع
بظروف الازمنة لسعة تمكنها وكثرة اسمائها وهذه مسئلة خلاف
بين النحاة فالذي ذهب اليه سيبويه وجماهير البصريين ان ظروف الازمنة اشد تمكنا
من ظروف الامكنة وحجتهم على هذا هو انها قد كثرت في كلامهم واتسع تصرفهم
فيها بتفصيل انواعها واجناسها كالدهر والزمان والعام والشهر واليوم والوقت
والساعة واللحظة وفي هذا دلالة على قوتها وزعم ابو العباس المبرد ان ظروف الامكنة
هي اشد تمكنا منها والى هذا ذهب جماعة من النحاة وحجتهم على ما قالوه هو ان ظروف الامكنة
مشبهة للاشخاص في ثبوتها واستقرارها وفي صورها وتشكلاتها لان لكل واحد
منها مختص بشكل وصورة كالاناسي ولهذا كانت اخص من ظروف الازمنة والمختار
ما ذهب اليه سيبويه ويدل عليه امران اما اولا فلان الافعال دالة على الازمنة
بصيغتها ولفظها ولهذا جعلت جزءا من حقائقها كما قررناه واما ثانيا فلانها
تضاف الى المفرد والجملة الفعلية وفي هذا دلالة على تمكنها واختصاصها فلما
كان الامر فيها هكذا جاز التوسع فيها بالمصادر احيانا دون ظروف الامكنة ه

المقصد الثاني في كيفية جري التوسع فيها اعلم ان التوسع
في المصادر بجعلها احيانا له مجريان المجرى الاول ان يكون المصدر في نفسه
من جهة التوسع ويستعمل استعمال الظروف فيقال خلافة فلان كان كذا وخفوق النجم
وصلاة العصر فيجعله نفس الوقت كما ترى على جهة المبالغة واما مقدم الحاج
في التمثيل به نظر لانه كما هو محتمل ان يكون مصدرا قد جعل حينا فهو محتمل
ايضا ان يكون حينا مطلقا لان مفعلا قد يكون حينا كالمضرب اي زمان الضرب
واما اورده الشيخ ان السابق الى الفهم انما هو المصدر لا الزمان فهذا هو
الذي حسن من ايراده ومنه سير عليه ترويحتين واستطرنه نحو ورين
واما قوله الشيخ عما نحن بصدده بقوله ومنه لامرين اما اولا فلان هذا جار
لا يراد واما ثانيا فلان هذا مستعمل فيما لم يسم فاعله والاول مستعمل ه

والاول جار على السنة

فما شبهت فاعله فلهذا انفصل احدهما عن الآخر ٥ المجرى الثاني ان يكون على حذف مضاف
تقديره كان ذلك زمن خفوق النجم و زمن خلافة فلان وهذا قد ذهب اليه قوم
واجروه مجرى قوله تعالى واسأل القرية لان المصدر لا يكون حينًا فلم يكن بد من حذف
المضاف معه والمختار هو الاول وهو الذي اراده الشيخ لامرين اما اولا فلان المقصود
من هذا هو المبالغة والمبالغة لا تكون حاصلة الا بجعل المصدر نفسه حينًا كما
ذكرنا واما ثانيا فلانه لو كان على حذف مضاف لوجب ان يكون مستعملا على
جهة القياس وهذا فاسد فان جريه فلعل على الندرة بحسب قراءة حسب ورود
والترويحات تسليمات على اربع تسليمات وهي صلوة تصلى في رمضان احدثت في
خلافة عمر رضي الله عنه في كل ليلة عشرون ركعة بجزء من القران والاختلاف في استحبابها
فرادى واما الخلاف في كونها بامام وليس من همنا انما هو راى ش ٥
وقوله تعالى وادبار النجوم لو قلت زمن ادبار النجوم وجدته مما تمجه السمع
وتعافه الطبع ونظير هذه المسئلة وجريها على هذين المجريين لو وصف بالمصادر
في مثل قولك فلان عدل وفلان رضى وزور ولوم لسهم من قال هو وصف بالمصدر
نفسه وزعم قوم انه على حذف مضاف تقديره ذو عدل وذو رضى فكما ان الحق ههنا
هو الاول دون الثاني فهكذا الحال فيما نحن بصدده ٥ وهذا النوع في علم البلاغة له
اسلوبان ٥ الاسلوب الاول ان يكون مستعملا في صورة الكلام كقولنا فلان نهاره
صائم وليله قائم و يسمى المجاز الاسنادي لان التجوز في قولنا صائم وقائم ليس من
جهة دلالتهما الافرادية وانما جاء من حيث اجرائهما خبرين عن الليل والنهار ومن
هذا قوله ليس بنائم ليلي وتخلى همي ٥ الاسلوب الثاني ان يكون مستعملا في المنظوم
كقول المتنبي ٥ بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا ٥ فانه ليس فيه
مجاز في مفرداته وليس مجازا على حذف مضاف كما زعمه ابن جني اي خفوق النجم وادبار
النجوم وانما مجازه من حيث جعلها عين القمر والعنبر والغزال واسكنه اليها
وانت لو قلت في هذا مثل القمر ومثل العنبر والغزال لم يخف عليك ركته وهذا
في صناعة البلاغة يسمى الوشاح ٥ فتحصل من مجموع ما ذكرناه ان التجوز في هذا النوع
انما هو من حيث جعل المصدر حينًا لا من حيث حذف المضاف كما قررناه

قال صاحب الكتاب نور الله حفرته فصل وقد

تذهب بالظرف عن ان يقدر فيه معنى في اتساعا فيجري لذلك مجرى المفعول به فيقال
الذي سرته يوم الجمعة قال ٥ ويوم شهدناه سليما وعامرا ٥ ويضاف
اليه كقوله ٥ يا سارق الليلة اهل الدار ٥ وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار
ولولا الاتساع لقلت سرت فيه وشهدنا فيه **قلت** هذا النوع من الاتساع في

الظرف

الظرف وهو جائز على الغلبة كما أشار إليه الشيخ فإن توسع فيه بإجرائه مجرى المفعول
به فيحذف منه ويبارز بها وإليه فهذان مجريان **المجرى الأول** في تنزيله منزلة
المفعول به اعلم أن الظروف لما كانت ظروفًا لصورها وأعيانها وتضمنها معنى
في لا باقتضاء الفعل فيها فإذا كانت ظاهرة فهي منصوبة بكل حال فتقول فيه
سرت يوم الجمعة وسافرت يوم الخميس وهي زال الظهور بها بالإضمار فقد بطلت
صورها وأعيانها فلهذا لم يكن بد من دلالة على كونها ظروفًا بعد إضمارها وليس
ذلك إلا الظهور في لتكون أمارة ودلالة على ظرفيتها ثم قد تكون ظاهرة وقد تكون محذوفة
مستعارتها فإذا قلت يوم الخميس سرت فيه كان جاريا على قياس الباب وأصله وإذا
قلت يوم الخميس سرته كان متسعا فيه لحذف الحرف منه وهذا بخلاف المفعول به فإنه
إنما كان مفعولا به لاقتضاء الفعل له لا لصورته وعينه سواء كان ظاهرا أو مضمرا فلهذا
تقول ضربت زيدا وزيد ضربته فتجده متعديا إلى الظاهر والمضمر جميعا من غير حاجة
عند إضماره إلى حرف كما فعلت في المفعول فيه وهذا الاتساع إنما يكون على جهة التشبيه
بالمفعول به ولهذا لم يقع الاتساع إلا فيما له شبه بما يتعدى إلى مثله فيتسع في غير
المتعدي تشبيها بالمتعدي فتقول على هذا اليوم قمته تشبيها له بقولك زيدا ضربته
والمتعدي إلى واحد تشبيها بالمتعدي إلى اثنين فتقول اليوم ضربته زيدا تشبيها
بقولهم زيدا أعطيته درهما واختلف في المتعدي إلى اثنين هل يتسع فيه في الظرفية
أم لا فأجاز بعضهم اليوم أعطيته زيدا درهما تشبيها بقولهم زيدا أعلمته عمرا قائما
ومنع بعضهم لأن المتعدي إلى الثلاثة قليل فلا يلزم من اتساعهم فيما كان كثيرا اتساعهم
فيما كان قليلا والمختار فيه جواز الاتساع لأن الأفعال في اقتضاء الثلاثة كحالها في اقتضاء
الاثنين فلهذا جاز فيها الاتساع فصار الاتساع في الظروف واقعا على ثلاثة أوجه
أولها الاتساع في الأفعال اللازمة إلحاقا لها بالمتعدية إلى واحد وثانيها الاتساع
في المتعدية إلى واحد إلحاقا لها بالأفعال المتعدية إلى اثنين وثالثها الاتساع في الأفعال
المتعدية إلى اثنين إلحاقا لها بالأفعال المتعدية إلى ثلاثة كما حققناه فأما الاتساع
في الظرفية في الأفعال ذوات الثلاثة فلم يستعملوه فيقولوا اليوم أعلمته زيدا عمرا قائما
فإنا إذ ليس في كلامهم فعل يتعدى إلى الأربعة فيكون هذا مشبها به فلهذا امتنعوا
من الاتساع في ذوات الثلاثة فأما البيت الذي أنشده: ويوم شهدناه سليما وعامرا
قليل سوى الطعن النهال نوافله فلم يذكر إعرابه وموضع الشاهد منه فهاتان
فائدتان الفائدة الأولى في إعرابه ويوم مجرور برب وشهدناه في موضع جر صفة
ليوم سليما وعامرا مفعولان لشهدنا وقليل صفة ليوم ونوافله مرفوعة بقليل
على الفاعلية وسوى الطعن النهال مستثنى من قوله قليل نوافله سوى الطعن النهال
والنهال بالكسر جمع ناهل كجمل وجمال والنوافل العطايا من الشيء تطوعا قول الأعشى

لان مست بنا عن حر معركة لا يلفنا عن دما القوم ننفل ٥ اى يسعى الطعن
النهال السارب للدم وان النابغة ٥ الطاعن الطعنة يوم الوغى ينهل منها
الاسل الناهل ٥ والمعنى في البيت انه نعم عظيم قليل نوافله سوى الطعن
النهال فانه يكثر فيه الفالك النابسه في موضع الشاهد هنه واما ايراده ها هنا
على حذف الحرف من قوله يهرباه على جهة الاتساع والاصل فيه يهرب منه

المجرى الثاني في الاتساع بالاضافة اليه كقولك يا سارق الليلة اهل
الدار وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار واعلم ان الاتساع في الاضافة يظهر من
جهتين الجهة الاولى هي ان الاصل في اسم الفاعل ان يكون مضافا الى فاعله
كقولك ضامر البطن وجائلة الوشاح او الى مفعوله كقولك راكب الفرس
وعامر الدار وهكذا فان الاصل في المصدر ان يكون مضافا الى فاعله كقولك
اعجبني دق القصار الثوب او الى مفعوله كقولك اعجبني دق الثوب القصار فاذا
كان الاصل فيما ذكرناه من هذه المسألة يا سارق اهل الدار الليلة بل مكرهم
الليل والنهار لكن اتسع فيها باضافة اسم الفاعل والمصدر كما قلناه الى
الظرف وانتصب المفعول على ما كان عليه من قبل كما انتصب المفعول
في قولك اليوم زيدا ضربته واتسع في المصدر باضافته ايضا الى الظرف وبقي
الفاعل محذوفا الجهة الثانية هو ان الاصل في الاضافة المعنوية ان تكون
اما بمعنى اللام فيما خالف الجنس كقولك غلام زيد وفرس عمرو واما بمعنى
من فيما كان من الجنس كقولك خاتم ذهب وباب ساج وهذه الاضافة الى الظرف
ليست من احد هذين النوعين في شيء فلهذا كان الاتساع فيما هذا حاله
في كون الاضافة فيه بمعنى في وسنحقق الكلام في الاضافة المعنوية في المجرورات
بمشيئة الله تعالى والفرق بين كون الظرف متسعا فيه وبين كونه غير
متسع فيه ظاهر فانه مع الاتساع يكون مصيرا للمبالغة بخلاف ما اذا لم
يكن متسعا فيه وبيانه انك اذا قلت اليوم سرته كان السير كانه واقع
في اليوم كله واذا قلت اليوم سرت فيه يسبق الى الفهم ان السير واقع
في بعضه فقس على هذا سائر ما يرد عليك من الصور المتسع فيها وحكى
الخوارزمي عن ابي علي الفارسي انه لا فرق بين كون الظرف متسعا فيه وبين
كونه غير متسع فيه وهذا فاسد لامرين اما اولا فلان ما قاله يبطل فائدة المجازات
الرشيقة والاستعارات الرشيقة ويعزل البلاغة عن سلطانها وقد فرغ
حصلها وذهبت على فائدتها واما ثانيا فلان مقصود اللفظ افاضة بالتفرقة
بينهما فانه لا بد من فرق بين عدم الحرف ووجوده في مثل قولك اليوم سرته
وسرت فيه فكيف يقال بانهما سيان في افادة المعنى والعجب من الخوارزمي ٥

حسن

حيث قيل هذه المقالة عن الفارسي واصغى بسمعه اليها وهو يزعم ان له في علم
اللسان اليد البيضا وقد بان اي ما فيه من التوسعات اللذيذة والمبالغات
الرشيقة بحيث لا يخفى على من له ادنى ذوق واعمل فكرته في استخراج دقائقها
واستنباط اسرارها وحقائقها ٥ **ومما يوكد** التفرقة بينهما ويوكدها ما
قاله المحققون من اهل الكوفة حيث قالوا ما كان من المعاني مسموعًا للظرفية
حسن فيه الرفع وما كان غير مسموع حسن فيه النصب فعلى هذا
تقول الصيام اليوم والاعتكاف اليوم بالرفع بالرفع لما كان مستوعبا وتقول
الاكل اليوم والسير اليوم بالنصب لما كان واقعا في بعضه فعلى هذا اذا قلت
اليوم سيرته كان الشركانه واقع في كله على جهة المبالغة فيه **قال**
صاحب الكتاب نور الله حفرته فصل وينصب بعامل
مضمر كقولك لمن تقول لك متى سرت يوم الجمعة وفي المثل السائر اسائر اليوم وقد زال
الظهر ومنه قولهم لمن ذكر امرا قد تقادم زمانه حينئذ الآن اي كان ذلك حينئذ
واسمع الآن وينصب بعامله على شريطة التفسير كما صنع في المفعول به تقول اليوم
سرت فيه وانوم الجمعة سطلوقيه عبد الله معدرا سرت يوم الجمعة واسطلق
عبد الله يوم الجمعة **قلت** هذا الفصل ينصب فيه الظرف بعامل مضمر
فلنذكر انتصابه بعامل محذوف لا يفسره شي ثم نذكر انتصابه بعامل مضمر على
شريطة التفسير فهذان مقصدان **المقصد الاول** في بيان ما ينصب فيه
بعامل مضمر لا يفسره شي وفيه صور اربع **الصورة الاولى** قولك زيد
امامك وعمرو خلفك وهذه مسئلة خلاف بين النحاة والذي ذهب اليه الخليل وسيبويه
والمبرد والمازني واختاره الزمخشري ونص الجوازمي وابن الحاجب ان هذا الظرف ينصب
بعامل مضمر ثم اختلفوا في تقدير ذلك فذهب بعضهم الى ان المقدر يكون فعلا
لان اصل العمل للافعال ٥ وصار صايرون الى ان المقدر يكون اسما لان الاصل في الاخبار
ان تكون اسمًا والحق هو الاول لان التعلق في الحروف والظرف انما يكون
بالفعل فلهذا كان هو الاحق بالتقدير لما ذكرناه والذي ذهب اليه الكسائي والفرا
وغيرهما من نحاة الكوفة ان هذا الظرف ينصب على المخالفة لان من حق المسند ان
يكون هو الخبر فلهذا كانا مرفوعين لما كان احدهما هو الآخر فاما اذا قلت زيد امامك
فليس الامامك هو زيد فلهذا كان منصوبًا ليكون مشعرا بالمخالفة والمختار عندنا
ما ذهب اليه علما البصريين لان الظروف والحروف قد تقرر من حالها حاجتها
الى ما تتعلق به فاذا لم يكن موجودا في اللفظ وجب ان يكون مقدرا فلهذا كان في هذه

الحال معمولاً لعامل محذوف تقديره استقر وحصل وإلى هذا ذهب أبو العباس أحمد
بن يحيى ثعلب من الكوفيين حكاه عنه ابن الأنباري **الصورة الثانية** قولك في
جواب من يقول لك متى سرت يوم الجمعة فيوم الجمعة منصوب بفعل مضمر تقديره سرت
يوم الجمعة وإنما أضمر لتقدم ما يرشد إليه **الصورة الثالثة** قولهم في
المثل السائر أسائر اليوم وقد زال الظهر واشتقاقه من سؤر الإناء من
الشرب فقوله أسائر منصوب بإضمار فعل تقديره أتسئر بقية اليوم وقد
زال الظهر وهو مثل يضرب في اليأس من الحاجة ومعناه الطمع فيها بعد
وقد ظهر لك اليأس منها لأن من كانت حاجته اليوم كله فأخرج بمر زوال الظهر
عنه وجب أن ييأس منها كما ييأس إذا غابت الشمس هكذا حكاه
الجوهري والظهر بسكون الهاء وضمها تصحيف ومما يطابق المثل قولهم قال
اتركها بأربد وهي مناخة على أعقابها على وليه **الصورة الرابعة**
قولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم زمانه فيقول حينئذٍ الآن فههنا طرفان لا بد لكل
واحد منهما من عامل فالعامل في الأول هو قولنا كان والعامل في الثاني هو
قولنا اسمع الآن وإنما حذفا لأجل حصول ما يشعر بهما فهذه الصور الأربع نصب
بأفعال مضمرة كما حققناه **المقصد الثاني** في بيان نصبه بعامل على
شريطة التفسير كقولك اليوم سرت فيه ويوم الجمعة نطلق فيه عبد
الله وقد تقدم ضابطه في المفعول به وهو أن يتقدم ظرف ويتأخر فعل ومعناه
مشتغل عنه بضميره لو سلط عليه لكان ناصباً له فيقدر فعلاً ينصب هذا
الظاهر كما صنعت في المفعول به ولا بد من إظهار الحرف في قولنا نطلق فيه عبد الله
والآن كان مشتغلاً فيه كما مر تقريره لأنها أمارة كونها له ظرفاً ولا بد من ظهورها
لتكون دالة عليه **قال صاحب الكتاب نور الله حفرته**
المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وإنما ينتصب إذا
تضمن الكلام فعلاً نحو قولك ما صنعت وأباك وما زلت أسير والنيل ومن
أبيات الكتاب: وكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال
ومنه قوله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم وما هو بمعناه كقولك ما لك وزيداً
وما شأنك وعمراً لأن المعنى ما تصنع وما تلابس وكذلك حسبك وزيداً درهم وقطك
وكفيك مثله لأنه بمعنى كفاك قال: فما لك والتلدد حول نجد وقد غصت تهامة
بالرجال وقال: فحسبك والضحاك سيف مهند **قلت** إنما قدم المفعول
معه على المفعول له ههنا وإن كانا مستويين في كونهما من المفاعيل الحقيقية
عنه لأن المفعول معه منصوب بحرف ظاهر وهو الواو فأشبه المفعول

في قولك مررت بزيد بخلاف المفعول له فانه انما ينتصب باضمار الحرف وهو اللام فلهذا
كان مقدما عليه فهذا هو العذر للشيخ في تقديم المفعول معه ولما من تقديم المفعول له فله
وجهان اما اولا فلانه ينتصب من غير واسطة حرف فلهذا كان مشبها بالمفعول به الصريح واما
ثانيا فلان المفعول له علة للاقدام على الفعل وهو ملازم للفعل بكل حال لان الفاعل لا يفعل
ما يفعله الا لداع وغرض فلهذا كان ملازما بخلاف المفعول معه فانه غير ملازم لما ذكرنا ٥
فاذا عرفت هذا فلنذكر حقيقته والعامل فيه ثم نذكر كيفية نصبه فهذان مقصدان
قد اشتمل عليهما هذا الفصل **المقصد الاول** في بيان معناه وذكر العامل فيه اما بيان
معناه فلنحكيه في بيان حقيقته بتعريفات **التعريف الاول** ما ذكره الشيخ وحاصل ما قاله
هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وهذا فيه نظر فان غرضنا نفهم حقيقته ليحصل
نصبه لان نصبه هو حكم عليه ببعض الاحكام والحكم على الشيء فرع تصور حقيقته
فلو اشعر باسم حقيقته من نصبه كان دورا وهذا محال ٥ ومقصود الشيخ في حده بما قال
هو ان ههنا اسماء كثيرة تكون الواو فيها بمعنى مع وليست منصوبة وهذا نحو قولنا
كل رجل وضيعته وما شان زيد وعمرو فلهذا قال هو المنصوب ليخرج عن هذه الا...
وبيان ما ذكرناه من الدور هو ان نصبه موقوف على معرفة حقيقته وحقيقته موقوفة
على معرفة نصبه فقد توقف كل واحد من الامرين على الاخر واما العذر للشيخ هو
ما حققناه انفا **التعريف الثاني** ذكره ابن الحاجب وحاصل ما قاله هو المذكور
بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى فقوله هو المذكور بعد الواو وقال
المذكور ولم يقل المنصوب حذرا مما ورد على الشيخ قوله بعد الواو ليخرج عنه ما وقع بعد
غير الواو كالفاء وثم وغيرهما فان ذلك كله لا يكون مفعولا معه بحال **قوله** لمصاحبة
معمول يخرج به عما يكون الواو فيه للمشاركة كواو العطف في مثل قولك جاء زيد وعمرو ٥
والفرق بينهما ظاهر وبين في مثل قولك قم انت وزيدا فانك اذا رفعت بالعطف كنت امرا
لهما جميعا بالقيام لان حكم العطف المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في العامل واذا
نصبت كنت امرا للمخاطب بان يجامع زيدا في قيامه لا غير لان هذا حكم المعية ٥ **قوله** معمول فعل
يخرج به عما يصاحب معمول غير فعل كقولك زيد وعمرو اخوان فان هذا لا يكون من المفعول
معه لعدم معمول الفعل **قوله** لفظا او تقديرا تفصيل للعامل ليدخل فيه النوعان
جميعا ما يكون لفظا كقولك جئتك وزيدا وما يكون معنويا كقولك ما لك وزيدا وهذا
ملخص كلامه مع فضل بيان منا لكلامه لم يذكره وهو حسن لا غبار عليه واما بيان
العامل فيه فلنذكر الخلاف فيه ثم نذكر المختار فهذان مقامان **المقام الاول** في
ذكر الخلاف فيه فاعلم ان في نصبه مذاهب خمسة **اولها** مذهب البصريين ٥
كالخليل وسيبويه والمبرد والزمخشري والجرجاني وابن الحاجب وغيرهم انه منصوب
بالفعل المتقدم او معناه بواسطة هذه الواو وحجتهم على هذا هو ان ٥

هذا المفعول لانه له من ناصب ثم بين نصبه بقوله الفعل المتقدم او معناه
الا انه لما كان غير متعد قوي بالواو لتكون ناصبا كما قوي نحو اخرجت بالهمزة
فصار ناصبا لمفعوله وكما عدي بحروف الجر في مثل مررت بزيد ه وثانيها مذهب
اهل الكوفة كالكسائي والفرا وهو ان المفعول منصوب على الخلاف في معنى المخالفة
هو انه لا يصح فيه المشاركة بالعطف اذ لا يصح ان تقول استوى الما واستوى الخشبة
فلما لم يصح المشاركة كان منصوبا على المخالفة وحجتهم على هذا هو ان هذا الفعل
لا يصح ان يكون ناصبا لانه غير متعد والواو في نفسها لا عمل لها فلما بطل لم يبق شي
سوى ما ذكرناه من المخالفة ه وثالثها مذهب ابي اسحاق الزجاج وهو انه
انما انتصب بفعل مقدر محذوف تقديره استوى الما ولابست الخشبة اي ولابست
وحجته على هذا هو ان الفعل الاول لا يصح ان يكون ناصبا مع توسط الواو واذا
بطل نصبه وجب تقدير فعل نصبه وليس ذلك الا ما ذكرناه ورابعها
مذهب ابي سعيد الاخفش وهو ان ما بعد الواو منتصب انتصاب مع لو كانت موجودة
وحجته على هذا هو ان معنى قولنا استوى الما والخشبة اي مع الخشبة لكن حذفت
مع واقيمت الواو مقامها فلهذا كان منصوبا نصبها وخامسها مذهب
الخوارزمي وهو ان هذه الواو واو الحال التقدير نحو جا البرد والطيالسة
اي مقترنا مع الطيالسة وحجته على هذا ما نقرره من بعد فهذه مذاهب النحاة
في نصب المفعول معه **المقام الثاني** في تقرير المختار من هذه المذاهب والحق
عندنا ما ذهب اليه الخوارزمي في هذه المسئلة وهو انه يكون منصوبا على الحال لان
ان النصب لما لم يمكن ايقاعه على الواو وجب ايقاعه على ما بعدها ونظير هذه المسئلة
الا اذا وقعت صفة فلما لم يمكن ايقاع الاعراب عليها وجب ايقاعه على الاسم بعدها
ويدل على ما قلناه وجوه اما اولا فلان الحال قد جات صريحة فيما هو في معنى المفعول
معه الا ترى الى قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين لان المعنى فما لهم والاعراض
عن التذكرة والى قوله ه انا سيح الحانوت ما لك حورقا كانك لم تجزع على ابن طريف ه
لان معناه ما لك والايراق والتحمرار مع موت ابن طريف فاذا كان الامر كما
قلناه وجب النصب بكونه حالا واما ثانيا فلان المعنى يرشد اليه ويبينه لك
اذا قلت جا البرد والطيالسة فمعناه جا البرد مقرونا مع الطيالسة ومصاحبا
لها واما ثالثا فلانا نستصحب قولنا بعته بدرهم لما كان في معنا ملاصقا
فهكذا يجب نصب قولنا جا البرد والطيالسة لانه في معنى الحال فيجب ان

يكون

يكون حالا مثله فهذه الوجوه كلها دالة على كونه منصوبا على الحال ولم يذكرها
الخوارزمي وأما الذي يوجه ركيكه فأما ما قاله البصريون فهو وإن كان محتملا
لكن هذا أسد وأقرب مما ذكروه **وأما ما زعمه** أهل الكوفة فيبعد أن يكون
معدودا من مستكرهات التحويلات إسنادا النصب إلى المخالفة فهي حال إذ ليست
المخالفة عاملا لفظيا ولا معنويا فكيف وليس بأن يكون منصوبا على المخالفة بأحق
من أن يكون مرفوعا على المخالفة **وأما ما زعمه** الزجاج فمتعسف مستغنى عنه
بما ذكرناه إذ لا حاجة بنا إلى إضمار الفعل مع كونه منصوبا على الحال وكيف والإضمار
على خلاف الأصل والضرورة ملجئة إلى ما ذكره فيجب القضاء بفساده لا محالة **وأما
ما زعمه** الأخفش فهو فاسد أيضا لأن ما بعد الواو معدود من الأسماء ومع
من قبيل الظروف فكيف يقال بأنه منصوب نصبها فإذا بطلت هذه المذاهب
ما قلناه **المقصد الثاني** في كيفية نصبه وقد ذكر الشيخ في هذا الفصل أن نصبه
يكون على ثلاثة أوجه **الوجه الأول** أن يكون بعد الفعل ملفوظا به كقولك ما
صنعت وأباك وما زلت أسير والنيل وأنشد سيبويه فكونوا أنتم وبني أبيكم
وإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهر فلا حاجة بنا إلى شرحهما **نعم** استشهاد بمكان
على الطريقة وهو في موضع نصب على الحال من الواو في كونوا حلا صغيرا ... كاسى
مكان الطحال ومن في قوله لابتداء الغاية ومنه قوله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم
فالنصب على قراءة الجماعة على أنه مفعول معه لأمرين أما أولا فلأن العطف ...
لأنه لا يقال أجمعت أمري وأجمعت شركائي لأن الإجماع إنما يكون في المعاني دون الأعيان
فيجب أن يكون بمعنى مع وأما ثانيا فلأن قراءة يعقوب بالرفع تؤيد ما ذكرنا من كون الواو
بمعنى مع لأن المعنى يكون فأجمعوا أمركم وليجمع شركاؤكم لأنه عطف على الضمير في
أجمعوا وهذا يفيد المعية فلهذا كان حمل قراءة الجماعة على هذا أولى **الوجه**
الثاني أن يكون العامل فيه معنى الفعل وهذا كقولك ما لك وزيدا وما شأنك
وعمرا لأن المعنى ما تصنع وما تلابس فلهذا كان منصوبا وهكذا قولك
حسبك وزيدا درهم وقطك وكفيك لأن هذه كلها في معنى الفعل ولهذا أشبهت أن
يكون عامله لأن حسبك وقطك وكفيك كلها تفسير بمعنى كفاك فأما البيت الذي
أنشده فصدره إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك وإعرابه ظاهر وإذا
فيها معنى الشرط وجوابها الفاء والهيجاء الحرب وانشقاق العصا كناية عن
اضطراب الأمر ومرجه وإنما أورده شاهدا على وجوب النصب لما تعذر العطف
والعامل معنوي والمهند من صفات السيف كالهندي وقال ...
وهذا البيت يروى أنه لمسكين الدارمي وإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهر

حلا ان قوله والبلد حول بحده وقوله ويدعصت هامه بالرجال هما
مقدريان في موضع النصب على الحال من الضمير في كل لان المعنى فاصبح
في هاس الحالس فهذان الوجهان يجب فيهما النصب لان العطف
فيهما متعذر اما الاول فلانه لا يعطف على الضمير المرفوع من غير تاكيده
واما الثاني فلانه لا يعطف على الضمير المجرور من غير اعاده الجار فلهذا وجب نصبهما
الوجه الثالث ان يكون النصب جايزا وهذا ما يكون حسن
العطف فيه نحو كل حرجت انا وزيد وزيدا فالرفع على العطف لانه قد اكدوا
النصب على المفعول معه كما ذكرناه قال صاحب الكتاب
نور الله حفرته فصل وليس لك ان تجره
حملا على المكني فاذا جيت بالظاهر كان الجر الاختيار كقولك ما شانك
وعبد الله واحيه وشبهه وما شان قيس والبر تسرقه والنصب جايز
قلت هذا الفصل قد اشتمل على حكمين الاول منهما وجوب النصب وهو فيما
اذا كان الضمير مجرورا كقولك ما لك وزيدا وما شانك وعمرا اذ لا يجوز
العطف على الضمير المجرور من دون اعاده الخافض واذا تعذر العطف
وجب النصب الحكم الثاني اذا جيت بالظاهر جاز وجهان احدهما
الجر اذ لا وجه يمنع كما منع في الاول لانه ظاهر والثاني النصب واعلم
ان الشيخ قد ذكر ههنا ان الظاهر جواز النصب هذا فيه نظر اذ لا وجه
للاصير الى النصب لعدم الفعل وكونه معنويا والعرب تقول
ما شانك وزيدا مع ان الفعل فيهما يكون معنويا هو ان المكني يمتنع
فيه الجر فلهذا اوجبنا فيه النصب بخلاف الظاهر فان العطف عليه سايغ
فلهذا لا حاجه بنا الى جواز النصب لما كان العمل معنويا ورعم الخوارزمي ان
النصب ههنا هو المختار لان الجر لا يخلو عن شي قليل من القبح لانك اذا قلت ما شان
قيس والبر تسرقه بالعطف ادى ان المنكر عليه كلا الشيين دهاقيس والبر
والمنكر عليه هو احدهما لا غير هذا ملخص كلامه وهذا فاسد فانا على ما له
من جواز النصب كما قررناه على الشيخ فاما ان يكون النصب هو الاختيار في هذه
الصورة وامثاله فهي لم اسمع بسلم وهو غفله عن القواعد النحويه وذهول
عن المعاني الادبيه قال صاحب الكتاب نور الله حفرته فصل

والفجر ٥

واما قولك ما انت وعبد الله وكيف انت وقصعة من ثريد فالرفع قال ٥ ما انت وبيت ابيك
وقال المنتسب العبسي بعدك والفخار ٥ الا عبدنا بشر من العرب يقصبون على ما وبل
ما كنت انت وعبد الله وكيف تكون انت وقصعة من ثريد قال سيبويه لان كيف
وتكون فعلان ههنا كثيرا وهو قليل وسه وما انا والسير في متلف يبرح ٥
وهذا الباب قياس عند بعضهم وعند آخرين مقصور على السماع
كلام الشيخ ههنا واشتمل على بيان حكم الباب كله وعلى بيان تحليل الاعراب ٥ قلت
عند فقد الفعل وههنا مقصدان

المقصد الاول

في بيان حكم الباب ٥ اختلف النحاة في حكم المفعول معه هل يكون سماعا او قياسا فذهب
جماعة من النحاة الى انه مسموع يحفظ ولا يقاس عليه وذهب ان هذا هو الذي كون الشيء مسموعا
وهو وقفه على ما ورد من نصوصا نهم في المنظوم والمنثور ولا يسلك الى قياسه
وحجتهم على هذا هو ان المقيس من حقه ان يكون مطردا جاريا على القوانين النحوية
وهذا المفعول ليس يخلو حاله اما ان يوجد معه الفعل او لا يوجد فان وجد فهو غير
مفيد فلا وجه لعمله النصب وان لم يوجد معه فعل فلا وجه للنصب ايضا في كلتا الحالتين
فلهذا كان مسموعا لا يجاوز به موضعه وذهب ابو الحسن الاخفش وابو علي
الفارسي وغيرهما من النحاة الى انه مقيس ويجب اطراده في كل موضع كسائر المفاعيل
المنصوبة وحجتهم على هذا هو انه لا معنى لكون الشيء قياسا الا اطراده وعمومه
في كل موضع وهذا حاصل في هذا الباب فانه مطرد كثير الاستعمال في لسانهم اما
وجوبا في مثل قولك ما لك وزيدا واما جوازا في نحو قولك حسبك وزيدا وزيد واذا
كان الامر فيه هكذا وجب ايضا ان يكون قياسا والمختار عندنا ما ذهب اليه
الفارسي وابو الحسن الاخفش وهو كونه قياسا ويدل عليه امران اما اولا فلانه
وارد في لغة العرب كثيرا والشواهد عليه كثيرة الورود وقد استشهد سيبويه
اما بالكثرة فليس دعوى كونه مقيسا بدونها واما ثانيا فلانا لا نفرق بين نصب
المفعول له والمفعول معه وورودهما جميعا في السنة العرب فاذا كان احدهما
قياسا وجب في الآخر ايضا ان يكون قياسا اذ لا فرق بينهما والعجب من النحاة
القائلين بكونه مسموعا مع كثرة وروده واشتهاره في لغة العرب وجريه على
السنتهم كثيرا وليت شعري ما معنى قولهم انه مسموع فان ارادوا انه لم يكثر
استعماله فهذا فاسد فانه وارد في القرآن وقد استشهد النحاة اسنادا كثيرا يمكن ان
يكون قياسا بدونها وان ارادوا انهم لم يستشهدوا على كونه مقيسا فلهذا ان
قصروه على السماع فهذا خطأ ايضا فانا لا نحتاج الى شاهد على كون الشيء مقيسا

بل إذا كثر استعماله كان هو معنى كونه قياسيًا ثم إن سائر أبواب المفاعيل كلها
قياسية فهكذا ما نحن فيه وإن أرادوا معنى ثالثًا فليذكروه حتى ينظر فيه
فيحصل من مجموع ما ذكرناه هاهنا أن لا معنى لقول من قال من النحاة إن هذا
الباب مسموع ويجب القطع بكونه قياسيًا لأنهما إن عنى كونه سماعيًا هو
أن نصبه ليس بقياس من جهة الفعل لأنه إن ذكر الفعل فهو غير متعد
وإن لم يذكر الفعل فلا وجه لنصبه مع فقد الفعل فلهذا كان مسموعًا ه
حيث ورد عنهم لا غيره إلا أنا نقول هذا فاسد فإن الاستثناء في الموجب
منصوب بكل حال وهو قياسي بالاتفاق وقد يكون معه الفعل وهو غير متعد
كقولك قام القوم إلا زيدًا وقد يكون نصبه مع عدم الفعل كقولك القوم
إخوتك إلا زيدًا وهو منصوب في كلتا الحالتين فكما أن هذا يكون قياسيًا بالاتفاق
فهكذا فيما نحن فيه يجب أن يكون قياسيًا ثم نقول إن من ضرورة
المفعول معه أن يكون فعله غير متعدٍّ إذا كان مذكورًا لأنه إذا كان متعديًا
كان منصوبًا على العطف وخرج عن المفعول معه فليس يلزم من عدم تعديه
أن يكون سماعيًا

المقصد الثاني في بيان حكم الاسم

بعد حذف الفعل في مثل قولنا ما أنت وعبد الله وكيف تكون أنت وقصعة
من ثريد وفيه وجهان من الإعراب أحدهما الرفع وهو الأكثر بالعطف على
ما قبله وإنما هو الوجه في هذه الصورة لأجل عدم الفعل فأما البيت الذي
أنشده للمخبل السعدي وصدره ه يا زبرقان أخا بني خلف ه ما أنت ويب أبيك [illegible]
فإعرابه وموضع الشاهد منه ظاهران فلا حاجة إلى بيانهما خلا أن قوله أخا منصوب
إما على البدل أو على عطف البيان وما استعملته واردة على جهة الإنكار ه
والويب من المصادر التي لم ينطق بأفعالها كما مر بيانه وإنما أورده شاهدًا
على وجوب الرفع لعدم الفعل والثاني منهما النصب على إضمار الفعل
كأنه قال ما يكون وقصعة من ثريد وكيف تكون أنت وعبد الله قال
سيبويه لأن كنت وتكون يقعان هاهنا كثيرًا فلهذا حسن النصب ه وأما البيت الذي
أنشده ه وما أنا والسير في متلف يبرّح بالذكر الضابط ه فإعرابه وموضع
الشاهد منه ظاهران فلا حاجة إلى بيانهما ومعنى قوله يبرح أي يجهد ويشق من
قولهم لقيت منه برحًا بارحًا أي شدة والمتلف [illegible] قاله الجوهري
والذكر الضابط هو الجمل البازل تنبيه اعلم أنا قد تكلمنا
على كلام الشيخ وشرحنا فصول كتابه بما يحتمله لكنا سنشير في الباب

الكلام

الى كلام ملخص وحشو يشتمل على فائدته ولم يذكر ما يتعلق بالعامل ثم نذكر ما يتعلق
باعرابه فنقول ان ضابطان **الضابط** الاول ما يتعلق بالعامل مفعول معه لا يخلو
حاله اما ان يكون لفظيا او معنويا فان كان لفظيا وجاز العطف فيه ففيه وجهان
العطف على ما قبله والنصب على انه مفعول معه كقولك جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز
العطف تعين النصب كقولك جئت وزيدا على المفعول معه وان كان الفعل معنويا فلا يخلو
حاله اما ان يكون العطف جائزا اولا فان جاز العطف تعين العطف كما ذكرنا في مثل قولك
ما لزيد وعمرو لعدم الفعل لفظا وجاز النصب على قول الشيخ وان لم يجز العطف تعين
النصب كقولك ما لك وزيدا لان المضمر المجرور لا يجوز العطف عليه الا باعادة
الجار فلهذا كان متعينا **الضابط** الثاني باعتبار اعرابه مفعول ما يتصور فيه
المعية لا ينفك في اعرابه عن مسائل خمس **المسئلة** الاولى يكون مرفوعا بكل حال
كقولك كل رجل وصنعته وكل امرء وشانه فهذه المسئلة وما اشبهها لا يجوز فيها
الا الرفع لعدم الفعل على الابتداء والخبر محذوف وتقديره مقرونان فرفعنا ان هذا الخبر
مما التزم **المسئلة** الثانية ما يجب فيه النصب لا غير ولا يجوز عطفه في مثل قولك
ما لك وزيدا وما شانك وعمرا **المسئلة الثالثة** يجوز فيها الرفع والنصب
لكن النصب اجود وهذا كقولك ما صنعت وأباك وما زلت اسير والنيل لان المضمر
المرفوع لا يعطف عليه الا بتأكيد ولهذا كان النصب حسنا **المسئلة الرابعة** يجوز
فيها الرفع والنصب لكن الرفع اجود كقولك ما انت وزيد والنصب يكون على
اضمار كان والاضمار على خلاف الاصل **المسئلة** الخامسة يجوز فيها الجر والنصب
والجر اجود لان النصب يفتقر الى اضمار فعل على ما قاله الشيخ وقد تقدم فائدة هذا
الكلام في هذه الفصول ولكنا ذكرناه مجموعا ههنا ليكون اقرب الى حصول الفائدة
والله الموفق ○ **قال صاحب الكتاب نور الله ضريحه**

المفعول له هو علة الاقدام على الفعل وهو جواب لمه
وذلك قولك فعلت كذا مخافة الشر وادخار فلان وضربته تأديبا وقعد عن
الحرب جبنا وفعلت ذلك لاجل كذا وفي التنزيل حذر الموت وله ثلاث شرائط
ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود فان فقد
شيء منها فاللام كقولك جئتك للسمن واللبن ولاكرامك الزائر وجئت اليوم
لمخاصمتك زيدا امس الى آخر كلامه في المفعول له **قلت** فلا نخوض في تفاصيل
الباب بذكر ماهية المفعول له وللنحاة في بيان حقيقته تعريفات ثلاثة التعريف
الاول ذكره الشيخ وحاصل ما قاله هو علة الاقدام على الفعل يعني بذلك اذا قلت ضربته
تأديبا فالباعث على الاقدام على الضرب انما هو التأديب وانما قال هو علة الاقدام على

الفعل ولم يقل هو الغرض في الاقدام على الفعل لان العلة اعم من الغرض في لهذا
يقال قعدت عن الحرب لعلة الجبن ولا يقال قعدت عن الحرب لغرض الجبن لان
الجبن لا يكون غرضا لعاقل فلهذا اختار هذه اللفظة على غيرها لعمومها وشمولها
قوله وهو جواب لمه يأتي لقائلك المفعول له وهي ما الاستفهامية دخلت عليها
اللام فحذفت ألفها وعوض عنها هاء السكت ولهذا تحرك في الوصل والحرف
ان يكون بدلا عن الالف والا لوجب سقوطها في حالة الوصل كالسرير عفا الله عنك
لم اذنت لهم وزعم الجوهري الى ان الها انما زيدت عوضا عن الحركة وهذا كما يكتب
لمه الفتح مع الهاء وقد سمع وثم بالضم وهذا الكلام تحكم جامد وهذيان
فاسد ولا حاجة بنا الى الكلام على فساده ونفسر ما قاله الشيخ في تعريفه من
وجهين اما اولا فلانه كان يلزمه ان يقول في تعريفه هو المنصوب لعلة الاقدام
على الفعل كما قال في المفعول معه هو المنصوب بعد الواو واما ثانيا فلان هذا
ينقض بمثل قولنا علة قعودي عن الحرب الجبن فهو علة القعود عن الحرب
وليس مفعولا له **التعريف الثاني** ذكره ابن الحاجب وحاصل ما ذكره هو
ما كان علة لفعل مذكور فقوله مذكور احترز به عن قولنا علة الضرب هو
التأديب فانه علة لفعل ولكنه ليس مفعولا له لما لم يكن لفعل مذكور وهذا
الحد فاسد بقولنا ضربته من اجل التأديب فانه علة لفعل مذكور وليس مفعولا
له لعدم نصبه والاجل بفتح الهمزة وكسرها الجرّ تقول فعلت هذا من اجلك
اي جرائك قال تعالى من اجل ذلك كتبنا اي جرّاء ذلك والاشارة في ذلك الى
ما كان من قتل قابيل لاخيه على احد الاقوال في تأويله ولانه ترك ما هو جزء من ماهية
المفعول له وهو ذكر المصدرية **التعريف الثالث** وهو المختار انما نقول فيه هو
كل مصدر حصل عن فعل مخالف له على جهة كونه علة فيه فقوله كل مصدر
يخرج منه مثل قولك جئتك للسمن وللدرهم فانه ليس مفعولا من اجله لعدم
المصدرية وقولنا حصل عن فعل مخالف له يخرج منه قولنا ضربت ضربا فانه
وان كان مصدرا لكنه حصل عن فعل موافق له فلهذا كان مؤكدا ولم يكن
مفعولا له وقولنا على جهة كونه علة فيه يخرج منه مثل قولك رجع القهقرى
فانه وان كان مصدرا حصل عن فعل مخالف لكنه لا يكون مفعولا له لما لم
يكن حصوله على جهة كونه علة فيه فمتى حصلت هذه القيود وجب كونه
مفعولا له فاذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر شروطه واقسامه فهاتان
مقصدان **المقصد الاول** في بيان شروطه اعلم ان جماهير

المحله البصير

البصريين

البصريين كالخليل وسيبويه والمبرد والمازني وعبد القاهر وغيرهم من جملة
يترجمون هذا الباب بالمفعول له ويميزونه عن سائر المصادر بهذا اللقب واما
الكوفيون فانهم لا يميزونه بل يعدونه من جملة المصادر ويزعمون ان معنى
قولنا ضربته تاديبا ضربته ضرب تاديب ويجعلون نصبه على المصدرية لا غير
والى هذا ذهب ابو اسحاق الزجاج من البصريين والحق عندنا ما قاله البصريون
لان هذا المصدر متميز عن غيره من المصادر بوقوعه علة لما قبله فلهذا
كان متميزا بلقب مخالف للمصادر وهو كونه مفعولا له الا ترى ان ضمير الشان
والقصة لما كان متميزا عن سائر الضمائر باحكام مخالفة وضعنا له اسما خاصا
خالف اسما الضمائر وهو كونه ضمير شان وقصة فهكذا المفعول له لما كان
مختصا باحكام مخالفة للمصادر استحق اسما خاصا فلهذا كان الحق ما قاله
البصريون لما ذكرناه واذا عرفت هذا فنقول الشرائط المعتبرة في المفعول له
ستة لكنها منقسمة الى ما يكون شرطا في حقيقته والى ما يكون شرطا في نصبه
فهذا ضربان الضرب الاول ما يكون شرطا في حقيقته وذلك امور ثلاثة

الشرط الاول ان يكون المصدر من افعال القلوب كقولك جئتك
طمعا في برك وخرجت مخافة الشر وجلست ابتغاء رغبة في العلم وانما وجب
اشتراط ما ذكرناه لان افعال القلوب هي الاصل في اعمال الجوارح وهو باعثة
في الحصول والوجود لها لان الفعل يكون وجوده ويكون لا يوجد فاذا وجد
فلا بد له من مرجح وهو الداعي والقصد فلهذا كان المرجح امرا يختص للداعية
والقصد وهما من افعال القلوب فمن ثم اشترط في المفعول له ان يكون من افعال
القلوب واما قولهم خرجت قتال زيد وجئت ضربه فهو خطأ الا ان يريد
بذلك معنى القصد الى قتله وارادته فعلى هذا يكون اطلاق هذا القول فاما من
غير هذا فلا هذا ملخص ما ذكره الموصلي في هذا الشرط وهو نظر قوي يستمد
من القواعد الكلامية من جهة ان الداعية شرط في الفعل كما هو الحق عند المحققين
من المتكلمين ومع ما فيه من القوة كما ترى فانه غير مستقل من قبل ان نظر ان
الله تعالى يقول الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتا من انفسهم
فابتغاء منتصب على المفعول له وليس من افعال القلوب وحدوث المصادر [illegible]
لا حاجة الله الشرط الثاني ان يكون اعم من الفعل الذي هو علة فيه

فلا تجوز ان تقول اردت زيارتك محبة لك لان المحبة اخص من الارادة لان كل محبة
ارادة وليس كل ارادة محبة ويجوز ان تقول احببت زيارتك ارادة لاكرامك لما كانت
الارادة عامة هذا هو الاصل في الاستعمال وان ورد ما يخالفه فيحمل على جهة
التجوز لا على جهة الحقيقة **الشرط** الثالث ان يكون مخالفا للفعل الاول
في لفظه كقولك جئتك طمعا في معروفك فلو كان موافقا له في لفظه لم يكن مفعولا
له كقولك ضربته ضربا وهذا الشرط ذكره ابن جني ه والجزولي فقال انه لابد
من مخالفته للفعل الاول في لفظه ومعناه لان قولنا قعدت جلوسا مخالف
للفعل الاول في لفظه وليس مفعولا له فاذن لابد من ذكر مخالفة المعنى ليخرج
مثل قولنا قعدت جلوسا لانه وان خالفه في لفظه فليس بمخالف له في معناه
لان الجلوس والقعود معناهما واحد فهذه الشرائط كلها معتبرة
في حقيقة المفعول له **الصنف** الثاني ما يكون شرطا في نصبه وهي ثلاثة ايضا
الشرط الاول ان يكون مصدرا دائما وجب اعتبار هذه الشريطة
لان العلل هي معان وليست اعيانا فلهذا وجب اعتبار كونه مصدرا ليكون
دالا على العلة **الشرط الثاني** ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل كقولك
جئتك طلبا للعلم وجئتك رغبة في زيارتك **الشرط الثالث**
ان يكون مقارنا له في الوجود كقولك سافرت قصدا للحج وسرت طلبا للتجارة
فمتى تكاملت هذه الشرائط وجب النصب لا محالة واما التزم حذف
اللام عند وجود هذه الامور الثلاثة لما فيها من قوة اعتبار التعليل فلهذا
لم يحتج الى ظهور اللام عند وجود هذه الامور الثلاثة ومتى انخرم شرط من هذه
من هذه الشروط الثلاثة وجب ظهور اللام لما يظهر عند عدمها
من ضعف التعليل فلهذا لم يكن بد من ورود اللام منبهة على العلة وسر
هذه المسئلة ودرايتها الظرف باعتبار حذف في فانه متى كان الظرف اسما
ظاهرا وجب حذف الحرف منه لما يظهر فيه من قوة الظرفية فيظهر في
خلاف ما اذا كان مضمرا فانه لابد فيه من ظهور الحروف لان مع الاضمار يضعف
دلالة الظرفية فمثال فقد المصدرية قولك جئتك للسمن وللدرهم ومثال
فقد كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل قولك جئتك لاكرامك الزائر
فان الاكرام فعل للغير من فعل الخروج ولهذا برزت اللام دالة على
التعليل ومثال فقد المقارنة قولك جئتك لاكرامي لك غدا فان الاكرام

فقل

فعل لفاعل الفعل جلالة لما يقارنه في الوجود لما كان الاكرام مصاحبا في الفعل
فلهذا وجب تقدير اللام فهذه جملة الشرائط المعتبرة في حقيقته وفي صحة نصبه على منهاج
كلام النحاة فاما على ما يقتضيه كلام الشيخ في المفعول معه من ان النصب خرج من
ماهيته وكلها معتبرة في مفهوم حقيقته كالظرف فان النصب فيه خرج من حقيقته
فان برزت اللام خرج عن المفعول له كالظرف فانها متى برزت في ظاهره فيه
خرج عن ظرفيته وصار اسما كما قررناه.

الفصل الثاني في تقسيمه

وله تقسيمان التقسيم الاول باعتبار حالته الى نكرة ومعرفة فالنكرة
مثل قولك جئتك طمعا في احسانك وزرتك اكراما لك وهذا كثير دوره والمعرفة
على نوعين معرفة باللام في المفعول ومعرفة بالاضافة وقد جمعها اعني النكرة
والمعرفة بالاضافة في قوله تعالى الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتا
من انفسهم وقوله تعالى حذر الموت ٥ واستبق النجاة ٥ واغفر عوراء الكريم ادخاره
واعرض عن شتم اللئيم تكرما ٥ وقد جمعت الامور الثلاثة في شعر العجاج اعني
النكرة والمعرف باللام والمعرف بالاضافة قال ٥

يركب كل عاقر جمهور ... مخافة وزعل المحبور ... والهول من تهول الهبور ٥ ومثله
امشي بذات الجاه والجدور ... من السيل ناشطا للدور ٥ يركب اسدا الى خوخ

والعاقر هي الرملة التي لا تنبت والجمهور هو الرمل المتراكم العظيم والزعل
العلو والنشاط والمحبور هو المسرور والهول ما يهول من الامور والهبور
جمع هبرة وهي القطعة العظيمة من الرمل ويجوز ان يكون الهول منصوبا بالعطف
على عاقر اي يركب الهول ويركب كل عاقر وهو يصف الحمار الوحشي في ٥
ركوبه للمواضع المرتفعة ناشطا فلقا مذعورا ويعدل عن الانحدار الى
بطون الاودية مخافة ان يرصده صائد وان يقع في حبوله راصد التقسيم الثاني
باعتبار ظهور اللام واضمارها الى ما يجب فيه ظهور اللام والى ما يجب اضمارها
فالذي يجب فيه ظهور اللام اذا كان ليس مصدرا ولا فعلا لفاعل الفعل
المعلل ولا مقارنا له في الوجود على اعتبار النحاة فاما على ما اخترناه فانه يجب
عند ظهور اللام فيه كما اسلفنا تقريره والى ما لا يظهر فيه اللام وهو
اذا كان حاصلا فيه هذه الشروط الثلاث كقولك زرتك طمعا وجئتك رغبة
وما اشبهه لا تقول كقولك جئتك ان المفعول له علة في الفعل السابق

وقلتم ان التاديب في قولنا ضربته تاديبا سبب للضرب ونحن نقطع بان الضرب
هو السبب في التاديب لانه لا يحصل الا به وكيف يكون الشيء الواحد سببا ومسببا
هذا محال الا ان يقول هذا فاسد فان التاديب سبب للضرب من
حيث انه داع اليه وباعث عليه وهو مسبب عن الضرب من حيث الوجود
والحصول فلهذا جاز ان يقع سببا ومسببا باعتبارين مختلفين وهذا لا مانع
منه وانما الممتنع ان يكون الشيء الواحد سببا ومسببا باعتبار واحد فهذا
تقسيمه باعتبار ظهور اللام واضمارها وهذا هو مراد الشيخ بقوله فان
قدرتني واللام كقولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر وجرى لمخاصمتك
زيدا امس على التقرير الذي لخصناه وتمامه تم الكلام على المفاعيل
الحقيقية التي ذكرناها وسنذكر ما هو مقصود النحاة بكونها حقيقية ٥
ونشرع الان في المفاعيل المشبهة مستعينين بالله وهو خير معين ٥

بحمد الله وتوفيقه [illegible]

تم الجزء الاول من كتاب المحصل ٥
في كشف اسرار المفصل ٥ بحمد الله وعونه

يتلوه في الجزء الثاني الكلام في المفاعيل
غير الحقيقية كالحال والتمييز ونحوهما ٥
وكان الفراغ من النسخة وجمعه في اليوم العام من شهر الحجة سنة اثني عشر [illegible]
والحمد لله على ما خولنا من جزيل عطائه ٥
وحبانا من كرمه ونعمائه ٥
والصلاة على محمد النبي وآله الطاهرين

[illegible]

[illegible]

لا إله إلا هو كل شيء هالك إلا وجهه له الحكم وإليه ترجعون

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

Glaser
50